د. هدى جمال عبد الناصر

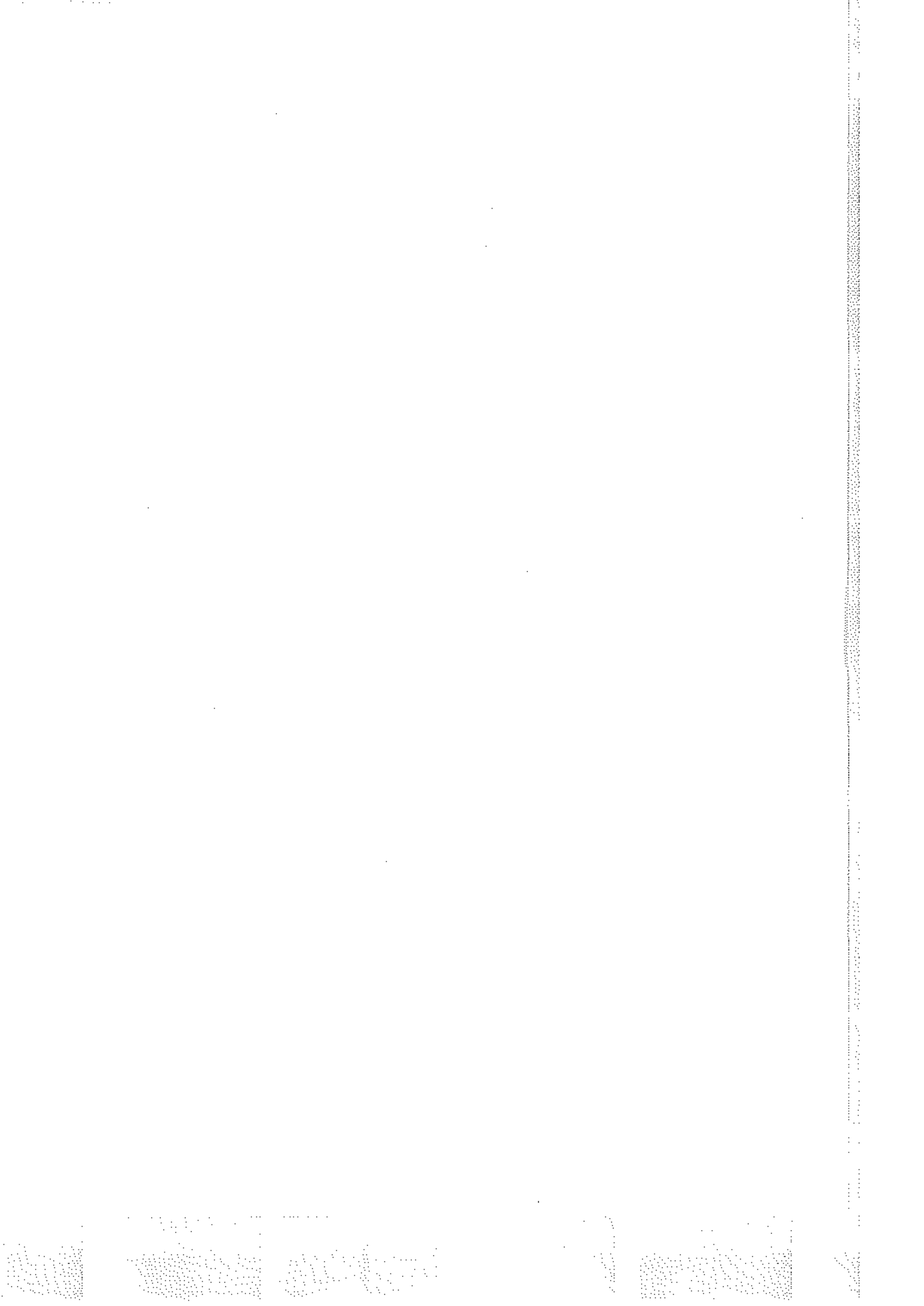
الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية

١٩٣٦-١٩٥٢



دار المستقبل العربي

الرؤية البريطانية
للحركة الوطنية
المصرية
١٩٣٦-١٩٥٢



الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية

١٩٣٦ - ١٩٥٢

د. هدى جمال عبد الناصر



دار المستقبل العربي

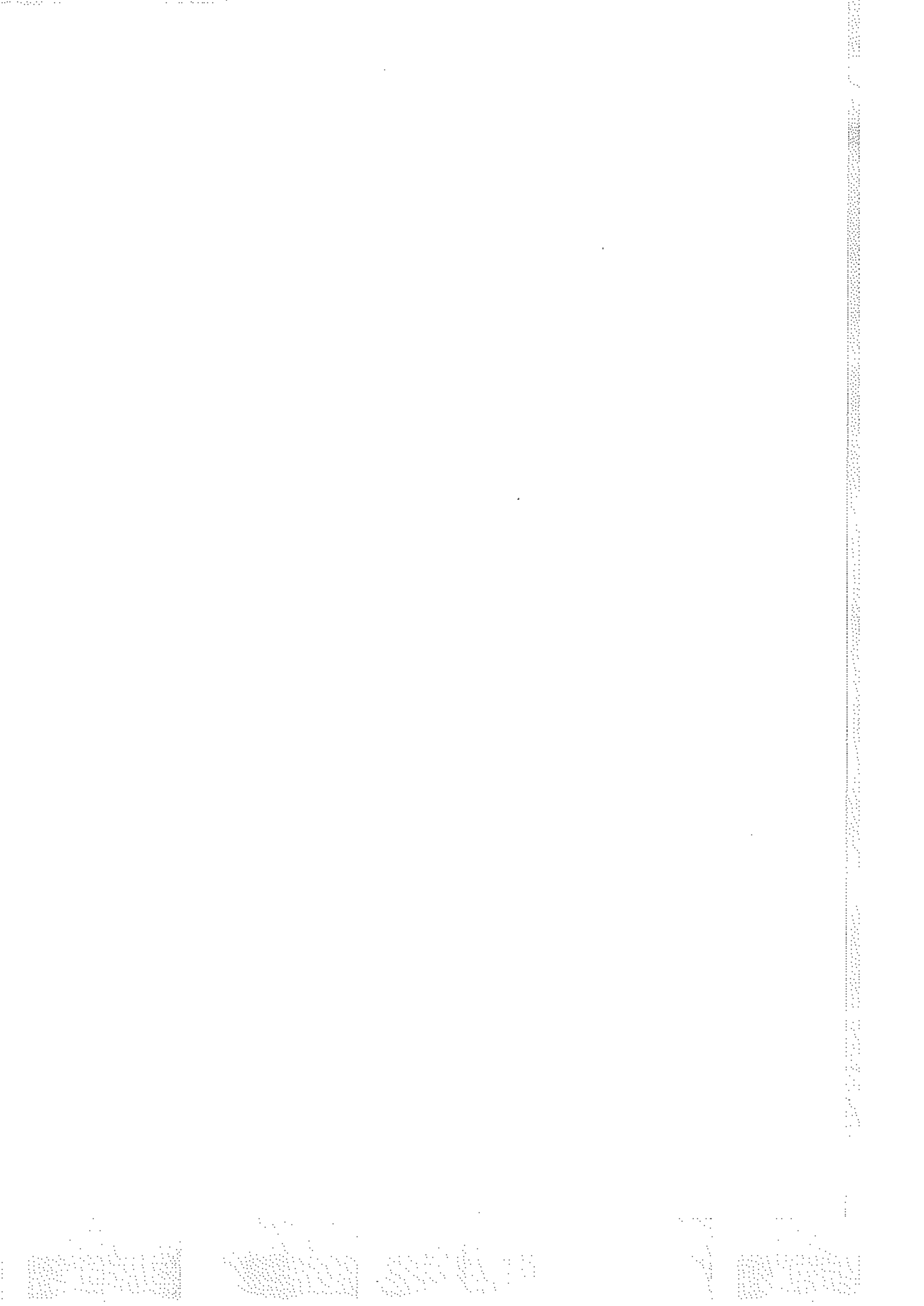
تصميم الغلاف
للفنـــان : سعد عبد الوهاب

الطبعـــة الأولـــى ١٩٨٧

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهـــــــرة

إهداء

إلى ذكرى والدى



الفهـرس

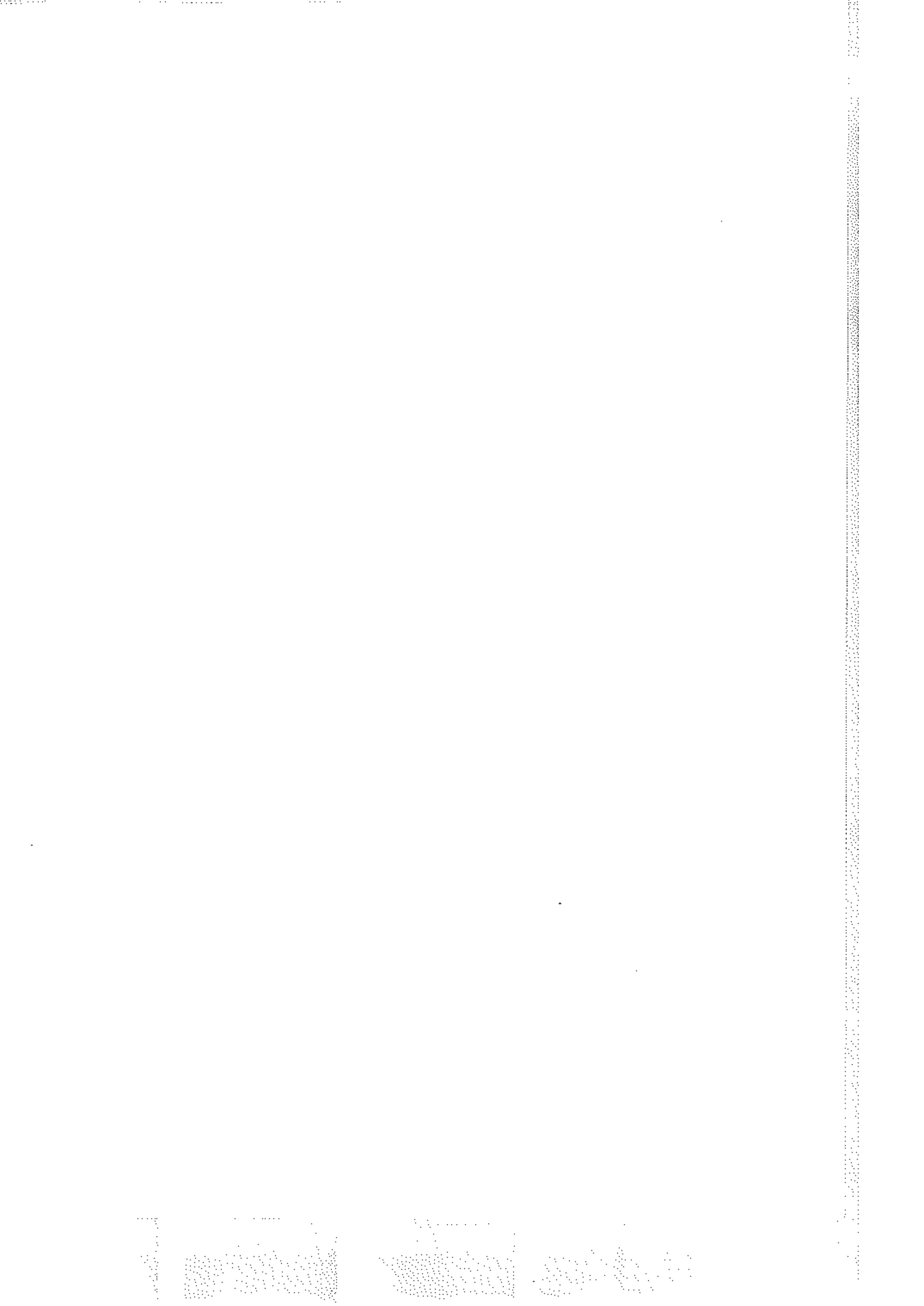
الموضــوع **رقم الصفحة**

الموضـوع | رقم الصفحة

قائمة المراجع

الاختصارات

- A.O.C. -in-C.M.E.	: Air Officer Commanding-in- Chief Middle East
- B.M.E.O.	: British Middle East Office
- C. -in- C.M.E.	: Commander -in- Chief Middle East
- C.I.G.S.	: Chief of the Imperial General Staff
- C.O.I.	: Commanding Officer Intelligence
- C.O.S.	: Chiefs of Staff Record
- C.P.	: Cabinet Papers
- D.O.	: Defence Office
- D.S.O.	: Defence Security Office
- F.O.	: Foreign Office
- G.H.Q.	: General Headquarters
G.O.	: Government Offices
- H.M.G.	: His Majesty's Government
- J.P.	: Joint Planning
- M.E.L.F.	: Middle East Land Force
- M.P.	: Member of Parliament
- P.W.	: Prisoner of War
- R.A.F.H.Q.	: Royal Air Force Headquarters
- W.O.	: War Office



مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى الفترة ما بين عام ١٩٣٦ – الذى وقعت فيه مصر معاهدة التحالف مع بريطانيا نتيجة لانتفاضة وطنية قرب نهاية ١٩٣٥ ، وعام ١٩٥٢ – تاريخ قيام ثورة ٢٣ يوليو التى احدثت تحولا جذريا فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى .

والسؤال الأساسى الذى تسعى هذه الدراسة للاجابة عليه هو كيف كان صانعو القرار السياسى فى بريطانيا ينظرون الى الحركة الوطنية المصرية خلال الفترة محل الدراسة ؟ وبعبارة أخرى هل تطورت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية لتتمشى مع التصاعد والتنوع والنضج الذى اتسمت به الحركة الوطنية المصرية خلال هذه الفترة ؟

وكان من الطبيعى ان تثور عدة أسئلة أخرى مرتبطة بهذا السؤال الأساسى ، تلقى الضوء على مشكلة البحث : فهل كان صانعو السياسة البريطانيون مدركين لأهداف وأبعاد الحركة الوطنية المصرية فى بداية الفترة موضع البحث ، أى فى ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ؟ وهل تجاوبت السياسات البريطانية مع أهداف الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الوقت ؟ وطبيعى أن تأتى الاجابة على هذين السؤالين فى اطار محاولة تفسير تلك السياسات على ضوء الرؤية البريطانية لتلك الحركة ولكيفية مواجهتها فى المدى القصير والطويل .

وتحاول هذه الدراسة أيضا الاجابة على عدة أسئلة أساسية أخرى تتصل بالرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية أى فى الفترة من ١٩٣٩ – ١٩٤٥ . فقد يبدو للباحث للوهلة الأولى ان الحركة الوطنية المصرية كانت ساكنة أثناء الحرب ، بسبب تطبيق الأحكام العرفية وفرض الرقابة على النشر . فهل كانت الحركة الوطنية المصرية خامدة حقا كما ظن البعض وعلى النحو الذى أوحت لهم به المظاهر ؟ واذا كانت الحركة الوطنية المصرية فى هذه الفترة -- على العكس من ذلك – تتصف بالديناميكية ، كما سنبين فماذا كانت أبعاد الرؤية البريطانية لها ؟ وما هى السياسات التى انبثقت من تلك الرؤية ؟ ثم ما هى الآثار التى رتبتها تلك السياسات على الحركة الوطنية ذاتها فى كلا الأجلين القصير والطويل ؟

وتنتقل هذه الدراسة بعد ذلك الى المرحلة التالية على الحرب العالمية الثانية بمتغيراتها المختلفة على المستويات العالمية والاقليمية والداخلية فى كل من مصر وبريطانيا ، وتحاول أن تجيب على أسئلة متعددة يتعلق بعضها بطبيعة الحركة الوطنية المصرية ويتصل البعض الآخر بالرؤية البريطانية لها .

فبالنسبة للحركة الوطنية المصرية تحاول هذه الدراسة أن تجيب على الأسئلة التالية : ماهى التيارات السياسية الجديدة التى نشطت على الساحة المصرية ؟ وما هى أسباب بروزها ؟ وهل مارست تلك التيارات نشاطها داخل الشرعية السياسية والدستورية أم خارجها ؟ وإن ظل بعضها خارج تلك الشرعية فما أسباب ذلك ؟ ثم كيف تطور التيار القومى التقليدى بجماعاته المختلفة فى اطار الحركة الوطنية بعد الحرب ؟ وكيف تطورت التحالفات والصراعات بين التيارات المختلفة على المسرح السياسى المصرى ؟ وماهى القضايا التى تبلور حولها الصراع السياسى ؟ وماهى الأدوات التى استخدمتها الحركة الوطنية المصرية بتياراتها وجماعاتها المختلفة لحل القضية الوطنية ؟

أما بالنسبة للرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية بعد الحرب فقد هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على اجابات لأسئلة عديدة : فهل أدرك صانعو السياسة البريطانيون مدى التنوع الذى حدث فى عناصر الحركة الوطنية المصرية ؟ وكيف نظروا الى التيارات السياسية الجديدة التى برز دورها وازدادت انتشارا بعد الحرب مثل التيار الدينى و التيار الاشتراكى ؟ وكيف فسروا ظهور جماعات جديدة داخل التيار القومى التقليدى ؟ وهل أدرك صانعو السياسة البريطانيون مدى ارتباط قضية التحرر الوطنى بالقضية الاجتماعية بعد الحرب ؟

وبعبارة أخرى هل كان لدى صانعى القرار البريطانيين معلومات صحيحة عن التطورات التى حدثت فى الحركة الوطنية المصرية من حيث اطارها الفكرى والتنظيمى والحركى ، وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؟ وان كانت المعلومات الصحيحة بهذا الصدد قد توافرت لهم فى معظم الأحيان ، فلماذا جاءت السياسات البريطانية -- فى أغلبها -- مبنية على عوامل تتعلق بالأجل القصير وليس بالأجل البعيد ؟ هل كان لذلك علاقة بسوء ادراك صانعى القرار البريطانى لطبيعة الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الإطار المتغير لفترة ما بعد الحرب ، والذى جعل من الصعب على بريطانيا أن تحتفظ بمركزها الاستعمارى السابق فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط ؟ وكيف يمكن تفسير اتجاه السياسة البريطانية -- على العكس من ذلك -- الى تقوية مركزها فى المنطقة مما استتبع مزيدا من سيطرتها على الشرق الأوسط ؟ وما هى السياسات التى عملت بريطانيا على تنفيذها لمواجهة ذلك المد الهائل فى الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب ؟ وما كان أثر تلك السياسات على الحركة الوطنية ذاتها ؟

وأخيرا تحاول هذه الدراسة الإجابة على أسئلة عديدة تتعلق بالرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى مرحلة الكفاح المسلح ما بين ١٩٥١ و١٩٥٢ ، تلك المرحلة التى أجمعت فيها التيارات المختلفة على ضرورة استخدام العنف والمقاطعة بصورها المختلفة كأداة لتحقيق الأمانى القومية . فلماذا تصاعدت الحركة الوطنية المصرية الى هذا الحد ؟ وما هو دور الجيش والبوليس فى هذه المرحلة ؟ وهل أثر هذا التغير الجذرى والتصاعد العنيف الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية -- والذى كان وراءه الرأى العام المصرى -- فى تغير الرؤية البريطانية لهذه الحركة ؟ وإن لم يكن ثمة استجابة لدى صانعى السياسة البريطانيين لذلك « المنبه » القوى ، فلماذا ؟ وماهى المخططات التى حاول هؤلاء أن يكبتوا بها الحركة الوطنية فى صورتها الجديدة ؟ وكيف ساهمت هذه المخططات ، والسياسات المنفذة لها بدورها فى تزايد اشتعال الحركة الوطنية المصرية وفى فقدان

الثقة تماما من جانب الرأى العام المصرى فى النظام القديم مما أدى الى سقوطه فى النهاية ؟

ولعل تلك الأسئلة السابقة التى تحاول هذه الدراسة أن تجيب عليها ، تلقى بعض الضوء على أهمية الموضوع الذى تعالجه الدراسة من عدة جوانب تتعلق أولا بالفترة التى تتناول فيها هذه الدراسة الحركة الوطنية المصرية بالتحليل . فهى فترة شهدت تنوعا واتساعا وتصاعدا فى هذه الحركة مازالت آثاره ممتدة حتى اليوم . كما أن الفترة محل البحث وقفت عند حدث غير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر تغييرا جذريا ، وهو ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقد تعدت آثار تلك الثورة الحدود المصرية واصبحت نموذجا تحاول ان تحذو حذوه وتكسب تأييده الحركات التحررية فى المنطقة العربية وفى افريقيا وفى العالم الثالث على وجه العموم . كما استقطبت هذه الثورة عداء القوى الدولية ذات المصالح فى المنطقة ، والقوى المحلية المرتبطة بها التى كان التغيير الشامل – اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا – لصالح القوى الاجتماعية العريضة التى طال كفاحها وطال حرمانها ، يمثل نهاية لأدوارها الريادية وامتيازاتها التقليدية . وقد كان من الأهمية بمكان تحليل أبعاد الواقع المصرى والاقليمى والدولى الذى افرز هذه الثورة . فهذا الواقع هو الذى يحدد الاطار الذى قامت فيه ، و« الحقائق » التى تعاملت معها ، والقوى التى واجهتها ، والصراعات المحيطة بالأهداف التى سعت الى انجازها بحيث لا ننزلق الى خطأ رؤية قيامها من البديهيات ، وخطيئة اخذ انجازاتها كمسلمات .

وتتعلق أهمية موضوع هذا الكتاب ثانيا بالمنظور الذى حاول أن يعالج من خلاله تطور الحركة الوطنية المصرية فى الفترة من ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، أى منظور الرؤية البريطانية لها . فاختيار ذلك المنظور ينبع من عوامل موضوعية مرتبطة بطبيعة الدراسة ومنهجها .

لقد كانت بريطانيا هى الطرف الآخر فى الصراع الوطنى المصرى من أجل الحصول على الاستقلال . فلقد تركزت الأهداف الرئيسية للحركة الوطنية المصرية فى تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر وتحقيق الوحدة مع السودان ، ثم اكتسب هذان الهدفان – بتصاعد الكفاح الوطنى ودرجة نضجه – أبعادا اجتماعية واقتصادية ، وإقليمية عربية . وبقيت بريطانيا فى ذلك أيضا طرفا رئيسيا فى الصراع .

وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الطرف لم يكن متساويا مع مصر فى القوى أو متفوقا عليها فقط ، وانما كان يحتل أرضها بأعداد كبيرة من القوات العسكرية ، فضلا عما يتمتع به من نفوذ كبير وتحالفات قوية على المستوى الدولى . بل وأهم من ذلك كله ، أنه كان طرفا له تاريخ ممتد فى الاستعمار بصفة عامة ، وخبرة طويلة فى احتلال مصر وادارة شئونها المختلفة بطريقة مباشرة .

ولا يخفى ما لكل هذه العوامل من أهمية جعلت العلاقة بين مصر وبريطانيا تختلف الى حد كبير عن العلاقة بينها وبين أية دولة أخرى . فلقد كانت السلطات البريطانية فى مصر تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة من الشئون الداخلية للبلاد ، مستندة فى ذلك الى منطق القوة أساسا الذى كان مستمدا بدوره من الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر . وهذا هو ماجعل دراسة تلك العلاقة فى اطار العلاقات الدولية فقط غير ذى موضوع – من وجهة نظر هذه الدراسة – وعمدت الى الذهاب الى ماهو أبعد من ذلك فى محاولة لبلورة

أبعاد الرؤية البريطانية التى يتم فى اطارها صياغة السياسات البريطانية المتعلقة بمصر .

إن التحليل السياسى للحركة الوطنية المصرية من هذا المنظور – الرؤية البريطانية لها – يضفى عمقا وبعدا جديدا على الدراسات المتعلقة بالحركة الوطنية المصرية فى الفترة من ١٩٣٦ – ١٩٥٢ لأنها سمحت بما يلى :

١ – تعدد مستويات التحليل : فلم يقتصر التحليل فى هذه الرسالة على النواحى السياسية فقط وإنما تعداها إلى النواحى الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، ولم يقتصر على العوامل الداخلية المصرية بل تجاوزها الى العوامل الاقليمية والدولية . وفى نفس الوقت لم يقف التحليل عند تفسير السياسات البريطانية تجاه مصر وانما تعداها الى محاولة فهم بواعثها ، والعوامل التى أدت الى صياغتها بالشكل الذى كان ، ونقاط الضعف فى المواقف البريطانية المختلفة والتى حاولت تلك السياسات إخفاءها وتجاوزها ، والجوانب الاعلامية لتلك السياسات . بل وأضفت الدراسة من هذا المنظور – الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية – عنصرا تنبؤيا يساهم فى تفهم الكثير من المخططات السياسية البريطانية بعد الثورة خاصة فى ١٩٥٦ .

٢ – ديناميكية التحليل : لقد بعد التحليل السياسى فى هذه الرسالة عن دراسة الحركة الوطنية المصرية دراسة « ستاتيكية » تقتصر على تحليل عناصرها وتياراتها الفكرية وتنظيماتها المختلفة ، وتعدت ذلك الى التركيز على ديناميات الحياة السياسية المصرية فى الفترة محل الدراسة ، ومايتبع ذلك من القاء الضوء على علاقات التحالف والصراع بين الجماعات المختلفة التى تكونت منها تلك الحركة وعلاقاتها بالقطبين الرئيسيين للحياة السياسية المصرية فى ذلك الوقت وهما الانجليز والقصر . وفى واقع الأمر كان لهذا التحليل من ذلك المنظور أهمية كبرى فى تفسير كثير من القرارات السياسية المصرية والبريطانية وتوضيح العديد من التغيرات المختلفة على المسرح السياسى المصرى .

٣ – عمق التحليل : فالتحليل من منظور الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية سمح دائما بالتمييز بين رؤية المنتمين للمؤسسة العسكرية فى بريطانيا والعاملين فى المؤسسة السياسية بها . وفى داخل الأخيرة سمح التحليل من هذا المنظور بابراز الاختلافات بين صانعى السياسة البريطانية المقيمين فى لندن وزملائهم المقيمين فى مسرح الأحداث ، أى فى القاهرة . وقد أخذت هذه الدراسة فى الاعتبار – فى كثير من الأحيان – الاطار السابق الذى تكون فيه ادراك هؤلاء السياسيين والعسكريين للحركة الوطنية المصرية .

٤ – شمول التحليل : فقد فتح تناول الموضوع من منظور الرؤية البريطانية المجال لبحث جوانب عديدة فى الحركة الوطنية المصرية ذاتها ، وفى السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه مصر ، بل وفى السياسة الخارجية البريطانية عموما ، أثرى هذه الدراسة وساهم فيما تضيفه الى الدراسات السابقة وسد بعض الثغرات فى تلك الدراسات التى غالبا ماتركزت إما على تطور الحركة الوطنية المصرية فقط أو على العلاقات السياسية المصرية البريطانية من نفس المنظور الذى تتناول به العلاقة بين أية دولتين ، وهذا ماحاولت هذه الدراسة ان تتجنبه .

٥ — تواصل التحليل : إن دراسة تطور الحركة الوطنية المصرية من منظور الرؤية البريطانية يفتح الباب أمام الباحثين — خاصة فى مجالى العلوم السياسية والتاريخ المعاصر — لمحاولة الاجابة على كثير من الأسئلة التى طرحتها هذه الدراسة . وفى الوقت نفسه فانها تثير ضرورة إعادة النظر فى كثير من « المسلمات » الخاصة بالحياة السياسية المصرية فى الفترة محل هذه الدراسة ، والتى أوردتها المراجع التاريخية الأساسية ، والتى تطرح هذه الدراسة شكوكا حول صحتها ، بقدر ما تتصل هذه « المسلمات » بهذه الدراسة والفترة موضوعها ، ودونما إفاضة فى تحليلها تجرنا الى خارج نطاق هذه الدراسة .

منهج الدراسة :

استندت هذه الدراسة الى منهج التحليل السياسى المقارن لبحث مدى التغير الذى حدث فى الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى الفترة من ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، ولجأت للتاريخ كأداة تفسيرية مكملة فى تطبيق منهج التحليل السياسى المقارن على موضوع البحث .

ومنذ البداية كان من الضرورى وضع الحدود وتعريف المفاهيم تجنبا لأى لبس . وفى هذا الصدد فلقد ثار التساؤل الآتى : اذا كانت هذه الدراسة تهدف الى تحليل الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى الفترة محل البحث ، فمن المقصود تحديداً بدراسة رؤيته فى بريطانيا ؟ هل يقتصر تحديد الرؤية على صانعى السياسة البريطانية أم يتعدى ذلك الى الرأى العام البريطانى والصحافة البريطانية ؟

لقد كان من الضرورة منذ البداية الاشارة الى أن هذه الدراسة — فى محاولتها الخروج بقواعد عامة يمكن أن تطلق عليها الرؤية البريطانية — تقتصر على رؤية صانعى السياسة البريطانيين ، إلا أن ذلك لا يعنى البحث فى الإدراك الفردى لهؤلاء وانما محاولة الوصول الى تحديد ملامح الإدراك الكلى لهم .

ومنذ البداية تحرص هذه الدراسة على تحديد هؤلاء بأنهم أساسا من يتولون الشئون المصرية فى وزارة الخارجية البريطانية والوزارات الأخرى بقدر ما تدخل مصر فى اختصاصاتهم ، أو حين تطلب منهم المشورة بشأنها مثل وزارات الحرب والاقتصاد والمالية والعدل ، وبالطبع رئيس الوزراء .

كذلك اهتمت هذه الدراسة — بحكم منطق الأشياء — فى استخلاصها الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية بأعضاء السفارة البريطانية فى مصر ، التى كانت قبل ١٩٣٦ دار المندوب السامى . فمما لاشك فيه أن هؤلاء كان لهم دورهم الكبير فى بلورة رؤية معينة لدى السياسيين البريطانيين لكل ما يجرى فى مصر ، فهم الذين يتولون ارسال المعلومات الى حكومتهم ، واقتراح التوصيات ، وتنفيذ التعليمات . ومن الطبيعى أن يكون لخبرتهم السابقة — خاصة وأن معظمهم كانوا ممن خدموا فى الهند أو المستعمرات البريطانية فى آسيا — أثرها الكبير فى تكوين إدراكهم لمصر .

بالاضافة إلى ما سبق فإنه نظرا لأن السفارة البريطانية فى مصر كانت تتدخل مباشرة فى أدق ا لشئون الداخلية المصرية ، فقد تمتعت بنفوذ فى البلاد لم يكن له مثيل ، ومن الطبيعى أن يساهم هذا الوضع المتفرد

لأعضائها بصورة أو أخرى فى تكوين إدراك هؤلاء للحياة السياسية فى مصر بصفة عامة وللحركة الوطنية فيها على وجه الخصوص .

وفى الفترة محل البحث عين فى منصب المندوب السامى البريطانى « مايلز لامبسون » – الذى عرف فيما بعد « بلورد كيلرن » – من ١٩٣٣ الى ١٩٣٦ ، ثم أصبح بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ أول سفير للمملكة المتحدة فى مصر وتمتع بالأقدمية على جميع السفراء طبقا للمعاهدة . وقد ظل يتولى هذا المنصب حتى ١٩٤٦ ، ثم تبعه « رونالد كامبل » حتى ١٩٥١ حين تولاه « رالف ستيفنسون » واستمر فيه حتى بعد قيام الثورة .

وتجدر الاشارة هنا الى أن كثيرا من الدبلوماسيين البريطانيين الذين كانوا من العاملين فى دار المندوب السامى البريطانى أو فى السفارة البريطانية قد تولوا فيما بعد عند عودتهم لبلادهم العمل فى الادارة المصرية أو الافريقية بالخارجية البريطانية ، أى ظلوا فى مواقع يساهمون فيها فى صنع السياسات البريطانية الخاصة بمصر حتى بعد رحيلهم عنها . ولا يخفى ما لأثر فترة الخدمة هذه فى مصر والمواقف السياسية التى مروا بها ، والسياسات التى اتبعت ومدى نجاحها ، على إدراكهم للأوضاع السياسية فى مصر ، خاصة وقد كانت دار المندوب السامى ثم السفارة البريطانية فيما بعد تمتع بالنفوذ الهائل الذى سبقت الاشارة اليه ، واليها كان يتسابق السياسيون المصريون وغيرهم من رجال المال والأعمال على ماهو واضح فى هذه الدراسة .

والأمثلة على ما سبق عديدة مثل « س . هـ . بيتمان » الذى عمل فى السفارة البريطانية فى مصر من ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ، « ن . ا . شون » ١٩٤١ – ١٩٤٤ ، « ك . جـ . بوكر » ١٩٤٥ – ١٩٤٦ ، « م . ر . رايت » ١٩٤١ – ١٩٤٢ ، « ل . ب جرافيتى – سميث » ١٩٣٤ – ١٩٣٥ ، « ا . ا . تشابمان اندروز » ١٩٣٨ – ١٩٤٠ ثم عاد الى مصر فى أواخر الأربعينات ، « د . م . هـ ريتشيس » ١٩٤٠ – ١٩٤١ .

ويجب التنويه هنا بالدور الخطير الذى كان يلعبه المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى مصر . فقد كان اقرب الى أسلوب المخابرات منه الى أسلوب الخارجية . وكان يقوم بعديد من الاتصالات وينفذ كثيرا من التعليمات التى لم يكن بمقدور السفير البريطانى أن يقوم بها بحكم قيود منصبه . وقد كان أخطر هؤلاء « والتر سمارت » الذى تولى هذا المنصب لفترة ما يقرب من خمسة عشر عاما من ١٩٣٤ – ١٩٤٨ . وكان يستشار فى بعض الشئون الخاصة بمصر حتى بعد أن انتهت فترة خدمته فيها . ولعل طبيعة عمله الذى كانت تغلب عليه السرية هى التى جعلته لا يترك أوراقا خاصة للاطلاع العام .

ويلاحظ أن السفارة البريطانية فى مصر كان بها أقسام متخصصة فى مختلف شئون الدولة ، وهم استمرار لما كان عليه الحال عندما كانت داراً للمندوب السامى . فقد وجد الى جانب المستشار الشرقى المستشارون : التجارى والقانونى والمالى والعمالى وللشئون الصحية والاعلامى ، وكان تحت رئاستهم عدد كبير من العاملين .

ونظرا لأن الرؤية البريطانية لمصر كانت أساساً استعمارية وجدت مبرراتها فى الاعتبارات الإستراتيجية

والأمنية ، ونظرا لأن العسكريين البريطانيين — الذين كانت لهم رؤية متميزة عن كثير من السياسيين بحكم انتمائهم الوظيفى -- كانوا بمثابة جماعة ضغط عند صنع القرارات السياسية البريطانية فيما يتعلق بمصر والحركة الوطنية فيها ، فلقد اعطت هذه الدراسة اهتماما خاصاً لدور العسكريين فى تحديد أبعاد الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية . كذلك اهتمت هذه الدراسة أيضا بإبراز معارضة العسكريين البريطانيين للقرارات التى كانت تتخذها الوزارة البريطانية ، وحرصت على تفسير إختلاف الإدراك العسكرى للأمور عن الإدراك السياسى لها . وفى هذا الشأن لم تقتصر هذه الدراسة على تتبع إدراك القيادات العسكرية فى لندن وانما امتدت الى القيادات العسكرية البريطانية فى مصر ذاتها وأبرزت فى كثير من الأحيان الإختلافات فى الرؤى بين الجانبين .

ويجدر التنويه -- فى ذات الوقت — إلى أن هذه الدراسة لم تقتصر فقط على دراسة رؤية السياسيين البريطانيين فى السلطة وانما تعدت ذلك الى متابعة المعارضة ، وبصورة خاصة فى مجلسى البرلمان البريطانى . ولقد كان ذلك ضروريا حتى تكون الصورة دقيقة على قدر الامكان خاصة اذا أخذنا فى الإعتبار أن الفترة محل البحث هى مابين ١٩٣٦ و١٩٥٢ .

فلقد شهدت هذه الفترة تغييرات وزارية عديدة فى بريطانيا وانتقلت السلطة بين حزبى المحافظين والعمال عدة مرات . ففيها تولت السلطة خمس وزارات بريطانية كما يلى : « ستانلى بلدوين » ١٩٣٥ ، « نيفيل تشامبرلين » ١٩٣٧ ، « ونستون تشرشل » ١٩٤٠ ، « كليمنت أتلى » ١٩٤٥ ، « ونستون تشرشل » ١٩٥١ — ١٩٥٥ .

وقد تولى وزارة الخارجية — خلال الفترة محل البحث -- سبعة وزراء هم « جون سايمون » ١٩٣١ ، « صمويل هور » ١٩٣٥ ، « أنتونى إيدن » ١٩٣٥ ، « هاليفاكس » ١٩٣٨ ، « أنتونى إيدن » ١٩٤٠ ، « ارنست بيفن » ١٩٤٥ ، « هربرت موريسون » ١٩٥١ ، « أنتونى إيدن » ١٩٥١ — ١٩٥٥ .

ومن بعد تحديد أن المقصود بالرؤية البريطانية فى هذه الدراسة هى رؤية صانعى السياسة البريطانيين تداعى السؤال المنهجى التالى : كيف يمكن تحديد قواعد وأطر عامة لتلك الرؤية البريطانية ؟ وكانت الاجابة على جانب من الصعوبة خاصة وأن معظم الدراسات المنهجية تركز على الإدراك الفردى لصانعى القرار وتستخدم الأساليب النفسية الى حد كبير ، وهو ما تبعد هذه الدراسة عنه .

وتركز المنهج الذى اتبعته هذه الدراسة فى هذا الصدد فى محاولة تحديد الخطوط العامة للرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من خلال تقارير ومراسلات صانعى القرارات السياسية البريطانية ومن عاونهم فى ذلك كما سبق ايضاحه . ولم يكن يسيرا أداء هذه المهمة الصعبة فى وجود كم هائل من الوثائق الرسمية والأوراق الشخصية فى هذا الموضوع بسبب العلاقة الخاصة التى كانت تربط بريطانيا بمصر والتى اعتقد السياسيون البريطانيون -- تبعا لها -- أن لهم كل الحق فى التدخل فى كافة الشئون الداخلية المصرية وأدقها حتى بعد « معاهدة الاستقلال المزعوم » فى ١٩٣٦ .

وانطلاقا من ذلك اتبعت هذه الدراسة منهجا بدأ باستعراض الحركة الوطنية خلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ لتحديد المراحل التى نشطت فيها تلك الحركة بطريقة ملفتة للنظر ، وقد تركزت أساسا فى أربع :

١ - من ١٩٣٥ - ١٩٣٦ : وهى التى حدثت فيها الانتفاضة الطلابية من أجل عودة الدستور وتحقيق الاستقلال .

٢ - من ١٩٤٥ - ١٩٤٦ : وهى التى تصاعدت فيها الحركة الوطنية المصرية من أجل إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ .

٣ - عام ١٩٤٧ : وهو الذى تم فيه قطع المفاوضات المصرية البريطانية وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن .

٤ - من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ : وهى التى نشطت فيها الحركة الوطنية - وان كان ذلك بصورة متقطعة - فى الدعوة إلى الكفاح المسلح والمقاطعة لبريطانيا والضغط على الحكومة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد . كما أنها الفترة التى ظهر فيها واضحا ارتباط القضية الوطنية بالقضية الاجتماعية ، والانتماء العربى لمصر بعد حرب فلسطين ، والتى انتهت - فى اطار هذه الدراسة - بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وبالطبع فإن هذا التقسيم السابق لا يعنى من جانب ، أن الحركة الوطنية المصرية كانت خامدة فيما بين هذه الفترات . وقد استخدمت هذه الدراسة كمعيار لنشاط الحركة الوطنية مختلف مظاهر التعبير عنها من النشاط الإعلامى فى الصحف الى المظاهرات والإضرابات إلى العمل الفدائى ضد البريطانيين .

كما أن هذا التقسيم السابق ، لم يمنع هذه الدراسة - من جانب آخر - من تحليل الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية أثناء الحرب الثانية بالرغم من قلة مظاهر التعبير عنها وغيابها فى كثير من الأحيان بسبب فرض الأحكام العرفية والرقابة على الصحف استنادا الى ظروف الحرب ، والتى لم توقف الحركة الوطنية عن مزيد من النضج والتنوع الفكرى والحركى فى هذه الفترة ، عبر عن نفسه واضحا بعد إنتهاء الحرب .

وقد كان من الضرورى - أثناء التحليل - تتبع الحركة الوطنية المصرية عندما عبرت عن نفسها من خلال القنوات الدستورية الشرعية ، أى من خلال الأحزاب القائمة التى استطاعت ان تصل إلى البرلمان وتعبر عن ارائها من خلاله مثل حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، والحزب السعدى ، وحزب الكتلة الوفدية ، والحزب الإشتراكى .

وتم ايضا - وفى الوقت نفسه - تتبع الحركة الوطنية المصرية من خلال الأحزاب والجماعات التى لم تجد لها منفذا فى اطار الشرعية الدستورية القائمة بسبب عدم الترخيص لها بممارسة النشاط مثل الجماعات الإشتراكية والشيوعية ، وكذلك من خلال الجماعات التى لم تطرح نفسها على الساحة السياسية فى صورة أحزاب بسبب تناقض ايديولوجيتها أو تنظيمها أو أسلوبها فى الحركة مع منطق الأحزاب مثل جماعة الإخوان المسلمين أو لجان الطلبة والعمال أو كتائب الفدائيين . ويشمل التحليل أيضا الجماعات التى عملت من

خارج الشرعية بسبب محاربة السلطات لها والعمل على إسقاط مرشحيها مثل جماعة مصر الفتاة ، وجماعة الإخوان المسلمين عندما رشحت بعض اعضائها كمستقلين فى الانتخابات .

كذلك كان من الضرورى تتبع الحركة الوطنية المصرية كما انعكست فيمن تولوا السلطة السياسية خلال الفترة محل البحث وفيمن كانوا فى المعارضة البرلمانية خلالها فقد توالى على مصر فى الفترة من نهاية ١٩٣٥ وحتى يوليو ١٩٥٢ تسعة عشر رئيسا للوزراء من الوفديين والأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين وقد شغل بعضهم منصب الرئاسة أكثر من مرة مثل مصطفى النحاس ومحمود فهمى النقراشى وعلى ماهر وحسين سرى وأحمد نجيب الهلالى ، هذا بخلاف التعديلات الوزارية . وبيان تتابع رؤساء الوزراء كالتالى :

توفيق نسيم : نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦ ، على ماهر : حتى مايو ١٩٣٦ ، مصطفى النحاس : حتى ديسمبر ١٩٣٧ ، محمد محمود حتى أغسطس ١٩٣٩ ، على ماهر : حتى يونية ١٩٤٠ ، حسن صبرى : حتى نوفمبر ١٩٤٠ ، حسين سرى : حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، مصطفى النحاس : حتى أكتوبر ١٩٤٤ ، أحمد ماهر : حتى فبراير ١٩٤٥ ، محمود فهمى النقراشى : حتى فبراير ١٩٤٦ ، اسماعيل صدقى : حتى ديسمبر ١٩٤٦ ، محمود فهمى النقراشى : حتى ديسمبر ١٩٤٨ ، ابراهيم عبد الهادى : حتى يونية ١٩٤٩ ، حسين سرى : حتى يناير ١٩٥٠ ، مصطفى النحاس : حتى يناير ١٩٥٢ ، على ماهر : حتى مارس ١٩٥٢ ، أحمد نجيب الهلالى : حتى ٢ يوليو ١٩٥٢ ، حسين سرى ٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، أحمد نجيب الهلالى : ٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢ .

كذلك فإن الفترة محل البحث جرت فيها الإنتخابات لمجلس النواب خمس مرات ، وقد كان من الضرورى دراسة ظروف اجرائها وتحليل القضايا التى أثيرت خلالها والنتائج التى انتهت اليها لإكتمال أبعاد صورة الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر ، بالنظر الى ما تتميز به فترات الإنتخابات من أنها من الفترات التى تشهد تعبيرا علنيا عن هذا الصراع ، وتطفو خلالها على السطح ظواهره .

فلقد أجريت إنتخابات فى مايو ١٩٣٦ بعد العودة لدستور ١٩٢٣ وأثناء وزارة على ماهر وأسفرت عن تولى حزب الوفد للسلطة ، ثم تم حل مجلس النواب فى فبراير ١٩٣٨ أثناء وزارة محمد محمود وأجريت إنتخابات عامة فى ابريل من نفس العام . كما تم حل مجلس النواب وإجراء إنتخابات فى مارس ١٩٤٢ فى عهد وزارة النحاس ، وتم حل المجلس فى نوفمبر ١٩٤٤ وأجريت الإنتخابات فى يناير ١٩٤٥ أثناء وزارة أحمد ماهر . وأخيرا تمت إنتخابات فى يناير ١٩٥٠ أثناء وزارة حسين سرى وأسفرت عن عودة حزب الوفد الى السلطة . كما حل مجلس النواب فى مارس ١٩٥٢ أثناء وزارة نجيب الهلالى ، وكان من المفروض أن تجرى إنتخابات عامة فى مايو من نفس العام إلا أن مرسوما صدر فى أبريل ١٩٥٢ بتأجيلها الى أجل غير مسمى .

وفى الفترة محل البحث جرت أيضا بعض التعديلات غير العادية بمراسيم خاصة فى الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ أولها فى عهد وزارة مصطفى النحاس حيث صدر مرسوم فى فبراير ١٩٤٢ بإبطال تعيينات الشيوخ التى صدرت فى عهد وزارة حسين سرى فى ١٩٤١ . أما التعديل الثانى فتم فى عهد وزارة أحمد ماهر

فى ديسمبر ١٩٤٤ بإبطال تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذى تم فى عهد الوزارة الوفدية وإعادة من تم إخراجهم من المجلس بمقتضى مرسوم فبراير ١٩٤٢ . أما التعديل الثالث فقد جرى فى عهد وزارة النحاس فى يونيه ١٩٥٠ حيث صدرت ثلاثة مراسيم بزوال العضوية عن جميع الأعضاء الذين شملهم مرسوم ديسمبر ١٩٤٤ وتعيين اعضاء جدد من الوفديين واسقاط رئاسة المجلس عن رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

أما بالنسبة للسراى ، ففى الفترة محل البحث تولى عرش مصر ملكان : أولهما فؤاد الذى قامت فى عهده انتفاضة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ . والثانى فاروق الذى تولى سلطاته الدستورية فى يوليو ١٩٣٧ بعد أن قام مجلس الوصاية على العرش - والذى كان مكونا من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبرى - بممارسة تلك السلطات منذ وفاة الملك فؤاد فى أبريل ١٩٣٦ .

كما تولى منصب رئاسة الديوان الملكى ست شخصيات لعبوا أدوارا هامة فى صنع القرار السياسى فى مصر فى الفترة محل البحث . فقد تولى على ماهر هذا المنصب فى عهد الملك فؤاد فى أكتوبر ١٩٣٧ بعد أن ظل شاغرا منذ تركه حسن نشأت الذى شغله من ١٩٢٤ - ١٩٣٥ . وعند تولى على ماهر الوزارة فى ١٩٣٦ ظل هذا المنصب شاغرا حتى عاد اليه خلال الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٣٩ . وقد تبعه أحمد محمد حسنين فى يوليو ١٩٤٠ ، بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا أيضا طوال الفترة السابقة . ثم شغله إبراهيم عبد الهادى من فبراير ١٩٤٧ حتى تولى الوزارة فى يوليو ١٩٤٩ . ثم شغله حسين سرى من يناير الى إبريل ١٩٥٠ ، وقام حسن يوسف وكيل الديوان الملكى بأعمال رئاسته بعد أن استقال الأخير الى أن تم تعيين حافظ عفيفى فى هذا المنصب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ .

وترتيبا على ما سبق بدأ التحليل السياسى المقارن للرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترات المحددة فى محاولة لمعرفة التغيرات التى طرأت على هذه الرؤية خلال المراحل المختلفة للحركة الوطنية المصرية ، وذلك للتعرف على ما اذا كان قد حدث تغير أساسى فى هذه الرؤية ، من عدمه ، وأسباب ذلك التغير أو عدم التغير . ثم ما هى الأسباب التى إتبعها صانعو القرار السياسى البريطانيون للتوفيق بين الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية والتصاعد المتواصل الذى كان يحدث فى تلك الحركة على النحو الذى يتضح من خلال هذه الدراسة .

فرضية الدراسة :

تحددت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى بداية الفترة محل الدراسة - ١٩٣٥ الى ١٩٣٦ - بناء على تصور عام من جانب السياسيين البريطانيين نبع من المصالح البريطانية بالاضافة إلى الخبرة السابقة لهؤلاء السياسيين ، وتبلور خلال الفترة منذ الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ . وكان قوام هذه الرؤية أن الحياة السياسية فى مصر تقوم على ثلاث دعائم اساسية لا يمكن لها ان تستمر بدونها . وكان أولها وأهمها على الإطلاق من وجهة النظر البريطانية هو الاحتلال العسكرى البريطانى ثم العرش وأخيرا الرأى العام المصرى ممثلا فى حزب الوفد على أساس أنه كان حزب الأغلبية .

وقد كانت تلك الرؤية البريطانية للنظام السياسى المصرى على درجة من الوضوح والإستقرار فى خلفية السياسيين البريطانيين إلى حد وضع قواعد – اعتبروها ثابتة – يتم طبقا لها التفاعل بين هذه الدعائم الثلاث . أو بعبارة اخرى فإنها تسمح لأهم هذه الدعائم وهو الاحتلال العسكرى البريطانى فى مصر أن يسيطر تماما على الحياة السياسية فى البلاد ، وذلك عن طريق التدخل لدى الملك كلما نشطت الحركة الوطنية المصرية حتى يحدث تغييرا وزاريا ، فى إطار الدستور الذى وضع فى ١٩٢٣ على نسق الدساتير الليبرالية . ويتم عن طريق هذا التغيير – الذى قد يبدو متفقا مع القواعد الليبرالية من حيث الشكل دون المضمون – استيعاب الحركة الوطنية المصرية أو قمعها .

وقد استقر العمل على هذا المنوال منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مما جعل السياسيين البريطانيين يستبعدون أية امكانية لتغيير هذه الصورة التى رسموها للحياة السياسية فى مصر . وقد ساعدت طبيعة النظام السياسى الذى أقيم طبقا لدستور ١٩٢٣ ، بالاضافة الى إستعداد الطرفين الآخرين لهذا النظام – وهما السراى والسياسيون المصريون – على الدوران فى هذه الحلقة المفرغة التى أطلق عليها السياسيون البريطانيون حلقة التوازنات السياسية المصرية التى كانت وسيلة لتحقيق « الاستقرار السياسى » لخدمة مصالحهم . وقد ساعد كل ذلك فى استمرار هذه الصورة فى إدراك السياسيين البريطانيين .

وعلى ذلك ، ونظرا لأن التساؤل الأساسى فى هذه الدراسة يدور حول الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، فقد دارت الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة حول أثر التصاعد فى الحركة الوطنية المصرية بعوامله المختلفة من تعدد فى تياراتها الفكرية والحركية والتنظيمية وتنوع فى أساليبها فى الحركة على مدى فترة السبعة عشر عاما محل الدراسة فى تغير الرؤية البريطانية لتلك الحركة . أى بعبارة اخرى دارت تلك الفرضية حول العلاقة بين الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية والتصاعد فى تلك الحركة .

إذن تقوم الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة على أنه توجد علاقة بين التغيرات البنيوية والحركية التى حدثت فى الحركة الوطنية المصرية خلال الفترة من ١٩٣٦ – ١٩٥٢ وبين الرؤية البريطانية لها . وتتضح تلك العلاقة فى أنه كلما تصاعدت الحركة الوطنية المصرية وتنوعت تياراتها وتنظيماتها وأساليبها وتزايد تأييد الرأى العام المصرى لها ، كلما صعب على السياسة البريطانية أن تسيطر عليها أو أن تستوعبها أو أن توجهها كما كانت تفعل باستخدام سياسات تعتمد أساسا على منطق القوة وعلى عملية توازنات سياسية مصطنعة ، وفقا لرؤية بريطانية مسبقة ثابتة كانت متبلورة فى بداية فترة الدراسة ، حتى استحالت تلك العملية فى النهاية مما دعا الى تغيير جذرى فى الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى نهاية الفترة محل الدراسة – أى فى ١٩٥٢ .

ويرتبط بهذه الفرضية مجموعة من التساؤلات أهمها : ما هى مظاهر التغير فى الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى كل مرحلة تصاعدت فيها تلك الحركة ؟ هل كان التصاعد فى تلك الحركة هو التغير الوحيد الذى أدى إلى تغير الرؤية البريطانية لها ؟ واذا لم يكن كذلك فما هى المتغيرات الأخرى التى شكلت

تلك الرؤية ؟ ونظرا لأن التغير فى الإدراك يحتاج إلى وقت طويل[1]، فما هى السياسات التى صاغها صانعو القرار البريطانيون والتى عملت على كبت هذا التصاعد فى الحركة الوطنية المصرية وقللت من سرعته وأكدت فى نفس الوقت الإطار الإدراكى البريطانى لتلك الحركة ؟ وكيف ساعدت القيادات السياسية المصرية فى فترة ما على نجاح تلك السياسات وبالتالى تثبيت أركان الرؤية البريطانية القديمة للحركة الوطنية المصرية ؟ ثم ما هو أثر هذه السياسات البريطانية ودوران القيادات السياسية المصرية فى فلكها على الحركة الوطنية المصرية ذاتها فى المدى الطويل ؟ بل ما أثر كل ذلك على دعائم النظام السياسى المصرى بأكمله ؟ وهل أدرك السياسيون البريطانيون التغير الجذرى فى هذه الدعائم جميعا أى التواجد العسكرى البريطانى فى مصر والعرش والرأى العام المصرى ؟

مصادر الدراسة :

تواجه هذه الدراسة مشكلة اتساع مصادر البحث المتاحة وليس ندرتها ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أولها طول الفترة محل البحث ، الذى كان ضروريا بسبب طبيعة الموضوع ذاته . فالإدراك السياسى يحتاج إلى وقت طويل لكى يتغير ، شأنه فى ذلك شأن التيارات والجماعات السياسية . وعلى ذلك فالفترة محل البحث شملت حوالى سبعة عشر عاما ، يضاف اليها عام ١٩٣٥ الذى قامت فى الربع الأخير منه الانتفاضة الطلابية التى مهدت لأحداث ١٩٣٦ .

وثانيا فإن تضخم مصادر البحث يرجع الى اتساع موضوع الدراسة فهو لا يقتصر على متغير واحد وانما يهدف إلى تحديد العلاقة بين متغيرين هما : الإدراك البريطانى من ناحية ، والحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى .

وثالثا فإن بعد الفترة الزمنية التى تتناولها الدراسة ، حيث مضى على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — التى تمثل بدايتها نهاية الفترة موضوع هذه الدراسة — ثلاثة وثلاثون عاما . وقد أدى ذلك الى توافر كم ضخم من الوثائق الرسمية التى فتحت للإطلاع العام ، كما أتيح للباحثين قراءة بعض الأوراق الخاصة واليوميات لمن شاركوا فى صنع القرارات السياسية فى الفترة محل البحث ، كما كُتِبَ كثير من المذكرات الشخصية والشهادات التاريخية والعديد من الكتب العلمية .

ولهذه الأسباب جميعا كان من الواجب منذ البداية تحديد مصادر الدراسة والتفرقة بين المصادر الأولية والمصادر الثانوية وشرح كيفية استخدامها وبيان أسباب ذلك .

---

(١) Robert Jervis, **Perception and Misperception in International Politics**, (New Jersey, Princeton University Press, 1976), pp. 201-253.

اولا : المصادر الأولية :

اعتمدت هذه الدراسة بصفة اساسية على المصادر الأولية وهى كالتالى :

١ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

تحتفظ وزارة الخارجية البريطانية بكمية هائلة من الوثائق الخاصة بعلاقاتها مع مصر فى « دار المحفوظات البريطانية »[١]. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أهمية هذه الوثائق بسبب العلاقة الخاصة التى كانت تربط بريطانيا بمصر وتدخلها فى جميع شئونها الداخلية ، فهى لم تكن مجرد مراسلات وتقارير دبلوماسية مثلما يحدث مع باقى السفارات التى تقتصر عادة على تتبع الحالة الداخلية للبلد الذى توجد فيه السفارة ثم تقديم توصيات لحكوماتها بشأنها ، وانما حوت تلك المراسلات والتقارير البريطانية أدق تفاصيل مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - وحتى الخاصة - فى مصر ، كما تضمنت فى كثير من الأحيان تعليمات تدخل تحت بند صنع السياسة الداخلية المصرية وكأنها صادرة من القصر أو من مبنى رئاسة الوزارة المصرية !

وقيمة هذه الوثائق بالنسبة لهذه الدراسة متعددة الجوانب فهى من ناحية تتصف بالتنوع والشمول حيث تضم المذكرات الموجهة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومساعديه ورؤساء الإدارات المختلفة بالخارجية البريطانية فيما يتعلق بمصر ، كما تشمل جميع التقارير الواردة من الوزارات الأخرى المتعلقة بصنع السياسة البريطانية تجاه مصر ، وكذلك محاضر مناقشات مجلسى العموم واللوردات كما وردت فى مضابطهما .

ويضاف الى ما سبق أيضا المراسلات بين السفارة والقنصليات البريطانية فى مصر وبين الخارجية البريطانية ، وكذلك المراسلات بين قادة القوات العسكرية البريطانية فى مصر ووزارتى الحرب والخارجية البريطانيتين . وهذه التقارير والبرقيات الأخيرة على درجة كبيرة من الأهمية فهى تشكل مصدرا ثانيا للمعلومات الى جانب تلك الصادرة من السفارة ، وهى بالتالى تؤكدها أو تنفيها أو تعدل عليها . هذا بالاضافة الى أن تقارير العسكريين البريطانيين غالبا ما كانت تتضمن معلومات على درجة عالية من السرية كانت تقوم بجمعها أجهزة المخابرات الحربية البريطانية فى مصر .

ومما يزيد من أهمية تقارير السفارة البريطانية أن بعضها كان يكتبه الخبراء البريطانيون الذين كانوا يعملون فى مختلف وزارات الحكومة المصرية بمرتبات منها . لقد كان هؤلاء مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للسفارة البريطانية ، التى كانوا يتلقون تعليمات منها . واستمر الوضع على هذا النحو حتى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ . فقد كان رئيس بوليس مدينة القاهرة أثناء مظاهرات ١٩٤٦ - على سبيل المثال - هو

---

(١) Public Record Office (P.R.O.), Richmond, UK.

« ت . راسل » ، وكان يرسل تقاريره الى السفارة البريطانية ويتلقى منها تعليمات مباشرة !

واذا أخذ فى الإعتبار أن الأحكام العرفية والرقابة على الصحف كانت مطبقة فى مصر طوال أكثر من نصف الفترة محل البحث ، فخلال ستة عشر عاما ونصف — من أول ١٩٣٦ الى يوليو ١٩٥٢ طبقت الأحكام العرفية تطبيقا كاملا — بمعنى تعيين حاكم عسكرى وفرض الرقابة على الصحف والإذاعة والمراسلات وإباحة الإعتقال بسلطة الحاكم العسكرى — لمدة ثمانية اعوام ونصف ، يضاف اليها عام وبضعة أشهر كانت مطبقة فيه تطبيقا جزئيا .

فلقد فرضت الأحكام العرفية مع بداية الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر ١٩٣٩ أثناء وزارة على ماهر الذى عين حاكما عسكريا ، واستمرت تلك الأحكام العرفية مفروضة حتى ألغيت نهائيا فى ٤ أكتوبر ١٩٤٥ — بعد إنتهاء الحرب مع اليابان — وإن سبقتها فترة الغاء جزئى — من ٩ يونيه ١٩٤٥ — انتهت فيها الرقابة على الصحف والمطبوعات — فيما عدا المسائل العسكرية — وأبيحت الاجتماعات العامة (١).

وقد فرضت الأحكام العرفية مرة ثانية إبتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين وعين محمود فهمى النقراشى حاكما عسكريا ، وتم مدها فى مايو ١٩٤٩ لمدة عام آخر فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى ، إلى أن ألغيت إلغاء جزئيا فى مايو ١٩٥٠ أثناء وزارة مصطفى النحاس التى تولت السلطة فى يناير من نفس العام . وقد كان الحظر الجزئى لمدة لا تقل عن العام بالنسبة لبعض المناطق مثل البحر الأحمر وسيناء ، وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين التى ظلت ممنوعة برغم رفع الأحكام العرفية حتى يتم إصدار القانون الخاص بتقييد نشاط الجمعيات (٢).

وأخيرا فرضت الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى عهد وزارة الوفد يوم حريق القاهرة وعين مصطفى النحاس حاكما عسكريا (٣)، وظلت مفروضة إلى أن قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ومما سبق يتضح مدى الأهمية العامة التى تشكلها الوثائق البريطانية كمصدر للمعلومات عما كان يحدث فى مصر ، فى غياب حرية النشر والتعبير طوال هذه الفترات الطويلة . يضاف الى ذلك أهمية خاصة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، يشتمل على تاريخ مصر القومى من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١) ، ص ص ٧٣ ، ١٧٧ — ١٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٣٠٨ — ٣٠٩ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . الكفاح فى القنال — حريق القاهرة — وزارات الموظفين — أسباب الثورة — فاروق يمهد للثورة ، (القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٩٦٤) ، ص ١٢٦ .

بهذه الدراسة بحسبان أن تلك الوثائق تعكس إدراك البريطانيين للحياة فى مصر من مختلف الوجوه .

وقيمة هذه الوثائق من ناحية ثانية فى أنها تعكس آراء كبار صانعى السياسة البريطانية ، إلا أنه يجب التنبيه هنا إلى نقطة هامة تحتم أمانة البحث العلمى ذكرها وهى أن المعلومات الواردة فى هذه الوثائق لا يجب أن تؤخذ على الدوام كشىء مسلم به ، بل ينبغى على الباحث أن يقيم هذه المعلومات بطريقة موضوعية متنبها باستمرار إلى أنها تعكس وجهة النظر البريطانية .

وقد تم اتباع الأسلوب العلمى الدقيق فى هذه الدراسة وعليه فحتى التقارير التى تحتوى على محاضر اجتماعات مع أى مسئول سياسى مصرى تمت الإشارة اليها على أنها بالتحديد ما أورده الجانب البريطانى عن المقابلة .

الا ان هذا الحذر يجب ألا يجعل الباحث السياسى يغفل عوامل تقييم كل وثيقة على حدة تبعا لمصدرها وموضوعها والغرض منها وعلاقة من تتعلق بهم بكاتب الوثيقة .

فعلى سبيل المثال يوجد اختلاف بين تقييم وثيقة بريطانية متعلقة بشخصية تكن العداء لبريطانيا وشخصية صديقة لها ، فإذا حوت انتقادات فإنها يجب أن تؤخذ بحذر فى الحالة الأولى أكثر منها فى الحالة الثانية . كذلك يوجد اختلاف بين نقد الغرض منه الاطاحة بمن فى الحكم ، كما كان الحال بالنسبة للنقراشى فى ١٩٤٧ ، ونقد الغرض منه تفادى مثالب الحكومة حتى تظل فى السلطة أطول فترة ممكنة لأنها تحقق المصالح البريطانية ، كما كان الحال بالنسبة لحكومة النحاس من ١٩٤٢ — ١٩٤٤ .

كذلك يوجد اختلاف فى تقييم الوثيقة بين تقرير وصفى لأحداث معينة حدثت فى مصر ، حيث يجب الحذر فى تناول المعلومات الواردة فيه ومحاولة تأكيدها من مصادر أخرى ، وتقرير تعليمات بالسياسات التى يجب أن تتبعها بريطانيا فى لحظة معينة حيث يمثل وثيقة من الدرجة الأولى لأنها تعرض سياسة طبقت فعلا أو تعليمات تم تنفيذها .

يضاف إلى ما سبق أن وثائق الخارجية البريطانية التى اعتمدت عليها هذه الدراسة يمكن تصنيف مصادرها على أنها من الدرجة الأولى ، فهم يمثلون قيادات صنع القرارات السياسية البريطانية على ما سبق ذكره .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه فى كثير من الأحيان ما يعبر التقرير عن تفسير خاطىء للأحداث مثل التقارير التى كتبت فى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ واعتبرت ان انتشار الدعاية الشيوعية هو سبب تدهور شعبية بريطانيا فى مصر فى هذه الفترة ، إلا أن هذا التفسير الخاطىء ساهم — من المنظور الذى تتناول فيه هذه الدراسة الموضوع — فى تشكيل إدراك صانعى السياسة البريطانيين ، وصيغت وفقا له سياسات واتخذت قرارات ، مما يجعل لمثل هذه التقارير أهمية نسبية فى هذه الدراسة .

وعلى ذلك فمن الضرورى أن يقوم الباحث دائما بوضع درجات - ولو تقريبية - لمدى مصداقية الوثائق المختلفة - من الناحية المطلقة ، ويتم ذلك بتقييمها فى حد ذاتها من حيث المصدر وطبيعة المعلومات التى تتناولها الوثيقة والغرض الذى كتبت من أجله ويعمل على مقارنتها بمصادر أخرى . كذلك ينبغى تقييم الوثيقة من الناحية النسبية من المنظور الذى تتناوله الدراسة . وعلى سبيل المثال ففى هذه الدراسة يجب تقييم الدرجة التى يمكن أن يعتمد عليها فى مدى تدليل الوثيقة على الرؤية البريطانية فى أمر يتعلق بالحركة الوطنية المصرية .

وتضم وثائق الخارجية البريطانية أيضا كل ما يتصل بمصر فى أى بلد فى العالم . وبعبارة أخرى تقارير السفارات البريطانية عن موضوعات متعلقة بمصر مثل تقارير السفارة البريطانية فى موسكو عن العلاقات المصرية السوفيتية وما ينشر فى الصحافة هناك عن مصر ، أو تقارير السفارة البريطانية فى واشنطن عن العلاقات المصرية الأمريكية والسياسات المشتركة بين بريطانيا والولايات المتحدة تجاه مصر ، أو تقارير مكتب الوفد البريطانى لدى الأمم المتحدة فى نيويورك عن سير القضية المصرية فى مجلس الأمن وتحركات الجانب المصرى وصدى كل ذلك فى الصحافة الأمريكية ثم المناورات السياسية التى إتبعتها الحكومة البريطانية لإحباط القضية المصرية فى المجلس ، أو تقارير الوفد البريطانى فى مقر قيادة حلف الأطلنطى فى ستوكهولم عما يذكر عن مصر فى مؤتمرات الحلف ، أو تقارير ممثلى بريطانيا فى الكومنولث عن رد الفعل فى البلاد التى يعملون بها للأحداث فى مصر ، أو تقارير السفارة البريطانية فى روما عن المتورطين فى صفقة الأسلحة الفاسدة من الايطاليين أو من تعاملوا مع شركات إيطالية ، وكذلك عن تفاصيل رحلة الملك فاروق المنتقدة الى روما وكابرى ونابولى فى صيف ١٩٥١ ورد فعل تصرفاته فى الصحافة الإيطالية . وتلك بعض من نماذج على سبيل المثال لا الحصر .

وتجدر الإشارة هنا الى أنه حتى تتوافر لهذه الدراسة الدقة العلمية فلم يتم الإطلاع على بعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية دون الآخر ، أى أن هذه الدراسة بعدت عن الاختيار العشوائى - أو حتى المحدد وفقا لقواعد معينة - للوثائق ، وإنما اعتمدت على المسح الكلى لجميع وثائق وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بالنواحى السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية عشر عاما منذ بداية ١٩٣٥ وحتى نهاية ١٩٥٢ . كما تم الرجوع الى بعض الملفات الخاصة بالأعوام الخمسة من ١٩١٨ - ١٩٢٢ باعتبار الأهمية الكبيرة لهذه الفترة فى تحليل أصول الحركة الوطنية فى الفترة محل البحث .

ولقد استوجب المسح الشامل لهذه الوثائق أسبابا متعددة . فعلى سبيل المثال فإن أى حدث أو موقف متعلق بالحركة الوطنية المصرية يجب تتبعه فى المراسلات لمعرفة أولا نوعية المعلومات التى حصلت عليها السفارة البريطانية فى مصر ورد فعلها وتوصياتها بشأنه ، ثم رد فعل الخارجية البريطانية التى قد تطلب آراء من جهات أخرى لها علاقة بذلك الحدث أو الموقف (قانونية - عسكرية - اقتصادية ..) ، ثم يرفع الأمر الى مجلس

الوزراء ليتخذ القرار ، وقد يطلب الأخير مزيدا من الدراسة أو رأى رؤساء الأركان فى وزارة الحرب .. الخ . وخلال الفترة السابقة على إتخاذ القرار النهائى وإصدار التعليمات بشأنه ، يجد الباحث العديد من التوصيات المتضاربة التى قد تختلف كلية عن القرار النهائى . ويلاحظ أن عملية تتبع الحدث أو الموقف لا تكون فى ملف واحد وإنما فى ملفات متعددة . وعلى ذلك كان من الضرورى الإطلاع على هذه المصادر كاملة حتى لا يترك مجال لإنطباع خاطىء أو معلومات منقوصة .

وثانيا فإن هذه الدراسة أرادت الإبتعاد عن الصدف ، حيث أن ملفات وزارة الخارجية البريطانية محفوظة تحت عناوين تتصف بالعمومية الى درجة كبيرة . فعلى سبيل المثال يوجد واحد وأربعون ملفا فى عام ١٩٤٦ تحت عنوان « المفاوضات لإعادة النظر فى المعاهدة » ، يحتوى كل منها على ما بين ١٥٠ — ٢٠٠ صفحة ، وإن وجدت ملفات أخرى عدد صفحاتها أقل . كذلك ففى عام ١٩٤٧ يوجد ثلاثون ملفا تحت عنوان « الموقف فى مصر : قطع مفاوضات المعاهدة » ، وفى عام ١٩٤٨ خمسة ملفات تحت عنوان « الموقف السياسى فى مصر » ، وفى عام ١٩٥٠ يوجد تسعة ملفات تحت عنوان « الدفاع عن مصر : التعاون الإنجليزى — المصرى » ، وفى ١٩٥١ يوجد ثلاثة وعشرون ملفا بعنوان « العلاقات بين المملكة المتحدة ومصر فى المسائل السياسية والدفاعية » ، وفى ١٩٥٢ يوجد إثنا عشر ملفا بعنوان « الأنشطة المعادية لبريطانيا فى منطقة القناة » .

كذلك توجد بعض الملفات التى قد تبدو لأول وهلة بعيدة عن موضوع الرسالة ، ولكن يتضح بالاطلاع عليها أنها تحوى معلومات بالغة الأهمية ومباشرة فى إتصالها بموضوع الدراسة . ومثال لها الملفات الخاصة بمستقبل البعثة العسكرية البريطانية فى مصر فى ١٩٤٧ وعددها أربعة ملفات ، أو الملفات الخاصة بالتخلص من المخازن العسكرية البريطانية فى مصر فى ١٩٤٨ وعددها خمسة ملفات ، أو الملفات الخاصة بإمدادات الأسلحة والتجهيزات العسكرية لمصر فى ١٩٥٠ وعددها أربعة ملفات .. الخ .

وبالرغم من أن عدد الملفات التى تم استخدام وثائق منها بطريقة مباشرة فى هذه الرسالة قد بلغ مائة وواحدا وثمانين ملفا ، إلا أنه توجد عشرات من الملفات الأخرى تم الاطلاع عليها وأفادت المعلومات الواردة بها فى استكمال الصورة بخصوص الجوانب المختلفة للحياة فى مصر فى الفترة موضوع البحث ، ولكنها لم تستخدم مباشرة فى كتابة الرسالة ولم يرد بالتالى ذكرها فى الهوامش . هذا فضلا عن الملفات التى تم الاطلاع عليها ولم يوجد بها ما يفيد فى موضوع البحث .

وبتصنيف ملفات وزارة الخارجية البريطانية التى استخدمت فى هذه الرسالة نجد أنها تنقسم الى قسمين :

القسم الأول : تحت رقم ٤٠٧ : وهى ملفات تشمل وثائق الوزارة مطبوعة ويوجد لها فهرس تاريخى وموضوعى ، وإن إتصف الأخير أيضا بالعمومية الى حد كبير . وقد وصلت الوزارة فى هذه العملية حتى منتصف عام ١٩٤٠ فقط .

القسم الثانى : تحت رقم ٣٧١ : وهو عبارة عن الملفات بصورتها الأصلية وكثير منها بخط اليد كما أن التأشيرات مدونة عليها بخط اليد أيضا . وبالرغم من الصعوبة التى يواجهها الباحث فى اطلاعه على هذه الوثائق ، إلا أن فائدتها كبيرة فى أن يتعود على قراءة أى نوع من المصادر وفك أى صنف من الرموز . وقد اعتمدت هذه الرسالة على هذا القسم من الوثائق بالنسبة لإثنى عشر عاما ونصف من الفترة محل البحث أى من منتصف ١٩٤٠ — ١٩٥٢ .

٢ — الأوراق الخاصة :

رجعت هذه الدراسة الى مجموعة الأوراق الخاصة ببعض السياسيين البريطانيين المتاح للباحثين الإطلاع عليها وأهمها على الإطلاق « يوميات كيلرن » فى جامعة أكسفورد[١] وتوجد فى خمسة صناديق : بدءا من عام ١٩٣٤ الى ١٩٤٨ . وتحتوى على يومياته كاملة بخط اليد وبها معلومات هامة وانطباعات مثيرة عن مختلف أوجه الحياة فى مصر ، وعن كثير من الشخصيات المصرية المعروفة ، بالاضافة الى عدد من الشخصيات الأجنبية التى لعبت أدوارا هامة فى صنع السياسة الخاصة بمصر فى الفترة محل الدراسة . وقد قام « إيفانز » بنشر بعض هذه اليوميات[٢] ، الا أن ذلك لا يمثل الا نسبة ضئيلة من اليوميات الأصلية .

كما يوجد من جانب آخر مجموعة الأوراق الخاصة « بأنتونى إيدن » ، وهو من عرف « بلورد آفون »[٣] ، ومعظمها بخط اليد وموجودة فى « دار المحفوظات البريطانية » .

٣ — وثائق مصرية :

وتشمل الملف رقم ١٩٣ بوزارة الداخلية الذى يحتوى على ثمانية منشورات تنتقد النظام السياسى ، وصادرة من جماعات مختلفة بالجيش المصرى وواضح أنها صدرت فى الفترة من ١٩٤٧ — ١٩٥٢ . فمنها ثلاثة منشورات بإمضاء « ضباط الجيش » ، ومنشور بإمضاء « جبهة الضباط » ، ومنشور بتوقيع « اللجنة الوطنية لضباط الجيش » وثلاثة منشورات بتوقيع « الضباط الأحرار » .

---

(١) Middle East Centre, St. Antony's College.

(٢) Trefor E. Evans(ed.), **The Killearn Diaries 1934-1946. The Diplomatic and Personal Record of Lord Killearn (Sir Miles Lampson) High Commissioner and Ambassador to Egypt)**, (London, Sidgwick and Jackson, 1972).

(٣) ولذلك توجد هذه الأوراق باسم « أوراق آفون » : Avon Papers .

وقد عثر على هذا الملف بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى وزارة الداخلية المصرية ، ولا يخفى ماله من أهمية فى التحليل ، حيث أن وجود هذه المنشورات لهو دليل على اطلاع السلطات العليا عليها قبل الثورة ومعرفتها بوجود عناصر ثائرة فى الجيش المصرى .

٤ - المذكرات الشخصية :

وقد أعطى اهتمام خاص للمذكرات الشخصية - كلما وجدت - فى كثير من المواضع من هذه الدراسة . فعلى سبيل المثال تم الإطلاع على كتب حسن البنا فيما يتعلق بالإخوان المسلمين ، وعلى كتب المندوبين السامين السابقين فى مصر .. الخ .

ثانيا : المراجع الثانوية :

وهى تشمل بصفة أساسية المراجع التاريخية والكتب العلمية . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد الإطلاع على هذه المصادر فقد تمت عملية إختيار قامت على أساس علمى موضوعى لتجنب تلك التى تعتمد على بواعث شخصية ، أو التى لا تستند الى مصادر علمية ، أو التى اعتمدت فى الدرجة الأولى على المراجع الثانوية فى كتابتها . وفى الحالة الأخيرة تم الرجوع الى هذه المصادر ذاتها طالما لم يأت الكتاب بجديد موثق .

تقسيم الكتاب :

وقد تم تقسيم هذا الكتاب الى قسمين يحتوى كل منهما على فصلين :
القسم الأول : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٤٥ . وتناول الفصل الأول فيه الرؤية البريطانية لتصاعد الحركة الوطنية المصرية من ١٩٣٥ - ١٩٣٦ . أما الفصل الثانى فيتناول الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية أثناء الحرب العالمية من ١٩٣٩ - ١٩٤٥ .

القسم الثانى : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ويتناول الفصل الأول فيه المهادنة البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . أما الفصل الثانى فيتناول التشدد البريطانى فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية ١٩٤٧ - ١٩٥٢ .

.. ثم تبقى لى فى النهاية كلمة عرفان لكل من أدين لهم فى وصول هذا العمل الى يدىّ قارئه .

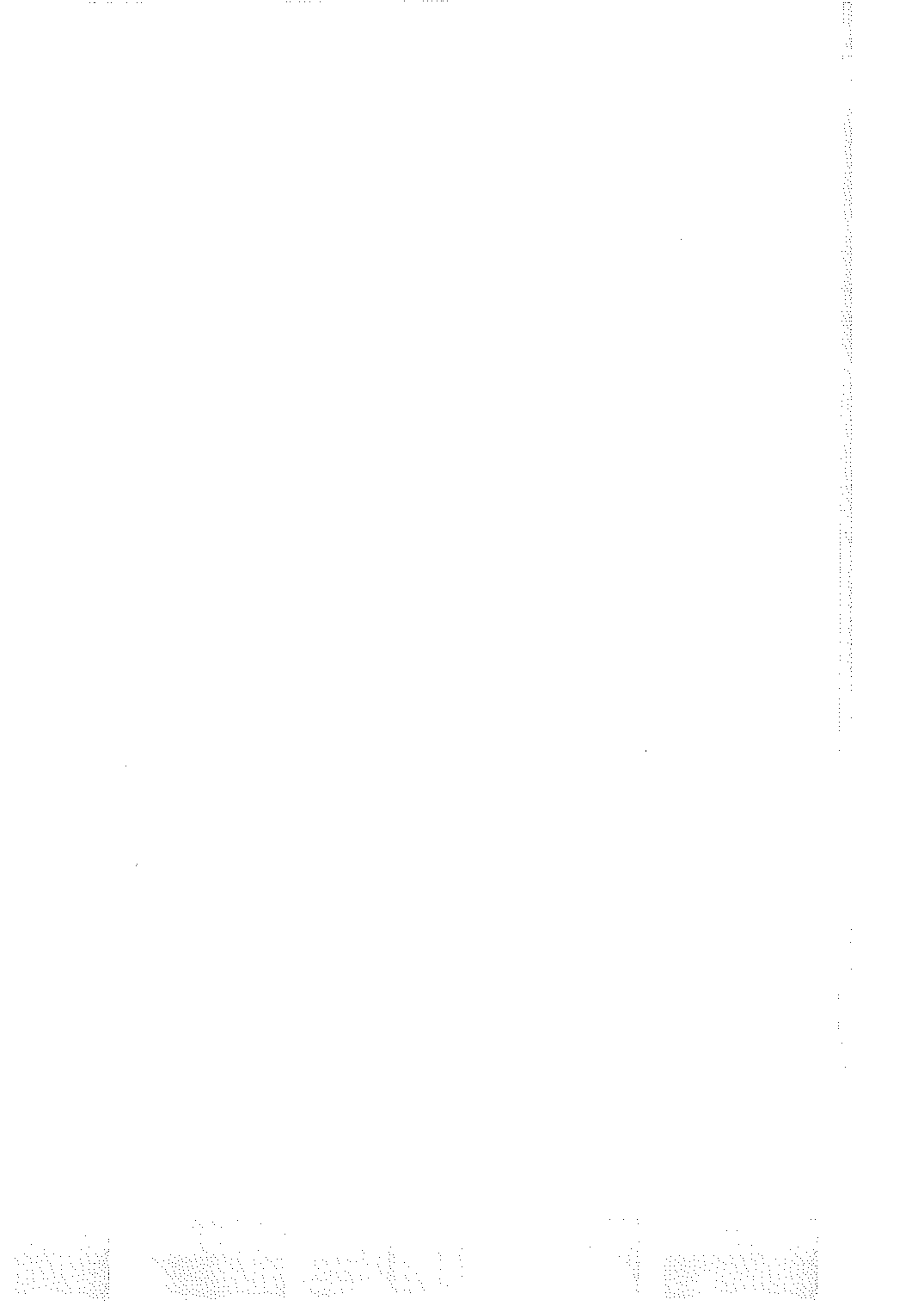
فأود ابتداء أن أتقدم بوافر الشكر الى الأستاذ الدكتور فتح الله الخطيب ، الذى أعطى من وقته وجهده الكثير فى توجيهى حين كانت مادة الكتاب فى مرحلة الإعداد لنيل درجة الدكتوراه . وإلى الأستاذ الدكتور ابراهيم صقر ، والأستاذ الدكتور ابراهيم نوار عضوا لجنة المناقشة للرسالة ، لما استفدته من ملاحظاتهما فى إخراج هذا الكتاب .

وبالامتنان والتقدير أخص الأستاذ محمد حسنين هيكل لمساعدته فى إطلاعى على جانب هام من الوثائق التى استخدمت فى هذه الدراسة .. كما أشكر الأستاذ السيّد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وأتوجه بالشكر كذلك إلى الأستاذ محمد فائق رئيس دار المستقبل العربى الذى تحمس لهذا الكتاب ، وللسيدة / سميرة الكيلانى لجهدها الكبير فى إخراجه على الصورة التى انتهى إليها ، وإلى الصديقتين السيدة / مهجة سلامة والسيدة / بولين صادق لجهدهما المشكور وعونهما فى مراجعة مسوداته عبر مراحل متعاقبة .

يناير ١٩٨٦

القسم الأول



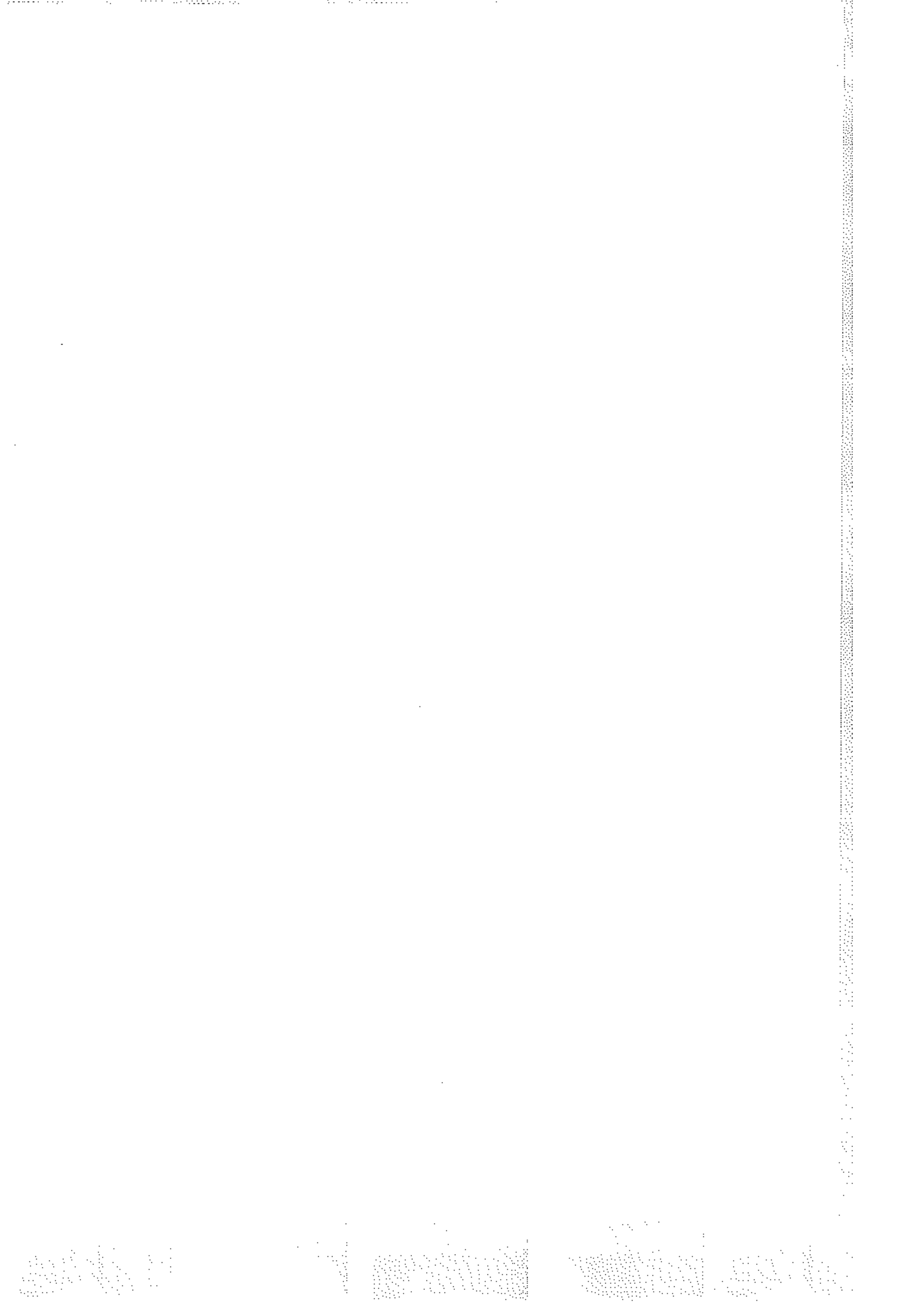
الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية
١٩٣٦ - ١٩٤٥

شهدت الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ أحداثا هامة وتطورات سياسية جذرية أثرت الى حد كبير على تطور الحركة الوطنية المصرية والسياسات التى اتبعتها بريطانيا من أجل التعامل مع هذه الحركة الوطنية التى كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر .

لقد شهدت هذه الفترة أولا ، انتفاضة وطنية فى مصر فى ١٩٣٥ انتهت بإعادة دستور ١٩٢٣ وعقد معاهدة التحالف المصرية البريطانية فى ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى كانت قيدا على التحرك السياسى لمصر لسنوات عديدة ، ودار حولها الصراع السياسى بين مصر وبريطانيا فى فترة مابعد الحرب .

وقد كان من الضرورى محاولة تحديد معالم الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية قبل عقد معاهدة ١٩٣٦ وبعدها لمحاولة معرفة ما إذا كان قد طرأ تغير فى هذه الرؤية أم لا ، وهذا هو موضوع الفصل الأول من هذا الباب .

أما الفصل الثانى فيتعرض بالتحليل للرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية والسياسات البريطانية التى اتبعتها لكبت هذه الحركة تحت دعوى ظروف الحرب ، ثم أثر تلك السياسات على تطور الحركة الوطنية ذاتها فكريا وتنظيميا وحركيا .



الفصل الأول
الرؤية البريطانية لتصاعد الحركة الوطنية
١٩٣٥ - ١٩٣٦

شهد عام ١٩٣٥ نشاطا كبيرا للحركة الوطنية المصرية بلغ قمته فى مظاهرات الطلبة فى نوفمبر من نفس العام ثم أعقبها تكوين الجبهة الوطنية التى ضمت جميع الأحزاب السياسية وعددا كبيرا من السياسيين المستقلين ونجحت فى تحقيق عودة دستور ١٩٢٣ . وقد استمرت هذه الانتفاضة الى عام ١٩٣٦ مطالبة باستئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية التى انتهت بتوقيع معاهدة التحالف مع بريطانيا فى ٢٦ أغسطس من نفس العام ، والتى بعدت كثيرا عن الأمانى القومية للحركة الوطنية .

وقد قامت هذه الانتفاضة الوطنية بعد فترة من الكبت بدأت بالأزمة الدستورية التى اشتدت فى عهد حكومة إسماعيل صدقى عندما قرر إغلاق البرلمان فى ٢١ يونيه ١٩٣٠ ونتج عن ذلك اندلاع المظاهرات بتشجيع حزب الوفد فى القاهرة والزقازيق والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ، وكان أعنفها مظاهرات الإسكندرية فى ١٥ يوليه التى أسفرت عن قتل ١٩ شخصا وجرح ٤٠٠ شخص ولم يستطع البوليس أن يسيطر على الموقف فاستدعيت قوة مساعدة من البوليس ومن رجال الجيش المصرى[(١)].

وقد سارعت بريطانيا بالتدخل بأن أرسلت بارجتين حربيتين الى الإسكندرية ، وبعثت تحذيرا الى رئيس الوزراء وحملته مسئولية الحفاظ على أرواح وممتلكات الأجانب ، كما ارسلت تحذيرا مماثلا الى رئيس حزب الوفد[(٢)]. وبالرغم من أن الحكومة البريطانية ادعت الحياد التام فى هذه الأزمة الدستورية الا أنه كان واضحا أن هذا التدخل العسكرى لقمع الحركة الشعبية التى كانت تنادى بعودة الحياة الدستورية ، هو فى حقيقة الأمر مساندة غير مباشرة للاجراءات التى اتخذتها حكومة صدقى ، وبالفعل ألغى دستور ١٩٢٣ وحل مجلسا البرلمان فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، كما أعلن فى نفس اليوم دستور ونظام انتخابى جديدان يعتبران انتكاسة للحكم الدستورى فى البلاد[(٣)].

---

(١) Memorandum by H.Godwin (FO) concerning Anglo-Egyptian relations, June 1929 - Dec. 1934,9.4.36,FO 407/219

(٢) Ibid.

(٣) انظر لمزيد من التفصيل عرضا للمذكرة التى أرفقت بالدستور الجديد ، عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، (القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ص ٧٣٨ - ٧٤١ .

ولا يخفى أن مجرد عدم تدخل الحكومة البريطانية لمحاولة تغيير الوزارة فى فترة حكم إسماعيل صدقى — من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ — يعنى فى الحقيقة أنها لا تمانع فى الاعتداء على الدستور طالما كان النظام السياسى قادرا على المحافظة على « الاستقرار » أى كبت الحركة الوطنية . ويؤكد هذا الرأى استقراء السوابق حيث تدخلت سلطة الاحتلال ليس فقط فى تغيير الحكومات المصرية وإنما فى عملية التشريع ذاتها[١]. لذلك كان من الطبيعى أن تنتقد أحزاب المعارضة فى ذلك الوقت — وهى أساسا الوفد والأحرار الدستوريين — السياسة الانجليزية التى ادعت الحياد فى مواجهة الأزمة الدستورية وأن تحملها مع القصر مسئولية استمرار الاعتداء على الدستور .

ومما يؤكد رأينا هذا أنه فى أثناء عام ١٩٣٢ ، وبعد أن تأكدت الحكومة البريطانية من أن نظام إسماعيل صدقى وطد نفسه فى الحكم فى الوقت الذى حدث فيه انشقاق فى حزب الوفد أضعف الحزب والمعارضة عموما فى نظر الحكومة البريطانية ، تم وضع مشروع معاهدة بين مصر وبريطانيا فى وزارة الخارجية البريطانية فى أبريل من نفس العام وجرت مناقشته فى لقاء بين إسماعيل صدقى و« جون سايمون » فى جنيف فى سبتمبر[٢]. وتعتبر تلك الخطوة مؤشرا على التعاون البريطانى مع حكومة صدقى وتأييدا غير مباشر لها .

وقد استمرت الأزمة الدستورية بعد انتهاء حكم صدقى حيث تولى القصر مباشرة الحكم عن طريق وزارات تابعة له وأصبح مسئولا مسئولية مباشرة عن الاستمرار فى الاعتداء على الدستور . وعندما اشترط توفيق نسيم إلغاء دستور ١٩٣٠ قبل أن يتولى الوزارة وافق الملك وقام بحل مجلسى البرلمان القائمين الا انه لم يعد لدستور ١٩٢٣ وإنما قرر فترة انتقال جمع فيها كل السلطات التشريعية والتنفيذية فى يده[٣].

---

(١) انظر على سبيل المثال ماعرف « بأزمة الجيش » فى مايو — يونيه ١٩٢٧ ، حينما كان مجلس النواب المصرى يبحث ميزانية الدولة عن عام ١٩٢٧ — ١٩٢٨ وقدمت لجنة الحربية عدة مقترحات خاصة بإصلاح الجيش المصرى متضمنة إلغاء منصب سردار الجيش المصرى ، فتدخل المندوب السامى البريطانى لمنع هذا التشريع وتصاعد الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية فأرسلت الأخيرة ثلاث بوارج حربية الى ميناء الاسكندرية حسمت الأمر لصالحها ، عبد الرحمن الرافعى ، فى **أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧** ، (القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٩٥٩) ، ص ص ٢٧٢ — ٢٧٧ .

(٢) Memo.by Godwin, Op.Cit.

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، فى **أعقاب الثورة المصرية ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، يشتمل على تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦** ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ، ص ١٩ . وانظر نص الأمر الملكى بالغاء دستور ١٩٣٠ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٣٤ ص ص ١٩٣ — ١٩٤ من المرجع السابق ، وتنص م ٣ منه على مايلى : « الى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه فى المادة الأولى [دستور ١٩٣٠] نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى تختص بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية ، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادىء الحرية والمساواة التى كانت قوام النظام الدستورى فى مصر » .

ونظرت الحكومة البريطانية الى ذلك الوضع الجديدة نظرة عملية واتبعت سياسة تهدف منها أساسا الى المحافظة على مصالحها ولم يعنها فى شيء إيقاف الحياة الدستورية بهذا الشكل وسيطرة الملك على الحكم فى مصر وتوليه كل السلطات فى الوقت الذى نادت فيه جميع الأحزاب بعودة الحياة الدستورية السليمة .

ونظرا لأن وزارة توفيق نسيم كانت ذات طابع ادارى حيث لم تضم أيا من الشخصيات السياسية رأت الحكومة البريطانية أنه فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت والتى نتجت عن نظام تابع للقصر ، وبالاضافة الى سوء صحة الملك فؤاد ، أنه ليس من مصلحة بريطانيا استئناف المفاوضات مع مثل هذا النظام بل يحسن اتباع سياسة أكثر عملية والتركيز على تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا [1].

ومع نهاية عام ١٩٣٤ كان الوضع السياسى فى البلاد يتلخص فى الحكم المطلق من جانب القصر مع إلغاء الحياة الدستورية بدعوى إيجاد فترة انتقال ، ومطالبة جميع الاتجاهات السياسية بعودة دستور ١٩٢٣ ، وتوقف محاولات استئناف المفاوضات مع بريطانيا من أجل قضية الجلاء .

وكان طبيعيا ألا يستمر هذا الوضع كثيرا فمع بداية عام ١٩٣٥ قامت حركة سياسية عامة مطالبة بعودة الحياة الدستورية وتطور الأمر الى انتفاضة وطنية انتهت بعودة دستور ١٩٢٣ وعقد معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا . وعليه يتناول هذا الفصل أولا : الرؤية البريطانية لقضية الدستور فى هذه الفترة . ويتناول ثانيا عقد معاهدة التحالف بين البلدين .

أولا : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية من أجل عودة دستور ١٩٢٣

لقيت الحركة الوطنية المصرية صعوبة كبيرة فى أثناء حكم صدقى من ١٩٣٠ – ١٩٣٣ وفى ظل دستور ١٩٣٠ . فقد عانت الأحزاب من قوانين الانتخابات الجديدة ، ومن الاجراءات البوليسية التى اتبعت أثناء الانتخابات ، ومن سياسات التشدد التى اتبعتها الحكومة مع الاتجاهات السياسية المختلفة . وقد لحقت بمصالح الأحزاب فى هذه الفترة أضرار كبيرة فى المدن والأقاليم وخاصة بالنسبة لحزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، حيث فصل عدد كبير من الموظفين الذين انضموا الى هذين الحزبين ، كما فصل عدد كبير من العمد والمشايخ ممن لم يسايروا نظام صدقى فى الانتخابات . وبانتهاء حكم صدقى أعيد من الموظفين من فصل بغير حق كما حدث تغيير مماثل فى العمد والمشايخ لمصلحة هذين الحزبين [2]. كما اتسع نشاط الأحزاب

---

(١) Memo.by Godwin, Op.Cit.

– وجاء فى المذكرة السابقة أن المندوب السامى فى مصر أرسل الى رئيس الوزراء مذكرة بهذا الشأن يوضح فيها أسس التعاون بين بريطانيا والحكومة المصرية .

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ . من الحماية إلى معاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧) ، ص ص ٣٦١ – ٣٠٩ . ولمزيد من التفصيل عن فترة حكم صدقى انظر : الرافعى ، فى أعقاب الثورة ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ – ٢٦ . وانظر أيضا :
-Afaf Lutfi al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment: 1922-1936, (Los Angeles, University of California Press, 1977), pp.111-137.

السياسية من جانب آخر سواء من ناحية الفاعلية والحركة أو من ناحية التنظيم واتساع القواعد الشبابية من طلبة الجامعات والمدارس والأزهر ومن شباب العمال .

وبدأت الأحزاب تهتم بانشاء التنظيمات الشبابية التابعة لها على غرار ما كان يحدث فى أوروبا وعلى الأخص فى المانيا وايطاليا . وقد بدأت جمعية مصر الفتاة وهى التى تأسست فى أكتوبر ١٩٣٣ بانشاء تنظيم القمصان الخضر – وهو تنظيم شبابى شبه عسكرى – وبدأت تلك الجمعية تنشر أفكارها بين الشباب وخاصة من الطلاب والعمال بل وامتد نشاطها الى الجيش[١].

كما استحدث الوفد الى جانب لجانه العادية لجانا للشباب الوفدى فى القاهرة والاسكندرية وغيرهما . وقد دربت هذه الجماعات على مبادىء أساسها الطاعة والنظام وكان تنظيمها منفصلاً عن تنظيم الحزب العادى ، أى على غرار التنظيمات المشابهة فى أوروبا أيضا . وكانت هذه اللجان هى نواة فرق القمصان الزرقاء التى أعلن قيامها فى ٥ يناير ١٩٣٦ بعد مظاهرات الانتفاضة الطلابية والتى انتشرت فى جميع أنحاء البلاد فى شكل تنظيمات شبه عسكرية [٢].

ومما ساعد على تنوع النشاط السياسى بين الشباب فى هذه الفترة انتقال الشيخ حسن البنا من الاسماعيلية الى القاهرة فى أواخر ١٩٣٢ ونقل المركز العام لنشاط الإخوان المسلمين اليها . وقد انتشرت هذه الدعوة بسرعة الى مختلف أنحاء البلاد ، وبرغم انه لا يوجد دليل على اشتراك الإخوان المسلمين فى أحداث الحركة الطلابية فى أواخر ١٩٣٥ [٣] إلا أنه كان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه الدعوة أثرا فى استنفار الشباب ضد المحتل البريطانى ولو بطريق غير مباشر .

وقد شهدت تلك الفترة أيضا اتجاه الأحزاب السياسية للتأثير على العمال وصبغ الاتحادات العمالية

---

(١) انظر ، عبد العظيم رمضان ، **تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ – الى سنة ١٩٤٨** ، (بيروت ، الوطن العربى ، ١٩٧٣) ، ص ص ١٩٤ – ١٩٧ . ويختلف هذا الكاتب مع ما جاء بهذا المرجع حين جعل من أسلوب تنظيم « مصر الفتاة » معيارا للحكم على أيديولوجيتها بأنها فاشية ! فالمنهج العلمى الصحيح يستوجب الفصل بين الأيديولوجية والتنظيم عند دراسة الحزب السياسى . وحتى حين تعرض الكاتب لأيديولوجية « مصر الفتاة » ، لوحظ أن تقييمه جاء من منطلق شخصى يبعد عن الموضوعية الى حد كبير ، المرجع السابق ، ص ص ١٨٢ – ١٨٨ . فالأيديولوجية القومية فى مصر جذورها سابقة على الفاشية بوقت طويل ، ولمزيد من التفصيل انظر الفصل بعنوان « القومية المصرية » فى المرجع التالى :

- Albert Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939**, (London, Cambridge University Press, 1983), pp. 193-221.

– وانظر أيضا لمزيد من التفصيل بالنسبة لامتداد نشاط مصر الفتاة الى العمال والجيش :

- Lampson to Simon, No.502, confidential tel.,7.5.35, FO 407/218.

(٢) لمزيد من التفصيل فى هذه النقطة انظر رمضان ، من **١٩٣٧ – ١٩٤٨** ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ – ١٠٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥ ، ٣١٦

بالصبغة السياسية وأهم مثل على ذلك قيام حزب الوفد بانشاء مجلس أعلى لاتحاد العمال فى مصر انضمت اليه أغلبية الاتحادات العمالية مما أدى الى صراع بين الحزب وعباس حليم الذى كان يتولى رئاسة اتحاد العمال ، كما أدى الى قلق سلطات الاحتلال من دخول الوفد مجال العمال حيث اعتبرت « ... أن أى سيطرة عامة على التنظيمات العمالية من جانب الوفد ستؤدى الى مخاطر كبيرة » حتى وإن كان هذا الخطر لا يبدو حالا وانما متوقعا [1]. وكان سبب هذا الحذر من جانب بريطانيا خشيتها من اندراج العمال فى النشاط السياسى ، والتجائهم لسياسة الاضرابات التى تهدد « الاستقرار » المطلوب لتحقيق المصالح البريطانية فى مصر [2].

وفى الفترة السابقة على الحركة الطلابية شهد الأزهر مرحلة من عدم الاستقرار فبعد تولى نسيم الوزارة قام طلبة الأزهر والمعاهد الدينية التعليمية بإضراب مطالبين بتغيير شيخ الأزهر وتعيين الشيخ المراغى بدلا منه . وحتى ذلك الوقت كان الأزهر تابعا للقصر ومضادا للوفد ، الا أن رفض الملك فؤاد لتلك المطالب أعطى الفرصة للوفد لكى يكسب الأزهر خاصة وأن شيخ الأزهر كان قد فصل فى عهد صدقى سبعين من العلماء لأنهم كانوا متعاطفين مع أحزاب المعارضة فكان طبيعيا أن ينضم هؤلاء الى طلبة الأزهر فى مطالبهم . وقد امتدت هذه الاضطرابات لتشمل المعاهد الدينية فى الأقاليم مما أدى الى غلق الأزهر فى ١٠ أبريل ١٩٣٥ ، ثم وقع الملك مرسوما فى ٢٧ أبريل بتعيين المراغى شيخا للأزهر [3].

ودلالة هذه الأحداث هى أن نشاط الأحزاب السياسية امتد للأزهر فى هذه الفترة وكان له صدى فيما بعد عندما اشترك طلبة الأزهر فى أحداث الانتفاضة الطلابية فى أواخر العام . ويلاحظ هنا أيضا أن سلطات الاحتلال كانت تخشى دائما من امتداد نشاط الأحزاب الى الأزهر أو الجمعيات الدينية الاقليمية حيث أن ذلك يعرض الأمن العام للخطر من وجهة نظرها [4].

---

(١) Lampson to Simon, No.502, 7.5.35, Op.Cit.

(٢) Ibid.

(٣) Lampson to Simon, No.35 tel., 3.2.35, FO 407/218.

— وقد علق « لامبسون » فى تلك البرقية أن « سياسة الملك هى [سياسة] انتحارية ، فقد كان الأزهر حتى الآن معاديا للوفد ومؤيدا للقصر . إن الوفد يبدأ الآن فى استغلال الاضطرابات الحالية ليحاول أن يكسب الأزهر ، وتصرف الملك قد ينتج عنه أن يتحول الطلبة المتدينون فى كل البلد الى معادين للحكومة ومؤيدين للوفد ... وهذا التطور قد يصبح بسهولة خطرا على الأمن العام » :

- «The King's policy is suicidal, for Azhar has hitherto been anti-Wafd and pro-Palace. Wafd is now beginning to take advantage of present agitation to try to win over Azhar, and King's attitude may result in turning religious students all over the country into anti-Government and pro-Wafd propagandists». See Ibid.

(٤) Ibid. :«... such a development may very easily become a danger to public security»

لقد مهد ذلك النشاط السياسي المتعدد الأبعاد الطريق لانتفاضة الشباب في ١٩٣٥ ولوحدة الحركة السياسية التي نتجت عنها وكان لها نتائج حاسمة على قضية عودة الدستور . ولذلك ينبغي تحليل تطور الرؤية البريطانية للانتفاضة الطلابية وتكوين الجبهة الوطنية ، ثم تطور الرؤية البريطانية لقضية عودة دستور ١٩٢٣ .

تطور الرؤية البريطانية للانتفاضة الطلابية وتكوين الجبهة الوطنية :

لقد أصبح الجو العام إذن – قرب نهاية ١٩٣٥ – مهيئاً للانفجار . فقد مضى عام على الغاء دستور ١٩٣٠ وانفراد الملك بالسلطات التشريعية والتنفيذية ، كما فشلت كل الجهود في عودة دستور ١٩٢٣ وأصبح من الواضح أن بريطانيا هي العقبة الوحيدة في طريق عودة الحياة الدستورية خاصة بعد أن أصدر الملك بيانا في ٢٠ أبريل ١٩٣٥ أعلن فيه تفضيله لعودة دستور ١٩٢٣[١] .

هذا في الوقت الذي عبأت فيه الأحزاب السياسية الشباب من اجل قضية الدستور وانتقدت فيه الأحزاب المعارضة الوفد لتأييده لحكومة نسيم بعد أن وضحت مماطلتها تحت الضغط البريطاني في إرجاع الدستور ، وانتشرت التنظيمات الشبابية شبه العسكرية التابعة لأحزاب الوفد ومصر الفتاة والأحرار الدستوريين [٢].

وقد تحركت الأحداث عندما عقد حزب الأحرار الدستوريين اجتماعا انتقد فيه رئيسه محمد محمود موقف الحكومة البريطانية ووزارة نسيم والوفد[٣] . وقد كان الوفد حتى ذلك الوقت على موقفه المؤيد لحكومة نسيم أملا في عودة الدستور على يديها الى أن صرح « صمويل هور » وزير الخارجية البريطانية في خطاب له بالبرلمان البريطاني في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ بأن بريطانيا ضد عودة الحياة الدستورية في مصر في ذلك الوقت ، وأنه يجب الانتظار للوقت المناسب لذلك[٤] .

وقد تأكدت العناصر الوطنية في مصر بعد هذا التصريح من أن بريطانيا لن تسمح بعودة دستور ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح واعتبرت أن هذا الموقف يرجع بمصر الى ما قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي ترك لمصر الحرية في وضع دستورها[٥] . لذلك قرر حزب الوفد في اجتماع له في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ – احتفالا بذكرى زيارة

---

(١) الرافعي ، في أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) هيكل ، مرجع سابق ، ص ص ٣١١ – ٣١٢ .

(٣) كان من مظاهر نجاح هذا الاجتماع الذي عقد في ٧ نوفمبر ١٩٣٥ أن حضره مايقرب من ١٠,٠٠٠ شخص وضم شخصيات بارزة مثل عباس العقاد وأعضاء أحزاب الشعب والإتحاد والوطني وأعضاء جماعة حمد الباسل ، وأصبح واضحا أمام حزب الوفد أن حزب الأحرار الدستوريين يعمل على تكوين جبهة معارضة له تضم جميع الأحزاب . انظر المرجع السابق ، ص ص ٣١٢ – ٣١٣ . انظر أيضا لمزيد من التفصيل تعليق المندوب السامي البريطاني على هذا الاجتماع الذي عقد في ٧ نوفمبر ١٩٣٥ :

- Lampson to Hoare, No.1311 tel., 15.11.35, FO 407/218.

(٤) الرافعي ، في أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٥) هيكل ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٣ – ٣١٤ .

سعد زغلول ورفقائه للمندوب السامى قبل بداية ثورة ١٩١٩ - وقف تأييد وزارة نسيم ومطالبتها بالاستقالة ودعوة الأمة الى عدم التعاون مع الانجليز طالما استمر اعتداؤهم على الدستور وعلى الاستقلال[1] . وكانت المظاهرات السلمية قد بدأت فى صباح ذلك اليوم ثم ازدادت حدتها بعد اجتماع الوفد وهاجمت البوليس . وبذلك بدأت الانتفاضة الوطنية موجهة أساسا ضد الحكومة البريطانية .

واستمرت الأحداث فى تصاعد مستمر من ١٣ نوفمبر وحتى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، عندما صرحت الحكومة البريطانية بعودة دستور ١٩٢٣ . فماذا كانت رؤية السياسيين البريطانيين لهذه الأحداث ؟ وكيف تطورت هذه الرؤية ؟ وما هى الاعتبارات التى فرضت التغيير على السياسة البريطانية ؟ ثم ما هى الاجراءات التى أوعزت الحكومة البريطانية باتخاذها لايقاف هذا المد فى الحركة الوطنية ؟

لقد اختلفت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية فى تلك الفترة تبعا لتطورات الموقف السياسى بحيث يمكن أن تقسم الى ثلاث مراحل :

١ - مرحلة التشدد :

لقد بدأت الانتفاضة الوطنية فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ [2] بتحرك حوالى ألفين من طلاب الجامعة من الجيزة الى القاهرة ثم اضراب طلبة المدارس الأخرى وطلبة الأزهر عن الدراسة وبدأوا أيضا فى التظاهر ضد الحكومة

---

(١) رمضان ، من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ص٧٨٣ - ٧٨٤ ، وبه عرض لقرارات هذا المؤتمر .

(٢) تعرض تلك الدراسة لبعض تفاصيل أحداث تلك الانتفاضة الطلابية ، حيث أن كتب التاريخ لم تتعرض لها الا باختصار شديد برغم أهميتها فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية . ولعل السبب فى ذلك هو نقص المصادر المصرية المنشورة عن تلك الأحداث ، وذلك بسبب قانون تقييد النشر الذى أعده رئيس الوزراء على وجه السرعة فى اليوم التالى لبداية الأحداث بناء على ضغط من السلطات البريطانية فى القاهرة . انظر ماجاء فى تقرير « كيون بويد » عن مقابلته مع توفيق نسيم فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ : « لقد أوضحت لرئيس الوزراء أنه كان من الأنسب أن ينشر القانون الجديد للصحافة قبل بداية الأحداث الحالية ، وألححت عليه لصدوره بأسرع مايمكن » :

- «I pointed out to the Prime Minister that it would have been very convenient had the new press decree been published before the present events occurred, and urged him to pass it as soon as possible». See Lampson to Hoare, No.1305, 14.11.35, enclosure: confidential «Report by... Keown-Boyd on disturbances in Egypt», FO 407/218.

- ويلاحظ أن نقص مصادر المعلومات عن أحداث تلك الانتفاضة الطلابية جعل الوثائق البريطانية مصدرا هاما فى إلقاء الضوء على حقيقة حجم تلك الانتفاضة وأبعادها ، لذلك انظر لمزيد من التفصيل هذا التقرير الشامل والهام :

- Lampson to Eden, No.102, 27.1.36, enclosure: «Note on the student movement in Egypt by Farid Bashatly Effendi of the European Department, Ministry of the Interior», 23.1.36, FO 407/219.

البريطانية ووزارة نسيم مطالبين بعودة دستور ١٩٢٣ . وقد حدثت عدة مصادمات مع البوليس كما رجمت القنصلية البريطانية بالحجارة [1] .

وانضمت فى اليوم التالى كل المدارس الحكومية تقريبا الى الاضراب وعندما وصل عدد كبير من طلبة الجامعة الى كوبرى عباس أوقفهم البوليس وأطلق الجنود الانجليز النار عليهم فاستشهد أحدهم فى الحال ثم استشهد طالبان آخران متأثرين بجراحهما مما زاد فى اشتعال ثورة الطلاب ومهاجمتهم البوليس بشدة وضراوة [2] .

وقد لاحظت السلطات البريطانية فى مصر فى تلك المرحلة الأولية من الانتفاضة الوطنية أن المظاهرات مقصورة أساسا على الطلبة وأن الوفد هو المحرض الرئيسى لها برغم اشتراك الأحزاب الأخرى جميعها فيها . كما لفت نظرهم خطورة ومرارة المتظاهرين وعدم تراجعهم أمام الاجراءات العنيفة التى اتخذها البوليس لتفريقها ، وأن تلك المظاهرات كانت موجهة بالدرجة الأولى الى الحكومة البريطانية وأظهرت عداء شديدا لها [3] .

لذلك فقد اتخذت السياسة البريطانية موقفا متشددا من تلك المظاهرات وطالبت رئيس الوزراء باتخاذ عدة إجراءات أهمها مايلى :

أ — أن يستخدم النائب العام الشدة المطلقة وألا يفرج عن المقبوض عليهم بسبب الهجوم على البوليس أو التظاهر الا اذا ثبتت براءتهم الفعلية . كما عارض الانجليز قرار نائب مدير جامعة القاهرة بالافراج عن جميع الطلبة لتهدئة الأحوال بها . وترتيبا على ذلك أرسلت فعلا قضايا التظاهر الى المحاكم المستعجلة .

ب — غلق اتحاد الطلبة ونوادى التجارة والزراعة والهندسة التى كان لها دور كبير فى الأحداث ، وتحذير الطلبة بالفصل اذا استمروا فى الإضراب .

جـ — إصدار قانون جديد يقيد النشر فى نفس يوم بدء المظاهرات [4] .

---

(١) Lampson to Hoare, No.1305, 14.11.35,Op.Cit.

(٢) Ibid. and Lampson to Hoare, No.1367 tel., 29.11.35,FO 407/218.

(٣) Ibid.

— ويلاحظ تعليق المندوب السامى البريطانى فى تلك البرقية أن « الاضطرابات لم تصل ابدا الى الأبعاد الخطرة التى وصلت اليها فى مناسبات سابقة مشابهة ، مثلما حدث فى ١٩٣٠ بعد انقلاب صدقى » :

- «The disorders have never assumed the serious proportions they have on previous similar occasions, such as in 1930 after the Sidky coup d'Etat».

(٤) نقل « كيون بويد » تلك الطلبات الى توفيق نسيم فى المقابلة التى تمت بينهما فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، والسابق الاشارة اليها . انظر :

- Lampson to Hoare, No.1305,14.11.35,Op.Cit.

وبلغ من عنف الحوادث واتساعها أن استخدمت كل قوات البوليس فى مقاومة المظاهرات واستدعيت قوات من الجيش لحراسة الوزارات كما وضعت قوات من سلاح الحدود تحت تصرف بوليس مدينة القاهرة [١] .

وقد حدثت بعض الاضرابات والمظاهرات فى الاسكندرية وبورسعيد والأقاليم تعاونا مع الانتفاضة الطلابية فى القاهرة ، وأطلق البوليس النار على الطلبة فى طنطا حيث استشهد أحدهم وجرح آخرون ، كما حاول طلبة المدرسة الزراعية بالمنوفية إحراق المدرسة [٢] . وبالرغم من ان حدة الانتفاضة الوطنية كانت محدودة فى الأقاليم ، الا أن عنفها فى القاهرة كان مؤشرا لاحتمال انتشارها على نطاق واسع .

٢ - مرحلة التراجع :

بعد حوالى أسبوعين من بدء الانتفاضة الوطنية ، وإزاء استمرارها برغم الاجراءات السابق الاشارة اليها ، التى اتخذتها الوزارة بناء على طلب من المندوب السامى البريطانى فى مصر ، بدأ يتضح تغير فى الرؤية البريطانية لأبعاد تلك الانتفاضة ، انتهت الى تراجع فى السياسة البريطانية فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية تحت إلحاح مجموعة من الاعتبارات أهمها مالاحظته ا لسلطات البريطانية فى مصر من تأييد ساحق من جانب الرأى العام المصرى لتلك الانتفاضة الوطنية وتركيزه على الهجوم على الحكومة البريطانية [٣]

كما لاحظ السياسيون البريطانيون بقلق موقف القضاة المصريين وتعاطفهم مع تلك الانتفاضة الوطنية ، فقد احتج القضاة المصريون فى المحاكم الأهلية والمختلطة على استخدام العنف من جانب البوليس وسجلوا تعاطفهم والمحامون مع الطلاب ، وأصدروا أحكاما مخففة عليهم . وخشيت الحكومة البريطانية من أن يمتد هذا الموقف الى أساتذة الجامعة وغيرهم من الموظفين العموميين ، كما أقلقها الا تستطيع الحكومة الاعتماد طويلا على البوليس الذى أظهر امتعاضه لما يحدث [٤] .

ولم تكن الحكومة البريطانية أقل قلقا تجاه موقف السلطات الرسمية فى مصر من تلك الأحداث . فقد شجع القصر الانتفاضة الوطنية وأيدها ، وانضم بذلك للأحزاب ضد بريطانيا ، كما أعلن رئيس الوزراء أنه لا يمكنه الاستمرار فى الحكم بدون العودة للعمل بدستور ١٩٢٣ ، فوصف المندوب السامى البريطانى فى مصر موقفه بالضعف والتذبذب [٥] .

---

(١) Ibid.

(٢) Lampson to Eden,No.102,27.1.36, enclosure: «Note on the student movement in Egypt..., Ministry of Interior», Op.Cit.

(٣) Lampson to Hoare, No.607 tel.,26.11.35,FO 407/218.

(٤) Ibid. and Lampson to Hoare, No.1367,28.11.35,Op.Cit.

(٥) Ibid.

وبذلك أصبح واضحا للحكومة البريطانية أن جميع القوى السياسية فى مصر ضدها وأن أية حكومة غير حكومة الوفد ستجد صعوبة فى تحقيق الاستقرار الذى ترغبه فى البلاد ، وأصبح أمامها احتمالان إما استمرار حكومة توفيق نسيم على أن يتبعها حكومة وفدية أو تشكيل حكومة برئاسة على ماهر لكى تكتسب — على الأقل — تأييد الملك [(١)] .

٣ ـ مرحلة الإذعان للارادة الوطنية الموحدة :

الا أنه فى ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ حدث تطور مفاجىء وسريع نحو تشكيل جبهة وطنية تضم الأحزاب المصرية . فقد ذهب وفد من الطلبة الى قيادة الوفد مطالبين بتعاونها مع الأحزاب الأخرى من أجل مصلحة البلاد . واستجاب الوفد وكون مع الأحزاب الأخرى وبعض الشخصيات السياسية المستقلة الجبهة الوطنية . واتفقوا على مطالبة الملك بعودة دستور ١٩٢٣ ومطالبة بريطانيا بعقد معاهدة على أساس مفاوضات ١٩٣٠ [(٢)] .

ومن الواضح أن السياسة البريطانية قد فوجئت باتحاد القوى السياسية رسميا ضدها وهو موقف خطير من وجهة نظرها واجهته لأول مرة . لقد أصبحت الجبهة الوطنية حقيقة واقعة اتضحت أبعادها بالنسبة للسياسة البريطانية بحيث أدركت أنها لا تستطيع أن تستخدم لعبة التوازنات السياسية التقليدية بين الملك وحزب الوفد وأحزاب الأقلية لتخمد الحركة الوطنية . لذلك استبعدت احتمال تعيين حكومة برئاسة على ماهر حيث أصبح من الواضح أنه لا يوجد أى من الشخصيات السياسية يستطيع أن يشترك فى الوزارة . فضلا على أن أية وزارة جديدة يجب أن تعمل وفقا لدستور ١٩٢٣ وهو ما سينتهى بعودة الوفد فى جميع الأحوال [(٣)] .

لكل ما سبق — مضافا اليه تأزم الوضع الدولى نتيجة لأزمة الحبشة وهو ما حتم على بريطانيا عدم إعطاء الفرصة لحدوث ثورة فى مصر لا يعرف مداها — رأت الحكومة البريطانية السماح بعودة دستور ١٩٢٣ [(٤)] .

تطور الرؤية البريطانية لقضية الدستور :

مع تولى محمد توفيق نسيم الوزارة فى أواخر ١٩٣٤ قامت حركة كبرى من الأحزاب السياسية تطالب بعودة دستور ١٩٢٣ وعقد حزب الوفد مؤتمرا فى يناير ١٩٣٥ كان من أهم قراراته التمسك بدستور ١٩٢٣ والمطالبة بعودته دون تعديل [(٥)] . وتم رفع هذه القرارات الى رئيس الوزراء الذى كان يفضل أن يعدل دستور ١٩٢٣

---

(١) Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, No. 653 tel., 9.12.35, FO 407/218.

(٢) Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, No.656 tel.,10.12.35,FO 407/218.

(٣) Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, No.664 tel.,12.12.35,FO 407/218.

(٤) Ibid.

(٥) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٤ ، وذكر جميع المواضيع التى أثيرت فى المؤتمر .

للوصول الى صيغة وسط بينه وبين دستور ١٩٣٠ ثم يتفاوض فى ذلك مع حزب الوفد [(١)].

أما الرؤية البريطانية لقضية الدستور فيمكن بلورتها من خلال تطور الموقف البريطانى على الوجه التالى :

١ – العمل سرا على عدم عودة الحياة الدستورية :

سعت الحكومة البريطانية عمليا ومنذ البداية الى عدم عودة الحياة الدستورية الى البلاد واستخدمت فى ذلك شتى الطرق والمناورات السياسية . فبعد أن طالب الوفد رسميا الى رئيس الوزراء عودة دستور ١٩٢٣ أعربت السياسة البريطانية عن رغبتها فى تأجيل مسألة الدستور وحثت رئيس الوزراء على ذلك ، ومضت فى نفس الوقت فى سياسة تأييد الحكومة ومساندتها فى هذا الاتجاه خاصة وأن هذه السياسة وضعت الحكومة فى موقف حرج فى مواجهة القوى الوطنية [(٢)].

وكان السبب الرئيسى فى معارضة السياسة البريطانية لعودة الحياة الدستورية هو إبقاء حزب الوفد خارج الحكم فإن « ... أى دستور يحتوى على مجلس نواب منتخب انتخابا عاما سينتج عنه حتميا عودة الوفد إلا اذا أجريت الانتخابات مرة ثانية بأساليب صدقى ... مما قد يكون غير عملى وغير مرغوب فيه [فى ذلك الوقت] ... [و] أن عودة الوفد سوف تؤدى بالضرورة الى إعادة فتح قضية المعاهدة بشكل حاد » [(٣)].

---

(١) فى مقابلة بين المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء أعرب الأخير عن تفضيله « العمل من أجل صيغة ما ، تكون حلا وسطا بين [دستور] ١٩٢٣ و[دستور] ١٩٣٠ » :

- «Constitution- His Excellency's idea clearly is to work for some form of compromise between that of 1923 and that of 1930». See Lampson to Simon, No.52,17.1.35, enclosure: «Extract from a record of conversation between... Lampson and the Egyptian Prime Minister», FO 407/218.

(٢) Ibid.

– ومما شجع الحكومة البريطانية على ذلك – كما يتضح من هذه المقابلة – أن بيان حزب الوفد طالب بعودة الدستور بدون تحديد ميعاد لذلك .

(٣) «...any Constitution involving a wholly elective Chamber of Deputies must result in a return of Wafd unless the elections were again conducted on Sidkian lines. A repetition of tour de force of 1931 election would probably be impracticable and undesirable... [The] return of Wafd must result in reopening treaty issue in an acute form». See Lampson to Simon,No.11 Saving tel.,28.1.35,FO 407/218.

– وقد جاء ذلك على لسان « لامبسون » فى مقابلته لرئيس الوزراء المصرى . ويلاحظ أن المفاوضات من أجل عقد معاهدة بين البلدين كانت قد توقفت فى ١٩٣٠ بسبب مشكلة السودان ، وهى ما عرف بمفاوضات النحاس – « هندرسن » . وقد أقيلت حكومة الوفد بعد رجوع وفد التفاوض من لندن . ولمزيد من التفصيل عن هذه المفاوضات انظر محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ، ص ص ٢٢٤ – ٢٤٣ .

ومعنى ذلك بوضوح أن بريطانيا كان ترغب فى إبعاد الحزب صاحب الأغلبية وقائد الحركة الوطنية فى ذلك الوقت الذى كان يطالب بالدستور واستئناف المفاوضات . ولذلك عملت على تقوية حكومة نسيم حتى تستطيع الاستمرار فى تعطيل عودة الدستور خاصة وأن مركز الوفد فى البلاد كان قد قوى نتيجة لبعث الحركة الوطنية بعد انتهاء حكم صدقى [1] .

ولقد استغلت السياسة البريطانية حجة مرض الملك ثم حجة ضرورة إصلاح الأحوال الادارية – وهى الحجة التقليدية فى مواجهة أية مطالب دستورية فى مصر – لتعرقل مناقشة القضية الدستورية [2] .

إلا أنه بعد أن أصدر الملك فؤاد بيانه بتأييد عودة دستور ١٩٢٣ – كما سبق ذكره – وجدت الحكومة البريطانية نفسهافى موقف حرج ، حيث أصبح كل من حزب الوفد والملك فى جانب واحد مؤيدا لعودة دستور ١٩٢٣ فى مواجهة الحكومة التى كانت تدفعها بريطانيا فى الاتجاه المضاد . وقد أدى ذلك الموقف الى غضب شديد من جانب السياسيين البريطانيين ، وكانت حجتهم فى ذلك أن هذا الدستور – خلال السنوات السبع التى طبق فيها – قد أدى الى تعطيل المؤسسات البرلمانية مالا يقل عن ثلاث مرات ، مما يدل على أنه دستور أكثر تطورا من متطلبات وامكانيات المصريين فى الحكم [3] ! ووجدت الحكومة البريطانية أنها أمام عدة اختيارات :

ا – أن تترك الأمور تأخذ مجراها ، أى عودة دستور ١٩٢٣ وإجراء الانتخابات التى ستؤدى الى عودة حزب الوفد الى السلطة وفى هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضات من أجل عقد معاهدة فى ظل ظروف غير مواتية لها – وهى أساسا وجود الوفد فى السلطة بالاضافة الى نشاط الحركة الوطنية – مما يشكل عوامل ضغط فى غير مصلحتها حيث سيؤدى هذا الوضع بالضرورة إلى الصراع بينها وبين الحكومة الوفدية وتدهور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين بالتالى . حقيقة أن هذا الاحتمال يجنب بريطانيا موقف المعارضة للحركة الوطنية ويبعد احتمال حدوث اضطرابات لها مستقبلا ، الا أن الحكومة البريطانية استبعدت هذا الاختيار كلية [4] .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول رد فعل زيادة قوة مركز حزب الوفد فى مصر بعد ذهاب صدقى ، انظر ما جاء فى المقابلة التالية بين الملك فؤاد والمندوب السامى البريطانى :

- Lampson to Simon, No.60,17.1.35, enclosure: «Record of conversation between... Lampson and King Fuad».FO 407/218.

(٢) Lampson to Simon, No.11 Saving,28.1.35, Op.Cit.

(٣) Simon to Lampson, No. 145 tel.,24.4.35, FO 407/218: «1923 Constitution during its seven years of existence entailed suspension of parliamentary institutions on no fewer than three occasions, thereby reinforcing arguments of those who have always regarded it as far in advance of requirements or capacities of Egyptian electorate».

(٤) Lampson to Simon, No. 167 tel., 21.4.35, FO 407/218.

ب – محاولة حمل رئيس الوزراء على الاستمرار فى سياسته بتأجيل قضية الدستور الا أنه فى هذه الحالة سيزداد الصراع بينه وبين الوفد والملك الذى تبنى مطالب الوفد بعد تصريحه بتفضيله لعودة دستور ١٩٢٣ . كما أن هذا الاختيار يتضمن أيضا احتمال قيام بريطانيا بتغيير رئيس الوزراء اذا رفض تطبيق هذه السياسة تحت الضغط الوطنى ، وتعيين رئيس وزراء آخر لتنفيذها . وفى هذه الحالة قد تضطر الحكومة البريطانية الى أن تستبدل الملك بمجلس وصاية نظرا لمعارضته لهذه السياسة . وقد استبعدت بريطانيا هذا الاختيار كذلك لأنه اذا بدأت بريطانيا به ثم اضطرت بعد ذلك تحت الضغط الى ترك الوفد يصل الى السلطة فإن ذلك لن يكون فى صالحها مالم تكن مستعدة للوصول إلى أقصى مدى بخلع الملك وهو ليس بالأمر السهل (١) .

جـ – أن تقوم الحكومة البريطانية بالاعلان عن سياستها صراحة ضد دستور ١٩٢٣ وأن تفرض رئيس وزراء يكون مستعدا لأن يضع حلا نهائيا لقضية الدستور بحيث يتم صياغة دستور جديد يتفق مع المصالح البريطانية الامبريالية ويعمل على استمرار الوجود البريطانى فى مصر . الا أن هذا الاختيار سيؤدى الى دخول بريطانيا فى صراع مع الوفد واحتياجها بدرجة أكبر الى خلع الملك وتعيين مجلس وصاية محله (٢) .

وفى واقع الأمر فإن السياسة البريطانية لم تجد أن فى مصلحتها اتباع أى من الاختيارات السابقة وانما ركزت جهودها فى التأثير على توفيق نسيم حتى يستمر فى سياسة تعطيل الدستور خاصة وأن قرار إعادته يجب أن يوقع عليه رئيس الوزراء مع الملك (٣) . وفى نفس الوقت بدأت الحكومة البريطانية تستخدم أسلوب المناورات السياسية حتى تعمل على تحييد حزب الوفد وتكسب تأييده لحكومة نسيم محاولة بذلك أن تستوعب النشاط السياسى المنادى بعودة الدستور بأن تقلل من حجم المعارضة عندما ينتقل الوفد الى جانب الحكومة (٤) .

وفى واقع الأمر فان قيادة الوفد ذاتها كانت مستعدة فى ذلك الوقت للمناورة فقد أعربت عن استعدادها للتقارب مع بريطانيا وتأجيل مسألة الدستور ولكن لفترة قصيرة لذلك فقد وافقت قيادة الوفد على الموقف التالى : أنه بالرغم من أن الوفد لن يغير موقفه بالتمسك بدستور ١٩٢٣ ، الا أنه مستعد لايقاف الهجوم على وزارة نسيم على شرط أن يتقدم بخطاب الى المندوب السامى يحتج فيه على التدخل البريطانى فى الشئون

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Simon to Lampson, No. 145, 24.4.35, Op.Cit.

(٤) Lampson to Simon, No. 215 tel., 15.5.35, FO 407/218.

الداخلية لمصر [1] ، ثم أصدر الوفد فى ٢٧ يونيه ١٩٣٥ بيانا عن القضية الدستورية اتهم فيه الوفد الحكومة البريطانية بمعارضة رجوع الدستور ولكنه أعلن فى ذات الوقت استمرار تأييده لنسيم [2]

واستمرارا فى سياسة تحييد قيادات الوفد وتعطيل عودة الدستور اقترحت الحكومة البريطانية أن تعلن الحكومة المصرية « ... أنه لا يوجد من يعارض عودة الحياة البرلمانية فى الوقت المناسب وأنه على الحكومة أن تدرس المسألة الدستورية من جميع الجوانب وأن تبحث عن إيجاد شكل للدستور الجديد الذى يتناسب حقيقة مع الحاجات الفعلية لمصر ويطبق فى الوقت المناسب . وأسلوب تحقيق ذلك يكون عن طريق الحكومة وذلك بتشكيل لجنة للصياغة . وأن تتضمن هذه اللجنة عناصر من كل الأحزاب اذا أمكن » [3] .

واستمرت المناقشات حول قضية الدستور فى هذا الاطار ولم يتم إحراز أى تقدم فى الموضوع واستمر الوفد يؤيد وزارة نسيم الى أن طالب الوفد بريطانيا فى اكتوبر ١٩٣٥ — من خلال رئيس الوزراء — الاعادة الفورية

---

(١) Lampson to Simon, No. 246 tel., 2.6.35, FO 407/218.

— وقد تمت موافقة قيادة حزب الوفد على ذلك فى مقابلة بين نسيم وثلاثة من وزرائه مع النحاس ومكرم والنقراشى وأحمد ماهر . وقد تم نقل مادار فى تلك المقابلة الى المندوب السامى البريطانى عن طريق نسيم ، والى كل من المستشار القضائى والمالى للمندوب السامى البريطانى على حدة عن طريق وزيرى العدل والتعليم اللذين حضرا ذلك الاجتماع ، انظر المرجع السابق ، وانظر أيضا ماورد فى محضر مقابلة « كيون بويد » وتوفيق نسيم التالية :

Lampson to Simon, No. 634, secret despatch, 5.6.53, encosure: «Note respecting the present Egyptian political situation», by A.Keawn-Boyd, FO 407/218.

(٢) Lampson to Hoare, No. 806, 13.7.35, FO 407/218.

— وقد علق المندوب السامى البريطانى على هذا البيان بأنه « تمت صياغته بأسلوب معتدل غير عادى » :

- «... this manifesto... was couched in unusually moderate terms». See Ibid.

(٣) «Il n'y a personne qui s'oppose au retour en temps utile d'une vie parlamentaire. C'est au Gouvernement d'étudier la question constitutionnelle de tous les aspects et chercher à trouver une forme de nouvelle constitution qui vraiment convient au vrais besoins de L'Egypte pour être mis en vigueur en temps opportun. Le moyen d'élaborer c'est au Gouvernement de préférence par un comité de rédaction. Le comité comprendra des éléments de tous les partis si possible». See Lampson to Simon, Nos. 228 and 229 tel., 22.5.35, FO 407/218.

— تلك كانت الصيغة التى اقترح المندوب السامى البريطانى على رئيس الوزراء قبولها لمعالجة قضية الدستور ، وقد وافق الأخير عليها . ويلاحظ أن كل المذكرات الرسمية المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والمصرية — وحتى قيام الثورة — كانت تتم باللغة الفرنسية !

لدستور ١٩٢٣ وبدء المفاوضات من اجل عقد المعاهدة بين البلدين وإلا فإن الوفد سيوقف تأييده للحكومة(١).

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية اعتبرت مطالب الوفد « ابتزازا » لا يمكن أن تقبله أو يقبله الرأى العام البريطانى (٢)، الا أن هذه الخطوة من جانب الوفد وضعت بريطانيا فى موقف حرج . فقد بدأت الأزمة الايطالية الحبشية فى أكتوبر ١٩٣٥ ووجد رئيس الوزراء المصرى نفسه غير قادر على مواجهة كل من الوفد والملك والنشاط الايطالى المعادى لبريطانيا فى مصر (٣).

٢ — الاعلان عن معارضة العودة للحياة الدستورية :

عملت بريطانيا إذن ومنذ بداية الأزمة الدستورية على تعطيل عودة الحياة الدستورية فى مصر بجميع الوسائل وذلك حتى تمنع وصول حزب الأغلبية الى الحكم ولكن تلك السياسة جرت فى جو من السرية وبطريق غير مباشر بالضغط على الحكومة المصرية تارة وبالمناورات السياسية مع حزب الأغلبية تارة أخرى ، الى أن صدر تصريح « صمويل هور » وزير الخارجية البريطانى الذى أعلن فيه صراحة موقف الحكومة البريطانية المعارض لعودة أى من دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠ بدعوى أن الأول غير صالح للعمل به وأن الثانى جاء ضد رغبات الأمة ، وأشار فيه الى مسألة « التعاون الودى الحر بين البلدين » بما يفيد أن الوقت غير مناسب لاستئناف المفاوضات (٤).

وما أن صدر هذا التصريح حتى اندلعت المظاهرات فى القاهرة وغيرها من المدن ، وكان واضحا أن هذه المظاهرات قد قامت بتشجيع من حزب الوفد وأحزاب الأقلية وأنها كانت موجهة أساسا ضد بريطانيا(٥)، وذلك فى الوقت الذى أعلن فيه الوفد سياسة عدم التعاون مع الانجليز ومقاطعتهم بعد أن تأكد له عدم

---

(١) Lampson to Hoare, No. 497 tel., 19.10.35, FO 407/218: «Prime Minister... suddenly informed oriental secretary that Makram yesterday evening had categorically demanded, on behalf of the Wafd, the immediate return of the 1923 Constitution and negotiation for an Anglo-Egyptian treaty in view of the Anglo-Egyptian co-operation in the present situation. If the Prime Minister failed to obtain His Majesty's Government's acquiescence to the above, the Wafd would regretfully have to oppose Nessim».

(٢) Lampson to Hoare, No. 504 tel., 21.10.35, FO 407/218.

(٣) Ibid.

— وانظر أيضا لمزيد من التفصيل رمضان ، ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ص ٧٨١ — ٧٨٢ ، حيث يعرض المذكرة التى قدمها نسيم بعد الاتفاق مع حزب الوفد الى المندوب السامى فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ .

(٤) المرجع السابق ص ص ٧٨٢ — ٧٨٣ .

(٥) انظر ص ٤٠ من الكتاب .

امكانية استمرارها وأعلن أنه سيحارب أية حكومة تتعاون مع بريطانيا[١] .

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها تواجه أمة بأسرها تطالب بالدستور ، تعززت انتفاضتها الوطنية بإتفاق أحزابها المختلفة على تكوين جبهة وطنية للمطالبة بعودة الدستور أولا ثم باستئناف المفاوضات ثانيا — على النحو الذى أسلفنا .

٣ - الموافقة على العمل بدستور ١٩٢٣ :

أدى تصاعد الانتفاضة الوطنية التي كللت بتكوين الجبهة الوطنية بين القوى السياسية المصرية الى وضع جديد وخطير بالنسبة للسياسة البريطانية التى كانت تهدف الى تأجيل عودة الحياة الدستورية على قدر الامكان وإبقاء الأوضاع على ماهى عليه — متمثلة فى تركيز ا لسلطات فى يد الملك وغياب المؤسسات البرلمانية — تحقيقا للمصالح البريطانية ومنعا من وصول حزب الأغلبية الى السلطة .

لذلك اضطرت السياسة البريطانية الى التراجع أمام مطالب الحركة الوطنية وما واكبها من تأزم الوضع الدولى بسبب المشكلة الايطالية الحبشية وخشية بريطانيا من استمرار الاضطرابات فى مصر ووصولها الى نقطة يستحيل معها السيطرة عليها[٢] .

إن تكوين الجبهة الوطنية بمثل السرعة التي تمت بها أوقع السياسة البريطانية فى حيرة فقد واجهت لأول مرة جبهة وطنية متحدة من جميع القوى السياسية فى مصر تطالب بالدستور ، وتخوفت بريطانيا من ثورة الرأى العام المصرى ضدها واتهامه لها بعرقلة عودة الدستور ، الأمر الذى فرض على السياسة البريطانية أن تتراجع وأن تدرك أن أسلوب تغيير الوزارات الذى اتبعته فيما مضى لا يمكن أن يفيد فى ظل هذه الظروف الجديدة حيث لا تقدر أى من الشخصيات السياسية أن تخرج على هذا الاجماع القومى[٣] .

لذلك فإنه فى نفس اليوم الذى رفعت فيه الجبهة الوطنية عريضتها إلى الملك مطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣ — أى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ —[٤] أبلغ المندوب السامى رئيس الوزراء أن له « ... كل الحرية لأن

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر ، رمضان ، من ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ص ٧٨٣ — ٧٨٤ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول تطورات الوضع الدولى وأثره على الموقف الداخلى فى مصر انظر المرجع السابق ، ص ص ٧٧٦ — ٧٨٢ . أما فيما يتعلق بتراجع السياسة البريطانية أمام عنف الحركة الوطنية بعد تصريح « هور » السابق الاشارة اليه ، انظر :

- Hoare to Lampson, No. 493 tel., 2.12.35, FO 407/218.

(٣) Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, No. 664, 12.12.35, Op.Cit. and Secretary of State for Foreign Affairs to Lampson, No. 519 tel., 12.12.35, FO 407/218.

(٤) انظر نص كتاب الجبهة الوطنية الى الملك لاعادة الدستور ، الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢ — ٢٣٤ .

يطالب بدستور ١٩٢٣ من الملك فؤاد اذا رأى أن ذلك هو الأفضل ، وأنه من الخطأ اعطاء أى انطباع بأن [بريطانيا] مازالت تعارض ذلك »[1] . كما أعرب عن رغبة الحكومة البريطانية فى استمراره على رأس الوزارة واتفق معه على أن يتم إعادة الدستور وفقا للاجراء التالى : أن يتقدم رئيس الوزراء بخطاب الى الملك يطالب منه التوقيع على مرسوم يعيد دستور ١٩٢٣ ، وبعد توقيعه يستمر رئيس الوزراء فى موقعه[2].

ثانيا : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية من أجل عقد معاهدة الاستقلال

إستمرت الإنتفاضة الوطنية فى أواخر ١٩٣٥ وأوائل ١٩٣٦ – وبعد نجاحها فى تحقيق عودة الحياة الدستورية – من أجل أن تستأنف المفاوضات لعقد معاهدة تحقق الاستقلال للبلاد .

إلا أن النجاح الذى حققته الحركة الوطنية فى القضية الأولى لم يتم تحقيقه فى القضية الثانية فقد بعدت معاهدة ١٩٣٦ كثيرا عن الأمانى القومية التى هدفت اليها القيادات الوطنية فى تلك الفترة والتى كانت وراء توحيد القوى السياسية فى إطار الجبهة الوطنية . وتعددت الأسباب التى ذكرت فى تبرير ذلك فمنها الظروف الدولية ، ومنها الخلافات والأطماع الحزبية التى ظلت موجودة برغم تكوين الجبهة الوطنية ، ومنها إصرار بريطانيا كدولة مستعمرة على الاحتفاظ بمصالحها الامبراطورية فى البلاد والذى فشلت القيادات السياسية الوطنية فى مصر فى أن تواجهه باستراتيجية طويلة النفس .

وما يعنى به هنا هو كيف نظرت السياسة البريطانية لتلك الدعوة لاستئناف المفاوضات ؟ وهل كان ذلك فى مصلحتها ؟ وما هى الشروط التى فرضتها قبل التفاوض ؟ ثم كيف تعاملت الحكومة البريطانية مع قضية التفاوض التى فرضتها قيادات الحركة الوطنية بعد الانتفاضة الثورية ضد الاحتلال ؟ ومن خلال تتبع رؤية الأطراف السياسية المختلفة للمعاهدة يتم تحليل أثرها بالنسبة لهذه الأطراف وفى النهاية أثرها على الحركة الوطنية المصرية ذاتها .

لذلك ينبغى بحث الدعوة الى استئناف المفاوضات الذى صاحبه استمرار الاضطرابات والمظاهرات مما دعا الحكومة البريطانية الى الموافقة عليها ولكن بشروط . ثم تحليل نظرة الأطراف المختلفة لتلك المعاهدة فى مصر وفى بريطانيا وكيف كان لاختلاف تلك الرؤية أثر كبير على الحياة السياسية المصرية فيما بعد .

---

(١) Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, No. 664, 12.12.35, Op.Cit.: «... we did not like 1923 Constitution which was not the best for Egypt, but... he [Nessim] was at entire liberty to ask King Fuad for 1923 Constitution if he judged that best; that it would be wrong to give any impression that we were still blocking it; and that if... [he] now decided to stay on it would avoid a change of Government at a time when the international horizon was very threatening, and absence of all trouble in Egypt particularly desirable».

(٢) Ibid.

– وانظر أيضا لمزيد من التفصيل هيكل ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

بريطانيا أمام وحدة الحركة الوطنية الداعية لاستئناف المفاوضات :

لقد أرسلت الجبهة الوطنية فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ خطابا الى المندوب السامى البريطانى موقعا عليه من رؤساء جميع الأحزاب - ماعدا الحزب الوطنى - تطالب فيه الحكومة البريطانية بالموافقة على استئناف المفاوضات مع مصر من أجل عقد اتفاقية على أسس مشروع معاهدة ١٩٣٠ [١] .

وقد أوضح الخطاب القضايا التى ترغب مصر فى معالجتها وأهمها : الامتيازات الأجنبية وما تمثله من قيود على حقها فى التشريع ووجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، وحرمان مصر من أن يكون لها جيش قادر على الدفاع عنها ، وكذلك حرمانها من أن تكون عضوا فى عصبة الأمم ، وكلها قضايا تقيد من استقلال مصر .

إلا أن المنطلق الذى بدأ منه الخطاب هو رغبة مصر فى التعاون مع بريطانيا وتنظيم هذا التعاون ، وأن الظروف الدولية الناتجة عن أزمة الحبشة تحتم هذا التعاون وأن تلك بالتالى هى أنسب فرصة لعقد المعاهدة . وأوضح الخطاب أن ذلك أمر مقبول من جميع الاتجاهات السياسية المصرية ، كما أبرز أن نصوص مشروع ١٩٣٠ « تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل مافى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها ، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين » [٢] .

وفى الواقع يلاحظ من أسلوب هذا الخطاب اعتدالا ممن وقعوا الخطاب من قيادات العمل السياسى فى مصر فى ذلك الوقت فى مخاطبة الحكومة البريطانية وبما لا يتناسب مع ثورية العناصر الشابة فى الحركة الوطنية وأهدافها فى ذلك الوقت [٣] ، ولقد كان ذلك ما لفت نظر السياسيين البريطانيين واعتبروها فرصة لفرض جميع شروطهم وتحقيق مصالحهم فى معاهدة يقيدون بها مصر . « فإن هذا الخطاب ، باقتراحه دوام التحالف وتضمنه فى نصوصه شرط حالة الطوارىء ... يفتح الطريق لحل وسط ممكن » [٤] .

وفى واقع الأمر فان هذه المقترحات المصرية اتفقت مع أهداف السياسة البريطانية فى ذلك الوقت التى أرادت أن تقلل من أعباء المحافظة على مصالحها الاستعمارية فى مصر .

فقد كانت سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالاجراءات التى تتبع فى مصر فى حالة الطوارىء أن

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٦ ، وبه نص الخطاب .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٧ .

(٣) انظر رأى مخالف ، رمضان ، من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٨٧ ، حيث يرى أن اهمية هذا الخطاب مستمدة من الحيثيات التى برر بها إصرار البلاد على التفاوض فى ذلك الوقت .

(٤) Evans, Op. Cit., p.72.

تتولى بريطانيا بمفردها وعلى مسئوليتها الخاصة تطبيق تلك الاجراءات وخاصة بالنسبة لأمن منطقة قناة السويس وفرض الرقابة فى البلاد ، وذلك بمقتضى السلطات التى تدعيها فى مصر بموجب التحفظات الأربعة فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ (١) .

إلا أنه مع تغير الظروف الدولية بسبب الأزمة الحبشية تأكد للسياسيين البريطانيين – وكان ذلك فى أغسطس ١٩٣٥ – أنه يجب مراجعة تلك السياسة وتعديلها بحيث تشترك الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى إقامة وفرض إجراءات الطوارئ « ... وأن تعمل الحكومتان فى الحقيقة ، كشريكين طالما أمكن

---

(١) Personal and confidential letter from R. Campbell (FO) to Lampson, 14.12.35, FO 407/218: «The accepted policy of His Majesty's Government with regard to the measures to be taken in Egypt in the event of any emergency was that at any rate with respect to the defence of the Suez Canal and the imposition of a censorship His Majesty's Government should take the necessary measures unilaterally and on their own responsibility under the powers which they claimed to have arrogated to themselves by virtue of the four reserved points... under the declaration of 1922». See also John Darwin, **Britain, Egypt and the Middle East. Imperial Policy in the Aftermath of War. 1918-1922**, (London, The Macmillan Press, 1981), pp. 130-137.

– ويشرح الكتاب السابق أسس السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر فى هذه الفترة ومدى اختلافها عن السياسة البريطانية السابقة فى ظل الحماية والتى وضع أسسها « كرومر » . ولمزيد من التفاصيل حول سياسة « كرومر » فى مصر انظر :

- Afaf Lutfi El-Sayyed, **Egypt and Cromer: A Study in Anglo-Egyptian Relations**, (London, John Murray 1968); John Marlowe, **Cromer in Egypt**, (New York, Praeger, 1970) and The Earl of Cromer, **Modern Egypt**, (London, McMillan and Co. Ltd,, 1908, in two volumes).

– ولمزيد من التفصيل حول اثر سياسة « كرومر » فى مصر على من تولوا منصب المندوب السامى فى مصر من بعده ، وهم على التوالى « الدون جورست » ١٩٠٧ ، و« كتشنر » ١٩١١ ، « هنرى مكماهون » ١٩١٤ ، « ريجنلد وينجيت » ١٩١٦ ، « اللنبى » ١٩١٩ ، « جورج لويد » ١٩٢٥ ، « برسى لورين » ١٩٢٩ ، « مايلز لامبسون » ١٩٣٣ ، وعلى السياسة البريطانية فى مصر عموما ، انظر :

- Sydney A. Moseley, **With Kitchener in Cairo**, (London, Cassell and Co. LTD, 1917); Viscount G.C.B. Milner, **England in Egypt**, (London, Edward Arnold, 1926); Lord Lloyd, **Egypt since Cromer**, (London, MacMillan and Co. Ltd,, 1933); Archibald Wavell, **Allenby, Soldier and Statesman**, (London, Harrap, 1946); A.P. Thoronton, **The Imperial Idea and Its Enemies: A Study in British Power**, (London, MacMillan and Co., 1959) and Denis Judd, **Balfour and the British Empire, A Study in Imperial Evolution, 1874-1932**, (London, MacMillan and Co., 1968).

ذلك بدون التنازل عن حق ... [الحكومة البريطانية] فى التصرف منفردة اذا تطلب الموقف ذلك »[1] .

ومن الطبيعى أن تتطلب تلك السياسة الجديدة ، التى أطلق عليها الانجليز « سياسة التعاون المشترك »[2] ، الحصول من وزارة الحرب البريطانية على الموافقة على تحديث الجيش المصرى حتى يصبح قادرا على القيام بذلك الدور الذى رسمته السياسة الاستعمارية البريطانية فى فترة الطوارىء من أجل الحفاظ على مصالحها الامبراطورية[3] .

إن تلك السياسة – والتى تتفق فى الوقت نفسه مع رغبات المصريين – تحقق لبريطانيا – من جانب آخر فائدة إعطاء الانطباع بأنها ترغب فى التعاون مع الحكومة المصرية بدلا من فرض قراراتها عليها بغض النظر عن رغبات المصريين وشعورهم[4].

إذن فقضية تحديث الجيش المصرى فى تلك الفترة كانت مطلبا عاجلا من كلا الجانبين – المصرى والبريطانى – وإن اختلفت أهداف كل منهما . فالحركة الوطنية المصرية طالبت دائما بتحديث الجيش المصرى ورفع قدرته القتالية حتى يصبح قادرا على حماية مصر ضد أى تهديد خارجى ويقضى بذلك على الحجة البريطانية القديمة لتبرير الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر من أجل الحفاظ على أمن منطقة قناة السويس ، الطريق الحيوى للامبراطورية البريطانية فى الشرق .

أما بريطانيا فقد كان هدفها من تحديث الجيش المصرى هو أن يتحمل مع قواتها عبء الدفاع عن مصالحها فى مصر ، وهى ضامنة فى الوقت نفسه أن مستواه لن يصل الى الحد الذى يصبح به قادرا بمفرده على أن يقوم بهذه المهمة .

إلا أنه فى الوقت الذى وافقت فيه الوزارة البريطانية على تبنى تلك السياسة الجديدة فى مصر عن طريق التفاوض مع الحكومة المصرية بشأن ذلك الموضوع فقط ، أى بدون اجراء مفاوضات شاملة كما كان يحدث فى الماضى – قامت الانتفاضة الطلابية فى نوفمبر ١٩٣٥ وإزدادت حدتها مما اوقف تطبيق سياسة « التعاون

---

(١) Campbell to Lampson, 14.12.35,Op.Cit.: «... the Department came to the conclusion at the end of August that it would be well to review this policy and so to modify it that the Egyptian Government might be associated with His Majesty's Government in the institution and enforcement of eventual emergency measures that the two Governments should, in fact, work as partners as far as this might be possible without abandonment of the claim of His Majesty's Government to act unilaterally if the situation so demanded».

(٢) «Policy of collaboration». See Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

المشترك » هذه حتى تهدأ الأمور فى مصر على أن يستأنف تطبيقها بعد عودة الدستور [١] .

إذن كانت مصلحة السياسة البريطانية حتى قيام الانتفاضة الوطنية فى مصر هى إشراك مصر فى الدفاع عن المنطقة والتفاوض مع الحكومة المصرية بهذا الشأن فقط دون توسيع المفاوضات لتشمل كافة الموضوعات المعلقة بين البلدين حتى لا تثار مسألة الاستقلال فى هذا الوقت .

ولكن الوضع قد تغير عندما تكونت الجبهة الوطنية وتقدمت بالخطاب السابق الاشارة اليه الى المندوب السامى البريطانى تطالب فيه باستئناف المفاوضات الشاملة بين البلدين على أساس مشروع معاهدة ١٩٣٠ . وبذلك وجدت الحكومة البريطانية نفسها أمام وضع جديد فى مصر فلأول مرة تتحد الاتجاهات السياسية المختلفة حول تلك المطالب فى مواجهة الاستعمار البريطانى مدعمة مركزها بتلك الانتفاضة الوطنية التى وإن شملت الطلبة فقط الا أنها اتصفت بالجرأة والعنف والنفس الطويل .

ولقد تأخر الرد البريطانى على دعوة الجبهة الوطنية لاستئناف المفاوضات لأسباب متعددة أهمها أن بريطانيا لم تكن تقبل مشروع ١٩٣٠ كأساس للتفاوض ، كما أنها كانت ترغب فى مناقشة الأمور العسكرية مقدما قبل البدء فى المفاوضات بشأن الموضوعات الأخرى وأرادت أن تمهد الجو فى مصر مع الاتجاهات السياسية المختلفة لضمان تحقيق تلك الشروط المسبقة [٢] . كذلك ووجهت الحكومة البريطانية بموقف حرج نتج عن عودة دستور ١٩٢٣ الذى كان متوقعا أن يؤدى بطبيعة الحال الى تولى حزب الأغلبية فى مصر ، وقد توقع السياسيون البريطانيون أن تكون الحكومة الوفدية متشددة فى التفاوض لذلك كانوا يفضلون التفاوض مع حكومة قومية على أساس احتمال أن تكون أكثر مرونة . وأخيرا فان الحكومة البريطانية كانت ترفض البدء فى التفاوض تحت التهديد بالمظاهرات والاضرابات حتى لا يضعف موقفها [٣] .

تلك هى الأسباب الحقيقية وراء تأخر الرد على خطاب الجبهة الوطنية وإن أعلنت الحكومة البريطانية أن السبب فى تأجيل القرار بشأن استئناف المفاوضات مع مصر هو تأزم الوضع الدولى وانشغالها بالمشكلة الحبشية الايطالية [٤] .

١ — التمهيد لفرض الشروط البريطانية للتفاوض

منذ البداية اشترطت الحكومة البريطانية عدم التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ على أساس أن

---

(١) Ibid.

(٢) Lampson to Secretary of State for Foreign Affairs, No. 676 tel., 17.12.35, FO 407/218.

(٣) Campbell to Lampson, 14.12.35, Op.Cit.

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢١ — ٣٢٢ . ويعرض للأسباب المعلنة لتأخير الرد البريطانى .

الظروف الدولية قد تغيرت وأصبحت بذلك النصوص العسكرية الواردة فيه غير ملائمة للوضع الجديد . أى أن بريطانيا أرادت أن تتراجع عما وافقت عليه فى النواحى العسكرية من ذلك المشروع [1] .

والقضية الثانية التى اختلفت فيها بريطانيا مع مصر وارادت ان تضع شروطا مسبقة بخصوصها هى قضية السودان وهى التى فشلت مفاوضات ١٩٣٠ بسببها [2] . لقد كان المبدأ العام للسياسة البريطانية هو عدم الموافقة على أى تعديل فى النظام القائم بالنسبة للادارة فى السودان — أى انفراد بريطانيا بالسيطرة على السودان — وتجاهل الروابط الطبيعية والتاريخية بينه وبين مصر ، بل واستخدام جميع الوسائل لقطعها [3] .

وللتمهيد لقبول السياسيين المصريين لشروط بريطانيا قام المندوب السامى البريطانى بمقابلة رؤساء الوزارة السابقين من أعضاء الجبهة الوطنية فرادى وأخطرهم بتلك الشروط وحثهم على ضرورة عودة الاستقرار وعدم تشجيع الأحزاب السياسية المختلفة للطلاب باستمرار المظاهرات [4] .

وفى النهاية وتحت ضغط المظاهرات والخوف من انتشارها الى فئات أخرى غير الطلبة ، وخشية من اتساعها فى الأقاليم ، وافقت بريطانيا على إجراء المفاوضات ولكن بالشروط الآتية :

أ — البدء بمناقشة النصوص العسكرية بواسطة مستشارى الحكومتين البريطانية والمصرية العسكريين قبل بدء التفاوض فى المواد الأخرى .

ب — بعد الانتهاء من مناقشة المواد العسكرية يتبعها مناقشة السودان .

جـ — عدم التقيد بأية نصوص سابقة لم تنته الى توقيع اتفاق . أى رفض اعتبار مشروع معاهدة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضات الشاملة التى تبدأ بعد الانتهاء من الموضوعين السابقين .

د — تهديد الملك ورئيس الوزراء وأعضاء الجبهة بأن نتائج فشل الوصول الى اتفاق سوف تكون خطيرة ،

---

(١) غربال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٤ — ٢٣١ ، ويعرض مشروع معاهدة ١٩٣٠ فيما عدا مايتعلق بالسودان .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٣٢ — ٢٤٣ ، ويعرض النقاط المتعلقة بالسودان فى مفاوضات ١٩٣٠ .

(٣) ذلك فى الحقيقة هو الذى دعا الوزارة البريطانية الى التساؤل عن إمكانية قبول الجانب المصرى لمحادثات ١٩٣٣ كأساس للتفاوض وهى التى بدأت بين إسماعيل صدقى و« جون سايمون » وتحفظ فيها الأخير على مشروعى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ وخاصة فيما يتعلق بالنصوص العسكرية وبالسودان . انظر :

- The Secretary of State for Foreign Affairs to Lampson, No. 530, secret tel., 21.12.35, FO 407/218 and memo. by H. Godwin, 9.4.36, Op.Cit.

(٤) Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, No. 676 tel., 17.12.35, FO 407/218.

— وقد اتصل المندوب السامى البريطانى فى هذا الشأن بكل من مصطفى النحاس واسماعيل صدقى ومحمد محمود وعبد الفتاح يحيى . انظر :

- Lampson to Eden, No. 701 tel., 31.12.35; No. 3 tel., 1.1.36; No. 10, 2.1.36 and No. 20 tel., 7.1.36, FO 407/219.

وأن الحكومة البريطانية قد تضطر فى هذه الحالة الى إعادة النظر فى كل سياستها تجاه مصر [1] .

ودلالة هذه الشروط أن الحكومة البريطانية قد اتبعت اجراء مختلفا عن المفاوضات السابقة بأن تبدأ أولا بمناقشة المسائل العسكرية وتلك المتعلقة بالسودان ثم بعد الاتفاق حولها يتم التفاوض على المعاهدة الشاملة وذلك حتى تستطيع الضغط على المفاوضين المصريين لقبول شروطها الخاصة بهذين الموضوعين بعد أن شهدت حرص السياسيين المصريين بل تلهفهم على عقد المعاهدة [2].

أما تهديد بريطانيا بإعادة النظر فى سياستها تجاه مصر فيفسره تعجلها لعقد تلك المعاهدة نظرا للظروف الدولية فى ذلك الوقت ويمثل أيضا عامل ضغط على السياسيين المصريين بما يتضمنه من مغزى .

ويعتبر قبول القيادات السياسية المصرية لهذه الشروط من قبل أن تبدأ المفاوضات تراجعا فى الحركة الوطنية لا يتناسب مع ما تهيأ من الظروف السياسية الداخلية فى مصر وهى توحد القوى السياسية فى ظل الانتفاضة الوطنية ، وما تهيأ من الظروف السياسية الدولية بالأزمة الحبشية ورغبة بريطانيا فى تعاون مصر معها للدفاع عن مصالحها فى المنطقة وفى استقرار الأوضاع الداخلية حتى تتفرغ للأزمة الدولية [3].

٢ - الرؤية البريطانية للتغير فى طبيعة الحركة الوطنية وآثاره على التفاوض

كان لاستمرار المظاهرات بعد عودة الدستور وتحولها الى المناداة بالاستقلال وبدء التفاوض مباشرة مع بريطانيا لتحقيقه ، واتساع اطار نشاط الحركة الطلابية ، أثر كبير على الموقف البريطانى من التفاوض . فحتى ذلك الوقت كانت السياسة البريطانية تهدف الى تسويف عملية البدء فى المفاوضات وانتظار هدوء الأحوال السياسية فى البلاد حتى تبدأ فى مناقشة الموضوعات المتعلقة باجراءات حالة الطوارىء واشتراك الجيش المصرى فى الدفاع عن مصالح بريطانيا العسكرية فى مصر إلا أن التطورات التى أحدثتها الحركة الوطنية غيرت من الموقف البريطانى .

---

(١) انظر نص مذكرة المندوب السامى البريطانى الى رئيس الوزراء المصرى فى غربال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، ونص التبليغ الشفوى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ . انظر أيضا :

- Eden to Lampson, No. 25 tel., 16.1.36, FO 407/219.

(٢) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

(٣) انظر رمضان ، من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٩٠ . وهو ينتقد قبول تلك الشروط ويعتبرها تنازلا عن مبدأ رفض التراجع عما حققه المفاوض المصرى السابق مهما ترتب على هذا الرفض من الاصطدام مع بريطانيا . وانظر أيضا هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ . حيث يذكر أن على ماهر بعد توليه الوزارة فى يناير ١٩٣٦ ، أجرى اتصالات مع المندوب السامى انتهت باقراره بأن فشل المفاوضات لن يكون له أثر على العلاقة بين البلدين و اعتبر بذلك أن المفاوضين احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء التفاوض !

وبرغم أن المظاهرات التى قامت بعد عودة الدستور كانت أقل خطورة مما سبقها بسبب غلق الجامعة والمدارس وبسبب اتجاه الوفديين الى تهدئة الأحوال بعد أن تأكدوا من وصولهم للحكم عن طريق الانتخابات الدستورية ، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار الاضرابات والمظاهرات – بعد فتح الجامعة والمدارس – وقد تميزت بالعداء الشديد لبريطانيا وأطلق فيها الرصاص على المتظاهرين [١] .

ولكن ما أقلق الحكومة البريطانية وجعلها تتنازل عن موقفها السابق وتبادر بالموافقة على بدء التفاوض هو الظواهر الجديدة التى تميزت بها الانتفاضة الوطنية هذه المرة بحيث أوجبت تغيير النظرة البريطانية لها .

إن الحركة الطلابية برغم بدايتها بتشجيع من الأحزاب السياسية المختلفة إلا أن الطلبة صارت لهم ارادة خاصة بهم وأصبحوا غير مقتنعين بأن يكونوا مجرد أدوات فى يد الأحزاب السياسية . وقد قويت هذه الارادة بسبب النجاح الذى حققوه ، فهم الذين فرضوا على قيادة الوفد الموافقة على الاشتراك فى الجبهة الوطنية ، كما أنهم الذين فرضوا على بريطانيا تغيير موقفها والموافقة على إعادة دستور ١٩٢٣ [٢]

ومما زاد فى خطورة الطلبة كعنصر ثورى فعال فى الحركة الوطنية من وجهة النظر البريطانية انتشار تكوين التنظيمات الشبابية شبه العسكرية التابعة للتيارات السياسية المختلفة وقيامها بنشاط فعال فى التحريض على المظاهرات والاضرابات [٣] .

وقد بدأت تلك التنظيمات كما ذكرنا فى جماعة مصر الفتاة ، حيث تكونت جماعة القمصان الخضر وكانت تدار على أسس عسكرية وكان أعضاؤها يرتدون زياً وشارة معينة وبرغم أن عضويتها لم تكن كبيرة الا أن أعضاءها كان لهم نشاط كبير فى ثورة الطلبة واستمروا فى التحريض على الثورة ضد الانجليز وكان لها فروع فى الاسكندرية وبورسعيد والأقاليم [٤] .

وقد قرر حزب الوفد فى بداية ديسمبر ١٩٣٥ أن ينشىء أيضا جماعة من الطلبة الوفديين على أسس عسكرية لتواجه نشاط جماعة القمصان الخضر وأطلق عليها القمصان الزرقاء وقد وجدت هذه الجماعة ترحيبا شديدا من الطلبة وانضم اليها عدد كبير من بينهم عدد من طلبة الأزهر وقد بدأت فى إنشاء فروع لها فى المدن الأخرى والأقاليم [٥] .

---

(١) Lampson to Eden, No.102,27.1.36, enclosure: «Note on the student movement in Egypt..., Ministry of the Interior», Op.Cit.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Lampson to Eden, No.102,27.1.36, Op.Cit.

(٥) Ibid.

وفى نفس الوقت تكونت جماعة الطلبة الوطنيين وتضم أعضاء من حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وبعض العمال . وهى أيضا منظمة على أسس عسكرية ولها زى وشارة خاصة بها وهدفها جذب كل العناصر غير الوفدية ومن رأيهم أنه يجب استمرار حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار فتلك هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال . وبرغم أن هذه المجموعة أصغر بكثير من جماعة القمصان الزرقاء الا أنها تعتبر أكثر تطرفا من وجهة النظر البريطانية حيث أنها تتضمن عددا من أتباع الحزب الوطنى الذى يتبع سياسة رفض التفاوض مع بريطانيا حتى الجلاء ، وكان عباس العقاد يؤيد هذه المجموعة سرا ضد الوفديين[1] .

إن هذه الجماعات الشبابية القائمة على أسس شبه عسكرية شكلت من وجهة النظر البريطانية خطورة على المصالح البريطانية فى مصر وخاصة فى الوقت الذى تصاعد فيه التعبير الثورى للحركة الوطنية[2] .

ومما زاد فى خطورة الموقف بالنسبة للحكومة البريطانية اتجاه الطلبة الى الأقاليم لتنظم الاضرابات والمظاهرات فى حالة ما إذا تقدمت بريطانيا برد غير مُرضٍ على طلب الجبهة الوطنية بالتفاوض[3] . وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تهديدا لا تستطيع أن تقبل التفاوض فى ظله لأنه يضعف من مركزها خاصة وأن السياسة البريطانية فى مصر قامت دائما على استخدام أعنف الوسائل فى قمع المطالب الوطنية حتى تضمن عدم تجددها .

ومما يوضح أثر تلك الانتفاضة الوطنية واستمرارها على الرؤية البريطانية للتفاوض اهتمام الحكومة البريطانية بمعرفة الأثر الذى يمكن أن يحدثه توقف المفاوضات بعد بدئها على الأحوال السياسية فى مصر . فبالرغم من إبلاغ الحكومة البريطانية الحكومة المصرية بموافقتها المشروطة على بدء المفاوضات ، إلا أنها كانت قلقة من مدى انتشار تلك المظاهرات واحتمال تطورها الى ثورة عامة لا تستطيع أن تسيطر عليها . وزاد من قلقها احتمال انضمام عناصر أخرى اليها غير الطلبة مثل العمال والفلاحين فضلا عن احتمالات امتدادها الجغرافى فى الأقاليم[3] .

وكان تقدير السلطات البريطانية فى القاهرة أن الجيش المصرى لا يمكن الاطمئنان الى إشراكه فى قمع الاضطرابات ، أما البوليس فموقفه يتوقف على موقف الحكومة المصرية من إجراءات القمع هذه . وفى تقديرهم أن موقف الحكومة فى هذه الحالة سيكون معارضا لبريطانيا[5].

لذلك فقد يكون ضروريا تدخل القوات البريطانية تدخلا شاملا لقمع المظاهرات فى حالة قطع

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Lampson to Eden, No. 30,9.1.36, FO 407/219.

(٤) Eden to Lampson, No. 76 tel., 10.2.36, FO 407/219.

(٥) Lampson to Eden, No. 141 tel., 13.2.36, FO 407/219.

المفاوضات . وهنا لم تستطع السلطات البريطانية فى القاهرة أن تقدم جوابا مؤكدا عن مدى قدرة القوات البريطانية على القيام بهذه المهمة بدون أن يعرقل ذلك قيام تلك القوات بصد أى هجوم ايطالى متوقع من الغرب وحماية المواصلات الامبراطورية [١].

ومما سبق يتضح أن عنف واتساع الانتفاضة الوطنية ، الذى واكبته ظروف دولية موائمة تمثلت فى التهديد الايطالى للقوات البريطانية فى مصر من الحدود الغربية ، شكل ضغطا فعالا على الحكومة البريطانية اضطرها الى القبول باستئناف التفاوض كمطلب الجبهة الوطنية ، واستمر يلعب دورا ضاغطا عليها أثناء المفاوضات بحيث أن قطع تلك المفاوضات على النحو الذى كان يحدث فى الماضى لم يكن متاحا بالنسبة للحكومة البريطانية .

إن هذه الرؤية الاستراتيجية للاطار المحلى والاقليمى الذى استؤنفت فيه هذه المفاوضات هى فى الواقع ما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن نتائجها لم ترتق الى مستوى المطالب الوطنية ، كما أنها لم تتناسب مع الظروف السياسية داخليا ودوليا التى كان من الممكن أن تعزز موقف المفاوض المصرى وتعطيه الفرصة لإصراره على عدم قبول الشروط البريطانية على النحو الذى كان .

رؤية الأطراف السياسية المختلفة لمعاهدة ١٩٣٦

إتضح منذ البداية مدى اختلاف كل من الطرفين اللذين وقعا معاهدة ١٩٣٦ أى الطرف المصرى والطرف البريطانى . لقد ظهر الاختلاف فى البداية حول الشروط المسبقة للتفاوض التى أصرت عليها الحكومة البريطانية ، ثم انتقل حول وفد التفاوض وطبيعة الحكومة المصرية التى يتم فى ظلها التوقيع على المعاهدة ثم — وبطبيعة الحال — وصل الخلاف الى مداه اثناء التفاوض حول البنود التفصيلية للمعاهدة [٢].

إلا أن أخطر ما فى الأمر هو اختلاف كل من الطرفين فى نظرته العامة لهذه المعاهدة وتكييفها للعلاقات بين البلدين . فقد وضح عند تطبيق المعاهدة أن الجانب المصرى ينظر اليها أساسا على أنها تحقق الاستقلال أو أنها على الأقل خطوة فى سبيل تحقيقه ، أما الجانب البريطانى فقد اعتبرها حلا قصير الأمد لمشاكله فى مصر لا يغير من العلاقة الاستعمارية بينه وبين مصر تغييرا جذريا .

---

(١) Ibid.

(٢) Foreign Office of Great Britain, **Treaty of alliance between His Majesty in respect of the United Kingdom, and His Majesty the King of Egypt**, (With an agreed minute thereto, three notes exchanged in Egypt on August 12, 1936 and an oral declaration made by the president of the Egyptian Council of Ministers on August 10,1936) and a convention concerning the immunities and privileges to be enjoyed by the British Forces in Egypt. London, August 1936. (Ratifications exchanged at Cairo on December 22,1936, (London, His Majesty Stationery Office, 1937).

ولقد كان هذا الاختلاف فى الرؤية العامة لتلك المعاهدة سببا فى كثير من المشاكل السياسية التى حدثت بين الطرفين فيما بعد . وفى الواقع فان هذا الاختلاف فى الرؤية هو الذى يفسر — من جانب — الموقف البريطانى من الحركة الوطنية المصرية من أجل اعادة النظر فى تلك المعاهدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ويبرر — من جانب آخر — قيام الطرف المصرى بالغائها منفردا فى ١٩٥١ .

ويتناول هذا الجزء أولا تحليل موقف القوى السياسية المختلفة فى مصر من هذه المعاهدة وتفسيرها لها ، وآثار توقيعها على الحركة الوطنية المصرية بصفة عامة ، ثم يتناول ثانيا الرؤية البريطانية لتلك المعاهدة فى إطار العلاقة الاستعمارية التى ربطتها بمصر .

١ — التعارض فى مواقف القوى السياسية المصرية من المعاهدة

برغم توحد القوى السياسية المصرية لأول مرة فى الجبهة الوطنية إلا أن ذلك الموقف الموحد لم يقض على الخلافات الحزبية القديمة بينها ولم يوقف المناورات والصراعات السياسية بينها . ولقد بدأت تلك الخلافات تظهر منذ البداية — بعد أن وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ التفاوض — حول وفد التفاوض والحكومة التى توقع فى ظلها المعاهدة .

وباختصار يمكن القول بأنه ظهر اتجاهان داخل الجبهة الوطنية بخصوص هذه المسألة : يتبنى الأول حزب الوفد ويرى عدم الاشتراك فى المفاوضات قبل إجراء الانتخابات ومعنى ذلك أنه يجب أن تتم المفاوضات مع حكومة دستورية مصرية . ولذلك اقترح حزب الوفد تكوين حكومة غير حزبية لإجراء الانتخابات ثم تبدأ المفاوضات مع الحكومة البريطانية بعد ذلك بوفد يمثل الجبهة الوطنية تحت رئاسة الحكومة الوفدية (١).

إلا أنه وجد اتجاه ثان تبنته أحزاب الأقلية عارض مقترحات حزب الوفد واقترح تشكيل حكومة ائتلافية تجرى المفاوضات فورا وأن تبدأ المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى ظل حكومة غير حزبية ثم تجرى الانتخابات فيما بعد . بل اقترح البعض — فى حالة رفض حزب الوفد الاشتراك كلية فى التفاوض ما لم يرأس الحكومة — أن يختار أعضاء الجبهة من غير الوفديين رئيسا للوزراء غير حزبى يتم التفاوض فى ظل حكومته ولكن بشرط أن توافق الحكومة البريطانية على ذلك (٢).

أما بالنسبة لموقف الحكومة البريطانية من هذا الخلاف فيلاحظ أنه برغم استيائها فى بادىء الأمر من تكوين الجبهة الوطنية التى وحدت لأول مرة القوى السياسية فى مواجهتها إلا أنها — بعد الموافقة على استئناف التفاوض — رأت أن تستخدم الوضع الجديد لمصلحتها (٣) بعقد معاهدة مع مصر يكون هدفها الأساسى

---

(١) Lampson to Eden, No. 52 tel., 20.1.36 and No. 74 tel., 24.1.36, FO 407/219.

(٢) Ibid.

— وقد قدم هذا الاقتراح الأخير كل من إسماعيل صدقى ومحمد محمود ، انظر المرجع السابق .

(٣) ولذلك شجعت الحكومة البريطانية تكوين حكومة ائتلاف وطنى حتى تعقد المعاهدة مع حكومة تكون ممثلة للاتجاهات السياسية فى مصر ، انظر :

- Lampson to Eden, No. 74, 24.1.36, Op.Cit.

تخفيف الأعباء عن القوات البريطانية المحتلة فى حالة الطوارىء كما سبق إيضاحه .

ومما ساعد بريطانيا على ذلك قيام قيادات الأحزاب السياسية المختلفة باللجوء الى السلطات البريطانية فى مصر لطلب تأييدها[1] ، بل لقد وصل الأمر برئيس حزب الوفد لكى يقنع الحكومة البريطانية بتأييد موقفه ، وهو ضرورة إجراء المفاوضات مع حكومة دستورية مصرية بعد إجراء انتخابات عامة ، ورفضه الاشتراك فى أية مفاوضات قبل إجراء تلك الانتخابات أو على أساس الاشتراك فى أية حكومة ائتلافية ، بأن « حاول ان يبرهن أن ذلك فى مصلحة ... [بريطانيا] ، لأنه متى وصل الوفد الى السلطة دستوريا فانهم يستطيعون أن يقدموا تنازلات فى الشروط الواقعية للمعاهدة ، مما لا تقدر أية حكومة ائتلافية ان تفعله ، إن الهيئة الناخبة سوف تشك فى أن أية معاهدة يتفاوض بشأنها بواسطة حكومة غير دستورية بأنها قد اغتصبت ، بينا ستحصل المعاهدة التى يتم التفاوض بشأنها بواسطة حكومة وفدية منتخبة دستوريا على موافقة كل البلد[2] » .

وقد سعى قادة أحزاب الأقلية أيضا الى الحصول على تأييد السلطات البريطانية فى مصر لموقفهم فى مواجهة الوفد وقد وصل الأمر — كما سبق ذكره — الى اقتراح بعضهم اتحاد جميع أعضاء الجبهة ضد الوفد وقيامهم بالتفاوض مع بريطانيا بدون إشراكه ومحاولة اقناع الحكومة البريطانية بذلك .

ومع استمرار الخلاف داخل الجبهة الوطنية حرصت الحكومة البريطانية على أن تخلى مسئوليتها من عدم اتفاق القوى السياسية على وفد التفاوض والحكومة التى يتم التفاوض فى ظلها وعبرت عن هذا الموقف « بأن المسألة كانت متروكة أساسا للملك فؤاد ورجال دولته ليتخذ قرارا بشأنها . لقد استجابت ... [بريطانيا] باخلاص للإصرار على طلب محادثات لعقد معاهدة ، أما اذا فشلت مصر الآن فى إيجاد حكومة يمكن

---

(١) انظر ما ورد عن اتصالات كل من مصطفى النحاس وعلى ماهر ومحمد محمود بالسفارة البريطانية فى البرقيات التالية بالترتيب :

- Lampson to Eden, No. 52 tel., 20.1.36; No. 62 tel., 22.1.36 and No. 69 tel., 22.1.36, FO 407/219.

(٢) انظر ما جاء فى تقرير المندوب السامى البريطانى عند مقابلته التالية مع مصطفى النحاس :

«He [Nahas] argued that this was in our best interest, for once the Wafd were in office constitutionally they would be able to make concessions in actual terms of a treaty which no coalition Government could ever do; the electorate would suspect that any treaty negotiated by a non-constitutional Government had been extorted, where as a treaty negotiated by a Wafd Government constitutionally elected would have the approval of the whole country». See Lampson to Eden, No. 52,20.1.36, Op.Cit.

التفاوض معها فى أمان ، فإن الخطأ ليس خطأ [البريطانيين] » [1] .

وفى الواقع فان الحكومة البريطانية تركت الأمور تأخذ مجراها وكان كل ما يهمها هو حفظ « الأمن والنظام » فأيا تكون الحكومة القائمة فلا مانع من استمرارها طالما استخدمت العنف فى قمع المظاهرات [2] .

إلا أنه فى حقيقة الأمر فقد كان من مصلحة بريطانيا أن تشكل فى مصر حكومة قوية من جميع الأحزاب لكى تتم المفاوضات فى ظلها فقد كانت الحكومة البريطانية ترفض التفاوض مع حزب بعينه سواء أكان الوفد أم من أحزاب الأقلية فهى تريد معاهدة مقبولة من مختلف الاتجاهات فى البلد [3] .

وفى النهاية تم حل هذه الأزمة السياسية عن طريق اتفاق أعضاء الجبهة الوطنية على تعيين حكومة محايدة غير حزبية تجرى الانتخابات فى ظلها ، وبدء المفاوضات فورا مع وفد مشكل من جميع الأحزاب بأغلبية وفدية وبرئاسة النحاس يقوم بالمفاوضات المبدئية على أن تبدأ المفاوضات الرسمية بعد الانتخابات [4] .

لقد بدأت المفاوضات فى ٢ مارس ١٩٣٦ ، فى القاهرة ثم وقعت المعاهدة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ [5] . وبرغم حصول المعاهدة على الأغلبية بعد مناقشتها فى مجلس البرلمان المصرى إلا أن مواقف السياسيين المصريين من تلك المعاهدة وشروطها قد اختلفت فى الواقع اختلافا بينا تراوح بين اعتبارها معاهدة « الشرف والاستقلال » وبين الموافقة عليها مع إبداء تحفظات وبين رفضها رفضا مطلقا .

وقد كان من الطبيعى أن يتزعم حزب الوفد الدعاية للمعاهدة وتأييدها [6] وذلك على الأسس الآتية :

---

(١) جاء ذلك على لسان المندوب السامى البريطانى أثناء مقابلته مع على ماهر ، انظر :

- Lampson to Eden, No., 81 tel., 26.1.36, FO 407/219: «The matter was essentially one for King Fuad and his statesmen to decide. We had made a sincere response to the insistence on request for treaty talks, if Egypt now failed to provide a Government with whom we could safely negotiate, the fault was in no sense ours».

(٢) Lampson to Eden, No. 82 tel., 26.1.36, FO 407/219.

(٣) Lampson to Eden, No. 52, 20.1.36, Op.Cit.

(٤) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

(٥) لمزيد من التفصيل حول مراحل التفاوض انظر غربال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨١ - ٢٨٣ .

(٦) ويعتمد البحث فى عرض وجهة نظر حزب الوفد على بيان النحاس فى مجلس النواب فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، المرجع السابق ، ص ص ٢٩١ - ٣٠٣ ، وعلى محاضرة مكرم عبيد فى جامعة القاهرة حول المعاهدة ، المرجع السابق ، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، ٢٩٩ - ٣٠٠ . انظر أيضا لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بدور مكرم عبيد فى الترويج لهذه المعاهدة مصطفى الفقى ، الأقباط فى السياسة المصرية ، مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية ، (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٥) ص ص ٩٠ - ٩١ .

أ — أن هذه المعاهدة لا تتعارض مع الاستقلال بل تقوم على الود والتحالف والمساواة الحقيقية بين الطرفين بما يتناسب مع القوة الفعلية لكل من الدولتين .

ب — أن المفاوض المصرى قد بذل أقصى جهده للحصول على أحسن الشروط وخاصة فيما يتعلق بالمسائل العسكرية التى بالرغم من تراجعها عن شروط مشروع ١٩٣٠ إلا أنها توصلت الى أفضل الحلول اذا ما قورنت بالمطالب البريطانية الأولى .

جـ — تبرير تراجع النصوص الخاصة بالحالات التى تقدم فيها مصر المساعدة الى بريطانيا وهى حالة الحرب وحالة خطر الحرب واضافة حالة ثالثة لهما وهى « حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » بأنها لا تختلف عن الحالة الثانية الواردة فى مشروع ١٩٣٠ وهى حالة خطر الحرب إلا فى أنها سرية أى غير معلنة .

د — أن مسئولية الدفاع عن مصر أصبحت واقعة على الجيش المصرى الذى صارت له مطلق الحرية فى أن يقوى وأن بعثة التدريب البريطانية لن تتدخل فى إدارة الجيش بل وتقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه . وتبرير استمرار القوات البريطانية فى الدفاع عن منطقة القناة بأن ذلك أمر مؤقت حتى يصبح الجيش المصرى قادرا على القيام بتلك المهمة بمفرده . وعلى ذلك فالمنطقة العسكرية البريطانية لا تكون لها صفة الاحتلال ولا تخل بحقوق السيادة المصرية !

هـ — تصوير قيام مصر بانشاء الطرق والسكك الحديدية المنصوص عليها فى المعاهدة بأنه يتفق مع برنامج الحكومة فى الاصلاح والتعمير وليس على أنه شرط أساسى من الشروط البريطانية . وتبرير قيام الحكومة المصرية ببناء الانشاءات والثكنات اللازمة للجيش البريطانى على نفقتها بأنها تقام فى أرض مصرية وأنها ستؤول فى آخر الأمر الى مصر .

و — أنها تحقق الاستقلال لمصر فهى توافق على انضمام مصر لعصبة الأمم كما تنص على سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء ادارة الأمن العام الأوروبية وتنص أيضا على تبادل السفراء مع بريطانيا اى إلغاء منصب المندوب السامى .

ز — بالنسبة للسودان أصبح للمصريين نصيب فى الادارة الفعلية للسودان سواء المدنية أو الحربية أو المالية بالاضافة الى رفع قيود هجرة المصريين الى السودان وحرية التجارة بين البلدين والموافقة على تعيين المصريين فى وظائف حكومة السودان أسوة بالبريطانيين .

ح — إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية بعد فترة انتقال على أن تباشر المحاكم المختلطة مهام المحاكم القنصلية أثناءها ثم يتم إلغاؤها بعد انتهاء هذه الفترة .

ط — برغم أبدية التحالف إلا أنه يمكن إعادة النظر فى نصوص المعاهدة برضا الطرفين بعد ١٠ سنوات ، واذا طلب أحد الطرفين ذلك بعد ٢٠ عاما .

ويلاحظ أن حكومة الوفد قد عمدت الى إغفال بعض النصوص فى الترجمة العربية الكاملة للأصل باللغة

الانجليزية[1] وهى متعلقة أساسا بتفاصيل متطلبات القوات البريطانية من السكك الحديدية فى منطقة القناة وشروط الطرق ومواصفاتها والوقت المحدد للانتهاء منها [2] . وبتفاصيل الوظائف التى يتولاها المصريون فى السودان حيث يظهر منها أنها وظائف هامشية لا تعطى للمصريين أى صوت فى ادارة شئون السودان [3] .

كذلك لم ينشر فى حينه تصريح النحاس الذى وافق فيه على أن الحكومة المصرية حرة فى استبقاء أو عدم استبقاء المستشارين المالى والقضائى فى مصر حيث أن مشروع ١٩٣٠ كان يقضى بحذف المنصبين بينما يوحى ذلك التصريح باحتمال بقائهما ولو بعض الوقت [4]

كذلك حذف من الترجمة العربية الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية بخصوص الحصانات والامتيازات التى تتمتع بها القوات البريطانية المعقود فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ الذى يوضح بالتفصيل هذه

---

(١) وقد لاحظت بعض الصحف هذا الأمر وقامت بنشر بعض الأجزاء المحذوفة الا ان بعضها الآخر لم ينشر ، انظر :

- D.Kelly, Ramleh to Eden, No. 1178,12.10.36, FO 407/219.

(٢) Ibid.: «The omissions in the Arabic version are... Notes exchanged in Egypt, August 12, 1936. Nos. 1 and 2 (which were published in the Balagh of the 21st September) state in unrelenting terms and fullest detail the railway requirements of the British Forces in the Canal Zone, and with regard to roads, specify many technical requirements and fix a time limit for their completions, in the 1930 draft treaty, the British Government made no road or rail requirements, the Egyptian public might well be induced by propaganda to consider these dictated demands and solely in the interest of Imperialist Britain»

(٣) Ibid.: «No. 3[of the notes exchanged in Egypt, August 12, 1936] refers to the appointment of an Egyptian economic expert in Khartum and an Egyptian officer as presonal military secretary to the Governor-General, and to the Inspector-General of the Egyptian irrigation Service being invited to attend the Governor-General's Council when matters relating to his department are before it. These might, at first sight, appear to be concessisons gained by the Egyptians, but the Egyptian Government presumably fear that the Egyptian public would be quick to realise that these concessions are not likely to give them any more voice in the affairs of the Sudan than in the past».

(٤) Ibid.: «Oral Declaration of August 10,1936. This declaration (published in the Balagh of the 2nd September) made by Nahas Pasha, to which his Excellency agreed, states that the Egyptian Government are free from any restriction of an international character with regard to the retention or non-retention of the financial adviser and judicial adviser. As, in the 1930 draft treaty, these posts were to be definitely dispensed with and this present declaration leaves room for their retention, the Egyptian public might be led to fear a continued British control of internal policy».

الشروط والتى لا تقل عن الامتيازات الأجنبية المعروفة وخاصة اذا أخذ فى الاعتبار كبر حجم هذه القوات [1] .

وقد أبدت بعض الأطراف التى وافقت على المعاهدة بعض التحفظات التى دارت أساسا حول تكييف المعاهدة فهى لا تحقق الاستقلال وانما هى فقط خطوة فى سبيله وأبرزت القيود التى تحتويها المعاهدة مما يتنافى مع استقلال مصر مثل التزام مصر بتقديم التسهيلات للقوات البريطانية فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها عند حدوث حالة دولية مفاجئة وفرض إنشاء الطرق الحربية على مصر مع إباحة الأجواء المصرية كلها للطيران الحربى البريطانى بالاضافة الى فرض أعباء مالية جسيمة على مصر لتنفيذ تلك المعاهدة مما قد يؤخر تنظيم وإعداد الجيش المصرى . ولكن هذه التحفظات لم تمنع من وجود مزايا فى المعاهدة دفعت هذه الأطراف الى الموافقة عليها [2] .

أما الاتجاه المعارض للمعاهدة فقد استند أساسا الى النقاط الآتية [3] :

أ — اعتبار أن إبرام معاهدة التحالف يحقق أغراض الحماية دون أن يكون لها اسمها بل بتكاليف أقل أى أنها مخلة بحقوق السيادة المصرية .

---

(١) Ibid.: «Conversation between His Majesty's Government and the Egyptian Government regarding Immunities and Privileges of the British Forces, August 26, 1936. This convention gives in detail the immunities of the British Forces from Egyptian jurisdiction and shows exactly the manner in which, in any difficulties, they will be supported by the British authorities. Presumably, the Government fear that the Egyptian public might resent the fact that the large number of persons who compose the British forces should be privileged in much the same way as the British civilian population were under the capitulatory regime».

— وقد علق « كيلى » — نائب المندوب السامى — فى تلك البرقية السابقة على هذا التصرف من جانب الحكومة الوفدية « انه قد يؤدى فقط ، فى النهاية الى تركيز الانتباه على الجوانب البغيضة من المعاهدة فضلا عن خلق انطباع بأن الحكومة لم تأخذ الجمهور تماما على محمل ثقتهم ... وهذه المحذوفات لم تمر بدون ملاحظتها فى الصحافة » :

- «The fact that the Egyptian Government have seen fit to make these omissions in publishing the Arabic text of the treaty... may only, in the end, focus attention on to unplatable aspects of the treaty as well as create an impression that the Government have not taken the public fully into their confidence... [these] omissions have not passed unnoticed in the press». See Ibid.

(٢) انظر موقف السياسيين المصريين من المعاهدة وتحفظاتهم عليها فى المناقشات البرلمانية التى دارت حولها فى غربال ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٣ — ٣١٤ .

(٣) لمزيد من التفصيل حول آراء الاتجاه المعارض لمعاهدة ١٩٣٦ ، انظر الرافعى فى **أعقاب الثورة المصرية** جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠ — ٢٤ .

ب — الاعتراض على أبدية التحالف بين البلدين وأنه بالمقارنة بين وضع مصر وممتلكات الامبراطورية البريطانية التي وصلت الى درجة « الدومينون » تصبح مصر في وضع أقل منها حيث أن لهذه الممتلكات حق الانفصال عن بريطانيا اذا أرادت ذلك .

جـ — إنتقاد الشروط العسكرية للمعاهدة بالنسبة لاتساع المناطق التي تحتلها القوات البريطانية ، وعدم تحديد عدد تلك القوات في حالة الحرب أو خطر الحرب أو الحالة الدولية المفاجئة التي انفردت بها هذه المعاهدة ، وأيضا بالنسبة للأعباء المالية التي تتكلفها مصر في الانشاءات الحربية .

د — إنتقاد المادة ٧ بشدة وهي التي تنص على التزام الحكومة المصرية بتقديم كافة التسهيلات الى القوات البريطانية في الموانىء والمطارات وطرق المواصلات في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . كما تتخذ الحكومة المصرية كافة الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة على الأنباء .

هـ — إنتقاد النصوص المتعلقة بالسودان فإنها تجعله « مستعمرة انجليزية تحرسها جنود مصرية تحت إمرة الحاكم العام البريطاني »[1] . فهي تعمل على فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية وبمقتضى هذه المعاهدة أصبحت اتفاقيتا ١٨٩٩ شرعيتين مما يعتبر تنازلا في مسألة السودان من الحركة الوطنية المصرية التي ظلت متمسكة بحقوقها فيها منذ دخول الانجليز في نهاية القرن التاسع عشر حتى ذلك الوقت .

إن المعارضة لمعاهدة ١٩٣٦ حملت مسؤولية توقيعها على قوات الاحتلال البريطاني وما تمثله من قهر ثم حملت الجانب المصري مسئولية الموافقة على الشروط البريطانية التي كانت أسوأ من مشروع ١٩٣٠ والتي فرضت أبدية التحالف بين البلدين ومعنى ذلك أن الجانب المصري قبل في ١٩٣٦ ما رفضه في ١٩٣٠ كما انتقدت تلك المعارضة المبالغة في الترويج للمعاهدة والمغالطات التي ارتكبت في هذا الشأن[2] .

وفي النهاية فان تلك المعاهدة — بما نصت عليه من شروط مجحفة بمصر — قد أحدثت تفككا في الحركة الوطنية المصرية فقد تباينت مواقف الاتجاهات السياسية المختلفة منها مما انعكس على الحياة السياسية المصرية في الفترة التالية لتوقيع المعاهدة .

وأكثر من ذلك أن قيادة حزب الأغلبية للمفاوضات وتبنيه لتلك المعاهدة ومبالغته في قيمتها بالنسبة لمصر قد أحدث شرخا في الحركة الوطنية بوجه عام كان له ابلغ الأثر في تطورها فيما بعد وظهور اتجاهات سياسية جديدة تختلف عن الأحزاب التقليدية التي لعبت الدور الرئيسي في الحياة السياسية المصرية منذ ثورة ١٩١٩ .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤ ولمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالانتقادات للنصوص الخاصة بالسودان في معاهدة ١٩٣٦ ، انظر المرجع السابق ، ص ص ٢٤ — ٣١ .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر غربال ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٣ — ٣١٤ . وانظر أيضا الرافعي ، في أعقاب الثورة جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ — ٣٦ . انظر أيضا ، هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

٢ - الرؤية البريطانية لمعاهدة ١٩٣٦

إختلفت رؤية الجانب البريطانى لمعاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية البريطانية عن رؤية الجانب المصرى الذى اشترك فى التوقيع عليها سواء اعتبرها محققة للاستقلال أو تحفظ على ذلك بأن اعتبرها خطوة فى سبيل الاستقلال .

وقد اتضح أن هذا الاختلاف فى رؤية كل من الطرفين كان موجودا منذ البداية وأنه كان السبب فى كثير من المشكلات التى ثارت فيما بعد حول تطبيق تلك المعاهدة وخاصة الجزء المتعلق بتوقف بريطانيا عن التدخل فى الشئون الداخلية لمصر .

وتحليل الرؤية البريطانية لتلك المعاهدة يساعد - من جانب - على فهم كثير من القرارات السياسية البريطانية فيما يتعلق بمصر ، ويساعد من جانب آخر على تقييم نتائج الانتفاضة الوطنية المصرية التى أجبرت بريطانيا على استئناف التفاوض فى ذلك الوقت بالذات .

فلقد وجدت الحكومة البريطانية نفسها فى موقف لم تستطع فيه أن ترفض التفاوض مع المصريين حول عقد معاهدة بين البلدين فقد كان الموقف الاستراتيجى فى منطقة البحر المتوسط وشرق افريقيا ينذر بالخطر بالنسبة للمصالح البريطانية فى نفس الوقت الذى تصاعدت فيه الانتفاضة الوطنية فى مصر واستمرت برغم استخدام القمع فى مواجهتها من ناحية ، ومحاولات تهدئتها بالسماح بعودة الدستور من ناحية أخرى . وهو ما شكل أيضا تهديدا للمصالح البريطانية فى مصر حيث وجدت بريطانيا نفسها مواجهة بحالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار بما لا يتمشى مع خطورة الأزمة الدولية فى ذلك الوقت [١].

وفى الوقت نفسه كانت السياسة البريطانية تجاه مصر هى ربط مصالح البلدين بعضهما ببعض وبذلك تقوى العلاقة بينهما ببطء وبطرق منتظمة الى أن ينتهى الأمر بضم مصر للامبراطورية البريطانية [٢] . وقد

---

(١) David Carlton, **Anthony Eden. A biography**, (London, Penguin Books Ltd, 1981), p.97.

(٢) Evans, Op.Cit., pp. 71-72.

- ففى يونيه ١٩٣٦ أخطر « ايدن » « لامبسون » - الذى اتفق معه فى الرأى - أنه يؤمن بأن الحل الجذرى الوحيد لمشكلة مصر هو ضمها للامبراطورية البريطانية الا أنه فى ظل الظروف السائدة فى ذلك الوقت لا توجد إمكانية لوضع هذا الحل موضع التنفيذ !.

Ibid., P. 71: «... 5 June [1936], London, Meeting with the Secretary of State... We had a little general talk about the Anglo-Egyptian problem and he asked me whether in the ultimate resort I did not believe that the only fundamental solution of the problem was the inclusion of Egypt in the British Empire? I said that the same question had been in my mind from the first moment that I reached Egypt. At the same time... there could in my opinion be no question of trying to reach that solution in present conditions».

كانت السياسة البريطانية تسير فى هذا الاتجاه ولعل ذلك يفسر ما سبقت الاشارة اليه من رغبة الحكومة البريطانية فى إشراك مصر فى إجراءات الطوارىء والتفاوض مع الحكومة المصرية فى هذا الموضوع فقط مع استعدادها لتحديث الجيش المصرى ليقوم بدوره فى حالة الطوارىء بالتعاون مع القوات البريطانية ويخفف العبء المادى عنها (١).

إلا أن أحداث الحبشة وتشكيل جبهة وطنية من جميع الأحزاب فى مصر لأول مرة ودعوتها للتفاوض مع الحكومة البريطانية -- خلق موقفا جديدا بالنسبة لبريطانيا قام بشأنه جدل فى الوزارة وفى البرلمان والصحافة البريطانية وقد تبلورت المعارضة البريطانية للمعاهدة أساسا حول رفض احتمال جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة ولو بعد عشرين عاما من جانب ، وحول حرية الحركة بمصر أى ضمان حرية التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية من جانب آخر . وهما نقطتان لم يكن من الممكن أن يقبلهما وفد التفاوض المصرى (٢).

وفى النهاية تم تحضير مشروع معاهدة فى وزارة الخارجية البريطانية فى يونيه ١٩٣٦ استبعدت فيه هاتان النقطتان ثم اجتمعت لجنة الصياغة مع مجلس الوزراء البريطانى لمحاولة التوفيق بين رغبة بريطانيا باستمرار وجودها فى منطقة القناة واستمرار نفوذها فى الشئون الداخلية المصرية وبين إصرار مصر على الاستقلال (٣).

وقد تم التغلب على المعارضة فى داخل الحكومة البريطانية للنص الخاص باحتمال أن تطلب عصبة الأمم من بريطانيا بعد عشرين عاما الجلاء عن منطقة قناة السويس على أساس « أنه من الواضح ... أن شرط تطبيق هذا القرار لا يمكن أن يتحقق بواسطة الجيش المصرى ، ولكن بغض النظر عن ذلك ، فإنه اذا كانت الإمبراطورية فى نهاية العشرين عاما لا تزال فى موقف ... ترغب معه ان تحتفظ بقوات فى القناة ، فإنه من الضرورى أن يتبع ذلك أن تكون ... [بريطانيا] فى وضع يؤمن وجود صوت واحد على الأقل فى مجلس

---

(١) وقد أرسلت البعثة العسكرية البريطانية الى مصر لهذا الغرض . وللاطلاع على التعليمات الخاصة بمهمة هذه البعثة ، انظر :

- War Office to Foreign Office, secret despatch, 18.2.37, FO 407/221.

(٢) Evans, Op.Cit., p. 73.

(٣) Ibid., p. 75.

-- ويلاحظ أن هذه العملية المشار اليها فى المرجع السابق والتى قام بها الجانب البريطانى منفردا تمت فى الفترة التى سافر فيها المندوب السامى البريطانى الى لندن للتشاور أثناء المفاوضات التى كانت دائرة فى القاهرة . انظر غربال ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

العصبة يمنع [مثل هذا القرار] »[١] .

إذن اعتمدت الموافقة البريطانية على هذه النقطة على القوة الفعلية والنفوذ العملي للامبراطورية البريطانية في المجال الدولي وقدرتها على منع صدور مثل هذا القرار في عصبة الأمم ولو بعد عشرين عاما . كما اعتمدت كذلك على تأكدها من عدم وصول الجيش المصري الى المستوى الذي يؤهله للدفاع عن منطقة القناة كما نصت المعاهدة خاصة وأن مهمة تدريب وتسليح هذا الجيش أوكلت بمقتضى المعاهدة الى بعثة تدريب بريطانية[٢] .

أما فيما يتعلق بضمان حرية الحركة بالنسبة للسياسة البريطانية في مصر فقد اتخذت السياسة البريطانية عدة إجراءات عملية تضمن بها قدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية المصرية بنفس الدرجة التي كانت عليها قبل عقد المعاهدة ، وذلك عن طريق التوسع في تفسير دور السفير البريطاني بحيث تضمن ألا يختلف عن دور المندوب السامي[٣] ، وكذلك عن طريق ضمان اشتراك القوات البريطانية مباشرة في كبت أية مظاهرات أو اضطرابات ضد بريطانيا بعد أن ألغيت الادارة الأوروبية للأمن[٤] .

فبالنسبة للعلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا ومصر نصت المعاهدة على تبادل السفراء بين البلدين على أن يكون للسفير البريطاني الأقدمية على سفراء الدول الأخرى واعتبرت الحكومة المصرية ذلك النص من مزايا المعاهدة حيث انخفض منصب المندوب السامي البريطاني وتحول الى سفير مثل بقية السفراء إلا أنه في الواقع لم يتغير شيء من ذلك فقد احتفظت السفارة البريطانية بحرية الحركة في مصر ولعبت نفس الدور الذي كانت

---

(١) Evans, Op.Cit., p.72: «... exaggerated importance was attached... [in Britain] to the possibility/ that at the end of 20 years we might be told by the League of Nations to clear out from the Canal... the test of efficiency by which that decision must be guided could hardly be complied with by the Egyptian Army, but..., if at the end of 20 years the British Empire was still in a position... to wish to keep troops on the Canal, surely it followed that we must be in a position to insure that at least one dissentient voice on the Council of the League would prevent a judgment laying down that we must clear out».

(٢) لمزيد من التفصيل انظر الفصل بعنوان « الجيش في معاهدة ١٩٣٦ » في عبد العظيم رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ . دراسة تاريخية ، (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ص ٣٢٣ - ٣٤٥ .

(٣) Lampson to Eden, No. 108 Saving, confidential tel., 6.11.36, FO 407/219.

(٤) Lampson to Eden, No. 1397, Secret tel., 21.12.36, enclosure: secret note «... Keown-Boyd to the Chancery, Cairo», 5.12.36, sub-enclosure: secret note, «Egypt internal security scheme», FO 407/219.

تلعبه دار المندوب السامى فى السياسة المصرية [(١)]

ولقد حرصت الحكومة البريطانية منذ البداية على توصيل رؤيتها لوضع السفير البريطانى فى مصر ودوره بعد المعاهدة للسياسيين المصريين على جميع المستويات سواء فى الوزارة أو فى القصر بل لقد تعمد كل من رئيس وفد التفاوض البريطانى ووزير الخارجية البريطانى أن يضعا تحذيرا بطريق غير مباشر للحكومة المصرية بأن يبذلوا أقصى جهدهم لتنفيذ شروط المعاهدة والا خاطروا بمركزهم فى السلطة اذا ما عارضوا الحكومة البريطانية [(٢)] .

فالحكومة البريطانية ترى أنه بالرغم من تغير الوضع القانونى لممثلها فى مصر إلا أنه يجب أن يحتفظ بدوره السابق وأنه « لا توجد معاهدة يمكن أن تغير أسس الروابط ... [البريطانية] مع مصر ، ... وأن الوقت مازال بعيدا عندما يستطيع أى رئيس وزراء مصرى ان يعامل ممثل جلالة الملك كممثل دبلوماسى أجنبى عادى . وأنه يجب أن يقدم النصيحة الودية كحليف الى رئيس الوزراء مباشرة ، مستخدما تقديره الخاص بالنسبة للموضوعات ، وكذلك بالنسبة لاتصالاته المصرية بوجه عام » [(٣)] .

---

(١) Lampson to Eden, No. 108 Saving, 6.11.36, Op.Cit.

– وكان يطلق على دار المندوب السامى « The Residency » .

(٢) Ibid.: «As allies, our interest in... [the] welfare and tranqiuity [in Egypt] become greater than ever. It was for that reason that, as they might remember, I had , purposely included in my statements to full Egyptian delegation of successful conclusion of each section of negotiations a tactful but explicit warning that Great Britain expected Egypt to be as loyal to alliance and to the execution of the provisions of treaty as we should be; the Secretary of State had said the same thing in his formal speech at the signature of treaty in London. Present Government, therefore... had had ample warning that they were on their mettle, and I could hardly believe they would tempt providence and jeopardise their own tenure of office by running foul of His Majesty's Government».

– وقد نقلت تلك البرقية هذا الحديث السابق فى مقابلة بين « لامبسون » وأعضاء مجلس الوصاية وكان يتكون من الأمير محمد على وشريف صبرى وعزيز عزت ، أنظر لمزيد من التفصيل حول مجلس الوصاية :

- Lampson to Eden, No. 433 tel., 15.5.36, FO 407/219.

(٣) «No treaty could alter the fundamentals of our connexion with Egypt, and though we were about to relinquish our claim to intervention in internal affairs under reserved points, the time was far distant when any Egyptian Prime Minister could afford to treat His Majesty's representative as an ordinary foreign diplomatic representative. He must and would offer friendly advice as an ally to Prime Minister direct, using his own judgment as to subjects, as also of his Egyptian contacts». See Kelly to Eden, No.104 Saving tel., 28.10.36, FO 407/219.

إذن تلخصت الرؤية البريطانية بالنسبة لتلك النقطة فى أنه « ... مع انتهاء [التحفظات الأربعة] نتيجة للمعاهدة فإن الوضع الشرعى ... [لبريطانيا] سوف يتغير ... ولكن دورها كحام لمصر لن يتغير ، إنه ، فى الحقيقة ، قوى وأصبح قانونيا بالمعاهدة ، [وأن السفير البريطانى فى مصر] ... يأمل فى ازدياد دور ... [بريطانيا] كمرشد ومستشار وصديق من سنة لأخرى نتيجة للنظام الجديد ... [إن العلاقة بين البلدين يجب أن تكون علاقة] شركاء فى شركة ، بالرغم أنه بطبيعة الأمر يجب أن يكون النفوذ ... [البريطانى] أكبر فى الشئون الدولية » [١] .

وبالرغم من نص المعاهدة على إلغاء الادارة الأوروبية للأمن واعتراف بريطانيا بمسئولية الحكومة المصرية عن أرواح الأجانب وهو مما اعتبر من مميزات المعاهدة بالنسبة لمصر [٢] حيث يعنى ذلك عدم تدخل البريطانيين فى مهمة الأمن الداخلى للبلاد وترك هذه المهمة للحكومة المصرية وهى من أركان الاستقلال الداخلى ، إلا أن الحكومة البريطانية اتخذت عدة إجراءات تنظيمية للأمن فى مصر تبطل بها ذلك النص تماما [٣] .

لقد كانت الادارة الأوروبية للأمن تقوم بمهمة خطيرة فى مصر مما جعلها رمزا للتدخل البريطانى فى شئون البلاد سواء فى العاصمة أو الأقاليم فقد كانت تتدخل فى الخطة العامة لأمن مصر وتشكل حلقة اتصال بين الجيش والسلطات المدنية البريطانية كما كان لها دور أساسى فى حماية الجالية البريطانية فى مصر بل تمتد تلك الحماية الى جميع الأوروبيين المقيمين فى البلاد [٤] .

– وقد جاء ذلك فى حديث بين « كيلى » وأمين عثمان الذى كان على علاقة وثيقة بمصطفى النحاس وعينه وكيلا لوزارة المالية فى وزارته فى مايو ١٩٣٦ ، وصحبه الى لندن أثناء توقيع المعاهدة . وقد أخطره « لامبسون » فى مقابلة أخرى أنه أبلغ مصطفى النحاس شخصيا بآرائه الخاصة عن دور الحكومة البريطانية بعد عقد المعاهدة . انظر :

- Lampson to Eden, No. 119 Saving tel., 14.11.36, FO 407/219.

(١) «Actually we had of recent years always tried to make our wishes and views known... [and] there had always been latent an element of imposition... [with the] four reserved points in existence. Now they were on the eve of liquidation by the treaty and our status would be changed... but our role of Egypt's protector was not; it was, indeed, strengthened and legalised by the treaty, and I was optimistic enough to hope that the importance of our role of guide counsellor and friend would grow from year to year owing to the new order of things. The latent element of dictation being now removed we would be in the position of elder and younger brothers, of two partners in a firm: though by the nature of things our influence must be the greater in world affairs». See Lampson to Eden, No. 108 Saving, 6.11.36, Op.Cit.

(٢) انظر غربال ، مرجع سابق ، ص ٣٠ ، من بيان مصطفى النحاس فى مجلس النواب .

(٣) Lampson to Eden, No. 1397, 21.12.36, Op.Cit.

(٤) Ibid.

وقد استمدت الادارة الأوروبية للأمن مسئوليتها هذه من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فطبقا له تتحمل الحكومة المصرية مسئولية الحفاظ على القانون والنظام العام على أن تتدخل القوات العسكرية البريطانية عندما يخرج الموقف عن سيطرة السلطات المصرية – بما فيها الجيش المصري – بحيث تهدد المصالح البريطانية ومصالح الأجانب عموما وتعمل على إعادة السيطرة المدنية على الموقف . ومعنى ذلك أن مجال هذا التدخل قد يتراوح بين مجرد عقد اجتماعات سياسية فى المدن والقرى لا تستطيع السلطات المصرية السيطرة عليها وبين الثورة العامة ضد المصالح البريطانية والأجنبية عندما يكون موقف البوليس والقوات المصرية محايدا أو مضادا لبريطانيا (١) .

وفى واقع الأمر لقد تدخل الجنود الانجليز مرات متعددة فى قمع الاضطرابات والمظاهرات المصرية كان آخرها إجراءات القمع العنيفة التى قاموا بها ضد ثورة الطلبة والتى وصلت الى حد إطلاق الرصاص عليهم سواء فى القاهرة أو خارجها (٢) .

وكان المفروض أن يتغير الوضع بعد التوقيع على المعاهدة التى أوكلت مهمة الحفاظ على أرواح وممتلكات الأجانب للحكومة المصرية إلا أن النص تضمن إمكانية تدخل القوات البريطانية لحماية الرعايا البريطانيين وغيرهم من الأجانب عندما تجد الحكومة المصرية نفسها غير قادرة على أن تقوم بهذه المهمة وتطلب مساعدة الحكومة البريطانية فى هذا الصدد أو عندما ترفض الحكومة المصرية أو تفشل فى هذه المهمة مما تعتبره بريطانيا خرقا للمعاهدة ، وهنا تحتفظ الحكومة البريطانية بحق إستخدام القوات البريطانية الموجودة فى الأراضى المصرية بموجب المعاهدة لهذا الغرض . واعتبرت السلطات البريطانية أن مجرد وجود قوات بريطانية فى مصر يحتم على الحكومة البريطانية أن تتحمل مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب والا تدخلت القوى الأخرى فى البلاد تحت ستار هذه الحجة (٣)

وعلى هذا الأساس تم توزيع اختصاصات الادارة الأوروبية للأمن على السكرتارية الشرقية للسفارة والسلطات العسكرية البريطانية فى مصر . فتتولى السكرتارية الشرقية مهمة حماية الجاليات البريطانية والأجنبية عموما على أن تعزز بالموظفين اللازمين لذلك . كما تتولى السلطات العسكرية البريطانية التدخل فيما يتعلق بالخطة العامة للأمن فى مصر على أن يتم أى اتصال بالحكومة المصرية بخصوص هذه المهمة عن طريق السفارة (٤) .

---

(١) Ibid.

-- ويتلك البرقية السابقة تفاصيل عن دور الادارة الأوروبية فى حالة الحرب مع حدوث ثورة داخلية والاجراءات التى تتبعها لحماية قناة السويس وطرق المواصلات والرعايا الأجانب .

(٢) انظر ص ٤١ ـــ ٤٢ من الكتاب

(٣) Lampson to Eden, No. 1397, 21.12.36, Op.Cit.

(٤) Ibid.

أما الجانب المتعلق بأعمال المخابرات التى كانت تقوم به الادارة الأوروبية للأمن ، فقد تم الاتفاق بين الانجليز ومصطفى النحاس فى ١٩٣٧ على التعاون الوثيق بين وزارة الداخلية المصرية والسفارة البريطانية فى هذا المجال [١] .

وهكذا احتفظت الحكومة البريطانية بنفس القدرة على الحركة فى مصر ونفس النفوذ الذى كان لها قبل المعاهدة سواء من حيث دورها فى التدخل فى الشئون السياسية أو فى الشئون الأمنية الداخلية فى البلاد .

لقد انحصرت الرؤية البريطانية لمعاهدة ١٩٣٦ فى اعتبارها خطوة لايجاد حل قصير ومتوسط الأمد للمشاكل التى واجهتها الحكومة البريطانية دوليا او داخليا فى مصر وأنه برغم تغير الوضع القانونى لبريطانيا فى مصر إلا أن دورها الفعلى لم يتغير بل اتجهت النوايا الحقيقية للسياسة البريطانية الى ضم مصر فى المستقبل للامبراطورية البريطانية على أساس أن ذلك هو الحل الجذرى للمشكلة .

والخلاصة أنه بالرغم من نجاح الانتفاضة الوطنية فى ١٩٣٥ ، والموجهة أساسا ضد المحتل البريطانى والتى أسفرت عن وحدة القوى السياسية فى الجبهة الوطنية ، فى إعادة دستور ١٩٢٣ ، مما اعتبر انتصارا وطنيا هاما ضد السياسة البريطانية خاصة بعد أن أعلن صراحة وزير الخارجية البريطانى معارضة حكومته لعودة الحكم الدستورى فى مصر .

وبالرغم من أن تلك الانتفاضة الوطنية أدت أيضا الى وصول حزب الأغلبية للحكم وفقا لانتخابات دستورية وهو ما كانت تعارضه بريطانيا بشدة ، إلا أن السياسة البريطانية عملت على استغلال الوضع الجديد لمصلحتها وأجهضت بذلك نتائج تلك الانتفاضة الوطنية وذلك عن طريق الضغط على الحكومة

---

(١) انظر المقابلة بين النحاس و « كيون بويد » — الذى كان يشغل منصب رئيس الادارة الأوروبية للأمن بوزارة الداخلية المصرية — بمناسبة انتهاء مهمته :

- Lampson to Eden, No. 9, 5.1.37, enclosure: «Minute to H.M.'s Ambassador by the Director-General of the European Department regarding liquidation arrangements», FO 371/221: «Taking the intelligence side first, the Pasha [Nahas] agreed that there must be close liaison and interchange of information regarding Italian, Soviet and other subversive activities, as also about undesirable individuals, between the Ministry of Interior and the British Embassy. To this end he instructed me to arrange a meeting between Hamdi bey Mahboub, the Director-General of Public Security, Mr. Smart and myself, to arrange the details».

الوفدية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلى الذى كانت تصبو اليه من جانب [1] ، وتحقيق شروطها فى معاهدة التحالف من جانب آخر .

وإذا كان ذلك يعتبر نجاحا لسياسة ضمان المصالح البريطانية فى مصر ، فقد كان فى نفس الوقت مؤشرا لبداية عملية التنازلات من جانب قيادات حزب الوفد فى مواجهة السياسة البريطانية ، تلك التنازلات التى وصلت الى أبعد مدى خلال فترة حكمه أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن وافقت قيادته على تولى السلطة استنادا الى التهديد العسكرى البريطانى .

---

(١) انظر على سبيل المثال تنازل الحكومة الوفدية امام الضغط البريطانى حول قضية العفو العام عن الجرائم السياسية والحل الوسط الذى تم التوصل اليه :

- Lampson to Eden, Nos. 440 and 438 tel., 16.5.36, FO 407/219.

-- وانظر أيضا كمثل لعمليات الضغط من جانب الحكومة البريطانية لالغاء المنظمات الشبابية شبه العسكرية التابعة للأحزاب السياسية وأهمها منظمة القمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد ومنظمة القمصان الخضراء التابعة لجماعة مصر الفتاة ، فى المقابلة بين المندوب السامى البريطانى ومكرم عبيد وتحذير الأول من نمو منظمة القمصان الزرقاء وتصويره بأنه سيكون مثل « خلق فرانكنشتين بحيث يجدوا أنفسهم بعد فترة قصيرة غير قادرين على السيطرة عليه » :

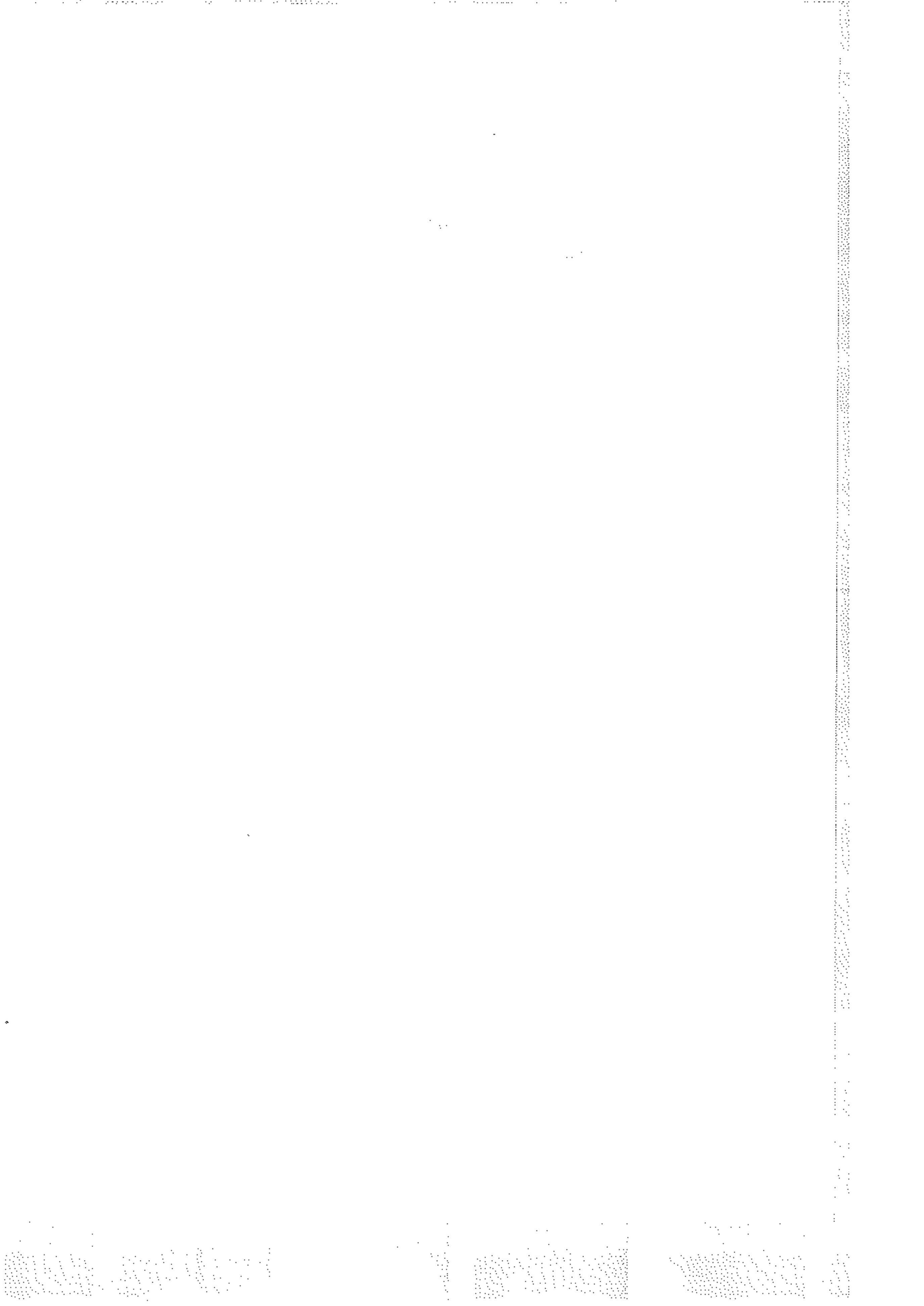
- «... the Wafd in allowing blueshirts to develop unchecked as they had, should be countenancing or even creating a Frankenstein they would shortly find themselves unable to control». See Lampson to Eden, No. 66 Saving tel., 9.7.36, FO 407/219.

– انظر أيضا البرقية التى حملت تكرار نفس الكلام لمصطفى النحاس ، ووعد الأخير بالسيطرة على نشاط منظمة القمصان الزرقاء :

- Lampson to Eden, No. 123 Saving tel., 26.11.36, FO 407/219.

– وانظر أيضا تسجيل السفير البريطانى فى القاهرة هدوء نشاط الوفد فيما يتعلق بمنظمة القمصان الزرقاء وارتياحه لذلك :

- Lampson to Eden, No. 209, confidential tel., 16.2.37, FO 407/221: «The Wafd's recent cooling off regarding the Blueshirts... would seem to indicate a disinclination on its part to intensify Nazi formations».



الفصل الثانى
الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية
خلال الحرب العالمية الثانية
١٩٣٩ – ١٩٤٥

تبلورت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية حول قضيتين أساسيتين دار فى إطارهما الصراع السياسى بين كلا الطرفين المصرى والبريطانى خلال فترة الحرب العالمية الثانية . وكان من الطبيعى أن تنعكس ظروف الحرب على نوعية وطبيعة هاتين القضيتين وهما أولا قضية دخول مصر الحرب وضمان قيامها بالتزاماتها طبقا لبنود معاهدة التحالف الموقعة بين البلدين عام ١٩٣٦ ، وهو يشمل بصفة أساسية توفير مصر للامدادات التموينية والاستعدادات الانشائية اللازمة للقوات البريطانية وقوات الحلفاء أثناء الحرب وتوفير التسهيلات العسكرية المنصوص عليها فى المعاهدة ، بالاضافة الى مساندة الجيش المصرى لجيوش الحلفاء وإشتراكه فى ترتيبات الدفاع عن المنطقة .

أما القضية الثانية التى برزت أثناء الحرب فهى قضية تأمين الجبهة الداخلية بالنسبة لبريطانيا فى مصر ، سواء من الناحية الأمنية والعسكرية أو من الناحية السياسية . فقد قامت الحرب وجيوش بريطانيا تعسكر على أرض مصر ، وقد اعتبرت السياسة البريطانية من مهامها الأولى لضمان مصالحها الامبراطورية الاستراتيجية فى مصر أن تعمل على تأمين مصر ضد محاولات التجسس والدعاية المضادة لبريطانيا من ناحية ، ثم تأمين الجيش المصرى لضمان عدم عدائه للقيادة العسكرية البريطانية فى البلاد ، وأخيرا العمل على تحقيق الاستقرار السياسى وضمان التعاون الحكومى مع بريطانيا حتى تؤمن العمق الاستراتيجى لقواتها العسكرية على الجبهة .

ومن خلال تتبع هاتين القضيتين يمكن تحليل الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية والسياسات التى اتبعتها الحكومة البريطانية فى محاولة للسيطرة عليها وكبح جماحها ، خاصة وأن ظروف الحرب جعلت للصراع الذى قام بين هذين الطرفين طبيعة خاصة وجانبا كامنا كان من الصعب التعرف على جميع جوانبه .

وقد استطاعت الحركة الوطنية المصرية بتياراتها المختلفة أن تحقق بعض النجاح بالنسبة للقضية الأولى — برغم الاختلافات داخل تلك التيارات — وذلك بالاصرار على اتباع سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب حتى قرب نهايتها . وإن كان ذلك لا يقلل من حجم ما تكبدته مصر من الصعاب والتضحيات الاقتصادية والعسكرية التى فرضت عليها من المحتل .

إلا أن الحركة الوطنية قد خسرت كثيرا فيما يتعلق بالقضية الثانية . ففى سبيل تأمين الجبهة الداخلية المصرية اتخذت السياسة البريطانية إجراءات متعددة طوال فترة الحرب بلغ فيها التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية للبلاد أقصى مداه بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وماتبعه . فقد اهتمت السياسة البريطانية بكبت كل نشاط للحركة الوطنية مما اعتبرته مهددا للمصالح البريطانية أثناء الحرب ، كما تدخلت السلطات البريطانية تدخلا مباشرا وسافرا فى الحكم لتضمن قيام الحكومات المتعاقبة بتنفيذ بنود معاهدة التحالف وتعاونها وولاءها الكامل لبريطانيا .

كما نهجت السياسة البريطانية نتيجة لذلك منهجا متشددا فى مواجهة بعض القيادات السياسية المصرية بدعوى اتصالها بالأعداء او التطرف فى معاداة بريطانيا . وكان مما سهل ذلك الاجراء اعلان الأحكام العرفية بعد قيام الحرب . ومن الأمثلة على ذلك القبض على رئيس حزب مصر الفتاة والمرشد العام للاخوان المسلمين بحجة تطرفهما من وجهة نظر بريطانيا ، ثم القبض على بعض السياسيين والمرتبطين بالقصر مثل على ماهر وعباس حليم ضمن حملة مقاومة الموالين للمحور ومواجهة الدعاية الألمانية والايطالية المضادة فى البلاد .

ولقد ذهبت السياسة البريطانية الى ماهو أبعد من ذلك فعملت على القضاء على أى نشاط للمعارضة الفعالة فى مصر وتجنبت حدوث أزمات سياسية تهدد موقفها أثناء الحرب ، وسعت لتحقيق الاستقرار السياسى المنشود حتى تستطيع أن تؤمن قواتها فى البلاد . وكان من نتيجة ذلك إدراك السياسة البريطانية لخطورة وجود حزب الوفد فى المعارضة ، لذا فإنها فرضت هذا الحزب فى الحكم عندما اقتضت الظروف ذلك من وجهة النظر البريطانية . وقد كان لقبول حزب الأغلبية القيام بهذا الدور – دور المهادن والمتعاون مع بريطانيا – أسوأ الأثر على الحركة الوطنية المصرية بأكملها .

لقد أدى هذا الوضع الى انصراف كثير من العناصر الوطنية المتعلمة عن حزب الوفد وفقد ثقتهم فيه واتجاههم الى محاولة تحقيق الأهداف الوطنية ومحاربة الاحتلال من خلال تنظيمات أخرى نشطت على الساحة فى ذلك الوقت ، وهى إما ذات طابع دينى أو ماركسى . كذلك بدأت نواة حركة بين شباب الضباط المصريين فى الجيش تؤمن بضرورة التغيير الجذرى حتى يمكن تحقيق الأهداف الوطنية بعد أن وضح مدى تعاون القوى السياسية الموجودة مع الاحتلال .

ولتحليل الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية يعالج هذا الفصل اولا بريطانيا وقضية إعلان مصر الحرب ، وثانيا بريطانيا وتأمين الجبهة الداخلية المصرية .

أولا : الرؤية البريطانية لقضية إعلان مصر الحرب

مرت قضية دخول مصر الحرب بعدة مراحل ارتبطت بالتطورات العسكرية فى منطقة البحر المتوسط وفى الصحراء الغربية ، وموقف قوات الحلفاء فيها وخاصة القوات البريطانية وكان ذلك عاملا أساسيا فى ازدياد الضغط البريطانى على مصر لدخول الحرب فى فترات متعاقبة لأسباب اختلفت باختلاف مراحل الحرب ذاتها . الا أن هذه الضغوط البريطانية اضطرت الى التكيف – من جانب آخر – مع الظروف والتطورات السياسية فى مصر ومشاكل الصراع السياسى فيها .

وإزاء التغير الجذرى للرؤية البريطانية لهذه القضية وتحولها من نقيض الى نقيض ، فقد تم تقسيمها الى مرحلتين تناولت الأولى الضغط البريطانى على مصر لدخول الحرب – والذى استمر من تاريخ إعلان بريطانيا الحرب على المانيا في سبتمبر ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٠ – ثم تناولت المرحلة الثانية التحول فى الموقف البريطاني الى إيقاف الضغط على مصر لدخول الحرب ، وأسبابه المتصلة بظروف الصراع السياسى الداخلى ، والاعتبارات العسكرية التى دعمت هذا التحول ومواقف القوى السياسية المصرية المختلفة من إعلان الحرب .

الضغط البريطانى لدفع مصر إلى إعلان الحرب

أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ فماذا كان الموقف فى مصر من هذه الحرب ؟ لقد مارست الحكومة البريطانية ضغوطا مكثفة من أجل دفع مصر لاعلان الحرب على المانيا من منطلق تنفيذ مصر لالتزاماتها طبقا لبنود معاهدة التحالف بين البلدين[١] وطالبت بريطانيا مصر تنفيذا لنصوص تلك المعاهدة وروحها أن تعلن الحرب ضد المانيا ، واعتبرت هذا أمرا مفروغا منه[٢] إلا أن السياسة البريطانية برغم تعجلها فى هذا الأمر كانت مدركة لانقسام الأحزاب السياسية المختلفة بالنسبة لهذه القضية مع اتجاه الرأى العام المصرى عموما الى تفضيل عدم الدخول فى الحرب وتجنب ويلاتها[٣].

---

(١) انظر نص المذكرة البريطانية الى على ماهر – رئيس الوزراء المصرى – لاخطاره بقيام حالة الطوارىء الدولية المنصوص عليها فى مادة ٧ من معاهدة التحالف المصرية البريطانية المعقودة فى ١٩٣٦ ومطالبته بأن تنفذ مصر التزاماتها وفقا لتلك المعاهدة :

- C.Bateman, Alexandira to Halifax, No.1060,24.8.39, enclosure: «...Bateman to Aly Maher...»,, FO 407/223.

(٢) انظر المقابلة بين السفير البريطانى ورئيس الوزراء المصرى التى حذره فيها من اتجاه مجلس الوزراء المصرى فى جلسته فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ باتخاذ موقف محايد ، وحثه على دخول مصر الحرب :

- Lampson, Alex. to Halifax, No. 527 tel., 4.9.39, FO 407/223.

(٣) Ibid.

وفى الحقيقة لقد أثيرت بين الاتجاهات السياسية المختلفة فى مصر قضية احتمال دخول مصر الحرب الى جانب حليفتها بريطانيا منذ توقيع معاهدة التحالف فى ١٩٣٦ ، إلا أن هذه القضية تفجرت بشكل عنيف فى الربع الأخير من سبتمبر ١٩٣٨ بمناسبة الأزمة السياسية فى أوروبا التى أمكن حلها فى ميونخ وشكلت تهديدا بتفجر الحرب فى أوروبا فى ذلك الوقت(١). فقد نوقشت مشكلة التزامات مصر بموجب معاهدة التحالف فى زمن السلم والحرب فى البرلمان والصحافة المصرية بعد أن أصبح واضحا لكثير من المصريين فداحة تكاليف إقامة المنشآت العسكرية للقوات البريطانية فى منطقة قناة السويس كثمن لاختفاء الجنود البريطانيين من القاهرة والاسكندرية . وبدأت المناقشة على أساس أنه بعد عشرين عاما من توقيع المعاهدة ستجلو هذه القوات عن مصر وتصبح هذه المنشآت عديمة الجدوى بينما يمكن – بدلا من ذلك – استخدام الاعتمادات المخصصة لها فى تقوية الجيش المصرى ، بحيث يستطيع أن يصبح قادرا على تولى الدفاع عن مصر فى وقت أسرع(٢).

وقد بدأت فى نفس الوقت مناقشة فكرة حياد مصر فى حالة الحرب . وهنا اختلفت الاتجاهات السياسية المصرية بخصوص تلك القضية ، فقد برز اتجاه فى مجلس النواب يحبذ تحديد التزامات مصر بالدخول فى حرب محتملة . ويطالب بتوقف مشروع الثكنات العسكرية الباهظ التكاليف فى منطقة القناة على أن تنسحب القوات البريطانية من قصر النيل والقلعة الى العباسيه(٣).

وبالرغم من ظهور اتجاهات مضادة لهذا الموقف فى مجلس النواب وفى الصحافة المصرية من جانب حزب الوفد الذى طالب بضرورة وقوف مصر الى جانب بريطانيا بما يتفق مع مصالح مصر والتزاماتها بموجب المعاهدة(٤). وكذلك من جانب قيادة السعديين التى ضخمت من مزايا التحالف مع بريطانيا وهاجمت فكرة حياد مصر من منطلق أنها مبنية على سوء فهم للمزايا المتبادلة للالتزامات الحربية فى المعاهدة ، وبررت تزايد

---

(١) انظر المذكرة الخاصة باحتمالات إعلان حالة الطوارىء فى اوروبا وهو ما يخلق موقفا قد يتطلب تنفيذ مادة ٧ من معاهدة ١٩٣٦ :

- FO to Bateman, No. 433 tel., 23.9.38, FO 407/222.

– وانظر أيضا لمزيد من التفصيل محمد جمال المسدى ويونان لبيب رزق وعبد العظيم رمضان ، **مصر والحرب العالمية الثانية** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٧) ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق ص ص ٢٢ – ٢٦ . انظر أيضا لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Halifax, No.1197,7.11.38, FO 407/222.

(٣) تزعم إسماعيل صدقى – من المستقلين – هذا الاتجاه فى مجلس النواب ، انظر المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ، انظر أيضا لمزيد من التفصيل حول تلك المناقشة فى مجلس النواب المصرى :

- Lampson to Halifax, No.1357,22.12.38 and No. 41,16.1.39, FO 407/223.

(٤) Ibid.

التزامات مصر الحربية عن التزامات بريطانيا بأن ذلك أمر طبيعي نتيجة لاتساع مصالح الامبراطورية البريطانية وأنه في مقابل هذا التفاوت في الالتزامات يجب مراعاة التفاوت في القوة التي يستطيع كل من الطرفين أن يضعها تحت تصرف الطرف الآخر في حالة الخطر[١] . كذلك انضم حزب الاتحاد الشعبي للاتجاه المعارض لتعديل التزامات المعاهدة[٢].

وكانت هذه المناقشات التي اتضح منها الاختلاف بين الاتجاهات السياسية من هذه القضية مؤشرا لوجود تيار يعارض احتمال تورط مصر في حرب بسبب تحالفها مع بريطانيا . وقد أدى ذلك الى نوع من القلق بالنسبة لبعض السياسيين البريطانيين ، وخاصة إزاء ماتردد من احتمال المطالبة بتعديل المعاهدة حتى لا تكون سببا في جر مصر الى حرب لا تمس مصالحها مباشرة ، وأيضا مع توقع تزايد الضغوط على الملك لضمان حياد مصر عن طريق الايطاليين والألمان الذين تربطهم علاقة بالأسرة المالكة أو بمن يعملون بالقصر[٣] .

وعلى العموم فقد هدأت هذه المناقشات مع انتهاء الأزمة السياسية بأوروبا في ذلك الوقت ، ثم تفجرت من

---

(١) Ibid.

– ففي هذه البرقية الأخيرة يلاحظ تعجب السفير البريطاني في مصر من المبالغة في هذا الاتجاه الذى قاده أحمد ماهر – رئيس حزب السعديين في ذلك الوقت – وفسره على أساس أنه قد يكون « طامعا » في رئاسة الوزارة ، حيث أنه كان من الطبيعي بالنسبة للسياسيين البريطانيين -- وفي ضوء خبرتهم العملية في مصر – سعي الساسة المصريين باتجاهاتهم المختلفة للحصول على تأييد بريطانيا حتى يصلوا الى رئاسة الوزراء !

(٢) Ibid.

– وقد قام حزب الاتحاد الشعبي نتيجة لاندماج كل من حزب الاتحاد المؤيد للقصر والذى اسس في ١٩٢٥ ، وحزب الشعب الذى أسسه إسماعيل صدقي أثناء توليه رئاسة الوزراء في ١٩٣٠ ، انظر عبد الرحمن الرافعي ، **في أعقاب الثورة المصرية . الجزء الأول . يشتمل على تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ الى وفاة المغفور له « سعد زغلول » في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧** ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩) ص ١٢ . وانظر : أيضا ، **في أعقاب الثورة جـ٢** ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٣) Lampson to Halifax, No.41, 16.1.39, Op.Cit.

-- وكان من رأى السفير البريطاني في مصر – كما ورد في ذلك التقرير السابق -- أنه لا يمكن مقاومة الرأى القائل بحياد مصر في حالة الحرب إلا بتقوية الجيش البريطاني في مصر لاثبات أن بريطانيا قوية بدرجة كافية بحيث تستطيع الدفاع عن مصر ، وكذلك بتحسين العلاقات البريطانية بالبلاد العربية المجاورة لمصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «The progress of this idea [of Egypt's neutrality during the war] will depend in large degree on whether or not we are able to recover our former prestige and strength in the Near and Middle East».

بجديد مع توتر الأوضاع الدولية فى صيف ١٩٣٩ وهى التى قادت الى قيام حالة الطوارىء الدولية . وقد أخطرت السلطات البريطانية فى مصر الحكومة المصرية بذلك على أساس أن تلك الحالة نص عليها فى المادة السابعة من معاهدة التحالف ، وطالبت الحكومة البريطانية إعمالا لهذه المادة بممارسة حقها فى تقوية قواتها فى مصر وحقها فى تحريك تلك القوات فى الأراضى المصرية فى أماكن غير تلك التى تقيم فيها فى الظروف الطبيعية ، وبصفة خاصة إرسال قوات بحرية الى قناة السويس وكتائب عسكرية الى بورسعيد والسويس فورا . كما طالبت بريطانيا بأن تضع الحكومة المصرية تحت تصرفها التسهيلات والمساعدات المذكورة فى المادة السابعة من المعاهدة ، وأن تستعد لاعلان الأحكام العرفية عندما تطلب بريطانيا ذلك[1] .

وكانت السياسة البريطانية تهدف الى دفع مصر لاعلان الحرب ضد المانيا ، وأن يتزامن هذا الاجراء مع مايحدث فى بريطانيا ، وهو ما كانت تتوقع أن توافق الحكومة المصرية عليه مباشرة ، الا أن رئيس الوزراء — على ماهر — اعتبر أنه ليس من الضرورى أن تعلن مصر الحرب فى ذلك الوقت وأن مصر مستعدة لتلبية كل المطالب البريطانية بدون الاعلان الفعلى للحرب[2] .

لذلك فقد سارعت الحكومة المصرية باعلان الأحكام العرفية بناء على طلب الحكومة البريطانية وأصدرت مرسوما بذلك فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وتم تعيين رئيس الوزراء حاكما عسكريا . واقترن ذلك بقطع العلاقات السياسية بين مصر والمانيا ، كما أصدر الحاكم العسكرى قرارا بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا . ثم أصدرت الوزارة عدة تشريعات بدعوى ما تقتضيه ظروف الحرب وهى الخاصة بالرقابة على النشر وبالنواحى الاقتصادية . ونظرا لأن البرلمان كان فى عطلة فقد دعى الى الانعقاد فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ حيث أقر هذه الاجراءات[3] .

ولكن بريطانيا لم تكتف بهذه الاجراءات حيث اعتبرت أن معاهدة التحالف تستوجب إعلان مصر الحرب وحذرت من وضع الحياد الذى تطالب به مصر . فمع غياب حقوق المحارب يتوقع أن تواجه مصر

---

(١) انظر نص المذكرة البريطانية الى على ماهر ، السابق الاشارة اليها :

- Bateman to Halifax, No.1060, 24.8.39, Op.Cit.

(٢) Evans, Op.Cit., p.110.

— وجاء ذلك فى مقابلة بين على ماهر و« لامبسون » فى الاسكندرية فى أول سبتمبر ١٩٣٩ ، ويعرض حسن يوسف رأيا مخالفا مفاده أن الملك فاروق هو صاحب سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وليس على ماهر ، انظر حسن يوسف ، **القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ . مذكرات حسن يوسف** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٤ ، كما يوجد بنفس المرجع فصل كامل عن دور القصر فى تجنيب مصر ويلات الحرب ، ص ص ١٠٤ — ١١٩ .

(٣) الرافعى ، **فى أعقاب الثورة ج٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣ — ٧٥ .

مشاكل من عدة نواح مثل تزايد التخريب والتجسس بسبب عدم كفاءة العقوبات التى يتم تشديدها فى حالة الحرب ، وكذلك استحالة مصادرة ممتلكات المانيا ومنع التجارة معها طالما ان مصر ليست طرفا محاربا . وباختصار فقد حاولت السلطات البريطانية فى مصر إقناع الحكومة المصرية بأنه من الصعب تصور وجود حالة بين الحياد التام والحرب (١) .

وقد استند رئيس الوزراء المصرى فى تفسير وجهة نظره الى اختلاف الرأى داخل الوزارة حول إعلان مصر الحرب ، وأنه لا يمكن أن يقرر ذلك بدون إجماع الوزراء ، خاصة وأن هناك رأيا داخل مجلس الوزراء يرى بأن عدد القوات البريطانية فى مصر لا يجعل مصر آمنة إزاء هجوم ايطالى محتمل تزداد فرصه فى حالة إعلانها الحرب (٢) .

وتوالت عمليات الضغط البريطانى لحمل مصر على إعلان الحرب وذلك لعدة اعتبارات من وجهة نظرها ، أولها أن تلك هى النتيجة الطبيعية لمعاهدة التحالف ، وثانيها أن مصر يجب أن تضرب المثل لحلفاء بريطانيا الآخرين من الدول العربية فى وقوفها الى جانب الحليف . ولذلك فان هذا الموقف المصرى الذى اتصف بالتردد والتأجيل من وجهة النظر البريطانية يؤثر على العراق ويدفعها الى حذو مصر فى هذا الاتجاه وذلك للمركز الصدارة الذى احتلته مصر دوما فى العالم العربى . كما أن بريطانيا وجدت تناقضا بين موقف السودان الذى بادر باعلان الحرب وموقف مصر التى ترفض دخولها بالرغم من العلاقات الخاصة التى تربطهما (٣) .

وقد عمدت الحكومة المصرية الى مقاومة هذه الضغوط أولا عن طريق التسويف على أساس وجود عدد كبير من المصريين فى المانيا وأنه يجب الانتظار حتى يغادروها سالمين ، كذلك لوجود سفن مصرية فى البحر المتوسط ستتعرض للخطر فى حالة إعلان مصر الحرب (٤) .

ثم عمدت الحكومة المصرية الى وضع العراقيل أمام إعلان الحرب بأن طلب رئيس الوزراء خطابا من الحكومة البريطانية توضح فيه طلبها صراحة بأن تعلن مصر الحرب ، على أساس ماتراه من أن إجراءات إعلان الاحكام العرفية وقطع العلاقات السياسية مع ألمانيا غير كافية . كما طلب رئيس الوزراء دعوة البرلمان فورا الى الانعقاد ليبت فى الأمر وذلك بمقتضى الدستور المصرى (٥) .

---

(١) Lampson to Halifax, No. 527, 4.9.39, Op.Cit.

(٢) Ibid.

(٣) Lampson to Halifax, Nos. 553 tel. and 555 tel., 7.9.39, FO 407/223.

(٤) Ibid. and Lampson to Halifax, No. 562 tel., 8.9.39, FO 407/223.

(٥) Lampson to Halifax, No.557 tel., 8.9.39 and No. 570 tel., 9.9.39, FO 407/223.

– انظر أيضا حسن يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٥ – ١٠٧

وبالرغم من استياء الحكومة البريطانية من الموقف المصرى الا أنها وافقت على توجيه خطاب الى رئيس الوزراء متضمنا عدم كفاية الاجراءات التى اتخذتها مصر لمواجهة الحرب ، وطلبت بريطانيا فيه صراحة أن تعلن مصر حالة الحرب . وقد عدد ذلك الخطاب المزايا التى تعود على مصر من وجهة النظر البريطانية ، فمن الناحية الاقتصادية ستتجنب مصر القيود المفروضة على التجارة المحايدة ، كما سيتم لها تحقيق ميزة المحالف المحارب بتمتعها بمعاملة خاصة بالنسبة للصادرات والواردات ، كذلك يمكن للنقل البحرى المصرى أن يتمتع بميزات النقل البريطانى بما فيها الحماية ، فضلاً على أن ارتباط مصر المالى ببريطانيا وفرنسا يحتم إعلانها الحرب . أما من الناحية السياسية فإن الحكومة المصرية ستستطيع كمحارب حليف لبريطانيا أن توقع معاهدة سلام على أساس مساواتها بالدول الأخرى (١) .

وبالرغم من هذا الخطاب البريطانى لجأت الوزارة المصرية أخيرا الى الحجة القائلة بأنه مادامت ايطاليا لم تدخل الحرب ، وطالما أن مصر اتخذت كل الاجراءات المطلوبة لمواجهة الحرب ، وطالما أنها تنوى اتخاذ المزيد من الاجراءات مثل منع التجارة مع الألمان ومصادرة بضائعهم ، فإن الاعلان الرسمى للحرب لن يضيف شيئا لسلطات الحكومة القائمة بل إنه سيضيع فرصة مصر كبلد محايد فى أن تحافظ على العلاقات التجارية مع الدول المحايدة الأخرى . وبذلك يمكن للحكومة المصرية أن تنظر فى الأمر فيما بعد اذا قام موقف يستلزم إجراءات جديدة لا يمكن اتخاذها بدون اعلان الحرب(٢) .

ولقد اضطرت بريطانيا الى إيقاف الضغوط على الحكومة المصرية لاعلان الحرب الى حين(٣)م بعد أن وصلت الى حد اقتراح السفير البريطانى بتصعيد الضغط الى حد تهديد رئيس الوزراء المصرى بالاقالة ، بسبب عدم رغبة بريطانيا فى مناقشة هذا الموضوع فى البرلمان المصرى خشية أن يتخذ قرارا برفضه وما قد ينتج عن ذلك الموقف من آثار ضارة بالسياسة البريطانية(٤) ليس فى مصر وحدها وإنما فى المنطقة العربية كلها(٥) .

---

(١) Halifax to Lampson, No. 618 tel., 8.9.39, FO 407/223.

(٢) Lampson to Halifax, No.575 tel., 10.9.39, FO 407/223.

(٣) Halifax to Lampson, No.651 tel., 13.9.39, FO 407/223.

(٤) Lampson to Halifax, No.599, confidential tel., 16.9.39, FO 407/223.

— وقد اقترح السفير البريطانى فى تلك البرقية الأخيرة تهديد رئيس الوزراء ودفعه لاعلان الحرب واذا لم يفعل يبلغه بان لديه تعليمات بمقابلة الملك خلال أربع وعشرين ساعة :

- Ibid.: «... if I could... tell the Prime Minister he must make declaration (of war) and that, if he refused, I have instructions to see King Farouk within twenty-four hours it might-still be possible to extract it».

— الا أنه أثناء كتابة تلك البرقية الأخيرة جاءت تعليمات من لندن للسفير البريطانى فى مصر بعدم الاتصال مرة اخرى برئيس الوزراء بخصوص موضوع إعلان مصر الحرب على المانيا ، انظر :

- Halifax to Lampson, No.669 tel., 15.9.39, FO 407/223.

(٥) Halifax to Lampson, No. 1038, 12.9.39, FO 407/223.

ويلاحظ أنه نتيجة لموقف الوزارة المصرية ونجاحها فى مواجهة الضغوط البريطانية لاعلان الحرب ، فقدت الوزارة ورئيسها ثقة الحكومة البريطانية التى اعتبرت أنها فوتت عليها فرصة استصدار قرار باعلان الحرب من مجلس الوزراء بدون استشارة البرلمان . كما استاءت الحكومة البريطانية من إصرار الوزارة على موقفها بالرغم من الخطاب البريطانى الذى يطلب اعلان الحرب صراحة ، والذى قدمته بريطانيا بناء على طلب رئيس الوزراء المصرى ، واعتبرت أن فى ذلك إضعافا لمركز بريطانيا ونفوذها فى مصر ، وأن استمرار هذه الوزارة قد يضعف من هذا النفوذ . الا أن صعوبة إيجاد البديل فى هذا الوقت الحرج جعلها تفضل إبقاء هذه الحكومة بالرغم من تعارضها مع المصالح البريطانية[١] .

ومع بداية عام ١٩٤٠ بدأت مخاوف الوزارة المصرية من احتمال عدوان ايطالى على مصر ، وهى المخاوف التى أيدتها بريطانيا إزاء الجهود الايطالية الكبيرة لتقوية دفاعاتها فى ليبيا وفسرتها بتزايد الاتجاه العدوانى لايطاليا[٢]، بالرغم من الاتفاق البريطانى الايطالى الذى وقع فى روما عام ١٩٣٨ وألحق به ميثاق ينص على حسن الجوار بين ايطاليا ومصر وبريطانيا[٣] .

ومع سقوط النرويج وقرب سقوط فرنسا وتتابع الانتصارات الألمانية أصبح دخول ايطاليا الحرب أكثر توقعا وقلت ثقة المصريين فى قدرة بريطانيا على حماية مصر فى مواجهة أى هجوم ايطالى مستقبل . وقد خلق ذلك لبريطانيا موقفا صعبا فى مصر وبدأت الشكوك والمخاوف من جانبها من قيام الوزارة المصرية بتأييد من القصر ببحث تأمين مصر مع الايطاليين[٤]

وإزاء هذه التطورات الدولية والاقليمية عادت المناقشات أكثر إلحاحا فى مصر حول مسألة دخولها الحرب فى حالة اشتعالها بين بريطانيا وايطاليا وصدرت عدة مقالات تتحدث عن حياد مصر فى هذه الحالة مما زاد

---

(١) Lampson to Halifax, No. 298 Saving tel., 2.10.39, FO 407/223.

(٢) Anthony Eden, The Memoirs of Anthony Eden, Earl of Avon. The reckoning, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1965), p.100.

— وهذا الكتاب يستعرض مذكرات « إيدن » فى فترة الحرب العالمية الثانية ويتناول النواحى الدبلوماسية والعسكرية . ويلاحظ أن هذا الكتاب يتناول « إيدن » بعد استقالته كوزير للخارجية من حكومة « تشامبرلين » فى ٢٠ فبراير ١٩٣٨ ، بعد أن قضى ست سنوات فى هذا المنصب وقد خلفه « هاليفاكس » . وفى بداية الحرب دخل « إيدن » الحكومة كوزير « للدومنيون » وبعد تولى « تشرشل » رئاسة الوزراء فى مايو ١٩٤٠ أصبح « إيدن » وزير دولة للحرب ، ثم عاد وزيرا للخارجية من ١٩٤٢ وحتى سقوط حكومة المحافظين فى يوليو ١٩٤٥ .

(٣) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ — ٦٩ . وقد انتقد الكاتب توقيع مصر هذا الميثاق على أساس أن دورها اقتصر على عملية التوقيع التى قام بها وزيرها المفوض فى روما وأن ذلك كان مظهرا من مظاهر التبعية للسياسة البريطانية .

(٤) Evans, Op.Cit.,pp. 118-119.

من قلق الساسة البريطانيين[١] الذين تركزت سياستهم فى ذلك الوقت على انتهاز هذه الفرصة لاجبار مصر على دخول الحرب على أساس توقع أن تصبح مصر مركزا للعمليات الحربية وتصير بذلك « ... فكرة الحياد فكرة خادعة كلية ... »[٢] من وجهة النظر البريطانية .

وفعلا دخلت ايطاليا الحرب فى ١٠ يونيه ١٩٤٠ وأعلنت عن اضطرارها لدخول الأراضى المصرية لاخراج الانجليز منها ، وإن كانت تحترم استقلال مصر . وقد أدى ذلك الى ضغط الحكومة البريطانية بشدة على الحكومة المصرية لدخول الحرب وخاصة فى حالة الهجوم الايطالى من الأراضى الليبية [٣].

الا أن الوزارة المصرية استمرت فى مقاومة هذه الضغوط واتخذت نفس الموقف الذى اتخذته بالنسبة لألمانيا فأصرت على عدم إعلان الحرب مع قيامها فى نفس الوقت بتقديم التسهيلات الممكنة للحلفاء استنادا الى أن معاهدة التحالف لا تجبر مصر على إعلان الحرب فى هذه الحالة مع الأخذ فى الاعتبار أن مصر ستدافع عن نفسها فى حالة قيام القوات الايطالية بدخول الأراضى المصرية والهجوم أو قيامها بهجوم جوى على المدن المصرية ، أى أن دخول مصر الحرب مشروط بمبادأة الجيوش الايطالية بالهجوم عليها [٤].

وقد أعلن رئيس الوزراء المصرى موقف حكومته فى مجلس النواب فى جلسة سرية جرت فيها مناقشات بين أعضائه اختلفت الآراء فيها وبرز اتجاه معارض للحكومة بزعامة أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية المشتركة فى الحكومة الائتلافية . فقد نادى بأن تدخل مصر الحرب ضد المحور وأن تبدأ فى الاستعداد فورا لهذا الموقف ، وبنى رأيه على أساس أن عدم دخول مصر الحرب هو بمثابة إقرار منها بأن بريطانيا تحميها وأنها مسئولة عن استقلالها ، وهو موقف يجب أن ترفضه مصر . كذلك فان اشتراك مصر فى الحرب يجعل لها الحق فى حالة انتصار الحلفاء فى تحقيق جلاء القوات البريطانية عن أراضيها ، أما فى حالة انتصار المحور فانه لا يتوقع أن يفى بوعده فى احترام استقلالها بسبب أطماع ايطاليا فى استعادة الامبراطورية الرومانية . ويلاحظ أن هذا الاتجاه لم

---

(١) Lampson to Halifax, No.447, Dipp. Secret tel., 5.6.40, FO 407/224.

(٢) Halifax to Lampson, No.435, Dipp. tel., 10.6.40, FO 407/224: «You will, I hope leave... [the Prime Minister] under no illusion that he must regard all suggestions of Egyptian neutrality as entirely misleading inasmuch as we shall certainly have to make Egypt a basis of military operations».

– وقد طلب وزير الخارجية البريطانى من سفيره فى القاهرة فى هذه البرقية اتخاذ الاجراءات التى يراها لتحقيق هذا الهدف .

(٣) Lampson to Halifax, No.488 tel., 11.6.40, FO 407/224.

– وقد ذكرت تلك البرقية السابقة ماورد من السفير البريطانى فى مصر عن مقابلته لرئيس الوزراء وتذكيره بما سبق أن وعد به بإعلان مصر الحرب فى حالة إعلان ايطاليا دخولها .

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل ماورد عن مقابلة السفير البريطانى فى مصر لرئيس الوزراء فى البرقية التالية :

- Lampson to Halifax, No.498 tel., 12.6.40, FO 407/224.

يكن له صدى فى الرأى العام المصرى [1].

وقد انتهت هذه المناقشات بتأييد مجلس النواب لموقف الحكومة فى هذه الجلسة السرية بعد أن امتنع رئيس حزب الوفد عن إبداء الرأى فى هذا الموضوع [2]. وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا [3]

وقد اعتبرت الحكومة البريطانية أنها خسرت الجولة للمرة الثانية بالرغم من ضغوطها الشديدة على الحكومة المصرية لاعلان الحرب ، وقد أدى ذلك الى فقدانها الكامل للثقة فى الحكومة وإيمانها بضرورة تغييرها ، فقامت بتقديم تبليغ الى الملك بواسطة سفيرها فى مصر فى ١٧ يونيه ١٩٤٠ ، ينص على ضرورة تغيير الحكومة لأن رئيسها لا يحوز ثقة الحكومة البريطانية [4].

ويلاحظ هنا التدخل المباشر لبريطانيا فى شئون مصر الداخلية تأمينا لمصالحها فى البلاد ، كما يلاحظ أنه بالرغم من تغيير الوزارة بضغط من الحكومة البريطانية فان قيادات العمل السياسى فى مصر لم تبد أى احتجاج على هذا التدخل السافر فى شئون البلاد حتى ولو كان ذلك فى ظل ظروف الحرب فى الوقت الذى شهدت بلاد أخرى مثل العراق ثورة عارمة ضد الجيش البريطانى فى ظروف مشابهة [5].

وقد اتبعت الوزارة الجديدة برئاسة حسن صبرى نفس السياسة التى أعلنتها الوزارة السابقة مع الاعلان عن أن مصر ستحارب ايطاليا اذا تقدمت الى مرسى مطروح ، وهو أول مركز للقوات المسلحة فى الصحراء الغربية [6].

وفى أغسطس ١٩٤٠ بدأت المناوشات بين القوات البريطانية والقوات الايطالية على حدود مصر

---

(١) محمد حسين هيكل ، **مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الثانى من ٢٩ يوليه ١٩٣٧ الى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ . عهد فاروق** ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧) ، ص ١٥٧ .

(٢) Lampson to Halifax, No. 502 tel., 12.6.40, FO 407/224.

(٣) Ibid.

(٤) الرافعى ، **فى أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص٨٣ .

(٥) ثورة رشيد على الكيلانى ، لمزيد من التفصيل حول ما سببته تلك الثورة من تهديد للقوات البريطانية فى العراق والمنطقة العربية انظر :

- Evans, Op.Cit.,pp. 157-158, 163,166-167. See also Winston S.Churchill, **The Second World War, The Grand Alliance**, Vol. 3, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1950), pp.253-267.

(٦) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ . ويقر أن الوزارة لم تكن تستطيع إعلان الحرب فى حالة اجتياز الجيوش الايطالية الحدود المصرية نحو السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك ، ومصر لم يكن لديها أى دفاع يذكر عن المنطقة بين السلوم ومرسى مطروح ويبلغ طولها ٢٠٠ ك . م .

الغربية[١] ، وظهرت مرة أخرى فكرة إعلان الحرب على ايطاليا فى حالة اجتيازها الحدود . وحمل لواء هذه الفكرة أحمد ماهر الذى عارضه معظم السياسيين المصريين . وقد طرحت هذه المسألة فى جلسة سرية لمجلس النواب انتهت باصدار قرار تلى بالجلسة العلنية يؤيد القرار السابق بتجنيب مصر ويلات الحرب[٢] .

وفى سبتمبر ١٩٤٠ توغلت القوات الايطالية فى الأراضى المصرية وأدى إصرار الوزارة على اتباع السياسة التى أعلنتها فى البرلمان الى استقالة الوزراء السعديين الأربعة من الوزارة[٣] . وقد أدى ذلك الى إضعاف تلك الوزارة الائتلافية من وجهة النظر البريطانية — بما يهدد الاستقرار السياسى الذى رغبت فى استمراره خلال فترة الحرب . كذلك فان هذا الموقف خلق وضعا حرجا للحكومة البريطانية التى لم تستطع أن تؤيد السعديين ضد الوزارة برغم اتفاقهم معها فى مسألة دخول مصر الحرب الى جانبها ، حتى لا تزيد من ضعف الحكومة وتزيد من عداء الرأى العام المصرى لها[٤] .

وبصفة عامة فلقد فشلت السياسة البريطانية طوال هذه المرحلة التى امتدت من إعلانها الحرب مع المانيا فى سبتمبر ١٩٣٩ والى نهايات ١٩٤٠ من أن تفرض على مصر أن تعلن الحرب على المحور ، فى الوقت الذى كانت فيه الظروف الدولية وظروف المعارك العسكرية فى المنطقة تحتم هذا الاعلان من وجهة نظر المصالح الامبراطورية البريطانية .

التحول فى موقف بريطانيا من قضية إعلان مصر الحرب :

بدأت الرؤية البريطانية لقضية إعلان مصر الحرب على دول المحور فى التغير تحت ضغط عوامل تتصل بالصراع السياسى والأوضاع الداخلية فى مصر ، حتى تحولت تدريجيا — ومع تغير الظروف العسكرية الدولية والإقليمية لصالح بريطانيا — الى النقيض : أى من موقف الضغط على مصر لتعلن الحرب الى موقف عدم تفضيل صدور هذا الاعلان .

وفى الواقع أن إعادة تقدير الحكومة البريطانية لموقفها من هذه القضية كان أبعد هدفا من مجرد مواءمة

(١) انظر تفاصيل الوضع على حدود مصر الغربية منذ يونيه وحتى أغسطس ١٩٤٠ — من وجهة النظر البريطانية — كما جاءت فى فصل بعنوان « مصر والشرق الأوسط » فى مذكرات « تشرشل » :

- Winston S.Churchill, The Second World War. Their Finest Hour, Vol. 2, (Boston Houghton Mifflin Co., 1949), pp.417-437.

(٢) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ — ٩٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٩٣ — ٩٤ ، وبه نص الاستقالة المسببة ورد رئيس الوزراء برفض دعوى السعديين . انظر أيضا هيكل جـ٢ ، ص ص ١٦٦ — ١٦٩ .

(٤) Lampson to Halifax, No.1333 tel., 19.10.40, FO 407/224.

سياستها بالأوضاع العسكرية المتغيرة . فلقد تبدلت الرؤية البريطانية لقضية إعلان مصر الحرب نتيجة الخشية المتزايدة من جانب بريطانيا لأن يؤدى هذا الاعلان الى شعور مصر بحقها فى أن تمثل فى مؤتمر السلام ، وأن تتقدم بمطالب وطنية تهدف الى تعديل معاهدة التحالف تعديلا جذريا ، بالاضافة الى احتمال تقدمها بمطالب إقليمية فى ليبيا [١].

ففى أول ابريل ١٩٤٠ قدم حزب الوفد مذكرة الى الحكومة البريطانية تطالبها بانسحاب القوات البريطانية من مصر عند انتهاء الحرب ، وباشتراك مصر فى مفاوضات الصلح . أى أن هذه المذكرة باختصار كانت دعوة للخروج عن قيود معاهدة التحالف [٢].

وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه المذكرة وما صاحبها من حركة سياسية فى مصر الى استياء الحكومة البريطانية [٣] حيث طرحت لأول مرة اثناء الحرب قضية الجلاء وحقوق مصر فى الاشتراك فى التسوية النهائية للحرب . وأدى ذلك الى حذر الحكومة البريطانية فيما بعد ، وكان عاملا أساسيا فى تنبهها الى المطالب المصرية المحتملة بعد انتهاء الحرب ، وتحولها الى تفضيل عدم اعلان مصر عن دخولها .

وإزاء هذا الموقف ، ومع بداية الانتصارات البريطانية ضد الايطاليين فى الصحراء الغربية فى أواخر العام ، أعادت الحكومة البريطانية تقدير مسألة دخول مصر الحرب الى جانبها ومدى امكانية الاستفادة من ذلك فى أن تعهد الى مصر بمسئولية أكبر فى الدفاع عن نفسها لكى تتحرر القوات البريطانية للعمل فى مناطق أخرى [٤]. وكانت نتيجة إعادة تقدير الموقف العسكرى هذه هى تأكيد الرؤية البريطانية التى كانت قد بدأت فى التحول عن الضغط على مصر كى تعلن الحرب وتفضيل عدم صدور مثل هذا الاعلان .

فبإعادة دراسة الوضع من الناحية العسكرية والسياسية من وجهة نظر المصالح البريطانية فى المنطقة وضح أن الجيش المصرى وقواته الجوية لا يستطيعان القيام بدور أكبر فى الدفاع عن مصر إن هى أعلنت الحرب ، خاصة وأنه كان متوقعا أن يعقب هذا الاعلان قيام ايطاليا بهجوم جوى على المدن المصرية [٥]. فضلا عن

---

(١) Lampson to Halifax, No. 1726 tel., 13.12.40, FO 407/224.

- انظر أيضا يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨ — ١١٩ . ويذكر الكاتب فى مذكراته أن حسن نشأت — سفير مصر فى لندن — قد أخبره بأن مسألة ضم أجزاء من ليبيا الى مصر كانت فعلا موضوع بحث بينه وبين وزير الخارجية البريطانى ضمن المزايا التى كانت بريطانيا مستعدة لتقديمها الى مصر اذا أعلنت الحرب ضد ايطاليا .

(٢) الرافعى ، **فى أعقاب الثورة ج٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦ — ٧٧ .

(٣) انظر نص مذكرة وزير الخارجية البريطانى الى رئيس حزب الوفد التى أبلغها له السفير البريطانى فى القاهرة فى ٦ أبريل ١٩٤٠ ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٤) Halifax to Lampson, No.1504 tel., 12.12.40, FO 407/224.

(٥) Lampson to Halifax, No. 1739 tel., 13.12.40, FO 407/224.

خطورة تهديد القواعد البحرية البريطانية فى منطقة قناة السويس ، والموانى المصرية التى تنقل بريطانيا عن طريقها الرجال والعتاد فى منطقة الشرق الأوسط مستفيدة من حياد مصر [١] .

وبالرغم من خشية بريطانيا من أن يكون هذا الحياد فرصة لانتشار التجسس فى مصر ، إلا أنها رأت أن الحكومة المصرية تستطيع أن تتخذ خطوات أكثر فاعلية لمقاومة التجسس بدون الحاجة الى إعلان الحرب [٢] .

ومن ناحية أخرى فقد اصبح واضحا للحكومة البريطانية أن الوزارة المصرية برئاسة حسين سرى [٣] كانت تبذل ما تستطيعه لمساعده قوات الحلفاء فى الحرب ، وبالتالى لم تعد هناك أية ميزة من الضغط على الحكومة لاعلان الحرب .

يضاف الى ما سبق اعتبار هام من وجهة النظر الاستعمارية البريطانية ، سبقت الاشارة اليه وهو خشية الحكومة البريطانية من أن يؤدى إعلان مصر الحرب الى مطالبتها بالاشتراك فى التسوية النهائية وقد أدى ذلك الى حذر الحكومة البريطانية فيما بعد ، وكان عاملا هاما فى تنبهها الى المطالب المصرية المحتملة بعد انتهاء الحرب دفعها الى تفضيل عدم دخول مصر الحرب .

وقد استمر هذا الموقف البريطانى الأخير بعد اشتراك الألمان مع الايطاليين فى الحرب فى شمال افريقيا وتزايد الغارات الجوية على مصر . ومع توالى الانتصارات الألمانية فى ليبيا وجنوب شرق أوروبا زادت صعوبة الموقف بالنسبة لبريطانيا فى مصر ، خاصة وقد انسحبت القوات البريطانية أمام « روميل » فى الصحراء الغربية فى أبريل ١٩٤١ كما واجهت السياسة البريطانية مشاكل كبيرة فى سوريا ولبنان ، أما فى العراق فقد قام جيشها بثورة ضد الاحتلال البريطانى مستغلا ظروف الحرب وكان طبيعيا إذن أن تخشى السياسة البريطانية من انعكاس هذه الأحداث بالمنطقة انعكاسا سيئا على مصر [٤] .

وفعلا فقد أدى ذلك كله الى قلق الوزارة المصرية الا أن مصلحة بريطانيا فى ذلك الوقت ظلت فى عدم دخول مصر الحرب لأسباب عسكرية واستراتيجية حتى لا تتعرض مصر لمزيد من الغارات الألمانية من ناحية ،

---

(١) انظر خطاب قائد البحرية البريطانية للبحر المتوسط الى السفير البريطانى فى القاهرة ، وملخصه أن البحرية البريطانية ليس من مصلحتها إعلان مصر الحرب فى ذلك الوقت :

- Most Secret letter from A.B.Cunningham to Lampson, 14.12.40, FO 371/27429.

(٢) Ibid.

(٣) خلف حسين سرى حسن صبرى فى رئاسة الوزارة المصرية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ بعد وفاة الأخير ولم يحدث أى تغير يذكر فى سياسة الوزارة الجديدة . انظر الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٤) Evans, Op.Cit., p.163, 166-167.

وحتى لا تقفل منطقة البحر الأحمر التى أصبحت مفتوحة للملاحة الأمريكية ، والتى كانت تتلقى قوات الحلفاء من خلالها الامدادات والذخيرة مباشرة من أمريكا عبر المحيط الهادى[1].

وقد اكتفت الحكومة المصرية – بناء على نصيحة الحكومة البريطانية – بالدور الذى كلف به الجيش المصرى للدفاع عن البلاد فى هذه الفترة ، وهو الدفاع عن قناة السويس وحراسة السكك الحديدية والكبارى والدفاع عن منطقة الدلتا ورد أية غارات محتملة عليها وكذلك الدفاع عن منطقة سيوه . الا أنه يلاحظ رفض القيادة العسكرية البريطانية اختلاط الجيش المصرى بالقوات البريطانية فى منطقة الصحراء الغربية[2].

ومنذ ذلك الوقت لم تتم اثارة مشكلة إعلان مصر الحرب من جديد حتى قرب نهايتها فى ١٩٤٥ وظلت مصر على موقفها من اتباع سياسة تجنيب ويلات الحرب . وقد اتفقت هذه السياسة فى واقع الأمر مع الموقف الاقتصادى المتردى فى مصر خلال الحرب – وحتى قبل قيامها[3] – وكذلك الأوضاع الاجتماعية السيئة التى

---

(١) Ibid., pp. 142, 157-162.

– ونظرا لسوء وضع بريطانيا العسكرى فى مصر فى هذه الفترة فقد عينت الحكومة البريطانية وزير دولة بريطانيا مقيما فى القاهرة على صلة مباشرة بمجلس الوزراء البريطانى وهو O.Littleton (Lord Chandos)

(٢) Lampson to FO, No.952 tel., 14.4.41, FO 371/27483. See also Churchill, **The Grand Alliance**, Op. Cit., pp.348-351.

– وقد خلط بعض الكتاب بين قضية دخول مصر الحرب ومسألة دور الجيش المصرى فى الدفاع عن مصر . انظر المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٢ ، ٢٦ – ٢٧ . وفى الواقع فإن هاتين مسألتين منفصلتان فقد كان الجيش المصرى يشترك فى الدفاع عن مصر فى إطار الخطة التى رسمتها القيادة العسكرية البريطانية من أجل ذلك طوال فترة الحرب بغض النظر عن إعلان مصر الحرب أم لا ، وهى قضية خضعت لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية متعددة . كما تخالف هذه الدراسة ما ذهب اليه المرجع السابق فى تفسيره للدور الذى رسمته بريطانيا للجيش المصرى قبل الحرب فى ١٩٣٧ – ١٩٣٨ وهو – فى رأيه – الحفاظ على الجبهة الداخلية متعللا بعدم وجود خطر دولى قبل ١٩٣٨ ووجود حركة وطنية قوية فى مصر فى ذلك الوقت . انظر المرجع السابق ، ص ٢٠ . فمن الواضح منذ البداية وقبل عقد معاهدة ١٩٣٦ أن بريطانيا كانت ترغب فى اشتراك مصر فى إجراءات الطوارىء الدفاعية فى فترة الأزمة الإيطالية الحبشية لتخفيض نفقات هذه العملية بالنسبة للجيش البريطانى – انظر ص ص ٥٣ – ٥٤ من الكتاب – ومعنى ذلك أن الجيش المصرى قد أنشىء أساسا ليقوم بدور فى الدفاع عن البلاد ، كذلك فقد كانت بريطانيا حريصة دائما على إبعاد الجيش المصرى عن الصراع السياسى الداخلى فى مصر خشية من انضمام أفراده الى الحركة الوطنية ولذلك فإنه بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ وبعد إلغاء الادارة الأوروبية للأمن وضعت خطة للأمن الداخلى أوكلت تنفيذها الى القوات البريطانية فى مصر انظر ص ص ٧٢ – ٧٣ من الكتاب . ثم أن الفترة التى تناولها الكاتب – وهى ١٩٣٧ و١٩٣٨ – لم تشهد نشاطا غير عادى للحركة الوطنية المصرية يمكن أن يقارن مثلا بما حدث فى ١٩٣٥ وبداية ١٩٣٦ .

(٣) انظر التقرير التالى عن سوء الأحوال الاقتصادية فى مصر قبل الحرب مباشرة وعند بدايتها . ويلاحظ أن هذا التقرير عدد أسباب تدهور الاقتصاد المصرى ، ولم يذكر شيئا عن أثر التزامات مصر تجاه بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦ ، وأثر التواجد العسكرى للحلفاء فى مصر فى الضغط على الاقتصاد المصرى الى هذا الحد وتدهوره !:

- Lampson to Halifax, No.1362, 8.11.39, FO 407/223.

عانت منها البلاد أثناء الحرب والتى انعكست على طبيعة الصراع السياسى فى الفترة التى تلتها [1].

وعندما قاربت الحرب على الانتهاء أثير موضوع إعلان مصر الحرب للمرة الأخيرة بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو لانشاء منظمة دولية للسلام ، ولكى تصبح مصر عضوا مؤسسا فى هذه المنظمة حث الساسة البريطانيون مصر على إعلانها الحرب ضد المانيا واليابان ، معللين هذا التغير فى موقف السياسة البريطانية من قضية دخول مصر الحرب بأهمية المساعدات التى قدمتها مصر للحلفاء أثناء الحرب [2] ،

---

(١) لمراجعة الأوضاع الاقتصادية المصرية أثناء الحرب انظر راشد البراوى ، **التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث** ، (القاهرة ، مكتبة النهضة الحديثة ، ١٩٥٤) ، ص ص ٢٧٤ -- ٢٨٩ ، حيث يعرض لسوء أحوال الزراعة وصعوبة بيع محصول القطن واضطراب التجارة الخارجية نظرا لتعذر استيراد بعض السلع وتزايد التضخم النقدى وارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الصادر من النقد الورقى فى مقابل اصدار سندات على الخزانة البريطانية مما أدى الى ماعرف بمشكلة الأرصدة الإسترلينية كما أدى فى نفس الوقت الى صعوبة الظروف المعيشية بالنسبة لغالبية المصريين والتى زاد فيها التوسع فى زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لحاجة الحكومة لزيادة الموارد المالية لمواجهة ظروف الحرب . إلا أن الحرب قد أفادت الصناعة الوطنية التى استطاعت أن تمد البلاد بمعظم احتياجاتها فى غيبة المنافسة الأجنبية نتيجة لصعوبة الاستيراد . انظر أيضا :

- Jacques Berque, **L'Egypte Impérialisme et Révolution, (Paris, Gallimar, 1967), pp. 612-629.**

-- وفيما يتعلق بالصعوبات المالية التى واجهتها الحكومة المصرية أثناء الحرب نتيجة لزيادة الانفاق على تسليح الجيش المصرى بما يتعدى مقدرتها المالية ، انظر التقرير التالى :

- Lampson to Halifax, No. 464, 4.5.40, FO 407/224.

– وفيما يتعلق بسوء الوضع الاقتصادى الذى انعكس على الريف المصرى قبل بداية الحرب ، والذى أدى الى مشاكل لصغار الملاك الزراعيين الذين عجزوا عن دفع رهوناتهم بسبب انخفاض أسعار القطن . انظر التقرير التالى :

- Lampson to Halifax, No.560,12.5.39, FO 407/223.

– انظر أيضا الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠ – ١٣٥ . حيث يتعرض لمساهمات مصر العسكرية والاقتصادية أثناء الحرب .

(٢) Evans, Op.Cit., p.329.

– فقد تحدث « تشرشل » الى الملك فاروق فى هذا الشأن أثناء تواجده فى مصر فى ١٧ فبراير ١٩٤٥ ، وللاطلاع على محضر هذا الاجتماع بالتفصيل انظر :

- Top secret, «Record of conversation with the King of Egypt at Minister Resident's Villa, Cairo,... on 17th Feb., 1945», by Killearn, Present from British side: The Prime Minister, The Secretary of State for Foreign Affairs and The British Ambassador at Cairo, FO 371/45918.

خاصة وأن إعلان الحرب فى ذلك الوقت – من وجهة نظر بريطانيا – أصبح إجراء شكليا بادرت باتخاذه كل دولة غير محاربة وفى مقدمتها تركيا وسوريا ولبنان ولذلك بدا أنه لن تكون هناك عقبات أمام هذا الاجراء [(١)] .

إلا أن هذا الاجراء الذى أيده رئيس الوزراء فى ذلك الوقت – أحمد ماهر –[(٢)] استمرارا للاتجاه الذى مثله منذ بداية الحرب – كما سبق ذكره – قد واجه معارضة قوية من التيارات السياسية المختلفة فى البلاد مما أدى الى اثارة الرأى العام المصرى ضد هذا القرار [(٣)] .

لقد قاد حزب الوفد المعارضة لقرار إعلان مصر الحرب وأصدر بيانا يوضح فيه موقفه بأن ذلك قد يعرض مصر الى تضحيات ضخمة من الرجال والأموال كما أن هذا الاجراء يتناقض مع السياسة التى اتبعتها كل الحكومات المصرية السابقة منذ بداية الحرب بتجنيب مصر ويلاتها ، وأن تلك السياسة قد أيدها البرلمان والشعب ثم إن الوفد عندما كان فى الحكم قد حصل على تأكيدات من الحكومة البريطانية بالاشتراك فى مؤتمر الصلح . وأخيرا فإن إشتراك مصر فى مؤتمر السلام ليس ضمانا لتحقيق آمالها الوطنية بالغاء قيود معاهدة التحالف فهذه الأمور تتعلق بالعلاقات المباشرة بين مصر وبريطانيا التى يجب إقرارها قبل المؤتمر لتجنب الخلافات التى من الممكن أن تنشأ بين البلدين فيه [(٤)] .

وقد أيدت مصر الفتاة والحزب الوطنى والاخوان المسلمون موقف الوفد المعارض لإعلان الحرب[(٥)] . وقد اهتمت بريطانيا نتيجة لذلك – وخاصة بعد مقتل رئيس الوزراء المصرى أثناء انعقاد البرلمان لاقرار إعلان الحرب[(٦)] باصدار بيان توضح فيه أن إعلان مصر الحرب لن يغير من الوضع القائم ، أى أنه لن تزداد مساعدات مصر التى تقدمها لبريطانيا ، وكذلك لن ينتج عن هذا القرار إرسال مصريين الى الشرق الأقصى للاشتراك فى الحرب الدائرة هناك [(٧)] . إذن فهذه الخطوة تعتبر بمثابة الرد على الحملة المعادية لاعلان مصر

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ١٥١ . انظر أيضا ، المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٢) تولى أحمد ماهر الوزارة فى ٩ أكتوبر ١٩٤٤ بعد إقالة وزارة مصطفى النحاس ، انظر يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٥) ، ص ص ٤٦٤ – ٤٦٥ .

(٣) المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٥) Killearn to Eden, No. 433, confidential tel., 23.2.45, F 371/459309.

– انظر أيضا فى موقف الاخوان المسلمين من إعلان مصر الحرب محمد شوقى زكى ، الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى ، (القاهرة ، دار الانصار ، ١٩٨٠) ، ص ص ٢٥ – ٢٩ .

(٦) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

(٧) Killearn to Eden, No. 507, confidential tel., 3.3.45, FO 371/45930.

الحرب والتى قادها الوفد وتبعه معظم الاتجاهات السياسية المعارضة للوزارة فى ذلك الوقت . وانتهى الأمر باعلان حكومة النقراشى الحرب على المانيا واليابان فى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ بعد موافقة مجلسى البرلمان تمهيدا لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو فى أبريل ١٩٤٥ (١) .

ويلاحظ من تتبع تطور الرؤية البريطانية لقضية إعلان مصر للحرب عملية الموازنة المستمرة بين ما يمكن أن تجنيه بريطانيا من هذا الاعلان ، وما يمكن أن تدفعه ثمنا لصدوره ولو كان ذلك بعد سنوات حين تضع الحرب أوزارها .

كما يلاحظ أنه كلما توحدت الحركة الوطنية وزادت من ضغطها على بريطانيا للمطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية فى ظل ظروف دولية واقليمية مواتية ، كلما تضاعفت فرص نجاحها فى فرض هذه المطالب . وقد وضح ذلك فى الفصل السابق من هذا الكتاب عند الحديث عن الرؤية البريطانية لقضية الدستور حيث توحدت الحركة الوطنية خلال نضالها من أجل هذه القضية وارتبط توقيت هذا النضال بظروف المشكلة الحبشية الايطالية . كما وضح فى هذا المبحث حين طالبت الحركة الوطنية بالانسحاب البريطانى بعد الحرب وبالاشتراك فى مؤتمر السلام فى الوقت الذى لم يكن الموقف العسكرى قد حسم بعد لصالح الجيوش البريطانية فى المنطقة .

ولم تغب فرص النجاح التى توافرت للحركة الوطنية فى هذين المثالين عن الرؤية البريطانية ، وكان رد فعل السياسة البريطانية هو محاولة التسويف كسبا للوقت إما لامتصاص حدة المد الوطنى أو لحين تغير الظروف الدولية . وكان عونها فى ذلك دوما هو الاختلاف فى المواقف بين القوى السياسية المصرية حين يبلغ مد الحركة الوطنية مداه ، وتأثر حركة هذه القوى باعتبارات ذاتية قصيرة الأجل وهى وصولها الى الحكم . وبمعنى آخر غيبة النضال الاستراتيجى الذى يتميز بالاصرار على تحقيق الهدف الوطنى كاملا فى ظل الظروف الدولية المواتية دون التفات الى المناورات السياسية البريطانية .

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ . وقد تألفت وزارة النقراشى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ خلفاً لوزارة أحمد ماهر التى انتهت بمقتله .

ثانيا : بريطانيا وتأمين الجبهة الداخلية المصرية

عانت الحركة الوطنية المصرية كثيرا أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب القيود التي فرضت على نشاطها من جانب بريطانيا بدعوى تأمين الجبهة الداخلية المصرية لمصلحة قوات الحلفاء ضد دعايات المحور ومظاهر نشاطه التجسسي من ناحية ، وضمان الاستقرار السياسي في البلاد تحت قيادة حكومة قوية موالية تخلص في تنفيذ بنود معاهدة التحالف ، أي كبت أي نشاط للحركة الوطنية في تلك الفترة من ناحية أخرى .

ومع فرض الأحكام العرفية في مصر أصبح من السهل قمع أي نشاط سياسي فيها بدعوى تهديده للأمن في حالة الحرب ، وقد بلغ التدخل البريطاني في ادارة الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية لمصر درجة لم تشهد لها البلاد مثيلا منذ التوقيع على معاهدة التحالف في ١٩٣٦ ، وقد وصل هذا الوضع الى أقصاه في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وقد تشكلت السياسة البريطانية في مصر في تلك الفترة نتيجة لعدة عوامل دولية وإقليمية ومحلية فمن ناحية أثر تطور الصراع الدولي بين الطرفين المتحاربين وموقف بريطانيا العسكري منه على الخطوات والاجراءات التي اتبعتها السياسة البريطانية لمواجهة آثار الانتصارات الألمانية والايطالية على مصر ، وحرصها أكثر على ضمان تأييد الحكومات القائمة للمصالح البريطانية وضمان قيامها بتقديم التسهيلات الاقتصادية والعسكرية لقوات الحلفاء ، وكذلك محاولة كسب الرأي العام المصري الى جانبهم .

ومن ناحية أخرى ، أثرت الظروف التي مرت بها بريطانيا في المنطقة العربية وخاصة في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين — على سياستها في مصر فقد كانت تخشى من قيام حالة من الثورة الوطنية ضدها كما حدث في العراق ، كما كانت — في نفس الوقت — تضع في حسبانها ردود الفعل المتوقعة من القوى السياسية المختلفة في مصر تأييدا للفلسطينيين في صراعهم مع الصهيونية .

وأخيرا فقد تنبهت السياسة البريطانية لنشاط التنظيمات السياسية المعادية لها مثل تلك التي تمثل الاتجاه الديني والتي انتشرت في مصر برغم ظروف الحرب وبرغم القيود التي فرضت بسببها على النشاط السياسي ، ولقد أدى تصاعد العداء لبريطانيا في فترة الحرب ، والذي تبلور أساسا في موقف القوى السياسية المختلفة من قضية إعلان مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، وكذلك في نشاط المعارضة المصرية ضد بريطانيا ومطالبتها باعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ بعد انتهاء الحرب ، الى الاحساس من جانب السياسيين البريطانيين بخطورة حكومات الأقلية على المصالح البريطانية في مصر بسبب عدم ولائها الكامل لبريطانيا ، وبسبب ضعفها في السيطرة على الأمور في البلاد من وجهة النظر البريطانية .

واهتمت السياسة البريطانية في نفس الوقت بتأمين الجيش المصري لمصلحتها وضمان بعده عن أي تأثير

مضاد للمصالح البريطانية ولذلك عملت على إبعاده عن التدخل فى السياسة بشكل عام وذلك حتى تضمن قيامه بدور فعال فى الدفاع عن البلاد أثناء الحرب من ناحية ، وحتى تبعده عن التدخل لصالح القضية الوطنية من ناحية أخرى .

وإيمانا بإمكانية إحكام السيطرة على الشئون السياسية فى البلاد والقضاء على أى نشاط للمعارضة بها وضمان وجود حكومة يؤيدها الرأى العام وتكون متعاونة فى نفس الوقت مع بريطانيا ، فرضت السياسة البريطانية حكومة الوفد فى الحكم بالقوة وهددت الملك بالعزل اذا لم يستجب لها .

وقد كان للطريقة التى وصل بها حزب الوفد الى الحكم أثر كبير فى تزايد التدخل البريطانى فى شئون البلاد أثناء تولى الوزارة الوفدية الحكم . ومما زاد من مظاهر هذا التدخل الصعوبات المتتالية التى واجهها الوفد فى الحكم سواء فى مواجهة الملك أو فى مواجهة الرأى العام ، أو فى مواجهة جانب هام من أعضائه مما جعله فى حاجة متزايدة للتأييد البريطانى حتى يقوى على مواجهة تلك المشكلات ويستطيع أن يستمر فى الحكم .

وعلى العموم فقد أدى قبول حزب الأغلبية تولى مقاليد الحكم نتيجة للضغط العسكرى البريطانى ، وسعيه طوال فترة حكمه هذه الى كسب تأييد المحتل البريطانى حتى يقوى على مواجهة مشاكله — أى الاعتماد على التأييد الأجنبى فى مواجهة المعارضة الداخلية له — أدى كل ذلك الى آثار جسيمة على الحزب نفسه وعلى الحركة الوطنية بأكملها .

ولدراسة الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من خلال الدور الذى لعبته السياسة البريطانية من أجل تأمين الجبهة المصرية لمصلحتها أثناء الحرب وأثر ذلك الدور على الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة يقسم الى جزئين يتناول الأول تصاعد المعارضة السياسية فى ظل حكومات الأقلية ويعالج الثانى استغلال السياسة البريطانية لحزب الأغلبية لاحتواء المعارضة السياسية .

تصاعد المعارضة السياسية لبريطانيا فى ظل حكومات الأقلية

عندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت الوزارة الائتلافية برئاسة على ماهر تتولى السلطة وقد اعتبرتها السياسة البريطانية وزارة موالية للقصر [1] ويلاحظ خلال فترة الحرب أن السياسة البريطانية كانت ترى فى

---

(١) تولى على ماهر الوزارة فى أغسطس ١٩٣٩ بعد ان كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى وقد تألفت الوزارة من أنصاره ومن السعديين ، وذلك خلفا لوزارة محمد محمود ، التى تلت وزارة الوفد التى أقالها الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . انظر الرافعى فى أعقاب الثورة ج٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ — ٥٦ ، ٧٠ — ٧١ . وانظر أيضا دفاع الملك فاروق عن حكومة على ماهر أثناء مقابلته للقائم بأعمال السفير البريطانى فى مصر بعد تشكيل الوزارة ، ومحاولة الملك الحصول على تأييد السفارة البريطانية لهذا التغيير بالتأكيد على « اقتناع على ماهر بضرورة العمل بتعاون نشط مع السفارة — خاصة فى مسائل الدفاع ... » :

- «I could rest assured that Aly Maher Pasha was convinced of the necessity of working in whole-hearted collaboration with the Embassy - especially on defence matters...». See Batemen, Alex. to Halifax, No. 1066, 25.8.39, FO 407/223.

حكومات الأقلية خطورة على مصالحها فى مصر ، وذلك لعدة أسباب سوف تتعرض هذه الدراسة لتحليلها، إلا أنه يمكن إجمالها فى أن حكومات الأقلية فى مصر فى تلك الفترة كانت حكومات ائتلافية رفض حزب الوفد الاشتراك فيها ، وهى من وجهة النظر البريطانية إما حكومات موالية للقصر ، وفى هذه الحالة وجدت بريطانيا صعوبات فى التعاون معها – مثل حكومة على ماهر – أو حكومات موالية لبريطانيا الا أنها ضعيفة لا تقوى على مواجهة القصر أو مواجهة انشطة التجسس فى البلاد أو مواجهة نشاط المعارضة السياسية التى تزعمها حزب الأغلبية من خارج السلطة ، مثل حكومة حسن صبرى [1].

ويلاحظ أن بريطانيا – كدولة فى حالة حرب ومحتلة لمصر – كان من مصلحتها دائما تحقيق الاستقرار والأمن فى البلاد فى ظل حكومة تضمن تعاونها الكامل معها ، وتضمن على الأخص تطبيقها لمعاهدة التحالف نصا وروحا كما يفسرها الجانب البريطانى ، وهو مالم تستطع تحقيقه – من وجهة النظر البريطانية – أى من حكومات الأقلية التى تعاقبت على الحكم فى مصر فى فترة الحرب .

ففى ظل تلك الحكومات واجهت بريطانيا مخاطر عديدة على مصالحها فى مصر وفى المنطقة عموما أهمها نشاط الدعاية الألمانية والايطالية المضاد لبريطانيا والذى وجد له صدى لدى البعض فى مصر ، ثم مخاطر المعارضة السياسية التى تزعمها حزب الوفد من خارج السلطة ، والتى زاد من حدتها نشاط مختلف التنظيمات الدينية التى لعبت دورا بارزا فى السياسة المعارضة للاحتلال فى تلك الفترة ، وأخيرا الصعوبات التى واجهتها بريطانيا لتأمين الجيش المصرى وضمان عدم قيامه بنشاط مضاد لها أثناء الحرب .

وبعبارة أخرى يمكن تلخيص تلك المخاطر فى احتمال نشاط الحركة الوطنية المصرية ضد بريطانيا ، مستغلة ظروف الحرب ، يشجعها على ذلك دعاية المحور التى استهدفت القضاء على النفوذ البريطانى فى المنطقة ، ويشترك فيها مختلف الأجنحة الوطنية سواء داخل الشرعية السياسية أم من خارجها .

لذلك قاومت السياسة البريطانية كل مظاهر المعارضة فى مصر وعملت على كبت أى نشاط للحركة الوطنية حتى لا تتعرض لصعوبات تماثل تلك التى واجهتها فى العراق ، واتبعت من أجل ذلك كل سبل التدخل فى الشئون السياسية المصرية وكل أساليب القمع المتصورة التى انتهت بفرض حكومة متعاونة معها تعاونا كاملا .

---

(١) انظر ما ذكره السفير البريطانى فى مصر عن مقابلته للملك فاروق بعد تعيين حسن صبرى رئيسا للوزراء فى ٢٧ يونيه ١٩٤٠ ، حيث « اختار [الملك] الرجل الوحيد الذى أعتقد أننا نضع فيه أقصى ثقتنا ، وكلفه بأن يملأ وزارته بوزراء موالين للبريطانيين » :

- «... His Majesty had chosen the one man in whom he believed we had the most confidence, and had charged him to fill his Cabinet with pro-British Ministers». See Lampson to Halifax, No. 629 tel., 28.6.40, FO 407/224.

٩ – التدخل البريطانى بدعوى مقاومة دعاية المحور

تشككت السياسة البريطانية منذ بداية الحرب فى ميول الحكومة المصرية القائمة ، وخاصة من ناحية تعاونها مع بريطانيا ، واتهمتها بتشجيع الدعاية المعادية للحلفاء واتخذت من ذلك ذريعة لاتهامها بالتعاون مع المحور وضغطت على الملك لإقالتها [١].

وفى واقع الأمر فان بريطانيا كانت تخشى الدعاية المضادة لها فى مصر من جانب ايطاليا والمانيا حتى قبل قيام الحرب ، خاصة وأن تلك الدعاية قد وجدت استجابة لها فى بادىء الأمر من جانب مختلف التيارات السياسية فى البلاد مما دفع بعضها — مثل مصر الفتاة والوفد — الى إنشاء تنظيمات شبابية على نمط تلك التى سادت فى المانيا وايطاليا فى تلك الفترة[٢] ، كذلك انتشرت فى مصر الكتب التى تشرح الفاشية

---

(١) Lampson to Halifax, No. 515 tel., 13.6.40, FO 407/224.

(٢) انظر ص ص ٥٨ — ٥٩ من الكتاب . وانظر أيضاً التقريرين التاليين عن نشأة تلك المنظمات وتطورها وبصفة خاصة منظمة القمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد :

- Kelly to Eden, No. 1212,24.10.36, enclosure: «Memorandum respecting the Blueshirt Movement» and Lampson to Eden, No.1364, 10.12.36, FO 407/219.

— ولقد زار رؤساء بعض الأحزاب المصرية ايطاليا والمانيا قبل الحرب واطلعوا بأنفسهم على نشاط التنظيمات الشبابية فى هاتين الدولتين ، فقد زار أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة — الذى تبعته منظمة القمصان الخضر — ايطاليا والمانيا ، انظر رمضان ، **١٩٣٧ — ١٩٣٨** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٩ — ٢٣٢ . كما زار مصطفى النحاس ومكرم عبيد المانيا بعد تولى الوفد السلطة فى ١٩٣٦ ، وهو ما أقلق السياسيين البريطانيين الى حد كبير ، خاصة مع ما وصلهم من أخبار « انه عندما كان النحاس ومكرم فى المانيا أنهما أظهرا اهتماما كبيرا بتنظيمات الشباب النازية وبتاريخ وتنظيم كتائب العاصفة ... وذلك بسبب الجهود التى تبذل علنا عن طريق الوفد لتنظيم وتطوير القمصان الزرقاء فى مصر . وقد قال مكرم [فى مقابلته مع « كيلى » فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٦] ،... إنه والنحاس قابلا الهر هتلر ود . جوبلز ... وإنه من الخطأ القول أن القمصان الزرقاء يتم تشجيعها من أجل هدف غير دستورى . وأن الأعضاء [المنتمين اليها] غير مسموح لهم باللعب فى السياسة لحسابهم ولكن ... عليهم أن يأخذوا الأوامر من القيادات . وقال [« كيلى » لمكرم انه] توجد مخاوف بلا شك أن يخرج التنظيم عن سيطرتها ... » :

- «... When Nahas and Makram were in Germany they showed great interest in the Nazi Youth organizations and in the origin and organisation of the storm detachments... because of the unconcealed efforts being made by the Wafd to organise and develop the blueshirts in Egypt... Makram [said to Kelly on 16.10.36] that... he and Nahas saw Herr Hitler, Dr. Goebbels... and that it was wholly false to say that the blueshirts were being encouraged with any unconstitutional end in view... and the members were not allowed to play at politics on their own but had to take orders from headquarters... [Kelly] said fears undoubtedly existed that the organisation would escape from control...». See Kelly to Eden, No. 1193, secret tel., 16.10.36, FO 407/219.

والنازية ، كما سمح للايطاليين المقيمين فى مصر بتكوين تنظيمات فاشية لهم وسط الجالية الايطالية[1] .

ولذلك يلاحظ إصرار الحكومة البريطانية على الضغط على حكومة الوفد فى فترة توليها السلطة من يناير ١٩٣٦ حتى ديسمبر ١٩٣٧ لالغاء التنظيمات الشبابية التابعة لمختلف الأحزاب فى مصر [2] ثم نجاحها فى

(١) رفعت السعيد ، اليسار المصرى ١٩٢٥ - ١٩٤٠ . تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ، الجزء الثانى ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٢) ، ص ص ٤٩ - ٥٢ . وهو يذكر أن مصر أصبحت فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية مركزا رئيسيا للتجسس لحساب الايطاليين والألمان ، انظر ص ٥٣ . ولمزيد من التفصيل انظر أيضا ، المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ - ٨٠ .

(٢) انظر البرقية التالية من وزير الخارجية البريطانى الى سفيره بالقاهرة ، المتعلقة بمنظمة القمصان الزرقاء والتى أعرب فيها « عن تزايد تأثره بالخطر الكامن لهذه المنظمة ... [وأعطاه تعليمات] بأنه يجب أن يحث [رئيس الوزراء] بكل ما يملك من ضغط على أن يتخذ اجراءات مبكرة للسيطرة على تلك الحركة ، والحد من أنشطتها ، واذا أمكن أن يقودهم الى قنوات غير ضارة . إن المسألة على درجة كبيرة من الأهمية لمستقبل مصر . إن وجود هذه المنظمة ، وتكوينها ، وسلوكها ، سوف يسبب شكوكا للأجانب فى مصر ولحكوماتهم ... إن تنظيما مثل القمصان الزرقاء ... له مخاطر واضحة على النظام العام والأمن ... يضاف الى ذلك ، أنها تشجع على إحياء منافستها ... [منظمة] القمصان الخضر ... [إن رئيس الوزراء] سوف يقدر بدون شك أنه بتعريض الأمن العام للخطر قد يقود لمحاولات بواسطة قوة ثالثة للتدخل لحماية رعاياها أو يحتمل حتى لتشجيع نظرية سياسية تتبناها وترغب لسبب أو آخر فى نشرها فى مصر . إن الخطر المحتمل فى هذا الصدد للتنظيمات الفاشية القوية فى مصر لا يجب أن يغيب عن رئيس الوزراء » :

- «... regarding the... «blueshirts» movement in Egypt[,] I am increasingly impressed by the potential danger of this organisation... I consider that you should urge... [Prime Minister] with all the emphasis at your command to undertake early measures to control this movement, to limit its activities and, if possible, to guide them into harmless channels. The matter is one of the greatest importance for the future of Egypt. The existence of this organisation, its composition and conduct, must cause misgivings to foreigners in Egypt and to their Governments... A body such as the blueshirts,... has obvious dangers for public order and security... Further, it invites the resuscitation of its rival,... the greenshirts. [The Prime Minister] will doubtless appreciate... that by endangering public security it may lead to attempts by a third Power to intervene for the protection of its nationals or possibly even for the encouragement of a political theory which it itself embraces and which it may desire for one reason or another to propagate in Egypt. The potential danger in this connection of strong Fascist organisations in Egypt should not be lost upon the Prime Minister». See Eden to Lampson, No. 1062, 10.11.36, FO 407/219.

- وقد قام السفير البريطانى فى مصر بتحذير مصطفى النحاس مرتين من نشاط منظمة القمصان الزرقاء ومنظمة القمصان الخضراء فى مقابلتين ، انظر :

حمل حكومة محمد محمود على اتخاذ ذلك الاجراء فى مارس ١٩٣٨ (١)

وبالرغم من توقف الدعاية الايطالية المضادة لبريطانيا فى مصر بعد الاتفاق الايطالى البريطانى المبرم فى ١٩٣٨ ، إلا أن الدعاية الألمانية قد حلت محلها ووجدت مجالات خصبا بين الطبقات الأرستقراطية — أى القصر ومن يدورون حوله من الأتراك والمصريين . وقد كان الهدف من تلك الدعاية — من وجهة النظر البريطانية — هو التقليل من شأن بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط لمصلحة المحور ، وقد خشيت بريطانيا من أن يضعف ذلك مركزها فى مصر (٢) .

- Lampson to Eden, No.114 Saving tel., 9.11.36, FO 407/219 and No.123 Saving tel., 26.11.36, Op.Cit.

— وكان رد مصطفى النحاس كما جاء فى البرقية الأخيرة « ... أنه فكر فى الوضع ومخاطره الكامنة جيدا ... وما يختلف معه هو الأسلوب لمعالجة المشكلة . فإذا قام الوفد بعد أن وصل الى السلطة بنبذ [منظمة] القمصان الزرقاء ، فالنتيجة الوحيدة سوف تكون اتهامه بعدم الوفاء للقاعدة وتحويل القمصان الزرقاء الى منظمة من الساخطين ويمكن حتى إثارة المخاطر التى تخشى منها ... [الانجليز] . وقد فضل ... أن يحقق سيطرة منظمة على الحركة وأن يحولها الى قنوات غير ضارة ومشروعة ... وأنه يتخذ خطوات للتأكد من أن كل العناصر المشبوهة يتم التخلص منها بصرامة : وسوف يكون حمل السلاح من أى صنف أو نوع ممنوع منعا باتا » :

- «Nahas... thought of the position and its inherent dangers well... Where he disagreed was in the method of handling the problem. If now that the Wafd had got into power they were to discard the blueshirts, the only result could be to be accused of base ingratitude and to turn the blueshirts into a set of malcontents and even possibly provoke the dangers you feared. He preferred, therefore,... to have organised control of the movement and to canalise it into harmless and legitimate channels... [and] he was taking steps to see that all disreputable elements were rigorously eliminated: and the carrying of weapons of any sort or kind would be absolutely forbidden». See Ibid.

— انظر أيضا البرقية التالية من وزير الخارجية البريطانى الى سفيره بالقاهرة ، التى عبر فيها عن عدم اقتناعه بردود مصطفى النحاس الواردة فى البرقية السابقة ، وأرسل تعليمات الى سفيره بالحديث مع رئيس الوزراء المصرى مرة أخرى حول أهمية جعل أنشطة منظمة القمصان الزرقاء « غير ضارة فعلا » :

- Eden to Lampson, No.1221, 23.12.36, FO 407/219.

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، ص ٦٤ . انظر لمزيد من التفصيل تعهد محمد محمود فى أول مقابلة له مع السفير البريطانى بعد تولى الوزارة بحل تلك التنظيمات :

- Lampson to Eden, No.1 Saving tel., 1.1.38, FO 407/222.

(٢) Lampson to Halifax, No.41, 16.1.39, FO 407/223.

— وقد طالب السفير البريطانى فى تلك المكاتبة السابقة بتقوية الوجود العسكرى البريطانى فى مصر لمقاومة الدعاية الألمانية خوفا فى ذلك الوقت .

وقد زادت الشكوك البريطانية فى انحياز القصر الى الجانب الايطالى الألمانى قبل قيام الحرب بسبب اتصالاته بايطاليا والمانيا[(١)] ، وبسبب وجود بعض الايطاليين بالقصر[(٢)] .

لذلك فعندما نشبت الحرب وواجهت الحكومة البريطانية إصرارا من الحكومة المصرية القائمة على استمرار اتباع سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب حتى بعد إعلان ايطاليا الحرب — كما سبق إيضاحه فى المبحث السابق — فإنها قامت باتهام رئيس الحكومة المصرية بالإنحياز الى ايطاليا وتدخلت مباشرة لإقالته[(٣)] .

---

(١) لقد كان فى تقدير السفير البريطانى فى مصر أن « القصر ... يفضل بالتأكيد الثقافة الفرنسية عن الثقافة الأنجلو — ساكسونية . وأن له اتصالات بإيطاليا والمانيا أكثر بكثير من الوفد . ومن الواضح احتمال أن تمارس كل من المانيا وإيطاليا نفوذا أكبر على نظام [تابع] للقصر منه على حكومة وفدية » :

- Lampson to Eden, No.209, 16.2.37, Op.Cit.: «The Palace... is cerainly more favourable to French than to Anglo-Saxon culture. It has far more contacts with Italy and Germany than the Wafd has. It seems likely that both Germany and Italy would exercise more influence over a Palace régime than over the Wafd Government».

— انظر أيضا المقابلة بين السفير البريطانى فى القاهرة والأمير الوصى محمد على ، التى عبر فيها الأول عن قلقه من تلك الاتصالات :

- Lampson to Eden, No.13 Saving tel., 1.2.37, 407/221.

(٢) Halifax to Lampson, No. 243, 10.3.39, FO 407/223.

— وفى تلك المكاتبة الأخيرة نقل وزير الخارجية البريطانى مادار فى مقابلته مع على ماهر فى لندن فى ١٠ مارس ١٩٣٩ واحتجاجه على إعادة تعيين « فيروتشى » الايطالى الجنسية فى القصر بعد أن عملت الحكومة البريطانية على إقصائه من الحاشية الملكية من قبل . وانتهى بتحذير الملك من عدم التعاون مع بريطانيا :

- Ibid.: «I had... been a good deal concerned at the fact that the King had recently reappointed the Italian Verrucci to his service. Having regard to the fact that the British Government had some time ago secured the removal of Verrucci from the Royal entourage... This hardly implied either the confidence or the desire to work closely with us... I need not say that we were extremely anxious to do everything that we could to strengthen and maintain the dynasty in Egypt, but there was no good ignoring the fact that, if the King were repeatedly to obstruct matters in regard to which agreement had been reached between the Egyptian Government and His Magesty's Government in Great Britain, a difficult situation might arise».

(٣) Lampson to Halifax, No. 515 tel., 13.6.40, Op.Cit.

— وقد كانت الحجج التى قدمها السفير البريطانى فى مصر لحكومته — كما وردت فى البرقية السابقة — هى : عدم تعاون على ماهر مع السلطات البريطانية لاعتقال كل الألمان فى مصر ، وعدم حماسه للقيام بدعاية مضادة نشيطة لايطاليا فى الصحافة والاذاعة ، وعدم موافقته على مصادرة الشركات الايطالية المحلية وتجميد التعاملات المالية للايطاليين فى البنوك المحلية . انظر أيضا يوسف ، مرجع سابق ، ص ص١٠٧ — ١١٠ ، ١١٤ — ١١٥ حيث يعرض تطور =

فقد وجهت الحكومة البريطانية أمرا رسميا الى الملك فاروق فى ١٧ يونيه ١٩٤٠ بتغيير الحكومة القائمة[١] وحذرته من خطورة استمرار تلك الحكومة على عرشه وطالبته بتعيين حكومة متعاونة مع بريطانيا تتوافر فيها الشروط التى تناسب المصالح البريطانية فى ذلك الوقت ، وهى أن تكون حكومة قوية ممثلة للشعب وتستطيع أن تنفذ معاهدة التحالف نصا وروحا [٢]، وبعبارة أخرى حكومة يوافق عليها رئيس حزب الوفد[٣] .

= العلاقات السيئة بين على ماهر والحكومة البريطانية ، ويرى أن السبب فى تنحية على ماهر لم يكن احجامه عن اعلان الحرب بل انعدام الثقة بينه وبين السفير البريطانى فى مصر ، وسوء الوضع العسكرى لبريطانيا ، بالاضافة الى نشاط الوفد فى المعارضة ، واستحسان كبار السياسيين المصريين لتغيير الوزارة . وفعلا لقد أرسل كل من مصطفى النحاس ومحمد محمود رسائل بذلك الى السفير البريطانى فى مصر ، كما جاء على لسانه فى البرقية التالية :

- Lampson to Halifax, No. 525, Dipp. tel., 15.6.40, FO 407/224: «... the situation is sliding rapidly, and I have had almost despairing messages both from Mohammed Mahmoud and Nahas Pasha that if the country is to be saved, it is essential Ali Maher should go, and quickly».

— كما عبر حسين سرى للسفير البريطانى عن نفس الرأى فى المقابلة التالية بينهما :

- Lampson to Halifax, No. 530 tel., 15.6.40, FO 407/224.

(١) Halifax to Lampson, No. 468, Dipp. tel., 16.6.40, FO 407/224: «You... have my authority to tell King Farouk that in time of war the worst policy is one of uncertainty and that vacillation of Ali Maher is not in accordance with spirit of treaty, nor representative of feeling of Egyptian people, nor conducive to Egypt's ultimate interests. It is therefore, neccessary for another Government to be formed».

(٢) انظر المقابلة بين السفير البريطانى فى مصر والملك فاروق ، والتى صحب فيها الأول « الجنرال ويفيل » قائد القوات البريطانية للشرق الأوسط فى ذلك الوقت — وقصد من ذلك ممارسة الضغط والتهديد غير المباشر للملك حتى يقصى حكومة على ماهر ، وهو ما يعتبر مقدمة لما حدث فيما بعد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقد ضغط السفير البريطانى على الملك فى تلك المقابلة لكى يقوم باستدعاء كل من مصطفى النحاس ومحمد محمود لاستشارتهما :

- Lampson to Halifax, No. 536, Dipp. tel., 17.6.40, FO 407/224: «I said... that Aly Maher must go and must go quickly... King Farouk... asked if I would tell him what Government I would recommend instead. I replied that... common sense and our wishes dictated that it should be under someone who could loyally fulfil both the letter and the spirit of the treaty, whilst it was essential that he should have the backing of the people... but as His Majesty had sought my view... I could and would suggest that his proper course should be, namely, to send for leader of the Opposition (Mohammed Mahmoud) and the leader of the party that commanded the support of the people, namely, Nahas».

— وكانت السفارة البريطانية قد أجرت اتصالات مسبقة بكل من محمد محمود والنحاس قبل تلك المقابلة من خلال « وسيط يعتمد عليه » ، انظر :

- Lampson to Halifax, No.532, Dipp. tel., 16.6.40, FO 407/224.

(٣) انظر المقابلة التالية بين السفير البريطانى فى مصر والملك فى ٢٣ يونيه ١٩٤٠ ، والتى صحبه فيها أيضا الجنرال « ويفيل » =

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة فى ذلك الوقت للوصول الى أقصى مدى فى سبيل تغيير الحكومة المصرية القائمة . أى أنها كانت مستعدة لقبول تخلى الملك عن العرش – إذا عرض ذلك – وفرض الأحكام العرفية البريطانية فى مصر [(١)] .

وبرغم استقالة الوزارة وتعيين حسن صبرى رئيسا للوزراء [(٢)] والذى تلاه فى ذلك المنصب حسين سرى – وهى كلها وزارات أقلية – لم تطمئن السياسة البريطانية الى الوضع فى مصر برغم تدخلها المباشر فى إدارة شئون البلاد فى تلك الفترة . وقد كان من أسباب القلق البريطانى موقف الملك فاروق من الحرب واستمرار إعجابه بالعسكرية الألمانية وعدم ثقة السياسة البريطانية فيه ، وفى إمكان إحكام السيطرة عليه وضمانه كلية الى جانبها [(٣)] بل لقد بلغت عدم الثقة فى الملك من جانب الانجليز أثناء الحرب الى حد الشك فى وجود

= بهدف الضغط العسكرى غير المباشر على الملك ، بعد أن أخطره الملك بنتائج اجتماعه مع كبار السياسيين المصريين ، قال السفير البريطانى : « ان ذلك ليس كافيا . وبعد ذلك قرأت عليه رغبتنا كالتالى : حكومة قوية مستعدة لتنفيذ المعاهدة وتتمتع بالتأييد فى البلد – وبعبارة أخرى حكومة يوافق عليها النحاس ... فيجب استدعاء النحاس ... واتباع نصيحته فيما يتعلق بالتشكيل الفورى للحكومة ... إننى يجب أن أستعجل ... [الملك] فى الارسال للنحاس ... فورا والتصرف طبقا لنصيحته وقد رفض الملك فاروق ذلك وفى النهاية ،... وافق على انتظار رده حتى غروب الشمس » :

- «[The Kings declaration] did not go far enough. I then read to him, as our desiderata:... a strong government ready to carry out treaty and with the approval of support in the country-that is a Government which Nahas Pasha approves. Nahas Pasha must be summond and his advice followed regarding immediate formation of Government ... I must press His Majesty to send for Nahas Pasha at once and act on his advice. King Farouk demurred to this... finally,... I agreed to wait... [his] reply by sunset to-night». See Lampson to Halifax, No.590, Dipp. tel., 23.6.40, FO 407/224.

(١) Ibid.

(٢) أسرع الملك بتعيين حسن صبرى رئيسا للوزراء وراعى فى اختياره لهذا المنصب حقيقة أنه يتمتع بثقة بريطانيا وهو ما كان واضحا أثناء توليه منصب سفير مصر فى لندن . كما تم تغيير عزيز المصرى – الذى كان وزيرا للدفاع ومعارضا لبريطانيا – لارضاء الحكومة البريطانية . انظر لمزيد من التفصيل حول وجهة النظر البريطانية فى الوزارة الجديدة :

- Evans, Op.Cit., pp. 124-125.

(٣) Ibid., p.120

– لقد كان واضحا عدم ثقة الحكومة البريطانية فى الملك التى تزايدت مع رفض مصر دخول الحرب الى جانب بريطانيا بعد أن دخلتها ايطاليا ، ففى مقابلة للسفير البريطانى مع الملك فى ١٧ يونيه ١٩٤٠ قال له الأخير إنه « ... كملك مصر من واجبه أن يحافظ على شعبه بعيدا عن خوض الحرب مع الجانب الخاسر » . وهنا علق السفير البريطانى « ... معنا ستعوم مصر أو تغرق » . أى أن مصير مصر مرتبط ببريطانيا . انظر :

Ibid., p.121.

نشاط تجسسي في القصر [١].

٢ – التدخل البريطاني لمواجهة نشاط المعارضة السياسية بزعامة حزب الأغلبية

كان من مصلحة السياسة البريطانية – كما سبق ذكره – تحقيق الاستقرار السياسي في مصر حتى يتم تهيئة الجو المناسب لقوات الحلفاء في أن تباشر مهامها العسكرية في المنطقة ، إلا أنه في أول أبريل ١٩٤٠ – وهي الفترة التي كانت فيها قوات الحلفاء تتراجع أمام قوات المحور ، في نفس الوقت الذي ساءت فيه الأحوال الاقتصادية في مصر نتيجة لظروف الحرب[٢] – بدأ نشاط المعارضة السياسية يقوى مما اعتبرته بريطانيا تهديدا مباشرا لمصالحها في البلاد .

فقد أرسل حزب الوفد – من خارج السلطة – مذكرة الى الحكومة البريطانية تضمنت عدة مطالب أهمها : انسحاب القوات البريطانية من مصر بعد انتهاء الحرب ، مع بقاء معاهدة التحالف قائمة بين الطرفين ، والمطالبة باشتراك مصر في التسوية النهائية للحرب ، والدخول في مفاوضات مع بريطانيا بعد انتهاء الحرب للاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان ، والمطالبة بالغاء الأحكام العرفية فورا ومعالجة الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة نتيجة للسياسة البريطانية فيما يتعلق بمشكلة القطن والمشكلة المالية [٣] .

وقد كان لتلك المذكرة رد فعل قوى لدى مختلف التيارات السياسية في المعارضة ، وأيدها كل من الحزب الوطني ومصر الفتاة ، كما فجرت مناقشات هامة وواسعة في الصحافة وفي البرلمان في ذلك الوقت [٤]

وقد أثارت هذه المعارضة السياسية الحكومة البريطانية واعتبرتها نقطة تحول في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية منذ إبرام معاهدة التحالف بين البلدين [٥]، وذلك لعدة أسباب أولها أن تلك هي المرة الأولى التي تناقش فيها مسألة انسحاب القوات البريطانية من مصر بعد انتهاء الحرب بدلا من مجرد انسحابها الى منطقة القناة ، كما أن الذي بدأ بتفجير تلك المعارضة السياسية هو حزب الوفد الذي سعى لعقد معاهدة التحالف ووقع عليها [٦].

---

(١) Ibid., p.120

– فقد جاء في المرجع السابق أنه في ٧ يونيه ١٩٤٠ أعطى السفير البريطاني تقريرا الى الملك من الضابط الأول بالبحرية البريطانية في مصر ورد فيه أن أضواء قد خرجت من قصر المنتزه ويشك أن تكون اشارات لغواصات ايطالية او لوضع الألغام في تلك المنطقة !

(٢) المسدى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ – ١٨٧ .

(٣) الرافعي ، في أعقاب الثورة ج٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦ – ٧٧ . انظر كذلك المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٤ ، ١٩٤ – ١٩٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٩٦ – ١٩٧ .

(٥) Lampson to Halifax, No. 464,4.5.40, FO 407/224.

(٦) Ibid.

ومن جهة أخرى ، لقد جاء موضوع تلك المعارضة السياسية وتوقيتها فى غير صالح بريطانيا ، فموضوعها يجسد الأمانى القومية بما لا يسمح للحكومة البريطانية بدفع الحكومة أو الأحزاب الأخرى للتصدى لها ، كما أن توقيتها جاء فى وقت ازداد فيه تدهور الأوضاع الاقتصادية مما خشيت بريطانيا معه من تزايد احتمالات إثارة شعور الفلاحين ضدها بسبب الضرر الكبير الذى لحق بهم نتيجة انخفاض أسعار القطن وزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار عموما(١) . فضلا عن تواكب هذه المعارضة السياسية مع سوء أوضاع القوات البريطانية أمام القوات الألمانية على الجبهة الغربية(٢) .

وكانت الظروف الاقليمية من العوامل التى ضاعفت من مخاطر قيام هذه المعارضة السياسية فى مصر ، حيث خشيت بريطانيا من آثارها على العالم العربى فى فترة كانت حكومات الحلفاء تواجه فيها صعوبات شديدة بسبب أسلوب معالجتها لقضيتى فلسطين وسوريا ، وهما القضيتان اللتان لعبتا دوراً هاما فى السياسة الداخلية فى العراق مما سبب مشاكل كبيرة للادارة البريطانية فيه . كما استخدمت الدعاية الألمانية تلك المذكرة لإثارة الشعور المعادى لبريطانيا فى العالم العربى خاصة وأنها قدمت الى الحكومة البريطانية فى وقت توالت فيه الانتصارات الألمانية ضد قوات الحلفاء(٣) .

ولذلك فقد عملت الحكومة البريطانية على القضاء على حركة المعارضة السياسية هذه بأن أرسلت مذكرة استنكار لحزب الوفد اعتبرت فيها تصرفه محاولة مقصودة لكى يلعب دورا فى السياسة المصرية ، ورفضت بالتالى المطالب التى تضمنتها المذكرة على أساس أنها تدعو الى إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية ، وهو ما كانت ترفضه بريطانيا تماما فى ذلك الوقت (٤)

وفى واقع الأمر فان تلك الخطوة التى قام بها حزب الوفد من خارج السلطة كان لها أبلغ الأثر على السياسة البريطانية فيما بعد ، فقد تأكد للحكومة البريطانية خطورة حكومات الأقلية على مصالحها فى مصر ، كما تنبهت فى نفس الوقت الى خطورة وجود حزب الوفد — الذى يتمتع بتأييد الأغلبية — فى موقع المعارضة السياسية ، وما يمثله ذلك من تهديد للمصالح البريطانية (٥).

الا أنه بتحليل هذا الموقف يلاحظ أن حزب الوفد قد قصد الا يذهب فى معارضته للسياسة البريطانية الى حد المطالبة بنقض معاهدة التحالف بين الطرفين فى ذلك الوقت . بل إنه على العكس أكد فى مقدمة مذكرته على ضرورة مساعدة مصر لبريطانيا فى الحرب كحليف ، واقتصر انتقاده للحكومة البريطانية على أنها لم تقدر هذا الدور حق قدره . كما نوهت تلك المذكرة الى ان الحالة الاقتصادية الخطيرة التى وصلت اليها

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) انظر ص ٨٩ من الكتاب .

(٥) Lampson to Halifax, No. 464, 4.5.40, Op.Cit.

البلاد قد تؤدى الى إلحاق الضرر بالمحالفة المصرية البريطانية ، ثم أشارت بطريق غير مباشر الى الاتجاهات السياسية التى بدأت تعبر عن معارضتها لتنفيذ شروط التحالف ، وأخيرا سجلت أن تلك المطالب التى تقدم بها حزب الوفد هى مطالب مصر الحليفة لبريطانيا [١].

وباختصار فإن المطالب التى تقدم بها حزب الوفد فى مذكرته بالطريقة التى عرضت بها كانت عبارة عن رسالة الى الحكومة البريطانية برغبة حزب الوفد فى إعادته الى السلطة باعتبار أنه يمثل الأغلبية فى البلاد وأن وجوده فى المعارضة يمكن أن يسبب لبريطانيا مشاكل سياسية قد تتطور الى انتفاضة وطنية كالتى حدثت فى ١٩٣٥ عندما تكونت الجبهة الوطنية .

وقد نجح حزب الوفد فى إعطاء ذلك الانطباع لبريطانيا وساعده على ذلك توقيت إرسال تلك المذكرة ، حيث ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على النحو الذى أسلفنا والذى ضاعفت منه الضغوط الاقتصادية والمالية من جانب الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، وحيث توالت الهزائم على الحلفاء مما زعزع مركزهم فى العالم العربى ككل [٢] .

إلا أنه لم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت أن تتولى السلطة فى مصر حكومة وفدية خالصة ، وإنما فضلت تعيين حكومة ائتلافية تتمتع بتأييد حزب الوفد [٣] . وكان أقصى مايمكن أن تهدف اليه السياسة البريطانية – بعد أن تعذر اتفاق السياسيين المصريين على حكومة بديلة لحكومة على ماهر فى يونيه ١٩٤٠ [٤] هو إشراك بعض الوزراء الوفديين فى الحكومة ، لضمان القضاء على فاعلية نشاط حزب الوفد فى المعارضة [٥] .

ويجد موقف الحكومة البريطانية – فى ذلك الوقت – تفسيره فى اعتبارات فى مقدمتها أن السياسة البريطانية كانت تتجنب أن تتولى السلطة حكومة وفدية خالصة نتيجة لانتخابات حرة فيصعب التعامل

---

(١) المسدى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ – ١٩٧ .

(٢) وقد وضح هذا الانطباع من رد وزير الخارجية البريطانى على رئيس حزب الوفد السابق الاشارة اليه وكذلك من ضغطه على الملك لأخذ رأى مصطفى النحاس عن الحكومة البديلة للحكومة القائمة فى يونيه ١٩٤٠ .

(٣) Halifax to Lampson, No.468, 16.6.40, Op.Cit.

– ويعدد وزير الخارجية البريطانى فى تلك البرقية السابقة أسباب استبعاده للوزارة الوفدية فى ذلك الوقت كما يلى : عدم الكفاءة الادارية للوفد – عدم الرغبة فى إغضاب العناصر غير الوفدية التى قد يكون تعاونها هاما بالنسبة لبريطانيا (ويقصد بذلك الاتجاهات التى تنادى بدخول مصر الحرب الى جانبها) .

(٤) يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢ – ١١٥ . وانظر كذلك الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ – ٨٦ .

(٥) Halifax to Lampson, No. 6000 tel., 10.7.40, FO 407/224.

معها بما يحقق المصالح البريطانية كاملة فى مصر ، لأن استناد تلك الحكومة الى الارادة الشعبية فى وصولها الى السلطة من شأنه أن يقوى من مركزها ويتيح لها أن تتخذ موقفا صلبا فى مواجهة المصالح البريطانية ، ويجعل من معارضة الحكومة البريطانية لها بمثابة التحدى لرغبات الشعب المصرى ككل وبحيث يستحيل عليها إقالتها بدون حدوث اضطرابات فى البلاد[1] . ولعل ذلك مايفسر سهولة تعامل الحكومة البريطانية مع الحكومة الوفدية التى وصلت الى السلطة فيما بعد أى بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، نتيجة للضغط البريطانى المباشر وتحت تهديد السلاح .

فلقد أدركت السياسة البريطانية بحكم خبرتها الطويلة فى حكم المستعمرات أن طريقة وصول الحكومة الى السلطة والأساس الشرعى الذى تستند اليه فى ممارستها له أثر كبير فى مدى تعاون تلك الحكومة مع المستعمر ، وذلك هو ماحدث فى مصر أثناء الحرب — وما أثبتته الوثائق — بين الحكومة الوفدية وبين بريطانيا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بل تعداه الى لجوء تلك الحكومة الى طلب المساندة البريطانية لها فى المشاكل الخطيرة التى واجهتها ، مما أضعف مركزها كلية فى مواجهة التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية .

وتأييدا للرأى القائل بأن الهدف الأساسى لحزب الوفد من إثارته للمعارضة ضد بريطانيا بتلك المذكرة كان المساومة السياسية ، فإن حكومة الوفد التى تولت السلطة فى الفترة من ١٩٤٢ — ١٩٤٤ لم تنفذ أيا من المطالب التى قدمتها الى الحكومة البريطانية فى المذكرة سالفة الذكر . فهى لم تطالب بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦[2] ، كما لم تقم بالغاء الأحكام العرفية بل توسعت فى تطبيقها تنفيذا لمطالب الانجليز وللقضاء على معارضيها ، وأخيرا فهى لم تعمل على تغيير السياسة الاقتصادية والمالية التى انتقدتها فى المذكرة ، بل تفاقمت مشكلة الأرصدة الاسترلينية وزاد الوضع الاقتصادى والاجتماعى سوءا . والخلاصة أنها على العكس قامت بدورها الذى رسمته لها السياسة البريطانية وهو كبت المعارضة السياسية لبريطانيا أثناء فترة توليها السلطة .

وحين انتهزت أحزاب المعارضة فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ وقدموا مذكرة وقعوا عليها جميعا[3] تتضمن نفس المطالب الواردة فى المذكرة الوفدية السابقة[4] ولكن بأسلوب أقوى وبدون

---

(١) Ibid.

(٢) فى مذكرة للخارجية البريطانية بعد انتهاء الحرب جاء ان مصر عندما كانت فى خطر اثناء الحرب لم تسمع بريطانيا شيئا عن إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وأكدت المذكرة أن مصطفى النحاس لم يثر هذه المسألة أبدا وأن احمد ماهر قد أشار اليها فى خطبه إلا أنه لم يتخذ أى خطوة فعلية نحو هذا الاتجاه . انظر :

- Minute by Scrivener (FO), 3.6.45, FO 371/45921.

— لقد اكتفى رئيس حزب الوفد بالاعلان فى اجتماع الدورة البرلمانية فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ أنه تلقى تبليغا شفويا من السفير البريطانى فى ١٦ نوفمبر بأن الحكومة البريطانية ستعاون مصر لكى تمثل على قدم المساواة فى جميع مفاوضات الصلح التى تمس مصالحها مباشرة ، كما وعده السفير بعدم مناقشة الحكومة البريطانية لأى موضوع يمس مصالح مصر مباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية . انظر المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

(٣) وقع على تلك المذكرة كل من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية وبعض المستقلين . انظر الرافعى ، فى أعقاب الثورة ج٣ ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٣٦ — ١٣٧ ويتضمن نص المذكرة .

الاشارة الى ضرورة استمرار التحالف المصرى البريطانى بعد انتهاء الحرب ، فإن الوزارة الوفدية عارضت تلك المذكرة ومنعت نشرها(١) .

ومعنى ذلك أن الموقع الذى كان فيه حزب الوفد من السلطة كان العامل المؤثر والفعال فى موقفه من القضية الوطنية أثناء الحرب . فعندما كان الوفد فى المعارضة تبنى المطالب الوطنية ولكن فى إطار يحافظ على التحالف المصرى البريطانى ويضمن رجوع الحزب الى السلطة عندما تحين الظروف . أما عندما كان حزب الوفد فى موقع المسئولية السياسية فقد تنكر لذات مطالبه لأنه كان فى حاجة الى التأييد البريطانى حتى يستمر فى الحكم(٢) .

٣ — السياسة البريطانية فى مواجهة تصاعد التيار الدينى

حرصت السياسة البريطانية فى مصر دائما على إبعاد الدين عن السياسة بكل الطرق خشية إثارة الشعور المعادى للأجانب ، والمعادى بالتالى للوجود البريطانى فى مصر (٣) .

ومن نفس المنطلق تابعت الحكومة البريطانية بقلق قيام القصر بإحاطة الملك فاروق بهالة إسلامية والعمل على زيادة شعبيته فى الأزهر (٤) ، وهو نفس الاتجاه الذى سلكه الملك فؤاد من قبل وأدى الى أزمة بسبب دعوته إلى إحياء الخلافة الاسلامية (٥) . وقد حذرت السفارة البريطانية شيخ الأزهر من المضى فى هذا الاتجاه

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٢) لقد كان تكرار هذا الموقف من أهم الأسباب التى أحدثت تصدعا فى إيمان الكثير من الشباب — فى ذلك الوقت — بصلابة الأحزاب السياسية القائمة وقدرتها على قيادة الحركة الوطنية ضد الانجليز ، فتلك الأحزاب كانت دائما مستعدة للتعاون مع المحتل من أجل الوصول الى الحكم والاستمرار فيه ، وهو ما يتضح من التحليل السياسى للفترة التى تناولتها هذه الدراسة حتى نهايتها .

(٣) يلاحظ اهتمام الحكومة البريطانية بوضع الجاليات الأجنبية ورعاية مصالحها فى مصر بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وقد اعتبرت الاعتداء عليها مبررا للتدخل البريطانى المباشر ، كما وضعت خطة لضمان أمنها عهدت بتنفيذها لقوات الاحتلال البريطانى . انظر :

- Eden to Lampson, No. 166, 10.2.38, Op.Cit. and Lampson to Eden, No. 1397, 21.12.36, Op.Cit.

(٤) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(٥) حرص الملك فؤاد منذ دستور ١٩٢٣ على مباشرة شئون الأزهر والمعاهد الدينية بنفسه ، انظر لمزيد من التفصيل يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ — ٢٣١ . أما فيما يتعلق بأزمة إعادة الخلافة ، انظر الرافعى ، **فى أعقاب الثورة جـ١** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٧ — ٢٢٨ ، انظر أيضا على عبد الرازق ، **الاسلام وأصول الحكم . بحث فى الخلافة والحكومة فى الاسلام** ، (بيروت ، دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ) ، وقد نشر هذا الكتاب فى ١٩٢٥ وسبب الأزمة التى أشار اليها الرافعى فى المرجع السابق .

تحت دعوى أنه سبب خوفا للجاليات المسيحية الأجنبية المقيمة فى مصر [١] ، وكذلك للأقباط الذين خشوا من التفرقة فى المعاملة عند التعيين فى الوظائف الحكومية على اساس الدين [٢] .

وفى نفس الوقت عبرت الحكومة البريطانية عن قلقها من إثارة القضايا الدينية خلال انتخابات ١٩٣٨ واعتبرته أمرا خطيرا وتركزت وجهة نظرها فى أن أحزاب الأقلية قد استغلت القضية الدينية لمصلحتها ولمصلحة الملك ولمهاجمة حزب الوفد [٣] . إلا أن تلك الدعاية المضادة للأقباط قد انتهت بانتهاء الانتخابات [٤] .

---

(١) Lampson to Halifax, No.268, 12.3.38 and No. 510, confidential tel., 6.5.38, FO 407/222.

– وفى الوثيقة الأولى مقابلة السفير البريطانى لشيخ الأزهر مصطفى المراغى – بعد أن منحه الملك الباشوية – وانتقاده لاتجاه القصر نحو استخدام الدين فى السياسة وتحذيره من إثارة المسلمين ضد المسيحيين . وعلى العموم فمن الواضح أن الشيخ المراغى كان يتدخل فى الشئون السياسية وكان يعتبر من مستشارى القصر . انظر هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥ – ٣٧ ، فقد ذكر أنه تحدث مع شيخ الأزهر لمعرفة فيمن يخلف وزارة النحاس فى ١٩٣٧ .

(٢) Lampson to Halifax, No. 1197, 7.11.38, FO 407/222.

– وقد انتقد التقرير السابق أيضا « حلم الملك فى الخلافة » واعتبر أن تلك سياسة خطرة يجب مراقبتها .

(٣) Lampson to Halifax, No. 268,12.3.38, Op.Cit.

– فقد ذكر ذلك التقرير السابق أن الدين استخدم لمهاجمة مكرم عبيد فى الانتخابات . وقد تدخلت السفارة البريطانية لدى محمد محمود رئيس الوزراء لايقاف المنشورات المضادة للمسيحية التى استخدمت فى الحملة الانتخابية .

(٤) Lampson to Halifax, No. 510, 6.5.38, Op.Cit.

– ويلاحظ اهتمام الحكومة البريطانية بوضع الأقباط فى مصر بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ . انظر لمزيد من التفاصيل مذكرة السفارة البريطانية فى ذلك الموضوع التى أشارت فيها الى توقع تأثر الاقباط من موظفى الحكومة والطبقات المهنية من الوضع الجديد – وذلك بخلاف الأغنياء منهم أو الفلاحين – حيث توقعت زيادة نسبة المسلمين فى تلك المناصب . إلا أن المذكرة اعتبرت ذلك أمرا طبيعيا بحكم نسبة عددهم الى إجمالى عدد السكان ونظرا لتمتع الأقباط فى الماضى بنفوذ يفوق نسبتهم العددية . وانتهت تلك المذكرة بمهاجمة الأقباط المصريين لتقبلهم هذا الوضع ولاشتراكهم فى المطالبة بالاستقلال مع المسلمين واعتبرت أنهم أخطأوا فى ذلك « وعليهم ان يتحملوا نتيجة خطئهم » ! بل انتهت – إمعانا فى السخط على الأقباط المصريين لاشتراكهم مع المسلمين فى الحركة الوطنية – بفقرة من كتاب « كرومر » يهاجمهم جاء فيها ما يلى :

- «... were they [The Copts] not some of the loudest shouters for independence, and can they now turn round and admit that they were mistaken in supporting the Nationalist movement?... It is obvious that the Copt's best hope for the future is to adjust themselves as well as they can to the new =

ولقد خشيت السياسة البريطانية أيضا من الدور القيادى الذى فى إمكانية مصر أن تلعبه فى الشرق الأوسط مع إستمرار الاتجاه الاسلامى والعربى من جانب الملك والأحزاب السياسية ، والذى عبر عن نفسه فى الحملة التى قامت فى مصر منذ ١٩٣٦ لتأييد مسلمى فلسطين ضد اليهود ، وفى مظاهرات التأييد للفلسطينيين والهجوم على بريطانيا بسبب موقفها من القضية الفلسطينية[١] .

لذلك فقد قلقت السلطات البريطانية فى مصر من تزايد عدد الجماعات الاسلامية فى البلاد وتزايد نشاطها تأييدا للقضية العربية فى فلسطين واستنكارا للصهيونية و « محرضتها ... بريطانيا الاستعمارية »[٢] . وفى واقع الأمر فقد نشطت الجماعات الاسلامية لتأييد القضية الفلسطينية وعمل أعضاؤها على تكوين لجنة لمساعدة الفلسطينيين ، وأرسلوا برقيات الاحتجاج الى ممثلى بريطانيا فى مصر وفلسطين يستنكرون وعد بلفور وموقف بريطانيا من عرب فلسطين ويعتبرون القضية الفلسطينية هى قضية كل مسلم[٣] .

ويلاحظ أن أهم ما لفت نظر السلطات البريطانية فى مصر بشأن تلك الجماعات الاسلامية فى ذلك الوقت هو مناداتها بتغيير القوانين المدنية والجنائية ومحاربة التحديث على النمط الغربى[٤] .

---

conditions. They are Egyptian first, as Lord Cromer says in Modern Egypt: 'For all purposes of broad generalisation, the only difference between a Copt and a Moslem is that the former is an Egyptian who worships in the Christian church whilst the latter is an Egyptian who worships in a Moslem mosque'». See Lampson to Eden, No. 830, 5.7.37, enclosure: «An appreciation of the situation of the Copts under the new Régime in Egypt», FO 407/221.

— وقد وردت تلك الفقرة السابقة فعلا فى كتاب « كرومر » المشار اليه ص ٢٩ . ويلفت النظر هنا الى أهمية هذا الكتاب فى تكوين خلفية السياسيين البريطانيين الذين عملوا فى حقل العلاقات البريطانية المصرية منذ الاحتلال ، فقد كان ينظر « لكرومر » فى بريطانيا نظرة كلها تقدير نظرا لنجاحه فى تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية فى مصر . ولمزيد من التفصيل حول رؤية « كرومر » العنصرية المتعصبة للمصريين ، مسلمين ومسيحيين ، انظر :

- Cromer, vol.2, Op.Cit., pp,168-227.

— وقد اهتمت الحكومة البريطانية أيضا بأثر الوضع الجديد بعد المعاهدة على الأنشطة التبشيرية فى مصر والتعليم الدينى للأقباط فى المدارس الحكومية وللمسلمين فى المدارس التبشيرية . انظر لمزيد من التفصيل المذكرة التالية :

- Lampson to Eden, No.813, 30.6.37, FO 407/221.

(١) Lampson to Halifax, No.41, 16.1.39, Op.Cit.

(٢) Lampson to Halifax, No.1197,7.11.38, Op.Cit.: «... the various Islamic Societies, which have increased in number in the last year and are of Palace complexion, have grown more and more violent in their denunciations of Zionism and its Imperialist abettor, Great Britain».

(٣) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، (القاهرة ، دار الشهاب ، بدون تاريخ) ، ص ص ٢١١ — ٢١٦ .

(٤) Lampson to Halifax, No. 41, 16.1.39, Op.Cit.

وكانت جماعة الأخوان المسلمين فى ذلك الوقت – أى فى عام ١٩٣٨ – قد أعلنت بداية العمل السياسى بعد أن أقامت تنظيما قويا ومنتشرا فى أنحاء البلاد تحت ستار الدعوة الدينية [١] . وقد استمر العمل من أجل تكوين ذلك التنظيم حوالى عشر سنوات [٢] .

ويلاحظ من استعراض فكر منشىء تنظيم الاخوان المسلمين أن حركته كانت رد فعل لانتشار الفكر الغربى فى مصر ، وأن الدافع اليها كان رغبته فى القيام بعمل إسلامى مضاد [٣] ، كذلك كانت تلك الحركة أيضا رد

---

(١) البنا ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ – ١٤٥ . وقد أعلن ملخصا لخطوط فكر جماعة الاخوان المسلمين ومعالم حركتها فى مجلة « النذير » فى مايو ١٩٣٨ وذلك على النحو التالى : أنها دعوة اسلامية إلا أن « الاسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف لا ينفك واحد من هذين عن الآخر » – إن الدافع لهذه الدعوة هو استمرار الاحتلال البريطانى والمنازعات الحزبية – قيام الجماعة بتكوين ثلاثمائة شعبة فى تلك الفترة – الانتقال من مرحلة دعوة الكلام الى مرحلة العمل أى الانتقال من المرحلة السلبية الى المرحلة الايجابية – محاربة كل حزب أو هيئة سياسية لا تعمل على استعادة حكم الاسلام – تأييد « الملك المسلم » – التآخى بين الشعوب الاسلامية وبين مصر « زعيمة الأقطار الاسلامية » . انظر لمزيد من التفصيل المرجع السابق ، ص ص ١٤٥ – ١٤٧ ، وانظر أيضا محمد شوقى زكى ، **الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى** ، (القاهرة ، دار الأنصار ، ١٩٨٠) ، ص ص ٢٣ – ٢٥ .

(٢) البنا ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ ، ٦٦ – ٦٧ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ . حيث نجد تفصيلا لجهود حسن البنا فى إقامة تنظيم الاخوان المسلمين فى السنوات العشر الأولى وكيف أنه لاحظ عندما ذهب الى القاهرة فى أوائل العشرينات أنه لم يكن بها من الجمعيات الاسلامية إلا جمعية « مكارم الأخلاق الاسلامية » ، وكيف بدأ فى الاسماعيلية بالوعظ والتدريس الدينى فى القهاوى ثم كون جمعية الاخوان المسلمين فى ١٩٢٨ ، ثم كيف انتشرت شعبها فى المحافظات المختلفة وانتقل مركزها من الاسماعيلية الى القاهرة فى ١٩٣٢ ، وقد طالبت فى ١٩٣٦ بمطالب سياسية اهمها : القضاء على الحزبية وتوحيد الأمة فى وجهة واحدة – اصلاح القانون حتى يتفق مع التشريع الاسلامى – القضاء على الرشوة والمحسوبية – تقوية الجيش – تقوية الروابط بين البلاد الاسلامية . راجع ايضا ريتشارد ب . ميتشل ، **الاخوان المسلمون** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧) ، ص ص ٢١ – ٤٠ .

(٣) البنا ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ – ٥٨ ، ٦٢ . فقد انتقد الكاتب موجه التحرر العقلى والشخصى واندفاع الشباب وراء التفكير المادى المنقول عن الغرب بعد الحرب العالمية الأولى . وقد سيطرت على حسن البنا فى ذلك الوقت فكرة الدعوة الى الرجوع الى تعاليم الاسلام والقضاء على التقليد الأعمى للغرب ، وانضم الى « جمعية الشبان المسلمين » عند اعلانها . كذلك يلاحظ نفوره من نشاط الجمعيات التبشيرية المسيحية الأجنبية ، وقد أسس مع آخرين « جمعية الحصافية الخيرية » فى المحمودية لمقاومة نشاط البعثة التبشيرية فى بلدته عندما كان طالبا . انظر المرجع السابق ، ص ٢٤ . ويلاحظ أيضا اهتمام حسن البنا بانضمام بعض طلبة جامعة القاهرة الى دعوة الاخوان المسلمين بعد ١٩٣٢ واعتباره ذلك « فتحا مبينا ... فهذه الجامعة التى كان الناس يرون فيها أولا مؤسسة لا صلة لها بالاسلام يتطور الأمر فيها ... الى أن تصبح معقلا من معاقله » . انظر المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

فعل لاستمرار الاحتلال البريطاني لمصر [1] — برغم الاستقلال الاسمي في ١٩٢٢ — واتجاه الحركة الوطنية في ذلك الوقت الى تضييع طاقاتها في الصراع السياسي الذي لعب فيه المستعمر الدور الأساسي .

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية كان نشاط جماعة الاخوان المسلمين قد تضاعف [2] وانضمت اليها عناصر من جامعة القاهرة وجامعة الأزهر واتسع نشاطها الاقتصادي والرياضي وانتشرت فروعها في كل انحاء البلاد « وباختصار ، أصبحوا قوة يعمل لها حساب » [3] .

وانطلاقا من إيمانهم بمحاربة الاستعمار الغربي في العالم الاسلامي [4] فقد تبنوا موقفا عدائيا شديدا في مواجهة بريطانيا — اتفق مع موقف الحزب الوطني الذي كانت بريطانيا تعتبره متطرفا لرفضه المفاوضة الا بعد الجلاء — لذلك رفضوا إعلان مصر الحرب وأيدوا موقف الحكومة المصرية في اتباعها لسياسة تجنيب مصر ويلاتها . واستمروا في حملتهم الموجهة ضد الانجليز [5] .

وعندما كان الموقف العسكري في غير صالح القوات البريطانية بعد توغل القوات الايطالية في الأراضي

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٦٥ ، ٧٥ . فيرى حسن البنا أن الاستعمار هو الحاجز الوحيد الذي يعوق نهوض مصر ورقيها وهو المانع الأول لوحدة العرب والمسلمين . كذلك يلاحظ مدى تأثره ونفوره من الأوضاع التي وجدها عندما انتقل الى الاسماعيلية حيث عايش عمليا وعلى الطبيعة آثار الاحتلال البريطاني . فقد وجد الاسماعيلية بلدا تغلب عليه النزعة الاوروبية اذ تحيط به من الغرب المعسكرات البريطانية ومن الشرق مستعمرة إدارة شركة قناة السويس ، ووجد أن معظم أهلها يعملون بهاتين الناحيتين . كما أثاره سيطرة شركة قناة السويس على كل ماهو من شأن المجالس البلدية حتى الطرق والمداخل التي توصل إليها ، ثم أثاره أيضا التناقض بين حي الأجانب وبين مساكن العمال المصريين وكذلك اللوحات المكتوبة باللغة الأجنبية . انظر أيضا في نشأة وتطور الجماعة عبد العظيم رمضان ، **الاخوان المسلمون والتنظيم السرى** ، (القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٧٧) ، ص ص ٢٥ — ٣٤ .

(٢) عن نشاط الاخوان المسلمين أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ، انظر ميتشل ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ — ٧٢ .

(٣) **Ishak Musa Husaini, The Moslem Brethren. The Greatest of Modern Islamic Movements, (Beirut, Khayat's co-op., 1956), pp. 15-16.**

(٤) حسن البنا ، **الرسائل الثلاث : دعوتنا — الى أى شيء تدعو الناس — نحو النور** ، (القاهرة ، دار الطباعة والنشر الاسلامية ، ١٩٧٧) ، ص ٢٨ . ويلاحظ إدراكه لارتباط التبعية الاقتصادية بالاستعمار ومن هنا كان تنظيمه سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا أى تنظيما شاملا لجميع أوجه الحياة الانسانية . لمزيد من التفصيل في الفلسفة الروحية والاقتصادية والاجتماعية لجماعة الاخوان المسلمين انظر زكي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ — ١٢٤ ولمزيد من التفصيل في أوجه نشاط الجماعة انظر المرجع السابق ، ص ص ١٣٧ — ٢١٦ .

(٥) Husaini, Op.Cit., p.54.

— انظر أيضا البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٢ — ٢٦٣ . ويذكر الكاتب أنه أرسل خطابا الى رئيس الوزراء في أكتوبر ١٩٣٩ يعرض فيه موقف الاخوان من قضية دور مصر أثناء الحرب فيطالب بعدم التورط فيها والاقتصار على تقديم المساعدات داخل حدودها وأن الاخوان المسلمين — برغم معارضتهم لمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا على أساس أنها مجحفة بالمصريين — يطالبون الحكومة بعدم تجاوز حدود تلك المعاهدة والاستفادة من الظروف في تحقيق الاستقلال .

المصرية فى أوائل ١٩٤١ ، أرادت السلطات البريطانية فى مصر الحد من نشاط جماعة الاخوان المسلمين المضاد لهم فاتهمت حسن البنا بالعمل لحساب ايطاليا وطلبت من رئيس الوزراء المصرى اتخاذ إجراء فى هذا الشأن فقام بنقله الى الصعيد [(١)].

ونظرا لحرص السلطات البريطانية فى مصر على القضاء على أى مصدر معارض لبريطانيا فى البلاد ، فقد طالبت بعد ذلك باتخاذ إجراءات قمع شديدة ضد جماعة الاخوان المسلمين لتصاعد نشاطها المضاد للاحتلال البريطانى ، الذى لم يكتف بالدعاية ضده بل تعدى ذلك الى جمع المعلومات عن القوات البريطانية وتحركاتها والقيام بعمليات هجومية ضدها[(٢)] . وقد قامت الحكومة المصرية باعتقال كل من مرشد الجماعة ونائبه فى أكتوبر ١٩٤١ [(٣)] ، كما قامت بمصادرة مجلاتهم ومنعت مطبوعاتهم واجتماعاتهم [(٤)] .

وباختصار فانه فى الفترة الأولى من الحرب تطور الموقف البريطانى من جماعة الاخوان المسلمين — التى كانت تمثل الاتجاه السياسى الدينى فى ذلك الوقت — فمر بعدة مراحل : الأولى مرحلة من الحذر والترقب صحبت إعلان دخولهم المجال السياسى مؤيدين للقضية العربية فى فلسطين ومدافعين عن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، واعتبرت الحكومة البريطانية أن تلك المواقف المعادية لكل ماهو أجنبى وبالتالى بريطانى هو نتيجة للطبيعة الاسلامية للجماعة . إلا أن تزايد دور الجماعة السياسى قد أدى الى الخوف التقليدى لدى الساسة البريطانيين من ربط الدين بالسياسة وما يمكن أن يؤدى اليه ذلك من إثارة الشعور ضد الأجانب بمصر .

أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة الصدام بين جماعة الاخوان المسلمين وبين السياسة البريطانية ، تلك المرحلة التى تميزت بتصاعد الدعاية المعادية لبريطانيا من جانب الجماعة ومواكبة ذلك كله لانتشار فروع الجماعة وتنوع أنشطتها مما أدى الى زيادة نفوذها فى البلاد ، لذلك دخلت السلطات البريطانية فى صدام

---

(١) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص١٧٧ — ١٧٨ ، ويذكر الكاتب أنه قد تمت إعادة حسن البنا الى القاهرة بعد ذلك تحت ضغط عدد من نواب البرلمان . ويرى الكاتب أن تراجع رئيس الوزراء — حسين سرى — فى قراره قد أشعر حسن البنا بأن له من القوة مايسمح له بمضاعفة نشاطه دون خوف .

(٢) P.I.C. paper, NO. 49 (revised), «Ikhwan el Muslimeen», 25.7.44, FO 371/41334.

— وتلك مذكرة هامة وجامعة عن الاخوان المسلمين من وجهة النظر البريطانية ، ونود الاشارة هنا الى أن تلك الاتهامات التى وجهتها السلطات البريطانية لجماعة الاخوان المسلمين وأخطرت بها الحكومة المصرية لم يرد بها دليل واحد على ارتكابها ، ولذلك فإنه من المتعذر التأكد من صدقها أو كونها مجرد حجة لحمل الحكومة المصرية على اتخاذ اجراءات أكثر شدة فى مواجهة نشاط تلك الجماعة المتزايد ضد بريطانيا فى تلك الفترة الحرجة من الحرب من وجهة النظر البريطانية .

(٣) Ibid.

(٤) Husaini, Op,Cit., p.16.

غير مباشر معها عن طريق دفع الحكومة المصرية لاتخاذ الاجراءات القمعية ضدها – كما سبق إيضاحه .

الا أنه ومع قرب نهاية الحرب مرت العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين وبريطانيا بمرحلة ثالثة اتسمت بمحاولة الأخوان التقرب من السفارة البريطانية وحذر السلطات البريطانية من التجاوب معهم (١) .

وفى واقع الأمر فان تلك الاتصالات بين جماعة الاخوان المسلمين والانجليز قد تمت فى وقت تعرضت له الجماعة لمختلف أنواع الضغوط على يد حكومة أحمد ماهر التى تلت حكم الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ . وقد اتهم الاخوان الحكومة بالتدخل فى الانتخابات عام ١٩٤٥ لاسقاط جميع مرشحيهم بناء على طلب بريطانيا (٢) .

وفى ظل هذا الفشل الذى واجهه الاخوان فى الانتخابات اجروا اتصالا بالسفارة البريطانية محاولين فيه أن يكسبوا ثقة الانجليز تحت دعوى أن مصالحهم واحدة فى ظروف انتشار « الخطر البلشفى » وأن الاخوان

---

(١) انظر تقرير السفير البريطانى فى مصر عن مقابلته مع الأمير محمد على الذى كان على صلة بالاخوان المسلمين وقد أخبره أن حسن البنا قد زاره وقال له إنه « كان متضايقا من أن يكون هدفا لشك وعداء البريطانيين . وقد أقر الشيخ أن ذلك الشك لا يقوم على مبرر وأنه مهتم جدا بازالته » . وقد وعده الأمير بأن يبلغ هذا الكلام للسفير البريطانى . ثم اقترح الأمير على السفير أن يقابل « سمارت » – السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية – حسن البنا . وهنا علق السفير « أنه وجدت شكوكا من جانبنا خوفا من أن يغذى الاخوان المسلمون اتجاهات معادية للأجانب ومعادية للبريطانيين ويتورطون بطريقة مؤذية فى السياسة الداخلية . ولكنى مستعد للتفكير فيما قاله [الأمير] » :

- «Sheikh Hassan al-Banna, when calling upon... [Prince Mohamed Aly] had said that he 'the Sheikh' was distressed that he should have incurred the suspicion and even hostility of the British. The Sheikh had professed that this suspicion was without justification and that he was most anxious to dissipate it. The Prince had pointed out that this was not His Royal Highness business but that he would mention to me what the Sheikh had said... The Prince suggested that it would be no bad thing if Sir W. Smart were to see the Sheikh and have a discussion with him. I observed that I knew there were misgivings on our side lest the Ikhwan el-Moslimin might develop anti-foreign and anti-British tendencies and get mischievously mixed up in internal politics. But I was prepared to consider what His Royal Highness had said». See Killearn to Eden, No.218, 6.2.45, FO 371/45917.

(٢) انظر زكى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ . وقد رشح الاخوان أنفسهم فى تلك الانتخابات على أساس خدمة « المنهج الاسلامى » وقد سقط جميع مرشحيهم بما فيهم حسن البنا فى الاسماعيلية . انظر لمزيد من التفصيل حول تدخل حكومة على ماهر ضد الاخوان فى هذه الانتخابات :

- Confidential report by the Defence Security, «Summary of Egyptian affairs for the month of January 4», No. 60/13/6, 6.6.45, FO 371/45930.

المسلمين يقفون مع الدين والاستقرار الاجتماعي وهو ما يتفق مع المصالح البريطانية[1] .

إلا أن السلطات البريطانية في مصر لم تتجاوب مع محاولات جماعة الاخوان المسلمين للتقرب منهم وذلك لسوء العلاقة بين الحكومة المصرية القائمة وبين تلك الجماعة والشك في أن تكون، تلك الخطوة من جانب الجماعة مناورة لضمان تأييد بريطانيا لها حتى تتمكن من تقوية موقفها ثم تستانف العمل ضد الانجليز فيما بعد[2] . هذا بالاضافة الى الخطر الذى أصبحت تشكله تلك الجماعة على المصالح البريطانية بسبب

---

(١) اجرى الاخوان المسلمون هذا الاتصال بالسفارة البريطانية في اليوم التالي للمقابلة السابق الاشارة اليها بين السفير البريطاني والأمير محمد علي ، وذلك عن طريق أحمد جلال الذى كان على اتصال بالمستشار الشرقي للسفارة من قبل « وقال انه جاء بدون علم حسن البنا » وكان تعليق السفير البريطاني أن « ذلك كان بلا شك غير صحيح » ثم قال احمد جلال « انه كان مندهشا ومستاء لسماعه أن البريطانيين كانوا معارضين للاخوان المسلمين وأنهم طلبوا من السلطات المصرية أن تمنع انتخاب أى من مرشحيهم في الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب . وقد أكد أن مصالحنا متطابقة . ففي مشكلة ما بعد الحرب والخطر البلشفي الذى كان قادما أيد الاخوان المسلمون الاستقامة الدينية والاستقرار الاجتماعي وهي ، قبل كل شيء ، الأشياء التى أردناها » . وقد انكر المستشار الشرقي للسفارة البريطانية تدخل السفارة في الانتخابات وانه لم يحدث أى عمل عدائي من جانب السفارة ضد الاخوان المسلمين في العامين الأخيرين . وقد وعده احمد جلال باخطار حسن البنا بذلك . انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to Eden, No. 218, 6.2.45, Op.Cit.: «... Ahmad Galal Effendi, leading light of the Ikhwan el-Muslimin, who had been in contact with the Oriental Counsellor before, had asked for an appointment with Sir W. Smart. He called the day after my conversation with Prince Mohamed Aly. He said that he had come without the knowledge of Hassan al-Banna 'this was no doubt quite untrue'». He was, he said, exceedingly surprised and upset to hear that the British were opposed to the Ikhwan el-Moslimin and had asked the Egyptian authorities to prevent the election of any of their candidates in the recent elections for the Chamber. He maintained that our interests were identical. In the post-war trouble and the bolshevik danger which were coming the Ikhwan el-Muslimin stood for religious rectitude and social stability which, after all, were things we wanted... The Oriental Counsellor told Ahmed Galal Effendi that he could assure Hassan al-Banna that it was completely untrue that we had made any such request to the Egyptian authorities... Smart said that we had taken no hostile action whatever against the Ikhwan el-Muslimin since a couple of years ago when, as he knew, the Ikhwan el-Muslimin and our security aurthorities had come into conflict. Ahmed Galal Effendi said that he was very pleased to hear this and that he would inform Hassan al-Banna».

(٢) وذلك بصفة خاصة ، بعد أن اتهموا بمقتل رئيس الوزراء أحمد ماهر بسبب معارضتهم لقرار حكومته باعلان الحرب على المانيا واليابان . انظر زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ، وانظر أيضا رمضان ، **الاخوان المسلمين والتنظيم السرى** ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ - ٦٠ ، انظر ايضا لمزيد من التفصيل :

اتساع عضويتها وكفاءة تنظيمها « والطبيعة المناضلة والمعادية للأجانب [التى تتصف بها] ، ووجود كمية كبيرة من الأسلحة فى البلاد يمكن [لها] استخدامها »[1] .

وقد استمرت الحكومة البريطانية حتى نهاية الحرب تعارض نشاط جماعة الاخوان المسلمين فى المجال السياسى[2] برغم كل محاولات الجماعة للاتصال بهم سواء من جانب بعض أعضائها أو من جانب

= Killearn to Eden} No. 218, 6.2.45, Op.Cit.: «... in view of the fact that the present Government and the Ikhwan el-Muslimin are in open hostility, it seems inadvisable to multiply contacts just at this juncture. Moreover, there is always the fear that the Ikhwan el-Muslimin may be playing their usual game of trying to get our support, or at least to disarm our hostility, in order to strengthen their position for action against us at some future date».

(١) «The militant and xenophobic characters of the Ikhwan, and the fact that there are throughout Egypt a large number of arms (largely obtained from abandoned dumps in the Western Desert) that could be brought into use should feeling be sufficiently aroused, make the Ikhwan a potential danger that cannot be discounted». See P.I.C paper, No.49 (revised), «Ikhwan el-Muslimeen», 25.7.44, Op.Cit.

– ويذكر التقرير السابق أيضا أن جماعة الاخوان المسلمين هى التنظيم السياسى الوحيد المنظم جيدا فى مصر فى ذلك الوقت باستثناء الوفد ، وعلى ذلك فهى تعتبر من وجهة النظر البريطانية مصدر تهديد للحياة السياسية فيها . إلا أن المثير للدهشة أن تلك المذكرة توقعت أن يلعب الاخوان المسلمون دورا بارزا فى التطورات اللاحقة ، واعتبرت أن مصدر ضعفها يقع فى قياداتها فحسن البنا هو الشخصية البارزة الوحيدة بها وتعتمد الجماعة كلية عليه ، لذلك فانه برغم نفوذه بسبب سلطته داخل الجماعة ، إلا أن اعتمادها على قيادته يمكن أن يكون سبب انهيارها فى حالة اختفاء :

- «Its weakness, however, lies in its leadership. Hassan Al-Banna is not only the undisputed leader of the Brotherhood but he is its only outstanding personality. The society is completely dependent on him, and although he may be dangerous because of the power he can wield [,] the dependence of the Brotherhood on his leadership may yet be the cause of its downfall... should Hassan al Banna for any reason be removed, the Ikhwan, in the absence of any successor of comparable driving force and inspiration, might easily crumble away». See Ibid.

(٢) انظر المقابلة بين « سمارت » – المستشار الشرقى للسفارة البريطانية – وحسن البنا بناء على طلب الأخير فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٥ ، حيث يتضح مدى خشية السياسة البريطانية من دخول جماعة الاخوان المسلمين المجال السياسى . فقد قال « سمارت » فى مقابلته للبنا : « انتهزت الفرصة للاشارة لحسن البنا أنه عندما قابله من قبل ثمانية عشر عشرا ، كان مهتما بأن يشرح لى أن أهداف جماعته كانت دينية ، وثقافية ، واجتماعية . [اما] فى الاجتماعات الأخيرة للاخوان المسلمين ، أظهر أهدافا سياسية واضحة وقد رد حسن البنا بأن الأهداف الدينية فى الاسلام هى حتما سياسية فى نفس الوقت » : =

مرشدها مكررا نفس المقولة السابقة « ... ان الاخوان هم حلفاء [بريطانيا] الأكثر فائدة فى مجتمع يهدده التحلل . لقد كانوا العائق الأكبر ضد الشيوعية والعامل الأقوى المؤدى للاستقرار » [1] .

٤ – التدخل البريطانى لإبعاد الجيش المصرى عن السياسة

كان من أهداف السياسة البريطانية دائما إبقاء الجيش المصرى بعيدا عن السياسة وكانت السلطات البريطانية فى القاهرة تراقب دائما موقف الجيش من الأحداث السياسية فى البلاد . وعندما قام الخلاف بين الوزارة الوفدية والقصر فى ١٩٣٧ [2] حرصت السياسة البريطانية على إبعاد الجيش عن هذا الخلاف [3]

- «The Oriental Counsellor reports on the interview as follows:-»

«Hassan al-Banna called on me on October 17th. ... I took the opportunity to point out to Hassan al-Banna that when I had last seen him some eighteen months ago, he had been at great pains to explain to me that the objectives of his society were religious, cultural and social. At recent meetings of the Ikhwan el-Muslimin, he had come out with clearly political objectives. Hassan al-Banna replied that the religious objectives in Islam were inevitably at time political». See Bowker, Cairo to Bevin, No. 1441, 27.10.45, FO 371/45927.

(١) جاء هذا الحديث على لسان حسن البنا فى مقابلته للمستشار الشرقى للسفارة البريطانية ، المرجع السابق ، انظر : Ibid.: «He then went on to repeat his old thesis, namely that the Moslem Brethren were our most useful allies in a society threatened with dissolution. They were the greatest barrier against communism and the strongest factor working for stabilisation. Islam, while democratic, was a force of conservation».

(٢) لمزيد من التفصيل انظر الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ – ٥٥ .

(٣) إعتبر السفير البريطانى أن تعريض الجيش للخلاف بين الملك والوفد هو عمل خطير خاصة وأنه لاحظ اتجاه الملك الى استخدام شعبيته فى الجيش فى ذلك الوقت فى مواجهة الوفد . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Eden, No.209, 16.2.37, Op.Cit.: «His Majesty at present is certainly popular with the army. Nevertheless, the acephalous state of the army,... now exposed to the competing political intrigues of Wafd and Palace, is obviously very dangerous... Armies infested with politics easily become the prey of unscrupulous military adventures, with results often disasterous to all, including the politicians who have been intriguing to make use of the soldiers».

كما أكدت السفارة البريطانية على مبدأ عدم تدخل الجيش المصرى فى السياسة بمناسبة انشاء المجلس الأعلى للدفاع ، انظر :

- Kelly to Eden, No. 1136, 29.9.37, FO 407/221.

وقد تأكد هذا الاتجاه أثناء الحرب بسبب تكليف الجيش المصرى بالقيام بدور أساسى فى حماية العمق الاستراتيجى لمسرح العمليات الحربية فى الصحراء الغربية من جانب ، واهتمام الحكومة البريطانية بالمحافظة على الاستقرار والأمن فى مصر أثناء الحرب لتجنب حدوث اضطرابات كالتى وقعت فى العراق واشترك فيها الجيش العراقى من جانب آخر (١) .

إلا أنه عندما نشبت الحرب لم تكن الحكومة البريطانية مطمئنة للوضع فى الجيش المصرى بسبب عدم ارتياحها أصلا الى شخصية عزيز المصرى القائد العام للجيش (٢) .

ومع تزايد نفوذ القائد العام بين صغار الضباط المصريين (٣) ، وتعدد المواقف التى كان يتخذها فى مواجهة البعثة العسكرية البريطانية ، اعتبرته الحكومة البريطانية معرقلا للتعاون بين البلدين وطلبت تنحيته فى بداية ١٩٤٠ لتحقق مزيدا من السيطرة على الجيش المصرى وتضمن تعاونه معها أثناء الحرب (٤) .

وقد حاول على ماهر – رئيس الوزارة المصرية فى ذلك الوقت – مقاومة هذا التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ودخل فى معركة مع الحكومة البريطانية اتهمته فيها بمحاولة تحويل قضية إعفاء القائد العام للجيش المصرى الى قضية سياسية بإعلان هذا الأمر فى الصحافة للضغط على الحكومة البريطانية لعدم إقصائه (٥) . وقد نجحت الحكومة البريطانية فى تحقيق رغباتها فى هذا الصدد عندما أقالت الوزارة بدعوى عدم الثقة فيها (٦) .

---

(١) انظر ما قاله السفير البريطانى فى مصر فى مقابلته الآتية للملك فاروق :

- Lampson to Eden, No.132 Saving, confidential tel., 24.12.36, FO 407/221: «One thing I did very much hope, namely, that the next Egyptian army would be kept out of politics as it had been in the recent past. Events in Iraq were a good illustration of the dangers of the other system».

(١٣٦) إدعت الحكومة البريطانية أن سبب قلقها من تعيين عزيز المصرى كقائد عام للجيش هو عدم ثقتها فيه بسبب خدمته السابقة فى الجيش التركى وإعجابه بالعسكرية الألمانية ، لمزيد من التفصيل انظر التقرير التالى :

- Bateman to Halifax, No. 1666, 25.8.39, FO 407/223.

– ولقد تسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى فى يناير ١٩٣٧ ، وقد عين محمود شكرى رئيسا مصريا لأركان الجيش ، إلا أن البعثة البريطانية المكلفة بتدريب الجيش المصرى طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ تمتعت بنفوذ كبير فى الجيش حتى أن البعض اعتبر أنها حلت محل المفتش العام البريطانى . انظر الرافعى فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٣) محمد أنيس ، **٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى** ، (بيروت ، المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢) ، ص ٤٤ .

(٤) Halifax to Lampson, No. 55, 17.1.40, FO 407/224.

(٥) Lampson to Halifax, No. 17 Saving tel., 20.1.40, FO 407/224.

(٦) Lampson to Halifax, No. 883 tel., 8.8.40, FO 407/224.

ومنذ ذلك الوقت والحكومة البريطانية حريصة على عدم إثارة الجيش المصرى وخاصة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى سيتم تناوله بالتفصيل .

تعاون الحكومة البريطانية مع حزب الأغلبية لاحتواء المعارضة السياسية

لقد تبلور الادراك البريطانى منذ الاستقلال الاسمى لمصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ على أساس أن التغيرات الوزارية المصرية تتم وفق دائرة معينة أو تتابع خاص يتكون من ثلاثة عوامل تحدد مسار الأحداث السياسية فى مصر وهى حسب أهميتها بالنسبة لبريطانيا : الوجود البريطانى فى مصر والملك والرأى العام المصرى ممثلا فى حزب الأغلبية أى حزب الوفد .

واستمرت التغيرات السياسية تسير فى تلك الدورة المنتظمة بعد ١٩٣٦ ، التى لم تعتبر الحكومة البريطانية « ... ان المعاهدة قد أثرت عليها بأى حال ، أو أن أى شيء ممكن أن يؤثر عليها إلا اذا اختفى واحد أو آخر من العوامل الثلاثة المذكورة بعاليه »[1] . وقد رسمت السياسة البريطانية على أساس أن تلك المتغيرات تسير تبعا للترتيب التالى :

(١) يتولى الحكم رئيس وزراء مقبول من الملك والحكومة البريطانية ثم يبدأ فى فقدان مساندة القصر له نتيجة لاعتماده على التأييد البريطانى له وتعامله مع القصر بصلافة مما يؤدى الى قيام الملك باقالته بسبب قضية لا يستطيع الانجليز أن يتدخلوا بشأنها ويقود ذلك الى المرحلة الثانية .

(٢) يتولى الحكم رئيس وزراء يعتبر رجل القصر فينتج عن ذلك تدخل القصر فى مختلف نواحى الادارة السياسية للبلاد مما يؤدى الى تصاعد الاستياء والتذمر الشعبى الذى كان من الممكن أن يؤدى الى ثورة لولا وجود القوات البريطانية فى البلاد . وهنا تتحرك بريطانيا ببطء لاحتواء ذلك التذمر مما يؤدى الى المرحلة الثالثة .

(٣) تتولى حكومة شعبية الحكم وهى فى العادة إما حكومة وفدية أو على الأقل يؤيدها حزب الوفد فيبدأ تهديد النفوذ والمصالح البريطانية فى البلاد مما يؤدى الى انزعاج الحكومة البريطانية فتكف عن التظاهر بعدم التدخل فى الشئون السياسية للبلاد وتصر على تغيير الحكومة لاجئة — بعد توقيع معاهدة التحالف — الى الاستناد لنصوصها . وهنا تسعى للحصول على تعاون الملك فتعمل على تحقيق رغباته الى حد ما ، فيقود ذلك الى الوضع الأول وهو تولى رئيس حكومة مقبول من الملك والحكومة البريطانية معا .

(١) Minute by M. Peterson (FO), «Note on the habitual sequence of political changes in the Government of Egypt», 27.1.42, FO 371/31566.

ويعتبر توقيت تلك التغيرات بما يتلاءم مع المصالح البريطانية نقطة هامة جدا بالنسبة للسياسة البريطانية ، حيث أنها قد تؤدى وخاصة فى حالة إقصاء حكومة القصر – كما حدث عندما أقيل إسماعيل صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ – الى تحسين مركز الممثل البريطانى فى مصر (١) .

وعلى ضوء دائرة التوازن السياسى هذه تتحدد الرؤية البريطانية لكل من العاملين الآخرين فى عملية التغييرات السياسية المشار اليها أى الملك وأحزاب الأقلية من ناحية وحزب الوفد من ناحية أخرى .

ولعل هذه العملية المستمرة للتوازن هى التى جعلت من الضرورى – لتفهم العملية السياسية فى مصر قبل الثورة – النظر لعلاقة السياسة البريطانية بأى من أطراف الصراع السياسى فى مصر نظرة ديناميكية متغيرة تخضع للظروف والمصالح البريطانية . فتغير موقف الحكومة البريطانية من العداء الى التقارب والعكس يخضع لقواعد تلك الدورة المنتظمة .

وكان استسلام الأطراف السياسية المختلفة لهذه الدورة المفرغة هو الذى أوصل الحركة الوطنية بقيادة الجيش الى طريق الثورة على ذلك النظام بأكمله للقضاء على ركنين أساسيين منها وهما القصر والاحتلال البريطانى ، ثم إقامة نظام حكم جديد يتحكم فيه عامل واحد وهو الارادة الشعبية المصرية .

ولم تستثن الفترة الأولى للحرب العالمية الثانية من انطباق تلك القاعدة الى أن ساءت العلاقات بين الملك والانجليز الى الدرجة التى جعلت السياسة البريطانية تتجه إلى اختصار تلك الدورة والانتقال مباشرة من حكومة مقبولة من القصر وبريطانيا (٢) الى حكومة شعبية أى حكومة يرأسها حزب الأغلبية .

والى جانب العوامل المختلفة التى دفعت بريطانيا – حماية لمصالحها فى مصر – الى التدخل المباشر لاختصار هذه الدورة المألوفة لها فى السياسة المصرية ، والتى سبق ذكرها مثل ضعف حكومات الأقلية من وجهة النظر البريطانية فى مقاومة دعاية المحور فى مصر ، وفى السيطرة على المعارضة النشطة بقيادة حزب الوفد ، وفى السيطرة على نشاط الجماعات الدينية التى بدأت تلعب دورا مؤثرا على الساحة السياسية ، فإن التطور الجديد فى الرؤية البريطانية لحزب الوفد منذ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة التحالف والتوقيع عليها والعلاقة بينهما منذ تلك الفترة كانت عاملا حاسما لزيادة التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية (٣) .

---

(١) Ibid.

(٢) حكومة حسن صبرى من يونيه الى نوفمبر ١٩٤٠ ، وحكومة حسين سرى من نوفمبر ١٩٤٠ الى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اللتان تبعا حكومة على ماهر التى اعتبرتها بريطانيا موالية للقصر . انظر رزق ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢١ – ٤٣١ .

(٣) بالرغم من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦ الا أن الحكومة البريطانية تعمدت أن تترك مجالا كبيرا للتدخل البريطانى فى السياسة المصرية ومن أوضح الأمثلة على ذلك الأزمات الناتجة عن مقتل السردار فى ١٩٢٤ وقيام الحرب العالمية الثانية فالانجليز كانوا دائما يستطيعون ان يحولوا مجرى السياسات فى مصر بالضبط كما كان الوضع وقت « كرومر » : انظر لمزيد من التفصيل :

- Darwin, Op.Cit., p.132.

لذلك فإنه لتفهم العوامل التى أدت الى اتجاه الحكومة البريطانية الى التعاون مع حزب الوفد أثناء الحرب ، ولتحليل الدوافع التى حدت بقيادات هذا الحزب الى قبول لعب الدور الذى رسمته لهم السياسة البريطانية ، ينبغى تتبع العلاقة بين حزب الوفد والحكومة البريطانية منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

١ – التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الوفد من ١٩٣٦ – ١٩٣٧ :

إن الرؤية البريطانية لحزب الوفد كحزب يمثل الأغلبية الشعبية ويقود الحركة الوطنية ضد الاحتلال – والتى سيطرت على السياسة البريطانية فى أوائل الثلاثينات – قد بدأت فى التغير مع انتفاضة ١٩٣٥ ، ومبادأة الوفد بمطالبة الحكومة البريطانية بالتفاوض من أجل عقد معاهدة تحالف بين البلدين ، وتساهل قيادات الحزب فى موقفها خلال مفاوضات ١٩٣٦ عما كانت عليه فى مفاوضات ١٩٣٠ .

إن الفترة التى تولى فيها حزب الوفد الوزارة من مايو ١٩٣٦ وحتى ديسمبر ١٩٣٧ شهدت تقاربا وتعاونا بين الوزارة الوفدية والحكومة البريطانية ، فبالرغم من أن الحكومة الوفدية – مجاراة للدعاية بأن مصر حصلت على الاستقلال الكامل بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ – قد تجنبت أى مظهر يصورها بأنها تسير فى ركاب السياسة البريطانية [١] الا أنه عندما بدأت تسوء العلاقات بين رئيس الوزراء والملك وبدأ حزب الوفد يواجه مشاكل بسبب بوادر انشقاق بعض قياداته [٢] ، حدث مزيد من التقارب والتعاون بين حزب الوفد والسفارة البريطانية . فقد كانت « ... مصلحة ... [بريطانيا] فى نجاح الحكومة ... [الوفدية فبريطانيا] تدين لهم بالمعاهدة ، وتتوقع منهم أن يطبقوها ، وقد أظهروا كل استعداد لتحقيق ذلك [٣] » .

وقد قامت الحكومة البريطانية بمساندة الحكومة الوفدية فى مواجهة الملك بأن ضغطت عليه لكيلا يتدخل فى شئون الحكم ويلتزم بدوره الذى نص عليه الدستور . ثم قدمت النصائح لحكومة الوفد لتحسين مركزها فى

---

(١) Lampson to Eden, No. 209., 16.2.37, Op.Cit.

(٢) المقصود هنا انشقاق محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر وهو يعتبر الانشقاق الثالث فى قيادة الوفد منذ إنشائه . لمزيد من التفصيل عن انشقاقات الوفد انظر الرافعى فى **أعقاب الثورة جـ١** ، مرجع سابق ، ص ص ٧ – ١٤ ، ٣١ – ٣٣ . وانظر أيضا الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٢** ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ – ١٩٧ . وانظر كذلك الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ٥٣ . وراجع أيضا انيس ، مرجع سابق ص ٨٢ .

(٣) جاء ذلك على لسان السفير البريطانى أثناء مقابلته لعلى ماهر فى أول مارس ١٩٣٧ ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Eden, No.31 Saving tel., 2.3.37, FO 407/221: «I made it clear throughout the conversation that our interest was to see that the present Government made good. To them we owed the treaty, and to them we looked to implement it as they showed every disposition to do».

الادارة الحكومية وفى مواجهة التفكك الذى بدأ يظهر فى قيادة الحزب [(١)].

وقد بلغت مساندة الحكومة البريطانية لرئيس الوزراء أقصاها — فى تلك الفترة — عندما أيدته فى مواجهة محمود فهمى النقراشى اقتناعا منها بأنه كان يتبع سياسة « إخراج الانجليز » حيث كان يقوم بالتخلص من

---

(١) ففى مقابلة بين السفير البريطانى ومصطفى النحاس تحدث معه السفير حول مظاهر التغيير فى الحكومة فأثار معه مساوىء تدخل وكلاء الوزارة البرلمانيين فى الادارة مما أدى الى أن يحل السياسيون الحزبيون محل الموظفين الاداريين ، كما أشار الى الشكاوى المتعددة بخصوص المحسوبية فى التعيينات وطريقة جمع التبرعات من أجل الدفاع فى الأقاليم . وقد أنكر النحاس تلك الانتقادات ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Eden, No. 289, 6.3.37, FO 407/221: «... having occasion to meet Nahas... I thought it advisable to speak to him frankly about the dangers arising out of the inadequcies of the Government... I then referred to the interference of Paliamentary Under-Secretaries of State with the administration, and to the fact that, although the original decree nominating them prescibed that their functions should be purely parliamentary, a subsequent decree conferred administative powers on the Parliamentary Under-Secretary for the Interior. This superession of administrative officials by party politicians seriously affected the efficiency of the Administation. I also referred to the frequent complaints regarding favouritism in appointments etc., and regarding the collections for the defence fund in the provinces... Nahas... said that these criticisms were really not justified. I said that... I thought his Excellency ought to keep his eyes open».

— وقد أرسل وزير الخارجية البريطانى تعليماته بعد ذلك لسفيره فى القاهرة بأن يمارس « سلطاته » فى التدخل فى إدارة الشئون الداخلية المصرية ، مذكرا إياه أن دوره كسفير لا يقل عنه تأثيرا عن دوره كمندوب سام ! وحثه على إعادة تحذير مصطفى النحاس ، من أجل استمرار الوزارة الوفدية وتقويتها فى مواجهة الملك والمعارضة لأنها متعاونة مع بريطانيا وتحقق مصالحها فى مصر التى تركزت فى تطبيق نصوص معاهدة التحالف . انظر لمزيد من التفصيل :

- Eden to Lampson, No. 421, 17.4.37, FO 407/221: «It has always appeared to me... that the success of the treaty policy must in the final analysis depend mainly upon His Majesty's representative in Cairo; to him must fall the task of finding a new technique which will enable him to play in fact, though not in appearance, a role scarcely, if at all, less effective than that of the High Commissioner of earlier days... In putting this question to your Excellency,... you should take the earliest opportunity of again warning Nahas Pasha of the dangers which threaten both the present Government and the State of Egypt and its inhabahitants... as a result of the existing maladministration. In doing so, you should express the earnest hope that Nahas Pasha will take immediate steps to remedy the present situation... [As] to position of the King of Egypt... the question is being considered here of finding means of urging upon His Majesty... the necessity from all points of view of clinging to a strictly constitutional role».

الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية[1] .

وقد يبدو غريبا أن يلجأ رئيس حزب وطنى الى دولة أجنبية تحتل بلده لكى تسانده فى مواجهة مشكلة داخلية فى الحزب مما يستتبع بالتالى السماح لتلك الدولة الأجنبية بمزيد من التدخل فى الشئون الداخلية المصرية ، ويكون هذا التدخل بالطبع لمصلحة الدولة المحتلة فى المقام الأول حتى ولو اتفقت تلك المصلحة – فى ذلك الوقت – مع الجانب المصرى[2] . إلا أن حزب الوفد قد دأب على اتباع ذلك الأسلوب وخاصة فى الفترة التى تولى فيها السلطة تحت ضغط الانجليز من ١٩٤٢ – ١٩٤٤ كما سيتم توضيحه .

وعموما فقد حدث مزيد من التقارب والتعاون بين حزب الوفد وبريطانيا بعد تشكيل وزارة الوفد الجديدة

---

(١) «[Nokrashi's] cheap and almost openly proclaimed policy of 'cut out the British'... (I have direct confirmation that Nokrashi... is consistently trying to get rid of British officials in Egyptian employ ...). See Lampson to Eden , No.54 Saving tel., 31.5.37, FO 407/221.

– وقد تدخل السفير البريطانى فى الخلاف بين النقراشى والنحاس بأن حاول الاتصال بأحمد ماهر لمنعه من التضامن مع النقراشى . انظر لمزيد من التفصيل المرجع السابق ، انظر أيضا :

- Lampson to Eden, No. 769, 16.6.37, FO 407/221.

(٢) وفى الواقع فقد توطدت العلاقة فى هذه الفترة بين رئيس حزب الوفد وبين السفارة البريطانية الى حد أن أبلغ مصطفى النحاس السفير البريطانى مسبقا بأنه سيتخلص من بعض قيادات حزبه – وهم النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى – ثم تناقش معه فى أكثر المسائل خصوصية بالنسبة لحزبه . والغريب أنه طلب من السفير البريطانى أن يقتصر فى تبادل المسائل الهامة والسرية عليه – ومكرم وأمين عثمان فهو يريد أن يضيق الدائرة التى يثق بها ، ثم أشاد بسياسة التعاون الوثيق بينه وبين بريطانيا ! لمزيد من التفصيل انظر مارواه السفير البريطانى عن حديثه مع النحاس حول شئون حزب الوفد الداخلية :

- Lampson to Eden, No.93 Saving tel., 27.7.37, FO 407/221: «His Excellency [Nahas] then told me that he was going to get rid of Nokrashi, Safwat and Ghaleb. It was impossible to continue working with them... Matters had come to a head first over Assouan hydro-electric scheme... Present Minister of War, Ali Fahmy, would also have to go... His Excellency said he feared the Nokrashi-Ahmed Maher alliance was as strong as ever... Finally, Nahas paid warmest tribute to Makram. For the future he hoped that I would limit exchanges of view or business discussions of a highly confidential nature strictly to his Excellency himself, Makram and Amin Osman for he had found that inner confidences must be limited to that narrow circle... Nahas elaborated at length his policy of closest and most wholehearted collaboration with us. That was the basis of his whole programme and would remain so. He was most appreciative of the way in which we had met him and helped to surmount the various problems arising from implementation of the treaty. He attributed this very largely to the satisfactory personal relationship established between our two selves».

التى أخرج منها معارضى رئيس الوزراء فى أغسطس ١٩٣٧ [١] ، نتيجة لموقف الحكومة البريطانية فى مساندة رئيس حزب الوفد فى مواجهة معارضيه من داخل حزبه [٢] .

ويلاحظ أيضا أنه عندما اشتد الخلاف بين رئيس الوزراء والملك [٣] ، طلب الأول مساندة الحكومة البريطانية له ، وحثها على العمل على عزل الملك بحجة أن مصلحة البلاد توجب ذلك ، إلا أن الحكومة البريطانية لم يكن من مصلحتها أن تتخذ إجراء متشددا ضد التاج ، خشية حدوث أزمة سياسية فى مصر فى ذلك الوقت الحرج بالنسبة للحكومة البريطانية ، بسبب تفاقم الوضع الدولى [٤] .

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤ - ٤٦ . وقد خرج من تلك الوزارة النقراشى ومحمود غالب وعلى فهمى ومحمد صفوت . وقد كون النقراشى مع أحمد ماهر الهيئة السعدية فى بداية ١٩٣٨ ، ثم دخلت الانتخابات فى هذا العام ونالت ٨٠ مقعدا فى مجلس النواب . انظر لمزيد من التفصيل المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢) لقد وصل إقناع مصطفى النحاس للسفير البريطانى بمساندته فى مواجهة تلك المشكلة الداخلية فى حزبه الى حد أن علق الأخير فى برقية لوزير خارجيته بمايلى : « لقد كنت خائفا جدا من [حدوث] انشقاق . ولكن إذا حدث ذلك فقد اعتقدت أن ذلك سيكون بسبب أن رئيس الوزراء شعر أن سياسته الأساسية بالتعاون معنا والتطبيق الأمين للمعاهدة تتعرض للخطر باستبقاء عناصر غير متفقة فى وزارته ... [و] يجب أن اعترف ... [أن] الشىء المهم كان أن البلد يجب أن تمر بفترة من الهدوء الداخلى وتوقف الاضطراب السياسى » :

- «I was much afraid of a split. But if it came I believed it would be because the Prime Minister felt his fundamental policy of collaboration with us and loyal treaty implementation was being compromised by retention of discordant elements in his Ministry... I must admit... [[that the] important thing was that the country should have a period of internal rest and cessation of political upheaval». See Lampson to Eden, No. 97 Saving tel., 27.7.37, FO 407/221.

(٣) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ - ٥٥ . ويذكر أسباب ذلك الخلاف والتى تدور أساسا حول جماعات القمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد ثم حول استشارة الملك فى بعض الشئون وخاصة تلك المتعلقة بالجيش . انظر أيضا أنيس ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ - ٨٥ . وقد طلبت الحكومة البريطانية دراسة مدى دستورية موقف رئيس الوزراء من الملك ، وللاطلاع على رأى المستشار القانونى للسفارة البريطانية فى هذا الشأن انظر :

- Lampson to Eden, No.1305, 17.11.37, enclosure: «Opinion prepared by Legal Adviser, Cairo» FO 407/221

(٤) Lampson to Eden, No. 608 tel., 2.11.37, FO 407/221.

- ومن الغريب أن تلك البرقية السابقة تتناول كيف حاول مصطفى النحاس أن يشرح مجهودات القصر فى إثارة طلبة الأزهر ، وكيف أكد للسفير البريطانى على أنه فى حالة اقالة الملك ستكون البلد كلها خلفه ، وفى الواقع هنا تكمن خطورة تعاون قيادات حزب الأغلبية المعتمدة على تأييد الجماهير لها مع دولة أجنبية ، حيث ينقضى وقت طويل من الزمان قبل أن تكتشف الجماهير تلك المواقف وتعيد حساباتها . انظر :

وأثناء هذه الأزمة وجدت الحكومة البريطانية نفسها فى مأزق ، حيث كان أمامها بديلان : إما أن تلقى بثقلها لتأييد أى من الطرفين ، أو تمتنع عن التدخل وتترك الأمور تأخذ مجراها وفقا لقاعدة التغيير الوزارى فى مصر - السابق الاشارة اليها - فتتولى السلطة وزارة موالية للقصر ومقبولة من بريطانيا .

إلا أنه بالرغم من إدراك الحكومة البريطانية لأهمية استمرار وزارة الوفد فى الحكم للمصالح البريطانية ، واحتمال أن يعرقل اقالتها تنفيذ بنود المعاهدة ، « فإذا ذهب النحاس ، فإن التنفيذ السلس للمعاهدة سوف يتأثر لأن ... [بريطانيا] من الصعب أن تتوقع [من] أى حكومة أن تكون سهلة التعامل معها على هذا

= - Ibid.: «Prime Minister next turned to domestic crisis. He spoke with great violence of King Farouk's attitude, which was totally intolerable. His Majesty had used outrageous language to him at recent audience, and it was clear beyond all doubt that his endevour had been to provoke a breach and a resignation... His Excellency continued that it was preposterous that a mere boy of no experience should be adopting this aggressive role. It was entirely unconstitutional, and his Excellency was moved to wonder whether further co-operation with His Majesty would ever be possible and whether in the country's interest King Farouk would have to go... I smoothed his Excellency down to the best of my ability, taking the line that at this time of international crisis it would be unpatriotic to lend himself to a major political crisis, and drastic action against the Crown would inevitably lead into water so deep that I begged his Excellency not even to play with the idea... [I] got the impression that he may be ready to hold his hand. But he seemed confident that if he did act the country would be behind him».

- وقد أكد مكرم عبيد أيضا للسفير البريطانى أثناء تلك الأزمة على ضرورة التخلص من الملك فاروق على أن يحل آخر محله ، أى أنه لم يقترح الغاء الملكية واقامة الجمهورية لأنه كان يعتقد « أن التاج يشكل جزءا لا يتجزأ وضرورى من دستور مصر » ! ولاقناع السفير البريطانى بوجهة نظره هذه وصف مكرم عبيد الملك بأنه « ... ليس جاهلا فقط وغير مؤهل ، إلا أنه يخشى أنه يتعمد أن يكون غير دستورى ، [و] معاديا للانجليز وحتى معاديا للأجانب » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Eden, No.612 tel., 3.11.37, FO 407/221: «Acting Minister of Foreign Affairs [Makram] was even more outspoken this morning. He said not only was King Farouk ignorant and inexperienced, but he feared that he was wilfully unconstitutional, anti-British and even anti-foreign. In short it was a question whether he should not be got rid of and some other King put in his place. His Excellency was in no way suggesting a republic, for he recognised Crown formed an integral and necessary part of the Constitution of Egypt... I used the usual arguments emphasising the need of united internal front in view of international tension».

النحو » [١] ، خاصة وأن تلك الحكومة قد بدأت فى تنفيذ مشروع غير متضمن فى معاهدة التحالف ، وهو مشروع حوض السفن بالاسكندرية وقد خشيت الحكومة البريطانية أن تثير المعارضة مشاكل بشأنه [٢] .

ومع ذلك فلم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية كذلك وخاصة فى الأجل الطويل أن تبالغ فى اتباع سياسة متشددة تجاه الملك للاحتفاظ بالحكومة الوفدية فى الحكم . فمن سياسة بريطانيا العامة ألا ترتبط بحكومة تعرف أنها سوف تظل فى السلطة لفترة مؤقتة ثم تنقلب عليهم عندما تكون فى المعارضة [٣] .

وفى النهاية رفضت الحكومة البريطانية الذهاب الى حد خلع الملك فى ذلك الوقت وعملت على تقديم

---

(١) «If Nahas pasha goes, smooth execution of treaty will suffer, for we can hardly expect ano other Government to be so completely accommodating». See Lampson to Eden, No. 675 tel., 28.11.37, FO 407/221.

(٢) Ibid.: «If Nahas Pasha goes, temptation to attack his successors on details of treaty implementation may be irresistible, especially on the financial side, where chief obstacles must increasingly appear. The Wafd would carry these criticisms to the ignorant masses, and Palace Government, even if well-intentioned, would be far more hampered than the present Government. A project not covered by treaty, such as Alexandria Dock scheme, would be very vulnerable unless fully launched by the Wafd Government while in power».

(٣) Ibid.: «On the other hand, the Wafd is greatly weakened in the two cities and amongst the 'educated' classes by incompetence and by split with Ahmed Maher and Nokrashi. To the old trinity of the Wafd, Palace and Residency (Palace now is practically identified with non-Wafdist opposition) must be added Nokrashi's following inside the Wafd.... Wafd, as at present constituted, strikes me as on the downward grade and a bad horse to back indefinitely... While my personal prediliction would be to take a strong line with King Farouk with a view to keeping Nahas Pasha in power, I am reluctantly driven to conclude that this would not be prudent on a long view of the situation... Risks of Palace Government can be outweighed by the risks of identifying ourselves with a Government of uncertain duration and of perhaps definitely alienating a young King, who would probably in the end be able to retaliate successfully against us».

-- وقد تساءل السفير البريطانى عندما حثه أمين عثمان على التدخل لمساندة الوفد فى مواجهة الملك ، « إننا بدون شك لا نرغب فى فقد النحاس . ولكن هل نحن مستعدون لدفع الثمن المتوقع لمساندته ضد الملك فاروق ؟... إن ذلك يعنى الاستعداد لاستخدام القوة – ويمكن حتى عزل الملك فاروق . إن هذه الخطوة الأخيرة قد تكون مريحة من نواح كثيرة وتنقذنا فى المدى الطويل من مشكلة وتخبط لا نهاية لهما -- لأنه اذا بدأ حكمه هكذا ، فماذا سيصبح فيما بعد ، عندما تكون له السيطرة كاملة ؟... ولكن هل نحن مستعدون حتى لدراسة مثل تلك الخطوة العنيفة ؟ إننى أجد من الصعب المشورة بها » :

النصيحة لإنهاء الأزمة[1] . إلا أن الملك قام بإقالة الحكومة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧[2] .

وفى الواقع فان بريطانيا لم تكن تهتم بمدى دستورية الاجراءات السياسية فى مصر فقد اعتبرت نفسها « ... غير مسئولة عن المحافظة على الدستور [وكل] اهتمامها بالسلوك الدستورى فى مصر مبنى على ومحدود فى ضرورة ألا تقوم فى مصر حالة من الاضطرابات والفوضى قد تكون ضارة بمصالحهما كحلفاء ، إما باضعاف البلد بشدة بحيث تعرض حياة وممتلكات البريطانيين وغيرهم من الأجانب للخطر أو بإغراء قوة

=

«... Amin Osman called and said he felt bound most strongly to urge that we should not stand aside. Nahas now believed King Farouk would win if it came to a show-down... Wafd would thus go out into the wilderness and wreck everything... and even execution of treaty would be blocked... Every Egyptian was expecting our intervention, and it was vital both in Egypt's interest and our own that we should definitely back Nahas...».

«I find it increasingly difficult to see straight over this matter... For we certainly do not want to los Nahas. But are we prepared to pay the possible price of backing him against King Farouk?... That means readiness to use force and maybe even to unseat King Farouk. This latter step might in many respects be a relief and in the long run save us infinite trouble and perplexity for if he begins his reign thus, what is he going to be later, when he gets into full swing?... But are we prepared even to consider so drastic a step? I find it difficult to advise it». See Lampson to Eden, No. 679 tel., 29.11.37, FO 407/221.

(١) فقد أرسل وزير الخارجية البريطانى تعليمات الى سفيره بالقاهرة بنصح مصطفى النحاس بتوسيع وزارته ونصح الملك بضرورة التعاون مع الوزارة بعد توسيعها وبضرورة التصرف وفق الدستور . انظر لمزيد من التفصيل :

- Eden to Lampson, No.560 tel., 30.11.37, FO 407/221: «The idea of broadening the composition of the Wafd Government appeals to me, and I would be prepared to support Nahas Pasha provided he acted in this sense. But I would be most loath to go to the length of entertaining idea of deposition of King Farouk at any rate until after his marriage and possible diminution of his present and sentimental popularity».

«In first instance, therefore, you should... (a) Press Nahas Pasha to broaden his Cabinet in sense suggested. (b) Request audience of His Majesty and urge him in most vigorous language to co-coperate with present Government on broadened basis and to abandon his policy of obstruction. and pinpricks».

(٢) وقد تم تشكيل حكومة برئاسة محمد محمود استمرت حتى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، لمزيد من التفصيل انظر رزق ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٧ — ٤١٨ .

— وقد لام مصطفى النحاس السفير البريطانى لأنه لم يتركه يتصرف بحرية فى مواجهة الملك ، ولأنه لم يتخذ خطا متشددا مع الملك وكان رد السفير البريطانى : « ... أنه بدون استخدام التهديدات التى تساندها القوة ، فلم يوجد مايمكن عمله أكثر مما حدث ، وكوطنى فإن ... [مصطفى النحاس] لم يكن من مصلحته أن يظل [فى الحكم] بالقوة حتى اذا كان ذلك ممكنا » . ثم بدأ مصطفى النحاس يصور للسفير البريطانى الحكومة الجديدة برئاسة محمد =

ثالثة للتدخل لحماية رعاياها وممتلكاتها »[1] .

وقد كان ذلك الموقف البريطاني من الحكم الدستورى فى مصر من جانب متسقا مع الوضع الاستعمارى الذى كان لبريطانيا فيها ، وحقيقة أن المستعمر دائما لا يهتم إلا بتحقيق مصالحه فى الدولة المحتلة ويخرق كل القواعد الدستورية عندما تقتضى مصلحته ذلك كما حدث وكان يحدث دائما فى مصر . كما كانت تلك الرؤية الاستغلالية من جانب الحكومة البريطانية للأوضاع السياسية فى مصر نابعة -- من جانب آخر -- من سلوك

= محمود على أن لها ميولا ايطالية وأنه يخشى من تسرب الأسرار العسكرية الى الايطاليين ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Eden, No. 158 Saving tel., 31.12.37, FO 407/222: «In accordance to custom, I visited Nahas... to take leave of him... As was natural Nahas was inclined to blame me for not taking strongest line with King Farouk. I explained that such a belief was entirely erroneous: short of using threats backed by force, we could not have done more; as a Nationalist, His Excellency would hardly have benefited if we had kept him in by force even had this been feasible... His Excellency next arraigned the new Government as having strong Italy taint. It was a betrayal of the country that all our secret defence arrangements made with him and at his urgent insistence should now have to be disclosed to such creatures as the new War Minister, who was a Palace tool, and everything would be known to Italy».

(١) «His Majesty's Government are in no way responsible for the maintenance of theConstitutionand their interest in constitutional conduct in Egypt is based on and limited by the necessity that there shall not arise in Egypt a state of agitation and chaos which might be detrimental to their interests as allies, either by unduly weakening the country by endangering British and other foreign lives and property or by tempting a third Power to intervene for the protection of its nationals and their property». See Eden to Lampson, No.166,10.2.38, FO 407/222.

- ومن الأمثلة على ذلك أنه عندما تدخلت الحكومة المصرية فى انتخابات ١٩٣٨ لتأييد مرشحيها ، أمرت السلطات البريطانية فى مصر رؤساء البوليس فى المدن بأن يحتفظوا بسجلات تمكنهم من إيضاح أن أى تدخل كان نتيجة أوامر صريحة من الحكومة ، أى أنها لم تهتم بأن ذلك تصرف غير دستورى بل كان كل ما يعنيها هو تبرئة موظفيها . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Halifax, No.361, 31.3.38, FO 407/222: «This record of the Government's unfair conduct of elections in Alexandriaallies with reports which I have recieved from all over Egypt... it is interesting to note how deeply the police appear to be involved in these electoral irregularities. In this connexion, I would mention that I duly conveyed to the Commandants of Police of the four cities the suggestion contained in your telegram... that any pro-Government or Anti-Wafd measures taken by them were the result of definite orders from the Government».

القيادات السياسية المصرية فى ذلك الوقت واتجاهها الى التفريط فى استقلالها واستعدادها لخرق جميع القواعد الدستورية ودعوة المحتل الى التدخل فى أدق الشئون الداخلية المصرية من أجل البقاء فى الحكم أطول فترة ممكنة . وقد زاد فى فداحة الأمر وتعديه جميع الحدود أن الحكومة البريطانية كانت مدركة لذلك وتستغله الى أقصى مدى [(١)].

٢ – تقارب الحكومة البريطانية من حزب الوفد وهو خارج السلطة من ١٩٣٨ – ١٩٤٠ :

مع بداية ١٩٣٨ بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات بين الحكومة البريطانية وحزب الوفد من موقعه فى المعارضة . وقد كانت السياسة البريطانية تدرك أن حزب الأغلبية يستطيع أن يسبب لها متاعب وهو خارج السلطة . وفعلا أصدر الوفد بيانا فى ١١ أبريل ١٩٣٨ انتقد فيه سلوك الحكومة اثناء الانتخابات وهاجم بريطانيا بمناسبة عقد الاتفاقية البريطانية الايطالية التى تعرضت للمصالح المصرية بدون استشارة مصر بشأنها [(٢)] . ثم هاجم حزب الوفد بعد ذلك استعدادات الحكومة المصرية للحرب أثناء الأزمة الدولية التى انتهت فى ميونخ ، وهاجم سياسة الحكومة البريطانية فى فلسطين ، كما انتهز فرصة سوء الأحوال الاقتصادية والمالية فى البلاد قبل الحرب وبدأ حملة ضد الانفاق العسكرى الذى يخدم مصالح الاستعمار البريطانى [(٣)] .

إلا أن الموقف قد تغير مع نشوب الحرب وهدأت المعارضة الوفدية بعد فرض الأحكام العرفية ، الى أن أرسل رئيس حزب الوفد مذكرته الى السفير البريطانى فى أبريل ١٩٤٠ ثم كان الرد البريطانى عليها ، من منطلق إدراك الحكومة البريطانية أن حزب الوفد يستخدم هذا الأسلوب للضغط عليها للوصول الى الحكم على أساس أنه اذا تولى السلطة يستطيع أن يحقق الاستقرار أثناء الحرب [(٤)] .

---

(١) Eden to Lampson, No. 166, 10.2.38, Op.Cit.: «It appears probable, if not inevitable, that Egyptian political parties, such as the official Wafd, the dissident Wafd and the present Government will each angle for the support of His Majesty's Government and, with this view, allege that partiality is being shown to their opponents, will make veiled threats to adopt an attitude favourable to Italian interests, or else insinuate that their opponents are intriguing with Italian agents or are about to do so. It is therefore desirable that the intervention of His Majesty's Government shall be limited as a general rule to cases in which British interests are actually at stake, and the tendering of advice be avoided so far as possible even when such advice may be requested».

(٢) Lampson to Halifax, No.424, secret despatch, 13.4.38, and No. 454, 21.4.38, FO 407/222.

(٣) Lampson to Halifax, No.1197, 7.11.38, Op.Cit.

– ويبغى هنا ملاحظة مدى اختلاف موقف حزب الوفد فى المعارضة عنه عندما يكون فى الحكم فقد كانت حكومة الوفد هى التى وافقت على هذا الانفاق بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ .

(٤) انظر ص٦ ، امن الكتاب . وانظر أيضا المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٧ – ٢٠٠ . ويوجد رأى مخالف يعتبر أن تلك المذكرة « تعبير عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد » ، أنظر أنيس ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ – ٨٧ .

وقد استجابت الحكومة البريطانية لهذه الايماءة من جانب حزب الوفد ، ومن مظاهر ذلك خطوات السياسة البريطانية فيما بعد أثناء أزمة اقالة الحكومة المصرية برئاسة على ماهر ، التى رفضت إعلان الحرب بعد أن دخلتها ايطاليا فى يونيه ١٩٤٠ . فلقد أصرت الحكومة البريطانية على قيام الملك باستشارة رئيس حزب الوفد فى أمر تشكيل الحكومة الجديدة وذلك حتى تضمن على الأقل تأييده للحكومة البديلة إن لم يكن اشتراكه فيها [(١)] .

وإزاء هذا التهديد عقد الملك اجتماعا ضم رؤساء الأحزاب وكبار السياسيين المصريين لاختيار الحكومة الجديدة ، إلا أنه لم يتم التوصل الى اتفاق بينهم بسبب رفض رئيس حزب الوفد الاشتراك فى حكومة ائتلافية [(٢)] . وكان من نتيجة ذلك الموقف أن برز دور السفارة البريطانية فى تعيين الوزارة الجديدة فقامت بمفاوضات فى هذا الشأن [(٣)] ومارست ضغوطا متعددة إلا أن الملك سارع بتعيين رئيس للوزراء يحوز على تأييد بريطانيا كما سبق توضيحه [(٤)] ، وفوت بذلك الفرصة على الحكومة البريطانية لفرض شروطها [(٥)]

---

(١) انظر ص ص ١٠٤-١٠٧ من الكتاب ، وانظر أيضاً :

- Evans, Op.Cit., pp.120-121.

- وقد جاء فى المرجع السابق الذى عرض يوميات « كيلرن » أنه أكد فى مقابلته مع الملك فاروق فى ١٧ يونيه ١٩٤٠ أن بريطانيا لا تصر على دعوة مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة ، ولكنه حثه على استشارته ملوحا بأن « الجنرال ويفل » قائد القوات الامبراطورية فى الشرق الأوسط - سيكون منتظرا الرد . ثم قال إن بريطانيا ترغب بشدة فى « ... أن ترى أنه يوجد رئيس وزراء صديق وحكومة تقف الى جانبها بولاء ، تتعاون مع كل ما تريده ... [بريطانيا] ، وليس من الضرورى أن تعلن الحرب » .

(٢) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ - ٨٥ . وقد انتقد الكاتب مسلك رئيس حزب الوفد فى هذا الاجتماع واعتبر أنه كان سببا فى عدم تحقيق الوحدة الوطنية فى تلك الأزمة كما حدث فى ١٩٣٥ . انظر فى تأييد ذلك الرأى أيضا : المسدى وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢ - ٢٣٨ .

(٣) أجرت السفارة البريطانية مفاوضات مع رئيس حزب الوفد من خلال وسيط هو أمين عثمان وذلك « لتلافى تعريض نفسه والسفارة للشبهة ، كما يقول النحاس ... لقد فضل عدم زيارة السفارة » . وقد ترك القاهرة للريف ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to Halifax, No.613 tel., 26.6.40, FO 407/224: «One of the difficulties is the physical one, namely, that the principals in this affair all go to ground. Nahas Pasha to the country, King Farouk to ALexandria... To avoid, as he says compromising both himself and the embassy, Nahas Pasha has preferred not to visit the embassy. Negotiations therefore had to be carried on through an intermediary».

(٤) انظر ص ١٠٣ من الكتاب .

(٥) وقد شرح « كيلرن » فى يومياته ما حدث فى الاجتماع الذى تم فى السفارة البريطانية فى ٢٤ يونيه ١٩٤٠ بعد فشل رؤساء =

٣ – حزب الوفد وتحقيق المصالح البريطانية فى مصر من ١٩٤٢ – ١٩٤٤ :

إن التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الوفد قد بلغ أقصاه فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، واستمر طوال الفترة التى قبلت فيها قيادة حزب الوفد أن تستمر فى رئاسة وزارة تم تعيينها تحت التهديد العسكرى للقوات البريطانية فى مصر . وقد سمح هذا الحزب – الذى كان يتمتع بتأييد الأغلبية – لنفسه أن يكون أداة فى يد سلطات الاحتلال لتحقيق مصالحها فى مصر والتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد من أجل القضاء على كل نشاط للمعارضة السياسية ، التى كان يقودها حزب الوفد نفسه عندما كان خارج السلطة .

إن تحليل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ يكون ناقصا اذا تم النظر اليه مجردا عن الظروف السياسية التى سبقته والتى تبعته [١] . ويعنى هذا المطلب بتحليل ذلك الحادث ودلالاته من وجهة النظر البريطانية ، ويعتبره مؤشرا لاتجاه السياسة البريطانية فى فترة الحرب للاستفادة من استعداد قيادات حزب الوفد للتعاون مع الاحتلال البريطانى لتحقيق المصالح المشتركة للطرفين : مصالح حزب الوفد فى الوصول للحكم والاستمرار فيه فى مواجهة الملك وبتأييد من بريطانيا ، ومصالح السياسة البريطانية فى ضمان « الاستقرار السياسى » فى مصر والقضاء على أى نشاط للمعارضة السياسية لبريطانيا ، ومواجهة القصر الذى فقد ثقة الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت نتيجة لوجود مستشارين للملك معادين لبريطانيا وآخرين يحملون الجنسية الايطالية .

ولذلك فمعالجة تلك الدراسة لحادث ٤ فبراير ستكون فى إطار التعاون بين حزب الوفد والحكومة البريطانية فى تلك الفترة ، وآثار ذلك التعاون على الحزب نفسه وعلى الحركة الوطنية ككل . بل تذهب تلك الدراسة الى تتبع آثار ماحدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ على صنع السياسة البريطانية فيما يتعلق بمصر حيث استقرت تلك السابقة فى خلفية السياسيين البريطانيين وفكروا عدة مرات فى تكرارها كحل للمشاكل التى واجهتهم فى مصر وكانت تهدد وضعهم الاستعمارى فيها .

وفى الواقع فان مقدمات حادث ٤ فبراير بدت وكأنها تكرار لما حدث فى يونيه ١٩٤٠ عندما قدمت

الأحزاب والسياسيين المصريين فى الوصول الى حل للأزمة ، فيسجل أن « الجنرال ويفيل » كان مترددا حول المدى الذى يذهبون اليه فى تلك الأزمة ، وهل يؤيدون مصطفى النحاس علنا ؟ انظر لمزيد من التفصيل :

- Evans, Op.Cit., p.122.

(١) ولعل ذلك هو ما جعل تحليل بعض الكتاب لهذا الحادث يبدو وكأنه معالجة قانونية لقضية مثلت أمام المحكمة ! فحصروا اهتمامهم فى ملابسات الحادث ، ومحاولة استقراء الأدلة حول ما إذا كان قد حدث اتصال مباشر بين رئيس حزب الوفد والسفير البريطانى قبل الحادث ، والقاء الشبهات حول الوسيط بينهما .. الخ ، انظر أنيس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ . وانظر أيضا محمود متولى ، حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى التاريخ المصرى المعاصر ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ص ١٩٦ – ١٩٨ ، ٢١٧ – ٢١٨ .

بريطانيا انذارا للملك بعزل رئيس الوزراء وطلبت استشارة رئيس حزب الوفد فى تعيين حكومة جديدة ملوحة بطريق غير مباشر بالقوة العسكرية البريطانية فى مصر [1] . ولقد أدى إسراع الملك بتعيين رئيس للوزراء على علاقة حسنة ببريطانيا — حسن صبرى — الى إنهاء الأزمة بطريقة اعتبرتها الحكومة البريطانية انتصارا للملك ، إلا أنها لم تشأ أن تبالغ فى الضغط عليه فى ذلك الوقت حيث لم يكن ذلك فى مصلحتها .

ولكن الوضع كان قد اختلف فى أوائل ١٩٤٢ من وجهة النظر البريطانية بحيث تصاعدت الاجراءات التى أعدتها واتخذتها الحكومة البريطانية ووصلت الى أقصى مدى من أجل ضمان إحكام سيطرتها على الوضع السياسى فى مصر ومنع الملك من تحقيق أى انتصار وبأى شكل فى مواجهة السياسة البريطانية هذه المرة .

فلقد انتهزت الحكومة البريطانية قيام أزمة سياسية بسبب قطع العلاقات بين مصر وحكومة فيشى واستقالة رئيس الوزراء فى ٢ فبراير ١٩٤٢ [2] ، وتدخلت بشكل سافر لتهديد الملك وتعديل الدائرة التقليدية للتغييرات الوزارية فى مصر بما يتفق مع مصالحها ، وذلك بأن قررت تخطى مرحلة تعيين رئيس وزراء تابع للقصر الى المرحلة التى تتولى فيها السلطة حكومة لها أغلبية شعبية [3] .

---

(١) لذلك اعتبر البعض أن المقابلة بين السفير البريطانى والملك فاروق فى ١٧ يونيه ، التى قدم فيها هذا الانذار له فى ١٧ يونيه ١٩٤٠ بمثابة « تجربة لحادث ٤ فبراير » ، انظر يوسف ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) ، الرافعى ، فى أعقاب الثورة ج٣ ، مرجع سابق ، ص٩٩ . وانظر أيضا لمزيد من التفصيل هيكل ج٢ ، مرجع سابق ، ص ص١٨٧ — ١٨٩ . وقد قبل الملك استقالة وزير الخارجية بعد أن وجه اليه الملك لوما لقطع العلاقات مع حكومة فيشى بدون إخطاره مسبقا ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفا موجها ضدها حيث أن وزير الخارجية قد قطع العلاقات بناء على طلب بريطانيا ، كما أنه كان موجها بالدرجة الأولى الى دولة معادية لبريطانيا . انظر محضر المقابلة بين السفير البريطانى ورئيس الوزراء المصرى حسين سرى :

- Lampson to FO, No.272 important tel., 20.1.42, FO 371/31566.

(٣) Minute by Peterson, «Note on the habitual sequence of political changes in the Government of Egypt». 27.1.42, Op.Cit. and minute by A.Cadogan (FO), «The Egyptian crisis», 2.2.42, FO 371/31566.

— وتناقش تلك المذكرة الأخيرة رغبة السفير البريطانى فى مصر ورئيس الوزراء — حسين سرى — فى تخطى المرحلة الثانية من دورة التغيرات الحكومية التقليدية فى مصر — أى تلك التى يعين فيها الملك حكومة موالية تماما للقصر — وينتقل مباشرة الى المرحلة الثالثة وهى استدعاء حكومة وفدية . وتبدى تلك المذكرة شكوكا من وضع حكومة وفدية خالصة فى السلطة خوفا من تغير اتجاه الحزب عما كان عليه عندما كان فى الحكم اثناء وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، كما تسجل أن أخطر شيء هو اعتقاد السفارة فى القاهرة أن دعاية الملك قد قويت بحيث أنه لا يمكن أن يواجهها الا الوفد ، وتنتهى الى تفضيل حل الموقف بطريقة أخرى . انظر :

= Ibid.: «... The Ambassador and Egyptian Prime Minister wish to skip stage 2 (appointment of a

لقد رأت الحكومة البريطانية أن ذلك الوقت هو المناسب لتلقن الملك درسا حتى لا يسبب لهم مشاكل في المستقبل . فلقد أغضب الانجليز تمسك الملك ببعض الايطاليين في القصر ممن اعتبروهم يقدمون النصيحة للملك بما يتعارض مع المصالح البريطانية ، كذلك اعترض الانجليز على بعض الشخصيات المصرية التي كانت تقدم المشورة للملك ، والتي اعتبروها معادية لهم [1] . ثم جاءت قضية قطع العلاقات بحكومة فيشي ، وبرغم اعتراف الخارجية البريطانية بأن رئيس الوزراء المصري قد أخطأ بعدم إخطار الملك مسبقا بقرار الحكومة[2] إلا أن الحكومة البريطانية قد استغلت الأزمة التي نتجت عن هذا التصرف لتحقيق كثير من التغييرات في السياسة المصرية بما يلائم مصالحها .

ففي محاولة أولى لحل الأزمة عملت الحكومة البريطانية على تأييد رئيس الوزراء المصري في خلافه مع الملك [3] ، مع محاولة الضغط عليه لاخراج العناصر المعادية لبريطانيا من القصر بدون التدخل البريطاني

---

purely Palace Government because we feel inclined to let the King get himself out of his own mess) and pass straight to stage 3, the calling in of a full-blown Wafdist administration... The advent of a Wafdist Government to power in the middle of a war is not an event which we can view without real apprehension... I need hardly emphasise that the behaviour of Nahas Pasha, at the time when at the head of United Egypt he signed the Treaty, affords absolutely no criterion of what his conduct is likely to be as a party Prime Minister in post-Treaty Egypt. On this I feel great uneasiness... the really serious thing is the evident feeling in Cairo that the King's propaganda has already gained such strength that only the counter-wave of the Wafd can stand up to it».

(١) من هذه الشخصيات عبد الوهاب طلعت الذي اعتبرته السفارة البريطانية أداة في يد علي ماهر ، انظر :
- Lampson to FO, No.283, immediate tel. and No.284, immediate and secret tel., 21.1.42, FO 371/31566. See also Eden to Lampson, No. 451, immediate tel., 25.1.42, FO 371/31566.
وقد وجدت معارضة في الخارجية البريطانية في ذلك الوقت لسياسة السفير البريطاني في مصر على أساس أن النفوذ الايطالي في القصر ، وكذلك الشخصيات المصرية فيه من غير المرغوب فيها من جانب بريطانيا ، هي قضية قديمة في تاريخ القصر المصري . ففي ١٩٢٦ عمل الانجليز على طرد حسن نشأت من القصر ، ثم في ١٩٣٤ – ١٩٣٥ اتخذوا إجراء مشابها ضد الابراشي . انظر لمزيد من التفصيل :
- Minute by Cadogan, 24.1.42, FO 371/31566.

(٢) Eden to Lampson, No. 451, 25.1.42, Op.Cit.: «For your own information and whatever bearing the Egyptian constitution may be found to have on the point at issue, it was obviously wrong for the Prime Minister not to have informed His Majesty of the Government's decision. But you may very well feel it undesirable to give any indication whatever, either to the King or to the Prime Minister, that this is our view».

(٣) Eden to Lampson, No. 467, most immediate tel., 27.1.42, FO 371/31566: «I agree that we must support the Prime Minister in his present dispute with the King. We cannot therefore allow former to be forced to resign over that dispute».

المباشر لتحقيق ذلك (١).

وفى ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية تعانى من ظروف حرجة فى الحرب حيث كانت قواتها تتراجع أمام قوات المحور فى الصحراء الغربية (٢) ، ثم فوجئت بتقديم حسين سرى – رئيس الوزراء – استقالته الى الملك فى ٢ فبراير ١٩٤٢ (١٧٩).

كذلك بدأت الاضطرابات فى جامعة القاهرة وفى الأزهر وخرجت المسيرات الى الشوارع تنادى بهتافات معادية لبريطانيا . وقد أثارت تلك التحركات الحكومة البريطانية خاصة وأنها تلقت تقارير بأنها قامت بإيعاز من القصر (٤) ، وقد استمرت تلك المظاهرات الى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وامتدت الى خارج القاهرة (٥).

وأثناء تلك الفترة قامت الحكومة البريطانية بالاشتراك مع السلطات البريطانية فى القاهرة بوضع خطة (٦) تحقق بها السياسة البريطانية عدة أهداف فى آن واحد : أولها تجريد الملك من نفوذه بإكراهه على

---

(١) Eden to Lampson, No. 491, immediate tel., 28.1.42, FO 371/31566: «I agree in the circumstances that you should give Prime Minister the chance of securing our desiderata regarding Abdul Wahab and the Italians as an intenal matter».

(٢) Winston S. Churchill, **The Second World War. The Hinge of Fate**, Vol. 4, (Boston, Houghton Mufflin Co., 1950) pp.20-35. See Also Evans, Op.Cit., p.197.

(٣) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٤) Evans, Op.Cit., p.198.

- وقد هتفت بعض هذه المظاهرات « تقدم يا روميل » ، انظر لمزيد من التفصيل هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

(٥) فقد سجل « كيلرن » فى يومياته عن يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ أنه قد وصلته معلومات قبل الغذاء أن المظاهرات تهتف « يحيا روميل ، يحيا الملك ، يسقط الانجليز » كما وصله تقرير آخر بأن الطلبة فى الزقازيق يحطمون زجاج المحلات ويضربون المتعاونين مع الانجليز . انظر :

Killearn Diaries, 4.2.42, box No. 3, Op.Cit, p.39.

(٦) فيما يتعلق بالرؤية البريطانية وتفاصيل تلك الخطة اعتمد هذا البحث بصفة أساسية على الوثائق البريطانية التى تناولتها كاملة ، وتلك سيتم عرضها فى حينها . كما اعتمد على يوميات « كيلرن » التى نشر Evans مختارات منها فى ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، هذا بالاضافة الى :

- Killearn Diaries, Op.Cit., box No. 3.

– كذلك يجب أيضا مراجعة أوراق « آفون » وهى أوراق « أنتونى إيدن » الذى كان وزيرا للخارجية البريطانية فى الفترة من ١٩٣٥ – ١٩٣٨ ثم وزيرا للمستعمرات من ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ثم وزيرا للحرب فى ١٩٤٠ ثم وزيرا للخارجية من ١٩٤٠ – ١٩٤٥ ومن ١٩٥١ – ١٩٥٥ . ثم أصبح رئيسا للوزراء فى الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٥٧ وهى فترة أزمة السويس . وتوجد تلك الأوراق فى « دار المحفوظات العامة البريطانية » فى رتشموند ، إلا أنها لا تشمل فترة أزمة السويس . وفيما يتعلق بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ انظر :

- **The Avon papers, Papers of Lord Avon (Sir Anthony Eden) 1936-1945**, piece No. 50, FO/954.

تعيين وزارة تختارها بريطانيا وبذلك يمكنها السيطرة عليها والتقليل من خطره على مصالحها وخاصة فيما يتعلق بانتاءاته الايطالية وميوله نحو أعداء بريطانيا واعجابه بالتقدم الالمانى حتى أن الحكومة البريطانية ساورتها الشكوك فى ذلك الوقت بشأن وجود اتصالات بين الملك والألمان[1] ، وقد كانت الخطة البريطانية مستعدة

— ويلاحظ أن كثيرا من المراجع العربية اعتمدت فى عرض وجهة النظر البريطانية فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ على كتاب « كيرك » الذى نشره « توينبى » وصدر عن « المعهد الملكى للشئون الدولية » :

- Arnold Toynbee (ed.), **Survey of International Affairs 1939-1946. The Middle East in the War**, by George Kirk, under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (London, Oxford University Press, 1954), pp.193-211.

— إلا أنه ينبغى هنا أن نورد بعض تحفظات على ما جاء بهذا الكتاب، فقد قامت الخارجية البريطانية بمراجعة ما جاء فيه عن مصر أثناء الحرب وحذفت منه أجزاء عديدة متعلقة بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أى أن هذا الكتاب تعرض للرقابة من جانب الحكومة البريطانية قبل نشره بالرغم من صدوره بعد انتهاء الحرب ! وللاطلاع على التعديلات التى حدثت بناء على طلب أجهزة المخابرات العسكرية البريطانية والسفارة البريطانية فى مصر ، والهدف منها الذى تركز أساسا فى الرغبة فى إخفاء تفاصيل ما حدث انظر :

- Confidential letter from Campbell to M.R.Wright (FO), 10.1.49, FO 371/73502; Letter from Walter Smart to G.Kirk, 10.11.49, FO 371/73505, Kirk to R.H.K. Edmonds (African Dept., FO), 2.2.50, FO 371/80375; Confidential letters from Campbell, Cairo to Wright, 25.4.50 and May, 1950, FO 371/80367.

— أما فيما يتعلق بوجهة النظر المصرية حول هذا الجزء فقد اعتمدت هذه الدراسة بصفة أساسية على كتاب الرافعى ، **فى أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، الا أنه مختصر جدا فى هذه النقطة . واعتمدت كذلك على مذكرات هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ويعرض للحادث وملابساته بالتفصيل ، وأن وضع عدة تساؤلات بشأن بعض النقاط التى بدت غامضة بالنسبة اليه الا أن الوثائق البريطانية أجابت على أغلبها ، وخاصة المتعلقة منها بالاتصالات السرية بين حزب الوفد والسفارة البريطانية قبل وأثناء وبعد الحادث . كما رجع البحث الى الدراسات المصرية التى تعرضت لهذا الحادث ومنها أنيس ، مرجع سابق ، الذى نشر فى ١٩٧٢ الا أنه يلاحظ أن الكاتب لم يطلع على الوثائق البريطانية لأنه لم يكن قد أجيز اطلاع الباحثين عليها فى ذلك الوقت ، كما أنه لم يطلع على يوميات « كيلرن » ، مرجع سابق . لذلك جاءت بعض تحليلاته واستنتاجاته بعيدة عن حقيقة ماحدث . كذلك تم الاطلاع على متولى ، مرجع سابق ، الا أنه يلاحظ أن الكاتب لم يرجع للوثائق البريطانية مباشرة واكتفى بالرجوع الى المترجم منها فى كتاب محسن محمد ، التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٣ . وإن انفرد كتاب متولى بعرض وجهات النظر المتباينة فى الصحافة المصرية عن هذا الحادث بالتفصيل ص ص ٧٢ – ١٨٢ . كما تم الرجوع الى مراجع أخرى سنذكر فى حينها .

(١) انظر ص ص ١٠٠ – ١٠١ من الكتاب .

للوصول الى أقصى مدى – أى عزل الملك – لتحقيق هذا الهدف [١] .

أما الهدف الثانى لتلك الخطة فقد كان فرض حكومة صديقة لبريطانيا ، متعاونة معها ، وتتمتع فى نفس الوقت بشعبية كافية لأن تجعلها قوية فى مواجهة الملك وقادرة على تنفيذ بنود وروح معاهدة التحالف والتقليل من نشاط المعارضة فى آن واحد ، وبذلك تتمكن السياسة البريطانية من تأمين الميدان السياسى خلف قواتها المسلحة فى الصحراء [٢] .

وقد حرصت الحكومة البريطانية أثناء صياغة تلك الخطة على أن تكون واثقة اولا من الأداة التى قررت استخدامها لتنفيذها ،ألا وهى التأكد من موافقة حزب الأغلبية على الاشتراك فى تلك الخطة ، ثم التأكد من توفير القوات البريطانية اللازمة لتنفيذها ، وأخيرا اعداد اجراءات تصاعدية متتابعة لمواجهة الملك ، بحيث يتم تنفيذ كل منها تبعا لرد فعله .

إذن كان أول جانب من الخطة هو ضمان موافقة رئيس حزب الوفد مسبقا على التعاون مع بريطانيا فى تنفيذها وعرض شروط بريطانيا عليه فى هذا الصدد وهى : أولا الموافقة على أن تزيد التزامات مصر فى معاهدة التحالف لمصلحة المجهود الحربى والمطالب العسكرية البريطانية ، و اخطاره أن بريطانيا لا يمكن أن تسمح بإثارة موضوع إعادة النظر فى تلك المعاهدة طالما استمرت الحرب . وثانيا – موافقته على تطهير القصر من الايطاليين والمعادين لبريطانيا ، مع وعده بمساندة الحكومة البريطانية له فى مواجهة الملك [٣]

---

(١) Lampson to FO, No.448, most immediate tel., 2.2.42, FO 371/31566.

(٢) Ibid.

(٣) Eden to Lampson, No. 572, most immediate tel., 2.2.42, FO 371/31566: «You should establish direct communication with Nahas, if possible before Prime Minister's resignation is announced. You should not hesitate to put the position squarely before him on the following lines. A new political crisis has been wantonly provoked, and in time of war and as between Allies there in no reason for His Majesty's Government to disguise their expectation of being consulted in its solution. Before this happens you find it essential to have some indication of Nahas's point of view on the following three questions, which are bound to assume great importance in determining your own relations with the new government, if a change should actually occur. These points are:»
«(a) His Majesty's Government continue to share with Nahas the legitimate pride and satisfaction which they experienced in the signature of the Treaty Settlement six years ago. They have no intention of departing from that Settlement, but they would welcome some sign of understanding on Nahas's part that, in time of war and in the interests of the Ally who is doing the fighting, every point which may arise cannot be measured by the yardstick of a treaty and that in such circumstances the Egyptian Government may reasonably be expected to adopt an attitude favourable to the = prosecution of the war effort and to military exigencies. You should not hesitate, if it seems

ومعنى ذلك أن موافقة مصطفى النحاس على تلك الشروط السابق ذكرها كانت جوهرية حتى يمكن أن تحقق الحكومة البريطانية أهدافها من الضغط على الملك لتكوين حكومة وفدية ، أما فى حالة رفضه لتلك الشروط فقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة لكى تقوم بمحاولة أخيرة للمصالحة بين الملك ورئيس وزرائه ، وفى حالة فشل تلك المحاولة وظهور اتجاه بقيام الملك بتعيين رئيس وزراء تابع له – كما كان يحدث عادة طبقا لنظام التغير الحكومى فى مصر – فقد كانت الحكومة البريطانية على استعداد لتحذير الملك بأنها قد تعمل على الاطاحة بأحد أركان النظام السياسى فى مصر وهو العرش [1]

---

necessary, to tell Nahas with perfect frankness that neutrality in this war would have been impossible for Egypt. Had it not been for us nothing would have stood between her and the harrow of Italian colonisation. Some such line of approach as the above seems incidentally the best way to make it plain to Nahas that we do not intend to allow any question of Treaty revision to be raised so long as the war lasts».

«(b) Whatever view Nahas Pasha may entertain of the present Government, he is unlikely to deny that many of its present difficulties are due to insidious influences in the Palace which it is as much to Egyptian interest as to our own to eliminate...».

«(c) It is most important that the outgoing Prime Minister should receive some signal mark of the King's favour. Will Nahas Pasha support this view or at least stand aside and let you press it on the King?!... Something of the kind seems very necessary at what may be the beginning of a troubled period...».

«Should Nahas offer satisfactory assurances on at least the first two of these points, (and I shall value such assurances not because I necessarily expect him to keep them, but because if he does not they will afford us strong grounds for turning him out) you will feel at liberty to encourage the King to follow Hussein Sirry's advice and form a Wafdist government».

(١) Ibid.: «But should Nahas's attitude be unco-operative I feel that you should make a final attempt to persuade the King to make peace with his present Prime Minister... If this fails and His Majesty shows any tendency to nominate his own Prime Minister (I should have thought Ali Maher's Italian connexions must rule him out) you should acquiesce in his doing so, while at the same time warning him that we consider the crisis and the change unnecessary and wantonly provoked: that we are well aquainted with what has come to be the invariable cycle of governmental changes in Egypt... and His Majesty must not be surprised if we in London are wondering whether the only way to get rid of a cycle of which we are heartily tired would not be by reducing the governing factors from three to two [by eliminating the Crown]».

– إلا أن السلطات البريطانية فى القاهرة كانت ترى أن فرص قبول الوفد شروط بريطانيا كبيرة ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 448, 2.2.42, Op.Cit.: «While there was no positive certainty that the Wafd would play, chances of their doing so were very great».

أما الجانب الثانى من الخطة فتركز فى اسراع الحكومة البريطانية بفرض شروطها على الملك قبل أن يسبقهم فى تعيين رئيس وزراء موال له – كما حدث فى أزمة يونيه ١٩٤٠ – وهى الشروط التى تتلخص فى ضرورة تعيين حكومة موالية للمعاهدة وقادرة على تطبيقها نصا وروحا ، تكون حكومة قوية قادرة على أن تحكم وتتمتع بتأييد شعبى مناسب ، وهو ما يعنى – من وجهة النظر البريطانية – استدعاء رئيس حزب الوفد واستشارته لتكوين الحكومة [١] .

أما فى حالة رفض الملك لشروط بريطانيا فقد وضعت الاجراءات التصاعدية الآتية : [٢]

---

(١) : وقد تم وضع تفاصيل هذا الجانب من الخطة فى السفارة البريطانية بالقاهرة فى اجتماع رأسه وزير الدولة البريطانى المقيم فى مصر وحضره كل من قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط والسفير البريطانى فى القاهرة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «It was agreed that I should see King Farouk at 1 p.m. and tell him»

«(1) We must have a government that is loyal to the treaty and able to implement both its spirit and letter, calling particular attention to Article 5».

«(2) A strong government able to govern and commanding adequate popular support».

«(3) That this meant sending for Nahas Pasha as leader of majority party in the country and consulting him with a view to his forming a government».

«(4) That I must ask that this be done by noon [the next day]».

«(5) That His Majesty would be held personally responsible for any disorders that might occur in the meantime».

(٢) Lampson to FO, No.451, immediate and most secret tel., 2.2.42, FO 371/31566: «In view of current developments it seems essential to have a cut and dried plan ready for dealing with King Farouk in case of sudden emergency... I have accordingly discussed the whole question with the Minister of State and General Officer Commanding-in-Chief British Troops Egypt who is studying military aspect (e.g.arrangements for surrounding the Palace and intimidating the Royal Bodyguard) in case show of force is necessary...».

«Should things be brought to a head e.g.by the King refusing some legitimate demand of prime necessity to us or by behaving in a manner contrary to Article 5 of the Anglo-Egyptian Treaty the following procedure would seem to be simplest».

«1) To inform His Majesty that we can no longer regard his general attitude as that of an Ally and to invite him to abdicate».

«2) If he agrees, to invite Prince Mohamed Ali to assume the crown».

«3) If His Majesty refuses to abdicate, to inform him that he has been deposed and approach Mohamed Ali as above».

«4) If Prince Mohamed Ali declines (which I do not anticipate) Egypt might have to be governed = under martial law until situation was regularised by another Prince accepting the crown or by the

أ – إبلاغ الملك بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تعتبر تصرفه متفقا مع معاهدة التحالف ، ولذلك فهى تدعوه للتنازل عن العرش تحت التهديد العسكرى البريطانى .

ب – إذا وافق الملك على ذلك يعين مجلس وصاية برئاسة الأمير محمد على [(١)] .

جـ – فى حالة رفض الملك التنازل عن العرش يتم إخطاره بأن الحكومة البريطانية قررت عزله .

د – وفى حالة رفض الأمير محمد على رئاسة مجلس الوصاية تفرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر حتى يتسنى إيجاد أمير آخر يقبل التاج أو يغير النظام كلية .

وقد كانت الحكومة البريطانية مدركة أن هذا التصرف – أى تنازل الملك عن العرش أو عزله – لا يتفق مع الدستور المصرى حيث أنه يخلو من أى نص يعالج هذه القضية [(٢)] ، وهو ما يعد اعترافا منها بخرق الدستور المصرى بالقوة ، ولمواجهة هذه المشكلة تضمنت الخطة ضرورة ضمان تعاون رئيس حزب الوفد فى مواجهة الملك بحجة رفضه للحكم الدستورى الديموقراطى بالاضافة الى فائدة تعاون رئيس حزب الوفد مع بريطانيا فى ضمان تلافى حدوث اضطرابات داخلية مما قد لا يحتم التجاء الحكومة البريطانية الى تطبيق الأحكام العرفية البريطانية فى مصر [(٣)] .

---

establishment of some other regime».

« I should ask General Officer Commanding-in-Chief British Troops Egypt to accompany me to the Palace for final interview at which the King would be told that he must decide whether to abdicate or suffer deposition then and there».

(١) لقد كان ذلك هو الاقتراح الأصلى إلا أن وزير الخارجية البريطانى اعترض على تولى الأمير محمد على العرش خلفا للملك فاروق لكبر سنه ولعدم وجود أولاد له وفضل تعيين مجلس وصاية يسمح بفترة انتقال يستطيع فيها الرأى العام المصرى أن يقرر الاحتفاظ بالنظام الملكى أو تغييره كلية . انظر :

- Eden to Lampson, No.618, immediate and most secret tel., 4.2.42, FO 371/31566.

(٢) Lampson to FO, No. 451, 2.2.42, Op.Cit.: «There is no provision in the Constitution for deposing the King If His Majesty refused to abdicate, his deposition by us would be an illegal (though necessary) act, and no legal niceties could make it otherwise».

(٣) Eden to Lampson, No. 618, 4.2.42, Op.Cit.: «... before proceeding to remove the King you should consult Nahas as the majority leader and whether or not he was actually Prime Minister at the time. It would be most desirable that he should be associated with us in our action aganist Farouk on the ground that the latter refuses to reign constitutionally and democratically. Nahas's co-operation might avert any necessity for martial law and prevent e.g. any such development as a strike of officials».

– وقد تضمنت الخطة إجراءات لمنع الملك فاروق من الهروب الى خارج البلاد والاستعداد لنفيه خارج مصر وقد تم اختيار كندا مقرا له . لمزيد من التفصيل انظر :

- Ibid.; personal and secret letter from Scrivener to G.Kimber, 5.2.42 and FO to Lampson, No. 95, most secret tel., 26.3.42, FO 371/31566.

تلك اذن كانت الخطة وتم التنفيذ وفقا لها مع بعض التعديل[1] . فقد قابل السفير البريطانى الملك فى نفس اليوم الذى استقال فيه رئيس الوزراء — أى فى ٢ فبراير ١٩٤٢ — لكى يتأكد من عدم تعيين رئيس وزراء معاد لبريطانيا ، ثم أبلغه بشروط بريطانيا التى استجاب لها ، وهى تتلخص فى استدعاء رئيس حزب الوفد لتكوين حكومة موالية للمعاهدة ، واعتبار الملك مسئولا مسئولية شخصية عن أية اضطرابات تحدث فى البلاد[2] .

ثم أجرى السفير البريطانى اتصالا مع رئيس حزب الوفد فى ٣ فبراير عن طريق وسيط[3] وأخطره

---

(١) فقد فضل السفير البريطانى عدم الاتصال مباشرة بمصطفى النحاس قبل مقابلته للملك حتى لا يسبب إحراجا له . انظر :

- Lampson to FO, No.453, immediate tel., 2.2.42, FO 371/31566: «As events have developed and as I see things to-night I gravely doubt the wisdom of my getting in direct touch with Nahas Pasha in advance of his audience [with the King]: nor do I fancy he would be willing to see me at the moment as it might embarrass him. It might even deter him from going to see the King, if he knew that we were pressing him in advance to make terms with us». See also Evans, Op.Cit., p.203.

(٢) Lampson to FO, No.449, immediate tel., 2.2.42, FO 371/31566: «His Majesty was however less explicit that he would summon Nahas for consultation before noon, though he was careful not to say he would not so recieve him. I made it quite clear once more I should expect to be informed by that hour that Nahas had been summoned. I used no threats but was firm. I then made the further point that meantime there must be no disorder or trouble».

— ويجب الاشارة هنا الى أن وزير الخارجية البريطانى قد وافق على الأسلوب الذى اتبعه السفير البريطانى فى مقابلته مع الملك فى ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وأكد له « ... أنه من الضرورى فى تلك اللحظة ان يمنع [تحقيق] نصر للقصر » ، انظر :

- Eden to Lampson, No. 597, most immediate tel., 3.2.42, FO 371/31566: «... it is essential at this juncture to prevent a palace victory».

(٣) كان ذلك الوسيط هو أمين عثمان الذى تمتع بثقة كل من مصطفى النحاس والسفير البريطانى فى نفس الوقت ، كما لعب دورا مشابها أثناء أزمة يونيه ١٩٤٠ ، انظر ص ص ١٢٣ — ١٢٩ من الكتاب . وقد اعتبره السفير البريطانى « ظلا مباشرا للنحاس » ، بل لقد نصحه بألا يتولى منصبا وزريا فى وزارة الوفد التى تشكلت فى فبراير ١٩٤٢ وأن يتقبل منصب سكرتير عام الوزارة حيث أنه أكثر نفوذا وأكثر فائدة من وجهة النظر البريطانية ، انظر :

- Lampson to FO, No. 516, 7.2.42, FO 371/31567: «After asking my advice, Amin preferred to decline ministerial office and to receive appointment as Secretery-General to the Cabinet where he should be more influential and far more useful to us as immediate shadow to Nahas».

بشروط بريطانيا [1] ، وبعث من خلاله برسالة شفوية الى رئيس حزب الوفد قبل مقابلته للملك تتضمن عدة مطالب ترسم الخط الذى يتخذه فى تلك المقابلة [2] ، فقد طلب منه أولا أن يرفض اقتراح الملك بتكوين حكومة انتقالية وأن يصر على تشكيل حكومة ائتلافية تحت رئاسته ، وذلك لتجنب قيام الملك بتعيين شخصية موالية له لترأس الحكومة . أما الطلب الثانى فهو أن يرفض رئيس حزب الوفد تكوين ائتلاف وزارى بعد إجراء انتخابات جديدة ، فقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن الوقت غير مناسب لاجراء مثل تلك الانتخابات بسبب خطورة الوضع العسكرى والسياسى . وأخيرا طلب السفير البريطانى أن يقترح رئيس حزب الوفد على الملك تخصيص بعض المقاعد فى البرلمان للأحزاب الأخرى لإسكاتها . وفى مقابل كل ذلك وعد السفير البريطانى بأن تساند الحكومة البريطانية رئيس حزب الوفد فى موقفه [3] .

– وقد تم تعيينه رئيسا لديوان المحاسبة : «Auditor General» فى مارس ١٩٤٢ ، انظر :

- Lampson to Eden, No. 297, 25.3.42, FO 371/31570.

– ثم عين أمين عثمان وزيرا للمالية فى وزارة الوفد بعد أزمة الكتاب الأسود فى ٢ يونيه ١٩٤٣ . انظر رزق ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣ .

– ويلاحظ أن بعض الكتاب المصريين ألقوا باللوم على أمين عثمان واعتبروه مسئولا عن « توريط » مصطفى النحاس فيما حدث ، ووصفوه بأنه « عميل الانجليز المعروف » ، لمزيد من التفصيل انظر أنيس ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . الا أنه يلاحظ أن الكاتب لم يطلع على الوثائق البريطانية التى أوضحت العلاقة بين أمين عثمان ومصطفى النحاس وشرحت تفاصيل الاتصالات غير المباشرة بين رئيس حزب الوفد والسفير البريطانى والرسائل المتبادلة بينهما . وعموما فان تسلسل الأحداث بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ يؤكد عكس الرأى الذى عرضه أنيس . كما تجدر الاشارة هنا الى أن حكومة الوفد قد حرصت على إخفاء الدور الذى لعبه أمين عثمان فى ذلك الوقت ، انظر يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ ، حيث ذكر أنه – كمدير لمراقبة النشر – تلقى تعليمات من مكرم عبيد بمنع الاشارة الى اسم أمين عثمان فى الصحف والمجلات . وقد اتفق متولى مع انيس فى رأيه عن أمين عثمان ، انظر متولى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٦ – ١٩٨ . والمرجح أن ذلك راجع الى عدم اطلاعه على الوثائق البريطانية الأصلية كاملة فيما يتعلق بهذا الحادث واكتفائه بالمترجم منها فى كتاب محسن محمد السابق الاشارة اليه .

(١) Lampson to FO, 461, immediate tel., 3.2.42, FO 371/31566.

– وقد ذكر السفير البريطانى فى البرقية السابقة أنه أكد لأمين عثمان اعتزامه نقل هذه الشروط مرة أخرى بنفسه الى مصطفى النحاس مباشرة عندما يتولى الوزارة .

(٢) Ibid.

(٣) Ibid. «Very opportunely Amin Osman Pasha asked to see me this morning... I sent a message through him to Nahas that he should turn down the proposal for transition Government but that he should offer to do his best to form coalition Government. That would strengthen his position both with the Egyptian public and with us... In reply to question from Amin I advised Nahas strongly against making a condition of fresh elections...Actually fresh elections just now were most

وفى رده على رسالة السفير البريطانى ، عن طريق ذات الوسيط ، اعترض مصطفى النحاس ، على رئاسته لحكومة ائتلافية وفضل تشكيل حكومة وفدية خالصة بحجة توقعه أن يكون بعض أعضاء تلك الحكومة الائتلافية المقترحة من رجال الملك مما يشكل قيدا على حركته ، الا أنه أكد على استعداده للتعاون مع بريطانيا [1] .

---

undsirable and when it came to the point Nahas should revive his idea of allocating seats to other parties which could no doubt be duly legalised. He could tell Nahas that provided he played his hand reasonably well I was behind him. But I was sure that Nahas would agree I should for the time being keep in the background».

(١) وقد أكمل أمين عثمان نقل رسالة مصطفى النحاس الى السفير البريطانى قائلا ان « النحاس ... الذى عمل بولاء معنا [أى مع الانجليز] فى وقت السلم سوف يكون متعاونا أكثر ' عشر مرات ' فى وقت الحرب . ولكن لتحقيق ذلك يجب أن تكون له يد حرة ، خاصة فى مواجهة القصر . ان ما يريده هو الديمقراطية الحقيقية والتعاون الحقيقى معنا لتحقيقها . إن الملك فاروق يقف ضد الاثنين وذلك معناه أنه [أى النحاس] سيواجه معارضة الملك : [ولكن] اذا ساندناه [أى سانده الانجليز] فانه يستطيع أن يواصل حتى النهاية ... وعلى ضوء ما ذكر بعاليه لا يستطيع النحاس ... أن يقبل ائتلافا [حكوميا] ويكون عادلا تجاه نفسه وتجاهنا [أى تجاه الانجليز] . أنه قد يكون ، مع ذلك ، مستعدا ، اذا ساعدنا ذلك ، أن يوافق على عناصر ائتلافية فى أى مجلس استشارى ولكنه يجب أن يحكم منفردا » :

Lampson to FO, No.462, immediate tel., 3.2.42, FO 371/31566: «Amin has just returned from Nahas Pasha with the following message:-»

«Nahas Pasha when he sees King Farouk will definitely refuse coalition: he was formerly in favour of neutral cabinet but is now against that also... Nahas Pasha wished me to know his reasons for refusing coalition. The state of the country was now very bad. Some membersof any coalition were bound to be King's men and Nahas Pasha would be 'unable to deliver the goods" to us...».

«As to working whole-heartedly with us he has always done so, and will always do so, treaty or no treaty. The spirit of the treaty was mutual co-operation by both sides 'in every sense'. If, on this, Hussein Sirri was useful to us Nahas Pasha feels that he will be much more so. Nahas Pasha who worked loyally with us in peacetime will be 'tenfold' more co-operative in time of war. But for that he must have a free hand, especially with the Palace. What he wants is real democracy and real co-operation with us to get it. King Farouk stands against both. This means that he will have the opposition of the King: if we back him up he will see it through...».

«In the light of all the above Nahas Pasha cannot accept coalition and be fair both to himself and to us. He would, however, be ready, if it helped us, to have coalition elements in some consultative body but he alone must govern». See also for more details Killearn Diaries, 3.2.42, box No. 3, = Op.Cit., pp.37-38.

وقيمة هذا الاتصال غير المباشر بين الجانب البريطانى ورئاسة حزب الوفد أن الأخير فى مقابلته للملك كان متأكدا من مساندة الحكومة البريطانية له ولذلك أصر على رفض الحكومة الائتلافية .

وبعد أن علم السفير البريطانى بعدم الاتفاق بين الملك ومصطفى النحاس [1] ، أرسل فى اليوم التالى —

— ويلاحظ أن كلا من رسالة السفير البريطانى الى مصطفى النحاس ورد الأخير عليها قد تم تبادلهما فى ٣ فبراير ١٩٤٢ ، أى قبل مقابلة النحاس للملك .

(١) وقد أملى مصطفى النحاس بنفسه رسالة للسفارة البريطانية بتفاصيل مقابلته مع الملك — والتى لم يحضرها سواه — وأرسلها عن طريق أمين عثمان فور انتهاء المقابلة . لمزيد من التفصيل انظر :

- Lampson to FO, No. 466, most immediate tel., 3.2.42, FO 371/31566: «Following is record dictated by Nahas himself of conversation with King Farouk on the afternoon of February 3rd at 3 p.m.»

«King: You know the seriousness of the position».

«Nahas: Yes and I have had time to form anopinion about it».

«King: I too have an opinion on the case and would like your opinion and that of other leaders primarily in respect of coalition Cabinet under your Premier-ship and that you should all work together as happily as in my father's time provisionally of course for the period of the war».

«Nahas: This solution would not be in accordance with the public good. Position in the country is very grave indeed. The people put the blame for the present situation on successive Cabinets of the present régime. Position is terribly serious not only politically but in every other sense: the people are starving, the people are naked, the people feel they are not well-governed and they blame the régime. I must not therefore associate any of these men with myself in my Government for two reasons»:

«(1) They put the balme for the present situation on the régime and all their grievances are put to that régime and if I accept to associate them with me I should lose the public confidence and would not be able to govern profitably».

«(2) Intrigues which will be bound to follow inside cabinet constructed on these lines».

«... This does not mean that I would discard those men as they have discarded me. They would be consulted on big issues where necessary, for example on treaty matters and on questions of supplies».

«Here the King insisted again on a coalition government and Nahas again declined for the above reasons and added that the position is very difficult and that any other person in his place would have declined responsibility of power in these circumstances...».

أى فى ٤ فبراير ١٩٤٢ – الانذار التالى للقصر : « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس ... قد دعى لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » [١] . وقد تم رفض ذلك الإنذار كتابة فى اجتماع دعا اليه الملك وضم كبار السياسيين المصريين على أساس أنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها [٢] .

ونتيجة لذلك الموقف بدأ تنفيذ الجزء الأخير من الخطة [٣] ، وهو ما أطلق عليه « حادث ٤

---

(١) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا الاجتماع انظر المرجع السابق ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٢ . فقد كان هيكل من الحاضرين فيه وسجل مواقف السياسيين المصريين المختلفة من هذا الانذار واتهاماتهم لقيادة حزب الوفد . ويلاحظ أن مصطفى النحاس قال إنه لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا أن يعهد اليه بتأليف الوزارة ، وذلك تكذبه الوثائق البريطانية – السابق الاشارة اليها – والتى تضمنت رسالة السفير البريطانى الى مصطفى النحاس ورد الأخير عليها قبل مقابلته للملك ، ثم التقرير الذى أرسله مصطفى النحاس للسفير البريطانى عن مقابلته مع الملك التى لم يكن حاضرا فيها سواه . انظر البرقيات التالية لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, Nos. 461,453 and 466, 3.2.42, Op.Cit.

– ويتعارض ما جاء فى تلك البرقيات من جانب آخر مع دفاع أنيس عن موقف مصطفى النحاس وادعاء الأخير بأنه لم يكن يعرف شيئا عن ضغط الانجليز على الملك ، وتركيزه على مقولة النحاس بأن وزارات الأقلية منذ ١٩٣٨ وحتى ١٩٤٢ هى المسئولة عن الأزمة وبما أنها وزارات القصر فإن القصر هو المسئول عنها . انظر أنيس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

هذا وقد أثار توقيع مصطفى النحاس على رفض الانذار البريطانى شكوك السفير البريطانى التى عبر عنها لأمين عثمان فى مقابلته له بعد ظهر ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والتى حصل فيها على تأكيد من أمين عثمان بأنه يستطيع أن يعتمد على مصطفى النحاس فى تنفيذ خطته . انظر :

- Evans, Op.Cit., pp. 210-211.

(٣) فقد ذكر السفير البريطانى إنه عندما وصل اليه تقرير النحاس عن مقابلته مع الملك وإصراره على الانفراد بتشكيل الوزارة ، طلب أحمد حسنين – رئيس الديوان الملكى – فى مساء ٣ فبراير ١٩٤٢ وأخبره أنه يعلم بما دار بين الملك والنحاس وأكد له ضرورة أن يستدعى الملك النحاس على الفور لتشكيل الوزارة وألا يفاجئهم بتعيين شخص آخر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 468, most immediate tel., 3.2.42, FO 371/31566: «It being now quite clear from Nahas Pasha's own record of his interview with the King, that he would only accept office as Prime Minister of his own Government, I summoned Hassanein at 7 p.m. to-night and told him I know what had passed with the King, and that, in the circumstances, I must ask that King Farouk forthwith summon Nahas Pasha and ask him to form a Government. In the meantime there must be no surprises».

فبراير » [١]، إلا أن السفير البريطانى استدعى امين عثمان مرة أخيرة قبل خروجه مباشرة فى تلك الليلة للتأكد من عدم رجوع مصطفى النحاس عن موقفه ، فأكد له – فى حضور وزير الدولة البريطانى المقيم – موافقة مصطفى النحاس على تشكيل وزارة وفدية اذا طلب منه الملك ذلك ، حتى فى حالة تنحية الملك [٢] .

ووصل السفير البريطانى الى القصر يصحبه قائد القوات البريطانية فى مصر [٣]، وضباط انجليز مسلحون تسليحا كاملا ، وقوات تنقلها الدبابات والعربات المصفحة قامت بمحاصرة القصر [٤]، ثم ألقى

---

(١) – ويلاحظ أن السفير البريطانى قد أخطر النحاس من خلال امين عثمان بما قاله لحسنين ليكون مستعدا ، انظر :
- Lampson to FO, No. 469, most immediate tel., 3.2.42, FO 371/31566: «I have since informed Nahas through Amin of what I said to Hassanein tonight».
Berque, Op.Cit., pp. 593-596.

(٢) – ويعرض هذا الحادث تحت عنوان « أحلك الليالى » «La Plus Noire Des Nuits» ويعتمد أساسا على رواية هيكل لما حدث فى ذلك اليوم حيث لم تكن الوثائق البريطانية التى تناولته قد فتحت بعد عند نشر الكتاب فى ١٩٦٧ .
Evans, Op.Cit., p.212.

– ويلاحظ أن الجانب البريطانى كان حريصا على التأكد من موقف مصطفى النحاس واستمرار تعاونه معه فى كل خطوة من تنفيذ الخطة البريطانية ، لذلك وافق وزير الخارجية البريطانى على عدم الضغط على النحاس لقبول رئاسة وزارة ائتلافية . انظر لمزيد من التفصيل :

- Eden to Lampson, No. 609, most immediate tel., 4.2.42, FO 371/31566: «It is good that you are now in communication with Nahas... Wafd have never favoured coalitions, and there seems no reason to force them into one».

– لذلك فإنه لا يجب الاندهاش من موافقة مصطفى النحاس على تولى الوزارة حتى فى حالة عزل الملك فقد طلب بنفسه ذلك مسبقا من السفير البريطانى على أن يحل محله فرد اخر من الأسرة المالكة ، عندما اشتد الخلاف بينه وبين الملك فاروق فى نهاية فترة رئاسته السابقة . انظر ص ١٢٤ من الكتاب .

(٣) كان يشغل هذا المنصب « الجنرال ستون » واستمر فيه حتى ١٩٤٤ ، وقد كان يشغل قبل ذلك منصب رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى مصر من ١٩٤٠ – ١٩٤٢ ! انظر :

- Evans, Op.Cit., p. 385.

(٤) لمزيد من التفصيل حول ما حدث فى ٤ فبراير ليلا ، طبقا لرواية السفير البريطانى فى مصر ، انظر :

- Lampson to FO, No. 491, immediate tel., 5.2.42, FO 371/31567.

السفير بيانا شفويا تضمن شروط بريطانيا ، ملخصه أنه نظرا لتأثر الملك بمستشارين يكنون العداء لبريطانيا ويساعدون أعداءها ، مما يشكل خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف التي التزم بمقتضاها كل طرف بعدم اتباع سياسة تتعارض مع التحالف في علاقته بالدول الأجنبية ، ونظرا لتعمد الملك إثارة أزمة حول قرار الحكومة المصرية بقطع العلاقات مع حكومة فيشي مما تبرره المادة الخامسة من معاهدة التحالف ، ونظرا لفشل الملك في تشكيل حكومة ائتلافية ورفضه أن يعهد بالوزارة للحزب السياسي الأساسي في البلاد ، وهو الوحيد القادر على استمرار تنفيذ معاهدة التحالف بسبب ما يتمتع به من التأييد العام في البلاد ، فإن الحكومة البريطانية ترى أن الأسلوب الذي يتسم بعدم المسئولية والاستهتار من جانب الملك يهدد أمن مصر وقوات الحلفاء ، لذلك فهي تؤكد على أن الملك أصبح غير كفء للاستمرار على العرش [١] .

وقد قام السفير البريطاني بتهديد الملك وسلمه خطاب التنازل عن العرش [٢] . إلا أن الملك طلب اعطاءه فرصة ثانية لأن يستدعي رئيس حزب الوفد ويطلب منه تشكيل الحكومة ، فوافق السفير البريطاني واشترط أن يتم ذلك فورا [٣] ، وفعلا نفذ الملك الشروط البريطانية وكلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة [٤] .

---

(١) Lampson to FO, No. 492 tel., 5.2.42, FO 371/31567: «The following is the text of the oral statement which I read out to King Farouk:-»

«It has for long past been evident that Your Majesty has been influenced by advisers who were not only unfaithful to the Alliance with Great Britain, but were actually working against it, and thereby assisting the enemy. Your attitude, and the associates of Your Majesty have constituted a breach of Article 5 of the Treaty of Alliance by which each high contracting party undertakes not to adopt in relation to foreign countries an attitude which is inconsistent with the Alliance».

«Your Majesty has, moreover, wantonly and unnecessarily provoked a crisis over a decision taken by the Egyptian Government in response to a request by them and which was entirely justified by Article 5 of the Treaty».

«Finally having failed to ensure a coalition government Your Majesty has refused to entrust Government to the leading political party which by commanding general support of the country is thus alone in a position to ensure the continued execution of the treaty in the spirit of friendship in which it was conceived».

«Such recklessness and irresponsibility on the part of the Sovereing endanger the security of Egypt and of the allied forces. They make it clear that Your Majesty is no longer fit to occupy the throne».

(٢) Evans, Op.Cit., pp.211-212.

— وبالمرجع السابق نص وثيقة التنازل عن العرش .

(٣) Lampson to FO, No. 491, 5.2.42, Op.Cit.

(٤) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ . وقد أمر الملك النحاس بالمرور على السفارة البريطانية لابلاغ السفير البريطاني =

وقد اعتبر السفير البريطاني تلك الموافقة أنها استسلام كامل له ولشروط بريطانيا ، لذلك لم يصر على المضي في الخطة الموضوعة مسبقا الى نهايتها ويقوم بعزله [(١)] ، وقد برر ذلك بأنه طالما أن الحياة السياسية في مصر كانت تشبه دائما بكرسي ذي ثلاث أرجل — بريطانيا والملك والوفد — فإنه إذا اختفى أحدها فإن الكرسي يصبح غير مستقر وغير متوازن . وباختصار فإن الوقت قد يأتي بحيث تكون بريطانيا مستعدة لأن تستخدم الملك لمواجهة « تجاوزات » الوفد ضد مصالحها [(٢)] .

بنفسه قرار الملك ، وعندئذ قال أحمد ماهر قوله الشهير إن النحاس ألف الوزارة « على أسنة الحراب البريطانية » . انظر المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ويلاحظ أن مصطفى النحاس في مقابلته مع السفير البريطاني — والتي حضرها « ليتلتون » وزير الدولة البريطاني المقيم — قدم تقريرا عما حدث في القصر ، وقال انه وافق على تشكيل الوزارة وأنه « ... في اتخاذه هذا القرار كان معتمدا على تأييد [السفير البريطاني] خاصة فيما يتعلق بالمساعدة المادية لمصر » . وقد اعتبر النحاس أن واجبه الأول هو القضاء على حالة عدم الرضا عن بريطانيا السائدة في مصر نتيجة لسوء الحكم في الماضي ، وأنه لكي يستطيع أن يحقق ذلك يجب أن يعتمد كلية على بريطانيا . ثم بدأت قائمة الطلبات البريطانية من رئيس الوزراء بتطهير القصر من العناصر الايطالية والمعادية لبريطانيا . لمزيد من التفصيل انظر :

- Evans, Op.Cit., pp.216-218.

— ويلاحظ أيضا أنه في تلك المقابلة الأولى لمصطفى النحاس والسفير البريطاني التي وصفها الأخير بأنها كانت « مرضية » ، رتب معه أن يعود دور السفير البريطاني الى الخلفية حتى يشكل النحاس الوزارة « ثم يبدأ حديث العمل » ! انظر لمزيد من التفصيل :

(١) Lampson to FO, No. 491, 5.2.42, Op.Cit.: «... Nahas arrived at the Embassy after having been received by King Farouk who had acted promptly on his promise... We had a satifactory interview at which the Minister of State was present and I arranged that I should once more relapse into the background until Nahas had formed his Government when we must have a business talk».
Ibid.: «It was sorely tempting to have insisted on King Farouk's abdication which I believe I could have extracted. But the course of wisdom seemed on the balance... to lie in allowing him to send for Nahas... However regretfully, it seemed that the right course... was to accept the abject surrender of King Farouk entailed by his unconditional acceptance of our original demand».

— وقد وافقت الخارجية البريطانية على تصرف السفير البريطاني وقبوله « استسلام الملك فاروق غير المشروط » واقتراحه بدعوة مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة التي يختارها . انظر لمزيد من التفصيل :

- Secret letter from Scrivener to lampson, No. 64, 11.2.42, FO 371/31567.
(٢) Evans, Op.Cit., pp. 218-219.

وفى الواقع فإن تلك الخطة التى وضعتها الحكومة البريطانية ، والتى كان تعاون رئيس حزب الوفد فى جميع مراحلها هو الدعامة الأساسية فى تنفيذها ، قد حققت جميع أهدافها من وجهة النظر البريطانية[1] . إلا أن موقف حزب الوفد خلال هذه الفترة وتعاونه السافر مع قوى الاحتلال[2] كانت له آثار سيئة على حزب الوفد نفسه وعلى موقفه فى الحركة الوطنية كما كانت له آثار جذرية بعيدة المدى على تطور الحركة الوطنية فى مصر ككل .

---

(١) هنأ « إيدن » السفير البريطانى فى مصر على نجاحه فى تنفيذ الخطة ، إلا أنه حذره من نقطة هامة خشى أن يستغلها مصطفى النحاس فى المستقبل ، وهى أنه لم يقابل السفير البريطانى مباشرة طوال هذه الأزمة ، وبالتالى يمكن أن ينكر الالتزام بأى شىء تجاه بريطانيا . واعتبر « إيدن » أن الرسائل المتبادلة بين السفير البريطانى وبين مصطفى النحاس عن طريق أمين عثمان غير كافية . وأخيرا توقع « ايدن » أن تكون السياسة فى مصر مصدرا للمشاكل بالنسبة لبريطانيا وخاصة من جانب حزب الوفد . انظر لمزيد من التفصيل :

- Eden to Lampson, No. 621 tel., 5.2.42, FO 371/31567.

— إلا أن متابعة فترة حكم الوفد فيما بعد تثبت عكس ما توقعه « ايدن » ، فقد تعاون حزب الوفد أكثر فأكثر مع بريطانيا وسمح لها بمزيد من التدخل فى صميم الشئون الداخلية للبلاد على النحو الذى سيلى فى هذا الكتاب .

(٢) هذه النتيجة تناقض ما ذهب اليه أنيس من أن تلك كانت المرة الأولى التى تتدخل فيها بريطانيا لصالح حزب الأغلبية ليس لأنه أصبح عميلا ولكن لأن بريطانيا كانت فى أشد الحاجة لوجود حزب الأغلبية فى الحكم بسبب ظروف الحرب ، بل إنه تمادى فى هذا الاتجاه واعتبر أن قبول حزب الوفد الحكم فى ٤ فبراير كان إسهاما من جانبه لتحقيق هزيمة الفاشية ! انظر أنيس ، مرجع سابق ، ص٨٨ ، ٩١ .

وتتلخص أوجه التناقض بين رأى أنيس وبين هذه الدراسة فيما يلى :

أ — أن تلك لم تكن المرة الأولى التى تتدخل فيها بريطانيا لمصلحة حزب الوفد .

ب — أن تدخل بريطانيا كان هدفه بالدرجة الأولى تحقيق مصالحها فى مصر وإن استخدمت حزب الوفد كأداة .

جـ — أن حزب الوفد كان متعاونا مع بريطانيا الى اقصى درجة فى هذا الشأن .

أما قول أنيس فى تكييف ما حدث فى ٤ فبراير بأنه « كان تدخلا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية والمواقف العسكرية فى الصحراء الغربية فى صالح حزب الجماهير . وليكن هذا هو الحكم التاريخى » ، المرجع السابق ، ص ٩٤ ، فهذه الدراسة ترفضه كلية شكلا وموضوعا للأسباب السابق ذكرها ولأن حكم التاريخ لا يمكن ان يصدر بدون البحث العلمى الدقيق المبنى على مقارنة المصادر المختلفة ، ويكفى أن نذكر أن تلك الدراسة التى قام بها أنيس نشرت فى ١٩٧٢ وهو نفس العام الذى فتحت فى آخره الوثائق البريطانية التى تناولت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتلك الوثائق ذات قيمة كبيرة فى هذا الموضوع لأن الجانب البريطانى — الذى تحرك تحت ضغط ظروف الحرب ليولى حكومة اتفق معها على أن تخدم مصالحه الاستعمارية خلال الحرب مستغلا شعبيتها لصالحه — هو الذى وضع الخطة ونفذها ، فكان الأجدر به أن يتروى وأن يؤجل تلك الدراسة عاما واحدا حتى يتسنى إصدار الأحكام التاريخية الصائبة ، أو على الأقل إسناد هذه الأحكام للكاتب وعدم تحميل التاريخ بتبعاتها !

٤ – قبول حزب الوفد تولى السلطة مستندا الى الضغط العسكرى البريطانى – الدلالات والآثار :

وفى نهاية الأمر فإنه لتحليل نتائج حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وما أحاط به من ملابسات ينبغى التساؤل : لمصلحة من تم ذلك كله ؟ أو بصورة أدق من هو الطرف المستفيد مما جرى ؟ ولمعرفة ذلك ينبغى معرفة مانجح هذا الحادث فى تحقيقه من أهداف لكل طرف من أطرافه ، وبصفة خاصة الطرف البريطانى فى تعامله مع الحركة الوطنية فى تلك الفترة وما بعدها حتى نهاية الحرب .

وفى الواقع فإنه من وجهة النظر البريطانية حقق هذا الحادث الهدف الأساسى للسياسة البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت وهو ضمان نوع من التوازن السياسى فى مصر بما يخدم المصالح البريطانية عن طريق القضاء على نفوذ القصر الذى فقدت الثقة به وبتحقيق استسلام الملك والسيطرة عليه ، إلا أن ذلك لم يمنع زيادة شعبية الملك بعد هذا الحادث مباشرة وخاصة بين صفوف الجيش ،وإن كانت هذه الشعبية لم تدم على النحو الذى سيلى بيانه .

كما خدم هذا الحادث المصالح البريطانية من جانب آخر عن طريق تعيين حكومة قوية تتمتع بتأييد شعبى كاف بما يجعلها قادرة على إخماد المعارضة لبريطانيا ، وأن يكون وصول تلك الحكومة الى السلطة معتمدا على مساعدة حكومة الاحتلال البريطانى وليس عن طريق الانتخابات الحرة لتستمد بذلك الشرعية من القوة التى أوصلتها للحكم – وهى بريطانيا – وليس من الشعب ، مما يسهل سيطرة سلطات الاحتلال عليها[1] .

وفى الواقع فإن الحكومة الوفدية قد نفذت جميع المطالب البريطانية من ناحية ، كما تمادت فى الاستناد الى التأييد البريطانى لها لكى تستمر فى الحكم من ناحية أخرى ، وذلك فى مواجهة الملك ، وفى مواجهة خلافاتها فى داخل الحزب ، وفى مواجهة مشاكل انخفاض شعبيتها ، مما أطلق يد بريطانيا وسمح لها بمزيد من التدخل فى الشئون الداخلية ، وهو ما تعارض حتى مع الاستقلال المنقوص الذى نتج عن معاهدة التحالف فى ١٩٣٦ .

---

(١) وقد كانت الحكومة البريطانية مدركة لذلك فعلى سبيل المثال بعد انتهاء الأزمة الوزارية فى يونيه ١٩٤٠ التى قامت بسبب إصرار الحكومة البريطانية على إقالة وزارة على ماهر وتعيين حكومة وفدية أو على الأقل يؤيدها الوفد وأسرع الملك بتعيين حسن صبرى رئيسا للوزراء،انظر ص ص ١٠٦ ـــ١٠٧ من الكتاب ، كان تعليق وزير الخارجية البريطانى أن تولى حكومة وفدية خالصة السلطة بناء على انتخابات حرة ، سوف يجعل من الصعب على بريطانيا أن تتعامل معها ، وإذا أرادت أن تقيلها « سيبدو ذلك وكأنه تحدّ [من جانب بريطانيا] لرغبات الشعب المصرى ككل » :

- Halifax to Lampson, No.600 tel., 10.7.40, Op.Cit. : «A purely Wafdist Government based on free elections would surely be difficult to deal with in war time. If we found that its policy was unsatisfactory or if it made demands which we could not grant, we should appear to be defying the wishes of the Egyptian people as a whole. And it would then be almost impossible, without serious disturbances, to retrace our steps and create an Administration of the present type».

فلقد بدأت حكومة الوفد عملها بتنفيذ رغبة الحكومة البريطانية بتخصيص مقاعد فى البرلمان للأحزاب الأخرى حتى يتم اسكاتها . وقد كانت الحكومة البريطانية حريصة على عدم معاداة أحزاب الأقلية كلية حتى لا تفقد السيطرة عليها (١) . كذلك كانت السياسة البريطانية تهدف من ذلك الى تجنب إجراء انتخابات يمكن أن تؤدى الى حالة من عدم الاستقرار مما يتعارض مع مصلحتها فى فترة الحرب (٢) .

الا أن رئيس الوزراء المصرى قرر إجراء انتخابات عامة بعد أن سحب عرض تخصيص مقاعد فى البرلمان للأحزاب الأخرى ، بسبب تعرض تلك الأحزاب له وهجومها عليه بعد توليه الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقد أدى هذا القرار الى قلق الحكومة البريطانية وخشيتها من تزايد حدة الصراع السياسى فى مصر قبل وأثناء

---

(١) Lampson to FO, No. 560 immediate tel., 11.2.42, FO 371/31567.

– وفعلا بادر رئيس كل من الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين بارسال خطاب احتجاج ضد الحكومة البريطانية بسبب ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقد رفض السفير البريطانى التوقيع باستلام هذين الخطابين ، انظر :

- Lampson to Eden, No. 135, 6.2.42 and No. 159, 14.2.42, FO 371/31568.

– وقد قامت السفارة البريطانية بإجراء اتصالات برئاسة كلا الحزبين للتقرب منهما عن طريق السكرتير الشرقى للسفارة ، انظر :

- Lampson to Eden, No. 535 tel., 9.2.42, FO 371/31567 and No. 159, 14.2.42, Op.Cit.

– كذلك طلب السفير البريطانى – وحصل على موافقة حكومته – أن تقوم جريدة « التايمز » والجرائد البريطانية الهامة الأخرى وهيئة الاذاعة البريطانية بالاشادة بموقف السعديين والأحرار من معاهدة التحالف ، وكذلك بغيرهم من الموقعين عليها ، والتأكيد على الاشادة بصفة خاصة بموقف احمد ماهر بسبب مناداته بدخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء . واقترح أن يكون الخط الدعائى المتبع كالآتى : أنه نظرا لتعذر تشكيل حكومة قومية فى مصر فإن بريطانيا تأمل فى أن يستمر القادة السياسيون البارزون من المصريين فى القيام بدور مناسب فى الحياة السياسية المصرية وفى الحرب من أجل الديموقراطية ، انظر :

Lampson to FO, No. 560, 11.2.42, Op.Cit. and FO to Lampson, No. 676 immediate tel., 12.2.42, FO 371/31567.

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ . ويذكر أن المقال المقترح قد ظهر فى التايمز فى ١٣ فبراير ١٩٤٢ وعرضت هيئة الاذاعة البريطانية مقتطفات منه .

(٢) Minute by Anthony Eden to Prime Minister, 16.2.42, FO 371/31567.

الانتخابات [١] ، الا أن أحزاب الأقلية قد قاطعتها [٢].

كذلك أنهت الوزارة الوفدية الاضطرابات المعادية لبريطانيا فى الأزهر ، وقامت باعتقال بعض الشخصيات بناء على طلب الحكومة البريطانية [٣] . كذلك عملت على إخراج العناصر الايطالية من القصر [٤] . بل لقد وصل الأمر الى حد اقتراح الوفد تشكيل لجنة غير رسمية بريطانية — مصرية للدعاية حتى يتم التنسيق بين الدعاية البريطانية والمصرية ومراعاة نفس الاتجاهات فى تخطيطها [٥].

---

(١) Ibid.

— إلا أن هيكل قدم سببا مخالفا لفشل عملية تخصيص مقاعد فى البرلمان لأحزاب الأقلية ، وهو الخلاف بين مصطفى النحاس وتلك الأحزاب حول نسبة المقاعد التى تخصص لهم . فقد طلبوا ثلث المقاعد إلا أن رئيس الوزراء عرض عليهم الربع فقط ، وعلل هيكل ذلك بأن الوفد اراد أن يحتفظ بأغلبية الثلاثة ارباع فى البرلمان ، وهى الأغلبية التى يشترطها الدستور لاسقاط عضوية النائب بأى حجة تراها تلك الأغلبية ، حتى لا يجرؤ نائب على أن يشير ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بدون أن يتعرض لاسقاط عضويته . انظر هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ . وكان رئيس الوزراء قد وعد بأن يعمل على منع الخطب والمنشورات المعادية « لحليفة مصر » أثناء الانتخابات . انظر :

- Lampson to FO, No. 557 tel., 10.2.42, FO 371/31567: «Nahas... would see to it that no disloyal speeches or pamphlets against Egypt's ally were allowed during election».

(٢) لمزيد من التفصيل انظر هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٤ — ٢١٧ . وقد عرض الكاتب للأساليب التى اتبعتها الوزارة الوفدية للتحكم فى مصير الانتخابات مثل تعديل الدوائر الانتخابية ، وتغيير العمد والمشايخ غير المؤيدين للوفد ، وتعيين رؤساء اللجان الانتخابية من الموظفين من أنصار الوفد .

(٣) أثار السفير البريطانى هذه المسائل مع مصطفى النحاس فى أول زيارة رسمية له كرئيس للوزراء بعد تعيينه فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 529 important tel., 7.2.42, FO 371/31567.

— انظر أيضا هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٧ — ٢٢١ .

(٤) روى النحاس بنفسه للسفير البريطانى تفاصيل ما دار فى أول مقابلة بينه وبين الملك بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ! ويلاحظ أن رئيس الوزراء كان عنيفا جدا مع الملك يفرض عليه شروطه من مركز قوة ، حيث كان يستند الى تأييد بريطانيا ، الذى كان ينفذ تعليماتها بالعمل على تطهير القصر من الأشخاص غير المرغوب فيهم من جانبها من الايطاليين ومن المصريين الذين كانوا على صلة به مثل على ماهر وصالح حرب . كما يلاحظ أيضا من قراءة مارواه النحاس عن تلك المقابلة استسلام الملك تماما رغم غضبه . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 720, important tel., 5.3.42, FO 371/31569.

(٥) Lampson to FO, No. 719 tel., 5.3.42, FO 371/31569: «Amin Osman informed me on March 4th... [that] Nahas Pasha wished to establish an unofficial Anglo-Egyptian Committee of propaganda so that Egyptian and British propaganda may work on the same lines. I said that we had wanted this for a long time. I am following up the matter at once».

كذلك عملت الحكومة الوفدية منذ توليها السلطة على تنفيذ المطالب البريطانية فيما يتعلق بالاتجاه الديني في البلاد [(١)] . وقد ضغط رئيس الوزراء على حسن البنا حتى يمنع الاخوان المسلمين من الترشيح للانتخابات في ١٩٤٢ وهدده بالاعتقال ، إلا أنه في نفس الوقت عمل على اجتذابهم الى جانبه وعرض مساعدتهم اذا تعاونوا معه [(٢)] .

وفعلاً أعلن حسن البنا تأييده للحكومة الوفدية ومعاهدة التحالف المصرية البريطانية ، وعقدت بذلك

– ومما يلفت النظر أن أمين عثمان اقترح في تلك المقابلة السابقة تدبير مظاهرة شعبية مؤيدة لبريطانيا على أن تبدو وكأنها مظاهرة تلقائية ! انظر :

- Ibid.: «Amin said that it was desirable that popular satisfaction with the British should be emphasised by some sort of popular demonstration apparently spontaneous. I am considering the idea».

– إلا أن الخارجية البريطانية قد رفضت هذا الاقتراح لعدة اعتبارات : أولها أن أحداً لن يصدق أن تلك المظاهرة تلقائية ، وثانيا أن تلك المظاهرة قد تحول الى غرض آخر قد يهدد الأمن ، واخيرا « ... أنه يوجد نوع من الفكاهة في فكرة تجهيز مظاهرة مؤيدة لبريطانيا من جانب الوفد من دون الناس » مما لن يغيب عن ذهن الحاضرين في هذه المظاهرة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Scrivener, 8.3.42, FO 371/31569: «I do not like the idea of a popular pro-British demonstration apparently spontaneous. In the first place I doubt whether anyone would believe in the spontaneity of the manifestation, and in the second place one sort of demonstration is apt to lead to another. I believe that in Egypt all the noisier forms of self-expression should be discouraged rather than the reverse, (But there is considerable humour in the idea of a pro-British demonstration staged by the Wafd of all people). These considerations will, however, be present in the minds of those on the spot».

(١) وقد طلب مصطفى النحاس من السفارة البريطانية أن تمده بأسماء الاخوان المسلمين الذين « ... يرون أنهم خطرون جدا » واقترح أن يعتقلهم أو أن يحاول كسبهم الى جانبه ، إلا أن السفير البريطاني فضل إعادة اعتقالهم معلقا بأن حسين سرى قد أخطأ باخراجهم من السجن . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 611, very confidential tel., 17.2.42, FO 371/31568: «Ikhwan el Muslimin. Nahas Pasha asks to be supplied with the names of those we regard as most dangerous. These he will either shut up or buy over, I have reminded him of the danger of these men and of Sirry Pasha's lapse from virtue in letting them out... and that prima facie I should regard re-internment as best method».

(٢) P.I.C.paper, No.49 (revised), «Ikhwan el Muslimin», 25.7.44, Op.Cit.

الهدنة بين الوفد والاخوان المسلمين ولكن لفترة قصيرة ، حيث قام الوفد بإصدار أمر حكومي في نهاية يناير ١٩٤٣ يمنع كل اجتماعات الاخوان المسلمين خارج القاهرة كما قيد اجتماعات رئاسة الجماعة فاشترط حصولها على تصريح مسبق من سلطات الأمن العام . وقد كان قرار رئيس الوزراء بتقليص أنشطة الجماعة بسبب اتساع نشاطها وقيام فروعها في الأقاليم بانتقاد حزب الوفد (١) .

وقد حاولت الوزارة الوفدية تحقيقا لهدف السياسة البريطانية بضمان الاستقرار أثناء الحرب أن تسيطر على الحركة العمالية التي نشطت في تلك الفترة بسبب زيادة حجم الطبقة العاملة . فنظرا لتزايد طلب قوات الحلفاء على المنتجات الصناعية المصرية ، تم إلحاق ٢٠٠ ألف عامل مصرى بورش الصناعة والمصانع الحربية التابعة للقوات البريطانية (٢)

وكذلك فإنه حين تولى حزب الوفد الحكم بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قام بتهديد قيادات العمال (٣) ، ثم سعى لجمع العمال حوله فأصدر مجموعة من التشريعات العمالية كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات المهنية ثم قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وقانون العمل الفردى .. الخ . إلا أن تلك القوانين لم تسمح بقيام اتحاد عام يجمع نقابات العمال المهنية في البلاد ، خوفا من أن يترتب على إقامته تهديد للأمن

---

(١) Ibid.

– وقد جاء في التقرير السابق أنه بعد انشقاق حزب الوفد ونشر مكرم عبيد الكتاب الأسود في ١٩٤٣ تقرب مصطفى النحاس من الاخوان مرة أخرى وألغى الحظر على اجتماعات الجماعة في ٨ مايو ١٩٤٣ في القاهرة والأقاليم . وفي المقابل أمر حسن البنا أتباعه بألا ينتقدوا حزب الوفد علانية وأعطى تصريحا بأن الكتاب الأسود كان وثيقة خادعة لا يجب تصديق أكاذيبها . وفي ١٦ مايو ١٩٤٣ حضر أربعة وزراء وفديين اجتماعا كبيرا للاخوان في القاهرة وطلب ثلاثة منهم الانضمام للجماعة وهم فؤاد سراج الدين وعبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزة . وفي مقابل بعض الامتيازات أعطى حسن البنا التعليمات لكل فروع جماعته بأن تقدم المساعدة الممكنة للوفد . وقد تعرض البنا للانتقاد داخل جماعته لهذا التكتيك الذى استخدمه لكي يقوى من تنظيم جماعته في فترة حكم الوفد ، وفعلا تزايدت عضوية الجماعة كما نشأت فروع جديدة لها في هذه الفترة .

إلا أنه مع نهاية ١٩٤٣ بدأ مصطفى النحاس يشعر بخطورة ازدياد قوة تنظيم الاخوان المسلمين وحذر البنا من ذلك . ويسجل التقرير السابق أنه نتيجة لتحالف الاخوان مع الوفد استطاع حسن البنا أن يحقق في سنة أكثر مما حققه في ١٢ سنة فأصبح له أكثر من ألف فرع كما تم تزويد منظمة الجوالة بتدريب شبه عسكرى ومدها بالسلاح .

(٢) رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، (القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧) . ص ص ١١٤ — ١١٨ .

(٣) وعد مصطفى النحاس السفير البريطاني بتهديد عباس حليم حتى يقلص نشاطه بين العمال ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 611, 17.2.42, Op.Cit.: «Abbas Halim will be seriously warned to behave himself or worse will follow».

العام ، وخاصة اذا تدخل الاتحاد فى المسائل السياسية . لذلك كانت هذه القوانين مخيبة لآمال العمال فى ذلك الوقت [١] . إلا أنه بعد ذلك تحايلت الحكومة الوفدية على القانون المانع لاقامة اتحاد لنقابات العمال وأنشأت رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها ، وذلك حين احتاجت الى جبهة عمالية تناصر حكمها حين بدأت شعبيتها تتناقص [٢] .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر ، عباس ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٣ — ١٦٨ . وقد اعتبر ذلك القانون تراجعا عن منجزات الحركة النقابية العمالية فى مصر فبالرغم من أن الحركة العمالية قد بدأت فى مصر على يد الأجانب فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، إلا أن تلك الحركة قد دخلت مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الأولى . فتكون أول اتحاد لنقابات العمال فى مصر فى ١٩٢١ بفضل نشاط الحزب الاشتراكى المصرى ، لكن الحكومة الوفدية — برئاسة سعد زغلول — قامت فى ١٩٢٤ بحل اتحاد النقابات بعد أن قبضت على اعضاء الحزب الشيوعى المصرى وقامت بتصفيته . انظر المرجع السابق ، ص ٧٨ — ٨٥ وانظر أيضا السعيد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ — ٢٨ .

وقام حزب الوفد بتأسيس اتحاد نقابات عمال وادى النيل برئاسة عبد الرحمن فهمى . واعتبر بعض الكتاب أن ذلك الاتحاد كان يمثل محاولة من جانب البرجوازية الوطنية — ممثلة فى الوفد — لفرض وصايتها على الحركة العمالية ، بدليل حرصها على كبح جماح حركة العمال فى إطار الاتحاد للمطالبة بتحسين أحوالهم مما أدى الى فشله . انظر عباس ، مرجع سابق ، ص ص ٨٥ — ٨٧ ، ١٨٤ — ١٩٢ .

ثم أسس حزب الوفد الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى فى فترة توليه السلطة فى ١٩٣٠ ، إلا أن حكومة صدقى قاومته . وقد رأس هذا الاتحاد فى تلك الفترة عباس حليم ، أحد أعضاء الأسرة المالكة ! انظر المرجع السابق ، ص ص ٨٨ — ١٩ . ولكن حزب الوفد قام بانشاء المجلس الاعلى للعمال برئاسة حمدى سيف النصر فى فبراير ١٩٣٥ ، مما أدى الى انقسام الحركة العمالية .

ومع وصول حزب الوفد الى الحكم فى ١٩٣٦ لم تصدر الحكومة الوفدية تشريع العمل بل واجهت بالعنف الاضطرابات العمالية التى حدثت فى ١٩٣٦ نتيجة لسوء أحوال العمال فى ذلك الوقت ، لذلك اخذت النقابات المهنية تنفصل عن المجلس الأعلى للعمال حتى قضى عليه فى ١٩٣٧ . اما الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى فقد انصرف عنه عباس حليم وضعف هو الآخر . وشهدت هذه الفترة من حكم الوفد — ١٩٣٦ الى ١٩٣٧ — تحالفا بين الرأسمالية المصرية والأجنبية فتأسست مجموعة من المؤسسات والشركات برأسمال مشترك وأدى سوء أحوال العمال الى انفجار الاحتجاجات العمالية فأطلق البوليس الرصاص على العمال وقبض على زعمائهم ووجهت لهم تهمة الشيوعية . لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق ، ص ص ١٩٦ — ٢٠٠ .

وفى مارس ١٩٣٨ أعلن عباس حليم تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية من ٣٢ نقابة ، وكان له نشاط كبير فنظم مظاهرات واضطرابات من أجل مناقشة تشريعات العمال إلا أن ظروف الحرب والأحكام العرفية مكنت الحكومة من إلقاء القبض على قياداته بحجة خطورتهم . انظر المرجع السابق ، ص ص ١٠٦ — ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠ — ٢٠١ . وقد عين محمد حسنين رئيسا لهذا الاتحاد . ومن الجدير بالذكر أنه قد اقترح فى أحد اجتماعات تلك الرابطة انتخاب فؤاد سراج الدين — سكرتير الوفد — زعيما للعمال مدى الحياة !

ويلاحظ أن محاولات حزب الوفد للسيطرة على الحركة العمالية لم تكن الوحيدة ، بل ان الأحزاب السياسية الأخرى قد بذلت جهودا هى الأخرى للسيطرة عليها ، مما حولها الى أداة من أدوات الصراع الحزبى فى الثلاثينات وبدد طاقات العمل النقابى وعرضه لاجراءات متشددة من جانب الحكومات المختلفة . لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق ، =

وخلاصة ما سبق أن الحكومة الوفدية منذ أن تولت السلطة استنادا الى التهديد العسكرى البريطانى فى ٤ فبراير ١٩٤٢ قد قامت بخطوات نشطة من أجل تحقيق أهداف السياسة البريطانية فى تلك الفترة ، وأهمها العمل على ضمان الاستقرار والأمن فى البلاد وضمان السيطرة على القصر لمصلحة بريطانيا .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن حزب الوفد عندما وصل الى السلطة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بهذه الطريقة المشبوهة فانه قد تنازل عن دوره القيادى فى الحركة الوطنية من اجل الوصول الى الحكم والاستمرار فيه والدليل على ذلك أن حكومة الوفد لم تثر أيا من المطالب التى سبق وان قدمها الحزب للحكومة البريطانية فى مذكرته لها فى أبريل ١٩٤٠ عندما كان فى المعارضة ، وأهمها إلغاء الأحكام العرفية وإعادة النظر فى معاهدة التحالف بين البلدين [١] . ولعل ما يفسر هذا المسلك لحكومة الوفد هو امتثالها لشروط بريطانيا فى هذا الشأن [٢] .

بل ان الحكومة الوفدية تمادت فى قمع اى نشاط سياسى معارض لبريطانيا وذهبت الى حد منع نشر مذكرة جبهة المعارضة [٣] التى تقدمت بها الى مؤتمر الهرم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ [٤] تطالب فيها بأن تجلو جميع القوات الأجنبية عن مصر بعد نهاية الحرب ، وتطالب سيطرة مصر وحدها على قناة السويس ، وتثير قضية الروابط بين مصر والسودان ، وتطالب بأن تمثل مصر فى مؤتمر السلام كدولة مستقلة ذات سيادة [٥].

= ص ص ١٨٢ - ٢٠٨ .

أما بالنسبة للسياسة البريطانية وموقفها من الحركة العمالية فى مصر ، فإنه ادراكا منها لخطورة استخدام العمال كعنصر فعال فى الحركة السياسية فقد كلفت كبار الموظفين البريطانيين بوزارة الداخلية المصرية برسم سياسة عمالية تكفل للحكومة المصرية السيطرة على نشاط العمال وابعادهم عن العمل السياسى ، ولقد كان كل من مدير الأمن العام ومدير مكتب العمل بريطانيين قبل ١٩٣٦ . كما عارض الانجليز قيام أى تشريعات عمالية لمصلحة العمال وعملوا على استمرار الوضع القائم وهو أن تتولى السلطات البوليسية فض منازعات العمال . فلم تقبل الحكومة البريطانية فى منتصف الثلاثينات صدور اعتراف قانونى بنقابات العمال فى مصر بحيث يمنحها الشخصية الاعتبارية ويوفر لها حق اللجوء الى القضاء اذا تعرضت لبطش السلطات الادارية ، أى إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى تظل حرية الحركة مكفولة لادارة الأمن العام لضرب الحركة الوطنية بقواعدها الشعبية بما فيها العمال . انظر لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالانجليز والسياسة العمالية فى مصر فى تلك الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية رؤوف عباس ، **الحركة العمالية فى مصر فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧** ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٥) ، ص ص ٥٧ - ٦٢ .

(١) انظر ص ١٠٤ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ص ص ١٤٢ ، ١٥١ - ١٥٣ من الكتاب .

(٣) تكونت تلك الجبهة من أحزاب المعارضة فى ذلك الوقت وهى : الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية و الكتلة الوفدية كما اشترك فيها بعض المستقلين مثل اسماعيل صدقى واحمد لطفى السيد وعبد الحميد بدوى وبهى الدين بركات .. الخ . انظر الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٤) حضر هذا المؤتمر « روزفلت » و« تشرشل » و« تشان كاى شيك » وعدد من رجال الحرب والسياسة . انظر المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) نص المذكرة ، انظر المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٣٧ . ويبرز الرافعى الاختلاف بين وزارة الوفد التى منعت نشر تلك =

وقد واجهت الحكومة الوفدية الكثير من المشكلات فى تلك الفترة بسبب الطريقة التى قبلت أن تتولى بها السلطة فى البلاد ، وبسبب الأسلوب الذى اتبعته فى الحكم واعتمادها المستمر على المساندة البريطانية لها لكى تستطيع الاستمرار فى السلطة .

ولقد تركزت هذه المشاكل فى مواجهة القصر من جانب وفى مواجهة الصراعات الداخلية فى الحزب من جانب آخر ، وبرز فى وسط هذه التطورات دور الجيش المصرى كمؤسسة هامة لها ثقل فى الصراع السياسى الداخلى وفى قرارات التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ، ثم بصفة عامة فى تطور الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة وفى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد كانت أولى المشاكل التى واجهتها الحكومة الوفدية هى تشجيع القصر واستقطابه للصراعات الداخلية فى قيادة الحزب (١) والتى أدت الى أزمة الكتاب الأسود (٢) وانتهت الى انشقاق مكرم عبيد وتكوين الكتلة الوفدية (٣) .

وقد كان للأسلوب الذى اتبعه رئيس الوفد فى مواجهة تلك الصراعات الداخلية فى حزبه والتى انتهت

= المذكرة ووزارة على ماهر التى سمحت بنشر مذكرة الوفد المشابهة فى أبريل ١٩٤٠ . انظر المرجع السابق ، ص ١٣٧ — ١٣٨ . وفى الواقع فان ذلك يعد دليلا على المسلك الذى دأب حزب الوفد على اتباعه فهو نشط فى المعارضة وينفذ مطالب بريطانيا عندما يكون فى الحكم . انظر أيضا متولى ، مرجع سابق ص ٣٣ .

(١) وأبرزها الصراع بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد سكرتير حزب الوفد . لمزيد من التفصيل فى اسباب ذلك الصراع انظر الرافعى ، فى **أعقاب الثورة** جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨ — ١٢٠ . وانظر أيضا هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٣ — ٢٢٦ . انظر ايضا يونان لبيب رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٨) ، ص ص ٤٠ — ٤٥ ، وراجع كذلك أنيس ، مرجع سابق ، ص ص ٨٢ — ٨٣ . أما عن دور القصر فى هذا الصراع فراجع رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ — ٥٠ ، ٧٣ — ٧٤ ، إلا أنه يلاحظ أن هذا المرجع أهمل جانب الجيش فى هذه الأزمة كلية وخاصة اهتمام الملك به وزياراته له وحضوره مناوراته . انظر فى هذا الشأن يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ — ١٤٠ . ولمزيد من التفصيل انظر تقرير المعلومات الأسبوعى التالى :

- Lampson to FO, No. 665, «Weekly appreciation», 4.4.43, FO 371/35531.

(٢) انظر فيما يتعلق بمحتويات **الكتاب الأسود** والنسخة الأصلية التى قدمها مكرم عبيد الى الديوان الملكى ، يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ ، ١٥٣ — ١٥٥ ، انظر أيضا النسخة المطبوعة حديثا من هذا الكتاب ، مكرم عبيد ، **الكتاب الأسود** ، (القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٤) . وفيما يتعلق بالاجراءات التعسفية التى اتخذتها الحكومة الوفدية لمواجهة أزمة الكتاب الأسود من تفتيش واعتقال ورقابة على النشر وارهاب داخل البرلمان وفصل من عضويته وافتعال مظاهرات التأييد ... الخ . انظر رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ — ٩٢ ، ١٠٥ — ١١٤ ، ١٢٠ — ١٢٩ .

(٣) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٦ — ٢٢٧ ، ٢٣٤ — ٢٣٥ ، ٢٣٩ — ٢٤٤ ، ولمزيد من التفصيل انظر ، يونان لبيب رزق ، **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢** ، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٧) ، ص ص ٦٣ — ٦٥ . انظر أيضا الفقى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ — ١٢٠ ، ١٤١ — ١٤٢ .

بأزمة الكتاب الأسود أكبر الأثر على انخفاض شعبية ذلك الحزب [١] وعلى موقفه من السلطات البريطانية في مصر .

فلقد لجأت قيادة الوفد الى الحكومة البريطانية تطلب حمايتها ومساندتها في تلك الأزمة في مواجهة القصر ، الذى كان من مصلحته استغلالها لاقالة الحكومة التى فرضت عليه من الانجليز ، خاصة وأن أحزاب المعارضة قد شجعته على ذلك[٢] .

وفى واقع الأمر فان مصلحة بريطانيا فى ذلك الوقت كانت فى استمرار الحكومة الوفدية فى الحكم ، فهى الحكومة التى تتمتع بالأغلبية والتى تقوم بتنفيذ نصوص معاهدة التحالف ، لذلك فقد تحركت الحكومة البريطانية فى اتجاهين [٣] : الأول تحذير الملك من اقالة الحكومة الوفدية على أساس أنه لا يوجد بديل لها [٤]

---

(١) المسدى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

(٢) اجتمع رؤساء أحزاب المعارضة وبعض المستقلين مثل صدقى وسرى وبركات وقرروا توحيد عمل المعارضة واستغلال الكتاب الأسود على قدر الامكان لاسقاط الحكومة الوفدية . انظر :

- Lampson to FO, No. 665, 4.4.43, Op.Cit.

– كذلك ضغطت أحزاب المعارضة على الملك لاقالة الحكومة ، انظر مقابلة رئيس الديوان للسفير البريطانى :

- Lampson to FO, No. 715 important tel., 9.4.43, FO 371/35531.

(٣) فلقد طلب « تشرشل » ملخصا للكتاب الأسود يطلع عليه بنفسه ، مع التركيز على تفاصيل التهم التى وجهت ضد أقرباء النحاس ، وقد تابع « تشرشل » ووزارة الحرب البريطانية بحث هذه المشكلة لايجاد حلول لها بحيث يظل النحاس فى السلطة . انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to Lampson, No, 641, immediate tel., 15.4.43, FO 371/35531: «Prime Minister has now asked for summary about 1,000 words in length [of the black Book]. Please include details of charges against Nahas's relatives». See also War Cabinet 65(43)5th May, 1943 and War Cabinet Conclusions 66 (43) 7th May, 1943, «Constitutional Crisis». FO 371/35533.

(٤) انظر مقابلة السفير البريطانى للملك فاروق وما دار بينهما حول هذه الأزمة :

- Lampson to FO, No. 745, immediate tel., 14.4.43, FO 371/35531.

– ويعترف السفير البريطانى انه برغم أن ما جاء فى الكتاب الأسود كان مدعما بالأدلة إلا أنه بذل مجهودا كبيرا مع الملك لكى يعدل عن إقصاء مصطفى النحاس كما فعل فى ١٩٣٧ . انظر :

- Evans, Op.Cit., p. 249.

والاستعداد لاستخدام القوة العسكرية ضد الملك لمؤازرة مصطفى النحاس اذا فشلت الجهود السلمية [1].

أما الاتجاه الثانى فكان بتقديم النصائح – التى تصاعدت الى أن بلغت درجة الأوامر – الى قيادة الوفد

(١) وقد اتخذت وزارة الحرب البريطانية قرارا بذلك ، بالرغم من عدم موافقه رؤساء الأركان البريطانيين فى مصر ووزير الدولة المقيم فى القاهرة على استخدام القوة العسكرية فى مواجهة الملك لخشيتهم من تأثير ذلك على العمليات العسكرية فى البحر المتوسط . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minister of State, Cairo to Eden, No.1033, immediate, personal and most secret tel., 27.4.43, FO 371/35532: «Commanders-in-Chief represent strongly that, in connexion with the current Egyptian political crisis they cannot contemplate prospective use of force which would be highly detrimental to conduct of future military operations in the Mediterranean». See also Minister of State, Cairo to Eden, No. 1095, immediate, personal and most secret tel., 4.5.43, FO 371/35533: «... I was and am in agreement with proposal that all reasonabe efforts shoud be made to keep Nahas Pashs and his Government in office short of threat or use of force... I have been against the threat of force for four reasons:»

«(a) because we have but little military force that is not allocated and in training for specific future tasks».

«(b) because threat of force against the King would involve loss of co-operation and even possibly hostility on the part of the Egyptian army on which we are largely relying for internal security, for Canal watching and for anti-aircraft defence of Egypt».

«(c) because maintenance in power by British arms of a Government that is generally regarded as corrupt is not a good issue».

«(d) because in the final issue (should the King remain obdurate) we would have to turn the King out in order to keep the Wafd in».

«... my view is that on net balance it would be better to let the Wafd go out of office rather than be obliged to contemplate threat of force and dissmissal of the King in order to keep them in». See also Evans, Op.Cit., pp. 251-253.

– فقد أرسل « تشرشل » رسالة الى « الجنرال ويلسون » قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط يأمره بأن يتخذ كل الاجراءات اللازمة لتأييد السفير البريطانى فى تنفيذ سياسة بريطانيا فى مصر ، وقد علق « تشرشل » فى هذه المكاتبة « إنه يبدو أنه لن يكون مطلوبا شيء أكثر من مظاهرة [عسكرية] ... إن السفير [البريطانى] يجب أن يكون فى موقف يمكنه من أن يقدم نصيحة رسمية للقصر » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Prime Minister to C.-in- C., M.E. (Commander-in-Cheif, Middle East), personal and secret = despatch, 30.4.43, FO 371/35532: «With regard to the conclusion reached by the joint

لمواجهة تلك الأزمة (1) ، وقد كان الهدف من تلك النصائح هو رفع شعبية حزب الوفد التى تأثرت

Commanders-in-chief that the use of force in the present Egyptian crisis cannot be entertained, it is your duty to take all necessary measures to support H.M. Ambassador in the execution of the policy imparted to him by H.M.G. It seems to be very unlikely that anything more than a demonstration, if that, would be required and that you have ample forces at your disposal. H.M. Ambassador must be put in a position to tender formal 'advice' to the Palace. Pray therefore consult with him and strengthen his hand».

– لذلك فقد أرسل وزير الخارجية تعليمات للسفير البريطانى بالقاهرة بالتدخل لدى الملك للسماح للنحاس بالرجوع الى الرأى العام اذا أراد ، على أن يكون مستعدا لتهديد الملك باستخدام القوة اذا رفض . انظر لمزيد من التفصيل :

- Eden to Lampson, No.767, most immediate tel., 5.5.43, FO 371/35532: «War Cabinet have reviewed the situation... If within the next 48 hours, you consider that immediate action is called for, you have authority to offer formal advice to King Farouk... that Nahas Pasha should be allowed to go to the country if he so desires. In tendering this advice to His Majesty you may be assured that it will if necessary and in the last resort be backed by force». See also Eden to Lampson, No. 778, most immediate tel., 7.5.43, FO 371/35532.

-- انظر أيضا لمزيد من التفصيل رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩ — ١٠٠ ، ١١٥ — ١١٩ .

(١) فقد قابل السفير البريطانى مصطفى النحاس ليناقش معه ازمة الكتاب الأسود . وفى تلك المقابلة أكد له السفير البريطانى أن من مصلحة بريطانيا استمرار الوفد فى الحكم طالما يحقق شرطين أساسيين وهما : تنفيذ التزامات المعاهدة بولاء وتمتعه بالأغلبية التى تسمح له بذلك . أما مصطفى النحاس فقد ألقى على القصر مسئولية تشجيع نشر الكتاب الأسود وليحض السفير على مساندته قال « ان المصريين يعتقدون أن الانجليز يلقون جانبا بسهولة بالحكومات التى خدمتهم فى وقت الحاجة عندما تنتهى تلك الحاجة » . إلا أن السفير البريطانى رفض تلك التهمة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, 719 A., most immediate tel., 10.4.43, FO 371/35531: «I saw the Prime Minister [Nahas] this evening. He was much worked up and spoke with vehemence. He said the Black Book had been promoted by the Palace in agreement with the dirtiest elements in the country to discredit a Prime Minister whom King Farouk wished to get rid of... I explained to him that our policy as I conceived it was that there should be in power a government determined to carry out loyally the obligations of the Anglo-Egyptian Treaty and having a majority in the country enabling it effectively to do so...».

«In the course of conversation the Prime Minister referred to the Egyptian belief that policy was = no longer centred in the Embassy but was dispersed in various centers e.g. Minister of State and

بسببها [1] . وقد وصلت الحكومة البريطانية الى حد التدخل فى صميم الشئون الداخلية لادارة الحزب [2]

British military authorities. I replied that this idea was absurd... Prime Minister also said that Egyptians were inclined to think that British easily threw overboard governments which had served them well in time of need once the need had become less serious. I said that such a charge was quite unjustified»..

– كذلك طلب السفير البريطانى من مصطفى النحاس فى المقابلة السابقة أن يفند التهم الموجهة اليه فى الكتاب الأسود حتى « لا توضع [الحكومة البريطانية] فى موقف تتهم فيه بالتغاضى عن تهم بالفساد لم يتم تدحيضها ... وقد أجاب رئيس الوزراء بأنه اقترح تفنيد التهم امام البرلمان » . انظر :

- Ibid.: «There was however the question of a refutation of the charges made in the Black Book. We could not be put in the position of being accused of condoning charges of corruption which had not been refuted... The Prime Minister replied that he proposed to refute the charges before Parliament».

(١) فقد وصلت الى السفارة البريطانية معلومات من القاهرة بانخفاض شعبية حزب الوفد وخاصة بين المتعلمين وان ظل الحزب يتمتع بأغلبية بين الجماهير (وصلت فى تقديرهم الى ٦٠٪ فى حالة اجراء انتخابات حرة) الا أنه لوحظ ان الطبقات العليا والجيش والبوليس والموظفين والمثقفين اصبحوا يعادون الوفد بدرجة كبيرة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 927 important tel., 7.5.43, FO 371/35533.

(٢) فقد اقترحت الحكومة البريطانية على مصطفى النحاس تجديد حزبه والمبادىء التى يقوم عليها على أساس أن تأخذ بعدا اجتماعيا يجذب اليه الناخبين ، فدعته الى القيام بمجهود لرفع مستوى الفقراء . كما طلبت منه تطهير الحزب والبعد عن المحسوبية ، بل وتقوية علاقة الحزب ببيت الامة وحرم سعد زغلول للاستفادة من شعبيتها لمصلحته ! انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to Lampson, No. 757, immediate tel., 5.5.43, FO 371/35532: «It might also be worth suggesting to Nahas that the whole underlying idea of the Wafdist Party itself is now long out of date and that the moment is favourable for its conversion into a new political party. It would hardly fall within our province to suggest the principles on which such a new party should be based. But two planks in its platform might well be the maintenance of the alliance and the raising of the standard of living in Egypt by a national movement approximate to a war effort...».

«It ought not to be beyond Nahas's capacity to ensure that such prestige as attaches to the House of the Nation and even to the person of Madame Zaghloul herself should be transferred to the new party and not left to be snapped up by some dissident Wafdist rump».

– وانظر ايضا لمزيد من التفصيل مقابلة السفير البريطانى مع مصطفى النحاس الذى أبلغه فيها بتعليمات حكومته فى هذا الشأن ، والذى علق السفير البريطانى اثناء نقل رد فعل النحاس أنه « بدا خاضعا الى حد ما » :

بل وطلب إجراء تعديل فى الوزارة الوفدية [1] ، ثم طلب تحسين علاقات رئيس الوزراء مع الملك [2] .

وبالرغم من أن تطور الأحداث لم يدفع الحكومة البريطانية الى تنفيذ عملية التهديد العسكرى للملك

- Killearn to FO, No. 1077, important tel., 26.5.43, FO 371/35534: «I also mentioned [to Nahas] this golden opportunity of a new and more national programme for the betterment of the common people... I referred to the danger of favouring his own relations and to the necessity of avoiding disgruntlement of officialdom by exceptional treatment of officials... The Prime Minister, who seemed rather subdued took, my sermon well».

(١) طلب السفير البريطانى أيضا فى مقابلته السابقة مع النحاس إعفاء عبد الحميد عبد الحق من وزارة الشئون الاجتماعية وكامل صدقى من وزارة المالية بحجة أنهما معاديان للأجانب . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «I also referred to the xenophobic tendencies of which the present Ministry was being accused by the British and foreign colonies. I urged the removal of Abdel Hakk, the chief sinner, from the Ministry of Social Affairs. I also urged the advisability of immediate removal of Kamil Sidki from the Ministry of Finance where his presence was a nightmare for all who had to deal with the Ministry, particularly foreigners».

– وقد استجاب مصطفى النحاس لهذه المطالب البريطانية فورا فأجرى تعديلا وزاريا عين فيه أمين عثمان – صديق الانجليز – وزيرا للمالية بدلا من كامل صدقى الذى اشتكى منه السفير البريطانى ، ونقل عبد الحميد عبد الحق من وزارة الشئون الاجتماعية – كطلب السفير البريطانى – ووضعه فى وزارة الأوقاف ، كما عين فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية . وقد تم إبلاغ السفير البريطانى بهذا التعديل قبل إعلانه فى ٢ يونيه ١٩٤٣ . انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to FO, No.1117, important tel., 31.5.43, FO 371/35535.

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢ – ١٣٣ .

(٢) Killearn to FO, No.1077, 26.5.43, Op.Cit.: «I... impressed strongly upon... [Nahas] the necessity of correct relations with King Farouk... We agreed that it was desirable that as soon as possible Nahas Pasha should have an audience with King Farouk and re-establish contact in a general way».

– ومن الغريب أن مصطفى النحاس ناقش مع السفير البريطانى أمورا تعتبر من أدق الشئون الداخلية للبلاد – مثل تعيين شيخ للأزهر وادارة الجيش المصرى – بطريقة يفهم منها أنه يريده أن يسانده فى مواجهة الملك فى معالجة هذه الأمور ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «The Prime Minister, after discussion of the points I had raised, said that he wished to raise two on his side. One was the Azhar, the Vice Rector of which had just died. The Prime Minister said that he could not admit the right of the King to appoint Azhar functionaries except on the Prime Minister's recommendation. In view of the fact that Sheikh Al Maraghi, the Rector, was already a dangerous element and anti-ally he, the Prime Minister, could not acquiesce in the appointment of another troublesome element as Vice Rector... The Prime Minister also referred to the =

بسبب أزمة الكتاب الأسود [1] إلا أن حزب الوفد خرج من هذه الأزمة والوصاية البريطانية الكاملة مفروضة عليه فى مقابل المساندة البريطانية له حتى يستمر فى الحكم [2] .

وقد تكرر نفس الموقف فى الأزمة السياسية الثانية التى قامت بين الملك وحكومة الوفد فى فبراير ومارس ١٩٤٤ بسبب وباء الملاريا فى الصعيد [3] . فقد ساندت الحكومة البريطانية الحكومة الوفدية لنفس الأسباب التى دفعتها الى مساندتها أثناء أزمة الكتاب الأسود ، بالرغم من الحرج الذى تعرض له البريطانيون بسبب اتهامهم بالمسئولية عما حدث من سوء تصرف الحكومة بصدد انتشار ذلك الوباء [4] .

وبرغم اعتراف الحكومة البريطانية بانخفاض شعبية الوفد واقتراحها بعض الأجراءات لزيادتها ، مثل الغاء

---

administration of the army... It was essential that the Palace should not interfere with the Minister [of War] in perfectly normal administration of the army».

– وقد وصلت الأمور فى ذلك الى حد السماح بتدخل السفارة البريطانية مباشرة لحذف سؤال من مضبطة مجلس النواب المصرى يسىء الى رئيس الديوان الملكى ! انظر لمزيد من التفصيل يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٨ – ١٤٩ ، وانظر أيضا رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، ص ص ١٢٥ – ١٢٨ ، ١٣٣ – ١٣٤ .

(١) Evans, Op.Cit., p. 253.

(٢) يؤيد هذا الرأى أيضا رزق ، **الوفد والكتاب الأسود** ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٣) لمزيد من التفصيل حول أسباب هذه الأزمة والدور الذى لعبه الملك فى اثارتها من وجهة النظر البريطانية ، انظر :

- Minute by Cadogan to Prime Minister, 20.4.44, FO 371/41328.

(٤) Killearn to FO, No.393, important and secret tel., 1.3.44, FO 371/41327.

– فقد اتهمت الصحف المصرية الانجليز بانهم تسببوا فى تفاقم انتشار وباء الكوليرا فى الصعيد لأنهم أرسلوا المؤونة المخصصة للشعب الى قواتهم العسكرية . وقد اصدرت السفارة البريطانية فى القاهرة تصريحا صحفيا يكذب ذلك . وقد عاتب مصطفى النحاس السفير البريطانى على هذا التصريح بدعوى أنه أعطى الانطباع للمعارضة وللقصر أنه يوجد تباعد بين الانجليز والحكومة الوفدية ! انظر لمزيد من التفصيل التقرير عن المقابلة بينه وبين السفير البريطانى :

- Killearn to FO, No.390, important and secret tel., 1.3.44, FO 371/41327: «Prime Minister asked me to call on him urgently this morning... He... referred to our first malarial communiqué which evidently was sore point with him in view of encouragement that it had given to the opposition and to the Palace to believe that there was a rift between the British and his Government».

– انظر أيضا فى تفاصيل هذه الأزمة يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٧ – ١٧٧ .

الرقابة على الصحف والإفراج عن بعض المعتقلين [(١)] ، إلا أنها اتبعت نفس الاجراء السابق في مساندتها في مواجهة الملك ، فقامت بتحذيره من اقصاء حكومة الوفد ، تحت دعوى أنها كانت تتمتع بالأغلبية في البرلمان ، وتعيين حكومة تابعة للقصر [(٢)] وقد أعدت الحكومة البريطانية – في نفس الوقت –

---

(١) Eden to Killearn, No. 345 tel., 8.3.44, FO 371/41327.

– وقد عارض مصطفى النحاس في بادىء الأمر في اتخاذ تلك الاجراءات على أساس أنها ليست في مصلحة بريطانيا ، واستطرد أن اجراءات الاعتقالات والرقابة التي فرضتها حكومته كانت لمصلحة بريطانيا ، إلا أن السفير البريطاني علق أن كثيرا من تلك الاجراءات قد تمت لتحقيق مصالح حزبية . وفي النهاية وافق رئيس الوزراء على مراجعة السفارة البريطانية لقوائم المعتقلين ولم يتفق على إلغاء الرقابة . انظر لمزيد من التفصيل محضر المقابلة التالي بين السفير البريطاني ورئيس الوزراء :

-Killearn to FO, No.390,1.3.44, Op.Cit.:«[Nahas] was quite ready to abolish état de siège and to strengthen provisions of ordinary legal codes in order to deal with exceptional difficulties of war circumstances. That would then mean that all cases when it was desired to take action against mischief makers would have to go before courts. He did not know whether that would be to our advantage. He maintained that internments and censorship were only in our interest, not in his own (this is not entirely correct)...».

«I explained that... Article 7 of the Treaty should not be abused to suppress free opinion unnecessarily, or for non-Treaty, i.e. internal political reasons... It was agreed Amin Osman should produce a full list of all internees and reasons for which they were interned. When we had actual acts or figures we could judge better whether there had been such abuse or not. Nahas Pasha maintained that some of them were only interned temporarily to prevent disorders on particular occasions. We left censorship question unsettled. But Nahas Pasha reiterated that I had only to say the word for him to take off both censorship of the press and internment».

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل حول قلق الحكومة البريطانية من استمرار انخفاض شعبية حزب الوفد بعد أزمة الكتاب الأسود لأسباب متعددة منها أن قيادات الحزب لم تفعل شيئا للاقلال من الانتقادات التي وجهت للحزب وخاصة الفساد والمحسوبية ، بالاضافة الى سوء استخدام إجراءات الرقابة وقوانين الطوارىء . وقد وصل هذا القلق الى درجة خشية أن يحدث وضعا شبيها بالوضع الذي أدى الى قيام ثورة ١٩١٩ :

- Minute by Scrivener, «Egyptian politics», 26.3.44, FO 371/41327.

(٢) إستدعى الملك السفير البريطاني وأملى عليه اعلانا شفويا ملخصه أنه يرغب في اقالة الحكومة . انظر نص هذا الاعلان الشفوي واحتجاج السفير البريطاني :

= Killearn to FO, No. 721, most immediate tel., 12.4.44, FO 371/41327.

= وفى نفس المقابلة السابقة سلم الملك رسالة مكتوبة تتضمن اعتزامه تغيير الحكومة بسبب انتشار الفساد وسوء الادارة وعدم احترامها للعرش ، على أن تحل محلها حكومة اخرى تتعهد بتنفيذ شروط معاهدة التحالف البريطانية المصرية وأن يكون أعضاؤها أصدقاء لبريطانيا ، ثم تقوم تلك الحكومة باجراء انتخابات حرة بعد عدة أشهر . انظر نص الرسالة :

- Killearn to FO, No. 722, most immediate tel., 12.4.44, FO 371/41327.

– وبناء على ما سبق بدأ التفكير فى استخدام القوة ضد الملك ، انظر تقرير السفير البريطانى فى هذا الشأن والبدائل التى عرضها ابتداء من ترك الملك يتصرف بدون معارضة من جانب بريطانيا ، الى اظهار معارضة الحكومة البريطانية لذلك ، الى استخدام كل حجة ومجهود ممكن بدون استخدام القوة لاقناعه بتأجيل هذا الاجراء حتى نهاية الحرب واقتراح أن يحتكم النحاس للبلد باجراء انتخابات فى حالة إصرار الملك على رأيه ، وأخيرا الاستعداد لاستخدام القوة لمنع إقالة الحكومة . وقد أعرب السفير البريطانى عن تفضيله لهذا السلوك الأخير :

- Killearn to FO, No. 731, most immediate and most secret tel., 13.4.44, FO 371/41327: «Following seems the choice of courses of action:»

«a) To let King Farouk go ahead without opposition. This I rule out... out of loyalty to Nahas Pasha and particularly because our experience of minority governments is not encouraging».

«b) Tell him we strongly disapprove... This I like no better. It will weaken us...».

«c) Short of force use every argument and effort to deter him... If he still insists on a change of government press him to allow Nahas Pasha to go to the country... I do not like this either... [because] it would mean complete disregard of our 'advice' a most undesirable precedent...».

«d) Be prepared if necessary to use force to prevent dismissal of the present government...».

«This is the course I personally should prefer provided that we are prepared at this juncture and vith somewhat discredited government to take risks involved»..

– إلا أن السلطات العسكرية البريطانية فى مصر عارضت فى استخدام القوة العسكرية لإجبار الملك على عدم إقالة الحكومة ، مثلما عارضت فى استخدام ذلك الأسلوب من قبل أثناء أزمة الكتاب الأسود ، وذلك تحسبا للنتائج المحتملة من قيام اضطرابات تهدد أمن القاعدة البريطانية فى مصر من ناحية ، وإثارة معارضة الجيش المصرى من ناحية أخرى مما قد يؤدى الى فقدان خدمات ٢٠,٠٠٠ مصرى يعملون بالقاعدة ، وثالثا فإن ذلك الأسلوب قد يكون له نتائج خطيرة على بلاد الشرق الأوسط الأخرى وخاصة البلاد العربية . ومن هذا المنطق أيدت السلطات العسكرية فى مصر محاولة إبقاء الوزارة الوفدية فى السلطة عن طريق الاقناع وليس باستخدام القوة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Moyne (Minister of State, Cairo) to FO, No. 994, immediate and top secret tel., 18.4.44, FO 371/41327: «Service members of the Defence Committee were strongly opposed to the use of force = in any way to impose a course of action on the King as they consider the probable results would

constitute a greater threat to the security of our base in Egypt and to the general war effort in the Middle East than any disturbances which might arise from the Wafd being out of office. They considered we should almost certainly have active opposition from the Egyptian Army if the king were coerced and at the very best we would lose the services of 20,000 men now co-operating in securing our base... The effect also on other Middle East countries might well be serious...».

«In view of the opinion of Service Chiefs and of other considerations advanced above it seems to me that the use of force is not practicable».

— وعندما بحثت وزارة الحرب البريطانية الأزمة المصرية أرسل « تشرشل » الى سفيره بالقاهرة ينبهه الى تشابه الموقف القائم فى مصر مع ظروف أزمة الكتاب الأسود قبل عام التى اتضح منها أن مخاوف العسكريين البريطانيين لم يكن لها أساس ، وعلى ذلك قرر « تشرشل » تسليم الملك فاروق رسالة يحذره فيها من إقالة حكومة النحاس وتعيين حكومة تابعة للقصر . ثم أصدر « تشرشل » تعليماته لسفيره فى القاهرة بأن يتخذ رؤساء الأركان البريطانيين الخطوات الضرورية للتأكد من استعداد قواتهم لمساندة السفير اذا طلب ذلك . انظر لمزيد من التفصيل نص برقية رئيس الوزراء البريطانى الى سفيره فى القاهرة ونص رسالة « تشرشل » للملك :

- Prime Minister to Killearn, No. 560, most immediate and top secret tel., 20.4.44, FO 371/41328: «The War Cabinet had under consideration... telegrams... about the dispute between King Farouk and his Government. They also re-read the telegrams which had passed on a similar occasion almost exactly a year ago... They show most clearly the quite needless fears entertained by the then commanders-in-Chief, and the gloomy prophesies which were made by the military authorities. They also show the anxieties expressed by the then Minister of state, the decisions which were taken here to over-ride these points of view, and the happy results attained by firm action by His Majesty's Ambassador, not excluding the possible use of force...».

«The following message should be delivered, at his discretion, by Lord Killearn to King Farouk»:

«The War Cabinet have heard with much concern that your Majesty contemplates dismissing from office the Government of Nahas Pasha, although this Government has a large majority in the Chamber which has still three years of its lawful term to run. From a parliamentary and constitutional point of view this would appear to be a very doubtful and possibly dangerous course to embark on. If however your Majesty feels that an immediate General Election would clear the air, and if the Prime Minister is persuaded to submit himself to the electors, a dissolution forthwith would not be a subject on which His Majesty's Government would feel it right to express an opinion. The one course which His Majesty's Government feel it would be especially necessary to avoid would be the installation in office of a Palace Minister or other Minister not possessing a majority in the legislature, and the keeping of this new Minister in power for the purpose of managing the

الاستعدادات العسكرية اللازمة لتأييد ذلك الاجراء [(١)] . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لفرض الوفد فى السلطة للمرة الثالثة . وللمرة الثالثة أيضا تراجع الملك [(٢)] .

Election. His Majesty's Government would find it impossible to defend such procedure in public, and would feel bound to instruct their Ambassador to tender formal advice against such a course. The War Cabinet desire me to say that they would appreciate an expression of your Majesty's views upon this matter, which might become exceedingly grave, before any further steps are taken to bring it to a head».

(١) أرسل « تشرشل» تعليماته لسفيره بالقاهرة بأن يتخذ رؤساء الأركان البريطانيين الخطوات الضرورية للتأكد من استعداد قواتهم لمساندة السفير اذا طلب ذلك فى مواجهة الملك . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «Meanwhile the Commanders-in-Chief should take all necessary steps to make sure that their forces are marshalled and ready to give support to the Ambassador should he require it».

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل عن الاجراءات العسكرية التى اتخذها « جنرال ستون » – قائد القوات البريطانية فى مصر ، والذى صاحب السفير البريطانى الى القصر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ – وتركيزه على أهمية ضمان تعاون النحاس وقبول الأمير محمد على أن يخلف الملك فاروق على العرش فى حالة تنازله عنه أو إقالته :

- Killearn to FO, No. 818, immediate and top secret tel., 23.4.44, FO 371/41328: «General Stone emphasised the importance of our being assured that Nahas Pasha would fully co-operate and that Prince Mohammed Ali would accept the succession if King Farouk were to abdicate or be deposed».

(٢) انظر لمزيد من التفصيل مادار فى المقابلة بين الملك والسفير البريطانى لتسليمه رسالة « تشرشل » وتحذيره من إقالة حكومة النحاس :

- Killearn to FO, No. 809, most immediate and top secret tel., 21.4.44, FO 371/41328.

– وانظر أيضا رد الملك فاروق على رسالة « تشرشل » واستسلامه للحكومة البريطانية :

- Killearn to Prime Minister, No.628, top secret tel., 25.4.44, FO 371/41328: «In answer to War Cabinet message communicated to King Farouk on April 21st, latter has now replied that he has decided to leave the present Government in office for the time being».

– وبعد ذلك أرسل « تشرشل » رسالة الى سفيره بالقاهرة وصلته فى ٢٩ أبريل ١٩٤٤ يحثه على العمل على تحسين الأمور بين النحاس والملك ، انظر :

- Evans, Op.Cit., p. 304.

والخلاصة أن الوزارة الوفدية التى وصلت الى السلطة « على أسنة الرماح البريطانية » استمرت فى حاجة الى « تلك الرماح » لحمايتها فى مواجهة القصر وفى مواجهة مشاكلها الحزبية الداخلية الى أن انتهى الأمر بحدوث أزمة سياسية أخيرة بينها وبين القصر فى سبتمبر ١٩٤٤ بسبب التنافس بين الطرفين على الشعبية السياسية [١] .

---

(١) وهى ما عرفت بأزمة الغزالى الذى كان يشغل منصب مدير الأمن العام ، وقد أوقفته الحكومة الوفدية عن العمل بسبب تنفيذه لأوامر الملك بإزالة لافتات مؤيدة للنحاس وضعت فى الطريق المؤدى لجامع عمرو حيث كان من المقرر أن يؤدى الملك صلاة الجمعة اليتيمة فى آخر رمضان ، بدون الرجوع الى فؤاد سراج الدين — وزير الداخلية . انظر لمزيد من التفصيل حول هذه الأزمة يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٥ — ١٨٧ ، وانظر كذلك تقرير السفارة البريطانية حولها — المبنى على تقارير مباشرة من الغزالى « وراسل » — قائد بوليس مدينة القاهرة بالداخلية المصرية — والذى اعتبر تلك الأزمة « كمثل آخر عن الحوادث المتعددة التى ، برغم كونها صبيانية ، قد تؤدى الى مشاكل خطيرة والتى تجعل أى تحسن فى العلاقات بين الملك والحكومة يبدو مستحيلا » :

- Shone to FO, NO. 1816, important tel., 15.9.44, FO 371/41332: «This is another example of frequent incidents which, however childish, may give rise to serious trouble and which makes any improvement in relations between the King and the Government seem hopeless».

— وقد انتقدت الخارجية البريطانية موقف الحكومة الوفدية من هذه الأزمة حيث أنها قامت حول قضية غير هامة من الناحية الدستورية . وقد اعتبرت هذه الأزمة — من وجهة النظر البريطانية — « حادثة مصرية نموذجية ، إلا أن تطورها يظهر بوضوح درجة التوتر التى وصل اليها كل من الملك والحكومة ، وتتركز المصلحة البريطانية المباشرة فى أن مدير الأمن العام هو صديق حميم ... [لبريطانيا] ، وله قيمة كبيرة بالنسبة للعسكريين [البريطانيين] . وأن معاملته هكذا من جانب النحاس تخلو من مراعاة [الانجليز] » :

- «This is a typically Egyptian incident, but its development shows quite clearly the state of nerves to which both the King and the Government have worked themselves up. The direct British interest involved is that the Director of Public Security is an extremely staunch friend of ours, and is very valuable to the military. That he should thus be treated by Nahas is no kindness to us». See minute by scrivener, 17.9.44, FO 371/41332.

— وقد كان من رأى السفارة البريطانية فى القاهرة — وأيدتها الخارجية البريطانية فى ذلك — أن موقف الحكومة الوفدية من هذه الأزمة ضعيف جدا ، ولذلك أحجمت الحكومة البريطانية عن مساندة النحاس فى مواجهة نهائية مع الملك . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «I agree with Mr. Shone that the Government are on the worst ground here. Even if the = King's action were strictly unconstitutional, it would be folly, in the case of an oriental monarch,

= not to meet him in such a matter. This case proves abundantly that we have been right in refusing to commit ourselves in advance to support Nahas in a show-down with the King as we have been pressed to do».

— ومن هذا المنطلق اتبعت الحكومة البريطانية الخطوات التالية فى هذه الأزمة :
(أولا) احتجت الحكومة البريطانية لدى النحاس على ايقاف مدير الأمن العام لأنه صديق بريطانيا ، وقدم « شون » — القائم بأعمال السفارة البريطانية — خطاب احتجاج اليه . انظر نص هذا الخطاب الذى يوضح مدى التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية فى عهد وزارة الوفد اثناء الحرب :

- Shone to FO, No. 1828, immediate, urgent and personal tel., 16.9.44, FO 371/41332: «Dear Prime Minister. I am concerned to learn that Ghazali Bey has been suspended from the post of Director of Public Security. I have reported to my Government this incident which took place yesterday and which resulted in Ghazali Bey's suspension. I have also discussed the matter with British Federation as Ghazali Bey has rendered valuable services to them in his capacity as Director of Public Security. His Majesty's Government share my concern and I am sure that His Majesty's Government would regard it as most unfortunate if Ghazali Bey were penalised in any way for acting as he did in circumstances, which as I am confident that Your Excellency will agree, placed him in a position of great difficulty».

«I am confident that Your Excellency will appreciate the importance at a time when forces of the United Nations are concentrated in bringing the war to a successful conclusion at the earliest possible moment of avoiding any action which migh have the effect of hampering that effort».

«As representative of Egypt's ally and having regard to continuing importance of Egypt as allied base of operations at this time when the war effort is of primary concern to the United Nations, I have no hesitation in writing personally to Your Excellency in all frankness on this subject and I would add for your own information that I shall speak to Hassanien Pasha in a similar sense».

— ويلاحظ أن القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة قد أرسل هذا الخطاب الى رئيس الوزراء بمبادرة منه فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٤ ثم أرسلت الخارجية البريطانية بالموافقة على تلك الخطوة ! انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to H.M. Charge d'Affairs, Cairo, No. 1209, immediate tel., 17.9.44, FO 371/41332.

— وقد رد مصطفى النحاس على الخطاب السابق برسالة تمسك فيها بموقف حكومته من إيقاف الغزالى لأنه أساء الى هيبتها ، وانتقد موقف الحكومة البريطانية معلقا ان مساعدة الغزالى للسلطات العسكرية البريطانية لم تكن بدافع شخصى منه وانما كانت نتيجة لسياسة التعاون مع بريطانيا التى اتبعها مصطفى النحاس ، ويلاحظ أن أمين عثمان كان أيضا هذه المرة هو الوسيط فى الاتصالات التى جرت بين السفارة البريطانية فى القاهرة ومصطفى النحاس . انظر =

مما أدى الى اقالتها فى أكتوبر ١٩٤٤ [١] .

وقد أعادت الحكومة البريطانية – من خلال هذه الأزمة – حساباتها فاتضح لها أنه مع تغير الظروف الحربية حيث بعدت المعارك عن الأراضى المصرية ، ومع تغير التوازن الداخلى بين القوتين السياسيتين التقليديتين اللتين تتحكمان فى التغيرات السياسية فى مصر – الى جانب قوة الاحتلال البريطانى – وهما الملك وحزب الوفد ، أصبح فى غير صالح بريطانيا التمادى فى مساندة الحكومة الوفدية حتى تستمر فى الحكم أو أن تستخدم القوة العسكرية لتحقيق ذلك [٢] .

= ملخص للنقاط الأساسية فى رسالة النحاس التى سلمها أمين عثمان للقائم بأعمال السفارة البريطانية :

- Shone to FO, No. 1941, important tel., 2.10.44, FO 371/41332: «Amin Osman Pasha sent me yesterday Nahas Pasha's reply to my letter of September 16th. Reply which was marked personal was dated September 23rd. In a private covering note Amin said that if there were anything in the letter that I did not like he would get it altered... Following is substance of main points in letter text...»:

«a) Nahas says he would like to believe that I share his view that Ghazali was guilty of grave dereliction of duty in executing an order which was illegal and injurious to prestige of Government and its members and head. At least he could have acted with more tact and delicacy».

«b) Nahas emphasises that helpful attitude of Ghazali to British military authorities to which I had drawn his attention is to be ascribed to co-operative policy of himself and Government and not to any personal merit. Any other person in Ghazali's office would have had to do the same».

(ثانيا) إخطار حسنين – رئيس الديوان الملكى – بقرار الحكومة البريطانية بعدم التدخل فى أزمة الغزالى واتصال القائم بأعمال السفارة البريطانية فى القاهرة بأمين عثمان ليبلغه أنه ينبغى أن تقوم الحكومة بالاتصال بالقصر بهدف الوصول الى حل وسط لهذه الأزمة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Shone to FO, No. 1968, most immediate and secret tel., 5.10.44, FO 371/41333.

(ثالثا) إزاء اعتزام مصطفى النحاس تقديم استقالة حكومته كاحتجاج ضد التدخل البريطانى فى قضية الغزالى قررت الحكومة البريطانية نفى ذلك فى الصحافة المصرية والبريطانية ، فى حالة تغيير الوزارة . انظر :

- Shone to FO, Nos. 1992 and 1995, most immediate tels., 8.10.44, FO 371/41333.

(١) يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٨ – ١٩٠ . وقد شرح إجراءات الإقالة بالتفصيل حيث أنه قام بنفسه بتسليم مصطفى النحاس أمر الإقالة .

(٢) وقد تطابقت فى هذا الشأن الآراء فى كل من السفارة البريطانية فى القاهرة والخارجية البريطانية . انظر لمزيد من التفصيل وجهة نظر القائم بأعمال السفارة البريطانية :

- Shone to FO, No. 1839, immediate tel., 17.9.44, FO 371/41332: «If the reply to my letter [to Nahas] is unsatisfactory or the Government do anything further to provoke the King, I think the =

إن حزب الوفد الذى استطاع بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أن يدبر المظاهرات الشعبية المؤيدة له [١] ، ويخفى عن الشعب حقيقة فرضه فى الحكم بواسطة القوات البريطانية ، مستغلا الرقابة المفروضة على الصحف بمقتضى الأحكام العرفية [٢] ، لم يستطع أن يمنع تدهور شعبيته بعد ذلك نتيجة لاتضاح تعاونه مع

---

time will have come to warn Nahas definitely that His Majesty's Government consider him to be on poor ground in this issue and that they would not feel justified in supporting him against the King on the merits of the case. Otherwise he may go ahead, despite the note of warning in my letter on the assumption that in the last resort he will have our support as on previous occasions...».

«I doubt whether even strong 'advice' to the King to yield (with the implication behind it that we should not hesitate if necessary to enforce our will) would bring His Majesty to heel in the present case... but even if His Majesty did yield we should, at the best, have so embittered our relations with him as to make further co-operation with him most difficult. At the worst we might drive him from the Throne on a case in which most of the cards are with him...».

«While it is no doubt desirable that Government in Egypt should evolve on lines more akin to modern consitutional and democratic systems, we must surely bear in mind that we are dealing with a backward oriental country which is not yet ripe for democracy with a big 'D' and in which the Throne is (or ought to be) a valuable brake on the activities of self-willed political leaders and unfledged political parties...».

«King Farouk is criticised... by many Egyptians but in my view there is no doubt that he is more popular in the country generally than he was in 1942. Strong action against him now would be correspondingly more difficult and more dangerous than it was then. On the other hand, if Nahas and the Wafd still enjoy a large measure of popular support, their popularity and prestige is certainly not what it was. They too are violently criticised by many Egyptians...».

— انظر أيضا لمزيد من التفصيل اتفاق وزير الخارجية البريطانية مع هذا الرأى السابق :

- Eden to H.M.Charge d'Affaires, Cairo, No. 1228, immediate tel., 20.9.44, FO 371/41332: «We have no intention of bringing strong pressure to bear on the King over this matter... Nahas Pasha can have no reason to count on our support in this instance and it has been made clear to his emissary, Abboud, even in the last few days, that we cannot pledge ourselves in advance even on an issue of constitutional importance. Much less on this kind of undignified squabbling in which, so far as we can judge, Nahas is mainly in the wrong».

(١) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ ، ٢١١ . وقد ذكر أن تلك المظاهرات رفعت السفير البريطانى على الأكتاف ترحيبا به !

(٢) لم تذكر الصحف المصرية شيئا عما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ طوال فترة الحرب وحتى بعد إقالة الوزارة الوفدية فى أكتوبر ١٩٤٤ ، انظر انيس ، مرجع سابق ، ص ٢١ . وقد بدأت مناقشة الحادث فى الصحف بعد إشارة مصطفى النحاس اليه فى خطابه فى نوفمبر ١٩٤٥ ردا على اتهامات خصوم الوفد بأنه كان اداة فى يد الانجليز ، واتهم بدوره هؤلاء بالمسئولية

الانجليز أثناء فترة حكمه [١] ، ونتيجة للتفكك الذى أصابه بعد الانشقاق الذى حدث فى ١٩٤٣ وتغير صورته فى نظر شريحة هامة من الرأى العام – وخاصة المثقفين والجيش – بسبب أزمة الكتاب الأسود وما نتج عنها من ممارسات سياسية منتقدة [٢] .

وفى نفس الوقت ارتفعت شعبية الملك عما كانت عليه بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ونتيجة لمجهودات القصر لتعزيز تلك الشعبية [٣] ، بالاضافة الى تطور الأحداث السياسية – كما سبق ذكره – مما أدى الى تغير صورة القصر لدى الحكومة البريطانية ، فأصبحت غير مستعدة لاستخدام القوة ضده ، على أساس أن العرش فى مصر صار أكثر قيمة للسياسة البريطانية عن ذى قبل ، وبالتالى فانها لم تمانع فى استئناف دورة التغيرات السياسية التقليدية فى مصر والموافقة على تعيين حكومة موالية للقصر فى أكتوبر ١٩٤٤ [٤] ، وفى

= عن حدوثه ، انظر يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ – ١٢٣ . ولمتابعة المواقف المختلفة للصحافة من هذا الحادث انظر متولى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣ – ١٨٢ .

(١) Eden, The reckoning, Op.Cit., pp. 497-498.

– ويذكر « إيدن » فى المرجع السابق أن « تشرشل » قد قابل النحاس أثناء تواجده فى مصر فى ديسمبر ١٩٤٣ وعلق إنه « أثبت أنه صديق شجاع عندما تعقدت المشاكل والأخطار حول [بريطانيا] » .

(٢) Lampson to FO, No. 927, 7.5.43, Op.Cit.

– ومن هذا المنطلق ترفض هذه الرسالة ما ذكره الفقى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ ، من أن حزب الوفد « خسر قطاعا ضخما من مؤيديه بسبب تأثير دعاية القصر وأحزاب الأقلية الذين قدموا حادث ٤ فبراير للجماهير بصورة تهبط شعبية الوفد » . فالمسألة كانت واقعا وليس دعاية ، كما أن الحادث لم ينشر عنه شيء للرأى العام قبل نوفمبر ١٩٤٥ !

(٣) بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قام الملك بمجهودات لزيادة شعبيته بين مختلف الطوائف وأهمها الأزهر والجيش والعمال والطلبة كما استغل فرصة انتشار الملاريا لزيارة الصعيد والتبرع للمنكوبين . انظر لمزيد من التفصيل يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٧ – ١٦٨ ، ١٨٣ – ١٨٤ .

(٤) ويلاحظ هنا تغير الرؤية البريطانية لحكومات القصر ، فقد اتفقت الخارجية البريطانية مع سفارتها بالقاهرة على تغير الوضع فى مصر بحيث انه إذا تولت السلطة حكومة تابعة للقصر فإنها ستكون اقل خطرا على بريطانيا عما كان عليه الوضع فى بداية الحرب . كذلك كان تقديرها أن المواجهات المتعددة بين بريطانيا والقصر أثناء فترة تولى الحكومة الوفدية السلطة قد جعلت الملك فى وضع لن يجرؤ معه على أن يقف ضد بريطانيا فى قضايا أساسية . وبالرغم من توقع السفارة البريطانية أن يسبب حزب الوفد بعض المشاكل لبريطانيا عندما ينتقل الى المعارضة إلا أنها تصورت أن زيادة شعبية الملك وتأييد كل من الجيش والبوليس له سوف يجعل أى حكومة يوافق عليها تستمد شرعيتها من القصر وتستند الى نفوذه ، هذا بالاضافة الى أن اصرار الحكومة البريطانية على استمرار الأحكام العرفية فى مصر حتى نهاية الحرب سوف يوفر للحكومة الجديدة سلطات واسعة تمكنها من الحفاظ على الأمن والنظام العام ، وهو ما كانت تحرص عليه الحكومة البريطانية فى المقام الأول . انظر لمزيد من التفصيل :

= - Shone to FO, No. 1844, immediate tel., 19.9.44, FO 371/41332: «In so far as King Farouk is

نفس الوقت ضغطت الحكومة البريطانية على الملك حتى يعدل عن محاكمة النحاس بعد إقالته [1]

وفى تلك الفترة برز الجيش المصرى كعامل مؤثر يعمل له حساب فى اتخاذ القرار السياسى من جانب بريطانيا فيما يتعلق بمصر ، بحيث يمكن القول انه بدأ يأخذ مكانه الى جانب العناصر الثلاثة التقليدية -- الاحتلال البريطانى والملك وحزب الوفد -- فى التأثير على الصراع السياسى فى البلاد وخاصة فى الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية .

لقد سبب ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ استياء شديدا فى الجيش المصرى وخاصة بين صغار الضباط الذين اعتبروا ما حدث « إهانة وجهت الى العرش باستخدام القوة » بغض النظر عن شخصية الملك [2] وقد عبر بعض هؤلاء الضباط عن شعورهم فى اجتماع كبير فى نادى الضباط حيث اقترحوا إرسال تأييد للملك واحتجاج للسفير البريطانى ، إلا أن كبار الضباط قاموا بتهدئة الموقف [3] ، وانتهى الأمر الى ذهاب

---

concerned, I do not think that he would now dare even if he wished to range himself against us on major issues. From our point of view therefore a Government largely under Palace control ought to be less of a danger in the present circumstances than it was in the early days of the war. The popular support which such a Government would enjoy would be derived mainly from the King. His popularity in the country generally-despite all his faults-is not inconsiderable but it is a changeable quality dependent largely on his own behaviour...».

«In opposition, Wafd would be likely to exploit the majority and to make a minor issue against us. They might also... [cause] disorders. But it is generally considered that the Egyptian Army and Police would be loyal to the King and to any other Government he approved. I presume that so long as war continues we shall have to insist on retention of état de siège. This in itself provides any Government with wide powers for maintenance of public order and security».

– انظر لمزيد من التفصيل ما يدل على اتفاق الخارجية البريطانية مع هذه الرؤية للقوى السياسية فى مصر :
- Personal and confidential letter from Scrivener to Shone, 23.9.44, FO 371/41332.

(١) طلب « تشرشل » من الملك أثناء زيارته لمصر فى فبراير ١٩٤٥ عدم محاكمة مصطفى النحاس « فالنحاس خدم ... [الانجليز] فى ذلك الوقت ، ويجب الوقوف بجانب الأصدقاء » . كان ذلك تعليقا « لكيلرن » بعد إقالته . انظر :
- Evans, Op.Cit., pp. 315, 328.

(٢) Lampson to FO, No. 548, important tel., 10.2.42, FO 381/31567: «General Stone tells me that... [the use of force against the King] have caused a good deal of resentment in the Egyptian Army especially amongst eminent officers who while having no particular feeling of personal affection for King Farouk, considered an insult was offered to the throne by the imposition of force».
Ibid.

(٣) – ويتضح من البرقية السابقة قلق قائد القوات البريطانية فى مصر من هذه المظاهرة فى نادى الضباط واهتمامه بألا تؤثر على التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، انظر لمزيد من التفصيل :
- Ibid.: «General Stone's comment is that while a strain has undoubtedly been thrown on the Egyptian army by recent events, he hopes and expects that this will gradually ease off and will not produce any adverse effect on co-operation between British and Egyptian armies».

فرقة من الجيش الى القصر فى ١١ فبراير ١٩٤٢ لتعلن تأييدها للملك [(١)] .

وقد أثار هذا التصرف اهتمام السلطات العسكرية البريطانية فى مصر ، الى أن ثارت أزمة فى الجيش المصرى نتيجة لتزايد الشعور المضاد للبريطانيين وللحكومة الوفدية [(٢)] ، وقيام وزير الحربية فى سبتمبر ١٩٤٢ بنقل ثلاثة من الضباط الذين عبروا عن هذا الشعور فى ناديهم بعد مراقبتهم واتهامهم بأنهم معادون للانجليز ومعادون للحكومة [(٣)] .

ويلاحظ أنه بالرغم من تأييد الحكومة البريطانية لمصطفى النحاس فى موقفه بضرورة مواجهة تلك الأزمة بالشدة وعدم إعطاء فرصة لمحاكمة « المذنبين » عسكريا [(٤)] ، لأن من مصلحتها أن يكون الجيش المصرى

---

(١) هيكل جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢١١ . انظر كذلك يوسف ، مرجع سابق ص ٢١٤ ، ويذكر ان هؤلاء الضباط قابلوا رئيس الديوان وأعربوا عن استنكارهم لما حدث ، ثم أبدوا استعدادهم للثأر من المسئولين ، الا أنه أثناهم عن ذلك .

(٢) لقد كان من الطبيعى تزايد مثل هذا الشعور المعادى للحكومة الوفدية من جانب الجيش ، فبالاضافة الى ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ فان الممارسات السياسية والعسكرية لتلك الوزارة قد عززت من ذلك الشعور . ومن الأمثلة على ذلك موافقة وزير الحربية — بعد هرب اثنين من الطيارين المصريين فى يوليو ١٩٤٢ — على سحب البترول من خزانات القوات الجوية المصرية حتى يمكن ضمان وجودهم دائما على الأرض ! ثم موافقة رئيس الوزراء على اعتقال عباس حلمى بسبب قربه من القوات الجوية واعتقاد الانجليز أن ميوله المانية . انظر لمزيد من التفصيل :

- Evans, Op.Cit., pp. 226-227.

(٣) وكان ما أشعل الموقف فى الجيش أن اثنين من هؤلاء الضباط اعترضا على قرار النقل وأرسلا خطابين للاحتجاج لدى وزير الحربية ثم أرسل أحدهما خطابات احتجاج الى قيادة الجيش والملك ورئيس الوزراء ، فاقترح وزير الحربية الاستغناء عنهما ، ووافق على ذلك رئيس الوزراء ، الا أن الملك طلب محاكمتهما عسكريا . انظر لمزيد من التفصيل تقرير السفير البريطانى عن هذه الأزمة طبقا للمعلومات التى نقلها اليه رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى مصر :

- Lampson to FO, No. 2298, important tel., 29.9.42, FO 371/31574.

(٤) أرسل مصطفى النحاس أمين عثمان للسفير البريطانى ليخطره بأن الملك يشجع هذه الروح « المنافية للانضباط » فى الجيش . وأنه — أى النحاس — يرى أن الجيش غير آمن وانه يخشى من المشاكل من جانبه . وأنه يرغب فى اتخاذ خط متشدد مع هذين الضابطين حتى لو أدى ذلك الى صدام مع الملك الذى يرفض رفدهما . وطلب النحاس معرفة رأى رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى هذه الأزمة . وهنا أعرب السفير البريطانى عن إتفاقه ورئيس البعثة العسكرية البريطانية مع الأسلوب الذى اقترحه النحاس للمحافظة على الضبط والربط بالجيش وتفادى المحاكمة العسكرية . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No.2303, important tel., 30.9.42, FO 371/31574: «Nahas Pasha's own opinion was that this spirit in the army was not good and that it was being encouraged by the King... Nahas = regarded the army as not safe and feared that some day there might be trouble especially if the

منضبطا ومواليا لبريطانيا ، إلا أنها منذ البداية حرصت على إظهار عدم الرغبة فى التدخل فى هذه الأزمة ، وان أكدت مع ذلك على ضرورة استبعاد إجراء محاكمة عسكرية لهؤلاء الضباط حتى لا تتحول المسألة الى قضية سياسية (١) ، إلا أنها لم تتماد مع مطالب النحاس لمساندته فى هذه الأزمة (٢) واستبعدت كلية اقتراح استخدام القوة لمواجهتها (٣) وذلك لعدة اسباب أهمها أن الوقت كان غير مناسب لاتخاذ اجراء قد يؤدى الى

---

general situation became critical... he himself would be inclined to take strong line even if it involved a clash with the King (the latter has so far not agreed to dismiss the offending officers). Nahas wondered if I knew how Chief of Military Mission viewed this issue...».

«... Chief of Military Mission's view was that in the interest of discipline in the army the Prime Minister was absolutely right in pressing for the dismissal of the culprits and not for court martial».

(١) Eden to Lampson, No.2218, immediate tel., 3.10.42, FO 371/31574: «I agree that you should avoid being drawn into this dispute if it can be avoided, but in the same time I fully share the opinion that holding of court-martial would... be politically extremely undesirable».

– وقد أرسل « إيدن » تعليماته لسفيره بالقاهرة بأن يحذر النحاس حتى لا تفلت المسألة من يده ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «... you will let Nahas know informally that we take a serious view of the situation and hope that matter will not be allowed to slide».

(٢) قابل أمين عثمان السفير البريطانى وحاول اقناعه بتأييد النحاس فى موقفه واصراره على عزل الضباط المتسببين فى الأزمة بينه وبين الملك ، محتجا « بأنه [أى النحاس] كان يخدم مصلحة [بريطانيا] بالتخلص من العناصر المعادية للبريطانيين [فى الجيش المصرى] » ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No.2418, immediate tel., 20.10.42, FO 371/31574: «I saw Amin who explained that Nahas Pasha did not wish to take up an illegal attitude but thought the general state of the army was bad and that he was serving our interest in getting rid of anti-British elements. He would drop the whole question if we thought it not worth while pressing it».

(٣) عقد اجتماع فى السفارة البريطانية حضره وزير الدولة المقيم وقائد القوات البريطانية فى مصر وبعض القيادات العسكرية البريطانية والسفير البريطانى لمناقشة قضية التدخل لمساندة النحاس فى هذه المسألة واجمع المجتمعون – فيما عدا قائد القوات البريطانية فى مصر – على تفضيل التدخل لمساندة النحاس لطرد الضباط ، بالرغم من خطورة أن يؤدى ذلك الى استخدام القوة ضد الملك . انظر لمزيد من التفصيل :

- Lampson to FO, No. 2417, immediate tel., 20.10.42, FO 371/31574: «Except for the General Officer Commanding British Troops Egypt the meeting was in favour of backing Nahas Pasha in pressing for the dismissal of officers, despite slight risk involved that it might lead to the use of force».

– إلا أن الخارجية البريطانية أيدت عدم استخدام القوة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Eden to Lampson, No. 2307, immediate tel., 22.10.42, FO 371/31574: «I agree that it will be most inopportune to resort to force on an issue of this kind».

عزل الملك حيث كان الوضع العسكرى للحلفاء سيئا ، « وروميل على أبواب مصر » [1] . هذا بالاضافة الى خشية الحكومة البريطانية من اتحاد الجيش المصرى مع العدد المتزايد من أفراد الشعب المعارضين للحكومة ضد بريطانيا [2] .

ومنذ ذلك الحين وحتى عندما استبعدت الحكومة البريطانية استخدام القوة لمساندة الحكومة الوفدية فى مواجهة الملك فى أزمتى ١٩٤٣ و١٩٤٤ ، فإن صانعى القرار السياسى فى بريطانيا كانوا دائما حريصين على عدم إثارة ضباط الجيش المصرى ، واتخذوا الاستعدادات العسكرية اللازمة لمواجهة هذا الاحتمال [3]

---

(١) Minute by E.Chapman-Andrews (FO), 21.10.42, FO 371/31574: «It would be in our interest to have a well disciplined, pro-British Egyptian army but this could not be achieved over-night by Nahas in any case... Anything like a repetition of the events of February last would raise an outcry for even well-disposed Egyptians resent seeing their King man-handled. If, therefore, force is used, it must mean getting rid of Farouk altogether... I personally would not face this issue with Rommel at the gates of Egypt...».

– ويلاحظ أن معركة العلمين قد بدأت فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ . انظر لمزيد من التفصيل :

- Churchill, **The Hinge of Fate**, Op.Cit., pp. 586-603.

(٢) Eden to Lampson, No.2307, 22.10.42, Op.Cit.: «This time we could scarcely stop short of removing Farouk altogether. Even if we were fully prepared for such a step, we should be unwise to take it if... the result might be to unite a large proportion of the Army and the growing number of critics of the present Government against us».

(٣) بالنسبة لتقديرات المسئولين البريطانيين حول موقف الجيش المصرى فى حالة التدخل العسكرى البريطانى لإثناء الملك عن إقالة الحكومة الوفدية بسبب أزمة الكتاب الأسود ، انظر قرارات وزارة الحرب البريطانية فيما يتعلق بالإجراءات التى أعدت فى حالة تحرك الضباط المصريين ، وتصل الى حد نزع سلاح الجيش المصرى !:

- Extract from War Cabinet conclusions 66 (43), 7.5.43, FO 371/35533: «The Chief of the Imperial General Staff said that, if only passive non-co-operation on the part of the Egyptian army was contemplated, the situation could easily be dealt with by the Commanders-in-Chief. The only situation which need therefore be considered was a position in which the Egyptian army was actively hostile and had to be disarmed. The view of the War cabinet was that this need not be envisaged as a serious contingency».

– انظر أيضا ص ١٥٨ من الكتاب، فقد كان لوزير الدولة البريطانى المقيم فى مصر موقف مخالف حيث عارض فى التدخل العسكرى البريطانى فى هذه الأزمة حتى لا تعادى بريطانيا الجيش المصرى .

وفى الواقع فان دخول الجيش المصرى كعامل مؤثر فى الحركة الوطنية المصرية برغم حرص الحكومة البريطانية على إبعاده عن السياسة كان أمرا حتميا مع التدخل البريطانى السافر والمستمر فى الشئون السياسية المصرية ، ومع خضوع الأحزاب السياسية القائمة لقواعد اللعبة السياسية كما وضعتها وأدارتها بريطانيا . لقد كانت تلك الفترة التى تأجج فيها الشعور الثورى فى نفوس الضباط الأحرار الذين بدأوا تنظيما يعمل على قلب نظام الحكم برمته (1) .

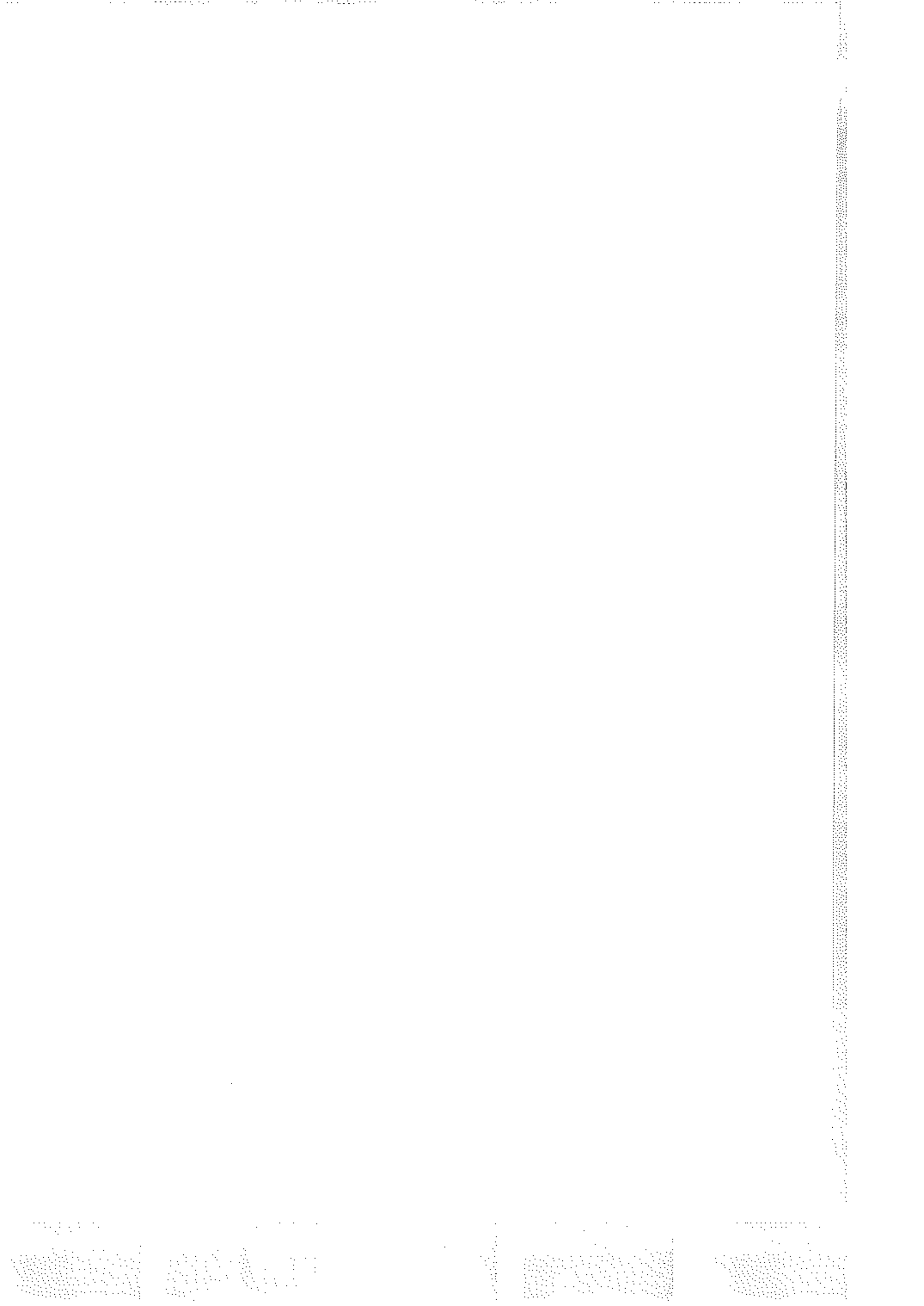
= أما بالنسبة للموقف فى أزمة الملاريا فى ابريل ومايو ١٩٤٤ ، فقد عارضت القيادات العسكرية البريطانية فى مصر استخدام القوة ضد الملك خوفا من فقدان تعاون القوات المسلحة المصرية مع البريطانيين فى قاعدتهم فى مصر ، انظر ص ص ١٦٤-١٦٥من الكتاب .

وبالرغم من أن كل تلك التقديرات السابقة سواء من جانب السياسيين أو العسكريين البريطانيين المتعلقة برد فعل الجيش المصرى المحتمل لم تختبر فى كلتا الأزمتين بسبب استسلام الملك وعدم حاجة السلطات العسكرية البريطانية الى تنفيذ خطط استخدام القوة العسكرية لارغامه على عدم إقالة الحكومة الوفدية ، فإن التحليل المتعمق لها يوضح من ناحية ادراك المسئولين البريطانيين لروح الرفض التى كانت سائدة فى الجيش المصرى سواء ضد التدخل البريطانى أو ضد استمرار الحكومة الوفدية فى السلطة ، كما يعطى الانطباع من جانب آخر بأن الجيش المصرى أصبح يشكل عنصرا هاما يعمل له حساب فى اتخاذ القرارات السياسية من جانب الحكومة البريطانية ضد الملك فى مصر فى ذلك الوقت .

وفعلا كان اقتناع السياسيين البريطانيين بتأييد الجيش للملك فى مواجهة الحكومة الوفدية أثناء أزمة الغزالى فى سبتمبر ١٩٤٤ من أهم العوامل التى دفعت الحكومة البريطانية الى الإحجام عن استخدام القوة ضد الملك لإبقاء الوزارة الوفدية . انظر ص ص ١٧١-١٧٢من الكتاب .

(1) جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، (القاهرة ، هيئة الاستعلامات ، بدون تاريخ ،وإن صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٥٣) ص ص ١٥ – ١٦ . انظر أيضا ، متولى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٦ – ١٨٧ . وقد اخطأ الكاتب فى نقل الاستشهاد من كتاب « فلسفة الثورة » وقال إن ٤ فبراير ١٩٤٢ هو اليوم الذى اكتشف فيه عبد الناصر بذور الثورة فى نفسه بينما جاء فى الكتاب ما يلى « ... ان هذا اليوم – اليوم الذى اكتشفت فيه بذور الثورة فى نفسى – أبعد من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ » ، عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

القسم الثانى



الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية
١٩٤٥ - ١٩٥٢

شهدت الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة المصرية فى ١٩٥٢ تحولات وتغيرات جذرية سواء على المستوى الدولى أو الاقليمى والعربى أو الداخلى المصرى ، أدت الى تغيرات فى العوامل التى كانت تتوقف عليها السيطرة الاستعمارية البريطانية على مصر والتى شكلت بطريقة مباشرة ركائز الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية وتحكمت فى السياسات التى اتبعتها الحكومة البريطانية لمواجهتها ، مما ينتج عنه اختلافات فى ذلك التصور وتلك السياسات .

فعلى المستوى الدولى خرجت بريطانيا من الحرب منهكة عسكريا واقتصاديا مما أضعف مركزها داخل مستعمراتها وأثار مناقشات طويلة بين السياسيين البريطانيين حول السياسة البريطانية المثلى لاستخدام الموارد الاقتصادية والعسكرية البريطانية خاصة بعد أن طلبت بريطانيا قرضا من الولايات المتحدة مقداره ٣,٧٥ بليون دولار فى ١٩٤٥[١].

وكان من الطبيعى أن يهتز موقف بريطانيا الدولى فى مواجهة الولايات المتحدة بعد أن صارت تعتمد عليها اقتصاديا[٢]. لذلك أصبحت الحكومة البريطانية حريصة دائما على ضمان تأييد الولايات المتحدة لها فى المجال الدولى وخاصة أمام منظمة الأمم المتحدة التى أنشئت بعد الحرب والتى كان للولايات المتحدة النفوذ الأكبر فيها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أصبحت السياسة البريطانية فى حاجة مستمرة لدعم الولايات المتحدة لمواقفها وقراراتها فى داخل مستعمراتها ، وخاصة بعد أن تبلورت سياسة الأحلاف الاقليمية الغربية فى مواجهة الكتلة الشرقية . وهنا بدأ يظهر اختلاف هام فى العوامل المحددة للسياسة البريطانية فى مصر وخاصة فى مواجهة الحركة الوطنية بها . فبعد أن كانت القرارات البريطانية فى هذا الشأن تنفرد بصنعها الحكومة البريطانية بناء على مصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الاستعمارية فى فترة ما قبل الحرب وأثناءها ، دخل عنصر جديد فى صنع تلك القرارات وهو الموقف الأمريكى لضمان تأييده لتلك القرارات فى مراحلها المختلفة .

---

(١) Wm. Roger Louis, **The British Empire in the Middle East 1945-1951. Arab Nationalism, The United States, and Postwar Imperialism**, (Oxford, Clarendon Press, 1984), p. VIII.

(٢) Idem .

وكان معنى ذلك بالنسبة للحركة الوطنية المصرية أنها أصبحت لا تواجه المستعمر البريطانى فقط وانما واجهت احتلالا عسكريا بريطانيا يعتمد على النفوذ السياسى والقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية . وبعبارة أخرى كان على القضية الوطنية المصرية أن تواجه المصالح الاستعمارية البريطانية الى جانب المصالح الأمريكية والغربية عموما التى كانت تعمل على تحويل مصر الى مركز متقدم للدفاع عن الشرق الأوسط فى مواجهة الكتلة الشرقية .

ويلاحظ أن قيادات الحركة الوطنية المصرية أدركت ذلك الوضع خاصة بعد أن وضح لها الدور الأمريكى الذى أدى الى فشل قضية مصر فى الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ والى صدور قرار تقسيم فلسطين من نفس المنظمة الدولية فى ذات العام (١).

أما على المستوى الاقليمى فقد شهد العالم العربى حركات وطنية ثورية تطالب بالاستقلال وحق تقرير المصير ، وامتدت تلك الحركات من العراق شرقا الى المغرب غربا . وقد حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما من فرنسا وتم لهما جلاء القوات الفرنسية والبريطانية التى احتلتهما أثناء الحرب فى ١٥ ابريل ١٩٤٦ بناء على قرار من الأمم المتحدة (٢) كذلك احتدمت الحركة الوطنية فى العراق بالرغم من التحالف بين نورى السعيد والاستعمار البريطانى (٣).

كما نشطت الحركة الوطنية فى ليبيا وانتهى الأمر بقرار الأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بأن يتم استقلالها فى

---

(١) بالنسبة للدور الأمريكى اثناء عرض القضية الوطنية المصرية فى مجلس الأمن فسيتم معالجته فى الفصل الثانى من هذا الباب . أما بالنسبة للدور الأمريكى فى صدور قرار تقسيم فلسطين انظر المبحث بعنوان « الولايات المتحدة وتصويت الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ » فى المرجع التالى :

- Louis, Op.Cit., pp.478-493.

— انظر كذلك وزارة الارشاد القومى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، **مجموعة وثائق فلسطين . مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، الجزء الأول من عام ٦٣٧ الى عام ١٩٤٩ (القاهرة ، هيئة الاستعلامات ، ١٩٦٩)**، ص ص ٨٩٥ – ٩١٤ .

(٢) انظر المبحث بعنوان « الاستقلال فى سوريا ولبنان : دلالة أزمة ١٩٤٥ » فى المرجع التالى :

- Louis, Op.Cit. pp. 147-172.

(٣) انظر المبحث بعنوان « العراق : ' العلاقة الاستعمارية الحيوية ' وقضايا القومية العراقية » ، حيث يعرض الكاتب الموضوع من وجهة النظر البريطانية معتمدا على المصادر الأصلية البريطانية من مناقشات وقرارات الوزارة البريطانية الى تقارير ومراسلات الخارجية البريطانية الى مذكرات السياسيين البريطانيين الذين تولوا المسئولية فى الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٥١ أو كانوا فى المعارضة فى تلك الفترة وأوراقهم الخاصة . كما رجع الكاتب الى بعض الدراسات العربية باللغة الانجليزية :

- Ibid., pp. 307-344.

يناير ١٩٥٢[1] كذلك اشتعلت الحركة الوطنية فى تونس والمغرب والجزائر مطالبة بالاستقلال عن الاستعمار الفرنسى .

الا أن حركات التحرر لم تقتصر فقط على العالم العربى وانما شملت أيضا كثيرا من بلاد العالم الثالث كان ابرزها الهند التى حصلت على استقلالها فى عام ١٩٤٧ ، وكذلك إيران التى جلت منها القوات البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية فى عام ١٩٥١ [2]

وكان من الطبيعى أن تنعكس تلك الحركات الوطنية الثورية والنتائج التى توصلت اليها على الحركة الوطنية المصرية سواء فى إصرارها على أهدافها فى الجلاء التام ووحدة مصر والسودان أو فى الأساليب التى اتبعتها .

ويمكن القول أن الضربات التى وجهتها الحركات الوطنية فى المستعمرات البريطانية على وجه الخصوص قد ساهمت فى اهتزاز مركز بريطانيا فى مصر ، حيث أعطت المثل على قدرة تلك الحركات على تحقيق الأمانى القومية رغما عن المستعمر وخاصة بالنسبة للهند وإيران .

كذلك أثرت المناهج التى اتبعتها الحركات الوطنية المختلفة ضد بريطانيا على أساليب الحركة الوطنية المصرية أيضا . فمما لا شك فيه أن حصول سوريا ولبنان على الاستقلال عن طريق الأمم المتحدة كان عاملا هاما فى اتجاه الحركة الوطنية المصرية لعرض قضيتها على المنظمة الدولية . بل إن أعمال العنف التى قام بها الصهاينة ضد بريطانيا فى فلسطين وما نتج عنها من رضوخ الحكومة البريطانية لمطالب الحركة الصهيونية فى مواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية كانت درسا وعته بعض أجنحة الحركة الوطنية المصرية بعد أن فقدت الأمل فى أى حل سلمى للقضية الوطنية . وأخيرا فإن تأميم حكومة مصدق فى ايران لصناعة البترول من جانب واحد فى منتصف عام ١٩٥١ ، ثم جلاء القوات البريطانية عن عبدان – التى كانت تعتبر فى نفس أهمية قناة السويس بالنسبة للمصالح البريطانية – فى ٤ أكتوبر ١٩٥١ ، كان بلا شك حافزا لحكومة النحاس فى مصر لتصدر قرارا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ من جانب واحد أيضا بعد أربعة أيام من أحداث إيران – أى فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ – بعد فشل المباحثات الطويلة التى استمرت بين حكومة الوفد والحكومة البريطانية ، واستجابة للإجماع الوطنى على هذه الخطوة ، والتى تبلورت المناداة بها بعد انتهاء الحرب .

أما بالنسبة للوضع الداخلى فى مصر فى الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٥٢ فقد تغير الى حد كبير عن فترة الحرب وما قبلها ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مما كان له أبلغ الآثار على الحركة الوطنية المصرية .

---

(١) انظر المبحث بعنوان « المستعمرات الايطالية والحقوق الاستراتيجية البريطانية فى سيرينايكا » ، حيث يعرض الكاتب لكيفية حصول ليبيا على استقلالها والموقف الأمريكى – البريطانى منها :

- Ibid., pp. 265-306.

(٢) Ibid., pp. 632-682.

– وبالمرجع السابق ، جزء هام عن معنى تأميم البترول الايرانى وطرد الانجليز من عبدان بالنسبة للسياسة الاستعمارية البريطانية ، انظر ص ص ٦٦٦ – ٦٨٩ .

وحيث أن هذا القسم يدور حول الرؤية البريطانية للحركة الوطنية فى الفترة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ ، فقد تم تقسيمه تبعا لذلك الى فصلين يعالج الأول مهادنة بريطانيا للحركة الوطنية المصرية تكريسا للمصالح البريطانية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٦ .

أما الفصل الثانى فيتعرض للتشدد البريطانى فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية فى الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ . وقد ظهر هذا التشدد بسبب عرض القضية المصرية على منظمة الأمم المتحدة ، ثم وصل الى أقصى مدى عند تصاعد الحركة الوطنية واتباعها طريق المقاطعة الاقتصادية والكفاح المسلح لإخراج الانجليز .

الفصل الأول
المهادنة البريطانية للحركة الوطنية المصرية
١٩٤٥ — ١٩٤٦

ما أن قاربت الحرب العالمية على الانتهاء حتى بدأت تتبلور فى مصر حركة سياسية عامة تهدف الى تحقيق الأمانى القومية فى الجلاء التام ووحدة مصر والسودان مستغلة بذلك ظروف ما بعد الحرب والاتجاه الى إقامة نظام دولى يعتمد فى مبادئه على المساواة بين الدول وإلغاء علاقات التبعية القديمة .

إلا أن هذه الحركة الوطنية فوجئت بأن تلك المبادىء هى عملية دعائية بحتة وأن الدول الكبرى قد كررت ما سبق أن حدث بعد الحرب العالمية الأولى من انتهاز ظروف ما بعد الحرب لاعادة تقسيم مناطق النفوذ على حساب الدول الصغرى مستخدمة شتى الوسائل الدبلوماسية والمستندة الى القوة لتحقيق مصالحها .

وفى تلك المرحلة من نضوج الحركة الوطنية المصرية . استخدمت السياسة البريطانية أسلوب المفاوضات لكى تفرض مزيدا من التبعية ومزيدا من الالتزامات على مصر متصورة أنها تستطيع جذب بعض العناصر الوطنية — التى تعتبرها معتدلة من وجهة نظرها — لتحقيق أهدافها الاستعمارية فى المنطقة .

وبرغم فشل تلك المحاولة تحت الضغط الثورى للحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، إلا أن دراسة تلك الفترة لها أهمية كبرى فى كشف مخطط السياسة البريطانية بالنسبة لمصر فى مواجهة التصاعد المستمر فى الحركة الوطنية المصرية وفى مواجهة المخاطر الاقليمية والدولية على مصالحها الاستعمارية فى المنطقة . وكذلك فى كشف الأساليب التى اتبعتها السياسة البريطانية لمهادنة الحركة الوطنية المصرية واحتوائها .

لذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة أجزاء : يتناول **الأول** منها ظروف اشتعال الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب مباشرة واستجابة السياسة البريطانية لمطلب إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ نتيجة لها .

أما الجزء **الثانى** فيوضح الرؤية البريطانية منذ البداية لاستخدام التفاوض من أجل إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ لتحقيق أهداف استعمارية أوسع مما كانت تحققه المعاهدة الأولى ، وتتركز أساسا فى ربط مصر بخطة اقليمية للدفاع عن الشرق الأوسط تجعلها تابعة تبعية كاملة لبريطانيا من ناحية ، مع ضمان فصل السودان عن مصر فصلا كاملا من ناحية أخرى .

أما الجزء **الثالث** فيتناول بالتحليل الأساليب التى حاولت السياسة البريطانية أن تتبعها لتحقيق أهدافها الاستعمارية أثناء عملية التفاوض سواء على مستوى السياسة المحلية المصرية أو المستوى الاقليمى أو الدولى وكيف أدى الوعى الوطنى فى مصر فى ذلك الوقت الى إفشال تلك الأساليب والضغوط .

اولا : الحركة الوطنية المصرية وموافقة السياسة البريطانية على مبدأ اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦

تغيرت الخريطة السياسية والاقتصادية لمصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة لظروف الحرب ونتيجة للممارسات السياسية التي حدثت أثناءها .

وقد أدركت السياسة البريطانية منذ البداية كما ذكرنا مدى المشاكل الاقتصادية التي واجهتها البلاد بعد الحرب وآثارها الاجتماعية سواء فى المدن أو فى الريف وخاصة ذلك التفاوت الواسع فى الدخل بين الأقلية الاقطاعية والرأسمالية التي حققت ثروات هائلة أثناء الحرب والأغلبية من الفلاحين والعمال الذين عانوا من سوء تسويق المنتجات الزراعية وإغلاق كثير من المصانع التي انتهت مهمتها بانتهاء فترة الحرب . وقد كان من الطبيعي أن تنعكس تلك المشاكل الاقتصادية على الصراع السياسي بعد انتهاء الحرب [١]

أما من الناحية السياسية فقد حدثت تغيرات واسعة أثناء الحرب أهمها ضعف حزب الوفد وخاصة بين فئات المثقفين ، وحدة الخلافات الداخلية فيه التي أدت الى خروج جانب من أعضائه مكونين حزب الكتلة الوفدية ، وذلك ساهم فى النهاية فى إضعاف الاتجاه السياسي التقليدى فى مصر الذى تبلور بعد ثورة ١٩١٩ والذى تعودت السياسة البريطانية على التعامل معه فى اطار دائرة التوازنات السياسية السابق ذكرها .

وفى نفس الوقت برزت تيارات سياسية أخرى استطاعت أن تزيد قوتها على المستوى الفكرى والتنظيمى فى فترة الحرب وهى جماعة الاخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية والشيوعية ، أى التيار الدينى والتيار الاشتراكى .

وقد كانت السياسة البريطانية تنظر بحذر لكلا التيارين فهى ترى فى التيار الدينى تهديدا للوجود الأجنبى فى مصر فى صورته السياسية والاقتصادية ، وترى فى التيار الاشتراكى بجماعاته المختلفة تهديدا للاستقرار الاجتماعى والاقتصادى وتهديدا بالتالى للاستقرار السياسى الذى تحتاجه بريطانيا لتضمن تحقيق مصالحها فى البلاد ، بالاضافة الى أن السياسة البريطانية كانت ترى دائما فى انتشار التيار الاشتراكى مؤشرا على تزايد النفوذ السوفيتى فى مصر بتصور أنه هو الذى يشجعها .

ونتيجة لتغير الخريطة السياسية والاقتصادية فى مصر كان على بريطانيا أن تواثم سياستها فى مصر لمواجهة الحركة الوطنية التي ظهرت فى تلك الفترة ، تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية والسياسية .

---

(١) Charles Issawi, Egypt at Mid-Century. An Economic Survey, Published under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (Lonodon, Oxford University Press, 1954), pp. 258-271.

لذلك يتناول هذا الجزء بالتحليل التيارات السياسية القائمة فى مصر بعد نهاية الحرب ، ثم إجماع الحركة الوطنية على رفض معاهدة ١٩٣٦ وأثر تجاهل السياسة البريطانية للمطالب الوطنية المصرية ورد الفعل الوطنى داخل البلاد .

التيارات السياسية فى مصر عند انتهاء الحرب العالمية الثانية :

تنقسم تلك التيارات السياسيه[١] فى جوانبها الفكرية والتنظيمية والحركية الى ثلاثة أقسام أولها التيار القومى التقليدى الذى تبلور بعد ١٩١٩ ويشمل حزب الوفد والأحزاب التى انشقت عنه ، ثم التيار الدينى الذى تبلور أساسا فى حركة الأخوان المسلمين والتى تحالف معها فى ذلك الوقت حزب مصر الفتاة ، وأخيرا التيار الاشتراكى بجماعاته المتعددة .

وكما سبق القول تحركت تلك التيارات السياسية جميعا نحو إثارة القضية الوطنية بعد انتهاء الحرب وبعد أن انتهت القيود التى كانت تحد من النشاط السياسى أثناءها[٢].

١ — التيار القومى التقليدى :

ويتبلور هذا التيار كما سبق القول — فى حزب الوفد والأحزاب المنشقة عنه خلال الفترة التالية على ١٩١٩ مثل حزب الأحرار الدستوريين وحزب السعديين وحزب الكتلة الوفدية ثم يضاف اليهم الحزب الوطنى الذى تأسس قبل ثورة ١٩١٩ وعموما نبعت القوى السياسية الأساسية التى اشتركت فى الحكم فى الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٥٢ من تلك الأحزاب ، بالاضافة الى بعض الشخصيات المستقلة التى كانت تعتمد على تأييد الملك بالاضافة الى تأييد حزبين أو أكثر منها للوصول الى السلطة .

وبالرغم من أن حزب الوفد كان يتمتع بالاغلبية إلا أنه خرج من الحرب وقد ازداد ضعفا من الناحية البنيوية

---

(١) لدراسة التيارات السياسية فى مصر باتجاهاتها المختلفة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انظر البشرى ، مرجع سابق ، ويتناول هذه الاتجاهات من خلال استعراضه للحركة الوطنية وتطورها منذ ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ وموقفها من القضايا المختلفة التى قسم الكتاب على أساسها . انظر أيضا جاكوب لاندو ، من تاريخ مصر . **الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢** ، ترجمة سامى الليثى ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ) ، ص ص ٨٩ — ١٩٠ . وانظر ايضا رزق ، **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢** ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ — ١٠٩ — وانظر أيضا :

- Marcel Colombe, l'Evolution de l'Egypte. 1924-1950, (Paris, Editions G.P. Maisonneuve et Cie, 1951) pp. 119-184.

(٢) وكان أهمها انتهاء الرقابة على الصحف إلا فيما يخص المسائل العسكرية واباحة الاجتماعات العامة فى ٩ يونيه ١٩٤٥ ، ثم الغاء الأحكام العرفية بعد انتهاء الحرب مع اليابان فى أكتوبر ١٩٤٥ . انظر الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٧ — ١٧٨ .

كما قلت شعبيته وضعف مركزه فى الرأى العام بعد أن قبل الحكم تحت الضغط البريطانى واستمر فيه تحت الحماية البريطانية . وقد اعتبر مقتل امين عثمان – الذى لعب دورا أساسيا فى التعاون بين حزب الوفد وبين السفارة البريطانية فى فترة الحرب ، وساعد بذلك فى تحقيق مزيد من التدخل البريطانى فى ادارة الشئون الداخلية للبلاد – اعتبر هذا الحادث مؤشرا على الأزمة التى كان يمر بها حزب الوفد فى تلك الفترة وانخفاض شعبيته خاصة بين المثقفين [1].

كذلك فان قيام الحكومة البريطانية بمساندة رئيس حزب الوفد بعد خروجه من الوزارة فى ١٩٤٤ الى درجة

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل تقرير السفير البريطانى التالى الذى علق فيه على مقتل أمين عثمان بأنه « يقترب من أن يكون كارثة سياسية بالنسبة للمستقبل » ، كما يبرز فيه قيمة أمين عثمان بالنسبة للسياسة البريطانية فى مصر وأهمية الدور الذى لعبه فقد قال إنه « لا توجد شخصية مثل أمين عثمان تستطيع ان تلعب كوسيط بين الوفد وبيننا [أى بريطانيا] من أجل تطوير التفاهم المتبادل والتسويات المتبادلة » . وقد اعترف السفير البريطانى فى تقريره أن « أمين عثمان قد قتل بسبب حقيقة أنه كان ينظر اليه على أنه موال للبريطانيين » خاصة بعد نشر ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ على الرأى العام فى نوفمبر ١٩٤٥ ، والحملة الصحفية التى تعرض لها حزب الوفد بمناسبة هذا النشر :

- Killearn to Bevin, No.30, cofidential despatch, 8.1.46, FO 371/53341: «[Amin Osman's] death is, therefore, not only a personal tragic event, but little short of a political disaster for the future... There is no personality like Amin Osman who can act as an intermediary between the Wafd and ourselves in order to promote mutual comprehension and mutual compromise... It is said by many friendly Egyptians that Amin Osman was assassinated owing to the fact that he was regarded as pro-British. There is some truth in this, but not the whole truth. The crime was directed partly against Amin Osman, as being pro-British, and partly against the Wafd, of whom Amin Osman Pasha was regarded as a powerful supporter, although he was not officially a member of the Wafd party. The recent press campaign against Nahas Pasha regarding the events of the 4th February, 1942... undoutedly influenced excitable young Egyptian nationalists against Amin Osman who was represented in the course of that campaign as having played a prominent part in promoting with Nahas Pasha our action against King Farouk on that occasion».

– انظر أيضا تقريرا يصف جنازة امين عثمان فى ٦ يناير ١٩٤٦ ، التى حضرها مصطفى النحاس وعدد كبير من اعضاء حزب الوفد تم تجميعهم من الأقاليم ، بالرغم من ان امين عثمان لم يكن عضوا بحزب الوفد ، مما لا يخفى معه الأثر الذى تركه الربط بين تلك الشخصية – أى أمين عثمان – وبين حزب الوفد خاصة وقد « استخدمت جنازة أمين عثمان كمظاهرة وفدية ... كما أنها كانت مؤيدة لبريطانيا ، خاصة ان سراج الدين كان قد اعطى تعليمات مسبقة الا تهتف العناصر الوفدية بكلمة ضد البريطانيين » !:

- «It is a fact that the funeral of Amin Osman Pasha was used as a Wafdist demonstration... It is also a fact that the demostration had a pro-British trend, especially as Serag El Din had given previous instructions that the Wafd elements were not to shout a word against the British». See confidential report by G. Jenkins (General Headquarters, Middle East Forces), No. DS (E) p. 1085, 7.1.46, FO 371/53341.

الضغط على الملك واحمد ماهر – رئيس الوزراء حينئذ – لعدم توجيه أية اتهامات الى مصطفى النحاس وأعضاء وزارته فيما بين عامي ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ بعد أن تشكلت لجنة وزارية في فبراير ١٩٤٥ للتحقيق في التهم المنسوبة اليهم بالفساد وكثير من التجاوزات [١]. ثم استمرار اللجنة الوزارية في مهمتها واعدادها تقريرا بتلك التهم أحالته الى لجنة برلمانية ، ومصاحبة كل ذلك بحملة صحفية من الأحزاب المعارضة لحزب الوفد ، كان له بلا شك أبلغ الأثر في النيل من شعبية هذا الحزب الى حد كبير [٢]

---

(١) انظر مقابلة السفير البريطاني للملك فاروق التي طلب فيها تدخل الملك شخصيا لدى الحكومة لايقاف محاكمة مصطفى النحاس وزملائه من الوزراء الوفديين بتهمة الفساد :

-Killearn to FO, No.276, immediate tel., 7.2.45,FO 371/45917.

– ويلاحظ أنه عندما استمرت اجراءات المحاكمة برغم التدخل البريطاني ، مع استمرار الحملة الاعلامية على الحزب ، وخاصة أن مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الوفدية هو الذي كان يقودها ، طرح السفير البريطاني في القاهرة فكرة ان تقتصر جهود الحكومة البريطانية في الضغط على الحكومة المصرية لمنع محاكمة مصطفى النحاس وامين عثمان فقط على أقل تقدير بدون الالتزام بمساندة الوزراء الوفديين الآخرين ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to FO, No.283, important tel. 8.2.45, FO 371/45917: «... we must as a very minimum prevent prosecution of Nahas Pasha and Amin Osman... We have no special obligation as regards other Ministers».

– الا ان الخارجية البريطانية تمسكت بالوقوف الى جانب الجميع خوفا من أن تجر ادانة الوزراء الوفديين الى إدانة كل من مصطفى النحاس وامين عثمان . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «There is also danger that charges made against other ministers might lead to implication of responsibilities of Nahas Pasha and Amin Osman in some respect or another».

– وقد كان دافع الخارجية البريطانية في هذا السلوك أيضا عاملين ، أولهما هو « الوقوف بجانب الأصدقاء الذين وقفوا بجانب ... [بريطانيا] عندما كانت في خطر » . أما العامل الثاني فهو ضمان « الاستقرار الحكومي » في مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Scrivener, 9.2.45, FO 371/45917: «There are of course two principles involved in this business:-

«1) That of sticking to friends who have stood by you when you were in danger».

«2) That of governmental stability».

«... we... are agreed in starting with a demand for the abandonment of proceedings against the whole Wafd Cabinet».

(٢) وقد بلغ الأمر أن توسط « أنتوني إيدن » بنفسه أثناء زيارته لمصر في فبراير ١٩٤٥ لدى أحمد ماهر لمصلحة مصطفى النحاس . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p.4.: «... [regarding] the question whether or not Nahas Pasha and certain of his Ministers and relations should be prosecuted on charges of corruption and other irregularities... Mr. Eden, during his visit to Egypt in February, had taken an opportunity to emphasise personally to the Egyptian Prime Minister the deplorable effect which such victimisation would have on the British public and Parliament».

وقد كان كل ما يهم الحكومة البريطانية من إيقاف تلك الحملة هو ما أدت اليه من إشاعة مزيد من الكراهية لدى الرأى العام المصرى للسياسة البريطانية والوجود البريطانى كله فى مصر بمناسبة تدخلها فى الشئون الداخلية المصرية والضغوط التى مارستها لتحقيق ذلك . ويلاحظ اندهاش الخارجية البريطانية من الأثر المعاكس لمصالحها الذى أحدثه مثل هذا التدخل الأخير ، فانه بدلا من أن يؤدى الى نتيجة فى صالح مصطفى النحاس لإيقاف محاكمته بتهمة الفساد ، « ... فقد ساعد فى إظهاره ، فى عيون السياسيين المصريين ، بمظهر الأداة للعناصر الأجنبية ، وساهم فى الهجوم عليه ... مما جعله يصبح أشد عداء للبريطانيين ... أكثر من أى وقت مضى »[(١)] .

أما الضعف البنيوى الذى عانى منه حزب الوفد فى فترة ما بعد الحرب فقد رجع لعدة عوامل أهمها انشقاق مكرم عبيد — سكرتير الحزب السابق — عنه بعد ما عرف بأزمة الكتاب الأسود ، وتكوينه حزب الكتلة الوفدية من ناحية ، وتغير التركيب الطبقى الذى تكون منه حزب الوفد — وخاصة على مستوى قيادات الحزب — من ناحية أخرى ، فقد انضم اليه فى فترتى حكمه السابقتين مجموعة كبيرة من كبار الاقطاعيين والرأسماليين المصريين الذين — برغم مساعداتهم المالية للحزب — استفادوا من شعبيته فى توسيع ثرواتهم وازدياد نفوذهم وأثروا بدرجة كبيرة فى توجهات الحزب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[(٢)] .

حقيقة ظهر فى داخل حزب الوفد اتجاه تقدمى تكون من بعض شباب الوفد ، إلا أن تأثيره لم يصل الى قيادات الحزب ولم يلعب بالتالى دورا أساسيا فى سياساته[(٣)] وكل ما فعله أنه اشترك مع التنظيمات الشبابية للأحزاب الأخرى فى الأنشطة المختلفة للحركة الوطنية من تظاهرات وأعمال فدائية على ما سوف نعرض له فى الفصول القادمة من الكتاب .

أما الأحزاب القومية التقليدية الأخرى وهى التى اشتركت فى الحكومات الائتلافية التى تولت السلطة فى تلك الفترة بمساندة القصر أو التى مثلت فى البرلمان — وهى أساسا الحزب السعدى والكتلة الوفدية والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى — فقد كانت تسيطر على مجلس النواب فى تلك الفترة نتيجة لامتناع حزب الوفد عن الدخول فى انتخابات يناير ١٩٤٥ ، ثم فرضت سيطرتها بعد ذلك على مجلس الشيوخ (٤)

---

(١) Minute by J.H.U. Lambert (FO), 1.4.46, FO 371/53289: «Politically the main point that strikes me, on looking back, is the unremunerative result of our efforts to stop the prosecution of Nahas for corruption, etc. ... So far from doing anything good to Nahas it seems to have assisted in making him in the eyes of Egyptian politicians, a 'tool of foreign elements' and to have contributed to attacks upon him ((cf the handgrenade incident...)). While as far as Nahas's own attitude is concerned he seems to have become more anti-British, or at least more extreme Nationalist, than ever».

(٢) لمزيد من التفصيل انظر محمود حسين ، **الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠** ، ترجمة عباس بزى وأحمد واصلى ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١) ص٨٧ ، وانظر أيضا طارق البشرى ، **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢** ، (القاهرة — دار الشروق ١٩٨٣) ص ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٩ — ٤٢ .

(٤) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ — ١٤٧ .

٢ – التيار الديني :

وتبلور أساسا فى جماعة الاخوان المسلمين التى خرجت من الحرب وهى على درجة كبيرة من القوة نتيجة لتحالفها التكتيكى مع حزب الوفد بعد توليه السلطة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وفى مرحلة الأزمة التى تعرض لها الحزب نتيجة للكتاب الأسود ولانشقاق أعضاء منه مكونين حزب الكتلة الوفدية[١].

لقد اكتمل تنظيم الجماعة رأسيا وافقيا ، وبعبارة أخرى اتسعت تنظيماتها التى شملت الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والرياضية والثقافية ثم انتشرت تلك التنظيمات فى مختلف الأقاليم وقامت بجمع السلاح وتدريب الأعضاء[٢] بحيث « ... تزايدت قوتها بدرجة كبيرة ، وأصبحت [فى ذلك الوقت] أقوى من الوفد فى الجامعات والمدارس »[٣].

وفى انتخابات يناير ١٩٤٥ رشح بعض أعضاء الجماعة أنفسهم بصفة شخصية وعلى رأسهم حسن البنا الذى سقط فى الانتخابات فى الاسماعيلية أمام مرشح الحكومة نتيجة تدخلها المباشر لاسقاطه واسقاط جميع مرشحى الجماعة الآخرين[٤]. وقد قامت حكومة أحمد ماهر بعد الانتخابات باتخاذ اجراءات ضد جماعة الاخوان المسلمين لتحجيم أنشطتها[٥].

وقد تميز نشاط جماعة الاخوان المسلمين فى فترة ما بعد الحرب باتباع اساليب العنف والاغتيالات السياسية ، فقد قام أحد أعضائها بقتل أحمد ماهر بعد اعلانه دخول مصر الحرب فى فبراير ١٩٤٥ ، وقام

---

(١) متشل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨م ، ٣٠م – ٣١م ، ٩١ – ٩٢ .

(٢) البشرى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ . وانظر أيضا :

- Husaini, Op.Cit., p.71.

(٣) Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p.11: «. the Moslem Brethren, whose strength has increased enormously, and who now are stronger in the university and the schools than the Wafd...».

(٤) وقد كان تدخل الحكومة مكشوفا فى اسقاط حسن البنا فى الانتخابات فى الاسماعيلية حيث كان واضحا تزايد مؤيديه على مؤيدى الحكومة . وقد قام اعضاء الاخوان المسلمين بمظاهرة احتجاج فى ميدان عابدين على نتيجة الانتخابات وقدموا شكوى للملك كما قام انصار الجماعة فى الأزهر بالاضراب لمدة أربعة أيام . لمزيد من التفصيل عن الجماعة وانتخابات ١٩٤٥ انظر :

- Defence Security, «Summary of Egyptian affairs for the month of January 1945» Op.Cit.

– انظر أيضا زكى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ . وهو يذكر أن إسقاط حسن البنا فى تلك الانتخابات كان نتيجة لجهود الانجليز الى جانب الحكومة .

(٥) ومنها محاولة منع اجتماعاتها ونقل حسن البنا من وظيفته فى مدرسة الحلمية الجديدة الاسلامية الى منطقة بعيدة عن الجيزة قدم على إثرها استقالته . انظر :

- Defence Security, «Summary of Egyptian affairs for the month of January 1945» Op.Cit.

عضو اخر بالقاء قنبلة على مصطفى النحاس فى ديسمبر من نفس العام ، ثم قام نفس العضو باغتيال أمين عثمان فى يناير ١٩٤٦ ، كما قام عضو آخر باغتيال أحد القضاة الذين شاركوا فى إصدار أحد الأحكام ضدهم (١) .

ويلاحظ أن محاولات الاغتيال هذه قد وجهت فى بادىء الأمر الى الشخصيات المصرية التى اعتقد أعضاء الجماعة أنهم متعاونون مع بريطانيا . فأحمد ماهر كان دائما يدعو الى دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، ومصطفى النحاس تعاون مع الانجليز خلال فترة حكم حزب الوفد اثناء الحرب ، وأمين عثمان كان صديقا لبريطانيا ومدافعا عن التحالف معها .

وفى مرحلة تالية ركزت جماعة الاخوان المسلمين نشاط الاغتيالات أساسا على العسكريين البريطانيين والمنشآت التى تجمع فيها الأجانب مثل دور السينما والنوادى (٢)

وقد قلقت الحكومة البريطانية من تزايد نشاط الاخوان المسلمين فى مصر وخاصة مع قيامها بتجميع السلاح وتدريب أعضائها على استعماله ولجوئها الى أسلوب الارهاب والاغتيالات التى أصبحت « عاملا بارزا فى الحياة السياسية المصرية » (٣) .

وفى واقع الأمر فان هذا التطور فى أسلوب العمل السياسى لجماعة الاخوان المسلمين كان متسقا مع منهجها الفكرى والحركى وبنيانها التنظيمى . فهى أولا جماعة دينية لها أهداف سياسية تتلخص فى إقامة نظام حكم إسلامى ، وبرغم غموض مفهوم ذلك النظام تفصيليا وخاصة من حيث التطبيق فى المجتمع المعاصر ، إلا أن ما كان واضحا هو رفض الجماعة من حيث المبدأ للنظام الحزبى القائم فى ذلك الوقت على التعدد من منطلق أن تلك الأحزاب انصرفت الى التطاحن من أجل تحقيق مآرب شخصية بدلا من العمل على استعادة حكم الاسلام الذى هدفت اليه الجماعة . لذلك كله كان من أهم مطالب الجماعة عند دخولها الميدان السياسى « القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية فى وجهة واحدة وصف واحد » (٤)

---

(١) متشل ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ص ١٢٩ — ١٣٠ ، انظر أيضا حسن البنا ، **قضيتنا بين يدى الرأى العام المصرى والعربى والاسلامى والضمير العالمى** ، (القاهرة ، نشر نبى أبو غدير ، ١٩٧٨) ص ٣٢ . وقد ذكر البنا ان الطلاب ألقوا القنابل على أندية الانجليز حتى لا يتشددوا مع المفاوضين المصريين .

(٣) Bowker to Bevin, «General political review, 1945»., Op.Cit., p.10: «... terrorism again became a prominent factor in Egyptian political life».

(٤) لمزيد من التفصيل انظر البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** ، ص ص ١٤٢ ، ١٤٤ — ١٤٥ ، ٢٢٤ . انظر ايضا :
- Husaini, Op.Cit., pp. 48, 66-68.

— وقد ذكر الكاتب فى المرجع السابق أن الاخوان المسلمين أرسلوا خطابا للملك طالبوا فيه بحل جميع الأحزاب السياسية لأنها أحزاب صناعية تقوم على أهداف شخصية وليست قومية ، ودعوا الى التركيز على برنامج إسلامى قوى ، ثم أعلنوا عن هذا الهدف بعد الحرب بعد أن شعروا بقوتهم .

ومن ناحية أخرى فان البنيان التنظيمي للجماعة غلب عليه الطابع الشمولي من حيث أنه ضم تنظيمات فرعية شملت جميع أوجه النشاط الفردي [1] الديني لجذب الأنصار ، والاقتصادي لتمويل الجماعة ، والثقافي لنشر افكارها ، والرياضي لجذب الشباب ، والعسكري لتدريب أعضائها على حمل السلاح . وبعبارة أخرى فان البنيان التنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين خدم منهجها الفكري وهو الوصول الى سيطرتها منفردة على النشاط السياسي باستخدام جميع الأساليب المتاحة من أساليب الاقناع بالمقالات والاجتماعات والمظاهرات الى أساليب الاغتيالات والعمليات الارهابية لفرض مبادئها وشروطها على المجتمع بالقوة .

لذلك جاء منهجها الحركي متسقا مع أهدافها وأساليبها التنظيمية برغم التناقض الظاهر فيه ، حيث قامت جماعة الاخوان المسلمين بعقد تحالفات تكتيكية مع تلك الأحزاب — التي رفضتها وطالبت بالغائها وانتقدتها فكريا وحركيا — في فترات مختلفة من أجل ضمان أمنها وتحقيق أهدافها في الانتشار في حماية الحكومة القائمة . بل أنها ذهبت الى أبعد من ذلك بالتحالف مع القصر [2] والعمل على تحقيق أهدافه التي كانت في كثير من الأحيان متعارضة مع المصلحة القومية . ولذلك نجد أن جماعة الاخوان المسلمين وقعت في نفس المثالب التي انتقدت بها الأحزاب وانصرفت الى تقديم مصلحتها الخاصة على المصلحة القومية [3] .

وقد أدركت الحكومة البريطانية مدى خطورة اعتماد الملك والحكومات المتعاقبة على تأييد الاخوان

---

(١) لمزيد من التفصيل عن شعب الجماعة وانتشارها في الأقاليم انظر البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ١٤٨ — ١٤٩ ، ١٦٢ — ١٦٥ ، ١٥٠ — ١٥١ .

(٢) Husaini, Op.Cit., pp. 54, 120-124.

— وقد تناول الكاتب في المرجع السابق علاقة الاخوان المسلمين والملك فاروق ، انظر أيضا متشل ، مرجع سابق ، ص ٩٦ . إلا أن الكاتب في هذا المرجع الأخير لم يستطع أن يدلل على تحالف الاخوان المسلمين مع الملك في فترة ما بعد الحرب بأية وثائق في وقت إصدار كتابه ، لذلك يضيف هذا الكتاب تأكيدا لمقولة ميتشل ما جاء في التقرير التالي :

- Bowker to Bevin, «General political review, 1945», Op.Cit., p.11: «... King Farouk's policy... has brought the Throne into the dangerous position of a protagonist in a struggle between competing elements of disorder. In this struggle the Palace and the Government have latterly been leaning on Moslem Brethren».

— انظر أيضا التقرير التالي عن معلومات بمقابلة الملك لحسن البنا سرا في ديسمبر ١٩٤٦ بعد عودة الأخير من مكة ، والتي أخطره فيها بتأييده لسياسة الأخوان المسلمين على أساس أنها حافظت على توازن القوى السياسية في البلد . ويلاحظ مدى اهتمام السلطات البريطانية بتتبع هذه العلاقة :

- Confidential miunte by D.S.O. to Scott Fox (FO), «Defence Security Summary of Egyptian Affairs December, 1946», 10.2.47, FO 371/62990.

(٣) هذا على الرغم من أن حسن البنا أعلن في مذكرة بعث بها الى وكيل الداخلية بعد صدور الأمر العسكري بحل جماعة الاخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ولم تنشر في حينه بسبب الأحكام العرفية المعلنة في ذلك الوقت نتيجة لحرب فلسطين ، أن الاخوان المسلمين حين دخلوا ميدان السياسة في ١٩٤٥ لم يعملوا على أساس المناورات الحزبية أو المغانم السياسية ، انظر البنا ، قضيتنا ...، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

المسلمين ، اعتقادا منهم أن ذلك سيساعدهم على محاربة النشاط الشيوعي والمبادىء الاشتراكية التي خشوا من انتشارها في البلاد ، خاصة مع تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وانتشار البطالة . لذلك انتقدت السياسة البريطانية دخول الملك في الصراع السياسي كطرف يؤيد أحد عناصر ذلك الصراع خاصة وأن الاخوان المسلمين كانوا من وجهة النظر البريطانية عنصرا مشاغبا « ظل يمثل خطرا دائما على التعاون الودى ليس فقط بين بريطانيا ... ومصر ، ولكن بين مصر والأوروبيين عموما »[1] .

وقد فطنت السياسة البريطانية أيضا الى المزايا السياسية التي عادت على جماعة الاخوان المسلمين من تحالفاتها مع الحكومات المتعاقبة أو مع الملك أملا في الاعتماد عليها في الصراع السياسي . وبذلك « أصبحت [تلك الجماعة] كيانا سياسيا علنيا ولا يخفى [أعضاؤها] أملهم في أن يحلوا في آخر الأمر محل الوفد ويشكلون الحكومة ... »[2] .

٣ – التيار الاشتراكي :

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تصاعدا للتيار الاشتراكي بجماعاته المتعددة في مصر خاصة بعد أن بدأ يعمل علانية بعد إنهاء الرقابة على الصحف وإباحة الاجتماعات العامة في يونيه ١٩٤٥ .

وفي واقع الأمر فان تاريخ التنظيمات الاشتراكية والشيوعية في مصر يرجع الى بداية القرن[3] كما أنه ارتبط الى حد كبير بنمو الحركة العمالية وتطورها[4]

وقد لاقى التيار الاشتراكي في مصر منذ البداية مقاومة كبيرة من الحكومة سواء على المستوى الفكري أو

---

(١) Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p.11: «The Moslem Brethren remain a permanent danger to friendly co-operation between not only Great Britian and Egypt, but between Egypt and Europeans generally».

– ولمزيد من التفصيل حول مدى عنف شعور الاخوان ضد الانجليز انظر جزءا من خطاب حسن البنا الذى يدعو الله فيه ضدهم في ١٩٤٦ :

- Husaini, Op.Cit., pp. 68-69.

(٢) Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p.11: «Strengthened by the folly of successive Governments, who have tried to use them, the Moslem Brethren have now openly become a political body and are not hiding their hope that they will eventually replace the Wafd and become the Government of the country».

(٣) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ – ١٩٢٥ ، (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، بدون تاريخ) ، القسم الثاني بعنوان « المنابع الفكرية للعمل الاشتراكي » ص ص ٧٥ – ١٥٣ ، والقسم الثالث « من الفكر المجرد الى العمل الحزبي » ص ص ١٥٨ – ٥٢٩ .

(٤) عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢ – ٢٩٠ ، ويتناول فيه تاريخ التيار الاشتراكي في مجال العمال .

التنظيمى . وقد تعرض هذا التيار لضربات متوالية أولها فى مارس ١٩٢٤ على يد حكومة سعد زغلول ، حيث قبض على أعضاء الحزب الشيوعى المصرى وتمت محاكمتهم ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت العناصر الاشتراكية تمارس نشاطها سرا[(١)]

وفيما يتعلق بالفترة التى مارس فيها التيار الاشتراكى نشاطه بطريقة سرية حتى أواخر الثلاثينات فقد اختلفت الآراء حول فاعلية ذلك النشاط[(٢)] . وإن كان من الواضح أن نشاط وتأثير التيار الاشتراكى فى تلك الفترة كان محدودا فكريا وحركيا وذلك لعدة عوامل أهمها أن الحركة الاشتراكية قد قامت منذ البداية على يد الأجانب المقيمين فى مصر من اليونانيين والأرمن والايطاليين واليهود[(٣)] . ومن جهة أخرى فان سلطات الاحتلال البريطانى قد تعقبت كل نشاط اشتراكى فى مصر على المستويين الفكرى والحركى منذ بداية القرن واهتمت باتخاذ اجراءات مختلفة تضمن عدم انتشاره خاصة بين العمال المصريين ، فقامت بمطاردة القيادات الاشتراكية ونفت بعضها خارج البلاد[(٤)] . كما اهتمت سلطات الاحتلال بمقاومة الفكر الاشتراكى فى مصر

---

(١) السعيد ، **تاريخ الحركة الإشتراكية فى مصر ١٩٠٠ – ١٩٢٥** ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ . ولمزيد من التفصيل عن تطور التيار الاشتراكى حتى أمكن تكوين الحزب الاشتراكى فى اغسطس ١٩٢١ ، الذى تغير اسمه الى الحزب الشيوعى المصرى فى يناير ١٩٢٣ ، انظر المرجع السابق ص ص ١٧١ – ١٨٧ . وقد نشر الكاتب بيان الحزب الاشتراكى المصرى فى ص ص ١٨٤ – ١٨٦ .

(٢) ذكر السعيد أن التيار الاشتراكى فى مصر كان نشيطا فكريا وحركيا وأنه كان مؤثرا برغم مطاردته المستمرة من جانب الحكومات المتعاقبة ، انظر السعيد ، **اليسار المصرى ١٩٢٥ – ١٩٤٠** ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣ – ١٤١ . الا أن كلا من رمضان وعباس قررا أن النشاط الشيوعى فى مصر فى الثلاثينات كان هزيلا ، انظر رمضان ، **تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ – ١٩٤٨** ، مرجع سابق ، ص ٥٥٨ ، وانظر ايضا عباس ، **الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢** ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٣) لمزيد من التفصيل عن دور الأجانب فى تلك الحركة وأسماء قياداتهم ، انظر السعيد ، **تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ – ١٩٢٥** ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ – ١٦٩ .

(٤) أطلقت السلطات البريطانية على كل نشاط اشتراكى فى بداية القرن « النشاط البلشفى » . وقد تعقبت سلطات الاحتلال نشاط « جوزيف روزنتال » وأشارت اليه على أنه « روسى ذو ميول فوضوية » يحاول انشاء « اتحاد عام للعمال » ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Allenby to Curzon, strictly confidential situation report, Feb. 17-23 rd, 1921, No. 166., 26.2.21, FO 407/188.

– وقد طلب المندوب السامى البريطانى فى مصر من الحكومة البريطانية ارسال ضابط مخابرات بريطانى متخصص فى النشاط « البلشفى » ، كما قامت سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر بنفى كل من « بيزوتو » و« كالالتو » وهما ايطاليان كان لهما نشاط « بلشفى » ، كما قررت الحكومة البريطانية إعادة الروس المقيمين فى مصر الى وطنهم بمجرد إطلاق سراح السجناء البريطانيين من روسيا ، خوفا من انتشار الأفكار « البلشفية » فى مصر ، انظر لمزيد من التفصيل فى نشاط هؤلاء :

- Cheetham to Curzon, No. 432, 8.9.19 and Allenby to Curzon, No. 411,31.8.19, FO 407/185. See also Curzon to Allenby, No. 661 tel., 19.7.20, FO 407/187.

وخاصة بعد إلغاء الرقابة العسكرية على الصحف بعد الحرب العالمية الأولى فاستصدرت فتوى دينية من المفتى ضد الأفكار « البلشفية » حتى لا يزداد انتشارها فى الأقاليم[1] .

وفى الواقع فقد استمر الاتجاه الاشتراكى فى مصر فى نشاطه السرى المحدود بعد الضربة التى وجهت اليه فى ١٩٢٤ وتقلص نشاطه بين صفوف العمال وفى الحركة النقابية نتيجة لسعى حزب الوفد والأحزاب الأخرى على الحصول على تأييد العمال السياسى لهم والسيطرة على حركتهم[2] .

الا أنه فى أوائل الأربعينات – وفى أثناء الحرب تزايد النشاط الاشتراكى والشيوعى فى مصر وتعددت التنظيمات التى تبنت هذا الفكر ، وخاصة فى الفترة من ١٩٤٣ – ١٩٤٦[3] وقد وجدت الأفكار الاشتراكية صدى بين العمال والمثقفين المصريين بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أثناء الحرب وبعدها [4] إلا أن نشاط التنظيمات الاشتراكية قد اتصف بسمات ساهمت فى محدوديته أهمها تعدد تلك التنظيمات والتنافس بينها فكريا وحركيا[5] ، وسيطرة الأجانب على قيادتها[6] ، وتبعية بعضها للخارج بحكم أيديولوجيتها وتركيبها التنظيمى ومنهجها الحركى .

ولقد تنبهت السياسة البريطانية الى ظاهرة نمو الأفكار والتنظيمات الاشتراكية فى مصر أثناء الحرب وبعدها . ويلاحظ أن الرؤية البريطانية لتلك الظاهرة نبعت من منظورين الأول أيديولوجى والثانى استراتيجى .

لقد أدركت السياسة البريطانية مدى ما وصلت اليه الأحوال الاقتصادية والاجتماعية من تَرَدٍّ فى مصر

---

(١) وقد نشرت جريدتا « النظام » و« الأهرام » مقابلة مع « لينين » للمقارنة بين آرائه وبين ما جاء فى تلك الفتوى ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Allenby to Curzon, No. 411, 31.8.19.See also G.W. Courtney, confidential «Memo. respecting Bolshevisitic propaganda in Egypt», 28.8.19, FO 407/185.

(٢) انظر ص ص ١٥٣ – ١٥٤ من الكتاب .

(٣) رفعت السعيد ، **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ – ١٩٥٠ . تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ج٣** ، (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) ، ص ص ٢٣ – ٩٧ ، وهو فصل يحلل فيه أسباب تصاعد موجة الحركة الشيوعية فى مطلع الأربعينات ويرجعها الى الأزمة الاقتصادية اثناء الحرب وارتفاع عدد العمال ، ثم هبوط شعبية الوفد بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، واخيرا الاعجاب بانتصارات السوفييت فى الحرب .

(٤) محمود متولى ، **مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية (دراسة وثائقية وتاريخية)** ، (القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٧٩) ، ص ص ٣٨ – ٤٠ .

(٥) لمزيد من التفصيل عن تلك التنظيمات وانقسامها انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ص ٨١ – ٨٤ ، ١١٢ – ١١٥ .

(٦) السعيد ، **تاريخ .. ١٩٤٠ – ١٩٥٠** ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩ – ١٣١ . ويحاول الكاتب فى ذلك الجزء ان يذكر مبررات تواجد الأجانب واليهود بكثرة فى صفوف الحركة الاشتراكية .

واعتبرت أن ذلك يجعلها بيئة صالحة لانتشار الأفكار الاشتراكية [1] . وفى نفس الوقت قلقت من احتمالات اتساع الدعاية والنفوذ السوفيتي فى مصر بعد أن تواترت أنباء الانتصارات السوفيتية فى الحرب وتم فتح سفارة للاتحاد السوفيتي فى مصر فى ١٩٤٣ .

وبالرغم من أن مصطفى النحاس قد أخذ تعهدات من الحكومة السوفيتية بألا تحاول نشر المذهب الشيوعي فى مصر قبل اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين [2]. إلا أن السفارة البريطانية فى مصر اهتمت بمراقبة السفارة السوفيتية وتتبعت كل جوانب نشاطها الدعائى واتصالاتها بالسياسيين المصريين . وقد رصدت السفارة آثار ذلك النشاط على مختلف الطبقات فى مصر وخاصة طبقة المثقفين والعمال قرب نهاية الحرب ويلاحظ اهتمام الحكومة البريطانية بتتبع مدى انتشار الأفكار الشيوعية فى البوليس والجيش وبين الطلبة والفلاحين ، وسجلت أن تلك الدعاية قد وجهت أيضا الى انصار الاتجاه الديني سواء فى الأزهر أو جماعة الاخوان المسلمين ، كما أن الأحزاب التقليدية مثل الوفد والكتلة الوفدية بدأت تتحالف مع القوى الجديدة لليسار . أما من حيث نطاق تلك الدعاية السوفيتية فقد لاحظ المسئولون البريطانيون أنها لم تقتصر على القاهرة والاسكندرية بل تعدتهما الى مدن مصر الكبرى وخاصة تلك التى توجد فيها تجمعات عمالية صناعية مثل دمنهور والمحلة الكبرى وطنطا [3].

وفى الواقع فإنه منذ منتصف الحرب العالمية الثانية وفى الفترة التى تلتها لوحظ بروز الاتحاد السوفيتي والأفكار الاشتراكية والشيوعية كعامل هام وأساسى فى صنع السياسة البريطانية تجاه مصر سواء فيما يتعلق بالمنظور السياسي الداخلى أو بالاستراتيجية الدولية . وقد أثر هذا العامل فى الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية وفى السياسات التى اتبعتها الحكومة البريطانية تجاه مصر ، بل يمكن القول إنه أصبح عاملا أساسيا تتحدد وفقا له هذه الرؤية وتلك السياسات .

لقد اهتمت السياسة البريطانية بمقاومة الاتجاهات الشيوعية فى مصر ومحاربتها واتبعت فى ذلك طريقتين أساسيتين ، اولاهما : حث الملك والحكومات المتعاقبة على تطبيق برنامج للاصلاح الاجتماعى بهدف تحقيق الاستقرار السياسي حتى لا تنتشر تلك الأفكار ، وثانيتهما تشجيع مطاردة المروجين لتلك الأفكار

---

(١) أعرب « إيدن » — فى مذكرة الى « تشرشل » فى ١٧ يوليو ١٩٤٥ — عن قلقه من سياسة التوسع السوفيتية للوصول للبحار كما أعرب عن خشيته من الوجود السوفيتي فى مصر « ... خاصة وأن تلك البلد بباشاواتها الأغنياء وفلاحيها الفقراء قد تكون ضحية جاهزة للشيوعية ... » ، انظر :

- Eden, The Reckoning. Op Cit., pp. 632-633.

(٢) متولى ، مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ص٤٣ — ٤٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص٤٨ — ٦٠ ، ٧٠ — ٧٢ . وقد سجل الكاتب أنه كانت توجد علاقات بين البنا والسفارة السوفيتية ، فقرب نهاية الحرب حضر أحد اعضاء السفارة — عبد الرحمن سلطانوف — أحد اجتماعات الاخوان المسلمين التى حضرها البنا ، وألقى كلمة .

والمشتركين فى التنظيمات الاشتراكية والشيوعية [1].

وفيما يتعلق بالأسلوب الأول – أى تشجيع الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى مصر فقد لوحظ مدى ما يحوط بذلك الاتجاه فى السياسة البريطانية من تناقض وتبريرات تبعد عن الواقع .

فمن ناحية كانت السياسة البريطانية أثناء الحرب سببا فى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ثم فى استمرارها بعدها . فالاجراءات الاقتصادية التى فرضتها بريطانيا على مصر أثناء الحرب لتجعل جميع مواردها وثرواتها وعوامل انتاجها مستخدمة فى المجهود الحربى ، ثم إجبارها على بيع قطنها كله لها بالعملة المصرية ، أدى الى ارتفاع نسبة التضخم مما ترتب عليه معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة [2] فى الوقت الذى زاد ثراء أقلية من المصريين مما أدى الى تفاقم حدة التناقض الطبقى بين الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة من ناحية وبين الرأسمالية المستفيدة بالحرب وملاك الأراضى من ناحية أخرى [3]، خاصة وأن تلك الأقلية كانت هى المسيطرة على جميع الأحزاب السياسية التقليدية الموجودة على الساحة المصرية ، وتشكلت منهم جميع الحكومات المصرية أثناء الحرب وبعدها .

ويضاف الى ما سبق سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر لدى بريطانيا والتى بلغت ٣٥٦ مليون جنيه استرلينى [4]، ثم استخدام تلك الأرصدة فى الضغط السياسى والاقتصادى على الحكومات المصرية المتعاقبة لاجبارها لقبول شروط بريطانيا فى التفاوض .

وأخيرا فإن السياسة التى اتبعتها بريطانيا بالنسبة للصناعة فى مصر أثناء الحرب وبعدها كان لها أبلغ الأثر فى تفاقم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الفترة . فإنه من المعروف أن ظروف الحرب أدت الى انشاء

---

(١) Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., pp. 5-6. See also Campbell to FO, No. 138 Saving tel., 1.4.46, FO 371/53290.

– والبرقية السابقة تسجل مقابلة بين إسماعيل صدقى والسفير البريطانى فى القاهرة يظهر منها تأييد السفير لما ذكره صدقى من الحاجة الى تطبيق البرنامج الاجتماعى للحكومة المصرية وضرورة محاربة الشيوعية .

(٢) متولى ، **مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية** ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٩ .

(٤) الرافعى ، **فى أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص٢٣٩ – ٢٤٢ ، ٢٨١ ، ٣١٠ – ٣١١ . حيث يشرح الكاتب تطور مشكلة الأرصدة الاسترلينية والاتفاقات بين الحكومتين المصرية والبريطانية للافراج عن بعضها . ويتضح بعد قراءة ذلك مدى مماطلة الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع وكيف أن الافراج عن الأرصدة كان يشمل مبالغ صغيرة على فترات طويلة بعد مفاوضات مستفيضة بين الجانبين المصرى والبريطانى . أما فيما يتعلق بوجهة النظر البريطانية بالنسبة لمشكلة الأرصدة الاسترلينية وردها على مطالبة الحركة الوطنية بالافراج عنها بأنها لم تقدر الخدمات البريطانية للدفاع عن مصر أثناء الحرب كما لا تقدر الأزمة الاقتصادية التى عانت منها بريطانيا بعد الحرب ، انظر :
- Louis, Op.Cit., pp. 12-14.

مصانع عديدة فى مصر لخدمة القوات المحاربة [1] وأن عدداً كبيرا من تلك المصانع قد أغلق بعد الحرب لانتهاء الغرض منه [2] . إلا أن ما لم يكن معلنا هو أن الحكومة البريطانية قد تسببت فى فصل عدد كبير من العمال من المصانع ليحل محلهم أسرى الحرب الألمان لكى يعملوا بالسخرة وتوفر بذلك أجورهم [3]

والخلاصة هى أن السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر كانت عاملا أساسيا فى حدوث الأزمة

---

(١) متولى ، مصر والحركة الشيوعية اثناء الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ – ٣٨ . حيث يذكر الكاتب أن عدد المؤسسات الصناعية المصرية قد ارتفع من ٩٢,٠٠٠ مؤسسة بها ٢٧٣,٠٠٠ عامل فى عام ١٩٣٧ ، الى ١٢٩,٠٠٠ مؤسسة بها ٤٥٨,٠٠٠ عامل فى عام ١٩٤٢ .

(٢) السعيد ، تاريخ ... ١٩٤٠ – ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ – ٥٩ .

(٣) بمناسبة لفت نظر السفير البريطانى فى مصر من جانب وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المصرى الى قيام السلطات العسكرية البريطانية بفصل ٢٩٧ عاملا مصريا فى الاسكندرية واحلال أسرى الحرب الالمان محلهم مما أدى الى مواجهة مشكلة اعادة تشغيلهم وغيرهم ممن يتوقع تسريحهم فيما بعد ، أرسل السفير الى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ليستعلم عن سياسة الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to C.W.Allfrey (General Officer Commanding British Troops in Egypt), 6.2.46, FO 371/53308.

-- وكان رد القائد العام للقوات البريطانية فى مصر « ... إن سياسة ادارة الحرب ، وفقا لتعليمات الحكومة على مايبدو ، هى أنه يجب تحقيق وفر فى مصاريف الاسترلينى فى هذا البلد [أى مصر] كلما كان ذلك ممكنا . وبما أنه لدينا عدة آلاف من أسرى الحرب الألمان الكسالى ، فاننا نستخدم هؤلاء فى أية منشأة يمكن أن يتسلموا فيها العمل بسهولة وحيث لا يوجد سبب [متعلق] بالأمن العسكرى ضد تشغيلهم فى هذا المكان » . كما أشار أن ذلك الاجراء سيتكرر فى المستقبل . انظر :

- Allfrey to Killearn, 11.2.46, FO 371/53308: «... I have to state that the policy of the War Department, presumably acting on the instructions of the Government, is that whenever and wherever possible a saving must be effected in the expenditure of sterling in this country. As we have several thousand German P.W. idle, we are therefore employing these in any installation where they can easily take over the work and where there is no Military security reason against their employment in that particular place... [So] it is certain that there will be yet further instances where Egyptians will be displaced by Germans».

-- وقد تأكد ما سبق فى مذكرة من وزارة الحرب البريطانية الى الخارجية البريطانية أشارت فيها الى أنه من أجل تخفيض النفقات فيما وراء البحار فان استغلال الأسرى الالمان الى اقصى مدى هو الأداة لتحقيق تلك الغاية . وان الوزارة تهدف الى استخدام ٨٠,٠٠٠ أسير المانى فى الشرق الأوسط وتسريح من ٨٠,٠٠٠ الى ٩٠,٠٠٠ من العمال المدنيين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Secret letter from War Office to Scrivener, 30.3.46, FO 371/53308: «... I understand that the target to which they are working in the Middle East is to employ some 80,000 German Prisoners of War as against 80-90,000 directly employed civil labour».

الاقتصادية والاجتماعية التى عانت منها البلاد فى الفترة محل البحث .

وبالرغم من كل ما سبق فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الشرق الأوسط لرفع مستوى المعيشة فى تلك المنطقة عن طريق تقديم المساعدة الفنية فى المشروعات الزراعية والرى والتعليم وغيرها من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، وصورت بذلك سياستها الاستعمارية الجديدة القائمة على عقد محالفات مع دول المنطقة على أنها سياسة تقدمية تختلف عن السياسة الاستعمارية القديمة[1] . إلا أن تلك السياسة كانت تهدف فى واقع الأمر الى تحقيق مفهومها للاستقرار الاقتصادى فى هذه المنطقة حتى يتعذر على الاتحاد السوفيتى أن ينفذ اليها[2] .

بل لقد استغلت السياسة البريطانية خشية القصر من نمو نشاط الحركة الاشتراكية فى مصر وتزايد الدعاية السوفيتية فيها[3] ، لمحاولة تضخيم ذلك الخطر الشيوعى على مصر واقناعه بأن الحل الوحيد هو فى التحالف البريطانى وفى اشتراك مصر فى خطة الدفاع عن الشرق الأوسط على ما سيأتى ذكره فيما بعد .

وعموما فان السياسة البريطانية من أجل التطوير الاقتصادى والاجتماعى قد فشلت فى مصر لعدة أسباب أهمها أن البرنامج الذى ساعدت بريطانيا فى وضعه والاشراف على تنفيذه كان محدودا وغير فعال فضلا عن أنه لم ينجح فى التطبيق[4] .

---

(١) Louis, Op.Cit., pp. 17,20.

– وقد اعتبر الكاتب أن تلك سياسة جديدة تبناها « اتلى » – رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت – وانها نابعة من اختلاف حزب العمال البريطانى عن حزب المحافظين ومن الواضح أن هذه الدراسة تختلف مع هذا الرأى .

(٢) Bowker to Bevin «General political review, 1945», Op.Cit., pp. 10-11.

(٣) يتضح مدى خشية القصر من النشاط الشيوعى والسوفيتى فى مصر فى مقابلة بين حسنين – رئيس الديوان الملكى – و« جورج بويل » حيث شرح الأول الى أى مدى تنتشر الدعاية السوفيتية فى مصر وان الحكومة المصرية غير قادرة على التحقق من القوة الفعلية للنشاط الشيوعى فى البلاد ، وأن انتشرت الحركة بين المثقفين والعمال والقوات المسلحة ، إلا أنها لم تمتد الى الفلاحين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to A.Cadogan (FO), 7.2.46, enclosure: minute by George Boyle, «Conversation with Hassanien Pasha at the Abdin Palace 7th, Feb., 1946», FO 371/53284: «[Hassanien] explained in considerable detail how the Soviet influence had permeated many elements in Egyptian politics... He said that even his own sources were unable to ascertain the real strength of the Soviet Legation here, but that it had been verified that Soviet centres and Communist cells had been set up in many of the poorer quarters of Cairo, and also in the Forces as for example the plot uncovered in the Air Force last November. Hassanein assured me that the movement had not gained any hold among the fellahin,... it was confined to urban workmen, and to the intellectuals and disgruntled elements of political parties. It was however a force to reckon with, and a growing force...».

(٤) من أسباب فشل ذلك البرنامج أن بريطانيا تحالفت فى مصر اساسا « مع القوى الرجعية أكثر من القوى التقدمية » ،

الرؤية البريطانية لإجماع الحركة الوطنية المصرية على اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ :

أجمعت التيارات السياسية المختلفة فى مصر على المطالبة بالجلاء التام ووحدة مصر والسودان بعد انتهاء الحرب ، وإن اختلفت فى أسلوب تحقيق ذلك الهدف حيث رأى البعض امكانية تحقيقه فى اطار العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا ، ورأى البعض الآخر أن فرص النجاح أكبر اذا ما تم تدويل القضية المصرية ، وتمسك آخرون بأسلوب العنف ضد البريطانيين وأعوانهم وضرورة التوسع فى تطبيق المقاطعة الاقتصادية والثقافية لبريطانيا لإجبارها على الاستجابة للمطالب الوطنية المصرية .

من هنا يعرض هذا الجزء آثار اشتعال الحركة الوطنية فى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب وكيف أثرت على تغير السياسة التى اتبعتها بريطانيا لتحقيق مصالحها فى مصر .

١ – تبلور المطالب الوطنية حول إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ :

مع انتهاء الرقابة على الصحف فى يونيه ١٩٤٥ تصاعدت الدعوة للمطالبة بالجلاء التام من الأراضى المصرية ووحدة مصر والسودان وتبلور الأمر فى المطالبة بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ . وقد قام حزب الوفد بالمبادأة فى هذا الاتجاه فأرسل رئيسه خطابا الى السفير البريطانى فى ٢٣ يوليو ١٩٤٥ – « فى أسلوب معتدل » من وجهة النظر البريطانية – عبر فيه عن رغبة مصر فى الوصول الى اتفاق كامل مع بريطانيا يحقق مطالبها القومية قبل أن تحضر مؤتمر السلام [١] .

وقد أعقب ذلك حملة صحفية قوية تطالب الحكومة بالتحرك لطلب بدء المفاوضات [٢] . وفى واقع الأمر فان حكومة النقراشى – التى كانت قائمة على التحالف بين الهيئة السعدية والكتلة الوفدية وحزب الأحرار

انظر فى تأييد هذا الرأى :

- Louis. Op.Cit., p.18.

– يضاف الى ماسبق عدم ايمان الملك بالاصلاح الاجتماعى والاقتصادى وعدم استعداده لتفهم خطورة الوضع المتردى فى مصر لدرجة أن علق السفير البريطانى بأن « تخوفى الأساسى منذ الماضى البعيد هو احتمال صراع مطلق بين القصر والبروليتاريا المحلية . ولقد حاولت ... أن ألفت النظر الى ذلك الخطر ... وان [الوضع الحالى] يشكل تهديدا مخيفا » . انظر :

- Personal letter from Killearn to Cadogan, 7.2.46, FO 371/53284: «And now that I am on the eve of quitting Egypt, I am glad to be able to record that my main fear for long past has been the prospect of an ultimate clash between the Palace and the local proletariat».

(١) Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p.7.

(٢) البشرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

الدستوريين والحزب الوطني [1]– لم تكن مستعدة لهذا الطلب ، وما كانت تنويه هو إثارة قضية إعادة النظر في المعاهدة في سان فرانسيسكو من منظور قانوني يقوم على أساس أن مواد تلك المعاهدة أصبحت بالية ، كما أن الالتزامات التي فرضتها على مصر لا تتناسب مع مبادىء المنظمة الدولية الجديدة أى الأمم المتحدة [2]

إلا أنه مع تزايد الضغوط على الحكومة وتصاعد الحملة عليها – بسبب تقاعسها في الاستجابة للمطالب القومية – من خلال الصحافة والاجتماعات والمظاهرات ، دعت الحكومة الهيئة السياسية التي ضمت عددا من زعماء الأحزاب والمستقلين [3] الى الاجتماع وأصدرت بيانا في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ تضمن أن الوقت قد أصبح مناسبا للتفاوض مع بريطانيا على أساس التحالف بين البلدين من أجل تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل [4]. ثم قامت الحكومة المصرية بارسال مذكرة رسمية الى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ كررت فيها ماورد في ذلك البيان مع مطالبة الحكومة البريطانية بتحديد موعد قريب لارسال وفد مصرى الى لندن للتفاوض من أجل إعادة النظر في المعاهدة[5] .

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب في ذلك الوقت في إثارة قضية إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، بل إنها أرادت الاحتفاظ بالوضع القائم على أساس أن الحرب قد أثبتت أهمية المبادىء التي قامت عليها المعاهدة بالنسبة لبريطانيا ، فمن وجهة نظرها « الدفاع عن مصر كان [عاملا] هاما وحيويا [لتحقيق] أمن الكومنولث البريطاني [وأمن] العالم ككل ... وأن التعاون الفعال بين مصر و[بريطانيا] في إطار روح التحالف أساسي لتحقيق الدفاع عن مصر وقناة السويس » [6] .

---

(١) الرافعي ، في أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ ، ١٥٢ – ١٥٣ . وكانت وزارة النقراشي التي تشكلت في فبراير ١٩٤٥ بعد مقتل أحمد ماهر امتدادا لوزارة الأحرار التي تولت السلطة في أكتوبر ١٩٤٤ .

(٢) Minute by Scrivener, «Revision of the Anglo-Egyptian Treaty», 3.6.45, Op.Cit.

(٣) ألف احمد ماهر تلك الهيئة ليستشيرها في المسائل الهامة وقد أبقى عليها النقراشي من بعده . انظر الرافعي ، في أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ص ١٧٨ .

(٤) نص البيان ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٥) ملخص للمذكرة المصرية ، انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٦) «[The recent] wars have demonstrated not only the vital importance of the defence of Egypt to the security of the British Commonwealth and of the world at large, but also that effective co-operation between Egypt and H.M.G. in the spirit of the Alliance is essential for ensuring the defence of Egypt and of the Suez Canal». See secret letter from C.R. Price (Offices of the War Cabinet) to Scrivener, C.O.S., 1431/5, 8.10.45, FO 371/45926.

– ويلفت النظر هنا أن ما سبق كان رأى رؤساء الأركان البريطانيين الذين كانوا يعارضون في أن يحل مجلس الأمن محل القوات البريطانية للدفاع عن مصر وقناة السويس ، انظر لمزيد من التفصيل المرجع السابق ، وانظر أيضا :

- C.O.S. (45) 243 rd Meeting, 8.10.45, FO 371/45926.

وقد استخدمت الحكومة البريطانية ضغوطا مختلفة على الحكومة المصرية حتى تمنعها من الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ خاصة بعد صدور بيان سبتمبر ١٩٤٥ — السابق الاشارة إليه — فقد طلب « بيفين » — وزير الخارجية البريطانى — من السفير المصرى فى لندن عدم مناقشة مسألة إعادة النظر فى المعاهدة فى البرلمان المصرى وهاجم المظاهرات التى قامت من أجل التفاوض على أساس أنها « سوف تضع بريطانيا فى موقف حرج ، وسوف تجبرها ... دفاعا عن النفس على التمسك بحرفية المعاهدة » (١).

كما قام القائم بالأعمال فى السفارة البريطانية فى مصر — بناء على تعليمات الحكومة البريطانية — بمقابلة رئيس الوزراء المصرى واستنكر إصرار البرلمان على مناقشة إعادة النظر فى المعاهدة وحذره من المضى فى هذا الطريق (٢) .

كذلك قام القائد العام للقوات الامبراطورية بزيارة مصر فى نوفمبر ١٩٤٥ من أجل الضغط على كل من رئيس الوزراء والملك من أجل تأجيل إعادة النظر فى المعاهدة على أساس أن ذلك الأمر يحتاج الى وقت لتقييم مستلزمات الدفاع عن كل منطقة الشرق الأوسط وأن هذه المسألة لا يمكن حلها إلا على أساس إقليمى فقط (٣) .

كما أن محاولة الحكومة المصرية لاستخدام الوضع القانونى الناتج عن احلال ميثاق الأمم المتحدة محل عصبة الأمم لتطالب باعادة النظر فى المعاهدة والتخلص من التزاماتها ، قد سببت إزعاجا للحكومة البريطانية لأن « الحكومة المصرية [فى هذه الحالة] تتبنى قضية قانونية صحيحة [تصلح لأن تكون أساسا] لتطالب بضرورة إعادة النظر [فى المعاهدة] » (٤) هذا فى الوقت الذى تعتبر فيه الحكومة البريطانية « أن أية

---

(١) «We desired... to meet Egypt in a free and friendly way, but agitation in advance would place us in an awkward situation, and would force us in sheer self-defence to stand on the letter of the treaty». See Bevin to Farquhar (British Embassy, Cairo), No. 678, confidential tel., 8.10.45, FO 371/45926.

(٢) Bowker to FO, No. 2237, important tel., 14.10.45, FO 371/45926.

(٣) Killearn to FO, No. 362 Saving, important tel., 15.11.45, FO 371/45927.

(٤) FO to UK. Delegation in San Francisco, No. 955, secret and important tel., 28.5.45, FO 371/45921: «It is clear that the Egyptian Government... are determined to utilise the legal position which will be created by the substitution of the Charter of the World Organisation for the Covenant of the League of Nations to promote revision of the Anglo-Egyptian treaty and if possible to escape from its obligations. This js the more troublesome in that (whatever may be the force of arguments purporting to show incompatibility between Treaty and Dumbarton Oaks Proposals) Egyptian Government have a sound legal case for claiming that consequential revision will be necessary when the above - mentioned substitution takes place».

مراجعة للمعاهدة المصرية البريطانية يجب أن تكون ... فى اتجاه مزيد من التعاون العسكرى مع مصر أوثق مما هو فى ذلك الوقت (فان الترتيبات [العسكرية] الموجودة ... اصبحت بالية ، خاصة فيما يتعلق بالسلاح الجوى) » (١).

وعلى هذا الأساس استعدت الحكومة البريطانية لافشال محاولة عرض مصر قضيتها فى سان فرانسيسكو برغم صحتها من الناحية القانونية على أساس أن معاهدة ١٩٣٦ تشكل ترتيبات إقليمية كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ، وأنه عندما يوافق على ذلك الميثاق فانه يمكن التفكير فى اعادة النظر فى المواد التى تتعلق باختفاء عصبة الأمم « وفى الوقت نفسه فان [الحكومة البريطانية] ... ستؤكد على أن المعاهدة تمثل ، فى رأيها ، الوسيلة الأكثر كفاءة للمحافظة على الأمن فى منطقة ثبت أهميتها الاستراتيجية الشديدة فى خلال حربين عالميتين ، وأن [الحكومة البريطانية] لن تستطيع أن توافق على أى تعديل يؤدى الى إبطال المبادىء الأساسية التى تقوم عليها المعاهدة » (٢).

إذن كانت مذكرة الحكومة المصرية فى ديسمبر ١٩٤٥ والتى طالبت فيها بتحديد ميعاد للتفاوض بين البلدين — وبرغم أسلوبها المتساهل (٣) — متعارضة مع المصالح البريطانية والسياسة البريطانية فى ذلك الوقت ، لذلك جاء الرد البريطانى معبرا عن هذا الموقف من حيث توقيته ومضمونه .

فقد تجاهلت الحكومة البريطانية المذكرة المصرية ولم ترد عليها فى الوقت الذى تزايد فيه الشعور المعادى لبريطانيا فى مصر لدرجة أن حذر السفير البريطانى من أثر التأخير فى تناول قضية إعادة النظر فى المعاهدة على المصالح البريطانية ، « فهى تترك المجال مفتوحا للعناصر الوطنية المتشددة — وللتشجيع الروسى ... للاضطرابات » (٤) كذلك يخشى من أن تنقل مصر الثورة الى باقى دول الشرق الأوسط بعد أن أصبحت

---

(١) Ibid.: «From our point of view any revision of the Anglo-Egyptian treaty must be in the direction of even closer military collaboration with Egypt than at present (the arrangements now provided are out of date, particularly so far as the air is concerned)».

(٢) Ibid.: «... His Majesty's Government in the United Kingdom would emphasise that the Treaty represents, in their view, the most efficacious means of preserving security in an area the strategic importance of which has been abundantly proved by the course of two world wars; and they would be unable to agree to any amendment of a nature to invalidate the essential principles on which the treaty is based». Sea also U.K. Delegation in San Francisco to FO, No. 487, immediate tel., 29.5.45, FO 371/45921.

— وتشير تلك البرقية السابقة الى صعوبة الاستناد الى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالترتيبات الاقليمية لخلوه من أية بنود عسكرية ، كما أن الوفد المصرى يحاول أن يثبت أن المعاهدات الثنائية ليست ترتيبات اقليمية .

(٣) حيث أشارت الى اجراء التفاوض فى إطار من التحالف بين مصر وبريطانيا ، انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٤) Killearn to FO, No. 36, 9.1.46, FO. 371/53282: «... further delay in handling question of treaty relations between Great Britain and Egypt as well as other Middle East countries is working against

مركزا لممثلى الدول العربية الذين يحضرون مؤتمرات الجامعة العربية باستمرار (١) .

وفى النهاية عكس الرد البريطانى على المذكرة المصرية — والذى سلم للحكومة المصرية فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ — السياسة البريطانية فى ذلك الوقت فقد تمسكت فيه الحكومة البريطانية بالمبادىء الأساسية فى معاهدة ١٩٣٦ واعترف أنها مازالت صالحة للتطبيق ، كما تمسكت بالتحالف والتعاون الذى كان سائدا بينها وبين مصر أثناء الحرب ، وأخيرا قامت بتسويف عملية إعادة النظر فى المعاهدة وقللت من قيمتها على أساس أنها لن تتناول مسائل أساسية ولذلك أوكلت تلك المهمة الى السفير البريطانى فى مصر رافضة ضمنا ذهاب وفد مصرى للتفاوض فى لندن كما جاء فى المذكرة المصرية (٢) .

فالحكومة البريطانية لم تكن مستعدة اذن فى ذلك الوقت لإعادة النظر جديا فى معاهدة ١٩٣٦ واعتبرت « أن المبادىء التى تقوم عليها تلك المواد فى المعاهدة التى لها الأهمية الكبرى من وجهة النظر [البريطانية] ، أى ، تلك التى يقوم عليها التحالف وتعطى تسهيلات واسعة جدا للقوات [البريطانية] فى وقت الحرب ، ستجدد تلقائيا فى أى مراجعة للمعاهدة . (مادة ١٦ من المعاهدة) ... إن [بريطانيا] بطبيعة الحال ، يجب أن تؤكد على ذلك التجديد كنقطة بداية » (٣) . وأن يكون التجديد فقط بالنسبة للمواد المتعلقة بعصبة الأمم . وعلى هذا الأساس فان المعاهدة الجديدة يجب أن تتضمن المبادىء الأساسية الموجودة فى معاهدة ١٩٣٦ ، وأن تكون ثنائية ويجب أن تصاغ بحيث تصبح جزءا من نظام إقليمى للدفاع عن الشرق الأوسط ككل على أن ترتبط بميثاق الأمم المتحدة بطريقة مناسبة (٤)

---

our interests here in that it leaves the field free to extremist agitators and to Russian promotion of such agitation».

(١) Ibid.: «It is obvious also that Egypt, which is now becoming a centre to which representatives of all Arab countries are continually coming for conferences etc, is infecting the rest of the Middle East with her feeling».

(٢) البشرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ — ٢٦ . انظر تفسيراً آخر لهذه المذكرة يعكس وجهة النظر البريطانية :
- Elizabeth Monroe , **Britain's Moments in the Middle East 1914-1956**, (Baltimore, The Johns Hopkins Press, 1963), pp. 155-156.

(٣) «I should explain that the priniciples of those articles of the present treaty which are of the greatest importance from our point of view, viz., those establishing the alliance and providing for very extended facilities to our forces in time of war, are automatically renewable in any revision of the treaty... We should, of course, insist on this renewal as a point of departure». See Cabinet Papers(46) 17, secret memo. by Bevin, «Revision of the Anglo - Egyptian Treaty of 1936», 18.1.46, FO 371/53282.

(٤) Ibid.: «The remaining articles deal with the military facilities afforded us by Egypt in time of peace, the Sudan, and various political questions of a general nature. A number of these articles (notably those relating to the League of Nations) are in any event out of date and since the whole Treaty of =

بل إن الحكومة البريطانية انتهزت فرصة المطالبة باعادة النظر فى المعاهدة لكى تحقق المصالح البريطانية بطريقة أوسع مما نصت عليه معاهدة ١٩٣٦ ، مثل ضرورة الاسراع فى توفير التسهيلات لصيانة القوات البرية والجوية البريطانية فى وقت السلم بحجة أن تكون المساعدة التى تقدمها مصر لبريطانيا فى وقت الحرب فعالة (١).

إن الهدف من ذلك كله هو « التحرك بعيدا عن فكرة قوات الاحتلال البريطانى لمصر نحو مفهوم إجراءات مشتركة بريطانية – مصرية للدفاع . وذلك سوف يمكن [بريطانيا] من استغلال شامل للقوة البشرية المصرية فى الورش والخدمات الجوية لتحقق التخفيض الضرورى جدا فى اطار الانفاق العسكرى [البريطانى] فى تلك المنطقة » (٢).

والغريب أن الحكومة البريطانية أرسلت تعليماتها لتنفيذ تلك السياسة للسفير البريطانى بطريقة اعتقدت معها أن مصر ستقبلها طالما أنها وضعت فى اطار « المشاركة » بين دول الشرق الأوسط وبين بريطانيا للمحافظة على استقلال تلك البلاد وحمايتها فى وقت الحرب ، ثم تتدرج من ذلك الى أنه لكى تكون تلك المساعدة فعالة فى وقت الحرب يجب أن تكون لبريطانيا تسهيلات فى وقت السلم وتكون مصر هى مركز القاعدة الإقليمية للدفاع عن الشرق الأوسط (٣).

= 1936 is based on the League of Nations and the Covenant, it connot be contested that some revision is necessary and is called for now... I contemplate that the new Treaty (reproducing... the essential features of the old) should be bilateral in character, but should be drafted so as to fit into a regional defence system for the Middle East as a whole... The Treaty would be related to the United Nations Organisation in some suitable form».

(١) Ibid.: «I also agree with the advice of the Chiefs of Staff that it is essential to press for facilities for the maintenance of British land and air forces in Egypt in time of peace in order that the aid to be given in emergency may be effective and sufficiently speedy».

– ولمزيد من التفصيل حول « طموح » العسكريين البريطانيين لاستغلال فرصة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ للحصول على مزيد من التسهيلات العسكرية فى مصر فى وقت السلم ، انظر :

- J.P. (46) 12 (Final), top secret, 16.1.46, and C.O.S. (46) 10th Meeting, 18.1.46 «Revision of Anglo-Egyptian Treaty», FO 371/53282.

(٢) «It was, however,... [Bevin's] aim to move away from the idea of British forces of occupation in Egypt towards a conception of joint Anglo - Egyptian measures of defence. This should enable us [meaning the British] to make extensive use of Egyptian man-power in work - shops and ancillary services, and thus to bring about a much needed reduction in the scale of our military expenditure in this area». See Cabinet Conclnsions 7 (46), 22.1.46, FO 371/53282.

– ما سبق اذن كان هدف « بيفين » من إعادة النظر فى المعاهدة مع مصر كما ذكره فى جلسة مجلس الوزراء البريطانى السابقة ، التى اتخذت فيها الوزارة البريطانية قرارا ببداية المفاوضات مع مصر ، انظر المرجع السابق .

(٣) Cabinet Papers (46) 17, Annex C., Memo. inlcuding general lines of instructions from Bevin to =

أما بالنسبة للسودان فقد أعطت الحكومة البريطانية تعليمات لسفيرها بتأجيل أية مناقشة للمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان حتى يستشار الشعب السودانى . وقد رأت الحكومة البريطانية الاشارة الى المواد الخاصة بنظام الوصاية كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ، والذى وضع من أجل رفع المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى للسكان وتطورهم نحو الحكم الذاتى على أساس أنه يشابه النظام فى السودان [١]. إلا أنه تم الاتفاق على ألا تتورط بريطانيا فى إثارة موضوع السودان فى المفاوضات حتى ينتهى من المواد العسكرية فى المعاهدة [٢]، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت مصرة على عدم الاعتراف بالسيادة المصرية على السودان [٣].

والخلاصة أن الحكومة البريطانية توقعت أن تفلح تلك الطريقة فى إخفاء النوايا البريطانية الحقيقية من

Killearn, FO 371/53282: «... His Majesty's Government regard it as essential that - as is in fact provided by article 16 of the treaty of 1936 - the Alliance shall continue in accordance with the principles contained in Articles 4-7: and that in particular the aid promised by Egypt under Article 7 in case of war or emergency should be confirmed and redefined in the light of experience. Once this point is conceded, it should be explained that, in order that this aid shall be fully effective, His Majesty's Government consider it necessary to have certain facilities in the Middle East countries in time of peace; and in particular they must be able to station in the area, and particularly in Egypt as one of the countries indicated by geography no less than by industrial development as regional bases, the minimum forces necessary to provide the nucleus of a war-time establishment for the defence of the area as a whole, and to ensurecontinuouscollaboration in training and the use of technical devices and armament... His Majesty's Government will, in addition, raise with the Egyptian Government the question of the retention of the British Military Mission».

(١) Ibid.: «The Sudan: His Majesty Government... refer in this connexion to the Charter of the United Nations which defines the trusteeship system (to which the present administration of the Sudan offers some analogy) as designed to promote the political, economic, social and educational advancement of the inhabitants... and their progressive development towards self-government or independence as may be appropriate to... the freely-expressed wishes of the peoples concerned...»

«His Majesty's Government consider... that any discussion of the modification of Article 11 of the 1936 Treaty should be postponed until the Sudanese people have been consulted and have made known their own wishes».

(٢) وكان ذلك بناء على اقتراح « كيلرن » ، انظر :

- Killearn to FO, No. 146 tel., 31.1.46, FO 371/53283.

(٣) Cabinet Papers(46)17, Memo. by Bevin, «Revision of the Anglo - Egyptian Treaty», 18.1.46, Op.Cit.: «It is out of the question for His Majesty's Government to accede to the request which will probably be made of... [the Egyptian Government], viz., to recognise sole Egyptian sovereignty over the Sudanese».

التفاوض عن المصريين ، ولم تناقش احتمالات رفضها فى ذلك الوقت [(١)].

٢ – تصاعد الحركة الوطنية المصرية ضد بريطانيا بسبب تجاهلها للمطالب المصرية :

أدى التجاهل البريطانى لطلب الحكومة المصرية إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، والذى انطوى على استهانة بالحركة الوطنية وعدم تقدير لمدى إصرارها على التخلص من الوجود البريطانى العسكرى فى مصر ، أدى الى نشاط العناصر الوطنية فى حركة معادية لبريطانيا لم تشهد البلاد لها مثيلا منذ انتفاضة ١٩٣٥ .

وقد قاد الشباب فى ١٩٤٦ هذه الحركة مثلما قادوها فى ١٩٣٥ ، إلا أن الأمر لم يقتصر هذه المرة على الطلبة وانما انضم اليهم شباب العمال وكان ذلك تعبيراً عن ارتباط القضية الوطنية بالقضية الاقتصادية والاجتماعية فقد تكونت اللجان الوطنية لكل من الطلبة والعمال ثم ظهر اتجاه لتوحيد العمل السياسى بين تلك اللجان وبين الاتجاهات السياسية المختلفة[(٢)] .

وقامت موجة عارمة من الاضرابات والمظاهرات المضادة لبريطانيا بدأت بمظاهرة فى ٨ فبراير ١٩٤٦ فى الأزهر بعد صلاة الجمعة برز فيها نشاط الاخوان المسلمين ، وقد قام البوليس بتفريقها وكان خمسمائة من القوات المسلحة فى وضع الاستعداد لمساندته [(٣)].

ثم قامت مظاهرة كبرى من جامعة القاهرة فى ٩ فبراير ١٩٤٦ متوجهة الى وسط القاهرة وقد فتح أمامها كوبرى عباس – كما حدث فى ١٩٣٥ – وأطلق الرصاص على الطلبة مما أدى الى وقوع إصابات كثيرة بينهم . وبالرغم من مقاومة تلك المظاهرات بالعنف من جانب الحكومة والبوليس فقد استمرت فى الأيام التالية وانتشرت الى المدن الأخرى مثل الاسكندرية والزقازيق والمنصورة[(٤)] .

وبرغم استقالة وزارة النقراشى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ بسبب رد فعل القسوة التى استخدمتها فى قمع المظاهرات فإنها استمرت أيضا أثناء وزارة صدقى – الذى اتبع سياسة وسطا حاول فيها تهدئة الشباب [(٥)] ،

---

(١) هذا على الرغم من تأكد الخارجية البريطانية من رسوخ مبدأ الجلاء التام ووحدة وادى النيل لدى المصريين بحيث أن أية حكومة لا تستطيع أن تحيد عنه ، انظر :

- Minute by Scrivener to Secretary of State, «Egypt», 3.8.45, FO 371/45923: «Egyptian policy since 1918 has been expressed by the solgan, 'complete independence for Egypt and the Sudan'... [,] this is still the declared policy of every party, and, in theory, will continue to be the policy until all British troops have been withdrawn and until Egypt can govern (or mis-govern) herself».

(٢) الرافعى ، فى أعقاب جـ٣ ، ص ١٨٧ . إلا أن الرافعى لم يشر الى دور العمال مع الطلبة فى اللجان المشتركة بينهم ، فلمزيد من التفصيل فى لجان العمال ودورها انظر عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣ – ١٢٤ .

(٣) Killearn to FO, No. 193, important tel., 8.2.46, FO 371/53283.

(٤) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، ص ص ١٨٠ – ١٨١ .

(٥) المرجع السابق ص ص ١٨٣ – ١٨٤ .

إلا أن المظاهرات تطورت الى حد الاشتباك بين المتظاهرين والانجليز وخاصة فى ٢١ فبراير ١٩٤٦ حين أطلقت المركبات العسكرية البريطانية المسلحة النار على المتظاهرين فى ميدان الاسماعيلية بالقاهرة مما أدى الى خسائر فادحة بين المتظاهرين [(١)]. ثم فى ٤ مارس ١٩٤٦ الذى نظم فيه إضراب فى القاهرة والمدن الأخرى كمظهر للاحتجاج ضد الاعتداءات البريطانية فى ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، إلا أن الأمور تطورت فى الاسكندرية فقام اشتباك بين المتظاهرين والجنود البريطانيين مما أدى الى خسائر كبيرة من المتظاهرين وقتل جنديين بريطانيين [(٢)].

وفى تحليل هذا التصاعد فى الحركة الوطنية يلاحظ – كما سبق القول – أنه حدث اتجاه بين الشباب لتوحيد العمل السياسى من أجل تحقيق الأهداف الوطنية – كما حدث فى ١٩٣٥ – إلا أن تلك الحركة لم تنجح إلا جزئيا بالرغم من نجاح الطلبة فى الالتحام بشباب العمال الذين أصبح لهم دور هام فى الحركة الوطنية بسبب تزايد اعداد العمال نتيجة لظروف الحرب ، مما أضاف عنصرا هاما ومؤثرا ، حيث اقترنت مظاهرات الطلبة فى الجامعات والمدارس باضرابات العمال التى شلت الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وأصبحت بذلك عامل ضغط فعال فى الحياة السياسية ، فضلا عن جنوح تلك المظاهرات الى العنف بانضمام العمال اليها .

وبرغم ذلك النجاح فى التلاحم بين الطلبة والعمال وآثاره ، إلا أنه كان نجاحا جزئيا – كما سبق ذكره – بمعنى أنه تعذر تكوين جبهة وطنية واحدة تقود الحركة من أجل الجلاء كما حدث فى ١٩٣٥ . و لعل أهم أسباب ذلك هو اختلاف الخريطة السياسية فى ذلك الوقت عنها بعد الحرب . ففى ١٩٣٥ انفرد التيار القومى التقليدى بأحزابه المختلفة بالسيطرة على النشاط السياسى حيث كان التيار الدينى مازال وليدا والتيار الاشتراكى يمارس نشاطه فى السر . ومن ناحية أخرى تمتع حزب الوفد فى ١٩٣٥ بأغلبية لا تنازع بين الأحزاب السياسية فى ذلك الوقت بحيث اعتبرته السياسة البريطانية ممثلا للرأى العام المصرى ومن هذا المنطلق نجحت سياسة التوازنات التى كانت سائدة فى ذلك الوقت بين الانجليز والقصر و حزب الوفد فى تحقيق الأهداف البريطانية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، وانظر ايضا تقرير من وجهة النظر البريطانية :

- Bowker to Bevin, No. 290, confidential despatch, 25.2.46, enclosure: secret note by Russell, FO 371/53288.

(٢) لمزيد من التفصيل عن تلك الحوادث انظر الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٥ – ١٨٧ . وانظر أيضا فى وصف أحداث الأسكندرية من وجهة النظر البريطانية وتبرير اطلاق الرصاص من جانب القوات البريطانية على المتظاهرين الذين حاولوا انزال العلم البريطانى من على أحد فنادق الاسكندرية التى استخدمتها القوات البريطانية بأنه عملية دفاع عن النفس ! كما انتقدوا البوليس والجيش المصرى على أساس أنهم فشلوا فى حماية مركز البوليس الحربى البريطانى الذى هاجمه المتظاهرون ! :

- Commander in Chief Middle East to War Office, No. GO 92571, emergency and secret tel., 4.3.46, FO 371/53286.

إلا أن الوضع كان قد اختلف تماما فى ١٩٤٦ فقد اتسعت الساحة السياسية لتشمل تيارات أخرى الى جانب التيار القومى التقليدى – كما سبق شرحه [١] – تميزت بالثورية والتنوع الفكرى ، بالاضافة الى كفاءة وانتشار تنظيمى جعلها تنافس حزب الوفد فى جذب الرأى العام وخاصة بعد أن انخفضت شعبيته نتيجة لتجاوزاته فى فترة حكمه أثناء الحرب .

ويلاحظ أن استمرار تلك التيارات السياسية خارج الشرعية السياسية فى تلك الفترة بالرغم من فاعليتها الفكرية والحركية على الساحة السياسية كان من أهم أسباب لجوئها الى أسلوب المظاهرات والعنف للتعبير عن مطالبها [٢] .

وبصفة عامة فإن الاختلافات بين تلك التيارات السياسية كانت من الحدة على المستوى الفكرى أو الحركى مما تعذر معه حدوث وحدة بينها فى العمل . لذلك نجد أن لجان الطلبة والعمال انقسمت فى نهاية الأمر الى مجموعتين إحداهما ضمت أساسا الوفديين والماركسيين [٣] ، والثانية مثلت الاخوان المسلمين وأعضاء مصر الفتاة [٤] .

ويلاحظ أن انضمام شباب العمال الى الطلبة فى تلك الحركة أقلق السفارة البريطانية الى حد كبير لاعتقادها أن سبب اشتراك العمال فى تلك الاضرابات والمظاهرات يرجع الى الدعاية الشيوعية ونشاط العناصر الموالية للاتحاد السوفيتى [٥] . إلا أن السفارة البريطانية اعترفت بسوء حالة العمال وبخطأ الحكومات المصرية المتعاقبة فى عدم اجراء اتصالات اوثق مع ممثليهم وعدم محاولة الاستجابة لمطالبهم النقابية والتى تبلورت حول السماح لهم بتكوين نقابة عامة للعمال وهو ما كان متعارضا مع القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ [٦] .

---

(١) انظر ص ص ١٨٥ – ١٩٨ من الكتاب .

(٢) فقد حاربت حكومة احمد ماهر مرشحى الاخوان المسلمين ومصر الفتاة فى انتخابات يناير ١٩٤٥ ونجحت فى اسقاطهم ، كما كان نشاط الحزب الشيوعى المصرى ممنوعا منذ حكومة سعد زغلول فى ١٩٢٤ ، انظر ص ١٩٤ من الكتاب .

(٣) ولعل التقارب بين شباب الوفد وبين الشباب الماركسى فى ذلك الوقت يرجع لظهور الطليعة الوفدية داخل حزب الوفد باتجاهاتها التقدمية . انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ – ٤١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٥) Letter by Bowker to R.G.Howe (FO), 26.3.46, enclosure: restricted «General report by Zein-el-Din», 7.3.46, FO 371/53308.

– وفى الخطاب السابق وصف « بوكر » زين الدين – وهو رئيس نقابة السائقين فى مصر – بأنه معروف بصداقته لبريطانيا ومؤمن بابتعاد العمل النقابى عن الحلبة السياسية ، كما أوضح اثر الدعاية والنشاط الشيوعى على حركة العمال . أما تقرير زين الدين المرفق بالخطاب السابق فيشمل معلومات عن لجان الطلبة والعمال وأسماء أعضائها وتقريراً بنشاطهم وجهوده – على رأس نقابة السائقين – المعارضة لهم !

(٦) Ibid.

لذلك عملت السلطات البريطانية فى مصر على التدخل عن طريق عملائها لإحباط الاضرابات العمالية ، بتقسيم الحركة العمالية من الداخل ، وقد نجحت فى ذلك الى حد ما عندما لم تشترك بعض النقابات العمالية — ومنها نقابة السائقين وعمال السكك الحديدية والمترو وسائقى الحكومة ... — فى إضرابات ٢١ فبراير ١٩٤٦ (١) . كما عملت الحكومة البريطانية على توثيق العلاقة بينها وبين القيادات النقابية العمالية عن طريق دعوة تلك القيادات الى بريطانيا وتدريبها فيها (٢) .

وفى معرض المقارنة بين الحركة الوطنية فى ١٩٤٦ ، ١٩٣٥ يلاحظ أن الشباب فى كلتا الفترتين اعتمدوا على المظاهرات فى التعبير عن مطالبهم ، إلا أنها فى ١٩٤٦ اقترنت بالأضرابات العمالية وبأعمال العنف ضد المنشآت البريطانية والعسكريين البريطانيين وقد استخدم فيها السلاح والقنابل (٣) .

وبالطبع أقلق ذلك الاتجاه الحكومة البريطانية وخاصة مع سهولة حصول بعض الشباب على أسلحة متطورة تفوق أسلحة البوليس المصرى بسبب ظروف الحرب فى العلمين ، وفى الوقت الذى لم تكن توجد فيه

---

(١) كان عدم اشتراك هؤلاء بسبب نشاط زين الدين الموالى لبريطانيا كما اتضح من تقريره للسفارة البريطانية ، انظر : Ibid.

— ولعل ذلك يفسر سبب عدم اشتراك عمال النقل دائما فى الاضرابات والذى أشار اليه عباس ، **الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢** ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٢) Bowker to Howe, 26.3.46, Op.Cit.

— انظر أيضا التقرير السرى من زين الدين — الذى كان رئيس أول بعثة من نقابات العمال للتدريب فى بريستول — الى وزارة العمل البريطانية ، والذى طلب عدم اطلاع السفارة المصرية عليه ، والذى يتضح من خطاب وزارة العمل البريطانية المرفق به أنه كان يتلقى منحا مادية منها أثناء اقامته فى بريستول :

- Ministry of Labour and National Service to W.Bell (FO), 25.11.46, enclosure: confidential «Report on the first Egyptian Trade Union mission to Great Britain by M.I. Zein El Din», FO 371/53308.

(٣) تعددت تلك الحوادث فى القاهرة والاسكندرية وتراوحت بين ضرب العسكريين البريطانيين بالحجارة ، الى اطلاق الرصاص عليهم فى الطرقات ، الى القاء قنابل على أماكن تجمعهم سواء فى المعسكرات أو النوادى أو الفنادق أو دور السينما . وكأمثلة على تلك الحوادث التى زاد عددها الى حد كبير انظر التقارير الآتية :

- Bowker to FO, No. 112 Saving tel., 14.3.46, FO 371/53288; Commander in Chief Middle East to War Office, No. 8905/GO1, emergency and secret tel., 1.5.46 and Campbell to FO, No. 783 tel., 3.5.46, FO 371/53293; British consulate in Alex. to British Embassy, Cairo, No. 21, 20.5.46, FO 371/53299; Commander-in-Chief Middle East to War Office, emergency and secret tels., No.20621/GO1, 8.6.46, No. 2066/GO1, 9.6.46, FO 371/53301, No. 24719/GO1, 22.6.46, FO 371/53287; Report by R.J. Jenkins (Defence Security Office, Egypt) to British Embassy, 12.6.46, FO 371/53304; Campbell to FO, No. 122, important tel., 11.7.46, FO 371/53305, No. 1241, 14.7.46, No. 11 Alex., most immediate tel., 18.7.46, FO 371/53306.

سيطرة قانونية على حمل السلاح فى الأقاليم ، واعتبرت أن ذلك يشكل عاملا خطيرا فى تصاعد الروح العدائية لدى المصريين ضد الاحتلال البريطانى [1].

ومن ناحية أخرى فقد كان قمع الحركة الوطنية فى كلتا الفترتين بالغا فى الشدة والعنف إلا أن الفارق أن إدارة البوليس المصرى فى ١٩٣٥ كان يقوم بها مباشرة الضباط الانجليز ولذلك فقد قادوا بأنفسهم عمليات إطلاق الرصاص على المتظاهرين من الطلبة [2] ، وبرغم أن الحكومة المصرية كانت مسئولة عن البوليس المصرى فى عام ١٩٤٦ طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، إلا أن بعض قياداته كانوا من الموالين لبريطانيا [3]، كما كان بعض العاملين فيه مازالوا من البريطانيين [4] .

ومن ناحية ثالثة فإنه فى كلتا الفترتين تدخلت السفارة البريطانية لدى الحكومات المصرية تحضها على استخدام الشدة ضد المشتركين فى الحركة الوطنية . وقد سبق ذكر مظاهر التدخل البريطانى لقمع حركة الطلبة فى ١٩٣٥ [5] ، كما أنه فى ١٩٤٦ تعددت مظاهر ذلك التدخل .

ففى أثناء وزارة النقراشى يلاحظ الضغط المستمر على الحكومة من أجل منع المسيرات حتى لا تتطور الى مظاهرات معادية لبريطانيا يصعب السيطرة عليها [6] ، والحرص على استخدام القوة لمنع تلك المظاهرات .

---

(١) Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p.5.

-- وانظر أيضا تقريراً من أحد نظار المدارس الثانوية عن لجان الطلبة وامتلاك أعضائها للمسدسات والقنابل وقيامهم بتحضير زجاجات « مولوتوف » وسيطرة الاخوان عليهم وإن وجد بينهم بعض الشيوعيين :

- Bowker to Bevin, No. 352, confidential despatch, 11.3.46, enclosure: Memo by W.A.S. (an Egyptian headmaster) 7.3.46, FO 371/53288.

(٢) انظر ص ص ٤١ - ٤٢ من الكتاب .

(٣) فقد شغل الغزالى منصب مدير الأمن العام اثناء مظاهرات فبراير ١٩٤٦ ، انظر :

- British Embassy, Cairo, restricted «Weekly political and economic report from 13th to 19th Feb., 1946», No. 168, FO 371/53330.

— وهو معروف بصداقته لبريطانيا منذ الأزمة التى قامت بسببه بين الحكومة البريطانية ووزارة الوفد فى ١٩٤٤ . انظر ص ص ١٦٧-١٦٨ من الكتاب .

(٤) قبلت الحكومة البريطانية طلب الحكومة المصرية بانهاء تعيين البريطانيين فى البوليس المصرى فى اغسطس ١٩٤٦ ، انظر :

- FO to British Embassy, Cairo, No. 32 Saving tel., 31.1.46, FO 371/53282.

(٥) انظر ص ٤٢ من الكتاب .

(٦) انظر لمزيد من التفصيل المقابلة بين السفير البريطانى والنقراشى والذى طالبه فيها بمنع المظاهرة التى يعتزم الطلبة القيام بها فى ١١ فبراير ١٩٤٦ :

- Killearn to FO, No. 199, important tel., 9.11.46, FO 371/53283: «I spoke to His Excellency = seriously about the giant student demonstration being organised for Monday 11th February on the

وقد استجاب النقراشي لتحذيرات الحكومة البريطانية فكان ما حدث في مظاهرات فبراير وما تلاها من اضطراره للاستقالة [١].

وبعد تولى صدقى رئاسة الوزارة اتبع أسلوبا مخالفا تجاه المظاهرات قائما على حل وسط هو السماح بها على أن تحافظ على أرواح الأجانب وممتلكاتهم – كما سبق ذكره – وقام بالتفاوض مع ممثلى الطلبة محاولا تهدئتهم كما قابل رئيس جماعة الاخوان المسلمين الذى وعده بالتعاون ، إلا أن هذا الأسلوب أقلق الحكومة البريطانية [٢].

ومع تكرار المظاهرات وبداية اتجاهها للهجوم على العسكريين البريطانيين ومنشآتهم طلب العسكريون البريطانيون فى مصر من الحكومة البريطانية أن تتخذ خطا متشددا عن طريق إنذار الملك تحت التهديد العسكرى وليس بالطريق الدبلوماسى [٣] ، إلا أن ذلك الطلب رفض حتى لا يعيدوا الى ذهن الملك ما حدث

---

occasion of King Farouk's birthday... these things often degenerate into incitements to disorder, and as we knew only too well, into anti-British outbursts. Prevention was always better than cure and if His Excellency felt that the proposed demonstration could not properly be forbidden, the least he could do would be to hold the professors and teachers responsible for the good behaviour of their pupils... I ended my remarks by observing that, as head of the Egyptian Government, final responsiblity for the preservation of public order... naturally lay with him».

(١) أخطر « راسل » السفير البريطانى بأن النقراشى أمر بمنع المظاهرات بالقوة إلا أنه سمح بمسيرة من الطلبة لقصر عابدين فى عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير ١٩٤٦ برغم معارضة المسئولين عن الأمن لذلك ومنهم « راسل » نفسه ، انظر :
- Killearn to FO, No. 202, 10.2.46, FO 371/53283.

(٢) Bowker to Bevin, No. 303, confidential tel., 20.2.46, FO 371/53284: «I visited the Prime Minister today. He was determined to maintain order... Though he had a reputation for taking stern measures, he preferred to control by persuasion rather than by force. Only an hour before he had recieved the head of the Moslem Brotherhood, who had promised him his full co-operation... I said that what his Excellency had told me... was reassuring. I had intended to express concern about repeated anti - British demonstrations by students in last few days, just as we were on the verge of important discussions».

(٣) Medhurst (A.O.C.-in-C, Middle East, R.A.F.H.Q.) to Air Ministry, No. AOC 207, immediate and top secret tel., 21.2.46, FO 371/53285: «There have been demonstrations, in some cases leading to violence, in the main towns in Egypt today, in which RAF [Royal Air Force establishments have been implicated... The demonstrations were by students and workmen in groups ranking from 500 to 4000 and have been active throughout the day... [I] understand that Government have now issued instructions to the police to curb these demonstrations but I personally feel that unless a very strong line is taken with HM King Farouk,... preferably by the Military rather than by the diplomatic

فى فبراير ١٩٤٢ فيكون له تأثيره السلبى على العلاقات البريطانية المصرية [١].

ثم توالت الاحتجاجات البريطانية للحكومة المصرية على الاعتداءات على العسكريين البريطانيين وعدم اتخاذ البوليس إجراءات شديدة لقمعها [٢]، كما طالبت بتعويضات لأهالى القتلى من البريطانيين ، بل وصل الأمر الى تهديد صدقى بفتح النار من جانب العسكريين البريطانيين على المصريين بصورة أعنف مما حدث فى ٢١ فبراير ١٩٤٦ اذا تكرر الهجوم عليهم [٣] . كما اجتمع القائم بالأعمال البريطانى بالملك واعترض على طريقة الحكومة فى معالجة الحركة الوطنية المعادية لبريطانيا [٤] . وقد أثارت المعارضة فى مجلس العموم البريطانى مشكلة التصاعد فى الحركة الوطنية المصرية والاعتداءات على العسكريين البريطانيين فى مصر [٥].

وقد استجابت حكومة صدقى للضغوط البريطانية بالتشدد فى منع المظاهرات [٦] ومنع « أيام الحداد

---

sources, that we shall have a repetition of this, which will only lead to bloodshed and worse». See also C.O.S.(46) 30th Meeting, «Situation in Egypt», 22.2.46 and DO(46)6th Meeting, «Riots in Egypt», 22.2.46, FO 371/53285.

(١) Minute Bevin to Prime Minister, 22.2.46, FO 371/53285: «It would, in my view, be a mistake to remove the matter [riots in Egypt] from diplomatic channel, since the introduction of the military channel would be misunderstood not only in Egypt but in other foreign countries. Moreover, any such use of the military channel to bring pressure on the King of Egypt would revive all the consequences which attended an earlier use of this channel in 1942 with possibly fatal results to future Anglo-Egyptian relations».

(٢) انظر تعليمات وزير الخارجية البريطانى لسفيره بتقديم احتجاج رسمى من الحكومة البريطانية للحكومة المصرية على أحداث ٢١ فبراير ١٩٤٦ :

- FO to British Embassy, Cairo, No. 299, most immediate tel., 22.2.46, FO 371/53284.

(٣) انظر مقابلة القائم بالأعمال فى السفارة البريطانية بالقاهرة لرئيس الوزراء الذى قدم له احتجاجا شديد اللهجة باسم الحكومة البريطانية كما طالبه بمعاقبة المشتركين فى المظاهرات . ويلاحظ تراجع رئيس الوزراء المصرى فقد علق القائم بالأعمال البريطانى انه « برغم لهجة حديثى فإنه [أى صدقى] مازال يرغب فى أن يظل صديقا لبريطانيا ... » :
- [The Prime Minister] added that in spite of the tone of my commumications he still wished to remain a friend of Great Britain». See Bowker to FO, No. 312, immediate tel., 22.2.46, FO 371/53285.

(٤) Bowker to FO, No. 321, immediate tel., 23.2.46, FO 371/53285.

(٥) Parliamentary Debates (Commons), 5.3.46, FO 371/53287.

(٦) بل لقد وصل الأمر أن طالب « راسل » من وكيل وزارة الداخلية المصرية إخطار صدقى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٦ بأنه اذا لم يعط السلطة الكاملة للتعامل مع أى مظاهرات تنتج عن الأضراب المزمع قيامه فى اليوم التالى بما فيها استخدام السلاح ، فانه و« فيتز باتريك » يرفضان تحمل المسئولية وسوف يسلمان الأمر للجيش ! وقد اعطى مجلس الوزراء المصرى « راسل » السلطات التى طلبها ! انظر لمزيد من التفصيل :

الوطنى » ومنع الدعاية المضادة لبريطانيا فى الصحف [١] ، والتعامل مع المتظاهرين بالشدة ومعاقبة قياداتهم حتى يكون ذلك رادعا لهم [٢] ، فاتسعت عمليات القبض على العناصر النشطة سياسيا [٣].

وقد شددت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر من اجراءات الأمن لحماية الرعايا البريطانيين ووضعت خططاً تشمل مختلف المناطق فى مصر ، كما أخطرت الحكومة المصرية باعتزامها استخدام الاذاعة

- Bowker to FO, No. 330, important tel., 25.2.46, FO 371/53285: «In view of the doubt about the powers to be given to the police, Russell Pasha asked the Under Secretary of State of the Ministry of the Interior yesterday evening to tell the Prime Minister that unless he was given full power to deal with any demonstrations today and to use firearms if necessary, he and Fitzpatric Pasha would refuse to accept any responsibility and would hand over control to the army. At a council of Ministers late in the evning, it was agreed that Russell Pasha should have the powers he asked for».

(١) Bowker to FO, No., 416, immediate tel., 6.3.46, FO 371/53287.

- وقد قدم السفير البريطانى فى مصر تلك الطلبات الى رئيس الوزراء بالاسكندرية ، بعد أحداث ٤ مارس ١٩٤٦ ، ولقد فرضت الحكومة المصرية الرقابة على الصحف بناء على ذلك . انظر :

- Letter from Killearn to Bevin, No. 328, 6.3.46, enclosure: Official communiqué issued by the Prime Minister regarding the Alexandria «disorders» of March 4th, FO 371/53288.

(٢) فى مقابلة بين السفير البريطانى ولطفى السيد – وزير الخارجية – تساءل « كيلرن » « لماذا لا تتعاملون مع .. [الطلبة] كما يتم التعامل مع أولاد المدارس عندما يخطئون التصرف فى انجلترا ؟ » ويلاحظ عدم ادراكه أن هؤلاء الطلبة يعبرون عن الرأى العام المصرى كله . وقد وعده الوزير بسرعة محاكمة المقبوض عليهم . انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to FO, No. 399, immediate tel., 5.3.46, FO 371/53287: «Speaking of students I asked His Excellency why they did not deal with them as schoolboys who misbehave are dealt with in England? If the ringleaders could be made to look ridiculous and at the same time suffer temporary physical discomfort that should prove a deterrent».

(٣) فقد أخطر صدقى بنفسه السفير البريطانى بالقبض على عدد من الشباب الذين ينتمون لحزب مصر الفتاة ، ووعد السفير البريطانى بعقابهم بشدة لارضائه . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell, Alex., to FO, No. 23 immediate tel., 22.7.46, FO 371/53307: «Prime Minister woke me early this morning in order to tell me the whole gang had been arrested last night. They made a full confession and were apparently responsible for all Alexandria crimes. They would be seriously punished. They were young men about 19 mostly belonging it seems to the 'Young Egypt' party... His Excellency said he had promised me to take this matter in hand himself and he had done so».

– كما قامت الحكومة بالقبض على عدد من الشيوعيين وقدمت للبرلمان مشروع قانون يضيف مواد جديدة الى قانون العقوبات بهدف مكافحة الدعاية « الهدامة » ، وقد أخطر صدقى « ستانسجيت » – وزير الطيران البريطانى – أن كل ما يحدث من اضرابات ومظاهرات يرجع الى نشاط الشيوعيين ودعاياتهم برغم أن الشيوعية غير مسموح بها طبقا للدستور ، ثم أضاف أن الاجراءات التى تتخذها الحكومة ضد الشيوعيين ستوقف تلك الدعاية . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell to FO, No. 248 saving tel., 12.7.46,FO 371/53306.

للاتصال برعاياها فى حالة اتساع الاضطرابات [1].

وخلاصة الأمر أن فى كل من ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ كانت الحكومة البريطانية وراء إجراءات القمع الشديدة ضد تصاعد الحركة الوطنية ، وأن الاستقلال المفرغ من مضمونه – الذى حصلت عليه مصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ والذى تضمن إشرافها على البوليس لم يذهب لأبعد من التغيير الشكلى فقط ، فالنتيجة واحدة طالما استمر الوجود العسكرى البريطانى فى مصر .

وأخيرا فان الحركة الوطنية فى كل من ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ نتج عنها بشكل أو آخر مفاوضات بين كل من الحكومة البريطانية والمصرية إلا أن بينما عبرت معاهدة ١٩٣٦ عن فشل تلك الانتفاضة فى تحقيق هدف الجلاء فان الحركة الوطنية فى ١٩٤٦ قد نجحت فى منع توقيع اتفاقية مشابهة ، حيث يعتبر فشل المفاوضات – برغم عدم حل القضية الوطنية – نجاحا جزئيا لها [2].

وفى واقع الأمر فان تلك النتيجة ترجع الى عدة أسباب أهمها نضج الحركة الوطنية المصرية واستفادتها من درس ١٩٣٦ ، وعدم قدرة أى قيادة سياسية على أن تضللها وتوقع باسمها على أى اتفاق لا ينص على الجلاء التام .

٣ – السياسة البريطانية فى مواجهة المطلب الوطنى بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ :

لم يؤد تصاعد الحركة الوطنية واتساعها ضد بريطانيا الى تغيير جذرى فى السياسة البريطانية ، فقد ظلت الاستراتيجية البريطانية تجاه مصر كما هى ، أى الاحتفاظ بالامتيازات التى حصلت عليها بموجب معاهدة ١٩٣٦ – بل محاولة زيادتها كما سبق ذكره – وكل ما فعلته الحكومة البريطانية هو إجراء تحرك سياسى جديد من أجل تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا وتهدئة الجو المنتظر أن تتم فيه المفاوضات .

وقد دار ذلك التحرك السياسى البريطانى حول ثلاث خطوات أساسية ، أولاها تغيير السفير البريطانى فى

---

(١) Secret record of meeting between Brigadier Hayman-Joyce, Speaight and Bond at the Embassy, «British community, Cairo Consular district, security measures», 10.9.46, and top secret letter from Bowker to Bevin; No. 1141, 24.10.46, FO 371/53413.

(٢) يصل التحليل هنا الى نتيجة مخالفة لرأى الرافعى – بأن الحركة الوطنية انتكست بعد الحرب – فهو يركز على معيار أساسى هو تشتتها وعدم نجاحها فى تحقيق جبهة متحدة بعد الحرب ، انظر الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ – ١٥٨ ، إلا أنه يعترف بأن الوعى القومى قد تقدم بعد الحرب ، انظر المرجع السابق ، ص ١٥٩ . ويرجع الاختلاف فى الواقع الى اختلاف معايير النجاح فبينما يعتبر الرافعى أن الوحدة الوطنية ونجاح التفاوض هو المعيار ، تركز تلك الدراسة على معيار آخر نحكم به على مدى نجاح الحركة الوطنية الا وهو مدى ما حققته من أهداف ومدى ما استطاعت أن تمنع تحقيقه من مؤامرات استعمارية بغض النظر عن وحدة تنظيماتها ، فكما حدث فى ١٩٣٦ ، قد تستخدم تلك الوحدة الوطنية ضد المصلحة القومية من أجل خدمة مصالح المستعمر . وعلى ذلك فالاختلاف السياسى قد يكون احيانا أفيد للقضية الوطنية عندما تتم فى ظل قيادة سياسية متوازنة .

مصر ، وثانيتها الإسراع فى بدء التفاوض وتعيين وفد بريطانى على مستوى عال ، وأخيرا إعلان قرار الحكومة البريطانية بتحريك القوات البريطانية خارج المدن الى منطقة القناة [١] .

لقد أرادت الحكومة البريطانية الايحاء بأنها غيرت سياستها تجاه مصر بعد أن اشتدت الحركة الوطنية ضدها واتخذت طابع العنف ضد العسكريين البريطانيين والمنشآت البريطانية ، وكان أول إجراء اتخذته هو تغيير السفير البريطانى فى مصر الذى اعتبره الوطنيون المصريون رمزا للتدخل البريطانى فى الشئون الداخلية وفرض إرادة المحتل بالقوة [٢] . فبعد أن تم نشر تفاصيل حوادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى أواخر ١٩٤٥ كما سبق ذكره [٣] ، اعتبرت ذكرى ٤ فبراير ١٩٤٦ مناسبة لاظهار العداء لبريطانيا من جانب الصحافة التى هاجمت التدخل البريطانى وهاجمت حزب الوفد ، ومن جانب مجلس النواب الذى وقف حدادا بهذه المناسبة ، ومن جانب الملك الذى اختار هذا اليوم لزيارة نادى الضباط تعبيرا عن استيائه مما حدث [٤] وعن تضامن الجيش معه .

إذن فقد غيرت الحكومة البريطانية السفير البريطانى فى تلك الفترة التى اشتدت فيها الحركة الوطنية بهدف تهدئة النفوس فى مصر ومن منطلق إعطاء الانطباع فيها بأن السياسة البريطانية سوف تتجه نحو الاعتدال [٥] . ويرى البعض أن نقل « كيلرن » من مصر كان بسبب الخلاف بينه وبين « بيفين » فى السياسة البريطانية تجاه مصر حيث كان الأول متشددا يؤيد التدخل البريطانى فى السياسة الداخلية المصرية ، فى حين كان « بيفين » يفضل اتباع أسلوب جديد طالما اعلن عنه وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية [٦] .

إلا أنه فى واقع الأمر لم يكن الخلاف بينهما كبيرا الى هذا الحد فكل من « بيفين » و« كيلرن » يهدفان الى تحقيق المصالح الاستعمارية البريطانية فى مصر ، وبالرغم من إعلان « بيفين » المتكرر أن سياسة بريطانيا أصبحت عدم التدخل فى الشئون الداخلية فان تلك السياسة لم تطبق فى الواقع ، وانما تركز الخلاف بينهما حول طريقة التدخل فى الشئون الداخلية المصرية . فبينما كان « كيلرن » يؤمن بضرورة اظهار قدرة بريطانيا

---

(١) Minute by Bevin to Howe, «Negotiations for revision of Anglo-Egyptian Treaty», 19.2.46, FO 371/53285.

(٢) Louis, Op.Cit., p. 124.

– لقد علق الكاتب على هذا الحادث بالآتى : « أحاطت الدبابات البريطانية بالقصر الملكى ولم يخف لامبسون سعادته فى اذلال الملك الصغير . ولقد كان [الحادث] استعراضا للقوة البريطانية استعدى ليس فقط فاروق وانما الوطنيين الصغار ، بما فيهم جمال عبد الناصر » .

(٣) انظر ص ١٧٠ من الكتاب .

(٤) Letter from Killearn to Bevin, No. 216, 12.2.46, FO 371/53285.

(٥) Louis, Op.Cit., p. 234.

(٦) Ibid., p. 49.

على التدخل بالقوة حتى تحتفظ بمركزها في مصر [1] ، كان « بيفين » يغلف المصالح البريطانية بدبلوماسية تقوم على شعارات « المشاركة والمساواة » لتحقيق هدفين : أولهما اقناع بعض العناصر المعتدلة بالموافقة على التحالف والاشتراك في خطة الأمن الجماعي للشرق الأوسط ، أما الهدف الثاني فهو توفير النفقات حيث كانت بريطانيا تمر بأزمة اقتصادية في ذلك الوقت [2] . فالخلاف اذن بين الرجلين هو خلاف حول درجة التدخل وأسلوبه وتوقيته [3] .

---

(١) Letter from Killearn to FO, «Swan Song», No. 101 Saving, 6.3.46, FO 371/53288.

— وهذا الخطاب مثير للاهتمام الى حد كبير حيث كتبه « كيلرن » قبل مغادرته مصر ولخص فيه رؤيته للنظام المصرى وتطوره خلال الفترة التي تولى فيها منصبه في مصر كمندوب سام في ١٩٣٤ ثم كسفير لبريطانيا بعد معاهدة ١٩٣٦ الى ١٩٤٦ ، أي حوالى اثنى عشر عاما . وأوضح الجهود التي بذلها للسيطرة على دورة الحكم في مصر وخاصة أثناء الحرب . وقد عارض سياسة عدم التدخل المباشر من جانب بريطانيا في السياسة الداخلية المصرية على أساس أن المصريين محتاجون لذلك التدخل فهم « مثل الاطفال في جوانب كثيرة يحتاجون الى يد قوية ولكن عادلة لمساعدتهم وارشادهم... ان الحزم والعدل هو [الشعار] المحرك لمصر » ! كما يلاحظ مدى استهانته بالقيادات الوطنية المصرية . انظر لمزيد من التفصيل :

Ibid: «... with powder in the gun I maintain that in the East it is usually unnecessary to discharge it. The knowledge we mean business is enough... Certain facts stand out».

«(1) Great Britain cannot in the long run disinterest herself completely in Egyptian domestic affairs. Partnership is splendid but nature has ordered there must be a senior partner».

«(2) The Egyptians are essentially a docile and friendly people, but they are like children in many respects. They need a strong but essentially a fair and helpful hand to guide them: 'firmness and justice', is the motto for Egypt...».

«(3) The present cleavage between the Palace and the majority Party (the Wafd) is fraught with the gravest danger».

«(4) The present Sovereign... is vindictive, like his father, badly advised and politically short sighted. Hitherto the Throne has been regarded as the most permanent element of stability in the country. The position of the Throne, however, has been shaken by King Farouk's policy of interfering too openly in Party politics... The deplorable social conditions in Egypt... [are] confused in the popular mind with nationalist objectives. The Throne is thus in the midst of social and nationalist conflict,... in which it is clearly exposed to grave danger. His Majesty should therefore be urged on every possible occasion to make his peace with the Opposition, be on terms with all political Parties alike... Otherwise there will be an explosion, almost certainly involving the Throne itself, and equally certainly involving considerations of British policy and interest that may well impel British intervention , possibly on a large scale». See also Louis, Op.Cit., p. 227.

(٢) Ibid., p. 231.

(٣) انظر المذكرة التالية حيث جاء فيها أن سياسة بريطانيا في ذلك الوقت كانت البعد عن السياسة الداخلية المصرية الى =

وعموما فإن قيادات الحركة الوطنية المصرية قد فهمت تلك المناورة البريطانية واعتبرت أن تغيير السفير البريطانى ما هو إلا « تغييرا شكليا » فى السياسة البريطانية وترضية لمصر بعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، مع عدم تغيير السياسة البريطانية تغييرا جوهرياً [(١)] .

أما الخطوة الثانية المكملة لتغيير السفير البريطانى فكانت الاسراع فى بدء التفاوض مع مصر وتعيين وفد على مستوى عال رأسه وزير الخارجية بنفسه ومثله فى المراحل الأولى وزير الطيران وضم عدداً كبيراً من الخبراء العسكريين والتجاريين [(٢)] . وفيما يتعلق بالتوقيع النهائى فقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة أن يتم فى لندن أو القاهرة حسب رغبة المصريين [(٣)] .

وأخيرا قررت الحكومة البريطانية إعلان استعدادها لسحب قواتها من القاهرة والاسكندرية الى منطقة القناة واعتبرته إجراء لتنقية الجو الذى سوف تجرى فيه المفاوضات [(٤)] .

= درجة معينة وأن الخلاف مع « كيلرن » كان يتعلق « بالنقطة التى يجب أن يرسم فيها ذلك الخط [الذى يفصل بين التدخل وعدم التدخل] » :

- Minute by Scrivener, 14.3.46, FO 371/53288: «Clearly there are limits to the degree of aloofness which we can permit ourselves: our differences with Lord Killearn - such as they were - concerned the point at which the line should be drawn».

– إذن يلاحظ الخلاف بين نتيجة هذا التحليل وبين ما ذهب اليه البعض فى المبالغة فى الخلاف بين « كيلرن » و« بيفين » كما جاء مثلا فى المرجع التالى :

- Louis, Op.Cit., p. 50.

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ – ١٨٨ . وقد ذكر أن الغرض من ذلك التغيير هو « تخدير أعصاب أولى الأمر فى مصر لكى يلينوا أمام الجانب البريطانى » . وقد خلفه كامبل لينفذ نفس السياسة البريطانية الاستعمارية « بقفازه الحريرى » .

(٢) فقد كان من رأى « بيفين » أن التوسع فى الخبراء « ... سيثبت أننا لا ننوى أن نفرض آراءنا على الحكومة المصرية ...» كما أن تواجد الخبراء من شأنه أن يسهل عملية التفاوض بينهم وبين نظرائهم من المصريين بدلا من قيام السفير بهذه المهمة مع السياسيين . وعلى هذا الأساس اختير خبراء عسكريون فى البر والجو وممثل عن غرفة التجارة البريطانية وخبير فى الطيران المدنى . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bevin to Howe, 19.2.46, Op.Cit.: «It is suggested that it would pay us to send a strong, important - looking and comprehensive delegation, containing experts who would deal with the component parts of the Treaty. One advantage of this would be that it would prove that we were not intending to force our views on the Egyptian Government but were intending to proceed as a full dress negotiation. Moreover it would ease the negotiation if the experts of the delegation could negotiate with their opposite numbers instead of an ambassador having to negotiate throughout with an Egyptian politician».

(٣) Secret minute by Scrivener, 27.2.46, FO 371/53285.

(٤) وذلك يدل على اهتمام الحكومة البريطانية بنجاح هذه المفاوضات ، فقد كان من رأى وزير الخارجية « أنه يفضل فى =

ويلاحظ أن العسكريين فى الحكومة البريطانية كانوا ضد اتخاذ هذا القرار بل إنهم حاولوا أن يضخموا من صعوبات تنفيذه وأولها تحديد مشاكل نقل القوات وقياداتها الادارية من القاهرة الى منطقة القناة واقترحوا الاكتفاء بنقلها الى منطقة العباسية (١) . ثم عملوا ثانية على التسويف فى توقيت إتمام الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وقرروا أنه لا يمكن تحقيقه قبل مارس ١٩٤٧ (٢) . وأخيرا أصروا على بعض الاستثناءات الخاصة ببعض القوات والمعدات التى تمسكوا بعدم نقلها خارج القاهرة والاسكندرية (٣) .

إلا أنه فى نهاية الأمر ، وتحت الحاح الخارجية البريطانية بسبب اشتداد الحركة الوطنية المصرية ، وافقت وزارة الحرب البريطانية على مبدأ جلاء القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ونقل القيادات الادارية الى منطقة القناة وإعلان قبول بريطانيا لهذا المبدأ فى المراحل الأولى من التفاوض مع الاصرار على الاستثناءات السابق ذكرها (٤) .

نهاية الأمر الجلاء الكامل من مصر عن قطع المفاوضات » ! بسبب حتمية الحصول على اليد العاملة المصرية للقاعدة البريطانية فى مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «The Secretary of State again emphasised the desirability of making clear our intention of moving British troops from Cairo... and said that, for his part, he would in the last resort prefer the total evacuation of Egypt to a rupture of negotiations... It was vital to obtain the services of Egyptian manpower for army workshops and as ground staffs, as this country would be short of man-power for years».

(١) Campbell to FO, No. 543, immediate and secret tel., 24.3.46, FO 371/53288: «Commanders - in - Chief do not contemplate complete evacuation of General Headquarters from Cairo area but only transfer from the centre of town to the outer suburbs of Abbassia. They maintain that it would be technically impossible for General Headquarters to be moved further afield, e.g.to the Canal area».

(٢) C.O.S. (46) 46th Meeting, 25.3.46, FO 361/53290.

(٣) C.O.S. (46) 94 (o), top secret note by the War Office, «Withdrawal of British Troops from Cairo and Alexandria», 23.3.46, FO 371/53290: «The possible exceptions to complete evacuation [from Cairo and Alexdandria] are:»

«(a) Certain R.A.F. units which it may be impracticable to move in the time [March, 1947]».

«(b) Naval Armament Depot in Alexandria, until this is liquidated, and the necessary guards unless satisfactory arrangements can be made with the Egyptians to guard it».

(٤) FO to Campbell, No. 531, immediate and secret tel., 23.3.46, FO 371/53288 and C.O.S. (46) 46th Meeting, 25.3.46, Op.Cit.

– ويلاحظ أثر الحركة الوطنية على رفض الحكومة البريطانية نقل قيادة القوات البريطانية الى منطقة العباسية بدلا من منطقة القناة حيث أعرب السفير البريطانى فى مصر عن رأيه بأن « التحرك الى العباسية سيكون له قيمة قليلة كإجراء لإرضاء المصريين ، وسوف ينظر اليها من جانبهم على أنها لا تتمشى على الاطلاق مع وعد الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من القاهرة [كما أن] حقيقة أننا مستعدون لانفاق مبالغ كبيرة لتجهيز قيادة عامة [للقوات البريطانية] فى =

وبينما اعتبرت الحكومة البريطانية ذلك الاجراء تنازلا من جانبها ، قوبل من جانب القيادات السياسية المصرية بفتور على أساس أن ذلك الانسحاب كان من المفروض أن يحدث بعد الحرب مباشرة ، كما أن الهدف الوطنى فى تلك الفترة كان قد تجاوز ذلك الانسحاب الجزئى الى الاصرار على الجلاء التام من مصر كلها . وقد فهمت العناصر الوطنية أن بريطانيا تريد بهذا الاعلان « تهدئة الخواطر »[1] لتفرض على مصر تنازلات أكبر فى المفاوضات .

العباسية من المحتمل أنها سوف تقنع معظم المصريين بأننا نعتزم البقاء هناك الى الابد ... » انظر لمزيد من التفصيل :

Campbell to FO, No. 543, 24.3.46, Op.Cit.: «I feelbound to record my opinion that the move to Abbassia would have little value as a gesture to Egyptians, and would be regarded by them as quite inconsistent with a promise to complete the withdrawal of British troops from Cairo. Indeed the fact that we were prepared to spend large sums on installing General Headquarters at Abbassia would probably convince most of the Egyptians that we expected to stay there for good...».

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ . وبالنسبة للتنفيذ الفعلى للجلاء من القاهرة والاسكندرية ومراحله حتى نهايته فى ٢٩ مارس ١٩٤٧ ، انظر المرجع السابق ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .

ثانيا : الرؤية البريطانية للتفاوض كأداة لتحقيق المصالح الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط

إن الأهمية الأولى للمفاوضات البريطانية فى ١٩٤٦ لا تقتصر فقط على كونها بدأت فى مرحلة جديدة من الحركة الوطنية المصرية ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث أجمعت كل أجنحة تلك الحركة على الجلاء التام للقوات البريطانية من مصر ووحدة مصر والسودان ، بل وأصرت على ذلك الهدف مستخدمة فى ذلك كل وسائل التعبير التى تصاعدت الى أن تبلورت فى حملة عنيفة ومستمرة على كل ما هو بريطانى فى مصر .

بل إن دراسة تلك المفاوضات وتحليل ما أحاط بها من مناورات وضغوط سياسية وعسكرية وما واكبها من أحداث يكشف فى حقيقة الأمر النوايا الاستعمارية لبريطانيا فى مصر فى فترة ما بعد الحرب ، والتى امتدت حتى اجبرت على الخروج منها فى ١٩٥٦ ، كما يفسر السياسات التى وضعتها الحكومة البريطانية لتغليف تلك النوايا بصيغ دبلوماسية اعتقدت — فى ذلك الوقت — امكانية قبول المصريين لها أو فرضها عليهم .

ومما يزيد من قيمة دراسة هذه المفاوضات أن تلك الصيغ الدبلوماسية نفسها مع تطوير لبعضها وفقا للتقدم الذى حدث فى التسليح والاستراتيجية العسكرية مازالت تستخدم بهدف جعل مصر من مناطق النفوذ الغربى ، وإن كان ذلك بمبادرة من الولايات المتحدة هذه المرة . والمقصود بذلك عبارات التسهيلات العسكرية والتدريب المشترك لقوات الانتشار السريع .. الخ ، حيث قد لا يتصور الباحث السياسى مدى ما تتضمنه تلك التعبيرات من مدلولات عسكرية تجعل مصر تابعة للغرب ، ومشتركة فى ترتيبات دفاعية متعارضة مع مصالحها القومية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

وفيما يتعلق بمفاوضات ١٩٤٦ فيلاحظ منذ البداية اختلاف رؤية كل من الطرفين لتلك المفاوضات . فبينما اعتبرها الجانب المصرى وسيلة لتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل ، انتهزت الحكومة البريطانية فرصة مطالبة المصريين بإجرائها للتوسع فى تحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، وفرض مزيد من الالتزامات على مصر ، بما يتجاوز حتى ما ورد فى معاهدة ١٩٣٦ .

ومن الجدير بالتسجيل أنه بالرغم من تصاعد الحركة الوطنية المصرية فى الفترة التى امتدت فيها المفاوضات ، إلا أن الرؤية البريطانية لها لم تتغير . فقد ظلت الحكومة البريطانية على اعتقادها أنه بإمكانها أن تحقق أهدافها الاستعمارية فى مصر وأن تجتذب القيادات السياسية المعتدلة الى جانبها[1] ، إذا أدخلت بعض التعديلات الشكلية فى سياستها تجاه مصر مثل تغيير السفير البريطانى او الاسراع فى بدء التفاوض أو إعلان مبدأ الجلاء مع ربطه بالتحالف فى بداية المفاوضات حتى تثبت « حسن النوايا » وتعطى الانطباع

---

(١) Louis, Op.Cit., p. 231.

بأنها مستعدة لبعض التنازلات ، كما سبق ذكره .

وقد استمرت تلك المفاوضات [١] لفترة طويلة – حوالى عام بأكمله – ومرت بعدة مراحل يمكن تقسيمها الى خمس حيث بدأت بمرحلة تمهيدية غير رسمية بين صدقى والملك من ناحية ، والسفير البريطانى الذى انضم اليه وزير الطيران البريطانى « ستانسجيت » فور وصوله مع الوفد البريطانى الى القاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٤٦ [٢] من ناحية اخرى .

وتبدأ المرحلة الثانية بالمفاوضات الرسمية بين الوفدين فى ٩ مايو ١٩٤٦ التى قطعت فى ١٩ مايو ١٩٤٦ ليعود رئيس الوفد البريطانى الى لندن للتشاور بسبب اصرار الجانب المصرى على عدم تجديد المواد العسكرية فى معاهدة ١٩٣٦ [٣] .

والمرحلة الثالثة تبدأ بما اعلن فى ٣ يوليو ١٩٤٦ من استئناف المفاوضات مرة ثانية فى مجلس العموم البريطانى واستمرت تلك المرحلة الثالثة حتى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٦ [٤] .

أما المرحلة الرابعة – وتمتد من ١٦ الى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ حيث جرت فى لندن بين صدقى « وبيفين » وتم على إثرها التوصل الى اتفاق بينهما وقعا عليه بالأحرف الأولى [٥] ، بالاضافة الى الموافقة على محضر اجتماع سرى بينهما يتعلق ببروتوكول الجلاء [٦] .

وأخيرا تبدأ المرحلة الخامسة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ وهى التى شهدت نشر نص الاتفاق ورفض الوفد المفاوض المصرى له قبل حله ، ثم استقالة صدقى وتعثر المفاوضات بعد ذلك مع النقراشى الى أن أعلن قطعها فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ وتم احالة القضية المصرية الى منظمة الأمم المتحدة [٧] .

---

(١) تشتمل الوثائق البريطانية على تقرير شامل يلخص تلك المفاوضات أعدته الخارجية البريطانية كمرجع للوفد البريطانى فى الأمم المتحدة بمناسبة طلب مصر عرض قضيتها على مجلس الأمن فى ١٩٤٧ . ويلاحظ أن هذا التقرير برغم اشتماله على الوثائق المكتوبة التى تبادلها الطرفان اثناء التفاوض إلا أنه لا يكفى وحده لدراسة تلك المفاوضات بالعمق المطلوب وتتبع المناورات التى استخدمت أثناءها . لذلك يتعين الرجوع الى الوثائق التفصيلية السياسية والعسكرية التى تناولت المفاوضات وتلك سوف يشار اليها اثناء الدراسة . انظر :

- FO secret minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47» No. J 520/12/16, 12.3.47, FO 371/62962.

(٢) Ibid., p. 4.

(٣) Ibid., p. 6.

(٤) Ibid., p. 8.

(٥) Ibid., p. 13.

(٦) Ibid., p. 31.

(٧) Ibid., pp. 20-22.

ويركز هذا الجزء من الدراسة على القضايا الأساسية التى دارت حولها المفاوضات فهو ، يتناول من جانب محاولات الحكومة البريطانية لجعل مصر قاعدة أساسية ومقرا لقيادة القوات البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط ، وما ترتب عليها من مطالب عسكرية فى وقت الحرب و السلم ، وإصرارها على التحالف مع مصر لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة بأقل النفقات فى مقابل الوعد بجلاء القوات البريطانية على مراحل .

ومن جانب آخر يتناول هذا الجزء قضية السودان واصرار الحكومة البريطانية على استكمال السياسة التى بدأتها منذ احتلال القوات البريطانية له فى أواخر القرن التاسع عشر ألا وهى فصله نهائيا عن مصر واستمرار وضعه تحت النفوذ السياسى والسيطرة العسكرية البريطانية .

مصر قاعدة أساسية لقوات الدفاع عن الشرق الأوسط :

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية وهى منهكة اقتصاديا ، فكان من الطبيعى أن تبدأ الحكومة البريطانية فى تخفيض القوات البريطانية فى المستعمرات اقتصادا فى الانفاق ، إلا أنها — فى نفس الوقت — لم تكن تريد التخلى عن وضعها الاستعمارى فى الشرق الأوسط واعتبرت ان فقد هذا المركز من شأنه ان يؤدى الى انحسار النفوذ البريطانى ليس فقط فى هذه المنطقة وانما فى العالم ككل وتصبح بذلك « دولة أوروبية من الدرجة الثانية » (١) .

ومن جهة أخرى أدركت الحكومة البريطانية مدى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط كخط دفاع أول فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وكمصدر أساسى للبترول الذى كان أمرا حيويا بالنسبة لها « وللكومنولث » (٢) .

ومن هنا نشأت فكرة اقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط تشترك فيه دوله « لمواجهة القوة البشرية والعسكرية للاتحاد السوفيتى » (٣) من أجل تحقيق مصالح بريطانيا والغرب عموما فى تلك المنطقة .

---

(١) Louis, Op.Cit., pp. 4-5.

(٢) Ibid., p. 8.

— ويلاحظ أن بترول الشرق الأوسط كان يتركز أساسا فى إيران الذى اعتقدت بريطانيا فى ذلك الوقت أن أهمية حقول بتروله فى الجنوب وشركة البترول الايرانية البريطانية فى عبدان تساوى أهمية القاعدة البريطانية فى قناة السويس . وقد واجهت بريطانيا فى تلك الفترة أيضا حركة وطنية كانت تهدف الى تحرير البترول الايرانى من السيطرة البريطانية . لمزيد من التفصيل فى هذه النقطة انظر الفصل المتعلق بأزمة بترول ايران :

- Ibid., pp. 632-689.

(٣) Ibid., pp. 3-4.

— ويذكر الكاتب أن فكرة ذلك النظام الاقليمى كانت من اقتراح « بيفين » وأيده فيها « أتلى » رئيس الوزراء البريطانى .

والى أن تبلورت تلك الفكرة بحث صانعو السياسة البريطانية عدة مواضيع للاجابة على تساؤلات كثيرة أهمها : ما هى المتطلبات العسكرية البريطانية فى مصر لكى يكون مثل ذلك النظام الدفاعى متكاملا وفعالا ؟ كيف يمكن التوفيق بين الهدف البريطانى لاقامة تلك القاعدة والاصرار المصرى على طلب الجلاء الكامل لكل القوات البريطانية من مصر ؟ ثم كيف يمكن التوفيق بين الأبعاد والمدلولات العسكرية لتلك الخطة وبين الأهداف السياسية التى دارت حول ضرورة القضاء على الروح العدائية لبريطانيا فى مصر ؟

ويلاحظ أن تفاصيل ذلك النظام الجماعى للدفاع عن الشرق الأوسط ودور مصر فيه قد خضع لاعتبارات كثيرة تخرج عن اطار العلاقات البريطانية المصرية ، لذلك كان على الحكومة البريطانية أن تعيد النظر أولاً فى استراتيجيتها العسكرية فى المنطقة وفى البحر المتوسط على ضوء الظروف الجديدة التى نشأت بعد الحرب [١] ، وخاصة من ناحية وضع بريطانيا الاقتصادى والسياسى فى إطار سياسة التوازن الدولى فى تلك الفترة .

ومن هذا المنطلق بحثت الحكومة البريطانية المتطلبات العسكرية البريطانية فى مصر على أساس استمرار المواد العسكرية الأساسية فى معاهدة ١٩٣٦ بالاضافة الى فرض التزامات جديدة على مصر فى وقت السلم لادارة وصيانة قاعدة عسكرية لقوات الدفاع عن الشرق الأوسط [٢] .

وبالرغم من أن تقدير تلك المتطلبات العسكرية البريطانية فى مصر قد تم مع افتراض بقاء الوضع السياسى والعسكرى فى فلسطين على ما هو عليه فى ذلك الوقت ، بحيث تستمر بريطانيا بعد ذلك فى الحصول على التسهيلات العسكرية والاستراتيجية بها ، فقد وضعت الاستراتيجية البريطانية على أساس أنه فى حالة الحرب لا يوجد بديل عن مصر كعنصر حيوى وأساسى للقاعدة الدفاعية عن الشرق الأوسط . ومعنى ذلك احتياج بريطانيا الى تسهيلات كاملة فى حالة الحرب مثل تلك المنصوص عليها فى المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ ، بالاضافة إلى تسهيلات أخرى لقوات « الدومنيون » والحلفاء أما فى حالة التهديد بالحرب فمن مصلحة بريطانيا زيادة قواتها فى مصر — وخاصة القوات الجوية والبحرية — قبل اعلان حالة الطوارىء [٣] .

وفى حالة السلم فقد وضعت خطوط عامة لتلك المتطلبات العسكرية تلخصت فى إنشاء قاعدة عسكرية

---

(١) DO (46) 9th Meeting, «Egypt: withdrawal of British troops from Cairo and Alexandria», 27.3.46, FO 371/53289.

(٢) Top secret memo. by C-in-C Middle East, «Military requirements in the revision of the Anglo-Egyptian Treaty», C.O.S. (46) 95 (O), 27.3.46, FO 371/53291, p.3.

— وقد أعدت هذه المذكرة فى بادىء الأمر فى ديسمبر ١٩٤٥ ثم رئى تحضير تلك المذكرة المعدلة على ضوء التطورات السياسية التى حدثت منذ تلك الفترة وأرسلت للسفارة البريطانية فى مصر فى مارس ١٩٤٦ . وينبغى الاشارة الى أهمية تلك المذكرة التى تفصل تلك المطالب العسكرية .

(٣) Ibid., pp. 3-4.

تحتوى على منشأة متطورة تقوم مصر بصيانتها [١] وتشمل ثكنات ومخازن للذخيرة والأسلحة والوقود وأماكن مجهزة للتدريب ، كما تشتمل الى جانب تلك التسهيلات الأرضية على أخرى جوية وبحرية . واعتبرت أنه من الطبيعى أن يوجد فى تلك القاعدة عدد من القوات العسكرية البريطانية يختلف حسب الظروف مع التأكد من كفالة المواصلات اللازمة لتلك القوات والحق فى التحرك فى الأراضى المصرية[٢] !

والى جانب القيادة المحلية لتلك القاعدة فإنه من الضرورى إنشاء قيادة عامة للشرق الأوسط تضم القوات البرية والجوية والبحرية ، « ... وحتى تقوم تلك القيادة بمهمتها بكفاءة فلا يوجد مقر بديل مرض غير مصر »[٣] !

وفى واقع الأمر فان تفاصيل تلك المتطلبات العسكرية فى مصر ، سواء فى أثناء الحرب أو عند التهديد بها أو فى وقت السلم ، تجعل أراضيها وموانيها ومواردها الاقتصادية وقواتها البشرية مباح استخدامه لمصلحة بريطانيا والغرب عموما بأكثر مما كان الوضع وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ وأثناء الحرب العالمية الثانية [٤] .

وبعد أن انتهت الحكومة البريطانية من تقدير تلك المتطلبات ، كان عليها أن تجد الصيغة السياسية المناسبة من وجهة نظرها ، والتى تصورت ان العناصر الوطنية « المعتدلة » فى مصر ممكن أن تقبلها . وقد قامت تلك الصيغة أولا على التأكيد المستمر لمصر بأن بريطانيا ترغب فى إقامة العلاقات بين البلدين على أساس من التحالف القائم على « المشاركة والمساواة » ، ثم الايحاء لمصر ثانيا بأن بريطانيا مستعدة لإجلاء قواتها عنها على مراحل فى مقابل تحقيق ذلك التحالف بين البلدين [٥] .

فلقد تعمدت الحكومة البريطانية ، منذ مطالبة الحكومة المصرية باعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ — وكما سبقت الاشارة اليه — أن تؤكد على أنها ترغب فى رفع مسألة الدفاع عن مصر من مستوى الاتفاق الثنائى — الذى رفضته مصر فى ذلك الوقت من منطلق تعارضه مع الاستقلال الحقيقى — الى مستوى « المشاركة العامة بين دول الشرق الأوسط وبريطانيا ... من أجل المحافظة على سلامة واستقلال هذه الدول من جانب

---

(١) Ibid., p. 4.

(٢) Ibid., pp. 4-5.

(٣) Ibid., p. 5: «... a General Headquarters, Middle East, will be essential... For it to exercise its functions effectively there is no satisfactory alternative to a location in Egypt».

(٤) Ibid, pp. 5-11. See also top secret letter from Bowker to Bevin, No. 350, 10.3.46, FO 371/53288: «The Commanders-in-Chief... have placed their requirements too high... and indeed, I see no possibility of persuading any EgyptianGovernment, except under threat of force, to accept the continued presence in Egypt of British troops to the extent envisaged in... [their] memorandum».

(٥) انظر بيان « ستانسجيت » فى ٧ مايو ١٩٤٦ قبل بداية المفاوضات التى اشترك فيها وفدا الطرفين مباشرة :
- FO minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47» Op.Cit., p.6.

وأمن الكومنولث البريطاني الذى ... من الممكن أن يُهدد بصورة جديدة [إذا حدث] هجوم على منطقة الشرق الأوسط [١] » !

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عبرت الحكومة البريطانية دائما عن اعتقادها بأن خبرة الحرب العالمية الثانية قد أثبتت أن الدول الصغيرة لا تستطيع أن تحمى نفسها ضد المعتدى « ما لم تتلق تأييدا كاملا وسريعا من قوة كبرى تملك قوة عسكرية واقتصادية تتوازن مع المعتدى »[٢] !

وبرغم أن ضغط الحركة الوطنية فى مصر قد دفع الحكومة البريطانية فى وقت ما الى محاولة ايجاد بديل عن مصر كمقر للقاعدة العسكرية الرئيسية للدفاع عن الشرق الأوسط وقيادتها ، وفعلا تم بحث تقوية القاعدة البريطانية فى كينيا بشرق افريقيا لتقوم بهذا الدور [٣] ، إلا أن هذا الاقتراح قد استبعد بعد أن رفضته لجنة الدفاع البريطانية التى صممت على أنه « يجب أن تحتفظ [بريطانيا] بقاعدة ادارية وقيادة إقليمية فى منطقة قناة السويس ، بالاضافة الى لواء [من القوات الأرضية][٤] ... وأسراب من القوات الجوية لتشكل نواة يمكن تعزيزها بسرعة فى وقت الطوارىء» [٥] . فلا بديل إذن بالنسبة لبريطانيا عن منطقة القناة كقاعدة رئيسية للدفاع عن الشرق الأوسط ، وكمقر للقيادة العليا لها [٦] .

ومن الغريب أن يفكر صانعو السياسة البريطانية فى طريقة اعتقدوا أنها من الممكن أن تحقق لهم تلك

---

(١) FO to British Embassy, Cairo, No. 25 Saving, secret tel., 25.1.46, FO 371/53282: «His Majesty's Government are anxious to raise the question of the defence of Egypt from the level of purely bilateral understanding... to the level of a general partnership between the Middle East states and His Majesty's Government for the safeguarding on the one hand of the integrity and independence of those states and on the other of the security of the British Commonwealth which... can be vitally threatened by an attack on the Middle Eastern area».

(٢) Ibid.: «All the experience of the last war... goes to show that smaller countries... must inevitably be overrun by an agressor unless they can receive full and immediate support from a Power possessing a military and economic potential comparable to that of the aggressor».

(٣) Minute by Howe, 27.3.46, FO 371/53289.

(٤) حددت المذكرة البريطانية التالية اللواء بحوالى ٣٥٠٠ رجل من القوات المحاربة ، انظر :
- Minute by J.G. Ward (FO) to Scrivener, 4.3.46, FO 371/53286.

(٥) Minute by Scrivener, 8.4.46, FO 371/53291: «It has been decided by the Defence Committee that we must retain an administrative base and a regional Headquarters in the Suez Canal Zone, together with a brigade group and squadrons of the R.A.F. to act as a nucleus which can be rapidly enforced in emergency».

(٦) Bevin to Campbell, No. 651, most immediate and top secret tel., 9.4.46, FO 371/53289.

الأهداف على أساس « ... ان مفاوضات المعاهدة المصرية البريطانية ، [من أجل] التسهيلات الضرورية فى منطقة قناة السويس ، يمكن أن تسهل اذا كانت [بريطانيا] مستعدة لمبادلة حقوقها لمدة العشر سنوات الباقية حتى تستنفذ معاهدة ١٩٣٦ بايجار المناطق التى تحتاج ... [بريطانيا] اليها لمدة ٩٩ عاما »[1] !.

وبعبارة أخرى اعتبرت الحكومة البريطانية أن من حقها طلب تأجير جزء من منطقة قناة السويس تستخدمه لأغراض الدفاع ، مع احتفاظ مصر بالسيادة عليه ، ودفع بريطانيا إيجارا اسميا له ، وذلك كثمن تخلص مصر من التزاماتها العسكرية لمدة السنوات العشر الباقية حتى انتهاء مدة معاهدة ١٩٣٦ [2] !

والأغرب من ذلك أن استبعاد عرض هذا القرار على مصر لم يكن بسبب توقع الحكومة البريطانية رفض مصر له ، وانما بسبب تخوفها من أن يستخدم كسابقة بواسطة الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة لتبرير مطالب لتأجير قواعد عسكرية فى أماكن أخرى[3] !

وعلى أى حال كان على الحكومة البريطانية ألا تعتمد كلية على إمكانية إقناع المصريين بالموافقة على بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة تحت شعار « العمل المشترك » بين البلدين على قدم المساواة فهم يشكون فى تعبير « العمل المشترك » مع بريطانيا[4] .

كما أدركت الحكومة البريطانية أن تصميمها على تلك الشروط سوف يسبب لها مشاكل داخلية فى مصر ومشاكل على المستوى الدولى ، فقد خشيت الحكومة البريطانية من أن يؤدى ذلك - من ناحية - الى اتساع الاضطرابات والمظاهرات فى مصر الى مستوى مظاهرات ١٩١٩ ولا تستطيع أن تسيطر عليها [5] .

وقد خشيت الحكومة البريطانية - من ناحية أخرى - من أن تقوم مصر بعرض قضيتها على مجلس الأمن حيث لم يكن من مصلحة بريطانيا فى ذلك الوقت أن تقوم مصر بتدويل قضيتها بسبب احتمال « الفيتو » السوفيتى ، بالاضافة الى أنه لا توجد أى مادة فى ميثاق الأمم المتحدة تسمح بأن تطلب بريطانيا من مجلس الأمن مباشرة تأييد حقها فى إنشاء قاعدة عسكرية فى مصر . ومن هذا المنطلق فلا يوجد أمام بريطانيا إلا

---

(١) D.O. (46) 8th Meeting, 18.3.46, FO 371/53289: «The Secretary of State for Foreign Affairs [said that]... Negotiations for necessary facilities in the Canal area might be facilitated if we were prepared to exchange our 10 years right in this Zone for a 99 years lease of the areas which we wanted».

(٢) Bevin to Campbell, No. 651, most immediate and top secret tel., 9.4.46, FO 371/53289.

(٣) Top Secret despatch from C.R. Price (Offices of the War Cabinet) to Howe, 22.3.46, FO 371/53289.

(٤) Bowker to Bevin, No. 350, 10.3.46, Op.Cit.

(٥) Campbell to FO, No. 548, immediate and secret tel., 25.3.46, FO 371/53289.

طريق المفاوضات الثنائية حتى تحصل على أفضل الشروط وتحقق مصالحها [1].

وبعبارة أخرى اعتبرت الحكومة البريطانية « أن خطورة عرض الشئون المصرية – البريطانية أمام مجلس [الأمن] ستزداد بدرجة كبيرة بسبب [أنها] لن تواجه فقط ... الحكومة السوفيتية وانما أيضا ارتباط الدول الأخرى الأعضاء بالمجلس ... (مثل الصين والنمسا وبولندا والمكسيك) بالمبدأ الذى تم التركيز عليه بدرجة كبيرة فى فبراير [من نفس العام] ، أن القوات الأجنبية ليس لها الحق فى البقاء على أرض [إحدى الدول الأعضاء] فى الأمم المتحدة إلا عن طريق موافقة هذه الدولة » [2] .

وقد تم التفكير فى بادىء الأمر فى أن تكتفى الحكومة البريطانية بإعلان جلاء القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية حتى ترضى المصريين وتمهد الجو للتفاوض ، إلا أنها وجدت أن ذلك الاجراء لا يكفى لأن بريطانيا مضطرة الى إخلاء تلك المدن من القوات العسكرية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ نفسها [3] .

ومن هنا بدأت الحكومة البريطانية فى بحث مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر كلها فثارت مشكلة كبرى وتضاربت الآراء واختلط الأمر على صانعى القرار من السياسيين والعسكريين [4] حول المبدأ نفسه وشروطه ، ثم حول حجم ونوعية القوات التى يحتفظ بها فى القاعدة وطرق تموينها ، ثم حول توقيت إعلان مبدأ الجلاء ، وأخيرا الوقت الذى تستغرقه هذه العملية .

ويمكن القول بصفة عامة أنه كان هناك اتجاهان فى الحكومة البريطانية . الأول يعارض هذا الاعلان ويمثله أساسا العسكريون ، والثانى يرى أن بريطانيا مضطرة للموافقة عليه تحت ضغط الحركة الوطنية المصرية ، ويحاول أن يقلل من فعاليته العملية عن طريق ربطه بشروط أو تغليفه بتعبيرات سياسية مطاطة ... الخ .

ولقد حاول المعارضون لاعلان جلاء القوات البريطانية عن مصر أن يضعوا شتى العراقيل عند بحثه ، فقد أصر العسكريون البريطانيون – ويتفق معهم بعض السياسيين – على تواجد قوات بريطانية فى منطقة القناة فى وقت السلم ، بحجة ضمان تشغيل القاعدة العسكرية بكفاءة مع سلسلة القواعد فى فلسطين وشرق الأردن والعراق وشرق افريقيا بالاضافة الى القاعدة التى اعتزمت بريطانيا وضعها فى ليبيا . واعتبروا أن الموافقة

---

(١) Minute by Ward, 9.4.46, FO 371/53291.

(٢) «The danger of getting Anglo-Egyptian affairs before the [Security] Council is greatly enhanced by the fact that we are up against not only the ill-will of the Soviet Government, but also the attachment of other states on the Council for obvious reason, (e.g. China, Australia, Poland and Mexico) to the principle which was so much emphasised last February, that foreign troops have no right to be kept on the soil of a United Nation except by consent of that Nation». See Ibid.

(٣) Campbell to Bevin, No. 713, most immediate and top secret tel., 22.4.46, FO 371/53292.

(٤) Louis, Op.Cit., pp. 233-234, 236-237.

على طلب الجلاء من مصر قد يؤدى الى طلب مماثل من العراق مما يعرض مصالح بريطانيا للخطر وخاصة فى جنوب إيران حيث توجد حقول البترول التى تسيطر عليها الشركة البريطانية الايرانية [1] .

ومن ناحية أخرى فقد عبر العسكريون البريطانيون – وأيدتهم الادارة المصرية بالخارجية البريطانية فى ذلك – عن عدم ثقتهم فى المصريين لصيانة القاعدة العسكرية المعتزم انشاؤها فى منطقة القناة فى وقت السلم بدون المساعدة العسكرية من جانب بريطانيا [2] !

ومن ناحية ثالثة طالب العسكريون البريطانيون ببعض الاستثناءات من مبدأ الجلاء ، أى أن يكون هذا المبدأ مشروطا بتواجد عدد من الأسراب الجوية وعدد من المطارات ، بالاضافة الى عدد من أفراد القوات البرية والجوية الذين يمكن إخفاء وجودهم تحت بند البعثة العسكرية البريطانية أو التدريب المشترك أو الفنيين الذين يتولون عملية الاتصال .. الخ [3] إلا أنهم انتهوا الى أن تلك الاستثناءات لا تكفى واعتبروا أن هذا القرار معناه صرف النظر عن التفكير فى الاحتفاظ بقاعدة عاملة على درجة من الكفاءة للدفاع عن الشرق الأوسط [4] .

وفى مواجهة هذا الاتجاه الرافض لمبدأ الجلاء وجد اتجاه ثان معارض يقوده السياسيون فى الخارجية البريطانية استند الى عدة حجج : أولها أن عدد القوات التى يطالب العسكريون بقاءها فى منطقة القناة فى

---

(١) Egyptian Department FO, «Note for the Secretary of State on the question of the retention or otherwise of British troops in Egypt under the revised Anglo-Egyptian Treaty», (without date), FO 371/53289.

(٢) Ibid.

(٣) G.H.Q. Middle East to Cabinet Offices, No. 79/CCL, top secret and most immediate tel., 22.3.46, FO 371/53288.

– وفى الواقع فان التقرير السابق هام جدا ويعكس الكيفية التى كان العسكريون البريطانيون ينظرون بها لوجودهم فى منطقة القناة على أساس أنه دائم ، فقد عرض ثلاثة مسالك فيما يتعلق بالتفاوض :

(أ) التمسك بكل المتطلبات العسكرية البريطانية الأصلية ، وهذا المسلك لا يمكن المفاوضة بشأنه بدون استخدام القوة المسلحة بما يترتب عليها من آثار عالمية واقليمية وداخلية فى مصر .

(ب) التقليل من المتطلبات العسكرية البريطانية الى مستوى وسط – فى إطار معاهدة ١٩٣٦ – وهو ما لا يمكن قبول أقل منه ، وهذا المسلك من المرجح ان يقود الى قطع المفاوضات .

(جـ) أن تحصل بريطانيا على ما تستطيع فى اطار ما يمكن أن يقبله المصريون أى الانسحاب على مراحل مع تواجد بعض القوات البرية والجوية تحت ستار البعثة العسكرية والتدريب والفنيين ، وهذا المسلك معناه أن تكون القاعدة غير مستعدة فى وقت الحرب .

(٤) Ibid.

وقت السلم – ٣٥٠٠ مقاتل – غير كاف لحماية القاعدة فى بلد مساحته واسعة وعدد سكانه كبير كمصر . والأرجح أن تكون تلك القوة رهينة فى يد العناصر المصرية المعادية لبريطانيا (١) .

ثم إن خبرة الحرب العالمية الثانية قد أثبتت لبريطانيا – من ناحية أخرى – أنه حتى عدد القوات المنصوص عليه فى معاهدة ١٩٣٦ – ١٠,٠٠٠ من العسكريين – لم يكن كافيا من وجهة النظر البريطانية ، وأن الحكومات المصرية المتعاقبة أثناء الحرب كانت متعاونة مع بريطانيا من ناحية الطلبات العسكرية ، وأنه أمكن القيام بكثير من الترتيبات العسكرية خلف واجهة قانون الطوارىء والرقابة أثناء الحرب (٢) .

كما أنه يمكن – من ناحية ثالثة – فى حالة سحب القوات البريطانية من قناة السويس ، حماية القاعدة عن طريق قوات موضوعة خارج مصر فى الأراضى التى تحتلها بريطانيا وتحيط بمصر مثل كينيا وفلسطين وشرق الأردن كما يمكن أن تعمل بريطانيا على استخدام ليبيا لنفس الغرض (٣) .

أما فيما يتعلق بتوقيت الجلاء فقد وضح أيضا الخلاف فى وجهات النظر بين العسكريين والسياسيين . فلقد اعتبر العسكريون أن اعلان قبول بريطانيا لمبدأ الجلاء قبل بداية المفاوضات فيه خطورة كبيرة على مصالح بريطانيا العسكرية وعارضوه على أساس أنه « مغامرة سياسية » ،... [تعنى] من الناحية العسكرية أن ... [بريطانيا] تضع نفسها فى بداية المفاوضات طواعيه فى وضع يجعلها لا تحصل على أى من مطالبها العسكرية » (٤) وأنه يفضل تأجيل إعلان مبدأ الجلاء الى أن تبدأ المفاوضات الرسمية وحتى يتأكد تعذر استمرارها بدون هذا الاعلان (٥) .

---

(١) Ward to Scrivener, 4.3.46, Op.Cit.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid. See also, Egyptian department, «Note... on the question of the retention or otherwise of British troops in Egypt...», Op.Cit.

(٤) Joint Planning Staff, «Revision of Anglo-Egyptian Treaty - Complete evacuation of all British Troops», J.P. (46) 84 (Final), 18.4.46, Annex, «Draft letter from Chiefs of staff to Foreign Office», FO 371/53291: «We have considered the implications of a... [proposal] from the Secretary of State for Air in Cairo to the Secretary of State for Foreign Affairs, in which it is recommended that the best chance of getting our military requirements in Egypt is to start by offering complete evacuation of all British troops and not only of combatant-troops... This proposal is in effect a political gamble, the chances of success of which must primarily be judged from the political angle. From the military point of view it means that we are voluntarily putting ourselves at the start of negotiations in a position where we may get none of our military requirements».

(٥) Ibid.: «We suggest that the proposal should only be considered if after the start of the negotiations it = becomes clear that they can be continued on no other basis».

أما السياسيون البريطانيون فكانت لهم وجهة نظر مخالفة مبنية على أساس أن الحكومة البريطانية يجب أن تعلن مبدأ الجلاء منذ البداية لتأكدهم من رفض المصريين بدء التفاوض على أساس آخر ، وفى نفس الوقت حتى لا يرجعوا سبب موافقة الحكومة البريطانية على الجلاء فى منتصف المفاوضات الى صلابة وفد التفاوض المصرى[1]م

وفى النهاية وافق مجلس الوزراء البريطانى على قرار ينص على « أنه سيكون من الملائم كمسألة تكتيكية اذا قدم عرضا من جانب الحكومة ... [البريطانية] لسحب القوات البريطانية من مصر فى بداية المفاوضات من أجل إعادة النظر فى المعاهدة الانجليزية — المصرية »[2] .

وبرغم أن الوزارة البريطانية قد وافقت على اعلان الجلاء عن مصر فى بداية المفاوضات « كمسألة تكتيكية » ، فان ذلك الجلاء الذى عرضته بريطانيا على مصر كان من المفروض أن يتم على مراحل تنتهى بقناة السويس ، ويتضمن عدة شروط أولها أنه يشمل القوات المحاربة فقط ، وثانيها أن تقبل مصر صيانة منشآت إدارية دفاعية برية وجوية وبحرية بالتعاون مع بريطانيا [3]، وذلك معناه أن تبقى بعض القوات البريطانية على أرض مصر تحت هذا الساتر . وتتضمن تلك الشروط من جانب ثالث السماح بمرور القوات والطائرات واحتياجات صيانة القاعدة ، بالاضافة الى إنشاء قيادة بريطانية إقليمية يكون مقرها منطقة قناة

— ويلاحظ أن العسكريين قد فسروا الاتجاه الى إعلان الجلاء فى بداية المفاوضات على انه « تنازل » من جانب الحكومة البريطانية « وموقف متراخ » وتكتيك خاطىء ، على أساس أن الأسلوب الأفضل هو المساومة المتشددة وحفظ التنازلات الى اللحظة المناسبة . واعتبروا أن الانسحاب من القناة يهدد مركز بريطانيا فى فلسطين . انظر لمزيد من التفصيل :

- C.O.S. (46) 61st Meeting, 18.4.46, FO 371/53291: «Sir Rhoderick McGrigor said... [that he] was very concerned with the somewhat pusillanimous attitude we were adopting towards the Egyptians. In his opinion, it was incorrect tactics to disclose all our concessions at the opening of discussions, and he would have preferred that we should have conducted the discussions on hard bargaining, and reserved our concessions until the apporpriate moment».

(١) Campbell to FO, No. 548, 25.3.46, Op.Cit.

(٢) Cabinet 33 (46) 11.4.46, FO 371/53291: «... subject to the views of the Chiefs of Staff it would be expedient, as a matter of tactics if any offer by His Majesty's Government to withdraw British troops from Egypt were made at the outset of the negotiations for the revision of the Anglo-Egyptian Treaty».

— انظر موافقة رؤساء الأركان على قرار مجلس الوزراء السابق :

- Minute by Howe to Secretary of State, «Egyptian Treaty revision», 15.4.46, FO 371/53291.

(٣) FO to Campbell, No. 719, most immediate and secret tel., 16.4.46, FO 371/53291.

السويس . أما المقابل الذى وعدت به الحكومة البريطانية مصر فهو إمداد القوات المصرية بالسلاح (١) .

وفى واقع الأمر فان تحليل المضمون العسكرى لتلك الشروط السابق ذكرها يلقى الضوء على التصور البريطانى لهذا الاعلان ، مما يجعله يتنافى مع مبدأ الجلاء الكامل كما طلبه المصريون (٢) .

فبالنسبة للقوات البرية فان المقصود بالقوات غير المحاربة هى تلك التى تقوم بأعمال إدارية خاصة بالقوات البرية والجوية والبحرية وبالاتصالات بين وحدات الجيش المختلفة وفيما يتعلق بتلك القوات البرية فقد تحدد « أنه يوجد تفكير ضمنى بأنه بتواجد تلك القوة ممكن أن تحتفظ ... [بريطانيا] بموطىء قدم على الأرض المصرية تستطيع منه أن تحمى مصالحها فى البلد اذا احتاجت [لذلك] » (٣) ، خاصة وأن منطقة القناة بعيدة عن المراكز الرئيسية للسكان ، فتصبح بذلك بعيدة عن المصادر المحتملة للاضطرابات المضادة لبريطانيا (٤) .

أما بالنسبة للقوات الجوية فقد لوحظ الاصرار على بقائها فى مصر فى وقت السلم وبحجم يمكنها من الدفاع ليس فقط عن مصر وإنما أيضا عن الشرق الأوسط ، هذا بالاضافة الى التأكيد على ضرورة ضمان تعاون المصريين لتجهيز المطارات وشبكة الاتصالات والرادار اللازمة لتلك القوات . والهدف هنا هو وضع « نواة لقوة محاربة » والمطالبة بحقوق الزيارة للقوة الجوية الاستراتيجية للشرق الأوسط (٥) .

وقد بحث رؤساء الأركان البريطانيون الأسلوب الذى يمكن به إقناع مصر ببقاء تلك القوات الجوية فيها فى وقت السلم فاقترحوا الاعلان بأن القوات المصرية ممكن أن تقوم بتلك المهمة حينما تكون مستعدة ، فيضمنون بذلك حصولهم على تلك التسهيلات الجوية لعدة سنوات قادمة (٦) .

وبالرغم من أن شروط اعلان الجلاء المزمع من جانب الحكومة البريطانية - بجوانبه المعلنة والخفية - كانت تفقده محتواه ، فقد رفضه العسكريون البريطانيون (٧) .

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) J.P. (46) 73 Final, 11.4.46, Op.Cit., p. 13: «There has... been an underlying thought that by the presence of such a force [a garrison in the Canal Zone] we should retain a foothold on Egyptian territory from which we would be able to defend our interests in the country» if need be.

(٤) Idem.

(٥) Ibid., pp. 10-11.

(٦) C.O.S., (46) 59th Meeting, 12.4.46, FO 371/53291.

(٧) D.O. (46) 67, 25.5.46, FO 371/53298.

- وذلك فيما عدا « ستانسجيت » وزير الجو البريطانى الذى كان يحض الحكومة البريطانية على الموافقة على إعلان الجلاء فى بداية التفاوض خوفا من تصاعد الحركة الوطنية اكثر بحيث يتعذر السيطرة على الموقف . انظر : =

الا أن الوزارة البريطانية وافقت فى نهاية الأمر – برغم ما سبق – على إعلان الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر على مراحل تبدأ بالجلاء عن القاهرة والاسكندرية وتستمر لمدة خمس سنوات(١) . وقد تم التأكيد على ضرورة الحصول فى مقابل ذلك على كل شروط التحالف (٢) .

ولتكملة الرؤية البريطانية لمفاوضات ١٩٤٦ يجب عرض موقف المعارضة البريطانية منها ، وهى التى مثلها فى ذلك الوقت حزب المحافظين برئاسة « تشرشل » ، وهو الحزب الذى كان على رأس الحكومة التى عقدت معاهدة التحالف مع مصر فى ١٩٣٦ . ويلاحظ منذ البداية – أى منذ اعلان وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم عن إرسال الوفد البريطانى لمصر للقيام بالمفاوضات فى أبريل ١٩٤٦ – أن المعارضة نظرت الى تلك المفاوضات على أساس أنها تستهدف « إعادة تأكيد المعاهدة المصرية البريطانية للتحالف » (٣) ، وقد اتفقت فى هذا الهدف مع موقف الحكومة البريطانية عندما أرسلت مذكرة ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، واختلفت فى نفس الوقت عن رؤية المصريين لتلك المفاوضات على أساس انها الطريق الى الجلاء التام للقوات البريطانية من مصر والوحدة بين مصر والسودان .

الا أنه عندما أعلن رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم فى ٧ مايو ١٩٤٦ قرار الحكومة باعلان جلاء

- Campbell to Bevin, No. 713, 22.4.46, Op.Cit.

– ويلاحظ حدوث تردد فى موقف صانعى القرار البريطانى فى الفترة بين صدور قرار مجلس الوزراء المعلق على شرط موافقة رؤساء الأركان – السابق الاشارة اليه – فى ١١ ابريل ١٩٤٦ وحتى اتخاذ القرار النهائى فى ٢٥ أبريل ١٩٤٦ وخاصة مع رفض العسكريين له . انظر أيضا :

- C.O.S., (46) 61st Meeting, 18.4.46, Op.Cit., G.H.Q. Middle East to Cabinet Offices, No. 6041/81/CCL, 22.4.46; Immediate and personal signal from Paguet to L.S.I.C., 24.4.46, FO 371/53292.

– وفى الخطاب الأخير يعرض « باجيت » رأيه الذى أيده فيه F.Smuts على النحو التالى : « ... إنه من وجهة النظر العسكرية فإن تقديم الجلاء الكامل من مصر المقترح من ستانسجيت على أمل أن تحصل [بريطانيا] على ما تريده عن طريق [انشاء] مركز القيادة [للشرق الأوسط] ونواة قاعدة من خلال النية الحسنة المصرية سوف يكون كارثة على المصالح البريطانية وأن [بريطانيا] ... يجب أن تصمم على مطالبها الأساسية حتى لو قادت الى مشاكل مع المصريين » ، ثم تكلم عن أثر سياسة الخروج من مصر على أمن « الكومنولث » . انظر :

- Ibid.: «... from the military point of view total evacuation offer suggested by Stansgate in hope of getting what we want by way of H.Q. and nucleus base through Egyptian good-will would be disastrous to British interests and that we must stand out for our essential requirements even if it leads to trouble with Egyptians».

(١) Bevin to Campbell, No. 782, most immediate tel., 25.4.46, FO 371/53292.

(٢) Bevin to Campbell, No. 794, immediate tel. 27.4.46, FO 371/53292.

(٣) Paliamentary debates (Commons), April 46, FO 371/53290.

القوات البريطانية فى بداية المفاوضات فى مقابل التسهيلات التى تحصل عليها فى القاعدة العسكرية فى منطقة القناة ، ثارت فى وجهه عاصفة من الاحتجاج فى المجلس [١] ، ليس فقط من جانب المعارضة وانما من جانب بعض السياسيين أعضاء الحزب الحاكم نفسه [٢] . ويلاحظ تركيز المناقشة فى ذلك اليوم على ضرورة ضمان قيام مصر بالموافقة على التسهيلات التى طلبتها بريطانيا أى التركيز على التحالف [٣] . كما طالب البعض بأن تسيطر بريطانيا على ٣٠ ميلا على كلا جانبى قناة السويس بعد انسحاب القوات من المناطق الأخرى [٤] . وفى النهاية طلبت المعارضة فتح المناقشة عن مصر فى مجلس العموم فى ٢٤ مايو ١٩٤٦ [٥] ، وشنت هجوما شديدا على الحكومة واتهمتها بأن ذلك القرار متسرع بل اعترضت على قرار اخلاء القاهرة والاسكندرية واعترضت على عدم اشتراك جميع الأحزاب السياسية المصرية فى وفد التفاوض مثل ١٩٣٦ ، كما هاجمت أسلوب التفاوض على أساس أنه سيؤدى الى ترك فراغ فى مصر ممكن أن تشغله قوة أخرى بالاضافة

---

(١) Louis, Op.Cit., p. 240.

- وذكر الكاتب أن « أنتونى إيدن » اعترض بشدة على أساس أن ذلك الاعلان لم يراع « الواجب الامبراطورى لبريطانيا فى حماية قناة السويس » .

(٢) FO to Campbell, No. 906, important tel., 9.5.46, FO 371/53293.

- راجع أيضا تكذيب رؤساء الأركان لما ذكره رئيس الوزراء « أتلى » فى مجلس العموم من أن الوزارة قد بحثت موضوع الجلاء معهم « وأنهم وافقوا على أن ذلك أفضل أسلوب » . وحددوا فى مذكرة لرئيس الوزراء أن ما بحثوه هو المضمون العسكرى للاحتمالات السياسية بالنسبة للمفاوضات التى بحثها مجلس الوزراء ، ولم يتدخلوا فى القرار السياسى . وقد طالبوا بتفسير موقفهم فى المجلس ، وفعلا أعلن وزير الخارجية اختلافهم فى الرأى عن الوزارة فى مناقشات المجلس فى ٢٤ مايو ١٩٤٦ . انظر :

- H.L. Ismay to Prime Minister, 10.5.46, FO 371/53299 and Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, FO. 371/53298.

(٣) FO to Campbell, No. 906, 9.5.46, Op.Cit.

(٤) Paliamentary Debates (Commons), 20.5.46, FO 371/53297.

(٥) Plaiamentary Debates (Commons), 24.5.46, FO 371/53297.

- ومراجعة تلك المناقشة البرلمانية هامة جدا لاعطاء صورة عن الرؤية البريطانية لمصر فى تلك الفترة من جانب الحكومة والمعارضة برئاسة « تشرشل » وكيف أن اعلان الجلاء لم يكن إلا حركة تكتيكية لضمان قبول مصر للتسهيلات المطلوبة للقاعدة العسكرية للشرق الأوسط فى منطقة قناة السويس . ومما يزيد من أهمية تلك المناقشات أن حكومة المحافظين برئاسة « انتونى ايدن » هى التى قررت شن حملة السويس فى ١٩٥٦ للاستيلاء على قناة السويس مرة أخرى . وبالاضافة الى محاضر مجلس العموم نفسها انظر :

- Louis, Op.Cit., pp. 239-241. and Carlton, Op.Cit., p. 270.

- وتجدر الاشارة هنا الى موقف « تشرشل » أيضا فى هذه المناقشة حيث هاجم « ستانسجيت » - ممثل « بيفين » فى رئاسة وفد التفاوض فى المراحل الأولى على أساس أنه « شخص ضئيل الشأن » . وقال إنه صدم عند سماعه قرار الجلاء عن مصر وعلق « إن ما قد تم كسبه بجهود عظيم وتضحية ، وبأعمال شجاعة جدا وغير عادية ، يضيع ... عندما تنتهى الحرب » . انظر :

-Louis, Op. Cit.,p.24o.

الى تأثير ذلك الأسلوب على أمن بريطانيا بالمنطقة العربية (١) .

ولم تقف المشاكل المتعلقة بقرار الجلاء عند هذا الحد فبالرغم من إعلان البدء باخلاء القاهرة والاسكندرية قبل مارس ١٩٤٧ ، فان تنفيذ ذلك القرار تأخر بسبب عدم استعداد العسكريين لتطبيقه وقيامهم بالمماطلة وتعديد صعوبات ذلك التطبيق (٢) إلا أن المناقشات السابقة فى مجلس العموم والتى أسفرت عن إصرار الحكومة البريطانية على الجلاء عن المدن بسرعة لكسب ود المصريين (٣) ، بالاضافة الى تصاعد الحركة الوطنية ضد بريطانيا وتعدد الهجمات الانتقامية على أفراد القوات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية(٤) ، كل ذلك دعا الى استعجال الحكومة البريطانية لاخلاء المدن من القوات العسكرية واعتبرت أن تلك مسألة منفصلة عن قضية الجلاء عن مصر ككل التى كانت مرتبطة بالمفاوضات والتى أرادت الحكومة البريطانية أن

---

(١) Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

– وقد تلخصت ردود الحكومة فى مناقشة مجلس العموم السابقة فى عرض تصورها لمبدأ الجلاء عن مصر وكيف أن القاعدة البريطانية ستحل محل القوات المحتلة بما يضمن عدم وجود فراغ ، بالاضافة الى قيام الحكومة البريطانية بعقد محالفات مشابهة مع باقى الدول العربية التى كانت تحت نفوذها فى المنطقة ، مما يؤدى الى انشاء نظام متكامل للدفاع عن الشرق الأوسط يقوم على تعاون تلك الدول مع بريطانيا .

(٢) Minute by Scrivener, 29.5.46, FO 371/53300.

– فقد جاء فى المذكرة السابقة انه بالرغم من قيام الخارجية البريطانية بتأييد سرعة اخلاء المدن من القوات البريطانية « الا أن .. [العسكريين] قاموا بتحدى [الخارجية] حتى [ذلك] التاريخ » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «... we did hope to get the troops out of Garden City (Headquarters Middle East) and the Semiramis Hotel (Headquarters British Troops in Egypt) and out of a great many other wartime acquisitions... From that time onwards we have steadily pressed the view that large reductions [of troops] should be made; but the vis inertiae of the military machine has hitherto defied us and prevented... any but minor withdrawals».

(٣) Paliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.; Minute from Bevin to Prime Minister, 29.5.46, FO 371/53298 and Prime Minister minute, 30.5.46, FO 371/53300.

(٤) British Middle East Office, Cairo to FO, No. 623, immediate despatch, 1.6.46, FO 371/53300.

– وقد نبه التقرير السابق – الذى دعا الى سرعة الانسحاب من المدن – الحكومة البريطانية الى خطورة الموقف الذى يمكن أن تجد نفسها فيه حينما تواجه برأى عام مصرى معاد بقوله : « ... إننا قد نجد انفسنا فى موقف تحرق فيه مصر كل شيء بريطانى إلا فحمنا » !:

- «... we may find ourselves in the situation where Egypt will burn everything British except our coal» See Ibid.

– وانظر أيضا خطاب السفير البريطانى المبنى على تقرير من Fay مدير منظمة « إخوان الحرية » التابعة للمخابرات البريطانية فى مصر ، الذى نصح فيه بسرعة الجلاء من المدن لأن تواجد العسكريين البريطانيين فيها يثير المصريين . وقد علق السفير البريطانى بأن هذا الرأى يعضد الاتجاه القائل بضرورة الجلاء عن المدن بأقصى سرعة لمصلحة بريطانيا . انظر :

- Letter from Campbell to Bevin, No. 770, 27.6.46, FO 371/53304.

تؤجلها على قدر الامكان فجعلت تاريخ اتمامها مفتوحا[1] .

فصل السودان عن مصر بهدف استمرار النفوذ السياسى والعسكرى البريطانى فيه :

لقد بدأ الطرفان البريطانى والمصرى مفاوضات ١٩٤٦ بأهداف مختلفة فيما يتعلق بالسودان ، وبرؤية متعارضة للأسس القانونية والسياسية التى بنى عليها الوضع القائم فيه . ومما لا شك فيه أن تحليل ما دار فى تلك المفاوضات بخصوص السودان يتيح فرصة هامة لكشف الرؤية البريطانية فيما يتعلق بمستقبل السودان من جانب ، ويلقى الضوء فيما بعد على القيمة العملية المحدودة لالغاء اتفاقيتى ١٨٩٩ من جانب مصر فى ١٩٥١ مع المناداة بالملك فاروق ملكا لمصر والسودان ، فى الوقت الذى لم تكن مصر تملك فيه أى سيطرة فعلية على الشئون السياسية والعسكرية هناك . كما يفسر العوامل التى كانت وراء إصرار الحكومة البريطانية فى ١٩٥١ على رفض تلك الخطوة المصرية على ما سيأتى ذكره فيما بعد .

ولقد تلخص الموقف البريطانى فى مفاوضات ١٩٤٦ فى محاولة ابقاء الوضع القائم فى السودان على ما هو عليه ، وهو ذلك الوضع الذى يسمح لبريطانيا بتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية فيه ، ألا وهى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية هامة ترتبط بقواعدها فى منطقة الشرق الأوسط وفى شرق افريقيا من ناحية ، وضمان استمرار السيطرة السياسية البريطانية عليه — من ناحية أخرى — حتى تضمن تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية ، معتمدة فى ذلك على خطة تقوم على انفرادها بالادارة الفعلية لشئون السودان .

أما الموقف المصرى فقد تبلور فى الاصرار على اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على السودان انطلاقا من المبدأ الذى نادت به الحركة الوطنية المصرية دائما ألا وهو عودة الوحدة الفعلية لوادى النيل والتى انقطعت فى أواخر القرن الماضى بسبب الاحتلال البريطانى لمصر[2] . ويلاحظ أنه فى الوقت الذى أظهرت فيه تلك

---

(١) وقد تم تكليف « مونتجمرى » سرا من جانب الحكومة البريطانية بوضع خطة الجلاء من القاهرة والاسكندرية بدون تأخير على أساس أن وجود تلك القوات يتعارض مع معاهدة ١٩٣٦ نفسها ، مما قد يدفع مصر الى عرض قضيتها فى مجلس الأمن ، وهو ما كانت تعمل بريطانيا جاهدة على تجنبه فى ذلك الوقت . وقد وافق رئيس الوزراء على ان يتم الجلاء الكامل من القاهرة والاسكندرية فى مارس ١٩٤٧ . أما بالنسبة للجلاء من منطقة القناة فلا يتم تحديد أى ميعاد بخصوصه لأن « ما تريده [بريطانيا] هو إبقاء قوات محاربة [هناك] أطول وقت ممكن » . وقد ذهب « مونتجمرى » بنفسه الى القاهرة أثناء انقطاع المفاوضات وتغيب « ستانسجيت » فى لندن للتشاور . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bevin, Paris to Prime Minister, No. 220. immediate and top secret tel., 19.6.46, FO 371/53304; Bevin to Campbell, No. 1133, immediate and top secret tel., 7.6.46; Campbell to Bevin, No. 1079, immediate and top secret tel., 13.6.46, FO 371/53302 and Bevin, Paris to Prime Minister, No. 10, important and top secret tel., 27.6.46, FO 371/53303.

(٢) انظر لمزيد من التفصيل فى وضع السودان المصرى وحدوده فى أوائل عهد توفيق وقبل الثورة المهدية : عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢) ، =

المفاوضات إصرار الحركة الوطنية على هذا المبدأ من منطلق عدم ترك السودان فريسة للاستعمار البريطانى الذى عانت منه مصر نفسها ، فقد كشفت تلك المفاوضات أيضا استعداد الملك وحكومته فى ذلك الوقت للتفريط فى هذا المبدأ من الناحية الفعلية ، وحصره فى نهاية الأمر فى مسألة شكلية ألا وهى طلب الاعتراف بالسيادة الرمزية للتاج المصرى على السودان على ما سيأتى ذكره بالتفصيل .

وعلى ذلك ينبغى دراسة استمرار الوضع القائم فى السودان ومدلولاته ، ثم السياسة البريطانية المعلنة لضمان الفصل الكامل للسودان عن مصر من الناحيتين القانونية والواقعية واستمرار ربطها ببريطانيا ، وأخيرا رفض الحكومة البريطانية الاعتراف بالسيادة الرمزية للتاج المصرى على السودان .

١ — إستمرار الوضع القائم فى السودان ودلالاته :

إتضح الموقف البريطانى من قضية السودان وارتباطه بمصر فى مفاوضات ١٩٤٦ حين أرادت الحكومة البريطانية إبقاء الوضع القائم فى السودان على ما هو عليه تمهيدا لفصله كلية عن مصر وربطه بالاستعمار البريطانى وقواعده المنتشرة فى الشرق الأوسط وشرق افريقيا[١]. لذلك ينبغى منذ البداية محاولة التعرف على ذلك الوضع القائم فى السودان فى ١٩٤٦ والأسس القانونية والسياسية والعسكرية التى كان يقوم عليها .

فمن الناحية القانونية كان الوضع القائم فى السودان مستمدا من اتفاقيتى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ . فلقد تضمنت اتفاقيتا ١٨٩٩ — اللتان عقدتا تحت ضغط الاحتلال البريطانى — عدة مواد اعتبرت فى ظاهرها إدارة مشتركة للسودان بين مصر وبريطانيا ، إلا أنها فى الواقع مكنت الحكومة البريطانية من الانفراد بادارته بسبب السلطات الواسعة التى أعطيت للحاكم العام البريطانى فى كافة المجالات التشريعية والسياسية والادارية والقضائية والعسكرية ، فى الوقت الذى تقلص فيه بمقتضاها النفوذ المصرى الى حد كبير وفصلت مساحات كبيرة عن السودان قامت الدول الأوروبية فيما بعد باقتسامها [٢].

(القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣) ، ص ص ٩٢ — ٩٧ . انظر أيضا : محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣) ، ص ص ٨٨ — ٩٨ .

(١) انظر ص ٢٠٥ من الكتاب .

(٢) وقعت اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بواسطة بطرس غالى — وزير الخارجية المصرية فى ذلك الوقت — و « كرومر » المندوب السامى البريطانى . انظر نصها فى عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨) ، (القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٩٦٢) ، ص ص ١٣٤ — ١٣٧ . وانظر لمزيد من التفصيل فى ظروف إبرامها المرجع السابق ، ص ص ١٣٢ — ١٣٣ ، وانظر أيضا تفاصيل مذكرة « كرومر » فى تفسير مشروع الاتفاق الثنائى بخصوص السودان فى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٧ — ٥١٢ ، ٥٢٤ — ٥٢٨ . انظر كذلك نص الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا فى ١٠ يوليه ١٨٩٩ المتعلق بضم مدينة سواكن لنظام الادارة الثنائية فى المرجع السابق ، ص ص ٥٢٤ . وفيما يتعلق باقتسام كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا للأراضى المقتطعة من السودان ، انظر المرجع السابق ، ص ص ٣٩٩ — ٤٢٥ .

ثم جاءت معاهدة ١٩٣٦ واعترفت باتفاقيتى ١٨٩٩ بالاضافة الى أنها اقرت ضمنا الحالة القائمة فى السودان وقتئذ « فالنص على استمرار ادارة السودان كما هى ومواصلة الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له ، معناه أن السودان قد أصبح مستعمرة انجليزية ...، فهو لا يرجع لحكومة مصر فى أى تصرف »[1] .

وقد اتضح من مراجعة الوثائق البريطانية اتفاق التفسير البريطانى لما ورد فى معاهدة ١٩٣٦ بخصوص السودان مع الرأى السابق ذكره والذى مثل موقف المعارضة المصرية فى ذلك الوقت لتلك المعاهدة .

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن معاهدة ١٩٣٦ ذهبت الى ما هو أبعد من اتفاقيتى ١٨٩٩ فهى اعترفت بالادارة المشتركة للسودان وفقا لهاتين الاتفاقيتين ، ونصت على أن يستمر الحاكم العام فى ممارسة سلطاته المدنية والعسكرية طبقا لها ، هذا فى الوقت الذى تحفظت فيه تلك المعاهدة بوضوح — من وجهة النظر البريطانية — بشأن مسألة السيادة على السودان [2].

وقد اعتبرت الحكومة البريطانية أنه بالرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ قد سمحت باعادة دخول الجيش المصرى الى السودان — بعد أن خرج منها بسبب مقتل « لى ستاك » سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى ١٩٢٤ — إلا أنها نصت فى نفس الوقت على حق الحاكم العام فى تحديد أعداد تلك القوات ، كما تم وضعها من الناحية الفعلية تحت القيادة البريطانية [3] .

وأخيرا فإن الحكومة البريطانية أبرزت لأول مرة النص فى معاهدة ١٩٣٦ على أن « المهمة الأولى للادارة هى تطوير رفاهية السودانيين » [4] واتخذت من هذا النص مدخلا للفصل الكامل للسودان عن مصر كما يأتى ذكره .

أما من الناحية الواقعية فان الوضع القائم فى السودان أثناء مفاوضات ١٩٤٦ كان يستند الى سلطة الحاكم العام التى تحددت فى اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ثم تطورت بحيث أصبح يحكمها واقعيا نيابة عن بريطانيا فقط ، « وله مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام هو بمثابة مجلس للوزراء أعضاؤه كلهم من الانجليز ... وجميع رؤساء الادارات والمصالح ... من الانجليز ، وكذلك مديرو المديريات ووكلاؤها ، وليس هذا من الحكم الثنائى فى

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ج٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٧ . ولمزيد من التفصيل فى م١١ من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها — وهى المتعلقة بالسودان انظر المرجع السابق ، ص ص ٢٤ — ٣٠ . انظر ايضا ص ٦٧ من هذه الدراسة حيث عرضت تفسير كل من الحكومة الوفدية والمعارضة فى ذلك الوقت للفقرات الخاصة بالسودان فى تلك المعاهدة . ويلاحظ أن التجربة العملية قد أثبتت صدق رأى المعارضة فى ذلك الوقت وأن دفاع الحكومة الوفدية عن تلك الفقرات فيه إخفاء للحقائق .

(٢) FO minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47», Op.Cit., p. 10.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

شيء »[1] . وقد كان هذا الوضع متوقعا حيث كانت بريطانيا تسيطر على الأوضاع السياسية فى مصر نفسها مستندة على قوة الاحتلال البريطانى لها .

وكان ما دعم من قدرة الحكومة البريطانية على السيطرة على السودان وجعلها مستعمرة انجليزية — بالاضافة الى ما سبق — هو تواجد القوات البريطانية فى السودان [2] ، وتولى الضباط البريطانيين القيادة العسكرية تحت إمرة الحاكم العام ، وذلك برغم رجوع القوات المصرية الى السودان بعد معاهدة ١٩٣٦ [3] للاشتراك فى الترتيبات الدفاعية هناك أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ايطاليا[4] .

إن القوات العسكرية المصرية فى السودان [5] لم يكن لها أية قيمة فى التقييد من سلطات الحاكم العام المطلقة سواء فى الشئون العسكرية أو المدنية ، بل أن الحكومة البريطانية كانت تنظر الى التواجد العسكرى البريطانى فى السودان على أنه دائم ، وقد اتضح ذلك من خلال مناقشة الاستراتيجية العسكرية البريطانية فى

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص٢٧ .

(٢) بلغت القوات البريطانية فى السودان فى ١٩٤٧ ما يلى :
أ — كتيبتين مشاه (٦٤ ضابطا ، ١٦٢٠ رتب أخرى)
ب — القيادة والخدمات (٤٧ ضابطا ، ٢٤٥ رتب أخرى)
جـ — القوات الجوية (٢٨ ضابطا ، ٣٥٣ رتب أخرى)
وذلك بالاضافة الى البريطانيين فى القوات المسلحة السودانية كالآتى :
أ — ٧٠ ضابطا انجليزيا فى مقابل ١٣٨ ضابطا سودانيا .
ب — ١٦٠ صف ضابط انجليزى فى مقابل ٥,٥٠٠ سودانى .
أنظر لمزيد من التفصيل :
- Governor General, Khartoum to FO, No. 118, important and top secret tel., 28.7.47, FO 371/62954.

(٣) رجعت القوات المصرية التالية الى السودان خلال شتاء ١٩٣٧ — ١٩٣٨ :
١) كتيبة مشاه واحدة .
٢) بطارية مصرية ساحلية فى بور سودان .
وقد قامت القوات المصرية بواجباتها الدفاعية أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ايطاليا ، انظر لمزيد من التفصيل :
- Minute by W. Platt, London, «Egyptian Troops in the Sudan 1940-1941», 5.6.47, FO 371/62953.

(٤) Ibid.

(٥) بلغت القوات المصرية فى السودان فى ١٩٤٧ ما يلى :
أ) كتيبة مشاه (٣٢ ضابطا ، ٨١٠ رتب اخرى)
ب) بطارية دفاع سواحل (٥ ضباط ، ٢٥٠ رتب اخرى)
جـ) قيادة وخدمات (٨ ضباط ، ١٠٠ رتب اخرى)
انظر لمزيد من التفصيل :
- Governor General, Khartoum to FO, no. 118, 28.7.47, Op.Cit.

منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب ، حيث أصرت على الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية فى قناة السويس لعدة أسباب من بينها أهميتها كمنطقة مرور بين القواعد البريطانية الأخرى فى العراق وشرق الأردن والسودان وشرق افريقيا[1] .

٢ – السياسة البريطانية المعلنة بشأن السودان :

رسمت الحكومة البريطانية سياسة تجاه السودان من شأنها أن تحقق أهدافها فى فصله عن مصر وتحويله الى مستعمرة بريطانية خالصة ، وذلك بوسيلة تضمن بها عدم معارضة المجتمع الدولى ، خاصة وأن بريطانيا احتلت السودان تحت دعوى المشاركة مع مصر فى إعادة فتحه ، حيث لم يكن لها أى أساس قانونى للتواجد هناك إلا اتفاقية ١٨٩٩ التى افترض أن مصر وقعتها طواعية مع بريطانيا بعد إعادة الفتح العسكرى للسودان .

وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة البريطانية انها ليس لها هدف فى السودان إلا « الرفاهية الحقيقية » للسودانيين – وهو ما اعترفت به مصر فى معاهدة ١٩٣٦ – ثم – فسرت تلك « الرفاهية » بأنه لا يمكن تحقيقها إلا اذا اقيمت ادارة مستقرة وغير متحيزة للسودان تتولى إنشاء أجهزة سياسية للحكم الذاتى كخطوة أولى نحو الاستقلال ، ثم تسرع بعملية تعيين السودانيين فى المناصب الحكومية العليا وترفع من مستوى الشعب السودانى . وقد ادعت الحكومة البريطانية أن تلك هى أهداف الحكومة التى كانت قائمة فى السودان فى ذلك الوقت ، لذلك أصرت على عدم إجراء أى تغير فى وضع السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية الى أن يتم استشارة السودانيين من خلال مسالك دستورية مناسبة [2] .

وكانت تلك السياسة المعلنة لبريطانيا[3] تبتغى عدة أهداف فى وقت واحد . فهى حين تنادى – فى ظاهرها – بحق تقرير المصير والحكم الذاتى للشعب السودانى ، إنما تقطع بذلك طريق الاعتراض من جانب أية دولة بما فى ذلك مصر التى كانت، تطالب حينئذ بتحررها الكامل من السيطرة البريطانية وكانت تناصر هذا المبدأ بالنسبة لسوريا ولبنان فى الأمم المتحدة والجامعة العربية ، وكانت تطالب به بالنسبة للدول العربية

---

(١) انظر ص ٢٢٧ من هذه الدراسة . ويلاحظ أيضا اصرار الحكومة البريطانية اثناء مفاوضات ١٩٤٦ على الاحتفاظ بحق المرو والاستضافة للقوات البريطانية فى منطقة القناة من القواعد البريطانية الأخرى وهى من النقاط التى ثار حولها خلاف بين الطرفين . انظر :

- FO minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47», Op.Cit., p. 10.

(٢) جاء هذا الاعلان على لسان « بيفين » فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٦ مارس ١٩٤٦ اجابة على سؤال وجه له فى هذا الموضوع ، ثم قام الحاكم العام البريطانى للسودان بالقاء خطاب بعد ذلك فى نفس الجلسة ، وهو ما اعترض عليه المصريون على أساس أن اتفاقية ١٨٩٩ أعطته السيطرة الادارية إلا أنها لم تعطه الصلاحية لاعلان سياسته الا تحت توجيه وباتفاق الطرفين المتعاقدين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid., pp. 10-11.

(٣) وقد أرسلت الحكومة البريطانية تعليمات بشأنها الى « كيلرن » لنقلها للجانب المصرى . انظر لمزيد من التفصيل :

- Cabinet CP (46) 19, Annex C, Op.Cit.

المحتلة[1] . في الوقت الذى كانت فيه هذه السياسة المعلنة البريطانية تهدف فى حقيقة الأمر الى وضع حكومة سودانية موالية لبريطانيا فى السلطة فى الوقت المناسب ، فتضمن بذلك تحقيق استراتيجيتها الاستعمارية بعد الحرب — والتى حققت لها وفرا فى النفقات عن طريق التقرب من القيادات الوطنية « المعتدلة » ، أى تلك التى تقبل التعاون مع بريطانيا لتحقيق مصالحها الاستعمارية فى المنطقة ، بدلا من السيطرة المباشرة التى أصبحت لا تستطيع أن تتحمل أعباءها[2] .

وبالفعل كان قد تبلور فى السودان فى الفترة التى نحن بصددها حزبان ، يؤيد أحدهما الوحدة مع مصر ، ويطالب الثانى — بتشجيع من الحاكم العام البريطانى — بالاستقلال بعد فترة من التدريب السياسى تحت الادارة البريطانية [3].

إن تلك السياسة البريطانية لم تكن وليدة ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وانما هى سياسة قديمة اتبعتها الادارة البريطانية للسودان منذ أنشئت بمقتضى معاهدة ١٨٩٩ واستمرت حتى أفصحت عن نفسها عندما بدأت الحركة الوطنية فى مصر تطالب بالاستقلال بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٨ ، وخشى الحاكم العام للسودان فى ذلك الوقت — « لى ستاك » — من تأثير تلك الحركة المضادة لبريطانيا على السودان [4] . لذا ركز المندوب السامى البريطانى فى مصر — « ريجنلد ونجيت » الذى كان خبيرا فى شئون السودان بحكم توليه مسئولية إدارته لمدة ما يقرب من ثمانية عشر عاما [5] ، على ضرورة الفصل بين مصر والسودان وأوصى بذلك اذا سنحت الفرصة ، واعتبر أن تلك الفرصة من الممكن أن تظهر — كمقابل — اذا ما أعطت بريطانيا « تنازلات » بمزيد من المشاركة فى حكم مصر إجابة للمطالب الوطنية المصرية [6] .

وعموما فقد قامت الحكومة البريطانية بعدة مناورات سياسية أثناء مفاوضات ١٩٤٦ لتحقيق أهدافها الاستعمارية فى السودان ، فأجلت بحث مسألة السودان فى المرحلة الأولى وغير الرسمية من المفاوضات [7]

---

(١) يلاحظ تشابه موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لاستقلال السودان بموقفها من استقلال سوريا ولبنان من منظور أنه فى كلتا الحالتين كان تأييد السياسة البريطانية لمطلب الاستقلال نابعا من رغبتها فى عدم استمرار نفوذ دولة أخرى فى تلك البلاد سواء النفوذ المصرى فى السودان أو النفوذ الفرنسى فى سوريا ولبنان . انظر ص ١٨٠ من الكتاب .

(٢) انظر ص ٢٠٤ من الكتاب .

(٣) FO minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47», Op.Cit., p. 10.

(٤) Private letter from Wingate to Hardinge (FO) encloses a letter from Lee Stack covering report on the effect of the Egyptian nationalist movement in the Sudan, 27.12.18, FO 407/183.

(٥) عين « ريجنلد ونجيت » حاكما عاما للسودان وسردارا للجيش المصرى منذ ١٨٩٩ الى ١٩١٦ ، حيث عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر خلفا لهنرى مكماهون منذ ١٩١٦ الى ١٩١٩ ، انظر الرافعى ، مصطفى كامل ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ . وانظر أيضا الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ١ ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٦) Wingate to Hardinge, 27.12.18, Op.Cit.

(٧) انظر مراحل التفاوض ص ٢٢١ من الكتاب .

التى تمت بين السفير البريطانى و« ستانسجيت » من ناحية والحكومة المصرية والملك من ناحية أخرى ، وذلك لتفادى المشاكل المتوقعة بين الطرفين بشأن السودان فى بداية التفاوض ، وركزت على تحقيق الدفاع المشترك فى قناة السويس ، أى أنها قامت بتأجيل مسألة السودان وبحثها فى بروتوكول منفصل حتى يتم الاتفاق أولا بشأن المواد العسكرية فى المعاهدة (١) .

وعندما أثيرت قضية السودان فى آخر المرحلة الثانية من التفاوض – أى المرحلة الرسمية – واتضح مدى التباعد بين الرؤية البريطانية والمصرية لموضوع السودان (٢) ، اقترحت الحكومة البريطانية – كمناورة سياسية ثانية – تعيين لجنة مشتركة بريطانية مصرية لوضع توصيات بشأن مستقبل السودان بما يتفق مع الأهداف البريطانية بفصل السودان عن مصر ، والتى غلفتها باعلان مبدأ تحضير السودانيين للحكم الذاتى وحريتهم فى تحديد علاقتهم بكل من مصر وبريطانيا بما فيها حقهم فى طلب الاستقلال (٣) .

ومن الغريب أن الوفد المفاوض المصرى قد وقع فى الفخ الذى نصبته السياسة البريطانية فأصر على فرض السيادة المصرية على السودان وتبعيته للتاج المصرى وعارض فى استشارة الشعب السودانى فى ذلك الأمر (٤) ! ويلاحظ هنا التعارض المنطقى فى موقف السياسيين المصريين القائمين بالتفاوض ، فقد أنكروا على السودانيين ما كانت تطالب به مصر لنفسها فى مواجهة بريطانيا ! حقيقة أن بريطانيا قد بذلت جهودا كبيرة امتدت عبر السنين لزرع الفرقة بين البلدين ، إلا أن ذلك لا يمكن أن ينفى حق شعب فى أن يستشار بشأن الحكومة التى تتولى السلطة فى بلاده .

وعندما فشلت تلك الخطوة البريطانية أمام اصرار الجانب المصرى على موقفه ، حاولت الحكومة البريطانية أن تقوم بمناورة ثالثة للتحايل على تلك الصعوبة بالضغط على الملك فى أغسطس ١٩٤٦ بأن يعالج موضوع السودان خارج المعاهدة عن طريق مذكرات يسجل فيها كل طرف موقفه من قضية السيادة على السودان ، ويتم تأجيل المناقشة الفعلية للقضية الى ما بعد توقيع المعاهدة (٥) . إلا أن وفد التفاوض المصرى رفض ذلك ، وهنا أيضا استدرج الى حجة تقوم على نفس المنطق الاستعمارى الذى استندت اليه بريطانيا فى احتلال قناة السويس ، ألا وهو ضرورة تأمين المصالح المصرية الدائمة فى السودان مثل نهر النيل (٦) .

---

(١) تم تنفيذ تلك المناورة السياسية بناء على نصيحة « كيلرن » تعليقا على تعليمات الوزارة البريطانية له بشأن هذا الموضوع . انظر ص ٢٠٥ من الكتاب .

(٢) انظر كلا من المشروع المصرى والمشروع البريطانى بشأن السودان ، المقدمين فى ٢٠ يونيه ١٩٤٦ :
- FO minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47», Op.Cit., p.11.

(٣) Idem.

(٤) انظر مذكرة الوفد المفاوض المصرى فى هذا الشأن فى المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) ورد ذلك فى جزء من المذكرة السابقة تزيد درجة سريته عن بقية الأجزاء : «Guard» . انظر لمزيد من التفصيل :
- Ibid., p. 12.

(٦) Idem.

وقد اقترحت الحكومة البريطانية لمواجهة تلك النقطة فى مشروع بروتوكول السودان الذى عرضته على مصر فى سبتمبر ١٩٤٦ ، والذى جاء مؤكدا لوجهة النظر البريطانية السابق ذكرها ، على إضافة بند ينص على أنه اذا قرر السودانيون الاستقلال ، يعمل على إبرام اتفاقيات مناسبة بين مصر والسودان فيما يتعلق بتطوير استخدام مياه النيل لمنفعة كلا الشعبين (١) . وقد رفض وفد التفاوض المصرى هذا الاقتراح وأصر على الاعتراف بالسيادة المصرية فى السودان والمشاركة فى التطوير السياسى له (٢) .

٣ – رفض الحكومة البريطانية الإعتراف بالسيادة الرمزية للتاج المصرى على السودان :

أمام إصرار كل من الحكومتين البريطانية والمصرية على موقفها بالنسبة للسودان ورغبة كل منهما فى عدم قطع المفاوضات بأى ثمن ، تم التوصل الى حل وسط أثناء المرحلة الرابعة من التفاوض التى جرت بين صدقى وبيفين فى لندن .

فلقد « أعلنت الهيئة القانونية العليا ... [بعد دراسة لموضوع السودان] أن الملك المصرى ، فى الواقع ، كان صاحب السيادة على السودان خلال فترة الادارة المشتركة الانجليزية المصرية ، بالرغم من أن الاتفاقية التى اقامت الادارة المشتركة خلقت حقوقا للمملكة المتحدة فى شكل تعيين الحاكم العام ، والسيطرة الفعلية على الادارة فى الواقع . وهكذا لا يتم خرق التعهد [البريطانى بحصول السودان على الاستقلال اذا رغب] بالاعتراف ، فى بروتوكول السودان ، بأن وحدة قد وجدت بين السودان ومصر فى شكل تاج مشترك » (٣) .

وبناء على ما سبق وبالاضافة الى عدم طلب الحكومة المصرية أى مشاركة فى ادارة السودان تم وضع بروتوكول السودان (٤) . فلقد وعد صدقى سرا « بيفين » فى « لندن » بألا يتغير أى شىء فى ادارة السودان أو فى الترتيبات العسكرية البريطانية (٥) ، بعد أن ذكر له « بيفين » صراحة أنه يجب أن يحصل على تأكيد بأن

---

(١) Ibid., pp. 12-13.

(٢) Ibid., p. 13.

(٣) Ibid., p. 14: «High legal authority, however, declared that, in fact, the Egyptian monarch had been sovereign of the Sudan throughout the period of the Anglo-Egyptian condominium, though the agreement establishing the condominium had created rights for the United Kingdom in the shape of the nomination of the Governor-General and, in practice, virtual control of the administration. No breach of the pledge would therefore be involved in admitting, in a Sudan protocol that a union existed between the Sudan and Egypt in the shape of a common Crown».

– ويلاحظ أن هذا الجزء من المذكرة السابقة على درجة عالية من السرية : «Guard»

(٤) انظر نص البروتوكول فى المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٥) ورد ذلك صراحة فى محضر الاجتماع بينهما فى لندن أكتوبر ١٩٤٦ ، انظر لمزيد من التفصيل :

السودان لن توضع الى الأبد تحت السيادة المصرية [١] . ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية برئاسة صدقى وبتأييد من الملك اكتفت بفكرة الاعتراف بالسيادة الرمزية على السودان مع إعطاء تأكيدات لبريطانيا باستمرار الادارة القائمة له [٢] . وهو موقف يختلف عما كانت تنادى به الحركة الوطنية المصرية التى أرادت تحقيق الوحدة بين مصر والسودان وعدم تركه فريسة فى يد الاستعمار البريطانى .

وقد أدى تسرب أنباء ذلك الاتفاق السرى بين صدقى و« بيفين » فى لندن [٣] الى أزمة فى كل من مصر والسودان وبريطانيا أدت فى النهاية الى تراجع الحكومة البريطانية عن الاعتراف بالوحدة « الرمزية » بين مصر والسودان تحت التاج المصرى .

ففى بريطانيا أثير موضوع السودان فى مجلس العموم حيث صرح « اتلى » – رئيس الوزراء – بأن ما دار فى لندن هو مباحثات على أساس شخصى مبدئى بين صدقى و« بيفين » وليست مفاوضات ، وأن تصريحات صدقى بشأن السودان « مضللة » [٤] ، ومعنى ذلك إنكار كل ما دار بين الطرفين عن السودان .

وفى السودان قامت مظاهرات احتجاج على تلك التصريحات ومظاهرات مضادة من جانب أنصار الانضمام الى مصر ، كما عارض الحاكم العام للسودان موقف الحكومة البريطانية من السودان مقررا أنه اذا

= - Ibid., p. 15: «Sidky and Abdel Hadi Pashas gave categorical oral assurances that the [Sudan] protocol would in no way affect British military dispositions in the Sudan. Sidky Pasha also confirmed, in reply to a question, that the admission of unity between the Sudan and Egypt under the Egyptian Crown left the status of the Sudan as it was, but made clear a situation hitherto undefined».

(١) جاء ذلك فى جلسة المباحثات بين صدقى و« بيفين » فى لندن فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٦ . انظر محضر تلك الجلسة :
- Idem.: «The Secretary of State... said frankly he must have an assurance that a situation was not created where the Sudanese could never be independent... and would for ever be under Egypt».

(٢) Campbell, UK Delegation, Paris to Bowker, Alex., No. 25, 5.10.46, FO 371/53312.
– وتضمنت تلك الرسالة السابقة مناقشة كاملة لرسالة صدقى بهذا الصدد الى « بيفين » الذى كان يرأس وفد بريطانيا فى مؤتمر « باريس » فى ذلك الوقت .

(٣) نشرت جريدة « الأوبزرفر » البريطانية ان صدقى صرح للصحف بأنه « نجح فى ضم السودان لمصر وانه قد تقرر بصفة نهائية تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى » . انظر :
- FO minute, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations, 1945-47», Op.Cit., p. 15.

(٤) Ibid., p. 16. «The Prime Minister:... [the statements attributed to the Egyptian Prime Minister] seem to be partial and misleading in so far as they seem to announce agreements. Of course, these are purely preliminary conversations, and therefore there is nothing finally negotiated».

واقفت الوزارة البريطانية على بروتوكول السودان فانه لن يوافق على فقرة السيادة [(١)] .

أما فى مصر فقد تم نشر مشروع معاهدة صدقى « بيفين » ، كما نشر وفد التفاوض المصرى فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ بيانا يرفضون فيه مقترحات صدقى « بيفين » فقام الملك فى نفس اليوم بحل ذلك الوفد . وبرغم التصويت فى مجلس النواب المصرى بالثقة فى الحكومة بعد مناقشة المعاهدة فى جلسة سرية ، إلا أن صدقى استقال فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وسط عاصفة من الرفض لمقترحاته فى مصر [(٢)] ، واستمرت بعد ذلك سلسلة من المفاوضات الفاشلة الى أن قامت مصر بقطعها فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ وقررت عرض قضيتها على مجلس الأمن .

---

(١) وصل H.Huddieston الحاكم العام البريطانى الى « لندن » فى ٩ نوفمبر ١٩٤٦ حيث أكد بنفسه على ضرورة الحاجة إلى استخدام القوة للمحافظة على النظام فى السودان ، وبناء عليه تم ارسال كتيبة بريطانية اضافية للخرطوم بالجو . ويلاحظ أن هذا الجزء من التقرير درجته السرية عالية «Guard» . انظر :

- Idem: «At the Governor-General's request an extra British battalion was sent to Khartoum (from Palestine) by air... In the course of his visit to London... the Governor-General emphasised the probability of force being required to maintain public order in the Sudan if the protocol were put into force... He felt bound to record that, if the Cabinet approved the protocol, he could no longer be in agreement with the sovereignty clause». See also Ibid., p. 17.

(٢) Ibid., pp. 18-20.

- وقد جاء بتلك المذكرة السابقة فى جزء درجة سريته عالية «Guard» أن صدقى قد استقال ظاهريا بسبب سوء صحته إلا أنه تم اخطار السفارة البريطانية سرا ان ذلك حدث « لأن الملك فاروق وصل الى نتيجة مفادها أن علاقة صدقى بالحكومة ... [البريطانية] أصبحت متوترة جدا ، وأنه تعرض للفضيحة بدرجة كبيرة بسبب تصريحاته المختلفة عن المعاهدة بحيث اصبح لا يمكن تحقيق تقدم [فى هذا الموضوع] » :

- «On 8th December Sidky Pasha resigned the Premiership, ostensibly on grounds of ill-health... but in reality, as His Majesty's Embassy were informed in confidence, because King Farouk had come to the conclusion that Sidky's relations with His Majesty's Government had become too strained and that he was too much compromised by his various statements about the treaty for any progress to be made». See ibid .

ثالثا : الضغوط البريطانية لتحقيق أهداف التفاوض

إهتمت الحكومة البريطانية منذ بداية تصاعد الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب بحصر تلك الحركة ومطالبها فى إطار العلاقات الثنائية بين البلدين حتى تحصل بريطانيا على أفضل شروط ، لذلك عملت الحكومة البريطانية على منع المصريين من عرض قضيتهم على مجلس الأمن[١] حتى تضمن عدم تدخل أطراف أخرى فى هذه القضية التى اعتبرتها من صميم الشئون الداخلية لامبراطوريتها .

ولا يخفى أنه لو قامت مصر بعرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة فى ذلك الوقت لكان ذلك أفضل لها . حيث كان موقفها قويا فى مواجهة بريطانيا بسبب الظروف الدولية فى تلك الفترة . فالنظام الدولى الجديد الذى أنشأته تلك المنظمة كان بعد وليدا وفى حاجة الى كسب ثقة الدول به ، وقد نجح فعلا فى تحقيق جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن سوريا ولبنان[٢] حين قدم السوريون واللبنانيون شكوى الى مجلس الأمن فى فبراير ١٩٤٦ وتم انسحاب القوات الأجنبية من أراضيهما فى ١٥ أبريل من نفس العام[٣] .

ويضاف الى ما سبق أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من « الفيتو » السوفيتى فى حالة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ، ولذلك فإنها عمدت الى الاسراع فى تغيير موقفها بعد رد الفعل العنيف من جانب الحركة الوطنية المصرية إثر نشر المذكرة البريطانية فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، ووافقت على بدء التفاوض[٤] . كذلك فإنه عندما توقفت المفاوضات بين البلدين فى مايو ١٩٤٦ أسرعت الحكومة البريطانية فى تنفيذ قرار

---

(١) Minute by Ward, 9.4.46, Op.Cit.

(٢) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣ . فمن رأيه أن مصر قد تأخرت فى عرض قضيتها على مجلس الأمن فى يوليه ١٩٤٧ بدلا من فبراير ومارس ١٩٤٦ حيث عرضت كل من سوريا ولبنان وايران قضاياها على المجلس ، بالاضافة الى أن مركز بريطانيا فى المجلس كان أقوى فى ١٩٤٧ منه فى ١٩٤٦ . وقد أثبتت الوثائق البريطانية صحة ذلك الرأى . انظر أيضا ص ١٨٠ من الكتاب .

(٣) Louis, Op.Cit., pp. 124, 149, 171, 175.
– وقد ذكر الكاتب أن بريطانيا لم تستطع فى هذه الحالة أن تتنكر لوعودها للسوريين واللبنانيين أثناء الحرب بالاستقلال بسبب الضغط الدولى وذلك برغم ادراكها أن عملية استقلال كلتا الدولتين على يد مجلس الأمن « ... لها ابعاد عميقة على كل العالم العربى ...، فان أيا من الدول العربية الأخرى لن توافق على شيء أقل » . انظر :
- Ibid., p. 124.

(٤) Ward, 9.4.46, Op.Cit. and Parliamentary Debates, (Commons), 24.5.46, Op.Cit.
– وقد أعلن « بيفن » صراحة فى تلك الجلسة لمجلس العموم مدافعا عن اعلان الجلاء فى بداية التفاوض ان ذلك كان الطريق الوحيد أمامه حيث ان الاحتمالين الاخرين كانا إما لجوء مصر الى مجلس الأمن تعرض فيه قضيتها أو أن تستخدم بريطانيا القوة لفرض شروطها .

الانسحاب من القاهرة والاسكندرية حتى تتجنب عرض مصر لقضيتها أمام مجلس الأمن [1] ، خاصة وأن ممثلي مختلف الأحزاب المصرية كثيرا ما أعلنوا عن ضرورة القيام بتلك الخطوة كنتيجة لتوقف المفاوضات لفترة طويلة [2] .

وحتى تنجح الحكومة البريطانية فى تحقيق أهدافها ومصالحها من عملية التفاوض فقد فرضت ضغوطا متعددة واستخدمت أساليب مختلفة على كافة المستويات الداخلية فى مصر ، والاقليمية فى العالم العربى ، والدولية بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أساسا . إلا أن كشف الحركة الوطنية لتلك المخططات أدى الى فشلها فى النهاية .

وترتيبا عليه فيتناول هذا الجزء من الدراسة من جانب التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية من أجل فرض شروطها فى التفاوض ، كما يتناول من جانب آخر الضغوط الاقليمية والدولية التى مارستها الحكومة البريطانية لضمان تحقيق مصالحها فى مصر .

أساليب تدخل الحكومة البريطانية فى الشئون الداخلية المصرية لفرض شروطها :

أعلنت حكومة العمال البريطانية منذ توليها السلطة فى يوليه ١٩٤٥ أنها تعتنق مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الشرق الأوسط ، ومنها مصر بطبيعة الحال [3] . وقد أدى ذلك الى تبنى بعض

---

(١) Bevin, Paris to Campbell, No. 10,27.6.46, Op.Cit.

– انظر أيضا ما قاله « بيفين » فى هذا الصدد : « أن ما سوف يساعد المفاوضات من جانبنا الجلاء من المدن ... اننى أعطى الأهمية القصوى من وجهة النظر النفسية للانسحاب المبكر على قدر الامكان من المدن ، خاصة [انسحاب] القيادتين [العسكريتين] من القاهرة » :

- «What will most help our negotitions is evacuation from the cities... I attach the greatest importance from a psychological point of view to earliest possible withdrawal from the cities, especially of the two headquarters from Cairo». See Foreign Secretary, Paris to Prime Minister, No. 261, immediate and secret tel., 26.6.46, FO 371/53303.

(٢) Campbell to Bevin, No. 10 Saving, important tel., 1.7.46, FO 371/53304.

– وقد توقفت المفاوضات من ١٩ مايو الى ٣ يوليه ١٩٤٦ ، انظر ص٢٢١ من الكتاب .

(٣) Louis, Op.Cit., p. 3.

– ويرى الكاتب أن تلك السياسة كانت من صنع « بيفين » فقد كان مطروحا أمامه اختيار سياسة التدخل ، الا أنه اعتقد أن ذلك سيؤدى الى التقليل من نفوذ بريطانيا فى الشرق الأوسط بدلا من دعمه . ويقرر الكاتب أن « بيفين » سيطر على الوزارة وحد من الاتجاهات التدخلية لدى الموظفين الدائمين فيها ، وسوف يتضح من التحليل اختلاف النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة عن تلك المقولة التى جعلها الكاتب تشكل الخط الفكرى الأساسى لكتابه . انظر أيضا فيما يتعلق بإعلان سياسة عدم التدخل فى الشئون السياسية المصرية تصريحات « بيفين » فى مجلس العموم البريطانى :

- Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

الدارسين تلك الفكرة واعتبروا أن ذلك كان يمثل اختلافا أساسيا بين سياسات كل من حكومتى العمال والمحافظين [1] .

وفى واقع الأمر فان هذه الدراسة قد أثبتت المقولة العكسية ، فالحكومة البريطانية لم تتوقف لحظة عن التدخل فى جميع الشئون الداخلية المصرية طوال فترة احتلالها لمصر ، إنما كان الاختلاف بين حكومتى العمال والمحافظين بعد الحرب فى أسلوب هذا التدخل فقط ، على ما سيأتى تحليله بالتفصيل فى الفصول القادمة من الكتاب .

وبداية ، يلفت النظر لحقيقة هامة وضحت دائما من تحليل السياسة البريطانية تجاه مصر فى كل الأوقات ، وهى التفرقة بين السياسة الحقيقية للحكومة البريطانية والسياسة المعلنة ، وقد اهتمت تلك الدراسة بالتفرقة بين هذين المستويين فى التحليل حتى تكون نتائجه دقيقة وواقعية[2] .

لقد كان التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية يعضد دائما بقوة الاحتلال العسكرى لمصر بطريقة مباشرة عن طريق تحريك مدمرات الأسطول البريطانى الى ميناء الاسكندرية [3] ، أو عن طريق تلويح السفير البريطانى للملك بتأييد قائد القوات البريطانية فى مصر لطلباته السياسيه [4] ، ووصل الأمر ذروته فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما حاصرت الدبابات البريطانية القصر الملكى لكى تفرض الحكومة الوفدية فى السلطة [5] .

ومنذ ذلك التاريخ لوحظ أن تلك الحادثة أصبحت تشكل سابقة هامة فى خلفية صانعى السياسة

---

(١) Louis, Op.Cit., p. 3.

(٢) كان المنهج الذى اتبعه صانعو السياسة البريطانيون يقوم دائما على تحديد الموقف أو المشكلة ، ثم توضيح مركز الحكومة البريطانية فيما يتعلق بذلك الموقف ، ومركز الأطراف الأخرى من حيث نقاط القوة والضعف . ثم يتم ثانيا رسم السياسة الحقيقية التى ستتبعها الحكومة لتحقيق مصالحها فيما يتعلق بهذا الموقف . واخيرا يتم صنع السياسة المعلنة التى قد تختلف عن السياسة الحقيقية وتعمل على اخفائها . وقد يصل الأمر فى كثير من الأحيان الى تحديد خطوط السياسة الاعلامية الخاصة بذلك الموقف وارسال تعليمات بشأنها الى الاذاعة والصحافة البريطانية ، ومن الأمثلة على ذلك : السياسة البريطانية فى فبراير ١٩٤٢ انظر ص ١٥٠ من الكتاب ، وفى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٤٦ ، وفى اثناء عرض قضية مصر على الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ .. الخ ، على ما سيأتى ذكره بالتفصيل .

(٣) مثلما عرف بأزمة الجيش فى يونيه ١٩٢٧ ، حين تدخلت الحكومة البريطانية فى أعمال البرلمان المصرى بالقوة . انظر الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ١ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

(٤) مثلما حدث عندما ارادت الحكومة البريطانية إقالة حكومة على ماهر فى يونيه ١٩٤٠ ، انظر ص ١٣٠ من الكتاب .

(٥) انظر ص ١٤٥ من الكتاب .

البريطانية ، فكلما واجهتهم مشكلة ما فى مصر فكروا فى فرض شروطهم عن طريق استخدام القوة المسلحة (١)

إلا أن الظروف قد تغيرت بعد الحرب ، فأصبح من غير المقبول استخدام ذلك الأسلوب السافر فى التدخل فى شئون دولة أخرى استنادا الى الاحتلال العسكرى – على الأقل من الناحية المظهرية – بعد قيام النظام الدولى الجديد الذى أفرز الأمم المتحدة ، التى جعلت من أهم مبادئها المساواة بين الدول وعدم إكراه أى حكومة بالقوة على قبول ما يتعارض مع مصالحها (٢) .

وفى واقع الأمر فان تغير النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية لم يؤد الى تغير جوهرى فى السياسة البريطانية ، التى ظلت تتدخل فى الشئون الداخلية المصرية على أوسع نطاق بالرغم من إعلان « بيفين » – السابق الاشارة اليه – وإن عنيت بتغيير أسلوبها فى ذلك ليتواءم مع متطلبات العصر !

ولمزيد من التوضيح يلاحظ أن الهدف الذى أعلنه « بيفين » من سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الشرق الأوسط عموما هو تدعيم النفوذ البريطانى فى تلك المنطقة ، وبعبارة أخرى فان الهدف من إعلان السياسة البريطانية الجديدة كان هو نفس الهدف من سياسة التدخل البريطانى السافر فى مصر منذ الاحتلال فى ١٨٨٢ .

حقيقة لقد اختلفت وسيلة تحقيق هذا الهدف بأن غلفت الحكومة البريطانية تدخلها فى الشئون الداخلية المصرية بشعارات « المشاركة والمساواة » ، إلا أن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد ، والدليل على ذلك أنه كلما حدث اعتراض من جانب المصريين على أحد المطالب العسكرية أو السياسية البريطانية ، كان أول ما يلجأ اليه صانعو السياسة البريطانية هو حساب امكانية استخدام القوة لتحقيق أهدافهم (٣) . وحتى لو استبعدوا استخدام القوة فيما بعد ، فيكون ذلك لأسباب لا علاقة لها « بالمشاركة ولا بالمساواة » ، وإنما لأسباب متعلقة بظروف التوازن الدولى ، أو لأسباب اقليمية مرتبطة بنشاط حركات التحرر فى المنطقة ، أو لأسباب راجعة لظروف السياسة الداخلية المصرية ، خاصة مع نضوج الحركة الوطنية وخروجها من سيطرة الأحزاب التقليدية التى كانت تحركها الحكومة البريطانية كما تشاء ، وفقا لنظرية التوازن الثلاثى السابق الاشارة

---

(١) انظر ص ص ١٥٨ — ١٥٩ ، ١٦٣ — ١٦٦ ، ١٦٩ من الكتاب .

(٢) يلاحظ ان هذا المبدأ أصبح وكأنه سيف مسلط على صانعى السياسة البريطانية ! انظر :

- Minute by Ward, 9.4.46, Op.Cit.

– انظر أيضا إشارة « بيفين » فى مجلس العموم البريطانى الى أثر انشاء منظمة الأمم المتحدة حيث شعرت كل الدول الأعضاء أن لها وضعا جديدا :

- Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

(٣) Louis, Op.Cit., p. 244.

اليها بين الانجليز والملك وحزب الوفد (١) .

ولا غرابة فى هذا التحليل حيث أن سياسات الدول تستهدف تحقيق مصالحها أو المحافظة عليها . وحين تتعارض مصالح الدول لا يكون لتلك السياسات من قيمة أو مصداقية إلا بقدر ما يساعدها من قوة فعلية على أرض الواقع قادرة على فرض هذه السياسة أو تلك ، سواء استخدمت هذه القوة أو لم تستخدم . وبمعنى آخر فان الموقف التفاوضى لأية دولة لا يمكن أن يعبر عن أكثر مما تملك من قوة حقيقية قابلة للاستخدام يستند اليها هذا الموقف فى مرحلة معينة من مراحل الصراع من حول المصالح .

وعليه فان فكرة المشاركة المبنية على المساواة بين الدول تفترض على الأقل تقاربا فى مصالح الطرفين الشريكين ، وهو شرط كان فى الواقع غائبا كلية فيما يتعلق بالمفاوضات المصرية البريطانية ، فمصلحة الحكومة البريطانية كانت فى إقامة قاعدة عسكرية فى مصر تكون نواة لنظام دفاع إقليمى يضم بلاد الشرق الأوسط الخاضعة للنفوذ البريطانى بهدف صد الهجوم السوفيتى المحتمل على الغرب ، بأقل النفقات الممكنة ، وتلك الاستراتيجية وهذه الأهداف لم تكن تعنى المصريين على الاطلاق ، بل كانوا يتساءلون لماذا يهاجم السوفييت مصر ؟(٢) فما كان المصريون يهتمون إلا بتحقيق الجلاء الكامل للقوات البريطانية من أراضيهم ، وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان . لذلك عارضت العناصر الوطنية منهم سياسة الأحلاف العسكرية الإقليمية على أساس أنها مجرد واجهة لاستمرار الاحتلال البريطانى(٣) .

---

(١) انظر ص ص ١١٩-١٢٠من الكتاب . وانظر أيضا كيف شرح « كيلرن » سياسة التوازن الثلاثى هذه ، وكيف اوضح أنها سمحت دائما لبريطانيا بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وشبهها « ... بكرسى ذى ثلاثة أرجل — الملك فؤاد ، الانجليز ، الوفد . وعندما تصبح الأمور صعبة [من وجهة النظر البريطانية] كانت [بريطانيا] تستطيع دائما الاعتماد على الملك فؤاد فى ... قمع الوفد فى اتجاهه المعادى لبريطانيا » . ثم كيف أسهم « كيلرن » فى دعم ذلك التدخل البريطانى فى مصر ، فهو عند وصوله فى ١٩٣٤ وجد أنه لم يكن هناك اتصال بين المندوب السامى البريطانى وحزب الوفد لعدة سنوات ، بالرغم من أنه كان حزب الأغلبية ، واعتبر ذلك ظاهرة غير صحية وبدأ بدعوة رؤساء الأحزاب — ومنهم مصطفى النحاس — الى حديقة السفارة البريطانية ، واقام بذلك اتصالا مع حزب الوفد كانت نتيجته توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى اعتبرت مكسبا لبريطانيا ، ولعب فيها حزب الوفد تحت رئاسة النحاس الدور الأكبر — برغم كونه عدوا لبريطانيا فيما سبق — وكيف أنه منذ ذلك التاريخ حدث تعاون بين السفارة البريطانية وهذا الحزب :

- Bowker to FO, No. 101 Saving, letter from Killearn «Swan Song», 6.3.46, Op.Cit.

(٢) Louis, Op.Cit., p. 737.

(٣) Ibid., p. 741.

— ويلاحظ عموما أن مؤلف المرجع السابق يتبنى وجهة النظر البريطانية ، واعتبر ان السياسة المعلنة لحزب العمال البريطانى ، والقائمة على « المشاركة والمساواة » كانت هى السياسة الفعلية التى اتبعتها الحكومة البريطانية فى مصر ، وقد امتدحها الكاتب واعتبرها مختلفة اختلافا جذريا عن سياسة حزب المحافظين . وقد ارجع الكاتب فشل سياسة الحكومة العمالية فى منطقة الشرق الأوسط « للطبيعة المتقلبة » للحركة الوطنية فى مصر وفى المنطقة عموما . ويلاحظ =

وأخيرا فان مجرد تواجد القوات العسكرية البريطانية فى مصر بالحجم الذى كانت عليه اثناء التفاوض جعل إعلان الحكومة البريطانية عدم التدخل فى الشئون الداخلية مجرد حبر على ورق فقد بلغ عدد القوات البريطانية فى مصر فى مايو ويونيه ١٩٤٦ : ١٦,٣٢٣ ضابطا وجنديا بريطانيا (١) ومهما كان هذا العدد قابلاً للزيادة والنقصان وفقا للأعداد التى تقيم فى مصر فترة مؤقتة كنقطة عبور بين القواعد البريطانية الأخرى (٢) فى فلسطين والعراق وشرق افريقيا والسودان .. الخ ، فلقد كان يزيد بأكثر من عشرة أضعاف عن العدد الذى سمحت به معاهدة ١٩٣٦ وهو ١٠,٠٠٠ من العسكريين فقط .

وأول ما يتبادر للذهن فى واقع الأمر هو مدى العبء الذى وقع على الحركة الوطنية المصرية التى كان عليها ليس فقط التخلص من العدد المنصوص عليه فى المعاهدة التى صممت على إلغائها ، وإنما أيضا التخلص من العدد الاضافى الذى تراكم بحكم الأمر الواقع ، والذى برغم انتهاء الحرب قبل ما يقرب من العام وانتهاء العمليات الحربية فى افريقيا منذ ١٩٤٣ لم ينقص الى العدد الذى حددته المعاهدة (٣) .

وقد ظهر التناقض بين الوجود العسكرى البريطانى بهذا الحجم فى مصر وبين سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية التى أعلنتها الحكومة البريطانية عندما تصاعدت الحركة الوطنية المصرية ضد بريطانيا وانتشرت المظاهرات والاعتداءات على أفراد القوات البريطانية وتكرر تدخل الحكومة البريطانية لدى الحكومة المصرية للإحتجاج والمطالبة بالتشدد فى مواجهة الوطنيين المصريين . بل لقد وصل الأمر الى مطالبة البرلمان البريطانى باقالة محافظ الاسكندرية بسبب اعتداء المظاهرات على بعض الجنود البريطانيين (٤) !

= ايضا اتفاق الكاتب مع رأى السياسيين البريطانيين – فى ذلك الوقت – على اعتبار عرض بريطانيا تاجير قاعدة عسكرية فى منطقة القناة لمدة ٩٩ عاما دليل على معاملة مصر المبنية على المساواة ، فقد قامت الولايات المتحدة بتأجير قواعد عسكرية من بريطانيا فى جزر الهند الغربية وبرمودا بنفس الشروط ! وفى واقع الأمر فإن فى ذلك مغالطة واضحة ، بل ان هذا المثل يعتبر دليلا على نظرة الحكومة البريطانية لمصر من منطق القوة ، فمنطقة القناة جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية أما جزر الهند الغربية فهى مستعمرات بريطانية . والخلاصة أن الكاتب لم يفرق بين السياسة الحقيقية التى صاغتها الحكومة العمالية من أجل تحقيق المصالح الاستعمارية البريطانية فى المنطقة ، وبين السياسات المعلنة التى وضعت بطريقة تخفى تلك المصالح حتى يمكن ان يقبلها الطرف الاخر . انظر :

- Ibid., p. 242.

(١) Secret letter from C.O.S. to Scrivener, No. 735/6, 20.6.46, FO 371/53303.

– ويلاحظ من ذلك الخطاب حرص الحكومة البريطانية على سرية تلك المعلومات وعدم تبادلها خارج اطار الخارجية البريطانية أو وفد التفاوض البريطانى فى مصر .

(٢) Louis, Op.Cit., p. 9.

(٣) Ibid., pp. 9-10.

-- وقد ذكر الكاتب فى المرجع السابق أن عدد القوات البريطانية بلغ ٢٠٠,٠٠٠ عند انتهاء الحرب كما ذكر أنه « بالنسبة للوطنى المصرى ، فان تواجد ١٠٠,٠٠٠ [من] القوات البريطانية على التراب المصرى ، أو حتى ١٠,٠٠٠ كان يذكره باستمرار بالاحتلال وكان مصدرا لا نهائيا للكراهية » .

(٤) = Confidential letter from campbell to Howe, 15.6.46, FO 371/53303.

من هنا ظهر التناقض فى السياسة البريطانية « فعدم التدخل هو سياستها المعلنة [و] المحددة من جانب وزير الخارجية ولكن ، فى الواقع تتصرف [السفارة البريطانية] كل يوم تقريبا كما لو كان الحال هو العكس »[1] . ولم يكن مرد ذلك فقط الى اعتياد البريطانيين على التدخل وهو الأسلوب الذى كان متبعا دائما مع مصر ، بقدر ما يرجع الى حقيقة الاحتلال البريطانى وشعور البريطانيين بأنه فى امكانهم التدخل ، أو أنهم اذا لم يتدخلوا فان ذلك يعتبر دليل ضعف مما قد يدفع المصريين للاستهزاء بهم [2] !

والخلاصة هى أن الحكومة البريطانية ظلت تتدخل فى الشئون المصرية وتمارس كافة أنواع الضغوط من

= — وهذا الخطاب فى غاية الأهمية ويعد ابلغ دليل على الموقف المتناقض الذى وجد السفير البريطانى نفسه فيه مع اعلان وزير الخارجية البريطانى لسياسة عدم التدخل . ومن رأى « كامبل » أنه طالما وجدت القوات البريطانية فى مصر فلا تصلح تلك السياسة للتطبيق كما أنه وصف الوضع البريطانى فى ظل تلك السياسة بأنه « وضع شاذ » لأن بريطانيا لا تستطيع أن تستخدم القوة فى مصر لفرض شروطها بسبب نمو الحركة الوطنية المصرية ونضوجها بالإضافة الى موقف الرأى العام العالمى فى حالة استخدام القوة . والخلاصة ان موقف « كامبل » هو معارضة سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية من منطلق أن التدخل ضرورة يفرضها وجود القوات البريطانية فى مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «Non-intervention is the policy declared in definite terms by the Secretary of State, but, in reality, we act almost daily as if this was not so. Possibly it might be thought that was to some extent due to a spontaneous memory that intervention used to be the policy. But it is more really due to the fact that we still have troops here and therefore, memory of old policy or no memory of it, (a) we are tempted to feel we must interfere because we can, (b) we actually must interfere because the presence of our troops creates situations in which we must. On the other hand there is on the Egyptian side a corresponding time-lag between the achievement of independence and the loss of the 'occupied' mentality, which expects 'intervention.' action in certain circumstances and regards anything less as a sign of weakness»

«I feel that what we really need, ideally, would be a decision whether we are whole-heartedly to adopt and practise the non-intervention policy of His Majesty's Government or not. At the same time I believe that so long as our troops are here we cannot whole-heartedly practise it, because they are here. Be that as it may, I think we should have constantly in mind that at present we have the worst of both worlds.»

— ويلاحظ أن موقف « كامبل » من معارضة سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية المعلنة من جانب الحكومة البريطانية يتفق مع موقف « كيلرن » السفير البريطانى السابق عليه ، الذى كان من اشد المعارضين لتلك السياسة الجديدة من منطلق الأهمية الاستراتيجية لمصر بالنسبة لبريطانيا ، والذى اعتبر أن سياسة عدم التدخل هذه قد تؤدى الى تفكك النظام السياسى المصرى . انظر ص ٢١٦ من الكتاب ، وانظر أيضا لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 101 Saving, letter from Killearn «Swan Song», 6.3.46, Op.Cit.

(١) Campbell to Howe, 15.6.46, Op.Cit.

(٢) Ibid.

أجل ضمان تحقيق مصالحها وأهدافها من عملية التفاوض ، وأن سياسة عدم التدخل التى أعلنتها لم تطبق فى جميع الأحوال فى مصر ، وأنه فى الحالات التى احجمت فيها الحكومة البريطانية عن التدخل بطريقة معينة فى الشئون السياسية المصرية كان ذلك بسبب تغير مراكز القوى والحسابات السياسية للحكومة البريطانية فى مصر . وقد اتضح ذلك فى معرض تشكيل وفد التفاوض المصرى من جهة ، وبمناسبة الضغوط التى مارستها الحكومة البريطانية على الملك من جهة أخرى .

١ – التدخل البريطانى لإشراك حزب الوفد فى المفاوضات :

مع موافقة الحكومة البريطانية على مبدأ التفاوض من أجل الاتفاق على معاهدة تحالف جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٦ ، كان أول ما تم بحثه هو تشكيل وفد التفاوض المصرى والحكومة التى ستجرى فى ظلها المفاوضات [١] ، وبعبارة أخرى بدأت محاولات التدخل فى الشئون الداخلية المصرية من أجل تهيئة الظروف السياسية بحيث تضمن تحقيق المصالح البريطانية .

لقد اعتقدت الحكومة البريطانية أن من مصلحتها أن يتكرر ما حدث فى ١٩٣٦ ، من حيث أن تشكل حكومة وفدية تقوم باجراء المفاوضات فى إطار من الوحدة الوطنية بين جميع الاتجاهات السياسية [٢] ، حتى تضمن بذلك عدم التنصل فيما بعد من شروط المعاهدة الجديدة التى كانت تعتزم أن تضمنها نصوصا تلقى على مصر التزامات أوسع من تلك الواردة فى معاهدة ١٩٣٦ ، على النحو الذى سلف بيانه .

إلا أن الحكومة البريطانية وجدت نفسها فى موقف دقيق – من وجهة نظرها – نتيجة لسوء العلاقات بين الملك ومصطفى النحاس منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومرجعه الممارسات السياسية للسفارة البريطانية فى مصر [٣] ، مما أدى الى وقف دورة التوازنات السياسية التقليدية لأن الحكومة البريطانية توقعت

---

(١) Bevin to Killearn, No. 131, 25.1.46, Op.Cit.

(٢) Ibid.

(٣) Minute by Campbell (Egyptian Department, FO), 12.8.45, FO 371/45923

– وقد علق « كامبل » فى المذكرة السابقة بعد مقابلة مع عمرو – السفير المصرى فى لندن – أن عدم الانسجام بين « كيلرن » والنقراشى من ناحية ، والعداء بين الملك والنحاس من ناحية أخرى كان بسبب « المعرفة بالعلاقة الوثيقة جدا التى وجدت بين السفير [البريطانى] والنحاس منذ تعاونهما فى مفاوضات المعاهدة فى ١٩٣٦ ، والحقيقة أن ... كيلرن يعتقد أن مفاوضات المعاهدة وحكومة وفدية لا ينفصلان » . أنظر :

- Ibid.: «[Amr's] remarks about Lord Killearn's relations with Nokrashy Pasha and with King Farouk were partly occasioned by the knowledge of the very close relations which have existed between H.M. Ambassador and Nahas ever since they were associated together in the Treaty negotiations of 1936, and of the fact that Lord Killearn is apt to consider Treaty discussions and a Wafdist Government as inseparable».

أن يرفض الملك السماح لحكومة وفدية بتولى السلطة ، وكان من رأى الحكومة البريطانية أن وزارة النقراشى الائتلافية وزارة ضعيفة غير قادرة على المحافظة على الأمن العام [1] .

إذن كان أول ما قررته الحكومة البريطانية هو نقض السياسة التى أعلنتها من حيث عدم تدخلها فى شئون مصر الداخلية ، وهو ما برره « بيفين » « بأن القضايا المطروحة من الأهمية بحيث أنه لا يعتقد أن ... [الحكومة البريطانية] تستطيع أن تتجنب شكلا ما من التحذير الى الملك فاروق [بأنها] لا تنظر الى تلك القضايا على أساس أنها موضوعة فى [تلك] اللحظة فى أفضل الأيدى المصرية »[2] .

وعلى ذلك أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها للسفير البريطانى فى القاهرة بأن « يخطر الملك فاروق بمنتهى الصراحة بقلقها بشأن هذا الموضوع ، وبينما يوضح له أن القرار يرجع له ، اقترح ..أن يفكر جديا ...فى محاولة ... تكوين حكومة على أساس أوسع أو على الأقل بضمان إشراك [حزب] الوفد فى الوفد المصرى [المفاوض] »[3] .

ويلاحظ أن التدخل البريطانى فى هذه الحال كان على شكل تحذير للملك وعلى أساس أن يتولى بنفسه حل تلك المشكلة لأن الحكومة البريطانية « لا تستطيع أن تتولى .. الحل بالنيابة عنه ، بدون التدخل الأكثر وضوحا فى الشئون الداخلية [المصرية] »[4] . وبعبارة أخرى فإن الحكومة البريطانية قامت فعلا بالتدخل فى الشئون الداخلية المصرية عن طريق استخدام نوع من الإكراه المعنوى المستند الى التواجد العسكرى البريطانى فى مصر وثقل النفوذ البريطانى السياسى فيها وإن لم تذهب الى حد استخدام الإكراه العسكرى كما حدث أثناء الحرب .

كما يلاحظ فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية كانت حريصة على عدم إثارة عداوة الملك فتعهدت له

---

(١) Bevin to Killearn, No. 131, 25.1.46, Op.Cit.

(٢) Ibid.: «I have as you now declared that His Majesty's Government will not interfere in Egypt's internal affairs, but the issues at stake are of such importance that I do not think we can avoid some form of warning to King Farouk that we do not regard those issues as being entrusted at the moment to the best Egyptian hands».

(٣) Ibid.: «I suggest therefore that your Lordship should inform King Farouk quite frankly of our anxiety on this score and, whilst making it clear that the decision lies with him, suggest that he would do well to... consider seriously whether he should not endeavour, by bringing about a Government on a wider basis or at least by securing the participation of the Wafd in the Egyptian Delegation».

– ويلاحظ فى المرجع السابق أن « بيفين » كان يخشى من تكرار ما حدث أثناء مفاوضات محمد محمود فى ١٩٢٩ وطلب من الملك ان يعيد دراسة تاريخها ووصفها بأنها كانت « كارثة » .

(٤) Ibid.: «This, I repeat, is a problem which the King himself and his advisers must solve; we cannot, = without the most glaring intervention in internal matters, undertake the task of solving it for him».

بأن تمتنع عن « أى شكل من التدخل لمصلحة النحاس » (١) . واستمرت الحكومة البريطانية فى الضغط على الملك لتغيير حكومة النقراشى قبل بدء المفاوضات(٢٧٦)، مستغلة حملة الانتقاد الداخلى للأسلوب العنيف الذى اتبعته الحكومة فى قمع المتظاهرين من الطلبة فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ (٣) . وقد حاول إسماعيل صدقى – بناء على تعليمات من الملك – الاستجابة الى مطالب الحكومة البريطانية باشراك حزب الوفد فى وفد التفاوض المصرى وتجميع كل الأحزاب فى جبهة واحدة كما حدث فى ١٩٣٦ ، إلا أن المحاولة باءت بالفشل(٤) . وفى ٧ مارس ١٩٤٦ قام صدقى بتعيين الوفد المصرى للتفاوض بدون اشتراك حزب الوفد

---

(١) Ibid.: «... His Majesty must deal with the personal problem presented by Nahas. There we cannot help him; and the most we can do is to undertake not to hinder him by any form of intervention on Nahas's behalf».

– وقد اعترض « كيلرن » على هذه التعليمات فهو لم يكن يرغب فى التخلى عن النحاس لسببين : أولهما أنه كرئيس للوفد يجب أن يعمل له حساب ، وثانيهما خشية أن يعرف « أننا تخلينا عن الرجل الذى وقف بجانبا فى الأيام الصعبة فى ١٩٤٢ » ، لذلك اقترح عدم ذكر النحاس صراحة للملك . انظر لمزيد من التفصيل :

- Killearn to FO, No. 117, immediate tel., 28.1.46, FO 371/53283: «... it is advisable to be a little careful what we say about Nahas Pasha as, whether or not he returns to power, he will, as Head of the Wafdist, always be a power to be reckoned with and both he and... [the] public... would regard it as jettisoning the man who stood by us in the difficult days of 1942».

– وقد انتقد « بيفين » ذلك التصرف من جانب « كيلرن » وأكد له ما يلى : « أننا سددنا ديننا للنحاس باعطائه التأييد عندما كان فى السلطة حتى نهاية ١٩٤٤ ، وأننا مستعدون لأن تكون للملك فاروق القيادة فيما يتعلق بالموقف الداخلى » . انظر :

- Bevin to Killearn, No. 208, important tel., 8.2.46, FO 371/53283: «... I should like to make clear my view that we have discharged our debt to Nahas Pasha by giving him support while in office until late in 1944 and that, we are ready that King Farouk should have his head so far as internal situation is concerned».

(٢) FO to Killearn, important tel., (without No.)., 16.2.46, (cancelled), FO 371/53283.

– وقد ألغيت تلك البرقية التى حددت حث الملك على إقالة حكومة النقراشى ، بحجة ضعفها وعدم قدرتها على حماية الأمن العام – من وجهة النظر البريطانية – وكان سبب الالغاء هو استقالة الحكومة .

(٣) يلاحظ أن السبب الظاهر لتغيير الحكومة هو أسلوبها فى قمع المظاهرات ، انظر الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص١٨٢ . الا أن السبب الحقيقى هو ضغط الحكومة البريطانية على الملك لاقالتها كما ورد فى الوثائق السابق الاشارة اليها .

(٤) Bowker to FO, No. 99 Saving tel., 6.3.46, FO 371/53287.

– وقد ذكر صدقى للقائم بالأعمال البريطانى أن مصطفى النحاس رفض رفضا باتا الاشتراك فى وفد التفاوض بينا كان فؤاد سراج الدين أكثر تجاوبا . انظر لمزيد من التفصيل :

= - Ibid.: «I had a long informal talk this evening at Sidky Pasha's house, problem of Treaty Revision

فيه (١) .

وقد وافقت الحكومة البريطانية فى نهاية الأمر على التفاوض مع ذلك الوفد المصرى اعتمادا على تأييد كل من صدقى والملك له ولكن بشرط ألا يرفض بعد ذلك أى اتفاق يتم التوصل اليه مع ذلك الوفد (٢) . وفشلت بذلك الضغوط البريطانية من أجل اشراك حزب الوفد بطريقة أو أخرى فى التفاوض ، بسبب سوء العلاقات بين الملك ورئيس حزب الوفد ، وبسبب عدم قدرة الحكومة البريطانية فى تلك المرحلة — وخاصة مع ظروف ما بعد الحرب — أن تستخدم القوة العسكرية صراحة فى تحقيق التغيير الداخلى الذى رغبت فيه .

ومن الطريف أن وزير الخارجية البريطانى رد على الانتقادات العنيفة من جانب المعارضة فى مجلس العموم البريطانى ، بسبب عدم اشراك حزب الوفد المصرى فى التفاوض بأن الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها لن

---

naturally came up... he was endeavouring to get Nahas Pasha and the Wafd to join the Treaty Delegation. But he was so far proving adamant and making impossible conditions. Serag-ed-din on the other hand was much more responsive».

— انظر أيضا الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ ، وقد ذكر أن حزب الوفد رفض الاشتراك فى وفد التفاوض « لأنه اشترط ان تكون له الرئاسة واغلبية المفاوضين » . وقد اعتبرت السفارة البريطانية أن هذا العرض من صدقى على حزب الوفد للاشتراك فى التفاوض « مناورة » من جانبه لأنه كان يعرف مسبقا ان حزب الوفد لن يقبل الاشتراك فى التفاوض بدون أن تكون له الرئاسة كما حدث فى ١٩٣٦ . انظر :

- Campbell to Bevin, «General political review. 1946», No. 220, 14.3.47, FO 371/62990, p. 2.

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ — ١٩٠ ، وفيه ذكر الكاتب أسماء أعضاء الوفد كما ذكر أن الحزب الوطنى رفض أيضا الاشتراك فيه على أساس مبدأ « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » .

(٢) Cabinet (46) 25th Meeting, 18.3.46, FO 371/53289: «In discussion it was pointed out that it was unfortunate that representatives of the Wafd had not been included in the negotiating body, and this was likely to give rise to difficulty in the future. At the same time it was recognised that there were strong arguments against declining to negotiate with the body the Egyptian Government had appointed for this purpose. We should not put ourselves in a position in which it could be said that we were willing to discuss Treaty revision only with a body of our own choosing».

«The Cabinet - Took note that his Majesty's Ambassador in Cairo would be authorised to open discussions about the revision of the Anglo-Egyptian Treaty with the negotiating body appointed for this purpose as soon as the Egyptian Government had given satisfactory assurances that this negotiating body was sufficiently representative to warrant the assumption that a new Treaty negotiated after discussion with them had a reasonable chance of being ratified by Egypt».

-- انظر موافقة الملك فاروق على اعطاء الضمان — الذى طلبته الوزارة البريطانية — بأن تصدق مصر على الاتفاقية الناتجة عن التفاوض مع الوفد الذى تم تعيينه لهذا الغرض فى محضر المقابلة التالية بين الملك والسفير البريطانى فى مصر :

- Campbell to FO, No. 575, immediate and secret tel., 30.3.46, FO 371/53289.

تتدخل فى الشئون الداخلية المصرية ، وأنها تتعامل مع مصر على أساس المساواة بين البلدين[١] !

٢ – الضغوط البريطانية على الملك :

نظرت الحكومة البريطانية دائما الى العرش فى مصر على أساس أنه يمثل عنصر استقرار – من وجهة نظرها – وعاملا هاما لضمان استمرار سياسة التوازنات التقليدية والتى استطاعت الحكومة البريطانية عن طريقها أن تحقق أغراضها فى مصر . وكان تواجد الملك – كعنصر من العناصر الثلاثة التى تحكمت فى السياسة المصرية – ضروريا، حتى تستطيع الحكومة البريطانية أن تقمع الاتجاه الوطنى عن طريقه[٢] .

ويلاحظ أنه حتى فى الفترات التى أرادت فيها الحكومة البريطانية أن تتخلص من الملك مثلما حدث أثناء الحرب – فان ذلك انصب على شخص الملك وليس على العرش كأحد ركائز السياسة المصرية[٣] . وبعبارة أخرى فان النظام الملكى المصرى أتاح للاستعمار البريطانى فرصة تحقيق أهدافه فى مصر عن طريق المناورات بين أطراف متعددة يمكن ضربها ببعض ، أما فى حالة اختفاء ذلك النظام فمعنى ذلك أن تقتصر المواجهة على عنصرين فقط هما الانجليز والرأى العام المصرى بما يمثله من اتجاهات مختلفة[٤] .

وقد حاولت الحكومة البريطانية منذ انتهاء الحرب أن تحسن علاقتها بالملك وتدعم مركزه فى مصر عن طريق حثه على أخذ المبادرة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب المصرى فأثناء زيارة « تشرشل » لمصر أثار مع الملك فاروق تلك المسألة ولفت نظره الى أنه « لا يوجد تقريبا مكان فى العالم يشهد مثل هذه المبالغات فى الفروق بين الثراء والفقر المدقع »[٥] .

---

(١) Paliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

(٢) انظر ص ٢٤٩ من الكتاب .

(٣) انظر ص ١٣٩ من الكتاب . حيث اتضح أنه حتى عندما استهدفت الحكومة البريطانية لاقالة الملك فانها لم تكن تهدف الى القضاء على العرش فى مصر وإنما ابدال شخص الملك فاروق بآخر من الأسرة المالكة .

(٤) ولعل ذلك هو الذى دعا « كيلرن » أن يقلق من اهتزاز مركز الملك فى مصر نتيجة لدخوله كطرف فى الصراعات الحزبية – معاديا لحزب الوفد – بعد انتهاء الحرب ، ونتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية ، وتنبأ بأن الملك اذا استمر فى ذلك الاتجاه فقد يؤدى الأمر الى حدوث انفجار يشمل العرش نفسه مما يدفع الحكومة البريطانية الى مزيد من التدخل فى الشئون الداخلية المصرية ، انظر ص ١٩١ من الكتاب ، وأنظر أيضا :

- Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p. 11.

(٥) كما تحدث « تشرشل » مع الملك عن النظام الضرائبى المصرى والفارق بينه وبين قرينه البريطانى ، فالضرائب المفروضة على الأغنياء فى مصر لا تذكر ، وذلك برغم الانتعاش الاقتصادى للأغنياء فى مصر اثناء الحرب ، الا أنه لاحظ عدم استجابة الملك لهذا الحديث ، وعلق « تشرشل » بأن زيادة الضرائب لن يحبذها الباشوات الأغنياء . انظر :

- Top secret, «Record of conversation with the King of Egypt at Minister Resident's Villa, Cairo from 5.30 to 7 p.m. on 17th Feb., 1945», Present: The Prime Minister, the Secretary of State for Foreign Affairs, the British Ambassador at Cairo, FO 371/45918: «The Prime Minister... reminded =

وبالرغم من أن الدعوة لتحسين الوضع الاجتماعي في مصر فشلت أساسا لطبيعة البناء السياسي والاقتصادي الداخلي ، والذي زادته سوءا علاقة التبعية السياسية والاقتصادية بين مصر وبريطانيا[1] ، إلا أنه لوحظ « الاستعداد المتزايد من جانب الملك فاروق لتقدير منفعة التعاون المستمر والمتقارب ... مع بريطانيا ... فيما بعد الحرب »[2] .

ومع تصاعد المطالبة باعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، بدأت الحكومة البريطانية تعيد حساباتها فيما يتعلق بمراكز القوى السياسية في مصر ، وتبلور الاتجاه الى العمل على كسب الملك الى جانب بريطانيا عن طريق اقناعه بأن تقوية النفوذ البريطاني في مصر هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة الأطماع السوفيتية والنشاط الشيوعي فيها[3] .

King Farouk of what he had said once before, namely, that the King of Egypt had a wonderful opportunity and, indeed, a definite duty to take the lead in improving the conditions of the Egyptian people. Probably nowhere in the world were there such extremes of wealth and abject poverty. The Prime Minister reverted with emphasis to this subject several times during the conversation... The Prime Minister pointed out the glaring contrast between the taxation in the United Kingdom and the negligible percentage (5-8 percent no death duties) levied upon the rich in Egypt, where never before had there been so much prosperity. But, of course, increased taxation would not be popular with the wealthy Pashas». See also Evans, Op.Cit., pp.329-330: «... Winston [Churchill]... told Farouk that he should take a definite line in regard to the improvement of the social condition in Egypt. What an opportunity for a young Sovereign to come forward and champion the interests and living conditions of his people? Why not take from the rich Pashas some of the superabundant wealth and devote it to the improvement of the living conditions of the fellaheen?».

(١) انظر ص ص ١٩٦ — ١٩٨ من الكتاب ، ويلاحظ ان السفارة البريطانية علقت على ذلك بأن التقدم بشأن الأزمة الاجتماعية التي انتشرت في البلاد بعد الحرب كان بطيئا جدا ، « كذلك ، لم تحدث أية محاولة لمعالجة المشاكل الجذرية للملكية الزراعية » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to Bevin, «General Political review, 1945», Op.Cit., p. 8.

(٢) Ibid., p. 10. «Happily [there were] indications of a growing disposition on the part of King Farouk to appreciate the expediency of continued and close co-operation with Great Britain in the changing conditions of the post-war world».

(٣) بدعا « سمارت » — المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في مصر — في نوفمبر ١٩٤٥ ، الى ضرورة عدم ارتباط بريطانيا بعد ذلك بحزب الوفد كما حدث في ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ « ... ويجب تذكر أن ... الملك فاروق ، ... مازال يعتبر بالنسبة للخيال الشعبي [المصري] بطل المستقبل . فليس في وسعنا ان نستعدى الملك فاروق في هذه اللحظة » . انظر :

- Louis, Op.Cit., p. 228.

— كذلك أرسلت الخارجية البريطانية تعليمات للسفارة في مصر بمحاولة « التأثير على الملك مع [اتضاح] زيادة عصبيته من التدخل الروسي » وذلك باقناعه بأن التعاون بين مصر وبريطانيا هو السبيل الوحيد لصد هذا النفوذ . انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to Cairo, No. 812, 28.5.45, FO 371/45921.

وفى نفس الوقت أراد الملك أن يضمن عدم تكرار ضغط الحكومة البريطانية عليه من أجل إعادة حزب الوفد الى السلطة بمناسبة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وأعرب عن اقتناعه بالحاجة الى استمرار العلاقات الوثيقة بين مصر وبريطانيا [١] . ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية وإن عملت على استغلال نفوذ الملك فى مصر لتحقيق مصالحها إلا أنها انتقدت دخوله طرفا فى الصراعات الحزبية القائمة كما سبق ذكره . وعلى أية حال فان الحكومة البريطانية غيرت سياستها ، فبعد أن كانت تعتمد على حزب الوفد فى تحقيق مصالحها أصبحت « مستعدة لأن تكون للملك فاروق القيادة فيما يتعلق بالموقف الداخلى » [٢] .

ومن ذلك المنطلق اشركت الحكومة البريطانية الملك مع رئيس الوزراء فى كل خطوات التفاوض على عكس ما حدث ١٩٣٦ حيث تولى وفد التفاوض المصرى برئاسة مصطفى النحاس مراحل التفاوض بدون اشتراك من الملك .

وأخطرت الحكومة البريطانية الملك – هذه المرة – بشروط التفاوض منذ البداية [٣] وإن تركز ذلك على النقاط العامة ، وأهمها استمرار التحالف بين مصر وبريطانيا فى إطار تنظيم عسكرى إقليمى للدفاع عن الشرق الأوسط . وقد عرضت عليه الحكومة البريطانية تلك المطالب على أساس أنها ثمن الأمن الذى سوف تتمتع به مصر فى مواجهة الأطماع السوفيتية [٤] !

---

(١) يلاحظ أن الاتصالات بين الحكومة البريطانية والملك فى تلك الفترة – أى قبل أن يغادر « كيلرن » مصر – كانت غالبا ما تتم من خلال عبد الفتاح عمرو – السفير المصرى فى لندن – وذلك لسوء العلاقات بين الملك و « كيلرن » منذ ٤ فبراير ١٩٤٢ . وفى هذه المناسبة عقدت مقابلة بين عمرو و «كامبل » فى السفارة المصرية فى لندن حذره فيها عمرو من أنه « ... اذا بدأت اللعبة السياسية الأنانية من جديد بمناقشة أمور المعاهدة ورجوع نفوذ الوفد من أجل هذا الغرض ، فان ذلك معناه ان الملك فاروق سوف يضطر الى أن ينزل الى الحلبة السياسية ... وان يضارب النحاس فى الوطنية » . أنظر :

- Minute by Campbell, 12.8.45, Op.Cit.: «... if the selfish political game was stimulated again by the discussion of treaty matters and the returnto influence of the Wafd for this purpose, then it would mean that King Farouk would have to descend into the political arena. The inference was that he would in such circumstances have to outbid Nahas in nationalism, since Nahas's game was to steal the King's thunder».

(٢) Bevin to Killearn, No. 208, 8.2.46, Op.Cit.

– انظر أيضا ص ٢٥٤ من الكتاب .

(٣) Minute by Scrivener, 27.2.46, Op.Cit.

(٤) انظر المقابلة بين الملك والسفير البريطانى التى نقل فيها اليه طلبات الحكومة البريطانية فى المعاهدة الجديدة خاصة فيما يتعلق بالمنظمة الجماعية لأمن الشرق الأوسط واستمرار التحالف :

- Campbell to FO, No. 576, important and secret tel., 29.3.46, FO 371/53289: «I... mentioned... your wish... for collective organisation of Middle East security... [and] for continuation of alliance. His Majesty seemed to agree...He commented that there was always a price for security...»

وعندما قطعت المفاوضات فى يونيه بسبب رفض وفد التفاوض المصرى للمطالب العسكرية البريطانية التى عرضت عليه فى صورة تسهيلات لعودة القوات البريطانية الى مصر فى حالة الضرورة الدولية ، مارست الحكومة البريطانية عدة ضغوط على الملك من أجل انشاء مجلس للدفاع المشترك بين البلدين على غرار مجلس الدفاع الأمريكى – الكندى ، وليقوم هذا المجلس بوضع التفاصيل المتعلقة بالتسهيلات العسكرية بعد التوقيع على المعاهدة[1] وبذلك تخرج الحكومة البريطانية من مأزق إصرار وفد التفاوض المصرى على عدم الموافقة على هذه التسهيلات فى حالة النص عليها فى صلب المعاهدة .

وقد استخدم السياسيون البريطانيون جميع الأساليب للضغط على الملك ، وقد بلغ الأمر أن عرضوا عليه فكرة مجلس الدفاع المشترك بطريقة تدريجية غير مباشرة جعلته يتبناها ثم « يقنع نفسه بأن مجلس الدفاع كان فكرته هو » ![2] ويحاول من هذا المنطلق أن يكره وفد التفاوض المصرى على قبوله ، فهو صاحب الإقتراح لذلك يجب أن يدافع عنه ويروج له[3] !

إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل حين رفض جميع أعضاء وفد التفاوض المصرى اقتراح مجلس الدفاع المشترك ولم يستطع الملك أن يفعل شيئا أمام هذا الإجماع[4] .

= – ومن ناحية أخرى ضغط « الماريشال Smuts » على الملك لقبوله مبدأ اقامة قاعدة بريطانية فى مصر ، محذرا اياه من التهديد السوفيتى على أمن مصر اذا سحبت بريطانيا قواتها منها . انظر :

- Letter from Campbell, 15.4.46, FO 371/53303.

(١) Campbell to Bevin, «General Political review, 1946», Op.Cit., p.3.

– وانظر فيما يتعلق بتفاصيل مهام مجلس الدفاع المشترك المقترحة :

- FO minute, «Anglo-Egyptian treaty negotiations, 1945-47», Op.Cit., pp. 7-8.

(٢) بل إن « ستانسجيت » لم يكتف بذلك بل تمادى وهنأ الملك على فكرته ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Letter from Stansgate, Alex., to O.Sargent (FO), 10.7.46, FO 371/53307: «[King Farouk] has now convinced himself that the Defence Board was his own untaught idea. I congratulated him on thinking of it and he went on to say that though he seldom interfered in the the counsels of his Ministers he had made it known that on this point he was very firm».

– كذلك شجع السفير البريطانى فى مصر الملك على اعتبار فكرة مجلس الدفاع المشترك نابعة منه وأبرز له فوائدها العملية . انظر لمزيد من التفصيل مادار بهذا الشأن فى المقابلة بين الملك والسفير البريطانى ووزير الجو البريطانى :

-Campbell to FO, No. 251 Saving tel., 12.7.46, FO 371/53306: «... Stansgate and I referred to the Joint Defence Board and both again plugged the idea that the suggestion originated from His Majesty. It was once more clear that this pleased him...».

(٣) Ibid.

(٤) Campbell Alex., to FO, No. 49, most immediate tel., 26.8.46, FO 371/53310 and Campbell to Bevin, «General Political review, 1946», Op.Cit., p. 4.

الضغوط البريطانية على مصر على المستويين الإقليمي والدولي :

حرصت الحكومة البريطانية أثناء المفاوضات بينها وبين الحكومة المصرية على أن تمنع أى تأييد لمصر – على المستوى الاقليمي أو الدولي – حتى لا يؤدى ذلك الى تقوية مركز مصر فى مواجهة بريطانيا . وفيما يلى تتعرض تلك الدراسة الى تلك المحاولات .

١ – على المستوى الإقليمي :

أصبحت مصر منذ قرب نهاية الحرب العالمية الثانية مركزا تتجمع فيه وفود من كافة الدول العربية وذلك بمناسبة تحقيق فكرة التجمع العربى التى نتج عنها انشاء جامعة الدول العربية . وقد كان لمصر دور قيادى فى هذه الدعوة وفى وضع الأسس التى قامت عليها تلك المنظمة ، حيث اجتمع ممثلو الدول العربية فى الاسكندرية وتم التوقيع على بروتوكول إنشاء الجامعة العربية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ثم بدأت المحادثات لوضع الصيغة النهائية لميثاق الجامعة الذى تم التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ (١)

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية لم تعارض فى انشاء الجامعة العربية ، بل أعلن « إيدن » وزير خارجيتها فى ١٩٤٤ « أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى جامعة الدول العربية اذا فكرت البلاد العربية من تلقاء نفسها فى إنشاء هذه الجامعة » (٢) ، الا أنه يلاحظ ان هذا التجمع العربى أصبح بعد إنشائه يشكل عاملا جديدا فى صنع السياسة البريطانية عملت له الحكومة البريطانية حساباً وبذلت كافة الجهود لتحد من فاعليته ولتمنع مصر من استخدامه بما يسيء الى مصالحها .

ويسجل هذا الكتاب أنه بالمقارنة بالفترات السابقة على انشاء الجامعة العربية كان تأثر السياسة البريطانية فى مصر بما يجرى فى العالم العربى محدودا جدا ، ولم تكن الإشارة فى الوثائق البريطانية الى العلاقة المتبادلة بين ما يجرى فى كل من مصر والعالم العربى بمثل هذا التكرار الذى لوحظ فى فترة تصاعد الحركة الوطنية المصرية بعد انتهاء الحرب مباشرة .

فمن ناحية خشيت الحكومة البريطانية من آثار الحركة الوطنية على البلاد العربية التى تقع فى دائرة النفوذ البريطانى ، وكانت حريصة فى كثير من الأحيان على قمع الحركة الوطنية فى مصر حتى لا تقوم – بتأثير النموذج – حركات مماثلة فى تلك البلاد خاصة مع سهولة الإتصال بين مصر وبين البلاد العربية نتيجة لاستمرار توافد مندوبيها على القاهرة بعد إنشاء الجامعة العربية (٣) . وعلى سبيل المثال ، فقد اقلقت

---

(١) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية . **القضية الفلسطينية النزاع المصرى الانجليزى فى مجلس الأمن . أزمة مجلس الشيوخ فى يونيه ١٩٥٠** ، الجزء الثانى ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨) ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ . انظر أيضا أنيس صايغ ، **الفكرة العربية فى مصر** ، (بيروت ، مطبعة هيكل الغريب ، ١٩٥٩) ، ص ص ١٥٨ – ١٦٠ .

(٣) Killearn to FO, No. 36, 9.1.46, FO 371/53282.

المظاهرات التي حدثت في مصر في يناير وفبراير من ١٩٤٦ النظام السعودي ، واعتبر أن الوضع في مصر ليس مجرد اضطرابات عادية وإنما هي بداية ثورة شملت كل البلد ، وحذر الأمير فيصل الحكومة البريطانية من أنه اذا قامت ثورة في مصر ، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الأمور صعبة على السعودية [١].

ومن ناحية أخرى لوحظ تأثير ارتباط مصر بالعالم العربي كعامل هام وضع في الاعتبار بالنسبة لكلا الاتجاهين في داخل الحكومة البريطانية ، المعارض لجلاء القوات البريطانية عن مصر والمؤيد له .

فبالنسبة للعناصر المعارضة لجلاء القوات البريطانية عن مصر لوحظ أنها دائما ما تشير الى احتمال أن يؤدي ذلك الى قيام العراق بإجراء مماثل [٢] ، فقد كان أنصار هذه الآراء يرون أن الحكومة البريطانية يجب أن تتشدد في موقفها تجاه مطالب الحركة الوطنية المصرية حتى لا تفقد سيطرتها على باقي البلاد العربية الواقعة تحت نفوذها [٣] .

وبالنسبة للسياسيين البريطانيين المؤيدين لإعلان بريطانيا جلاء قواتها من الأراضي المصرية في بداية التفاوض ، فقد استندوا أيضا الى نفس الحجة ، ففشل المفاوضات بسبب موضوع الجلاء وتحقيق المطالب البريطانية الاستراتيجية بالقوة لن يقضي على النفوذ البريطاني في مصر فقط وإنما في البلاد العربية كلها [٤] .

لذلك فانه عندما قررت الحكومة البريطانية في النهاية إعلان الجلاء المشروط في بداية التفاوض دافع « بيفين » عن هذه الخطوة في مواجهة انتقاد المعارضة لها ، على أساس أن تلك السياسة تنطلق من مصلحة بريطانيا وهي استمرار السيطرة على مصر وباقي البلاد العربية بأسلوب مناسب للعصر وهو أسلوب

---

(١) جاء ذلك في مقابلة بين « بوكر » – الوزير الشرق في السفارة البريطانية بالقاهرة – وبين الأمير فيصل . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 91 Saving tel., 26.2.46, FO 371/53286: «Emir Feisal... expressed grave apprehension about the present situation in Egypt... It was, he said, not now a question of disorders but of the preliminaries of revolt, not only in Cairo but in the whole country... [He] then emphasised how difficult was going to be the position of Saudi Arabia if there were a revolt in Egypt».

(٢) Minute by W. Baxter (FO), 6.3.46, FO 371/53286.

– ويلاحظ أنه بالرغم من ضمان الحكومة البريطانية لموقف نوري السعيد الموالي لها ، الا أن الشعور الوطني للعراقيين كان مضادا بحيث خشيت ألا يستطيع نوري السعيد أن يقف ضده في حالة اندفاع الحركة الوطنية العراقية لتحذو حذو مصر . انظر لمزيد من التفصيل الفصل بعنوان « العراق : ' الرابطة الاستعمارية الحيوية ' ومسائل القومية العراقية » :

- Louis, Op.Cit., 307-344.

(٣) أيد هذا الاتجاه حكومة المحافظين التي كانت في المعارضة في ذلك الوقت انظر لمزيد من التفصيل :

- Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

(٤) Stansgate to Bevin, NO. 713, 22.4.46, Op.Cit.

« الصداقة » ! بعد أن أصبح أسلوب استخدام القوة المسلحة لتحقيق تلك السيطرة غير مناسب فى عالم ما بعد الحرب[1].

ومن ناحية ثالثة حرصت الحكومة البريطانية على عدم استخدام الحكومة المصرية للجامعة العربية لمساندتها فى قضيتها الوطنية حتى لا يسبب ذلك إحراجا للسياسة البريطانية فى المنطقة[2]. فرفضت الحكومة البريطانية أى وساطة من الجامعة كمنظمة إقليمية فى الخلافات التى سبقت مرحلة التفاوض الرسمى بين البلدين ، بالرغم من أن أهداف بريطانيا من التفاوض كانت إنشاء نظام دفاع إقليمى تكون قاعدته الأساسية فى مصر[3].

لقد كانت وجهة النظر البريطانية تقوم على أساس إبعاد القضية المصرية عن الجامعة العربية خوفا من الثقل الذى مثله ذلك التجمع العربى واعتبرت أن إدخال الجامعة العربية كطرف « ينطوى على مخاطر شديدة »[4] ، لذلك تمسكت الحكومة البريطانية بتحقيق أهدافها العسكرية الاقليمية فى المنطقة باستخدام المفاوضات الثنائية مع كل بلد على حدة ، على أن تبدأ بمصر ثم « تضع الاتفاق الانجليزى – المصرى بالتدريج فى إطار أوسع [يضم باقى الدول العربية الواقعة تحت نفوذها] »[5].

وبالرغم من كل الضغوط البريطانية على الدول العربية فقد أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا يؤيد فيه مطالب مصر الوطنية ، ويعلن فيه توقع جلاء القوات البريطانية من مصر فى ميعاد قريب ، واعتبر أن تلك الخطوة ستكون عاملا هاما لاستمرار العلاقات الطيبة بين الدول العربية وبريطانيا[6].

---

(١) Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

(٢) فقد ذكر القائم بأعمال السفارة البريطانية فى مصر « ... بما أننا شجعنا انشاء الجامعة فيجب أن نضعها فى اعتبارنا فى صراعاتنا مع الدول [الأعضاء] منفردة » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 469, 12.3.46, FO 371/53288: «I submit having encouraged creation of the Arab League we must take it into account in our fights with separate States of Egypto-Arab world».

(٣) عرض كل من جميل مردم ويوسف ياسين على « بوكر » فى القاهرة تلك الوساطة الذى أيدها ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 353, important tel., 27.2.46, FO 371/53285.

(٤) Minute by Scrivener, 28.2.46, FO 371/53285: «The Embassy's suggestion seems to be that we should negotiate at last with the Arab League, which seems to me most hazardous».

(٥) FO to British Embassy, Cairo, No. 393, important tel., 4.3.46, FO 371/53285: «For your own information, we should regard it as very risky to seek to get to the 'regional basis' via this approach [through Arab League] As you know, what we have been contemplating is the reverse process of fitting an Anglo-Egyptian agreement gradually into a wider framework».

(٦) Letter from Abdel Rahman Azzam to Campbell, No. 710, 25.3.46, FO 371/53290.

– وقد أرسل نورى السعيد خطابا للسفير البريطانى فى بغداد يعتذر عن موقف العراق فى مجلس الجامعة العربية على =

المظاهرات التى حدثت فى مصر فى يناير وفبراير من ١٩٤٦ النظام السعودى ، واعتبر أن الوضع فى مصر ليس مجرد اضطرابات عادية وإنما هى بداية ثورة شملت كل البلد ، وحذر الأمير فيصل الحكومة البريطانية من أنه اذا قامت ثورة فى مصر ، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الأمور صعبة على السعودية [١].

ومن ناحية أخرى لوحظ تأثير ارتباط مصر بالعالم العربى كعامل هام وضع فى الاعتبار بالنسبة لكلا الاتجاهين فى داخل الحكومة البريطانية ، المعارض لجلاء القوات البريطانية عن مصر والمؤيد له .

فبالنسبة للعناصر المعارضة لجلاء القوات البريطانية عن مصر لوحظ أنها دائما ما تشير الى احتمال أن يؤدى ذلك الى قيام العراق بإجراء مماثل [٢] ، فقد كان أنصار هذه الآراء يرون أن الحكومة البريطانية يجب أن تتشدد فى موقفها تجاه مطالب الحركة الوطنية المصرية حتى لا تفقد سيطرتها على باقى البلاد العربية الواقعة تحت نفوذها [٣] .

وبالنسبة للسياسيين البريطانيين المؤيدين لإعلان بريطانيا جلاء قواتها من الأراضى المصرية فى بداية التفاوض ، فقد استندوا أيضا الى نفس الحجة ، ففشل المفاوضات بسبب موضوع الجلاء وتحقيق المطالب البريطانية الاستراتيجية بالقوة لن يقضى على النفوذ البريطانى فى مصر فقط وإنما فى البلاد العربية كلها [٤] .

لذلك فانه عندما قررت الحكومة البريطانية فى النهاية إعلان الجلاء المشروط فى بداية التفاوض دافع « بيفين » عن هذه الخطوة فى مواجهة انتقاد المعارضة لها ، على أساس أن تلك السياسة تنطلق من مصلحة بريطانيا وهى استمرار السيطرة على مصر وباقى البلاد العربية بأسلوب مناسب للعصر وهو أسلوب

---

(١) جاء ذلك فى مقابلة بين « بوكر » – الوزير الشرقى فى السفارة البريطانية بالقاهرة – وبين الأمير فيصل . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 91 Saving tel., 26.2.46, FO 371/53286: «Emir Feisal... expressed grave apprehension about the present situation in Egypt... It was, he said, not now a question of disorders but of the preliminaries of revolt, not only in Cairo but in the whole country... [He] then emphasised how difficult was going to be the position of Saudi Arabia if there were a revolt in Egypt».

(٢) Minute by W. Baxter (FO), 6.3.46, FO 371/53286.

– ويلاحظ أنه بالرغم من ضمان الحكومة البريطانية لموقف نورى السعيد الموالى لها ، الا أن الشعور الوطنى للعراقيين كان مضادا بحيث خشيت ألا يستطيع نورى السعيد أن يقف ضده فى حالة اندفاع الحركة الوطنية العراقية لتحذو حذو مصر . انظر لمزيد من التفصيل الفصل بعنوان « العراق : ' الرابطة الاستعمارية الحيوية ' ومسائل القومية العراقية » :

- Louis, Op.Cit., 307-344.

(٣) أيد هذا الاتجاه حكومة المحافظين التى كانت فى المعارضة فى ذلك الوقت انظر لمزيد من التفصيل :

- Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

(٤) Stansgate to Bevin, NO. 713, 22.4.46, Op.Cit.

« الصداقة » ! بعد أن أصبح أسلوب استخدام القوة المسلحة لتحقيق تلك السيطرة غير مناسب في عالم ما بعد الحرب [١].

ومن ناحية ثالثة حرصت الحكومة البريطانية على عدم استخدام الحكومة المصرية للجامعة العربية لمساندتها في قضيتها الوطنية حتى لا يسبب ذلك إحراجا للسياسة البريطانية في المنطقة [٢]. فرفضت الحكومة البريطانية أي وساطة من الجامعة كمنظمة إقليمية في الخلافات التي سبقت مرحلة التفاوض الرسمي بين البلدين ، بالرغم من أن أهداف بريطانيا من التفاوض كانت إنشاء نظام دفاع إقليمي تكون قاعدته الأساسية في مصر [٣].

لقد كانت وجهة النظر البريطانية تقوم على أساس إبعاد القضية المصرية عن الجامعة العربية خوفا من الثقل الذي مثله ذلك التجمع العربي واعتبرت أن إدخال الجامعة العربية كطرف « ينطوي على مخاطر شديدة » [٤] ، لذلك تمسكت الحكومة البريطانية بتحقيق أهدافها العسكرية الاقليمية في المنطقة باستخدام المفاوضات الثنائية مع كل بلد على حدة ، على أن تبدأ بمصر ثم « تضع الاتفاق الانجليزي - المصري بالتدريج في إطار أوسع [يضم باقي الدول العربية الواقعة تحت نفوذها] » [٥].

وبالرغم من كل الضغوط البريطانية على الدول العربية فقد أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا يؤيد فيه مطالب مصر الوطنية ، ويعلن فيه توقع جلاء القوات البريطانية من مصر في ميعاد قريب ، واعتبر أن تلك الخطوة ستكون عاملا هاما لاستمرار العلاقات الطيبة بين الدول العربية وبريطانيا [٦].

---

(١) Parliamentary Debates (Commons), 24.5.46, Op.Cit.

(٢) فقد ذكر القائم بأعمال السفارة البريطانية في مصر « ... بما أننا شجعنا انشاء الجامعة فيجب أن نضعها في اعتبارنا في صراعاتنا مع الدول [الأعضاء] منفردة » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 469, 12.3.46, FO 371/53288: «I submit having encouraged creation of the Arab League we must take it into account in our fights with separate States of Egypto-Arab world».

(٣) عرض كل من جميل مردم ويوسف ياسين على « بوكر » في القاهرة تلك الوساطة الذي أيدها ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Bowker to FO, No. 353, important tel., 27.2.46, FO 371/53285.

(٤) Minute by Scrivener, 28.2.46, FO 371/53285: «The Embassy's suggestion seems to be that we should negotiate at last with the Arab League, which seems to me most hazardous».

(٥) FO to British Embassy, Cairo, No. 393, important tel., 4.3.46, FO 371/53285: «For your own information, we should regard it as very risky to seek to get to the 'regional basis' via this approach [through Arab League] As you know, what we have been contemplating is the reverse process of fitting an Anglo-Egyptian agreement gradually into a wider framework».

(٦) Letter from Abdel Rahman Azzam to Campbell, No. 710, 25.3.46, FO 371/53290.

- وقد أرسل نوري السعيد خطابا للسفير البريطاني في بغداد يعتذر عن موقف العراق في مجلس الجامعة العربية على =

وقد بذلت الحكومة البريطانية بعد ذلك جهودا مكثفة حتى لا يشجع مجلس الجامعة العربية – فى اجتماعه التالى – مصر على موقفها بعدم الموافقة على التسهيلات العسكرية فى المعاهدة الجديدة ، سواء عن طريق إصدار قرار أو بمجرد ظهور اتجاه بذلك . وركزت الحكومة البريطانية هذه الضغوط فى الدوائر العراقية والسعودية على أساس أن رفض مصر لتلك المطالب العسكرية سوف يجعل بريطانيا غير قادرة على الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط فى وقت الضرورة مما يهدد مستقبل كل دولة عربية ، وشجعت تلك الدول العربية على محاولة إقناع مصر بالموافقة على الطلبات العسكرية البريطانية فى وقت السلم من أجل هذا الغرض(١) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الحكومة البريطانية حاولت أن تستغل التقارب بين مصر والدول العربية بمناسبة إنشاء الجامعة العربية – وخاصة ذلك الذى قام بين ملكى مصر والسعودية(٢) – بأن تحض الملك ابن سعود على إقناع الملك فاروق بفكرة الدفاع الإقليمى الذى يضم مصر والسعودية والأردن ومناطق أخرى فى الشرق الأوسط ، على أن تكون تلك الخطوة بمثابة اقتراح تلقائى من ابن سعود(٣) وفعلا تم ذلك الاتصال(٤) « وكان الملك فاروق مستعدا للتفاهم بشرط ... أن تحترم كرامته »(٥) !

= أساس أن العراق لم تستطيع أن تقف بمفردها ضد إجماع الدول العربية على تأييد القضية المصرية . أنظر :

- H.Stonehewer Bird, Bagdad to FO, No. 308, 17.4.46. FO 371/53292

(١) Bevin to Campbell, No. 1048, most immediate tel., 27.5.46, FO 371/53299.

(٢) زار الملك فاروق السعودية فى يناير ١٩٤٥ ، ثم زار ابن سعود مصر فى يناير ١٩٤٦ ، وقد أدت تلك الزيارات الى تقارب بين البلدين ظهر فى أثناء اجتماعات الجامعة العربية ، انظر :

- Bowker to Bevin, «General political review, 1945», Op.Cit., pp. 9-10.

(٣) Minute by Bevin to Howe, 19.2.46, FO 371/53285: «It would be helpful if some friendly Arab State, e.g.Ibn Saud, could raise with King Farouk and the Egyptian Government, during the Treaty negotiations, the question of a regional defence scheme, which would comprise Egypt, Saudi Arabia, Transjordan and possibly other middle Eastern areas... Such a suggestion would of course have to bear the appearance of spontaneity».

(٤) قام « الانبروك » – القائد العام للقوات الامبراطورية البريطانية – فى نفس الوقت بمقابلة ابن سعود وطلب منه ان يستخدم نفوذه لدى الملك فاروق لازالة الخلافات بين مصر وبريطانيا ولتحسين وضع القوات البريطانية فى مصر . وبناء على ذلك تحدث ابن سعود مع الملك فاروق من منطلق ان بريطانيا هى افضل حليف للعرب . انظر لمزيد من التفصيل محتويات رسالة ابن سعود بهذا الشأن للأمير فيصل فى لندن الذى نقلها بنفسه الى الخارجية البريطانية فى ٥ فبراير ١٩٤٦ ثم أرسلت الأخيرة مضمونها للسفير البريطانى فى جدة :

- Letter from Lambert to L.B. Grafftey Smith, Jedda, No. 52, 4.4.46, FO 371/53283: «King Ibn Saud... requested the Amir Faisal to inform His Majesty's Government that... the Chief of the Imperial General Staff [Alanbrooke]... had asked him to use his influence with King Farouk to remove misunderstandings between Great Britain and Egypt, so as to improve matters for the British Army... When he arrived in Egypt on his recent visit, King Ibn Saud continued, he had spoken to King Farouk as Lord Alanbrooke had desired, and had added that it was in the interests of all the Arabs to have good relations with Great Britain and to regard her as their best ally».

(٥) Ibid.: «King Farouk was ready for a solid understanding on condition that the whole situation was =

٢ – على المستوى الدولى :

حرصت الحكومة البريطانية – منذ بداية الأزمة بينها وبين مصر حول إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ – على أن تضمن مساندة الولايات المتحدة لها أثناء التفاوض ، كما عملت – فى نفس الوقت – على إبعاد الاتحاد السوفيتى عن مصر ومراقبة النشاط الشيوعى فيها عن كثب ، كما راعت عدم إثارة الحكومة السوفيتية أثناء التفاوض .

الولايات المتحدة :

أدركت الحكومة البريطانية منذ البداية أهمية التعاون مع الولايات المتحدة حتى تنجح فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم ، وذلك لأنها كانت فى حاجة الى الدعم الاقتصادى الأمريكى الضخم بعد الحرب[١] .

إلا أنه يلاحظ أن الحكومة البريطانية اقتصرت فقط على السعي للحصول على التأييد الأمريكى لموقفها فى المفاوضات مع مصر وخاصة بالنسبة لطلبها إنشاء القاعدة العسكرية فى منطقة القناة[٢] ، ولم تقرر إشراك الأمريكيين فى تلك المفاوضات بشكل أو آخر . فقد كان هدف الحكومة البريطانية هو عقد اتفاقيات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة ، ثم يأتى إشراك الولايات المتحدة فى ذلك التنظيم الجماعى الاقليمى فى مرحلة تالية[٣] .

ولذلك فان كل ما فعلته الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت هو إخطار الحكومة الأمريكية بخطة التحرك السياسى البريطانى فى مصر ، وطلبت منها الاستعداد لتقديم المساعدة فى حالة الضرورة لدعم الطلبات العسكرية البريطانية فى مواجهة الحكومة المصرية[٤] . بل إن « بيفين » قام بدعوة السفير الأمريكى فى لندن الى مجلس العموم فى الجلسة التى خصصت لمناقشة القضية المصرية فى ٢٤ مايو ١٩٤٦ ، كما أخطره بنوايا بريطانيا فى طلب تأجير قاعدة قناة السويس كما فعلت الولايات المتحدة بالنسبة لقواعدها فى برمودا وجزر الهند

---

changed and his dignity was respected».

– ويلاحظ أن الملك عبد الله – ملك شرق الأردن – قد عرض وساطته أيضا بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، إلا أن الحكومة البريطانية قد رفضت ذلك العرض مكتفية بالوساطة السعودية . انظر :

- British Delegation, Amman to T.Wikeley, No. 390, 21.6.46, FO 371/53304 and immediate and secret letter from Scrivener to Trafford Smith, Colonial Office, 21.6.46, FO 371/53302.

(١) Louis, Op.Cit., p. 11.

(٢) Halifax, Washington to FO, No. 1148, 20.2.46, FO 371/53286.

(٣) Louis, Op.Cit., p. 11.

(٤) Secret minute by Bevin, 12.3.46, FO 371/53286.

الغربيه[1] ، حتى لا يحدث « فراغ » فى مصر يجذب أى دولة توسعية ، وركز على أن مصر ضعيفة لا تستطيع أن تحمى منطقة قناة السويس[2] .

وفى نفس الوقت كان هناك من الناحية الواقعية تعاون وثيق بين وفد التفاوض البريطانى فى مصر وبين السفارة الأمريكية فى القاهرة ، وقد اشترك الأمريكيون فى محاولة إيجاد حل لمشكلة أمن القوات البريطانية فى مصر إلا أنهم اعترضوا على اقتراح قائد القوات البريطانية بتحديد فترة خمس سنوات لإتمام جلاء القوات البريطانية من الأراضى المصرية على أساس أن طول الفترة سيؤدى الى سوء العلاقات المصرية البريطانية وسيعوق تحقيق الهدف من التفاوض[3] .

ويلاحظ أن السفير الأمريكى فى القاهرة أيد عدم التدخل الأمريكى المباشر فى النزاع المصرى البريطانى أثناء التفاوض بسبب الموقف الأمريكى المساند لليهود فى فلسطين وقرار « ترومان » بالسماح بهجرة ١٠٠,٠٠٠ يهودى اليها ، واعتبر أن أى تدخل مباشر للولايات المتحدة فى مصر سيؤدى الى مزيد من استعداء المصريين ضدها[4] .

الاتحاد السوفيتى :

كان الهدف الأساسى من التفاوض مع الحكومة المصرية من أجل انشاء قاعدة عسكرية للشرق الأوسط هو الاستعداد لمواجهة الاتحاد السوفيتى فى حالة قيام حرب بين الشرق والغرب . وبعبارة أخرى أن الترتيبات العسكرية التى هدفت بريطانيا الى تحقيقها فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط عموما كانت قائمة على نظرية « الفراغ » التى دائما ما استخدمتها الدول الاستعمارية لتبرير الاحتلال العسكرى للدول الأخرى . فبالرغم

---

(١) Louis, Op.Cit., p. 242.
– وقد جاء فى المرجع السابق ان « بيفين » حاول اقناع A.Harriman – السفير الأمريكى فى لندن – بأن بريطانيا ترغب فى تحسين مستوى المعيشة فى الشرق الأوسط الى جانب ضمان نظام دفاعى اقليمى ، كما شرح له الطرق التى يرغب عن طريقها تحسين المستوى الصحى فى مصر بتطهير مياه الشرب و القضاء على الأمراض المتوطنة . الا أنه فى الواقع لم يحدث أى شىء من ذلك فى ظل الاحتلال البريطانى !

(٢) Idem.

(٣) Louis, Op.Cit., pp. 242-243.
– ويلاحظ أهمية الجزء الذى يتعرض لدور الولايات المتحدة فى مصر فى ذلك الكتاب نظرا لاعتماد كاتبه على مصادر أولية هى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بالاضافة الى أوراق بعض الساسة الأمريكيين الذين لعبوا دورا هاما فى صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٥١ .

(٤) Ibid., p. 243.
– وكان السفير الأمريكى فى القاهرة فى ذلك الوقت هو S.P.Tuck المرجع السابق ، نفس الصفحة .

من بدء تصفية الامبراطورية البريطانية بعد الحرب إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على البقاء فى منطقة الشرق الأوسط حتى لا يؤدى خروجها من المنطقة الى خلق « فراغ » تملؤه قوة أخرى هى الاتحاد السوفيتى (١) !

ومنذ البداية تنبهت الحكومة البريطانية الى خطورة المضى فى إقامة ذلك التحالف العسكرى على نطاق واسع ، بحيث يشمل البلاد الواقعة تحت النفوذ البريطانى فى المنطقة ثم تنضم اليه الولايات المتحدة فيما بعد ، « لأن الروس سينظرون اليه على أنه [عملية] تطويق [لهم] » (٢) .

وقد كان السياسيون البريطانيون ينظرون بشك لتأكيدات « ستالين » فى اجتماعاته بهم بأنه لا يرغب فى أن يرى القوات البريطانية تغادر مصر ، وذلك لسببين : فتلك التصريحات تمت فى اجتماعات سرية لا تسجيل لها ، كما أنهم خشوا من أن يغير الزعماء السوفييت موقفهم مثلما حدث بالنسبة لمسألة إبقاء قوات سوفيتية فى إيران (٣) . وفى نفس الوقت راقبت السلطات البريطانية فى مصر تحركات البعثة الدبلوماسية السوفيتية فى القاهرة (٤) ، بالاضافة الى نشاط الشيوعيين فيها (٥) .

كما تابعت الحكومة البريطانية بقلق الاهتمام الذى أصبحت تبديه الصحافة السوفيتية للأحداث فى مصر وتصاعد الحركة الوطنية فيها ، وقيامها بمهاجمة مفاوضات الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا وفضح النوايا الاستعمارية البريطانية (٦) . وقد كان مكتب وكالة « تاس » السوفيتية فى القاهرة يقوم بنقل تلك التعليقات

---

(١) Louis, Op.Cit., p. 245.

— وقد اعتقد العسكريون البريطانيون أنه « اذا تحركت [القوات البريطانية] خارج [المنطقة] فى وقت السلم ، فان روسيا ستتحرك الى داخلها [لتحل محلها] » ، كما ان استمرار الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط ليس ضروريا فقط بسبب بتروله وانما أيضا للمحافظة على النفوذ السياسى لبريطانيا فى جنوب أوروبا . أنظر ، المرجع السابق ، ص٢٨ .

(٢) Ibid., p. 25.

(٣) Egyptian Department, «Note for the Secretary of State on the question of the retention or otherwise of British troops in Egypt under the revised Anglo-Egyptian Treaty», Op.Cit.

(٤) Campbell to FO, NO. 248 Saving, 12.7.46, Op.Cit.

-- وذلك على الرغم من وعد الحكومة السوفيتية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية عندما اقيمت تلك البعثة السوفيتية فى القاهرة فى عام ١٩٤٣ ، انظر المرجع السابق ، وانظر أيضا شكوى حسنين ، رئيس الديوان الملكى ، من اختراق النفوذ السوفيتى لعناصر كثيرة من السياسيين المصريين ومن نشاط البعثة السوفيتية فى مصر فى كثير من الأحياء الفقيرة وفى داخل الجيش المصرى ، وطلب من بريطانيا ان تواجه ذلك النشاط ص ص ١٩٧ - ١٩٨ من الكتاب .

(٥) انظر ص ١٩٥ من الكتاب .

(٦) انظر كمثل للاهتمام البريطانى بمتابعة الصحافة السوفيتية للأحداث فى مصر ودور مكتب وكالة « تاس » فى القاهرة :

- Roberts, Moscow to FO, No. 748, 23.2.46, FO 371/53285.

— ولمزيد من التفصيل فى تلك النقطة انظر ملخص لمقاله فى صحيفة « الازفستيا » السوفيتية تعطى ملامح الخط السوفيتى بالنسبة لما يحدث فى مصر ، حيث تناولت تاريخ العلاقات المصرية البريطانية منذ ١٨٨٢ بروح انتقادية =

الى الصحف المصرية ، مما كان له أثر كبير على الرأى العام المصرى وتزايد عدائه للانجليز [١] .

وقد حاولت الحكومة المصرية برئاسة صدقى أن تستغل الأنشطة السرية والإعلامية للاتحاد السوفيتى وتأثيرها على الرأى العام المصرى لتأكيد ضرورة ألا تحتوى المعاهدة الجديدة أية التزامات مكتوبة تذهب أبعد من تلك المعتادة فى مثل هذه المعاهدات التى تعقد بين أطراف متساوية ، حتى يقبلها الرأى العام المصرى الذى تبلور ضد عقد أى معاهدة على الاطلاق [٢] .

ولكن الجانب البريطانى أصر على طلباته لنفس الأسباب « ... فأحسن طريقة لوضع حد للنشاط الروسى ،... هو تحرير معاهدة ممكن أن توضح لروسيا أنه من غير المجدى أن تأمل تحقيق نجاح فى مصر » [٣] !

= شديدة وقامت بالهجوم على معاهدة ١٩٣٦ على اساس أنها دبرت بواسطة البرجوازية المصرية ، بالاضافة الى التركيز الشديد على الظروف الاقتصادية الصعبة فى مصر وحالة الفلاحين البائسة ، مع اعتبار الرأسمالية البريطانية هى المسئولة عن إعاقة التقدم الاقتصادى لمصر بسبب سياستها القطنية وأزمة الاسترلينى . وقد علقت السفارة البريطانية فى موسكو على تلك المقالة بأنها استغلت المطالب المصرية الى أقصى حد عندما نادت بكسر الاحتكار البريطانى لقناة السويس وهاجمت مفاوضات الدفاع المشترك وطالبت بجلاء القوات البريطانية عن مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Roberts, Moscow to FO, No. 969, 10.3.46, FO 371/53287.

(١) ومن الأمثلة على أثر مكتب وكالة « تاس » فى القاهرة قيامها بنشر تفاصيل تحركات القوات البريطانية فى مصر . ففى الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات « الجلاء » نشرت الوكالة أخبار استمرار توافد قوات بريطانية الى مصر وتزايد المنشآت البريطانية فى منطقة القناة . انظر :

- Moscow to FO, No. 2059, 12.6.46, FO 371/53302.

(٢) Campbell to FO, No. 191 Saving, 18.5.46, FO 371/53298.

(٣) Ibid.

الفصل الثانى
التشدد البريطانى فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية
١٩٤٧ - ١٩٥٢

فشلت السياسة البريطانية التى قامت على مهادنة الحركة الوطنية المصرية ومحاولة جذب العناصر المعتدلة منها - من وجهة النظر البريطانية - للتعاون مع بريطانيا من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية والسياسية الاستعمارية فى المنطقة . فبرغم المناورات السياسية والدبلوماسية والضغوط العسكرية والدولية والاقليمية - السابق الاشارة اليها - فشلت الحكومة البريطانية فى الحصول على موافقة مصر على توقيع معاهدة بديلة عن معاهدة ١٩٣٦ تضمن لبريطانيا إقامة نظام عسكرى متكامل للشرق الأوسط تكون مصر قاعدته الأساسية ، وتحقق - فى نفس الوقت - الانفصال الكامل للسودان عن مصر .

ولقد اتضح من التحليل السابق الدور الذى لعبته الحركة الوطنية المصرية باتجاهاتها المختلفة لاحباط المخطط البريطانى بالرغم من استعداد بعض القوى السياسية - الملك وحكومة صدقى التى استمدت قوتها من مساندة الملك لها - لتقديم تنازلات لمصلحة المستعمر البريطانى لذلك اعتبر اسقاط اتفاق صدقى بيفين نجاحا - ولو جزئيا - على طريق تحقيق الأمانى القومية فى الجلاء ووحدة مصر والسودان ، ودفع الحركة الوطنية الى المطالبة بالالتجاء الى التحكيم الدولى ثم الى الكفاح المسلح من أجل تحقيق تلك الأمانى .

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية قد اتجهت الى مزيد من التشدد فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة وتخلت عن اسلوب المهادنة الظاهرية الذى اتبعته لتحقيق أهدافها فى مصر .

لقد تبلورت مظاهر ذلك التشدد من جانب الحكومة البريطانية فى استخدامها كل الطرق من أجل احباط الحل الدولى للقضية الوطنية المصرية والعمل على ابقائها فى إطار العلاقة الثنائية بين البلدين حيث يكون لبريطانيا - مع تواجد قواتها العسكرية فى مصر - السيطرة الكاملة على تلك العلاقة .

وبرز التشدد البريطانى من جانب آخر فى الإصرار على إشتراك مصر فى التحالف الاقليمى للشرق الأوسط والنظر الى القضية المصرية فى إطار أوسع من مجرد العلاقة الثنائية بين البلدين ، وهو المخطط الاستراتيجى الغربى الذى تبلور فى حلف شمال الأطلنطى ومحاولة ربط مصر به مما أدى إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ من جانب مصر ثم إصرار الحكومة البريطانية على استخدام العنف فى مواجهة اجماع الحركة الوطنية المصرية على الكفاح المسلح من أجل تحقيق الأهداف القومية ، وقد ذهبت الحكومة البريطانية الى أبعد مدى فى مواجهة ذلك التصاعد فى الحركة الوطنية .

أولا : إحباط الحل الدولى للقضية الوطنية المصرية

دخلت القضية الوطنية المصرية مرحلة مواجهة جديدة مع الحكومة البريطانية عندما قررت الحكومة المصرية برئاسة النقراشي – تحت ضغط الحركة الوطنية – قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٤٧[(١)]، والاتجاه الى منظمة الأمم المتحدة لحل القضية فى إطار دولى بعد أن فشلت فى حلها فى الاطار الثنائى التقليدى بين البلدين ، وذلك اسوة بما فعلته دول أخرى مثل سوريا ولبنان .

وفى واقع الأمر اتبعت الحكومة البريطانية كل السبل الممكنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للحيلولة دون عرض القضية الوطنية المصرية على الأمم المتحدة ، حيث ان تدويل تلك القضية لم يكن من مصلحتها ، لما يتضمنه من إدخال أطراف أخرى فى النزاع بينها وبين مصر . ويلاحظ أنه فى الفترة التى جرت فيها المفاوضات بين مصر وبريطانيافى ١٩٤٦ والتى استمرت قرابة العام كان احتمال قيام الحكومة المصرية بتلك الخطوة سيفا مسلطا على السياسة البريطانية ، فقد اتضح من التحليل السابق ان ذلك الاعتبار كان دائما موجودا فى خلفية السياسيين البريطانيين أثناء صنع القرارات المتعلقة بخطوات التفاوض ومناوراته السياسية والعسكرية .

إن تحليل الرؤية البريطانية لدعوة الحركة الوطنية المصرية لعرض قضيتها على المنظمة الدولية واستعراض السياسات التى اتبعتها الحكومة البريطانية لإحباط تلك الخطوة له أهمية كبرى فى هذه الدراسة ، حيث لوحظ – من خلال التحليل – تشدد فى تلك السياسات من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الاستعمارية فى مصر ، والتى تبلورت فى الاصرار على جعل منطقة قناة السويس قاعدة عسكرية رئيسية ترتبط بسلسلة القواعد البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط وفق نظام عسكرى متكامل من أجل الدفاع عن الغرب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى .

ومما يزيد من أهمية دراسة تلك المرحلة التى مرت بها الحركة الوطنية أنها أوضحت أن الفشل الذى واجهته قضيتها الوطنية على المستوى الدولى كان نقطة انطلاق لها نحو الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى ، وهو الطريق الحتمى الذى بدونه لا يمكن ان تسفر المفاوضات بين البلدين عن أية نتيجة .

وقد رؤى لتحليل هذا الجزء من الدراسة تناول معارضة الحكومة البريطانية علنا لعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة من جانب ، ثم تحليل المسالك غير المباشرة التى اتبعتها الحكومة البريطانية لمنع الحكومة المصرية من المضى فى تلك الخطوة من جانب ثان ، وأخيرا التشدد البريطانى فى مواجهة المطالب المصرية فى اطار مناقشات مجلس الأمن ، ونجاح السياسة البريطانية فى إعادة القضية المصرية فى إطار العلاقة الثنائية بين البلدين .

---

(١) سلم رئيس الوزراء المصرى قرار مجلس الوزراء بقطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة للسفير البريطانى ، انظر البرقية التالية ومرفق بها نص القرار المصرى :

- Campbell to FO, No. 243, most immediate and secret tel., 25.1.47, FO 371/62962.

معارضة بريطانيا فى عرض القضية المصرية على منظمة الأمم المتحدة :

عارضت الحكومة البريطانية بشدة الخطوة التى اعتزمت الحكومة المصرية اتخاذها بعد قطع المفاوضات وهى الالتجاء الى الأمم المتحدة لحل النزاع بين مصر وبريطانيا حول جلاء القوات البريطانية من مصر وحول الاعتراف بالسيادة المصرية على السودان ، بالإضافة الى أن تلك الخطوة من شأنها ان تدخل أطرافا أخرى فى نزاع أرادت الحكومة البريطانية أن يظل محصورا فى إطار العلاقة الثنائية بين البلدين ، حتى تضمن حله لمصلحتها وهى الطرف الأقوى – كما سبق ذكره – فان عملية عرض القضية المصرية على المنظمة الدولية اعتبرته السياسة البريطانية بمثابة التحدى لها من جانب الحركة الوطنية المصرية التى كانت وراء هذا القرار[1].

وقد تسببت تلك الخطوة من جانب الحكومة المصرية – فى نفس الوقت – فى إحراج الحكومة البريطانية أمام الرأى العام العالمى بسبب قوة مركز مصر فيما يتعلق بقضية الجلاء ، كما خلقت تلك الخطوة أيضا مشاكل عسكرية للحكومة البريطانية خاصة وأنها واكبت عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة وخروج القوات البريطانية من فلسطين تمهيدا لصدور قرار التقسيم وانشاء دولة اسرائيل .

وسوف يتعرض هذا الجزء أولا الى تمسك الحكومة البريطانية لمعاهدة ١٩٣٦ فى مواجهة تحدى الحركة الوطنية المصرية لها ، ثم يحلل – من جانب آخر – مدى الاحراج الذى واجهته الحكومة البريطانية امام المجتمع الدولى فيما يتعلق بقانونية وضع قواتها المسلحة فى مصر وتجاوزها فى مواقعها وحصاناتها لما نصت عليه المعاهدة .

١ – تمسك بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ وتحدى الحركة الوطنية المصرية :

تميزت الفترة التى تقرر فيها قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة بتصاعد حملة معادية لبريطانيا من جانب كافة الاتجاهات السياسية المصرية تجلت مظاهرها فى تكرار المظاهرات والاجتماعات وصدور البيانات المعادية لبريطانيا واستمرار الحملات الصحفية ضدها ثم تواتر عمليات الاعتداء على البريطانيين والمنشآت البريطانية والأجنبية فى البلاد[2].

---

(١) إعتبر « بيفين » أن قطع المفاوضات وقرار احالة القضية المصرية الى الأمم المتحدة هو « تصرف متعمد من جانب الحكومة المصرية » والقى باللائمة عليها فى فشل المفاوضات بسبب أنها حكومة أقلية ، وأغفل بذلك الحقيقة الواضحة فى ذلك الوقت وهى أن موقف الحكومة المصرية هذا كان تعبيرا عن معارضة كل الاتجاهات الوطنية المصرية للمقترحات البريطانية فى تلك المفاوضات . انظر :

- Bevin to Campbell, «Conversation with Egyptian Ambassador», No. 222, top secret tel., 30.1.47, FO 371/62962.

(٢) انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ ، وانظر أيضا :

- Campbell to FO, «General political review, 1947», No. 229, confidential report, 20.4.49, FO 371/73458 pp. 2-3.

وفى واقع الأمر فان التشدد البريطانى فى مواجهة قرار الحكومة المصرية بقطع المفاوضات تجلى فى بيان وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم الذى انتقد فيه موقف المصريين من مقترحات صدقى - « بيفين » ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة السودان ، كما انتقد الحكومة المصرية على أساس أنها حكومة اقلية مشيرا الى أن ذلك كان هو السبب فى اخفاق المفاوضات ، وانتهى بأن أعلن ان الحكومة البريطانية تصر على التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ على أساس أنها لا تزال شرعية وصالحة للتطبيق(١)

ويلاحظ من ذلك البيان فى استعراضه لمراحل التفاوض فى ١٩٤٦ مدى حرص الحكومة البريطانية على توقيع اتفاق يحقق لها مصالحها الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط برغم تظاهرها بالتنازل فيما يتعلق بمسألة الجلاء ، كما أنه ترك الباب مفتوحا لتراجع الحكومة المصرية بأن عرض تأجيل النظر فى مسألة السودان(٢)

كذلك ركز البيان على مهاجمة الحكومة المصرية على أساس أنها غير ممثلة لأغلبية الشعب المصرى وذلك بهدف إضعاف الثقة بها داخليا فى مصر والدعوة ولو بطريق غير مباشر الى تغييرها ، والتشكيك - دوليا - فى مدى تمثيلها لأمانى شعب مصر ، متجاهلا فى ذات الوقت موقف جميع الاتجاهات السياسية فى مصر المعادى لاتفاقية صدقى « بيفين » .

كذلك لم يشر هذا البيان الى قرار الحكومة المصرية بعرض القضية على منظمة الأمم المتحدة وذلك بناء على خطة الحكومة البريطانية بأن يتصف رد فعلها بنوع من « البرود »(٣). على أن تتشدد فى نفس الوقت متمسكة بحقوقها - التى تدعيها - طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، كما تفسرها من وجهة نظرها ، وهى الاحتفاظ بقوات احتلال فى مصر ، والمضى فى فصل السودان عنها(٤).

وكما كان الحال دائما فى وقت الأزمات السياسية فى مصر ، ظهرت الدعوة الى الوحدة الوطنية بمناسبة عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة ، إلا أن اعتبارات الصراع السياسى بين الاتجاهات السياسية المختلفة

---

(١) Parliamantary Debates (Commons), 27.1.47, FO 371/62962.

- ومرفق بمناقشات مجلس العموم البريطانى السابقة نص بيان « بيفين » بالاضافة الى سؤال من « تشرشل » حول مدى صلاحية معاهدة ١٩٣٦ ، وهو الذى أجاب عليه « بيفين » بأنها مازالت شرعية وصالحة وإن كان للمصريين بمقتضى نص المعاهدة ، حق مراجعتها بعد ١٠ سنوات من سريانها ، وقد مارس المصريون هذا الحق فى ١٩٤٦ ، عندما طالبوا بالتفاوض لاعادة النظر فيها .

(٢) Ibid.

(٣) وقد فسر السفير البريطانى رد الفعل البريطانى بأنه « غضب هادىء مع عدم اهتمام بقرار الحكومة المصرية » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell to FO, No.254, immediate tel., 27.1.47, FO 371/62962: «Calm indignation tinged with indifference to the Egyptian Government's decision would I think be suitable».

(٤) Parliamentary Debates (Commons), 27.1.47, Op.Cit.

والمصالح الحزبية تغلبت هذه المرة أيضا مثلما حدث فى ١٩٤٦[١].

ونظرا لأن تلك الدعوة جاءت من جانب الحكومة[٢] برئاسة النقراشى ، وهى المؤتلفة من السعديين والأحرار الدستوريين[٣] ، والتى ساندها الملك ، فقد ايدتها التنظيمات الدينية - وأهمها الاخوان المسلمون وجمعية الشبان المسلمين - وكذلك الحزب الوطنى ومصر الفتاة[٤].

ويلاحظ تزايد نشاط قوة الجماعات الاسلامية فى الحياة العامة فى مصر فى تلك الفترة واتجاه جماعة الاخوان المسلمين الى استقطاب ذلك التيار وجذب الجماعات الدينية الأخرى اليها[٥]. وقد دعت الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ قبل عرض قضية مصر على الأمم المتحدة ، كما طالبت بالغاء كل الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع بريطانيا[٦]

وقد وقف حزب الوفد معارضا للدعوة للوحدة الوطنية على أساس أن الحكومة القائمة لا تمثل الشعب المصرى ، وإن أيد الحزب عرض القضية الوطنية المصرية على الأمم المتحدة . اذن انصبت المعارضة الوفدية فقط على الجهة التى تقوم بتلك الخطوة ، كما طالبت بحل مجلس النواب القائم و إجراء انتخابات جديدة[٧].

وقد انضمت التنظيمات والجمعيات الماركسية المتعددة فى ذلك الوقت الى الوفد فى موقفه المعارض للحكومة وذلك امتدادا للتعاون بين الاتجاهين فى لجان الطلبة التى أنشئت فى ١٩٤٦[٨]، بالاضافة الى أثر

---

(١) انظر ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨ من الكتاب .

(٢) البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

(٣) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ج٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٤) البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

(٥) وأهمها جمعية الشبان المسلمين التى رأسها فى ذلك الوقت صالح حرب . وللمزيد من التفصيل عن تلك الجمعية ومبادئها ونشاطها السياسى داخل مصر وعلاقاتها بالجمعيات المشابهة بالبلاد الاسلامية ، وكذلك عن جماعة الاخوان وفروعها فى فلسطين وسوريا والسودان ، انظر :

- Secret report from Campbell to Bevin, No. 106, 3.2.47, FO 371/63046.

(٦) أصدرت جماعة الاخوان المسلمين بيانا نشرته صحف ٢٩ يناير ١٩٤٧ منتقدا لبريطانيا ومؤيدا للحكومة ومطالبا بالوحدة الوطنية . انظر نصه والنقاط التى اهتمت بها السفارة البريطانية :

- Campbell to FO, No. 275, 29.1.47, FO 371/62962

- وانظر تعليق الخارجية البريطانية الذى يَنُمّ عن قلقها من التقارب بين الحكومة والاخوان المسلمين :

- Minute by D.N.H. Riches (FO), 31.1.47, FO 371/62962: «This hardly accords with the purely religious and humanitarian objectives of the Ikhwan... I think that we must now expect an (anti-Wafd) rapprochement between the Government and the Ikhwan».

(٧) البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ . وانظر ايضا نص بيان حزب الوفد فى ٣ فبراير ١٩٤٧ بعد قطع الحكومة المفاوضات الذى يرفض فيه التعاون مع الأحزاب التى تتولى الحكم :

- Campbell to FO, No.310 tel., 4.2.47, FO 371/62963.

(٨) انظر ص ٢٠٨ من الكتاب .

تكوين الجناح اليسارى للشباب الوفدى – أى الطليعة الوفدية – وعلاقاته الوطيدة فى ذلك الوقت مع التنظيمات الماركسية [1]. و كان من الطبيعى أن يقف التيار الماركسى ضد الحكومة القائمة التى كانت امتداداً لحكومة صدقى التى اتخذت إجراءات عنيفة ضد الشيوعيين فى يوليه ١٩٤٦ [2]. وانضم اليهم أيضا الكتلة الوفدية [3].

وقد نادت تلك المعارضة الوفدية الماركسية ايضا بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ [4]، الا أن رئيس حزب الوفد بادر بارسال برقية الى رئيس مجلس الأمن يهاجم فيها الحكومة المصرية على أساس أنها لا تمثل الشعب المصرى ، كما هاجم المذكرة المصرية الى مجلس الأمن على أساس أنها ضعيفة ولا تمثل وجهة نظر شعب مصر [5]!

والخلاصة أن مناسبة عرض القضية الوطنية المصرية على مجلس الأمن لم تمر بدون ان تظهر الأحزاب المصرية للمجتمع الدولى مدى الخلافات والانقسامات بينها ، وهو ما حاولت الحكومة البريطانية أن تستغلها لمصلحتها ، وساعدتها على ذلك تلك الأحزاب التى ركزت جهودها على إبراز نقاط الخلاف الفرعية بينها واستنفاد طاقاتها فى المناورات الحزبية ، متناسية أن قرارات التنظيمات الدولية فى ذلك الوقت كانت تعكس توازنات بين مصالح الدول الكبرى بغض النظر عن طريقة عرض القضايا عليها أو الحكومات التى تقوم بهذا العرض .

---

(١) البشرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ – ١٦٦ . وقد عرض الكاتب للعلاقة بين الطليعة الوفدية والتنظيمات الماركسية مثل طليعة العمال والفلاحين والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ، وأن قيادة حزب الوفد قد رحبت بذلك التقارب لضرب الحكومة .

(٢) انظر ص ٢١٣ من الكتاب .

(٣) Campbell to Bevin, No. 532, secret despatch, 16.6.46, FO 371/62992.

– وبالمكاتبة السابقة تفاصيل عن تكوين الجبهة المصرية الديمقراطية وقد ضمت الشيوعيين التقليديين والجماعات « التروتسكية » وجماعات الشباب الوفدى والكتلة الوفدية .

(٤) البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٥) U.N.Delegation, New York to FO, No. 210 tel., 25.7.47, FO 371/62977.

– وبه نص البيان ، وقد أراد بعض أعضاء حزب الوفد – فؤاد سراج الدين وكامل يوسف صالح ، وأحمد رجب – الذهاب الى نيويورك الا أن الحكومة منعتهم . انظر :

- Campbell to FO, No. 1573 tel., 16.7.47, FO 371/62976.

– انظر نص مذكرة النقراشى الى مجلس الأمن التى هاجمها النحاس فى الرافعى ، فى **أعقاب الثورة ج٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ – ٢٢٤ .

– انظر ايضا نص برقية حسن البنا الى رئيس مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة باسم الاخوان المسلمين فى وادى النيل وفى البلاد العربية والاسلامية ، والتى يستنكر فيها برقية النحاس ويعتبرها مناورة سياسية بعيدة عن الاعتبارات القومية :

- Campbell to FO, No. 647 tel., 25.7.47, FO 371/62977.

وفى واقع الأمر فان مصدر القلق الرئيسى للحكومة البريطانية كان تواتر حوادث العنف والاعتداءات على البريطانيين والمنشآت البريطانية ضمن الحملة التى قامت بها التيارات السياسية المختلفة ضد بريطانيا فى تلك الفترة [1]. وقد احتجت الحكومة البريطانية بشدة على تلك الحوادث ، كما عملت على استغلالها دعائيا لقلب الرأى العام العالمى ضد مصر [2].

٢ - المشكلات العسكرية البريطانية التى فجرها عرض مصر لقضيتها على الأمم المتحدة :

لقد كان من الأسباب التى دفعت الحكومة البريطانية الى محاولة عرقلة عرض القضية المصرية على الأمم المتحدة ، ما سببته لها تلك الخطوة من إحراج شديد أمام المجتمع الدولى حيث كانت الحكومة البريطانية قد تجاوزت حدود معاهدة ١٩٣٦ بكثير من الناحية الفعلية سواء عسكريا أو قانونيا ، وهى المعاهدة التى تمسكت بها برغم رفض مصر لها .

وبعبارة أخرى هدد التجاء مصر الى التنظيم الدولى بفضح حقيقة التواجد العسكرى البريطانى فى مصر من حيث أهدافه وحجمه ومداه وإنتشاره والحصانات التى تمتع بها ، وكيف أنه تجاوز بدرجة غير مقبولة حتى

---

(١) Campbell to FO, «General political review, 1947», 20.4.49, Op.Cit., p. 2.

— وكان أهمها كما جاء فى التقرير السابق ، نفس الصفحة ، القاء قنبلة فى نادى Union فى الاسكندرية فى فبراير ١٩٤٧ ، وتهديد من « اللجنة القومية للتحرير » بنسف القنصلية البريطانية فى الاسكندرية فى ابريل من نفس العام ، وانفجار فى سينما مترو بالقاهرة فى مايو من نفس العام . ولبيان اثر تلك الاعتداءات على الروح المعنوية للقوات البريطانية فى مصر ، واعتبارهم أن اكتفاء الحكومة البريطانية بالاحتجاج عليها هو مظهر لضعفها ، مما جعل المصريون يتمادون فى القيام بتلك الحوادث وفى اهانة البريطانيين فى مصر ، ومطالبة بعضهم الحكومة البريطانية بمزيد من التشدد مع المصريين انظر :

- Letter from Lieut. S.H.Baker (HQ Canal, South District), to M.Edelman, (M.P.), 1.7.47, FO 371/62992.

(٢) Minute by R.A.Henderson (FO), «Minutes of an informal meeting on 15 May, to discuss the use of publicity material on the Egyptian situation by the B.B.C. and the L.P.S. of the C.O.I.», 19.5.47, FO 371/62991.

— ويلاحظ أن الرأى المؤيد لتلك السياسة طالب بعدم مراعاة الشعور المصرى فى تلك الدعاية حيث أن الصحافة المصرية معادية جدا لبريطانيا ، إلا أنه دعا الى الحرص فى استخدام المعلومات التى يمكن أن تفسر بأن بريطانيا ضد الاسلام ومع تجنب الاشارة الى تصاعد التيار الاسلامى ، ويكون التركيز على الحوادث المضادة للأجانب وليست ذات الطبيعة الدينية مثل التهديد بنسف القنصلية البريطانية بالاسكندرية . وقد اقترح استخدام الصحافة فى تلك الحملة الدعائية ثم تنقل الاذاعة البريطانية عنها حتى لاتظهر الحملة وكأنها موجهة ، وكذلك أن تذكر الاذاعة أخبار تلك الحوادث نقلا عن مصادر خارجية . وبهذه المذكرة تفصيلات كثيرة لتلك الحالة كمثل لصنع السياسة الدعائية البريطانية لمساندة سياستها الخارجية .

حدود معاهدة ١٩٣٦ التى رفضها المصريون .

وفى واقع الأمر فان تحليل السياسة البريطانية من زاوية المشكلات العسكرية التى أثارها لها عرض مصر لقضيتها فى الأمم المتحدة له أهمية كبرى فى تلك الدراسة فهو من جانب يلقى الضوء على الرؤية البريطانية للمطالب الوطنية المصرية بالجلاء ، وكيف أن المصالح الاستعمارية البريطانية كانت مستعدة للذهاب الى أبعد مدى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فى مصر ، معتبرة أن الحكومة المصرية هى المسئولة عن ذلك الاحراج الذى واجهته أمام المجتمع الدولى ، ومتجاهلة أن هدف الجلاء كان مطلبا وطنيا اجمعت عليه كل القوى الوطنية باختلاف اتجاهاتها .

كذلك فإن تحليل تلك المشاكل يوضح الى أى مدى كان الاحتلال البريطانى متغلغلا فى البلاد ، والى أى مدى تجاوزت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر المعاهدات الدولية بما يتنافى والكرامة الوطنية المصرية ، والى أى مدى يؤدى التواجد العسكرى الأجنبى الى التدخل فى الشئون السياسية والادارية للبلد المحتل ، بل والتدخل فى أدق تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين .

وكانت أول مشكلة عسكرية واجهت الحكومة البريطانية عندما قررت مصر عرض قضيتها على الأمم المتحدة هو تجاوز عدد القوات البريطانية فى مصر بدرجة كبيرة العدد المسموح به فى معاهدة ١٩٣٦ ، وهو ١٠,٠٠٠ من القوات المقاتلة ، ٤٠٠ طيار[١]. فقد بلغ عدد تلك القوات فى أواخر ديسمبر ١٩٤٦ : ١٩٣,٣٩٨ فردا[٢] .

وقد اتضح مدى الاحراج الذى واجهته السياسة البريطانية فى ذلك الوقت عندما اعترف وزير الخارجية البريطانى بأنه لا يستطيع الدفاع عن تواجد هذا العدد الضخم من القوات العسكرية البريطانية فى مصر أمام الأمم المتحدة ، خاصة وقد مر عامان على انتهاء الحرب العالمية الثانية ! وقد كان من رأيه سرعة تخفيض هذا العدد حتى يتمكن من الدفاع عن الموقف البريطانى فى الأمم المتحدة[٣] .

---

(١) انظر م ٧ من معاهدة ١٩٣٦ .

(٢) G.H.Q., M.E.L.F to Ministry of Defence, No. 93636/MIL, immediate and top secret tel., 11.1.47, FO 371/62950.

– يعرض هذا التقرير تفصيل القوات البريطانية فى مصر فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ من حيث العدد ونوعية القوات وأماكن تواجدها . ويلاحظ أن ذلك التقرير حصر عدد القوات فى ١٨٧,٩٤٨ فقط وذلك لأنه اسقط ٥٤٥٠ فرداً من شرق افريقيا ، وقد تم تدارك هذا الخطأ فى التقرير التالى :

- G.H.Q., M.E.L.F. to Ministry of Defence, No. 93636/MIL, immediate and top secret tel., 11.1.47, FO 371/62950.

(٣) وقد ذكر « بيفين » أن عدد القوات البريطانية فى مصر قد وصل فى أول مارس ١٩٤٧ الى ٩٣,٠٠٠ من القوات البريطانية ، ٧٦,٠٠٠ من أسرى الحرب أى إجمالى ١٦٩,٠٠٠ فرد . انظر لمزيد من التفصيل حول طلب وزير الخارجية البريطانى من القيادات العسكرية البريطانية سرعة تخفيض هذا العدد :

وكالعادة عرقل العسكريون عملية تخفيض القوات البريطانية فى مصر برغم قلق السياسيين البريطانيين من استمرار تواجد هذا العدد الضخم ، خاصة وأنهم كانوا متأكدين من أن أية مفاوضات مع الحكومة المصرية لن تسمح بأى حال بتواجد أكثر من العدد الذى ورد فى معاهدة ١٩٣٦ (١).

ويلاحظ تشدد العسكريين فى هذا الموضوع وحاولوا تأسيس وجهة نظرهم المتمسكة بعدم الاسراع فى سحب القوات البريطانية من مصر على عدة أسانيد منها أن الحكومة البريطانية عندما تعهدت بالجلاء عن مصر فى أول سبتمبر ١٩٤٩ فان ذلك كان ضمن مقترحات صدقى « بيفين » التى نصت — فى نفس الوقت — على منح القوات البريطانية تسهيلات لقاعدة عسكرية فى منطقة قناة السويس وإنشاء مجلس الدفاع المشترك ، وبالتالى فان عدم الموافقة على هذا الشرط يجعل هذا التعهد غير قائم من وجهة نظر العسكريين البريطانيين ، خاصة وأن الاقتراح المبدئى كان يتطلب خمس سنوات لاتمام الانسحاب (٢).

وقد اتضح فيما بعد أن حديث كل من العسكريين والسياسيين عن هذا الجلاء لم يكن مقصودا به الجلاء الكامل عن مصر وإنما جلاء القوات التى يزيد عددها عما حددته معاهدة ١٩٣٦ فقط . وبعبارة اخرى فان لفظ الجلاء كان يستخدم فى تقارير الحكومة البريطانية بمعنى إنهاء التجاوزات التى كانت تحدث فى مصر بالنسبة لعدد قوات الاحتلال عما ورد فى تلك المعاهدة (٣).

= - Letter from Bevin, Moscow (United Kingdom Delegation to the Council of Foreign Ministers) to A.V. ALexander (C.H.,M.P.), 4.4.47, FO 371/62950: «I feel that the number of British troops is still far too high, and I shall be glad if you will look into the possibility of reducing more rapidly. I shall, I think, find our position hard to defend when Egypt's case is considered by the United Nations, unless there has been a substantial reduction».

(١) Secretary of State to Minister of Defence, 10.5.47, FO 371/62952: «Whatever happens in our negotiations with Egypt, of course, we shall not be able to keep more than 10,000 troops in Egypt at best».

(٢) C.O.S. (47) 143 (O), top secret, «British forces in Egypt», 10.7.47, enclosure: «Draft minute from Chiefs of Staff to Minister of Defence», FO 371/62954: «There is a belief that as we undertook to arrange complete evacuation of British forces from Egypt by 1st September, 1949, the reduction to the Treaty figure of 10,000 troops and 400 pilots, with their ancillary services, must be possible before that date. This belief is wrong... we originally put the period required for complete evacuation of Egypt at five years, and subsequently, under pressure, accepted three years, though the Bevin/Sidki proposals for 1st September, 1949 as the date for evacuation gave us only two years and nine months. Our acceptance of three years was made conditional upon... [the] grant of... base facilities [which] were every bit as much an integral past of the Bevin/Sidki proposals as the date of 1st September, 1949».

(٣) فسر العسكريون بروتوكول صدقى — « بيفين » على أساس أن يصل عدد القوات البريطانية فى مصر فى سبتمبر =

ويلاحظ أن لفظ الجلاء في المفهوم البريطاني كان مختلفا في مدلوله عن معناه من وجهة النظر المصرية . فمثلا لقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها أتمت « الجلاء » عن القاهرة والاسكندرية والدلتا في ٣١ مارس ١٩٤٧ ، والواقع أن ذلك الانسحاب لم يكن كاملا حيث تركت بعض القوات في تلك الأماكن بحجة ضمان الاتصالات وتولى المسائل ذات الصلة بالبوليس المصرى واختيار العمال والعلاقات العامة ... الخ[1] ، وبالاضافة الى هذا الاختلاف في المفاهيم حول كلمة الجلاء ، فان اختلافا أهم كان حول الأبعاد حيث أن السبب الحقيقى لهذا الانسحاب البريطاني الجزئي هو أنه كانت توجد خطة أمن بريطانية لاعادة احتلال الدلتا في حالة قيام اضطرابات تهدد حياة وممتلكات البريطانيين في مصر حسب التقديرات البريطانية[2]، ومن المتصور إذن أن قيادة الجيش البريطاني أرادت أن تبقى بعضا من قواتها في تلك المناطق حتى يتسنى لها عن طريقها الحصول على المعلومات والسيطرة على الأوضاع بالتعاون مع عملائها في البوليس المصرى والمؤسسات المحلية للحكومة المصرية .

ومع اقتراب موعد مناقشة القضية المصرية في الأمم المتحدة تزايد الضغط من جانب السياسيين البريطانيين على العسكريين من أجل الاسراع في معدلات الانسحاب من مصر لتقليل العدد حتى يتمكنوا من

= ١٩٤٩ – الى ١٠,٠٠٠ . ونظرا لأن تلك العملية كانت تحتاج الى وقت فقد تم التخطيط على أساس أنه « سيحدث خفض قليل خلال الأشهر القليلة [التالية] ، إلا أنه لن يحدث تخفيض أساسى [في عدد القوات] حتى يقترب وقت الجلاء النهائى » . ومعنى ذلك بطء عملية الجلاء وعدم جديتها . انظر لمزيد من التفصيل :

- M.C. Dempsey (Commander -in- Chief Middle East Land Force) to Campbell, 9.4.47, FO 371/62951: «As in the case of the move from the Delta to the Canal the reduction in the number of troops in Egypt will not be steady and constant. There will be a small reduction during the next few months, but a major reduction will not occur until the time for final evacuation approaches».

(١) وهؤلاء المتخلفون من العسكريين البريطانيين في تلك المناطق كانوا يباشرون أعمالهم باللباس المدنى . انظر لمزيد من التفصيل البرقية التالية وملحق بها جدول تفصيلى بعدد هؤلاء الأفراد ووظائفهم :

- G.H.Q., M.E.L.F. to Ministry of Defence, No. 65289/MIL, immediate and top secret tel., 9.4.47, FO 371/62951: «In order to deal with matters such as Movements Liaison with the Egyptian Police, recruitment of labour, disposal of fixed assets, Civil Affairs, Public Relations etc. and to maintain essential communications, certain individuals and small parties are remaining in the Delta, either permanently or temporarily after evacuation. They are in plain clothes and remain with the knowledge of the Egyptian Government».

– انظر أيضا فيما يتعلق باستثناءات الجلاء في القاهرة والاسكندرية ص ٢١٨ من الكتاب .

(٢) C.O.S. 496/7, minute by L.C.Hollis (Ministry of Defence), 8.5.47, FO 371/62952.

– وقد نوقش تنفيذ تلك الخطة عندما احتدمت الخلافات بين الحكومتين المصرية والبريطانية بخصوص تقييد تحركات أفراد الجيش البريطاني خارج منطقة القناة في ١٩٤٧ ، وكذلك عندما اشتدت الحركة الفدائية في القناة في ١٩٥١ على ما سيأتي ذكره .

الدفاع عن تواجدهم العسكرى فى مصر أمام الرأى العام العالمى . وبدأ التفكير فى نقل اعداد من تلك القوات خارج مصر بأسرع وقت الى السودان أو كينيا(١) إلا أن العسكريين عارضوا ذلك بحجة عدم توافر وسائل الاقامة والراحة الكافية للقوات البريطانية فى هذه الأماكن ، وتعرض الجيش البريطانى الى فقد عدد كبير من المخازن الموجودة فى مصر ، و كبر حجم النفقات التى يحتاجها هذا النقل ، بالاضافة الى بعد المسافة بين السودان وتلك البلاد المقترحة وبين فلسطين حيث كانت تستخدم القوات البريطانية فى مصر لادارة العمليات وتقديم التعزيزات فى فلسطين (٢) .

وقد تم بعد ذلك بحث نقل قيادة القوات البريطانية من مصر بسرعة الى قبرص بصفة مؤقتة ، ثم الى ليبيا بعد ذلك بصفة نهائية ، خاصة مع عدم الحاجة الى تعزيز القوات البريطانية فى فلسطين بسبب بداية انسحابها منها تمهيداً لإنشاء الدولة الصهيونية (٣) .

إلا أن ذلك الاقتراح قد أثار الاعتراض بسبب المشاكل السياسية والعسكرية الناتجة عنه . فمن الناحية السياسية خشيت الحكومة البريطانية أن يؤدى نقل القيادة العسكرية للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط الى ليبيا الى معارضة داخلية فيها من جانب الشعب الليبى ، حتى ولو نجحت فى الحصول على موافقة الأمير (٤) .

---

(١) Secret minute by A.Dove, (War Office) to Hennike (FO), 21.4.47, FO 371/62952.

(٢) Ibid.

(٣) C.O.S. (47) 92nd Meeting, «Egypt-Withdrawal of British Troops», 23. 7.47, FO 371/62954.

(٤) كانت ليبيا – فى ذلك الوقت – مستعمرة ايطالية تحت الاحتلال العسكرى البريطانى ولم يكن قد بت فى مصيرها بعد . وقد كانت الحكومة البريطانية تفضل أن تحصل ليبيا على استقلالها بدلا من وضعها تحت الوصاية البريطانية استمرارا لنفس الرؤية البريطانية لذلك الاستقلال بالنسبة لمصر وسوريا ولبنان والسودان ألا وهو تحقيق المصالح البريطانية . فقد بنيت الخطة البريطانية على أساس « أن تسرع [بريطانيا] فى طلب الاستقلال ... [لليبيا] ، على افتراض أن ، فى مقابل ... المساعدة [البريطانية] ، سيكون الأمير سيد ادريس مستعدا لاعطائها التسهيلات التى تحتاجها وانه بمجرد تحقيق استقلال ... [ليبيا] فان وضع ... [بريطانيا] الخاص هناك يمكن تنظيمه وتأمينه عن طريق معاهدة على خطوط مشابهة لتلك التى تحكم علاقاتها فى ... [ذلك الوقت] مع شرق الأردن » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Wright «British bases in the Middle East», 5.9.47, FO 371/62956: «... we have been considering whether it would not be preferable to work not for a British trusteeship but for immediate independence for Cyrenaica. We believe that, in return for our support the Emir Sayed Idris would be prepared to grant us the facilities we require and that, as soon as the independence of Cyrenaica has been achieved, our special position there could be regularised and safeguarded by means of a treaty on the lines similar to that which at present governs our relations with Transjordan».

وقد خشيت الحكومة البريطانية — من ناحية أخرى — أن تخلق لها تلك الخطوة مشاكل على المستوى الدولى . وان توقعت موافقة الولايات المتحدة وفرنسا عليها ، إلا أنها كانت متأكدة من معارضة وانتقاد الدول العربية والاتحاد السوفيتى لها[(١)].

وفى النهاية تم استبعاد نقل القوات البريطانية الى ليبيا لأسباب عسكرية متعلقة بعدم ملاءمتها — بالمقارنة بمصر — للأهداف العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت[(٢)].

وهنا تم بحث اقتراح أخير من العسكريين يقضى بسحب القوات البريطانية من غرب القناة الى شرقها فى سيناء ، وانتهى الأمر أيضا الى استبعاده ، حيث أنه لم يكن يحقق الهدف من الناحية السياسية اذ أنه رغم انفصال سيناء عن مصر من الناحية الادارية — من وجهة النظر البريطانية — إلا أنها أرض مصرية ، واذا كان المصريون قد احتجوا عدة مرات على الاحتلال البريطانى لرفح المصرية وطالبوا بجلاء القوات البريطانية عنها[(٣)] ، فانه كان من المتوقع أن يعارضوا هذا الاقتراح مثلما كانوا يعارضون التواجد العسكرى البريطانى فى

= — ولمزيد من التفصيل فى الوضع السياسى لليبيا فى ذلك الوقت وحتى حصلت على الاستقلال المنقوص ، انظر الفصل بعنوان : « المستعمرات الايطالية والحقوق الاستراتيجية البريطانية فى سيرينايكا » فى المرجع التالى :

- Louis, Op.Cit., pp. 265-306.

(١) FO secret minute to Scott Fox, 8.8.47, FO 371/62956.

(٢) G.H.Q., M.E.L.F. to Ministry of Defence, No. 173/CCL, immediate and top secret tel, 30.9.47, FO 371/62956.

— وقد جاء فى البرقية السابقة ان ذلك تم بناء على عدة اعتبارات قدمها العسكريون البريطانيون أهمها : نقص المياه الصالحة للشرب — نقص طرق المواصلات داخل ليبيا — نقص العمالة المحلية — نقل القوات من ليبيا الى فلسطين كان يستغرق ضعف الوقت الذى يحتاجه نقلها من مصر الى فلسطين — اقامة انشاءات تلك القاعدة فى ليبيا احتاج الى سنتين بالاضافة الى مصاريف باهظة — ليبيا كانت خارج منطقة الاسترلينى . ويلاحظ هنا مبالغة العسكريين فى سرد العوامل التى تحول دون الاسراع فى سحب القوات البريطانية من مصر . كما توجد مغالطة سياسية حيث حدث تغيير فى الاستراتيجية البريطانية بشأن فلسطين اذ اتخذ قرار بخروج القوات البريطانية من فلسطين بأسرع وقت ، وانتفت بذلك حجة قرب المسافة بين مصر وفلسطين لارسال التعزيزات العسكرية من قاعدة قناة السويس اليها . وهنا بدأ تبرير بطء الانسحاب من مصر على أساس مختلف وهو أن الاسراع فى الانسحاب من مصر يبطىء الانسحاب من فلسطين ! انظر :

- Minute by Riches, 10.10.47, FO 371/62956: «The assumptions... that we stay in Palestine indefinitely and that we put some of the base facilities for Palestine at present in the Canal Zone into Cyrenaica as a temporary measure, have been largely superseded by the study at present under weigh... of the time required to get out of Palestine in a hurry assuming that we implement a decision to withdraw completely in the near future».

(٣) طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية إجلاء معسكر رفح المصرية ، الا أن العسكريين البريطانيين رفضوا ذلك على أساس أن هذا المعسكر اعتبر جزءا اساسيا من القاعدة البريطانية فى فلسطين — كما ادعوا فى البداية — ثم =

غرب القناة[1].

وكانت ثانية المشكلات العسكرية التي واجهت بريطانيا وسببت لها حرجا عندما قررت مصر عرض قضيتها على الأمم المتحدة ، هي ان التجاوزات البريطانية لمعاهدة ١٩٣٦ تعدت عدد القوات لتشمل كذلك الأراضي التي احتلتها هذه القوات بما يتعدى حدود المعاهدة ، هذا بالاضافة الى الحقوق التي أرادت أن تدعيها

= أضافوا فيما بعد حجة أن تلك القوات كانت في نفس الوقت تشكل جزءا من الدفاع عن قناة السويس بالمعنى الواسع ! وحجتهم في ذلك أنه للدفاع عن القناة يجب الاحتفاظ بمعسكرات على بعد مناسب منها ، وأن المساحة المطلوبة في هذه الحالة كبيرة تصل — من وجهة نظرهم — الى شمال فلسطين والجزء الجنوبي من سوريا ولبنان !

ومن هذا المنطلق وعلى أساس الدفع بأن رفح المصرية اعتبرت من متطلبات الدفاع عن القناة ، أخطرت الخارجية البريطانية الحكومة المصرية بأن السلطات العسكرية البريطانية مشغولة في تخفيض القوات واجلاء المنشأة الضخمة في التل الكبير والقصاصين ، وأن الجلاء عن رفح سيؤدى الى تأخير تلك العملية !

وفي واقع الأمر فقد كان السبب الحقيقي لرفض الحكومة البريطانية الجلاء عن رفح واستمرار احتلال القوات العسكرية لها برغم رفض الحكومة المصرية لكل تلك الحجج هو توقعها أن يحتل الجيش المصرى تلك المعسكرات القائمة على الحدود المصرية الفلسطينية في حالة جلاء القوات البريطانية عنها ، وهو ما كانت تعارضه بشدة ! انظر :

- Immediate and secret letter from Campbell to P.Grey (FO), 29.10.47, FO 371/62956: «... we consulted General Headquarters, Middle East Land Force semi-officially on... the present position regarding Rafah... In fact... it just does not make sense to waste the taxpayers' money by moving surplus material into Palestine at the present moment, merely in order to give an appearance of meeting an Egyptian request... Moreover, once we clear out of Rafah West the Egyptians will find it very convenient to have a permanent camp with huts and water supply etc. all in order right on the Palestine frontier, ready for their own army to take over; and an Egyptian military occupation of the camp would have its obvious political repercussions».

— ولمزيد من التفصيل في مشكلة رفح انظر ما يلى :

- FO minute to Secretary of State «Evacuation of British troops from Egypt», July 1947, FO 371/62952; secret letter from A.Dove to Lascelles (Egyptian Dept., FO), 3.7.47, FO 371/62953; FO to Campbell, No. 2091, important and secret tel., 12.11.47, FO 371/62956 and note from Egyptian Ministry of Foreign Affairs, No. 104.9/3 (28), 10.12.47, FO 371/62957.

(1) C.O.S. (47) 129th Meeting, 21.10.47, FO 371/62956 and C.O.S. (47) 229 (O), 4.11.47, top secret note by C.I.G.S., «Withdrawal of British Troops from Egypt», FO 371/62957.

— وقد بدأ التفكير في سيناء كقاعدة عسكرية بريطانية طويلة الأجل ، كبديل عن منطقة القناة ، وذلك في مقابل تنازل بريطانيا لمصر عن الجزء الشرقي من ليبيا في عام ١٩٤٤ إلا أن « كيلرن » أجّل مناقشة ذلك الاقتراح الذى عرضه أحد أعضاء السفارة البريطانية في مصر ، خوفا من رد فعل المصريين المعارض بالاضافة الى النفقات الكبيرة التي يحتاجها تنفيذه . لمزيد من التفصيل انظر :

- FO minute, 29.10.47, FO 371/62956.

فى غفلة من الحكومة المصرية وان تفرضها كأمر واقع ، وهى تلك المتعلقة بتحركات القوات البريطانية داخل الحدود المصرية .

وبمناسبة مراجعة موقف القوات البريطانية فى مصر قبل انعقاد دورة الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ اعترفت السلطات العسكرية البريطانية أن قواتها كانت تتواجد فى مناطق أوسع بكثير مما حددته معاهدة ١٩٣٦ ، نظراً لتجاوز عدد القوات عما ورد فى المعاهدة(١) . بل إن الحكومة البريطانية أرادت التوسع فى المساحات التى تسيطر عليها فى منطقة القناة ، وذلك بحجة إيواء القوات المنسحبة من الدلتا(٢) !

والأكثر من ذلك فإنه بمناسبة تصاعد الحركة الوطنية المصرية وانفجار ثلاث قنابل بجوار مبنى بريطانى فى الاسماعيلية(٣) ، خشيت الحكومة البريطانية أن تستخدم الحكومة المصرية ذلك الحادث دعائيا ، حيث « أنه من المشكوك فيه اذا ما كان [للبريطانيين] حقوق اضافية للبقاء بصفة دائمة فى الاسماعيلية أكثر من القاهرة أو أى مكان آخر فى الدلتا . إن المناطق التى تتواجد فيها القوات [البريطانية] محددة .. فى ' منطقة جنيفة ' ... وهذه المناطق تقع فى المعسكر والصحراء جنوب الاسماعيلية »(٤) . ومعنى ذلك ان تمسك الحكومة البريطانية بمعاهدة ١٩٣٦ كان « يقتضى إجلاء الاسماعيلية وايضا احتمال اعادة تعيين مواقع المعسكرات التى [كانت] تبنى حول القناة [فى ذلك الوقت] »(٥).

وكانت ثالث المشكلات العسكرية التى واجهت بريطانيا بسبب لجوء مصر الى الأمم المتحدة مشكلة قد

---

(١) Top secret letter from Campbell to N.Butler (FO), 20.5.47, FO 371/62952: «... British Forces are at present located in a number of areas which could not by any interpretation be regarded as inside the Treaty zone as specified in the annex to Article 8. We are considering whether an argument for our occupation of such areas can be based on Article 3 (a) of the Immunities Convention, but this does not seem a very promising line of approach».

(٢) Minute by Riches, 12.5.47, FO 371/62952.

(٣) Campbell to FO, No. 934, important tel., 18.4.47, FO 371/62991.

(٤) Top secret letter from Butler to Campbell, 1.5.47, FO 371/62991: «By the strict letter of the Treaty it is doubtful whether we have any more right to be permanently installed in Ismailia than in Cairo or elsewhere in the Delta. The areas in which our land foces are to be maintained are defined in paragraph 2 of the Annex to Article 8 as interpreted so far as the 'Geneifa area'... these areas lie at Moascar and in the desert to the South of Ismailia».

(٥) Ibid: «Assuming therefore that we stand on the 1936 Treaty indefinitely, it seems to us important that when our troops have been reduced to the treaty numbers they should be encamped in the areas referred to in the treaty and in those areas only. This will mean the evacuation of Ismailia and also possibly re-siting of the camps now being built on the Canal».

تبدو قليلة الأهمية للوهلة الأولى ، إلا أنها سببت لها من شديد الحرج ما دفعها الى التفكير فى استخدام القوة لفرض شروطها واقالة حكومة النقراشى ، تلك هى مشكلة حرية الحركة للقوات البريطانية فى الأراضى المصرية بعد انسحابها الى منطقة القناة ، التى تبلورت حول قضيتين أساسيتين تتعلق الأولى ، بادعاء حق القوات البريطانية فى الحركة خارج منطقة القناة بلباسهم العسكرى وبدون جوازات سفر واذن دخول الأراضى المصرية ، وتتصل الثانية باصرار الحكومة البريطانية على عدم دفع رسوم تسجيل للمركبات العسكرية البريطانية فى مصر ، وذلك استنادا الى اتفاقية الحصانات الواردة بمعاهدة ١٩٣٦ (١) .

وبرغم تأكد الحكومة البريطانية أن تلك المطالب تتجاوز ما ورد فى تلك المعاهدة (٢) ، إلا أنها قررت اتخاذ خط متشدد فى مواجهة الحكومة المصرية وذلك لعدة أسباب أهمها من وجهة النظر البريطانية المشاكل التى توقعت أن تسببها تلك الاجراءات وهى المتعلقة بأجازات القوات البريطانية فى منطقة القناة وفى السودان (٣) .

وفى الواقع فان اصرار الحكومة البريطانية على حرية حركة قوات جيشها بدون قيود جوازات السفر أو تصريحات دخول الأراضى المصرية كان بغرض إخفاء العدد الحقيقى للقوات البريطانية فى مصر سواء داخل منطقة القناة أو خارجها فتتلافى بذلك أى دليل موثق يكشف تجاوزها اعداد المعاهدة وشروطها الى حد كبير (٤) .

وقد انتهت الحكومة البريطانية الى عدم التساهل بشأن تلك المشاكل وخاصة مشكلة دفع رسوم المركبات العسكرية بدعوى عدم تشجيع المصريين على الحصول على تنازلات أكبر (٥) . ومن هنا بدأ التصاعد من

---

(١) Campbell to FO, No. 637, immediate tel., 12.3.47, FO 371/62950 and Bevin, Moscow to FO, No 759, most immediate and secret tel., 15.4.47, FO 371/62951.

(٢) Bevin, Moscow to Prime Minister, No. 825, immediate and top secret tel., 17.4.47, FO 371/62951.

(٣) Campbell to FO, No. 637, Op.Cit. and J.P. (47) 52 (Final), top secret report, «Anglo-Egyptian Treaty of 1936-Enforcement of terms», 19.4.47, FO 371/62951.

— وقد اتضح من التقرير الأخير أن القوات البريطانية فى السودان كانت تمضى أجازتها فى مصر ، وقد اقترح التقرير للتغلب على تلك المشكلة نقلهم عن طريق الجو أو البحر !

(٤) Campbell to FO, No. 856, important and secret tel., 5.4.47, FO 371/62950.

— ويلاحظ من تلك البرقية السابقة مدى الاعتداء البريطانى على سيادة مصر على أراضيها وذلك عند حصر فئات الذين كانوا يدخلون الأراضى المصرية بدون إذن دخول وهم كالتالى : العسكريون وشبه العسكريين الذين ظلوا يعملون بالقاهرة — أعضاء من القوات البريطانية فى مصر الذين كانوا يسافرون بين منطقة القناة ودول أخرى — العسكريون من خارج القوات البريطانية فى مصر ويمرون بها — أفراد من القوات العسكرية فى القناة الذين يذهبون للقاهرة لمهمات لدى السفارة أو السلطات المصرية — افراد القوات البريطانية سواء فى مصر أو من خارجها الذين يزورون الدلتا للاجازة — زوجات وعائلات اعضاء القوات البريطانية فى منطقة القناة والذين ظلوا يقيمون فى القاهرة !

(٥) Bevin, Moscow to FO, No. 759, 15.4.47, Op.Cit.

— وقد علق « بيفين » فى البرقية السابقة بأن « الحكومة المصرية تحاول أن تلوى ذيلنا » . انظر :

- Ibid.: «The Egyptian Government are trying to twist our tail».

جانب الحكومة البريطانية وقامت يبحث امكانيات استخدام القوة المسلحة ضد مصر لفرض شروطها[1]، ووصل الأمر الى حد دراسة احتمالات امكانيات اقالة النقراشي بالوسائل السياسية[2].

---

(١) بحثت الوزارة البريطانية فى ٢٢ أبريل ١٩٤٧ هذه النقطة وتوصلت الى وجود قوات كافية فى منطقة الشرق الأوسط لتحقيق ذلك الاقتراح، وطلبت إرسال تعزيزات من تلك القوات الى مصر، بحيث تسمح بإعادة احتلال الدلتا فى حالة وقوع اضطرابات واسعة ضد بريطانيا. انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Hollis, 8.5.47, Op.Cit.: «At the Cabinet Meeting on 22nd April [1947], it was stated that, in the view of the Chiefs of Staff, there were sufficient troops in the Middle East to enforce our specific rights on the two issues under consideration, namely:»

«(a) Exemption from payment of civil registration fees for British service vehicles outside the Canal Zone».

«(b) Movement of personnel between the Sudan and the Canal Zone...».

«On the other hand it was stated that additional troops would be required to deal with the implications of taking a firm line on... [these] issues... since, if serious disturbances resulted, it might become necessary to protect the lives of British nationals...».

«After further consultation with the Commander-in-chief, Middle East Land Forces, the Chiefs of Staff now consider that... sufficent troops could be made available on temporary basis... It would, of course, be advisable for H.M.Government to permit the re-entry of British troops into the Delta with the minimum of notice and before the outbreak of disorders».

(٢) Top secret minute by Sargent to Bevin, «Egypt», 27.4.47, two enclosures: A, «Egyptian attitude towards immunities convention, 26.4.47, B, The line of approach suggested, FO 371/62951.

— وكان رأى « بيفين » الذى نقله الى رئيس الوزراء البريطانى أن اصرار الحكومة المصرية على مطالبها كان يرجع الى رغبة النقراشي فى تقوية مركزه السياسى فى مصر، وذلك باذلال بريطانيا ثم أضاف « لقد جاء الوقت ... الذى أصبح من الحتم فيه أن نضع حدا للدور الذى يلعبه النقراشي كبطل قومي على حسابنا » ! ووصل الأمر الى أن شبه « بيفين » النقراشي « بهتلر » لمجرد أنه أراد أن يطبق فقط الحصانات الواردة فى معاهدة ١٩٣٦ ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Bevin, Moscow to Prime Minister, No. 825, 17.4.47, Op.Cit.: «I am very disturbed at the situation which appears to be developing in Egypt... [Nokrashi's] position as you know is weak in his own country and he can only continue to bolster up his Government by a display of extreme nationalism. The simplest way of achieving this is by humiliating us. The time has, I feel, come when we must put a stop to Nokrashi playing the national hero at our expense... Nokrashi is on a minor scale using the tactics of Hitler choosing points for which he estimates we will not fight on which to break his treaties».

— إلا أن الخارجية البريطانية كان رأيها ما يلى : بالرغم من أن « الاحتمال الآخر الوحيد للتصرف المتاح لنا هو محاولة اقالة النقراشي بطرق سياسية ... فلا يمكن أن نشعر بالثقة فى أن مثل تلك المحاولة ... لن تؤدى الى الأثر العكسي =

إلا أنه فى النهاية قررت الحكومة البريطانية ان تتراجع عن كل ذلك ، بالرغم من أن ترتيباتها وصلت الى حد تجهيز القوات اللازمة لإعادة احتلال الدلتا - كما سبق ذكره - وذلك تحت ضغط ظروف عرض القضية المصرية أمام الأمم المتحدة ، خشية ان تنقل مصر تلك المشكلات الى التنظيم الدولى ، خاصة بعد أن تأكدت بريطانيا من ضعف موقفها القانونى فيها مما كان يهددها بعدم تأييد الرأى العام لها وانعكاس ذلك على القضية الأساسية بينها وبين مصر ، أى قضية الجلاء[1].

وعموما فان الحكومة المصرية قد تراخت كالعادة فى الاصرار على موقفها فى مواجهة الحكومة البريطانية حول هذه المشاكل ، ولم تذهب فى تلك المواجهة الى ابعد مدى ، الذى كان من شأنه أن يسبب إحراجا شديدا لها ، وانتهى الأمر الى بقاء الوضع القائم[2] .

المسالك غير المباشرة التى اتبعتها بريطانيا لمنع مصر من الاستمرار فى عرض قضيتها على الأمم المتحدة :

بحثت الحكومة البريطانية اتباع مسالك غير مباشرة لمنع مصر من عرض قضيتها على الأمم المتحدة ، كان أهمها مسلكان نبع الأول من قرارها باتخاذ خط متشدد ضد الحكومة المصرية لتحقيق المصالح البريطانية ، وقد دار حول التفكير فى إسقاط الحكومة المصرية القائمة ووضع حزب الوفد فى السلطة . أما المسلك الثانى فقد أرادت أن تضغط به على السلطة السياسية فى مصر وقد تركز فى محاولة استخدام الوساطة العربية حتى ترجع الحكومة المصرية عن قرارها .

١ - الاتجاه الى اسقاط حكومة النقراشى واستبدالها بحكومة وفدية[3] .

دأبت الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه كلما تدهورت العلاقات بينها وبين الحكومة المصرية ، وذلك

= فتقوى مركزه فى مواجهة الرأى العام المصرى وبصفة خاصة [فى مواجهة حزب] الوفد » ، انظر :

- Sargent to Bevin, Moscow, No. 827, most immediate and top secret tel., 19.4.47, FO 371/62951: «The only other present possibility of action that occurs to us is to endeavour to unseat Nokrashi by political means... We cannot feel at all sure that such an attempt to dislodge Nokrashi might not produce the opposite effect of strengthening his position vis-à-vis of Egyptian public opinion, and in particular of the Wafd».

(١) FO to U.K.Delegation, Moscow, No. 896, immediate and top secret tel., 23.4.47, FO 371/62970.

(٢) Campbell to FO, No. 1568, secret tel., 15.7.47, FO 371/62953.

(٣) انظر عرضا ملخصا لهذه النقطة فى المرجع التالى :

- Louis, Op.Cit., pp. 254-256.

- إلا أنه يلاحظ أن الكاتب يناقض نفسه فى ص ٧٣٧ من المرجع السابق ، ويختلف أيضا مع نتائج هذه الدراسة عندما يقول أن ما دفع الى إحجام الحكومة البريطانية عن اقالة النقراشى هى أخلاق ومبادىء « بيفين » ضد مبدأ التدخل فى الشئون الداخلية المصرية ، والواقع كما سوف يتضح من هذا التحليل كان غير ذلك .

منذ وقوف حزب الوفد بجانبها ومساعدته لها فى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، حتى يمكن القول إنه مع تكرار تفكير السياسيين البريطانيين فى هذا الاجراء – سواء بالقوة أو بالتهديد بها – منذ ذلك التاريخ أنه أصبح قاعدة فى السياسة البريطانية .

وفى واقع الأمر فان الحكومة البريطانية فكرت فى مساعدة حزب الوفد على تولى السلطة السياسية فى مصر أو على الأقل الاشتراك فى الحكم ثلاث مرات فى الفترة التى بدأت بقطع المفاوضات وحتى انتهاء نظر القضية المصرية فى مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٤٧ وكانت المرة الأولى هنا عندما قطعت الحكومة المصرية المفاوضات من جانب واحد ، ثم بحث هذا الموضوع مرة ثانية مع تصاعد الحركة الوطنية ضدها فى صيف ١٩٤٧ ، وأخيرا تم بحثه قرب انتهاء نظر القضية المصرية وبمناسبة تخوفها من حدوث رد فعل عنيف فى مصر بسبب إحباط قضيتها فى المنظمة الدولية .

فقد لوحظ من التحليل السياسى لتلك الفترة ان الحكومة البريطانية قد ندمت على عدم إصرارها على التفاوض مع حكومة وفدية فى ١٩٤٦[1] . لذلك فانه عندما أصبح قطع المفاوضات وشيكا برز اقتراح بتغيير السياسة البريطانية التى اتبعت فى الفترة السابقة ، والتدخل بصورة أكبر فى الشئون الداخلية المصرية ، وأن يتم الضغط على الملك ليضع الوفد فى السلطة[2] . « فالملك لم يكن حقيقة صديقا .. [لبريطانيا] ، بينما

---

(١) –Minute by Howe to Sargent «Egypt», 17.1.47, FO 371/62961.

– وقد أشارت تلك المذكرة الى الآراء التى أيدت ذلك – وعلى رأسها « كيلرن » – وبلورته فيما يلى : « أنه إذا لم يشترك الوفد » فى التفاوض » فان فرص حصول [بريطانيا] على معاهدة ...، مثل تلك التى أرادتها ، كانت قليلة ؛ وأنه حتى اذا حصلت [بريطانيا] على معاهدة تحت تلك الظروف [أى حكومة القصر] كان هناك دائما امكانية أنها قد ترفض بواسطة حكومة جديدة . إن مفاوضات المعاهدة ... سوف تصبح قضية للسياسات الداخلية . إن الحكومة (أى القصر) والوفد سوف يستخدمانها كل منهما لاسقاط الآخر » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «... we decided at the end of 1945 to accede to the request of Egyptian Government to open negotiations for the revision of the 1936 Treaty of Alliance... There were strong arguments... that unless the Wafd were included the chances of our getting any Treaty at all, least of all a Treaty such as we wanted, were slight; and even if we did get a Treaty under these conditions there was always the possiblity that it might be repudiated by a new Government. The Treaty negotiations, it was said, would be bound to become an issue of internal politics. The Government (i.e. the Palace) and the Wafd would use it to down each other and we should be blackmailed out of most of our requirements».

(٢) Ibid.: «If the negotiations do break down it is for consideration whether we should not now reverse our policy of non-intervention in Egyptian internal politics and put pressure on the King to bring the Wafd into power».

– وقد بدا من المذكرة السابقة أن انصار هذا الرأى يعضدونه بأن هذا التدخل فى الشئون الداخلية المصرية يمكن تبريره أمام البرلمان البريطانى فهى « قضية مقبولة ظاهريا فالوفد مازال يتمتع بالأغلبية » ؛ أى أنهم يقيمون تبريرهم على أساس =

وقف الوفد بولاء الى جانبها أثناء الحرب »[1].

وفعلا وبناء على هذا الرأى هاجم وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم الحكومة المصرية على أساس أنها حكومة أقلية[2]. إلا أن الحكومة البريطانية توقفت عند هذا الحد ولم تتخذ أى إجراء فى هذا الاتجاه وقررت الانتظار حتى يسوء الوضع أكثر ، لعدة أسباب أولها أنه لم يكن قد حدث أى إتصال بين قيادة حزب الوفد والحكومة البريطانية بعد خروجه من السلطة فى ١٩٤٤ ، ولم تكن الحكومة البريطانية تبعا لذلك لديها ضمانات مسبقة من حزب الوفد بتحقيق المصالح البريطانية فى مصر كما حدث فى ١٩٤٢ ، بالاضافة الى نمو التنظيمات السياسية المعارضة لحزب الوفد والمتمردة على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة التى لم يفعل الوفد بصددها شيئا عندما كان فى الحكم[3].

= أن بريطانيا تساعد على تحقيق الديمقراطية فى مصر بتأييدها تولى حزب الأغلبية الحكم ! انظر :

-Ibid.: «We have a plausible case from the point of view of Parliament here. The Wafd is undoubtedly still the majority party in Egypt... It ostensibly stands for democracy as opposed to the reactionary policies of the present Palace governments of Pashas which succeed one another at the behest of the King».

(١) Ibid.: «The King was not really our friend, whereas the Wafd had stood loyally by us during the War».

– وقد أشارت المذكرة السابقة الى أنه « اذا وصل الوفد الى السلطة نتيجة لتدخل ... [بريطانيا] فانه يوجد احتمال جيد أنها تستطيع أن تحصل على الموافقة على المعاهدة التى تريدها . لقد حصلت السفارة ... [البريطانية] فى القاهرة على تأكيدات غير رسمية من أعضاء من الحزب بأنهم مشوقون للحصول على معاهدة . [وفى هذه الحالة] سوف يكون من الضرورى بالطبع أن تقدم [بريطانيا] حلا أفضل من مقترحات نظام القصر الفاشلة حتى يكون الأمر ممكنا بالنسبة لهم » . انظر :

- Ibid.: «If the Wafd came into power as the result of our intervention there is a good prospect that we could soon get our Treaty through. H.M. Embassy in Cairo have received unofficial assurances from members of the party that they are anxious to have a Treaty. It would of course be necessary to make it possible for them to present a settlement reached through them as superior to the abortive proposals of the Palace regime».

(٢) انظر ص ٢٧٢ من الكتاب ، وانظر أيضا :

- Minute by Sargent to Bevin, 20.1.47, FO 371/62961: «I was wondering whether you might not, when making your statement in Parliament, say something to the following effect so as to indicate that next time you will wish to negotiate with a delegation representing all the major parties of Egypt».

(٣) Top secret, private and personal letter from Campbell to Sargent, 10.2.47, FO 371,/62966: «... we believe that a purely Wafd Government would have great difficulty in giving us the minimum we require. At the beginning of the negotiations it might have been less difficult. But now that the issue =

أما السبب الثانى لامتناع الحكومة البريطانية عن التدخل لإقالة النقراشي فى تلك الفترة فهو إدراكها أنها لن تستطيع أن تقنع الملك بذلك باستخدام القوة – أى بتكرار ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ – وهو ما أصبح من الصعب حدوثه بدون استخدام حجة ضرورات الحرب ، وبدون ارجاع القوات التى جلت الى منطقة القناة ، أى الرجوع عمليا الى فترة ما قبل ١٩٣٦ (١).

وعندما اشتدت الحملة الصحفية فى مصر ضد الحكومة البريطانية وتصاعدت أحداث العنف ضد الأفراد والمنشآت البريطانية بعد إعلان رئيس الوزراء المصرى أن مصر ستتقدم بشكوى ضد بريطانيا الى مجلس الأمن(٢)، ثارت من جديد فكرة إقالته « لمصلحة حكومة أكثر تمثيلا للأغلبية وأكثر استعدادا للتفاهم مع بريطانيا »(٣) ، أى حكومة وفدية .

وحين بلغت الأمور الحد الذى خشيت معه الحكومة البريطانية من أن يفسر عدم تدخلها فى الشئون الداخلية المصرية الى حد إقالة الوزارة ، بأنه مؤشر على ضعفها بما يهدد مركزها فى مصر وفى الشرق الأوسط ، وخاصة مع ظروف الأحداث المعادية لبريطانيا فى الهند وبورما وفلسطين(٤) ، من هذا المنطلق بدأ بحث إظهار

---

has been narrowed down to a single point of the Sudan question, it would be extremely hard for the Wafd to find a way out... [Morover, the] Wafd have their opponents among movements in embryo whose impatience with prevailing conditions the almost certain ineffectiveness of any attempts the Wafd make at economic and social reform is likely to sharpen».

– انظر فى مقارنة تلك الظروف بما حدث فى فبراير ١٩٤٢ والاتصالات المسبقة من خلال أمين عثمان بين رئيس حزب الوفد والسفير البريطانى ، ص ص ١٤٠ – ١٤٨ من الكتاب . انظر أيضا فيما يتعلق ببحث كيفية اتصال السفارة البريطانية بمصطفى النحاس وعدم ترحيبها فى ذلك الوقت بفكرة أن يحل عبود محل أمين عثمان ليصبح وسيطا بينهما وتفضيل الخارجية البريطانية الاتصال بالنحاس مباشرة :

- Ibid. «We are against using Aboud for any approach to the Wafd, and we are not convinced that the use of a go-between would be the best method of approach». See also top secret, private and personal letter from Sargent to Campbell, 22.2.47, FO 371/62966.

(١) Campbell to Sargent, 10.2.47, Op.Cit.

(٢) Campbell to FO, No. 557, immediate tel., 3.3.47, FO 371/62966.

– وقد أثار هذا البيان غيظ السياسيين البريطانيين واتهمته الخارجية البريطانية بأنه « إما كاذب أو منحاز » . انظر :

- Minute by Riches, 6.3.47, FO 371/62966.

(٣) Bevin, Moscow to Sargent, No. 167, immediate and top secret tel., 18.3.47, FO 371/62967: «If... our relations with Egypt do not improve but continue to deteriorate I think that we should use all our resources to secure Nokrashi's removal in favour of a Government more representative of the majority and more likely to come to terms with us».

(٤) Minute by Howe, 18.3.47, Op.Cit.

مزيد من التشدد فى مواجهة مصر (١) .

ويلاحظ أنه مما شجع الحكومة البريطانية على التشدد مع مصر هو قلقها من انتشار الاتجاه الدينى فيها واتساع نشاطه ضد البريطانيين والأجانب عموما فى تلك الفترة (٢) ، واعتقادهم بتشجيع الملك له من خلال حركة الوحدة الاسلامية والجامعة العربية (٣) ، وعجز رئيس الوزراء بالتالى عن السيطرة عليه (٤) ، وتأكدهم من أن حزب الوفد هو الوحيد الذى يستطيع أن يضع حدا للتعصب الدينى فى مصر ، إتباعا للمبدأ الذى وضعه سعد زغلول منذ ١٩١٩ (٥) .

---

(١) Campbell to FO, No. 636, immediate and top secret tel., 12.3.47, FO 371/62967 and Bevin, Moscow to FO, No. 551, important and top secret tel., 3.4.47, FO 371/62969.

(٢) انظر ص ٢٧٣ من الكتاب . ويلاحظ مدى الأهمية التى تابعت بها الحكومة البريطانية الهجوم الذى حدث على احدى الكنائس القبطية فى الزقازيق فى ٢٧ مارس ١٩٤٧ من جانب طلبة المعهد الدينى التابع للأزهر ، الذين انضمت إليهم الجماهير فيما بعد وأحرقت الكنيسة ثم حدثت مسيرة مضادة للمسيحية هناك بعد أن تم القبض على بعض المحرضين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell to FO, No. 817, important tel., 29.3.47, FO 371/62990.

(٣) Campbell to Bevin, No. 593, confidential despatch «Egypt: internal political situation», 7.7.47, FO 371/62976: «We are face to face with an attempt to evict Europe from Northern Africa, the Middle East and Southern Asia. In this attempt the present régime in Egypt (under the influence of King Farouk and Azzam Pasha) by the resurrection and reinforcement of the old Pan-Islamic movement, is playing a very considerable part. Perhaps King Farouk, like his father, nourishes hopes of an eventual Caliphate in Cairo which would exercise something more than spiritual domination over the Moslem countries streching from the Pacific to the Atlantic Ocean. These grandiose dreams of a revival of something like the Omayad Empire may seem ridiculous to the objective Western observer, but the dangers which this attitude is already causing are clear, e.g., concerted attacks, political and economic, on Great Britain, France and Holland in that area, a general stimulation of xenophobia and anti-Christian feelings, which has manifested itself in acts of violence against Christians... This islamic stunt is... particularly reflected in the Arab League».

(٤) انظر تعليق السفير البريطانى فى القاهرة على حديث بين مراسل التايمز فى القاهرة ، Quilliam والنقراشى فى ١٣ أبريل ١٩٤٧ ، عندما تحدث عن بيان حسن البنا – بعد حادث كنيسة الزقازيق الذى أدان فيه مهاجمة الديانات الأخرى – واعتبره النقراشى مؤشرا على خوفه من الحكومة ؛ فقد قال السفير إن ذلك الكلام يدعو للفكاهة لأن الحكومة ليست بعيدة عن استخدام الاخوان لتحقيق أغراضها :

- Confidential letter from Campbell to Butler, 12.5.47, FO 371/62972.

(٥) Campbell to Bevin, No. 593, 7.7.47, Op.Cit.: «Internally in Egypt this policy [of the resurrection of the old Pan-Islamic movement] is disastrous as it is a blow at what was the healthy basis of the Egyptian Nationalist movement since the end of the 1914-18 war, namely, the lay basis of co-operation between Moslems and Christians in the national cause. This was the principle laid

وقد اتضح أنه فى الوقت الذى كانت تبحث فيه الحكومة البريطانية عن أسلوب للاتصال بحزب الوفد بدون إثارة الملك لمعرفة مطالبه وموقفه فى حالة مساعدتها له فى الوصول للحكم ، بادر بعض أعضاء الحزب وبعض الشخصيات السياسية التى تربطها علاقة وثيقة بقيادته بالاتصال بالحكومة البريطانية من أجل نفس هذا الغرض . وقد لاحظت الحكومة البريطانية أن كل العناصر التى اتصلت للتوسط بينها وبين حزب الوفد قد رددت نفس النغمة وهى لوم الحكومة البريطانية على التفاوض مع حكومة أقلية مصرية ، وتشجيعها على التدخل فى الشئون الداخلية المصرية من أجل إقالة حكومة النقراشى ، وذلك بالضغط لاجراء انتخابات حرة تحقق وصول حزب الوفد الى السلطة ، ولو استوجب ذلك تهديد الملك [1] .

---

down by Zagloul and had been followed by the Wafd and Wafdist - Governments, which have consequently been much preferred heretofore by the foreign elements in the country. These elements naturally view with alarm the fanaticism being engendered by the Islamic 'stunt' of the present régime».

(١) لمزيد من التفصيل انظر المقابلة بين د . رفاعى » وباتلر « بالخارجية البريطانية ، وقد قدم السفير البريطانى فى القاهرة الأول على أنه كان يعمل فى ادارة الصحافة المصرية لمدة عشرين عاما وأنه صديق لبريطانيا وعلى علاقة وثيقة بالمستشار الشرق للسفارة البريطانية » سمارت « . ويلاحظ أن د . رفاعى ، وكل من قاموا بتلك الاتصالات كانوا دائما حريصين على توضيح أنهم تكلموا بصفة غير رسمية وأنهم ليسوا مفوضين من النحاس . إلا أن معيار أهمية تلك الاتصالات هنا هو مدى علاقة هؤلاء بحزب الوفد وقيادته ، ثم مدى فاعلية الرسالة التى نقلوها الى الحكومة البريطانية وأثرها على صنع القرار السياسى البريطانى :

- Minute by Butler to Bevin, 29.4.47, FO 371/62971

– انظر أيضا اتصالات محمود أبو الفتح بالسفارة البريطانية فى نفس الاتجاه ، بالاضافة الى نقله أخبار الاتصالات بين القصر وحزب الوفد من خلال ابراهيم عبد الهادى وفؤاد سراج الدين من أجل محاولة اشراك الوفد فى الحكومة القائمة :

- Secret letters from Campbell to Butler, 12.5.47, FO 371/62972 and 15.5.47, inclusure: Memo. by Smart concerning conversation with Abul Fath, FO 371/62973.

– انظر كذلك اتصالات جيفرى بطرس غالى بالسفارة البريطانية فى مصر والخارجية البريطانية فى لندن ، وقد كان نائبا وفديا وهو ابن بطرس غالى رئيس الوزراء المصرى السابق الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ مع » كرومر « واغتيل فى ١٩١٠ :

- Bowker to FO, No. 1813, secret tel., 2.9.47, FO 371/62983 and minute by Wright 10.10.47, FO 371/62987.

– انظر أيضا اتصالات أحمد عبود بالسفارة البريطانية وبالخارجية البريطانية فى لندن فى نفس الاتجاه إلا أنه كان أكثر إصرارا على حض الحكومة البريطانية على التدخل فى الشئون الداخلية المصرية فقد قال « إنه لا يستطيع تفهم لماذا لا تقوم ... [بريطانيا] بتبنى تلك السياسة فيما يتعلق بمصر طالما انها تدخلت فى اليونان وبلغاريا ورومانيا وأصرت على انتخابات حرة و[تشكيل] لجنة لتتأكد من إجرائها » ! :

- Confidential letter from Campbell to Butler, 28.5.47, FO 371/62974: «On 'intervention', Abboud said he could not understand why we should not adopt this policy in respect of Egypt since we had intervened in Greece, Bulgaria and Roumania and insisted on free elections with a Commission to see them carried out». See also minute by Butler to Minister of State, 4.6.47, FO 371/62974.

وقد ذهب بعض الذين أجروا تلك الاتصالات الى التأكيد على ان استمرار الوفد فى المعارضة سيكون مصدر متاعب لبريطانيا وسيحول دون توقيع معاهدة على الاطلاق [1] .

---

(١) كانت تلك دائما هى نفس وجهة النظر البريطانية لذلك فضلت فى كثير من الأحيان تواجد حزب الوفد فى الحكم حتى تتجنب مشاكل تواجده فى المعارضة . ولمزيد من التفصيل انظر ما قاله جيفرى بطرس غالى « لسمارت » فى ٢٨ ابريل ١٩٤٧ : ان « الوفد كان مجبرا على معارضة كل شىء تفعله الحكومة وأن معارضة الوفد هى التى جعلت من المستحيل على النظام [القائم] أن يتفاوض على معاهدة على النسق الذى تم . كما أن ضغط الوفد هو الذى ، على ضوء عجز الحكومة ، أرغمها على اللجوء الى منظمة الأمم المتحدة . وأن المنفذ الوحيد الباقى لاتفاقية لاحقة بين بريطانيا وحكومة مصرية تمثل أغلبية الشعب كانت الفكرة الاقليمية » . ثم أضاف أن مصطفى النحاس فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ ، « برغم أسلوب بيانه [المتشدد ضد بريطانيا] ترك الامكانية مفتوحة لعقد اتفاقية اقليمية مع بريطانيا ... اذا تلا ذلك ظهور الوفد فى الصورة ... [وقد] كان النحاس خائفا من أن ذلك المنفذ قد يقفل عن طريق بدء بريطانيا ... المفاوضات مرة ثانية مع النظام القائم على أساس خطوط اتفاقية إقليمية » . وألمح له أن الوفد سوف يعارض الاتفاق الإقليمى اذا بدأت الحكومة البريطانية المفاوضات مع حكومة النقراشى . وقد علق السفير البريطانى على تلك المقابلة بأنه « من المؤكد أنه يوجد [بها] عنصر من الابتزاز » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Confidential letter from Campbell to Butler, 13.5.47, FO 371/62974: «Geoffrey Boutros Ghali Bey called on Smart on April 28 [1947] and said that Nahas was in awful state about the news... that Great Britain was proposing to re-open negotiations with Egypt on the basis of a regional agreement... Geoffrey Bey said that the Wafd was compelled to oppose everything that the Government did and it was the Wafd's opposition which had made it impossible for the present régime to negotiate a treaty on the lines hitherto followed. It was moreover the pressure of the Wafd which, in view of the impotence of the Government; had compelled the latter to refer to U.N.O. The only loophole left for a subsequent agreement between Great Britain and an Egyptian Government representing the majority of the people was the regional idea. Nahas in his pronouncement of November 13 [1946] attacking the Government and Great Britain over Treaty negotiations had dealt with regional agreements and in spite of the form of his statement had left the possibility open for the conclusion of a regional agreement with Great Britain if subsequently the Wafd came into the picture... Nahas was afraid that this loophole might be closed by Great Britain opening negotiations again with the present régime on the lines of a regional agreement. In the past the Government have been unable to accept anything we proposed simply because of the opposition of the Wafd. The same thing would occur if the present régime were to begin negotiating on the regional basis. Then no agreement at all would be possible... He said that Nahas was thinking of making a public pronouncement against this suggestion of a regional agreement but will probably not do so until the suggestion becomes more substantial... (There is of course an element of blackmail in Nahas's remarks via Geoffrey Boutros Ghali)».

— انظر أيضا لمزيد من التفصيل مقابلة عبود « وباتلر » فى لندن فى ٢ يونيه ١٩٤٧ حيث قال له الأول بناء على احتجاج =

وقد لاقت تلك المساعى اهتماما كبيرا من جانب الحكومة البريطانية وخاصة مع قلقها من احتمال توجه حزب الوفد الى روسيا مع تزايد العناصر التقدمية فيه وتعاونه مع التنظيمات الاشتراكية فى المعارضة [١]. إلا أن الحكومة البريطانية امتنعت عن التدخل لاقالة حكومة النقراشي لسببين رئيسيين أولهما الضغط الدولى الذى سببه لها مناقشة الشكوى المصرية فى مجلس الأمن ولذلك قررت اعادة النظر فى الموضوع بعد انتهائها[٢] . أما السبب الثانى فهو أن الحكومة البريطانية « لا تملك الوسائل لإحداث تغيير فى الحكومة [المصرية] »[٣] حيث وجدت أنها لا تستطيع البدء فى استخدام القوة بدون الاستعداد الى الذهاب الى أقصى مدى كما سبق ذكره .

٢ - **محاولة استخدام وساطات عربية لعودة مصر الى التفاوض الثنائى ونبذ الحل الدولى :**

لقد أصبح الموقف العربى عاملا مؤثرا فى صنع القرار السياسى البريطانى فيما يتعلق بمصر وبصفة خاصة بعد إنشاء الجامعة العربية التى أصبحت تنظيما للتجمع العربى ومركز قوة له أثره ولو على المستوى الاعلامى .

ومن هذا المنطلق حرصت السياسة البريطانية على ضمان عدم صدور أية قرارات مضادة لها من الجامعة

= الثانى على تطرف بيانات مصطفى النحاس - من وجهة النظر البريطانية - وتعارضها مع الخط الذى يقترحه عبود بالتدخل البريطانى حتى يصل الوفد للسلطة ، « إن النحاس قال له مباشرة ... إن [البريطانيين] يجب أن يفهموا أن بياناته الأخيرة كانت موجهة أساسا للأغراض الحزبية ؛ وأن سجلات الخارجية [البريطانية] ستظهر أنه كان عليه أن يدلى ببيانات مماثلة قبل عقد معاهدة ١٩٣٦ ... » ! :

- Minute by Butler, 4.6.47, Op.Cit.: «I emphasised [to Abbud]... that the statements of Wafdist leaders, including Nahas, gave Ministers here [in Britain] no reason to think that we should find them easier to deal with or taking a broader view of Anglo-Egyptian relations than the present Egyptian Government: actually the contrary was the case... Abbud... told me in confidence that Nahas had said outright to him that we ought to understand that his recent statements had been essential for Party purposes; Foreign Office records would show that he had to make similar statements before he concluded the 1936 Treaty with us».

(١) Campbell to Bevin, No. 593, «Egypt: internal political situation», 7.7.47, Op.Cit.

- ويلاحظ أن هذا القلق وصل الى حد موافقة الخارجية البريطانية فى ٩ يوليه ١٩٤٧ على مراقبة مصطفى النحاس أثناء رحلته لقضاء الصيف فى أوروبا فى مونت كاتينى وكارلسباد وباريس ، خشية أن يتصل به الروس فى تلك الرحلة ، وقد غذى ذلك القلق تواجد الجناح اليسارى للوفد . انظر :

- Secret letter from Campbell to Butler, 20.6.47, FO 371/62976.

(٢) Minute by Sargent to Bevin, «The possibility and desirability of un-seating Nokrashi», 5.5.47, FO 371/62971. See also Louis, Op.Cit., p. 254.

(٣) Top secret letter from Campbell ti Sargent, 19.5.47, FO 371/62973: «The trouble is, however, that we have not got the means of bringing about a change of Government... It thus seems that our only course is to leave things as they are in the hope of some favourable development».

بمعنى أن السياسة البريطانية كان من أهدافها ألا يستخدم هذا التنظيم الذى ضم البلاد العربية ضدها .

وفى الواقع فإنه بمناسبة النزاع المصرى البريطانى حول تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها فى مأزق حتى مع الدول العربية التى امتازت علاقات حكوماتها ببريطانيا بالصداقة بل والتحالف مثل العراق وشرق الأردن والسعودية . وهو مأزق مرده « صراع الولاءات » الذى وجدت الدول العربية الصديقة لبريطانيا نفسها فيه بعد تصاعد النزاع بين مصر وبريطانيا الى الحد الذى قطعت فيه الحكومة المصرية المفاوضات وقررت عرض القضية المصرية على الأمم المتحدة (١) . فلقد حرصت حكومات الدول العربية على أن تؤكد للحكومة البريطانية أنها مضطرة الى أن تؤيد مصر علنا فى مطالبها القومية ، برغم أن ذلك لم يكن يمثل شعورها الحقيقى وأنها كانت ترغب لو أنه تم توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا (٢) . ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية لم يكن يعنيها إلا رأى الحكومات العربية ولم تعط اهتماما الى الرأى العام العربى وتأييده لاستقلال مصر وكل الدول العربية كاملا ، هذا على الرغم من أن الرأى العام العربى كان هو العنصر الضاغط على الحكومات العربية لاتخاذها مواقف معلنة فى تأييد قضية مصر فى الاستقلال وطرحها أمام الأمم المتحدة .

ولقد تحركت الحكومة البريطانية فى عدة اتجاهات بهدف إحباط المساعى المصرية لاعلان الدول العربية

---

(١) Minute by Riches, 28.2.47, FO 371/62963: «... the Governments of all the Arab countries have manifested their acute embarrassment at the conflict of loyalties to Britain and Egypt respectively with which they have been faced and are anxious to do anything possible to facilitate the reopening of negotiations».

– انظر أيضا رسالة الملك عبد العزيز بن سعود الشفوية الى وزير الخارجية ورئيس الوزراء البريطانى التى نقلها اليهما وزيره فى لندن ، والتى أعرب فيها عن ضيقه من عرض القضية المصرية على الأمم المتحدة وما ينتج عنها من مأزق التصويت إما ضد بريطانيا أو ضد عضو فى الجامعة العربية :

- Grafftey Smith, Jedda to Howe, 30.1.47, FO 371/62963: «The local representative of the Ministry of Foreign Affairs informed me on January 29th, on King Ibn Saud's instructions, that His Majesty had orderd his Minister in London to express to the Secretary of State and the Prime Minister the King's distress at the breakdown of negotiations with Egypt, which, coming on top of Palestine troubles, left his British friends with two apparent quarrels with the Arab League... King Ibn Saud is obviously much troubled by the prospect of a reference of the Egyptian case to the United Nations, with the consequent dilemma of voting by his delegate, either against His Majesty's Government or against a fellow member of the Arab League».

(٢) Campbell to FO, No. 252, secret tel., 27.1.47 and minute by Riches, 29.1.47, FO 371/62962.

– وقد ذكر « ريتشيس » فى المذكرة السابقة أنه « لا يعتقد أن أية دولة عربية ستجرؤ على أن تقف ضد مصر فى العلن » :

- «I do not think that any Arab State would dare to come out openly against Egypt». See Ibid.

فرادى وإعلان الجامعة العربية تأييدها للمطالب القومية المصرية وذلك على ضوء توالى اعلانات التأييد من تلك الدول [١] .

وفى نفس الوقت رحبت الحكومة البريطانية بالمبادرة التى اقترحتها سوريا ولبنان للوساطة بين بريطانيا ومصر لاستئناف التفاوض بينهما وعدم عرض القضية على المنظمة الدولية [٢] . وقد كان تشجيع الحكومة البريطانية لتلك المبادرة على أمل أنها قد تؤدى الى احتمال انقسام الجامعة العربية بخصوص تلك المسألة [٣] .

وفى الوقت الذى رفضت فيه الحكومة المصرية مبادرة الوساطة السورية اللبنانية [٤] ، شجعت الحكومة البريطانية العرض الذى تقدم به ابن سعود للوساطة بين مصر وبريطانيا [٥] .

وفى نفس الوقت قامت الحكومة البريطانية بمناورات لمنع صدور قرار من الجامعة العربية يؤيد مطالب

---

(١) أيد البرلمان اللبنانى مصر كما نشرت الصحف السورية تأييدا لمصر من الرئيس السورى ، وقد احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومتين . انظر :

- Talbot, Beirut to FO, No. 7 Saving tel., 28.1.47, FO 371/62963 and Eyres, Damascus to FO, No. 17 tel., 28.1.47, FO 371/62962.

— وقد أصدرت الحكومة البريطانية تعليمات لبعثتها فى جدة بأن تتخذ أى اجراء لمنع الملك عبد العزيز بن سعود من اصدار بيان يؤيد فيه مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to Jeddah, No. 34, immediate and secret tel., 1.2.47, FO 371/62962.

(٢) طلبت الحكومتان السورية واللبنانية موافقة الحكومة البريطانية على بذل « مساعيهما الحميدة » من أجل التوفيق بين مصر وبريطانيا . لمزيد من التفصيل انظر :

- Talbot, Beirut to FO, No. 77, most immediate and secret tel., 5.2.47, FO 371/62963.

(٣) Minute by Scott Fox, 6.2.47, FO 371/62963: «It would, I think, be a mistake to try to stop the Syrian and Lebanese Governments from offering their good offices with a view to negotiations being reopened. This offer does at least provide a possibility of splitting the Arab League on this matter».

(٤) Hustoun Boswall, Beirut to FO, No. 128, [important] and top secret tel., 24.2.47; No. 138, most immediate and top secret tel., 26.2.47, and No. 139, most immediate and top secret tel., 26.2.47, FO 371/62966.

— انظر أيضا تعليق الخارجية البريطانية على فشل المبادرة السورية واللبنانية بما يلى : « يجب أن ننقل الآن آمالنا الى ابن سعود » ! :

- «We must now shift our hopes to Ibn Saud» See minute by Riches, 27.2.47, FO 371/62966.

(٥) انظر لمزيد من التفصيل الترجمة الانجليزية لرسالة ابن سعود الى الحكومة البريطانية التى نقلها الوزير السعودى فى لندن ، والتى أكد فيها ابن سعود على صداقته لبريطانيا ، وعرض تدخله اذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك . وقد رحبت الحكومة البريطانية بأن يقوم بتلك الوساطة بين الحكومة البريطانية والملك فاروق الأمير سعود بن عبد العزيز :

- Minute by Howe to Secretary of State, 22.2.47, enclosure: «Translation of cable from His Majesty, King Abdullaziz through his son the Amir Saud addressed to the British Government», FO 371/62966. See also Campbell to FO, No. 592 tel., 8.3.47, FO 371/62967.

مصر الوطنية ويساندها فى عرض قضيتها فى الأمم المتحدة ، فأجرت اتصالات ومارست مختلف الضغوط على الدول العربية لتحقيق هذا الهدف[1] . إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل وخاصة إزاء الرأى العام العربى المتجاوب مع مصر فى قضيتها الوطنية فصدر قرار مجلس الجامعة مؤيداً لمصر ومطالبها بالجلاء التام والفورى والوحدة الدائمة بين شطرى وادى النيل تحت التاج المصرى[2] .

التشدد البريطانى أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن :

منذ أعلنت الحكومة المصرية قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وتقديم شكوى الى الأمم المتحدة تركزت جهود الحكومة البريطانية فى اتجاهين ، هدف الأول الى حمل المصريين على الرجوع عن هذه الخطوة وإبقاء الخلافات المصرية البريطانية فى اطار العلاقة الثنائية بين البلدين ، وهدف الاتجاه الثانى الى ضمان التأييد لها فى المنظمة الدولية .

وعندما قدمت الحكومة المصرية شكواها ضد الحكومة البريطانية الى مجلس الأمن مطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما وفوريا ، وانتهاء النظام الادارى فى السودان[3] ، كان فى تصور الحكومة البريطانية أنها قادرة على استصدار قرار من المجلس ينص على رفض الشكوى المصرية وشطبها من جدول أعماله[4] ، إلا أنها فشلت فى ذلك . وخلال مناقشة القضية -- ورغم الجهود والضغوط التى قامت

---

(١) لمزيد من التفصيل عن تلك المحاولات قبل اجتماع الجامعة العربية فى ١٥ مارس ١٩٤٧ واثناء الاجتماعات انظر :

- Files Nos., FO 371/62966, 62967, 62968, 62969.

(٢) Campbell to FO, No. 761, immediate tel., 24.3.47, FO 371/62968.

-- وقد عبر تعليق الخارجية البريطانية عن فشل الضغوط البريطانية كما يلى : «لقد خذلنا العرب ... الا أننا يجب ألا نأخذ ذلك بطريقة مأساوية » . انظر :

- Minute by Riches, 25.3.47, FO 371/62968: «The Arabs have let us down as was inevitable. However, we need not take it too tragically».

-- هذا وقد احتجت الحكومة البريطانية لدى جميع الدول العربية على هذا القرار . انظر لمزيد من التفصيل :

- File No. FO 371/62968.

-- ويلاحظ أن الحكومة البريطانية ادركت المأزق الذى وضعت فيه عندما لم تستطع العراق أن تصوت ضد قرار الجامعة العربية برغم صداقة نورى السعيد لبريطانيا واعتبرت أن سبب ذلك هو أن الحكومة البريطانية لم تتشدد بدرجة كافية ضد مصر وتعمل على كبحها . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell to FO, No. 789 tel., 25.3.47, FO 371/62968.

(٣) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ -- ٢٢٤ . وبه نص عريضة الدعوى التى رفعتها مصر الى مجلس الأمن . ولمزيد من التفصيل فى الكيفية التى عرضت بها مصر قضيتها على مجلس الأمن انظر ملخص خطابات النقراشى فى ٥ ، ١١ ، ١٣ اغسطس ١٩٤٧ :

- FO Restearch Dept., confidential paper, «The Egyptian case before the Security Council», Feb. 1948, FO 371/69195, pp. 3-6.

(٤) لتتبع الكيفية التى عرضت بها الحكومة البريطانية وجهة نظرها فى القضية فى مجلس الأمن من أجل تحقيق هذا الهدف انظر :

- Ibid., pp. 6-10.

بها الحكومة البريطانية لحسم القضية لصالحها – فقد انتهى المجلس الى مأزق بسبب فشل جميع مشروعات القرارات التى عرضت عليه وعجزه عن اصدار أى قرار فى القضية فتركها معلقة ومدرجة على جدول أعماله . وان كان المجلس قد أعاد القضية بذلك مرة أخرى الى دائرة العلاقة الثنائية بين البلدين [١] إلا أن عدم شطبه لها اعتبرته بريطانيا فشلا جزئيا لموقفها .

ويتم هنا تناول مظاهر التشدد البريطانى فى مواجهة الشكوى المصرية لمجلس الأمن بتحليل الجهود التى بذلتها الحكومة البريطانية حتى تضمن تبنى الدول الأعضاء فى المجلس لوجهة نظرها فى القضية ، ثم عرض الموقف البريطانى أثناء مناقشة القضية فى المجلس ، وأخيرا تقييم الحكومة البريطانية للنتيجة التى توصلت لها تلك المناقشة ورد فعلها المتوقع من جانب الحركة الوطنية المصرية وأثره على المصالح البريطانية فى مصر .

١ – جهود بريطانيا لكسب تأييد الدول الأعضاء فى مجلس الأمن [٢] :

إهتمت الحكومة البريطانية بالسعى لدى جميع أعضاء المجلس للحصول على تأييدهم لموقفها فى القضية المصرية ، حتى تلك الدول التى توقعت أن تؤيد الحكومة المصرية مثل سوريا بحكم عضويتها فى الجامعة العربية ، والاتحاد السوفيتى وبولندا ، بحكم تصديهما للمصالح البريطانية فى الشرق الأوسط [٣].

وكانت الحكومة البريطانية تدرك منذ البداية أهمية ضمان موقف الولايات المتحدة الى جانبها ، خاصة وأن موقف كل من الصين والبرازيل وكولومبيا كان متوقفا عليها [٤] . هذا وان انتاب السياسيين البريطانيين نوع من الشك فى موقف الولايات المتحدة حيث كان من المتوقع أن تؤيد بريطانيا فى إصرارها على بقاء قواتها فى مصر وذلك لمواجهة احتمالات التوسع السوفيتى فى الشرق الأوسط ، إلا أنها قد تتردد فى نفس الوقت فى الاصرار على ذلك الموقف وتعمل على تقديم بعض المساعدة لمصر حتى لا تدفعها الى التقرب من الاتحاد السوفيتى [٥] .

وبالنسبة لاستراليا وبلجيكا فقد ضمنت الحكومة البريطانية تأييدهما لها ، ولكنها تخوفت من موقف

---

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ، فقد أعلن « جروميكو » رئيس مجلس الأمن فى جلسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ – « أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين » .

(٢) كانت الدول الأعضاء فى مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية – الى جانب الأعضاء الخمسة الدائمين – هى سوريا وبولندا وبلجيكا والبرازيل وكولومبيا واستراليا . انظر :

- FO minute, 13.5.47, FO 371/62970.

(٣) Secret letter from Cadogan, New York to Sargent, No. 108/74/47, 18.4.47, FO 371/62970.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

فرنسا[1] . لذا عملت الحكومة البريطانية على ضمان تأييد الحكومة الفرنسية لها فى مجلس الأمن على أساس تعهدات بريطانية بالمعاملة بالمثل فيما يتعلق بالمستعمرات الفرنسية فى شمال افريقيا[2] ، كما حاولت الحكومة البريطانية إحياء الاتفاق الودى الموقع بين البلدين فى ١٩٠٤[3] .

وقد بنت الحكومة البريطانية خطتها للاقتراب من الحكومة الفرنسية على أساس أن تواجد القوات البريطانية فى مصر ضرورى لحماية المصالح الفرنسية أيضا ليس فى مصر وحدها وإنما فى شمال افريقيا كلها . فمن ناحية صورت السياسة البريطانية للحكومة الفرنسية أن الحركة الوطنية المصرية اتخذت طابعا معاديا ليس فقط لبريطانيا وإنما للأجانب بصفة عامة ، مما يهدد المنشآت والرعايا الفرنسيين فى البلاد[4] .

كما أبرزت السياسة البريطانية للحكومة الفرنسية من ناحية أخرى مدى خطورة انتصار القضية الوطنية المصرية فى مجلس الأمن على وضع المستعمرات الفرنسية العربية فى شمال افريقيا ، من حيث استمرار تأييد المصريين لشعوب تلك البلاد فى طلب الحصول على الاستقلال ، هذا بالاضافة الى التشجيع الذى ستشعر به تلك الشعوب من مجرد صدور مثل هذا القرار من المنظمة الدولية[5] .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد حرصت الحكومة البريطانية منذ البداية على تأكيد وعد « ستالين » السابق لوزير الخارجية البريطانية فى ديسمبر ١٩٤٥ « بعدم التدخل فى تطبيق السياسة البريطانية فى مصر »[6] .

---

(١) Ibid.

(٢) Letter from Ashley Clarke, Paris to Lascelles, 18.4.47, FO 371/62970.

(٣) Letter from Lascelles to Clarke, 29.5.47, FO 371/62970.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

— وفعلا أيدت فرنسا موقف بريطانيا فى مجلس الأمن بناء على ما سبق ، وعملت على التنسيق معها فى مراحل مناقشة القضية المصرية . انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to Paris, No. 1702, No. 1702, important and secret tel., 25.7.47, FO 371/62977.

(٦) انظر البرقية التالية عن المقابلة بين « بيفين » و« ستالين » فى موسكو ، التى ذكر فيها الأول أن بريطانيا تعتبر الشرق الأوسط واحدا من مناطق نفوذها ولذلك فانها تعمل على انشاء ترتيبات دفاعية هناك على أساس ألا تستخدم فى الاعتداء على أى من حلفائها . وقد أكد له « ستالين » ما سبق أن وعد به مضيفا « انه اذا لم تكن ... بريطانيا فى مصر ، لكان من المحتمل أن تتحول الحكومة المصرية الى نازية [أثناء الحرب] » :

- U.K. Delegation to Council of Foreign Ministers, Moscow to FO, No.344, important and top secret tel., 25.3.47, FO 371/62968: «When I called on Generalissimo Stalin…, I recalled that the last time I had seen the Generalissimo we had spoken about Egypt. I now wanted to make it clear that we

ومن هذا المنطلق كان من مصلحة الحكومة البريطانية عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى النزاع بينها وبين مصر حتى لا يتراجع « ستالين » عن وعده بحجة « أن السياسة المتبعة فى مصر [أصبحت] انجليزية أمريكية وليست سياسة بريطانية خالصة » (1) . وبعبارة أخرى أرادت الحكومة البريطانية أن تمنع وساطة الولايات المتحدة فى القضية المصرية حتى تبقى الاتحاد السوفيتى بعيدا (2) ، إلا أنها حرصت فى نفس الوقت على التأكد من تأييد الحكومة الأمريكية لها فى مجلس الأمن .

٢ – الموقف البريطانى أثناء مناقشة القضية فى مجلس الأمن :

إتبعت الحكومة البريطانية فى مجلس الأمن سياسة تقوم على إعلان التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ . وقد بررت تلك السياسة بأنها لا تعترف بالغاء المعاهدات من جانب واحد ، كما ادعت أن تلك المعاهدة قد تم توقيعها طواعية من الجانب المصرى ، متجاهلة الضغوط التى فرضها الاحتلال العسكرى البريطانى وظروف السياسة الداخلية المصرية فى ذلك الوقت . وقد دافعت الحكومة البريطانية عن تلك المعاهدة على أسس قانونية

= could not accept the position that a bilateral treaty could be renounced by one of the parties. We held to our treaty of 1936 with Egypt. We considered that the Middle East, which was an important area for our communications, was one of our spheres of influence and we thought that we should remain there unless matters were altered by regional arrangements under the United Nations... I explained that we were trying to make a mutual defence arrangement with Egypt. It would be apparent from this arrangement that the area was not being used for offence against any of our Allies...».

«Generalissimo Stalin... recalled that he had once said that if Great Britain had not been in Egypt, the Egyptian Government might well have turned Nazi... The Generalissimo then went on to say that the Soviet Union had no intention of interfering in the carrying out of British policy in Egypt».

(1) Bevin, Moscow to Sargent, NO.7o6, important and top secret tel., 11.4.47, FO 371/62969: «It looks to me as if the Soviet Government may now be preparing a case for going back on Stalin's pledge to me by representing that the policy we are following in Egypt is an Anglo-American and not a purely British policy... This new development convinces me more than ever that the United States Government should not at present intervene in this matter».

(2) وقد كانت حكومة الولايات المتحدة مستعدة للتدخل فى النزاع المصرى البريطانى حتى تثنى الحكومة المصرية عن المضى فى تقديم شكوى الى الأمم المتحدة ضد بريطانيا . انظر :

- Minute by Scott Fox, 28.3.47, FO 371/62968.

– وقد أجرت الحكومة البريطانية اتصالات متعددة مع الولايات المتحدة وأصرت على منعها من التدخل ، وكانت أهم مظاهر ذلك ما جرى فى المقابلة بين « بيفين » والسفير الأمريكى فى لندن . انظر : =

وسياسية[1] ، واعتبرت أن إثبات صلاحية معاهدة ١٩٣٦ يؤدى بالضرورة الى إثبات صلاحية اتفاقية ١٨٩٩ بسبب المواد الواردة فى معاهدة ١٩٣٦ التى تنص على استمرار اتفاقية الادارة المشتركة فى السودان[2] .

- Bevin to Inverchapel, British Embassy Washingtion, No. 889, top secret tel., «Conversation with the U.S.Ambassador», 1.5.47, FO 371/62970: « In the course of conversation with Mr. Douglas... I raised the question of Egypt and told him that Mr. Marshall had indicated to me in Moscow that it was not his desire that representatives of the United States should mediate in Egypt... [Then] I had the impression that... [they] were becoming obsessed with this problem of the withdrawal of troops, but that was not the issue. It was the fundamental principle of the honouring of treaties that was at issue and I hoped that the United States Government would realise that... if once we gave way to such pressure there would be no security for any treaty at all».

(١) لمزيد من التفصيل حول السياسة البريطانية بخصوص معاهدة ١٩٣٦ ومناقشة مدى صلاحيتها من الناحيتين القانونية والسياسية انظر :

- FO minutes: «Record of meeting held on 5th March to discuss Egyptian appeal to U.N.» 11.3.47, FO 371/62966»; «Record of meeting held on the 10th March, 1947 to discuss tactics in relation to Egyptian appeal to the U.N.», 18.3.47, FO 371/62967; top secret FO minute, «Note on a meeting held in the Lord Chancellor's room on the 28th March to discuss the reference to the U.N. of the Anglo Egyptian dispute», Present: the Lord Chancellor, the Attorney General, Howe, Beckett and Scott Fox, FO 371/62968 and secret FO minute, «Egyptian appeal to U.N. Bief No. 2.Legal Brief-Is the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 Valid?», 11.6.47, FO 371/62975.

(٢) FO minute: «Note on a meeting held in the Lord Chancellor's room on the 28th March» Op.Cit.

-- ويلاحظ قلق السياسيين البريطانيين من موضوع السيادة على السودان حيث صيغ بروتوكول السودان فى اتفاقية صدقى – « بيفين » على أساس الاعتراف بالسيادة المصرية على السودان فى مقابل استمرار الادارة القائمة فيه . انظر مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفصيل :

- FO minute, « Record of meeting held on the 10th March 1947 to discuss tactics in relation to Egyptian appeal to the U.N.», Op.Cit.

-- وقد حاولت الخارجية البريطانية ايجاد مخرج فى مصلحة بريطانيا لموضوع السيادة المصرية على السودان بالقول بأنها « وحدة شخصية ... أى أن الدولتين تحت سيادة ملك مصر ولكن السودان ليست تحت السيادة المصرية » . إلا أنه تم العدول عن تلك الفكرة لعدة أسباب أولها اعتراف الخارجية البريطانية بأن العلاقة بين مصر والسودان قبل الحكم الثنائى كانت مثل العلاقة بين انجلترا ويلز ، وقد نصت اتفاقية ١٨٩٩ على عدم تغيير الوضع القانونى للسودان . وثانيا أن الوحدة الشخصية حدثت دائما بين دولتين منفصلتين تماما ولهما تاج واحد مثل انجلترا وهانوفر ، وبالتالى لا يمكن الدفاع عن فكرة الوحدة الشخصية فى حالة مصر والسودان . لمزيد من التفصيل فى هذه النقطة انظر :

وفى واقع الأمر تحرج موقف الحكومة البريطانية الى درجة كبيرة أثناء مناقشة القضية المصرية فى مجلس الأمن من عدة جوانب ، فقد فشلت أولا محاولاتها لابعاد الاتحاد السوفيتى عن تأييد القضية المصرية[1] .

ومن جانب آخر لم تستطع الحكومة البريطانية أن تحقق التأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة لموقفها فى مواجهة المطالب المصرية ، وذلك برغم الضغوط البريطانية المستمرة حتى يتطابق الموقف الأمريكى مع الموقف البريطانى فى المجلس . فقد حاول الأمريكيون الضغط على الحكومة البريطانية من أجل تقديم ميعاد الجلاء عن مصر عن سبتمبر ١٩٤٧ الذى ورد فى بروتوكول الجلاء[2] .

= - FO minute, 19.3.47, FO 371/62967: «... if the expression 'under the common Crown of Egypt' stood alone divorced from all past history and other facts, then it would be possible to say that a personal union might be meant, i.e. that there were two countries both under the sovereignty of the King of Egypt but that the Sudan was not under the Sovereignty of Egypt, but I do not think it is possible to argue in this sense in the present case on the following grounds:»

«(1)... Now, it is surely indisputable that, before the Condominium Agreement, or at any rate before the Mahdi Revolution, there was no personal union between Egypt and the Sudan, but on the other hand the Sudan and Egypt were in the same relation to each other as, for instance, England is to Wales».

«(2) A personal union in the only cases on record comes about when you have two countries which were quite separate, probably with their own separate parliaments and so forth, which come to have a common Crown. That was... the case of England and Hanover..., but you do not get a personal union when a given country, for instance in this case Egypt, simply extends its order Southward and takes over more provinces».

(١) أعلنت « البرافدا » فى ١٤ مايو ١٩٤٧ ان تعهد « ستالين » الى « بيفين » بعدم التدخل فى السياسة البريطانية فى مصر لم ينسحب على الأمم المتحدة . انظر :

- M.Peterson, Moscow to FO, No. 1150, 14.5.47, FO 371/62972.

— وقد أيد كل من الاتحاد السوفيتى وبولندا موقف مصر فى مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، كما أيدا طلب مصر بانسحاب القوات البريطانية فورا من مصر والسودان . انظر :

- FO Research Dept., «The Egyptian case before the Security Council» Feb. 1948, Op.Cit, p.11.

(٢) Minute by Henniker, 7.8.47, FO 371/62978.

— وقد راجعت الحكومة البريطانية الحكومة الأمريكية فى هذه النقطة وطلبت سحب هذا الاقتراح . انظر الرسالة المكتوبة التى أرسلها « بيفين » الى « مارشال » وزير الخارجية الأمريكى من خلال السفير البريطانى فى واشنطن .

- Bevin to Balfour, Washington, No. 7953, immediate and secret tel., 5.8.47, FO/62978.

وقد ساء الحكومة البريطانية كثيرا أن تنضم الولايات المتحدة الى استراليا وبلجيكا فى اقتراح إرسال الشكوى المصرية الى محكمة العدل الدولية ، حيث أن ذلك لم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية خاصة عندما تثار مسألة السيادة المصرية على السودان (١) .

وقد وصل الأمر الى مزيد من الحدة عندما أعلن مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن أن ترتيبات المساعدة المتبادلة – أى تسهيلات القاعدة البريطانية فى مصر فى وقت السلم – التى أصرت عليها الحكومة البريطانية ليس لها قيمة (٢) ، وذلك على الرغم من محاولات الحكومة البريطانية إقناع أعضاء المجلس بأهمية استمرار التواجد العسكرى البريطانى فى مصر واستغلالها فى ذلك بعض الوثائق الألمانية التى عثرت عليها واعتبرتها دليلا على وجود اتجاه موال للنازية على أعلى المستويات فى مصر اثناء الحرب (٣) . إلا أن الحكومة البريطانية بذلت مساعى مكثفة لدى الحكومة الأمريكية احتجاجا على هذا الموقف الى أن تراجعت فيه (٤) .

وقد فشلت جميع مشروعات القرارات التى قدمت لمجلس الأمن لحل القضية المصرية وهى المشروعات المقدمة من البرازيل وكولومبيا والصين (٥) ، واعلن رئيس المجلس بقاء القضية المصرية على جدول أعماله وسط

---

(١) Minute by Riches, «Meeting with the Secretary of State, on 7th August [1947] about tactics», FO 371/62978.

– وقد أصدر « بيفين » فى هذا الاجتماع تعليمات بالاحتجاج الشديد لدى تلك الدول وطالبها بالعدول عن موقفها . ويلاحظ أن الخارجية البريطانية أرادت تجنب عرض الشكوى المصرية على محكمة العدل الدولية منذ البداية . انظر فى أسباب ذلك بالتفصيل :

- FO minute, «Record of meeting held on the 10th March 1947 to discuss tactics in relation to Egyptian appeal to the U.N.», Op.Cit.

(٢) FO to Washington, No. 8842, most immediate and secret tel., 29.8.47, FO 371/62982.

(٣) انظر المذكرة الآتية التى أرفق بها الوثائق المضبوطة التى توضح اتصال القصر بالألمان وترحيبه بهم لتخليص مصر من بريطانيا :

- Top secret minute by Howe to Sargent, 27.5.47, FO 371/63073.

(٤) FO to Washington, No. 8843, most immediate and top secret tel., 29.8.47, FO 371/62982 and No. 9173, important and secret tel., 6.9.47, FO 371/62982.

– وقد تعجبت الخارجية البريطانية من التعارض بين موقف الولايات المتحدة التى طالبت ببقاء القوات البريطانية فى اليونان وايطاليا ، وموقفها فى تأييد الجلاء البريطانى عن مصر ، وهو ما اعترضت الحكومة البريطانية عليه على أساس أنه يقلل من مركز بريطانيا الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ككل . انظر :

- FO to Washington, No. 8843, 29.8.47, Op.Cit.

(٥) لمزيد من التفصيل عن تلك القرارات والمناقشات حولها والتعديلات التى أجريت عليها والتصويت بشأنها ، انظر :

- FO Research Dept., «The Egyptian case before the Security Council», Feb. 1948, Op.Cit., pp.12-18.

احتجاج المندوب البريطانى الذى أراد شطبها كلية من جدول الأعمال(١) .

وفى واقع الأمر فانه برغم جهود الحكومة البريطانية لاحباط الشكوى المصرية فى مجلس الأمن إلا أنها عتبرت أن فشل المجلس فى تبنى أى قرار نهائى وتأجيل القضية الى أجل غير مسمى مع بقاء الشكوى مدرجة فى جدول أعماله هو « مأزق ... غير مرضٍ من وجهة النظر [البريطانية] »(٢) .

وفى تحديد الرؤية البريطانية للموقف فى مجلس الأمن يلاحظ إدراكها أن قرار مجلس الأمن لا يعتبر نجاحا كليا لها فقد حصلت مصر على تأييد قوى من أعضاء المجلس لمطلب الجلاء ، بل إن هذا المطلب أصبح مسيطرا على معظم أعضاء المجلس على الرغم من عدم صدور قرار منه بذلك(٣) . وقد نظر أغلبية أعضاء المجلس لاستمرار التواجد العسكرى البريطانى فى مصر على أنه « شيء يؤسف له من الناحية السياسية » ، وقد اقتنعوا بوجهة نظر مصر بأن الجلاء هو النقطة الأساسية حتى تتم التسوية عن طريق استئناف التفاوض . كما لم تعترف تلك الدول بفكرة « الفراغ الدفاعى » التى تبنتها بريطانيا(٤) .

أما بالنسبة لقضية السودان التى توقعت الحكومة البريطانية الانتصار فيها كلية ، فان تصويت أعضاء المجلس أثبت عدم تأييدهم لموقف بريطانيا منها(٥) .

---

(١) Ibid., p. 18.

(٢) Cadogan, New York to FO, No. 2520, immediate and secret tel., 11.9.47, FO 371/62985: «I think that impasse which has now apparently been reached is unsatisfactory from our point of view».

(٣) Ibid.

— فقد أيد مصر فى طلب الجلاء كل من روسيا وبولندا وسوريا ، كما حصلت مصر على تأييد معنوى وفعلى من جانب الصين . أما باقى الدول الأعضاء فى المجلس بما فيهم الولايات المتحدة فقد عبروا فى مرحلة أو أخرى من المناقشة عن تعاطفهم مع « مطالب مصر الطبيعية » . ومن ناحية أخرى فلم يكن هناك إلا قدر ضئيل من الاعتراف بقوة موقف بريطانيا . وقد فسر رئيس الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة ذلك على ضوء اتصالاته بممثلى الدول الأعضاء فى المجلس ، برغبتهم فى ألا يصدر قرار ضد مصر يدفعها الى اليأس والالتجاء الى أعمال العنف لتحقيق مطالبها ، أو اتجاه بعضهم الى تجنب المشاكل مع مصر وخاصة بلجيكا بسبب مصالحها هناك ، أو مع العالم العربى عموما مثل الولايات المتحدة حتى لا تتأثر مصالحها فيه .

(٤) Ibid.: «As regards question of 'defence vacuum' it was of course not to be expected that where United States Government showed failure publicly to recognise our motives other members of Council would evince greater comprehension. Consequently most members of Council undoubtedly regarded continued presence of our troops as being unnecessary as well as politically regrettable».

(٥) Ibid.: «Even on the issue of Sudanese self-determination which should by rights have been our bull point Council's performance in terms of actual voting was lamentable».

— وقد كان رأى القائم بالاعمال البريطانى فى مصر مخالفا حول تلك النقطة حيث اعتبر أن بريطانيا كسبت فيما يتعلق =

٣ – رد فعل الحركة الوطنية المصرية لما انتهت اليه قضيتها فى مجلس الأمن :

وهكذا فانه فى نفس الوقت الذى اعتبرت فيه الحكومة البريطانية نتيجة مناقشة القضية المصرية فى مجلس الأمن فشلا جزئيا لها ، فان الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى اعتبرت تلك النتيجة فشلا ذريعاً لأنه يعيد مصر مرة أخرى – عمليا – الى الحلقة المفرغة للتفاوض الثنائى بينها وبين بريطانيا (١) .

وفى واقع الأمر فان الحكومة البريطانية قلقت من النتائج المتوقعة لفشل القضية المصرية فى مجلس الأمن ، فقد خشيت من حدوث اضطرابات ومظاهرات – بتحريض من حكومة النقراشى – لإعطاء الانطباع بالغضب الشعبى التلقائى (٢) ، لذلك قامت بتحذير الملك من السماح بمثل هذا التصرف حتى لا تفلت الأمور وتتسع الاضطرابات الى حد تعجز معه الحكومة عن السيطرة عليها وتهدد العرش نفسه (٣) .

وبرغم استجابة الملك ووزارته لتحذيرات الحكومة البريطانية والعمل على تهدئة الشعب (٤) ، إلا أن الحكومة البريطانية استمرت فى الشعور بالقلق مع بوادر ظهور الدعوة للكفاح المسلح ضد البريطانيين (٥) وتوقعها قيام المصريين بالإضرار بمصالحها فى البلاد (٦) .

وهنا أيضا بدأت الحكومة البريطانية مرة أخرى فى بحث امكانية عودة الوفد الى الحكم وكيفية اقناع الملك بذلك بدون استخدام القوة الا أنها كانت مدركة أن التطورات السابقة لم تكن فى مصلحتها فى الأجل الطويل ، وأن أية حكومة ولو كانت وفدية لا تستطيع أن تتفاوض مع بريطانيا إلا على أساس الجلاء كشرط مسبق (٧) .

= بالسودان . فقد لاحظ انه بالرغم من أن مصر كانت تنادى فى مجلس الامن بجلاء القوات البريطانية عنها وعن السودان ، الا أن التركيز كان على مصر لذلك فقد نصح بأن تلك هى اللحظة المناسبة للفصل بين القضيتين وذلك لتسوية القضية المصرية وتأجيل القضية السودانية . انظر :

- Bowker to FO, No. 1868, important and top secret tel., 13.9.47, FO 371/62985.

(١) الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٢) Campbell to FO, No. 1736, immediate and secret tel., 18.8.47, FO 371/62981.

(٣) Campbell to FO, No. 1703, top. secret tel., 11.8.47, FO 371/62992.

(٤) Bowker to FO, No. 1766, important tel., 23.8.47, FO 371/62982.

– فقد أذاع النقراشى بيانا فى ٢٢ اغسطس ١٩٤٧ يحث الشعب على الالتزام بالهدوء . كذلك أصدر حسن البنا نداء مماثلا . انظر :

- Bowker to FO, No. 1769, important tel., 23.8.47, FO 371/62982.

(٥) Campbell to FO, NO. 1703, 11.8.47, Op.Cit.

(٦) Bowker to FO, No. 1912, important and secret tel., 23.9.47, FO 371/62986.

(٧) وقد علق على ذلك القائم بالاعمال فى السفارة البريطانية فى مصر « أنه من سوء الحظ أن الرأى العام [المصرى] قد سُمح له بأن يتفوق على قياداته وسيحتاج الى معالجة حاسمة وحذرة » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid: «King Farouk... is still determined to make no change which directly or indirectly would lead

وقد قامت عدة مظاهرات فى الاسكندرية وبورسعيد فور العلم بقرار مجلس الأمن إلا أن البوليس تصدى لها كما هوجمت بعض المنشآت البريطانية فى الاسكندرية (١) .

وقد تصاعدت الحركة الوطنية ضد بريطانيا والولايات المتحدة مع صدور قرار تقسيم فلسطين من الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ واندلعت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية والزقازيق وكانت على درجة كبيرة من الشدة والعنف (٢)

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من كفاح الحركة الوطنية المصرية حيث لعبت قضية فلسطين دورا هاما فى تصاعدها الى جانب قضية الجلاء والقضايا الاجتماعية والاقتصادية .

---

to a return of the Wafd... But we should have no illusion in thinking that a Wafd Government would be any more able than the present régime to negotiate with us except on basis of evacuation as a first condition... Unfortunately public opinion has been allowed to outstrip its creators and will need firm and careful handling to be led back on to Treaty lines».

(١) Bowker to FO, Nos. 1863, 12.9.47 and 1275, 20.9.47, FO 371/62993.

(٢) ولمزيد من التفاصيل حول تلك المظاهرات التى امتدت من ٢ الى ٤ ديسمبر ١٩٤٧ ، وانتهت بمظاهرة سلمية سمحت بها الحكومة واشتركت فيها شخصيات عربية فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ . انظر :

- Campbell to FO, Nos. 2248 tel., 2.12.47; 2254 important tel., 3.12.47; 2265 tel., 5.12.47 and 177 Saving tel., 17.12.47, FO 371/62993.

ثانيا : التحدى البريطانى للكفاح المسلح للحركة الوطنية المصرية

استمرت الحكومة البريطانية – بعد انتهاء نظر القضية المصرية فى مجلس الأمن – فى محاولاتها لإشراك مصر فى المخططات العسكرية الغربية فى الشرق الأوسط ، وجعل قاعدة قناة السويس مركز القيادة لادارة القواعد العسكرية البريطانية فى المنطقة ، وذلك بالرغم من إدراكها لإجماع الحركة الوطنية المصرية على تحقيق الجلاء الكامل . كما استمرت ايضا فى مخططاتها لإبعاد السودان عن مصر وتثبيت الاحتلال البريطانى فيه متجاهلة المطالب المصرية بتحرير السودان من القوات البريطانية ووحدة وادى النيل .

ويلاحظ أن الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة قامت على افتراض امكانية السيطرة عليها من خلال العمل فى جبهات متعددة داخليا وخارجيا . فعلى الصعيد الداخلى عملت الحكومة البريطانية – من ناحية – على التقارب مع الملك لضمان مساندته للمطالب الاستراتيجية البريطانية والذى وصل الى حد التآمر معه ، فى مقابل إيهامه بأن الجيش البريطانى فى القناة هو الوحيد القادر على صد الخطر الشيوعى عن مصر ومنطقة الشرق الأوسط ككل .

وفى نفس الوقت أجرت الحكومة البريطانية اتصالات بحزب الوفد ، وشجعت من ناحية أخرى التقارب بينه وبين الملك حتى يتسنى رجوعه للسلطة وتستأنف المفاوضات معه وكان هدف الحكومة البريطانية من ذلك هو التخلص من المعارضة القوية المعتادة لحزب الوفد وهو خارج السلطة وهو ما كانت تعتقد انه سبب أساسى فى فشل التفاوض ، والخروج من دائرة حكومات القصر والعودة الى عملية التوازنات السياسية القديمة مرة أخرى ، تلك العملية التى اوقف استمرارها العداء بين الملك من جانب والوفد والحكومة البريطانية من جانب آخر وهو العداء الذى استحكم بسبب أحداث فبراير ١٩٤٢ ، وعجز الحكومة البريطانية عن استخدام القوة لتكرار ما حدث اثناء الحرب فى ضوء الظروف المتغيرة .

وعلى الصعيد الخارجى فقد عملت الحكومة البريطانية على إشراك الولايات المتحدة بصورة تفصيلية فى سياستها فى مصر لضمان التأييد الأمريكى لها سياسيا وعسكريا ، ولمنع محاولات الحكومة المصرية لجذب الولايات المتحدة الى جانبها وكسب تعاطفها مع مطالبها القومية . وقد عملت الحكومة البريطانية أيضا على إشراك فرنسا ثم تركيا فى تلك السياسة – وإن كان بصورة أكثر عمومية – لضمان المساندة الغربية لها فى إطار حلف الأطلنطى .

ويلاحظ مدى ابتعاد الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة عن الواقع الفعلى من استعراض المقترحات التى قدمتها الحكومة البريطانية المصرية فى ذلك الوقت ، والمخططات التى رسمتها لمواجهة الكفاح المسلح للمصريين بالقمع والشدة ، واعتقادها بامكانية القضاء على الحركة الفدائية الوطنية فى القناة وحركة المقاطعة الاقتصادية ، بمجرد تغيير الحكومة الوفدية ، غير مدركة أن الحركة الوطنية فى ذلك الوقت كانت قد خرجت فعلا عن سيطرة حزب الوفد أو أى تنظيم سياسى آخر وأن الشعور القومى المصرى كان قد

وصل الى مرحلة من العداء لبريطانيا لا تسمح بأى حلول وسط حيث أجمع على خروجها من مصر .

وقد رؤى تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى مرحلتين تعالج الأولى إصرار الحكومة البريطانية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية عن طريق التفاوض ، وتعالج المرحلة الثانية التشدد البريطانى فى مواجهة الكفاح المسلح فى منطقة القناة والمقاطعة الاقتصادية ضد بريطانيا .

الإصرار على التفاوض طريقا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية البريطانية :

أعادت الحكومة البريطانية تقييم موقفها بعد انتهاء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن لتحدد السياسة المناسبة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط عموما . وقد كان من الطبيعى ان ترتبط تلك السياسة بالموقف الدولى عموما وبمشكلات المنطقة مثل قضية فلسطين والقضية الليبية[١] .

وكانت الحكومة البريطانية مدركة أن العوامل الدولية والاقليمية - برغم أهميتها - ليست هى العوامل المحددة لتحقيق مصالحها فى مصر ، وانما يتوقف ذلك على قدرتها على تعدى الحركة الوطنية المصرية والاتفاق مع السياسيين المصريين المعتدلين - من وجهة نظرها - على صيغة مناسبة تسمح لها بالتغلغل من خلالها لتحقيق تلك المصالح الاستراتيجية .

ومن هذا المنطلق قررت الحكومة البريطانية التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ [٢] ثم بدأت تبحث فى تمهيد الوضع الداخلى فى مصر بما يتيح لها تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية . وقد ركزت فى تلك العملية أولا على التقارب مع الملك ، شجعها على ذلك محاولاته لاستئناف التفاوض من جانبه متخطيا حكومة النقراشى [٣] .

كما إهتمت الحكومة البريطانية بنوعية الحكومة المصرية التى تفضل إجراء المفاوضات معها ، وكالعادة وجدت أن من مصلحتها التفاوض إما مع حكومة ائتلافية يشترك فيها حزب الوفد أو حكومة وفدية خالصة ، معتقدة أن حزب الوفد مازال يتمتع بنفس المكانة التى كانت له أثناء مفاوضات ١٩٣٦ [٤] ، ومقللة من قدر

---

(١) FO to Cairo, No. 2157, immediate, top secret and personal tel., 24.11.47, FO 371/62957.

(٢) Minute by Wright, 29.8.47, FO 371/62984.

(٣) FO to Cairo, No. 2157, 24.11.47, Op.Cit.

(٤) Minute by Wright, 29.8.47, Op.Cit.: «If we are to resume negotiations with Egypt after the discussions at the Security Council the question of the character of the Egyptian Government with whom we are to negotiate will be of cardinal importance. The Wafd is still by far the largest party in Egypt... Any treaty which does not bear the signature of the Wafd will inevitably be opposed by the Wafd in the future and is therefore hardly worth the paper it is written on. What we need therefore is either a national Government which includes the Wafd or a purely Wafdist Government, with which to negotiate».

التطورات التى حدثت فى البنيان الفكرى والحركى للحركة الوطنية المصرية منذ ذلك التاريخ . لذلك قررت المضى فى الاتصالات غير المباشرة مع حزب الوفد [1] ، ثم شجعت التقارب الذى حدث بعد ذلك بينه وبين الملك .

وأثناء قيام الحكومة البريطانية بتلك الخطوات لتمهيد المسرح السياسى لجولة جديدة من تدخلها فى الشئون الداخلية المصرية ، حرصت على ضمان التأييد الغربى لها فى جميع المراحل التى مرت بها للضغط على الحكومة المصرية لقبول مقترحاتها مع تركيز خاص على الولايات المتحدة للتأكد من مساندتها العسكرية والسياسية والمعنوية لها فى ذلك المخطط .

ولذلك ينبغى تحليل خطوات تمهيد الوضع السياسى الداخلى فى مصر بما يتناسب مع المصالح البريطانية من جانب وإشراك الولايات المتحدة والغرب عموما فى المخططات الاستراتيجية البريطانية فى مصر من جانب آخر .

١ - تمهيد الوضع السياسى الداخلى بما يتفق والمصالح البريطانية :

وتركز ذلك الهدف البريطانى فى العمل على الإقتراب من الملك استجابة لموقفه بعد أن أعلنت حكومة النقراشى قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن ، ومحاولاته للتفاوض مع بريطانيا من وراء ظهر حكومته - كما سبق ذكره - وكذلك استئناف الاتصالات بحزب الوفد وتشجيع تقاربه مع الملك لكسر الحلقة المفرغة لحكومات القصر المتوالية فى مصر .

وبالفعل اتخذت الحكومة البريطانية قرارها بالاقتراب من الملك واعتمدت على المبالغة فى تحذيره من الخطر السوفيتى الشيوعى على عرشه إذا أصرت مصر على انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة [2] .

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل المذكرة السابقة من الخارجية البريطانية التى جاء فيها آنه « يجب تذكر أن النحاس له سجل ماض فى الصداقة معنا [أى بريطانيا] » . واعتبار ذلك سبباً قوياً لاستئناف الاتصال بحزب الوفد . أما اذا احتج النقراشى بأن بريطانيا تتدخل فى الشئون الداخلية المصرية ، فيرد عليه بأنه من الطبيعى أن تكون للحكومة البريطانية علاقات بقيادات المعارضة فى مصر :

- Ibid.: «I.. recommend that... we should take some step to ascertain from the Wafd what they require. This might be done through Abboud or some other intermediary. We could of course be accused by Nokrashi and others in the Palace régime of interfering directly in Egyptian interna affairs... There is nothing inherently improper in our establishing contact with the leader of the majority party in Egypt... It must be remembered that Nahas has a past record of friendship with us... This is another strong reason for resuming contact with the Wafd».

(٢) Ibid.: «At the bottom of his heart the king must realise... that for him to be left alone in the Middle East with the Russians means the end of his throne. However much he may dislike us and dislike the Wafd, there is therefore a possibility that he may be impelled by this fear to send for the Wafd».

وقد استمرت الحكومة البريطانية فى تزكية هذا المنطق لدى الملك حتى يكون مستعدا للموافقة على مطالبها الإستراتيجية فى مصر ، التى قررت أن تتقدم بها اليه – منفصلة عن قضية السودان – فى صورة الحاجة الى اجتماع الخبراء العسكريين الفنيين لكل من مصر وبريطانيا لبحث تسليح الجيش المصرى ومناقشة الاعتبارات العملية التى تؤثر وتعوق انسحاب القوات البريطانية من مصر (١) !

---

(١) Top secret, record of FO meeting held by the Secretary of State on 20th January 1948 to discuss the lines of next conversation with the Egyptians, 21.1.48, FO 371/69192: «The Secretary of State... suggested that we should try the method of cutting out all reference to the Sidky-Bevin Agreements and attempt to shelve the Sudan question. He would like to get our own and the Egyptian technical military experts together to discuss the practical questions affecting the withdrawal of our troops from Egypt».

– وقد كان من رأى « بيفين » – كما يتضح من محضر الاجتماع السابق – أن الملك فاروق سيكون مفيدا لبريطانيا فى حالة إجراء مفاوضات عسكرية فنية بين الطرفين . وقد اقترح « كامبل » – فى نفس الاجتماع – اعطاء الملك فاروق رتبة عسكرية بريطانية للتقرب منه ، وعلق « لاسيلز » أن تقليده نيشانا قد يكون له تأثير عليه ، وتساءل « رايت » اذا كان فى الامكان إهدائه طائرة نفاثة ! انظر لمزيد من التفصيل :

Ibid.: «Sir R.Campbell thought it might be helpful if King Farouk could be made commodore of an Air Squadron or colonel of a Regiment or something of the kind».

«Mr. Lascelles mentioned that General Allfrey (until recently G.O.C.British Troops in Egypt) had said that a high decoration might influence King Farouk».

«Mr. Wright wondered whether we could make him a present of jet-plane».

– انظر أيضا فيما يتعلق بمحاولة الحكومة البريطانية جذب الملك فاروق الى جانبها حتى تصل إلى تحقيق مصالحها فى مصر عن طريق إعطائه رتبة فى الجيش البريطانى وبعض الهدايا !:

- Personal and secret letter from Campbell to W.Strang [FO], 18.6.49, FO 371/73674.

– ويلاحظ أن وزير الخارجية البريطانى أكد فى الاجتماع الذى عقد فى الخارجية البريطانية فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ – السابق الاشارة اليه – على أهمية تسليح الجيش المصرى من أجل تحقيق المصلحة البريطانية فى إطار المخطط العسكرى الاقليمى الجديد إنطلاقا من الدور الهام الذى لعبه الفنيون العسكريون المصريون أثناء الحرب فى مجال الطيران . وقد اعترف « بيفين » بموقف الانجليز من الجيش المصرى فى الماضى والاستهزاء به بدلا من تدريبه بكفاءة . إلا أن الواقع الفعلى أثبت عدم تغيير ذلك الموقف الى أن جلت بريطانيا عن مصر فى ١٩٥٤ . انظر لمزيد من التفصيل :

- Record of FO meeting held by the Secretary of State, 20.1.48, Op.Cit.: «The Secretary of State [said:] In our own interest we should do well to equip the Egyptians with the most efficient armaments.... In the past we had tended to ridicule the Egyptian army rather than to train it efficiently. This must be remedied. In the recent war the Egyptians had trained into good technicians and without them we might not have been able to keep for instance our air effort in the Middle East operating».

هذا فى الوقت الذى قررت فيه الحكومة البريطانية رفض الانسحاب غير المشروط من مصر واتخاذ فكرة المباحثات الفنية العسكرية ذريعة لتجنب المفاوضات على المستوى السياسى (١).

لقد بنيت المناورة البريطانية هذه المرة على فصل المباحثات العسكرية عن المباحثات السياسية حتى تنفرد بالملك متصورة إمكانية التحايل – من خلاله – عن طريق إقناعه بضرورة مناقشة الفنيين العسكريين من البلدين للمشكلة الأمنية – التى تدعى وجودها فى مواجهة الخطر السوفيتى – من الناحية العملية البحتة ، وفى إطار من التظاهر بانسحاب القوات البريطانية فى تاريخ محدد على أن يركز الجانب البريطانى فى تلك المباحثات على الترتيبات التى يريدها من منطلق تعقيد الأسلحة الحديثة وارتفاع أسعارها وخاصة تلك المتعلقة بالدفاع الجوى (٢) !

وقد استمر اتصال الحكومة البريطانية بالملك من أجل إسقاط شرط الجلاء المسبق قبل إجراء أية مفاوضات والحصول على موافقته على المفاوضات العسكرية السرية بين البلدين (٣) إلى أن تمكنت فى النهاية من تحقيق أهدافها(٤) .

---

(١) Ibid.

– وقد صرح « بيفين » فى الاجتماع السابق أن زملاءه فى مجلس الوزراء البريطانى أرادوا الانسحاب من الشرق الأوسط كلية ، إلا أنه وقف ضد هذا الاتجاه لاعتقاده بأن الشرق الأوسط ضرورى للدفاع عن بريطانيا ، وأن انسحاب القوات البريطانية غير المشروط من مصر سيضر بوضع بريطانيا فى بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، بل وفى افغانستان والباكستان .

(٢) Secret minute by Campbell, «Instructions to... R.Campbell», 22.1.48, FO 371/69192.

– وقد وضع « كامبل » بنفسه تلك المذكرة الموجهة اليه اثناء وجوده فى لندن وقبل رجوعه الى مصر ، وهى تحتوى على تفاصيل الموضوعات التى يجب أن تتناولها المفاوضات الفنية العسكرية على أساس أن يرفع المفاوضون تقارير الى حكوماتهم التى تقرر بعد ذلك كيفية المبادرة بالمباحثات السياسية . أما مسألة السودان فتظهر فى تلك المباحثات فقط من زاوية مدى مساهمة السودان فى الدفاع الاستراتيجى عن مصر وأمن بريطانيا فى الشرق الأوسط .

(٣) يلاحظ أن ذلك الضغط على الملك قد تكثف بسبب رفض النقراشى فى البداية لتلك المفاوضات العسكرية . انظر :

- Minute by Lascelles, «Egypt», 29.2.48, FO 371/69193.

(٤) قال عمرو « لكامبل » ان الملك اخطر النقراشى بقراره النهائى بالوقوف الى جانب بريطانيا ، وانه مصر على عقد مباحثات عسكرية فنية سرية للوصول الى اتفاق حول مطالب بريطانيا الدفاعية ، وأنه استبعد مسألة الجلاء المسبق كشرط للتفاوض . وقد أعطى الملك للنقراشى ٢٤ ساعة للموافقة ، وهدده بالإقالة اذا رفض . وفى النهاية تغلبت المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية فأرسل النقراشى بموافقته على طلبات الملك فى اليوم التالى مع ابراهيم عبد الهادى ! انظر لمزيد من التفصيل تقرير السفير البريطانى فى مصر عن المقابلة بينه وبين عمرو فى القاهرة :

- Campbell to FO, No. 1571, immediate and top secret tel., 15.11.48, FO 371/69195: «[Amr and Hassan Youssef had] to inform the Prime Minister of the King's definite decision to side with us [the British] in case of need and to seek agreement on requirements of defence on a technical basis at a = technical level. No question of prior evacuation was to arise and no question of the Treaty. These

ويلاحظ أن تجاوب الملك مع المخططات البريطانية قد ذهب الى أبعد مدى منذ قام بزيارة السفارة البريطانية في القاهرة لأول مرة منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، واقترح في نفس الوقت أن يقوم بمساعى لدى الدول المجاورة لاقناعها بالاشتراك في النظام الدفاعي البريطاني للشرق الأوسط (١) !

وقد اعتبرت الخارجية البريطانية تلك الإيماءة من جانب الملك بمثابة نقطة تحول من جانبه تجاه العلاقات البريطانية المصرية وعملت على استغلالها (٢) ، حيث تعدى الملك موقف المؤيد للسياسة البريطانية في المنطقة الى موقف الداعية لها !

وكان واضحا أن هدف الملك من تقديم كل تلك التنازلات لبريطانيا هو حماية عرشه بأية طريقة سواء في مواجهة الخطر السوفيتي الذى اقنعه به البريطانيون أو ضد خطر الثورة الداخلية الذى بدأت تظهر بوادره من جانب العناصر الوطنية التى انتقدت بعنف ومرارة استمرار التدهور الشديد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وسوء سير العمليات الحربية في فلسطين ، وزيادة فساد الأسرة المالكة (٣) .

---

precise limitations to the scope of the conversations were made very clear to Nokrashy Pasha. He was asked whether he agreed... The Prime Minister... asked for 24 hours to reflect... It had been decided by the King that if the Prime Minister refused he was to go... After 24 hours Nokrashy Pasha sent word to His Majesty through Abdel Hadi Pasha that he agreed to the talks desired by His Majesty and 'as soon as possible'».

(١) Campbell to FO, NO. 1637, immediate and top secret tel., 25.11.48, FO 371/69195.

— وتلخص البرقية السابقة المقابلة بين « كامبل » وفاروق اثناء زيارته للسفارة البريطانية ، وكان حاضرا عمرو وكريم ثابت وكبير الياوران . انظر أيضا الرسالة الشخصية التى كلف الملك عمرو بتوصيلها الى وزير الخارجية البريطاني عند رجوعه الى لندن ، بأنه سوف يستخدم نفوذه مع الدول المجاورة لمصر من أجل تحقيق التعاون مع بريطانيا وأنه يأمل أن يضم النظام الدفاعي للشرق الأوسط تركيا واليونان :

- Campbell to FO, No. 1638, immediate and top secret tel., 25.11.48, FO 371/69195: «Amr said that... he would be carrying you a personal message from His Majesty.. to the effect that he would use his influence with neighbouring countries with a view to spreading over the Middle East a network of military cooperation with us, of which it was hoped that Egypt and Great Britain would have knotted first mesh... The neighbouring countries included in his mind Greece and Turkey».

(٢) Bevin to Campbell, No. 1953, immediate and confidential tel., 29.11.48, FO 371/69195.

(٣) وقد تفهمت الخارجية البريطانية أيضا لتلك الدوافع التى كانت وراء تجاوب الملك مع بريطانيا وفسرتها على انه يريد ان يدعم مركزه الشخصي بضربة « ناجحة » في السياسة الخارجية في وقت تخاف فيه الطبقة الحاكمة من المستقبل ليس فقط في فلسطين وانما في مصر نفسها . انظر :

- Minute by Sargent, 29.11.48, FO 371/69195: «The King is embarking on this new policy [making an approach to Britain]... because he hopes to bolster up his personal position by successful coup in foreign affairs, at a time when the country - or at any rate the ruling class - is getting frightened of what the future holds for them not only in Palestine but in Egypt itself».

وفعلا عرض الملك على الحكومة البريطانية استعداده لفرض اتفاقية للتعاون العسكرى بين مصر وبريطانيا على البرلمان متجاهلا المعارضة ، حتى ولو أدى ذلك الى فرض ديكتاتورية عسكرية أو مدنية تحت سيطرته ، وذلك بعد ضمان تأييد الحكومة البريطانية له فى تلك الخطوات (١) . ويلاحظ أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تريد ضمانا باحترام الاتفاقية العسكرية المزمعة مع مصر ، إلا أن سياستها اتسمت بالحذر ولم تُعْطِ الملك التأييد الذى طلبه لآخر المدى وقررت الاستمرار فى تجنب أية مفاوضات سياسية (٢) .

---

(١) لم تكن تلك المرة الأولى التى أشار فيها الملك الى استعداده لفرض ديكتاتورية عسكرية فى مصر من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية البريطانية فى المنطقة ، فقد كرر من قبل ذلك الاقتراح أكثر من مرة من خلال عمرو ، وأيضا من خلال ادجار جلاد فى باريس فى يوليو ١٩٤٨ حيث طلب ضمان « ألا يخذله الانجليز » . بل إن الملك ذهب الى حد اقتراح قيادة عسكرية مشتركة بين مصر وبريطانيا وهو ما لم يكن ضمن المقترحات البريطانية لمصر اصلا !

وقد اهتم الملك – فى مقابل ذلك – بمسألة شكلية بحتة وهى أن تتخلى الحكومة البريطانية عما ورد فى مادة ٨ من معاهدة ١٩٣٦ التى تنص على أن الأساس الذى يقوم عليه التواجد العسكرى البريطانى فى مصر هو الارث البريطانى لحقوق الامبراطورية العثمانية طبقا لاتفاقية قناة السويس ، وطلب أن تستبدل ذلك النص بضمان التواجد البريطانى فى مصر عن طريق الاتفاق الحر فقط بين البلدين ! لمزيد من التفصيل انظر الوثيقة التالية ومرفق بها تقرير بتفاصيل مبادرة فاروق ومقترحاته عن الاتفاقية العسكرية بين البلدين :

- Secret letter from Campbell to Bevin, 27.11.48, two enclosures: 1. Summary of Farouk's proposals to Bevin through Amr, 2. «Possible Anglo Egyptian defence talks», FO 371/69195: «... King Farouk, in view of the gravity of the international situation, had decided that the interest of Egypt requires the immediate entering into a military agreement on joint defence with Great Britain... His Majesty has decided that in his view the arrangement contemplated should be arrived at by means of discussions between the respective military authorities... The object of the arrangement would be to draw up plans and allocate duties to the forces of the two countries in Egypt on a basis of equality... A further development adding strength to such an arrangement might be its inclusion, or its expansion into, a regional defence arrangement on the analogy of the Western Union... it is the desire [of the King] that such discussion should take place in Fayid so as to attract little attention as possible...».

«I said to [Amr]... that his Majesty's Minister had reported to me that when he had told him, as he had so often told me that King Farouk would push an arrangement through at all costs, over-riding all opposition, his Majesty's Minister had received the impression that the determination of the King might even go so far as to contemplate a military dictatorship, or a dictatorship not necessary military. In this same context Amr Pasha had said that the King had said to him that he wished to be assured... that if he [the King] went through all this, 'the British would not let him down'... I then said that some remarks that Gallad Bey had made to me in July had called forth from me a warning that if King Farouk wanted our support for a military dictatorship, it must not be expected that His Majesty's Government could play».

(٢) - Minute by G.M. Clutton (FO), 7.12.48, FO 371/69195: «We should be very wary about giving the

ومع تدهور الوضع الداخلي في مصر في ١٩٤٩ بسبب تزايد سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية من جانب [1] ورجوع الجيش المصرى من فلسطين بعد توقيع الهدنة ثائرا على قادته العسكريين والسياسيين من جانب آخر ، أظهر الملك مزيدا من الرضوخ لبريطانيا ومطالبها الاستراتيجية في مصر ، وذلك في مقابل حصوله على ضمان من الحكومة البريطانية بمساعدته في حال حدوث انقلاب أو ثورة ضده [2] . أى أن الملك كان مستعدا للتآمر مع الانجليز ضد المصلحة الوطنية من أجل ضمان عرشه !

King assurances that we will not let him down... The question of whether the results of the military talks should be incorporated in a political agreement should be left over for the time being».

(١) لمزيد من التفصيل عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت انظر :

- Campbell to K.Younger (FO), No. 177, restricted despatch, «General political review, 1949», 16.4.50, FO 371/80341, pp. 7-9, 10-14.

— فقد تدهورت الصناعة ، كما كان محصول القطن سيئا ، وزاد التضخم مع نهاية العام فارتفعت مؤشرات نفقات المعيشة في الوقت الذى لم يحدث فيه أى تقدم لتحسين تلك المستويات ووصل متوسط الدخل الفردى الى ١٢ جم في السنة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell to Bevin, No. 137, confidential despatch, enclosure: «Report on social and labour affairs in Egypt during 1949», 22.3.50, FO 371/80606.

(٢) جاء هذا الطلب في رسالة سرية من فاروق نقلها عمرو الى « بيفين » طالبا الرد ، الا أن الأخير طلب الانتظار حتى يستشير رئيس الوزراء . انظر تفاصيل تلك المقابلة :

- M.Wright (for the Secretary of State) to Campbell, No. 609, top secret and personal despatch, Record of Secretary of State's conversation with Egyptian Ambassador in London on 19th October 1949, FO 371/73505: «The Egyptian Ambassador... delivered the secret message from King Farouk... His main point was, however, that King Farouk and His Majesty's Government should try to arrive at some sort of understanding, if not an agreement, as regards the defence of Egypt... The Ambassador told me that King Farouk was very conscious that, with the present delicate situation in the world, if Russia should decide to attack, then there would be no declaration of war. It would be a sudden and violent action...».

«The Ambassador also mentioned that King Farouk was very worried at the number of SOviet agents operating in Egypt. He feared that quite apart from the possibility of a direct attack, an attempt might be made to upset the régime or to bring about a revolutionary situation. Amr Pasha reverted several times to this danger and said that King Farouk was anxious for an assurance that we should assist him in such an event... Amr Pasha went on to say that such an understanding with the King would give us [the British] more facilities than we had at the moment pending the establishment of a final treaty. I told him that I would have to think the matter over. I must consult the Prime Minister...».

— وقد طلب الملك مقابلة الجنرال « سليم » قائد القوات الامبراطورية البريطانية عند زيارته لمصر . وقد استغلت =

ويلاحظ أنه برغم حرص الملك فى تلك الفترة على إرضاء الحكومة البريطانية إلا أنها رفضت أن تعطيه الضمان الذى طلبه [1] ، فقد كانت تلمس مدى انخفاض شعبيته فى مصر فى ذلك الوقت ، وكانت غير مستعدة بالتالى للذهاب الى ذلك المدى فى تأييده . ان كل ما كانت تهدف اليه السياسة البريطانية هو ضمان الملك الى جانبها [2] . فى الوقت الذى تقوم فيه بخطوة أخرى لتمهيد الوضع الداخلى المصرى لمصلحتها وهى تشجيع تقاربه مع حزب الوفد تمهيداً لوصوله الى الحكم أو على الأقل اشتراكه فى حكومة ائتلافية .

= الحكومة البريطانية ذلك لتوثيق الصلة بينها وبينه اتباعا لنصيحة « كامبل » الذى لاحظ ان الملك رغب دائما فى صداقة العسكريين البريطانيين . انظر :

- Campbell to Bevin, No. 1206, priority and top secret tel., 5.11.49, FO 371/73505.

— وفى تلك المقابلة أعرب فاروق عن انحيازه الى جانب بريطانيا كلية وطلب تسليح الجيش المصرى حتى يستطيع مواجهة أى هجوم اسرائيلى إلا أن « سليم » رد بأن أحسن حماية لمصر فى هذه الحالة تواجد القوات البريطانية فى منطقة القناة وتكلم عن الدفاع المشترك بين البلدين على أساس أن تقدم مصر القواعد وتقدم بريطانيا القوة الضاربة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Top secret record of conversation with King Farouk, by F.M.Slim (C.I.G.S.), 4.11.49, FO 371/73505: «I... raised the subject of the defence talks between British and Egyptian Staffs... I pointed out that the defence must be joint. Egypt could provide what we could not, e.g., bases. We could provide what they could not,e.g., striking power. It followed that there must be British troops and establishments in Egypt. H.M. replied that he understood. I pointed out that if he feared the Jews advancing into Sinai and the Canal area the best protectin he could have for that, was the presence of British troops in Egypt... He said he knew what we wanted and realised the need for it, but politically difficulties were great especially against any public announcement. He would do his best to get us what we required».

(١) Top secret minute by Bevin «Secretary of States's conversation with the Egyptian Ambassador on 23rd Nov. 1949», FO 371/73505: «... I gave [The Egyptian Ambassador] my reply with regard to the very secret matter he had raised with me at his last visit... I told Amr that I had discussed this very fully with the Prime Minister, who had looked up the constitutional precedents and instances that had been given to the House of Commons on such a matter. I assured him that while we wanted to do all we could to assist, we doubted it would be impossible to agree to this suggestion».

(٢) Top Secret minute by Wright, «Message from King Farouk», 8.11.49, FO 371/73505: «On the question of a reply, we clearly cannot be drawn into giving King Farouk any undertaking that we will support him in the event of revolution or coup d'état. We must also be careful to avoid giving any impression that we will support him internally in any political difficulties with the Wafd... On the other hand Sir R. Campbell advises that if at all possible we should avoid giving the King a definite rebuff. This might halt progress on the defence talks which are going well».

إن استمرار اعتماد السياسة البريطانية على تحقيق أهدافها فى مصر من خلال عملية التوازن السياسى السابق الاشارة إليها بين الملك والتواجد البريطانى فى مصر وحزب الوفد على أساس أنه كان يمثل الرأى العام المصرى ، دفعها الى القيام بدور إيجابى فى إحداث تقارب بين الملك وحزب الوفد عن طريق التوفيق بين الطرفين ليلتقيا فى منتصف الطريق ، وعاون بريطانيا فى ذلك قلق الملك على مركزه (١) من ناحية ، وحرص حزب الوفد على الوصول الى السلطة بأى طريق ، حتى ولو كان بالتدخل البريطانى فى الشئون الداخلية أو بالتحالف مع القصر ، بعد أن استمر خارج الحكم منذ ١٩٤٤ (٢) .

لقد قامت السياسة البريطانية فى هذا الصدد بالعمل فى اتجاهين : يتضمن الأول إقناع الملك أن من مصلحة عرشه أن يتقارب مع حزب الوفد (٣) ، ثم حض قيادات حزب الوفد من ناحية ثانية على التقارب مع

---

(١) Campbell to Bevin, No. 1205, immediate and top secret tel., 5.11.49, FO 371/73505.

– وفى البرقية السابقة وصف كامبل انطباع « الجنرال سليم » من مقابلته للملك أنه كان عصبيا وقلقا على مركزه .

(٢) ويتضح ذلك من استعراض اتصالات قيادات حزب الوفد بالانجليز واتصالاتهم بالقصر ومساوماتهم من أجل تحقيق الوصول الى السلطة على ما سيتم ذكره بالتفصيل فى هذا الجزء من الدراسة .

(٣) أخطر « تشابمان اندروز » ادجار جلاد ان السفارة البريطانية تعتزم استعادة اتصالاتها بحزب الوفد من أجل المصالح البريطانية والمصرية وشجع على تقارب القصر مع سراج الدين . وأثار « تشابمان اندروز » مسألة انخفاض شعبية الملك واستياء الضباط الذين حاربوا فى فلسطين وآثار رجوعهم على الوضع الداخلى . ثم تكلم عن تدهور حالة الأمن العام فى مصر ، وانتقد قيام الملك بلعب القمار ثلاث مرات فى الأسبوع وسوء اختيار مستشاريه ، وطلب منه تحذير الملك .

انظر لمزيد من التفصيل :

- Top secret letter from Chapman-Andrews to Clutton, 1.9.48, Two enclosures: 1. Minute on general political situation, 31.8.48, 2. Record of conversation with Foad Serag-Eldin 24.8.48, FO 371/62911: «... [I said to Gallad] that no sensible man could deny that there was a fertile field at any rate for Communism and that we might yet wake up one fine morning and find that niether the Palace nor the Wafd nor anybody else was any longer capable of rallying the nation. Before things got... [too] far... an earlier stage would be a rapprochment between the Palace and the Wafd. This was 99% a matter of Egyptian internal politics but there was very certainly a British interest in preventing Egypt from going Communist. I thought it was high time the Embassy got to know something at first hand about present ideas of the Wafd, etc...».

«So far as I could see the King's goodwill was not only enough but had... led us into an impossible situation. The truth was that the King was becoming more and more remote from the people... there had been a very serious police strike few weeks ago. Were the Army in Palestine content or would the soldiers return, as soldiers often did, from wars, determined to be masters in their own country? Here Gallad interposed to say that only last week in a secret report which had been couched in the frankest terms had he brought the fact to the King's attention that all the junior officers of the Egyptian Army in Palestine were rife with discontent and full of talk about what they would do

القصر على أساس أن تلك رغبة الحكومة البريطانية .

وقد حصلت السفارة البريطانية منذ البداية على تأكيد من سكرتير حزب الوفد بولائه للملك وعدم تفكير قيادات الوفد فى إقالته أو إعلان الجمهورية[1] . إلا أنه عندما أرادت السفارة البريطانية أن تستعلم عن المدى

---

when they got back to Egypt. The state of public order had without any doubt deteriorated here in recent years... His Majesty was known all over Alexandria to be gambling heavily all through the night three times a week...».

(١) لقد ذكر « تشابمان اندروز » أن فؤاد سراج الدين – سكرتير حزب الوفد – متحمس للاتفاق مع القصر لرأب الصدع « وهو وسياسته سيكونان أفضل شيء ضد الشيوعية هنا » . وخلال الحديث بينهما عن فكرة اقالة الملك واعلان الجمهورية قال سراج الدين « إنه يستطيع أن يعطى تعهدا مقدسا جدا أن ذلك لم يكن فقط أبعد من حدود الممكن فيما يتعلق بالوفد بل أن النحاس ... لن يوافق حتى على أى تغيير فى الدستور القائم ... اذا جاء الوفد للسلطة لأن ذلك سيكون دافعا للآخرين لعمل تعديلات أخرى عندما يخرج الوفد [منها] ... ان الوفد ضد الحكومة وليس الدستور ، وبالتأكيد ليس ضد الملكية » .

ثم أعرب سراج الدين عن استعداد حزب الوفد للاعتدال وتقبل حل وسط اذا فعل الملك نفس الشيء . وقد طلب سراج الدين أن تلفت السفارة البريطانية نظر الملك الى عدم رضاها عن الأوضاع الداخلية فى مصر ، مضيفا انه لا يعتبر ذلك تدخلا من بريطانيا فى الشئون الداخلية المصرية !

وقد ذهب سراج الدين الى أبعد من ذلك حيث طلب معرفة موقف الحكومة البريطانية فى حالة حدوث ثورة ، فهل ستتدخل القوات البريطانية لايقافها أو حماية الملك ؟ وقد أجاب « تشابمان – اندروز » أن البرلمان البريطانى لن يقف ساكنا اذا هوجم البريطانيون ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «I met Fuad Serag Eldin Pasha at Abboud pasha's house... [I said that] I thought that any step in the direction of bridging the gap between the Palace and the Wafd was a good thing. He asked me how I thought that gulf could be bridged, and I replied that it could only be the display of moderation and reasonableness and by allaying fears. Fuad had gone some way towards allaying these fears in his recent speech in which he said that the Wafd accepted the authority of the King and were loyal This had done something to offset fears that if the Wafd should return to power they would seek to oust King Farouk and have a republic with perhaps Nahas as president. Fuad hereupon said that he could give a very solemn assurance that not only was this completely beyond the bounds of possibility so far as the Wafd were concerned, but Nahas Pasha would not even agree to any change in the existing constitution - even an amendment of it, if the Wafd come to power because it would be an incentive to others to make further amendments when the Wafd were out... The Wafd were against the Government, not the constitution, certainly not the monarchy...».

«Fuad... said that it would not be intervening in Egyptian affairs if the Embassy were to bring to the notice of the king the extremely unsatisfactory nature, from our point of view, of the present state of affairs... [He asked] if there were a popular revolt against the present government would

الذى كانت قيادات حزب الوفد مستعدة للوصول اليه بشأن الاتفاق مع بريطانيا حول المشاكل المعلقة بينها وبين مصر ، فقد أعرب سكرتير حزب الوفد عن صعوبة قبول حزبه لما سبق أن رفضته حكومات أخرى [1] .

وقد استمرت الاتصالات بين السفارة البريطانية وحزب الوفد من ناحية [2] وبينها وبين الملك من ناحية

= British troops intervene to stop it? Would they intervene to save the king in such a case?... [If] British subjects and property... were attacked on a wide scale and the situation was completely out of hand it seemed to me that history might repeat itself; for the House of Commons, I thought would not be agreable to British Forces standing idly by, arms folded, while British subjects were being murdered only a bow-shot away».

(1) ويلاحظ أن سراج الدين نصح « تشابمان اندروز » بعدم محاولة الوصول مع حكومة النقراشى الى أى اتفاق لأنها حكومة أقلية وأعطى مثلا بمسألة السودان فقال إنه « إذا كان الوفد فى السلطة لقبل ونفذ بروتوكول صدقى — « بيفين» ... أنهم عارضوا هذه الأشياء وأكدوا رفضها ليس لأن الاتفاقيات كانت سيئة فى حد ذاتها ولكن لأنهم رفضوا أن يقروا أى تصرف للحكومة القائمة باعتبارها غير دستورية بالمرة .. وطالما استمرت هذه الأحوال ، فان الاتفاق بين بريطانيا والحكومة اللاحقة [اذا كانت حكومة أقلية] لن تصبح فقط أكثر صعوبة وانما ستزداد خطورة اندلاع العنف » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «There were vital issues between us and... [Fuad Serag Eldin] was sure they could be satisfactorily settled to the great advantage of both parties but the more attempts that were made to settle such things between us and the present government, the harder we were making if for ourselves to reach agreement with any successor government; because no successor government could, for example, today accept the terms of the Bevin-Sidky protocol or the Campbell-Khashaba agreement. What this present government had rejected (and rejected only because they were afraid of the power of the opposition..), no successor government could possibly accept. Had the Wafd been in power they would certainly have accepted and put through the Bevin-Sidky protocol and they would have accepted the Campbell-Khashaba agreement. They had opposed these things and secured their rejection not because the agreements in themselves were bad, but because they refused toendorseany action by the present utterly unconstitutional government... Finally, he said, the longer the present state of affairs continued, not only would agreement become more difficult but the greater the danger of wide spread outbreak of violence».

(2) لتتبع تفاصيل اتصالات السفارة البريطانية بسراج الدين والدور الذى لعبته حتى يشترك حزب الوفد فى حكومة حسين سرى الائتلافية فى يوليو ١٩٤٩ ، وكيف كان تركيز قيادات حزب الوفد دائما على مصالحهم الحزبية الضيقة وليس المصلحة العامة ، انظر :

- Personal and top secret letter from Chapman-Andrews to Clutton, 21.1.49, enclosure: Record of conversation with Serag-Eddin, 19.1.49 and top secret letter from Wright to Champan-Andrews, = 22.2.49, FO 371/73463.

أخرى (١) ، محاولة للتوفيق بين الطرفين الى أن انتهى الأمر بموافقة حزب الوفد لأول مرة على الاشتراك فى حكومة ائتلافية بدون أن يتولى رئاستها فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ (٢) ، ثم انفرد بالحكم فى يناير ١٩٥٠ بعد أن حصل على

= — وفى الرسالة الأخيرة تتضح موافقة « بيفين » على استمرار الاتصالات بين السفارة البريطانية وحزب الوفد على ضوء قرب الانتخابات « فان الوفد ، برغم اعلاناتهم المعادية لبريطانيا قد يثبتوا مرة أخرى ، مثلما حدث فى الماضى ، أنهم أكثرة رغبة وأكثر قدرة على حل المسائل الهامة مع بريطانيا أكثر من أى حزب آخر أو مجموعة مؤتلفة من الأحزاب . تلك بالطبع ستكون الحالة اذا اتحد الوفد والقصر فى الرغبة فى الوصول الى اتفاق معنا » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid: «We are glad that you are continuing to maintain contact with the Wafd, particulary in view of the forthcoming elections. The Secretary of State approves. The Wafd, despite their anti-British utterances might well prove again, as in the past, to be more willing and more able to settle outstanding questions with Britain than any other party or combination of parties. This would of course, certainly be the case if the Wafd and the Palace were united in a desire to reach agreement with us».

(١) Personal and secret letter from Campbell to Wright, 23.5.49, FO 371/73464: «I think you should know that at intervals during the last four months or so, I have been very discreetly encouraging the idea of a national or neutral Government and free elections... You will of course know that if any idea even of these expressions of my opinion got about, their object would be defeated, since the accusation of British internal intervention and of the opposition being supported by British bayonets would be bandied about». See also personal and secret letter from Campbell to wright, 7.6.49, FO 371/73464.

(٢) انظر رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ص ٤٩٢ — ٤٩٣ . وقد بدأت اتصالات القصر بحزب الوفد فى صيف ١٩٤٨ عندما سافر مصطفى النحاس وسراج الدين سرا من الاسكندرية لمقابلة ابراهيم عبد الهادى — رئيس الديوان الملكى — بناء على طلبه ، وقد اشترط النحاس إجراء انتخابات فورية . انظر :

- Personal and confidential letter from Chapman-Andrews to Wright, 3.8.48, FO 371/69211.

— ثم استمرت الاتصالات بعد ذلك بين ابراهيم عبد الهادى وسراج الدين عن طريق أحمد عبود ، وقد شجعت السفارة البريطانية تلك الاتصالات . انظر لمزيد من التفصيل :

- Secret letter from Chapman-Andrews to Clutton, 24.9.48, FO 371/69211.

— وعندما عين ابراهيم عبد الهادى رئيسا للوزراء بعد مقتل النقراشى فى اواخر ديسمبر ١٩٤٨ ، حاول أن يشرك الوفد فى الحكومة إلا أنه اشترط أن يكون ذلك تحت رئاسة شخصية محايدة . ولمزيد من التفصيل حول تلك المساومات السياسية السرية بين سراج الدين والسفارة البريطانية ، والتى أصر فيها سراج الدين على ذلك الشرط فى مقابل تنازل حزب الوفد عن مبدأى عدم الدخول فى حكومة ائتلافية بدون أن يتولى رئاستها والحل الفورى للبرلمان وإجراء انتخابات ، ثم إعلان سراج الدين ولائه للملك فى بيان عام بوصفه سكرتير عام حزب الوفد نشر فى صحف ١١ يناير ١٩٤٩ ، انظر :

- Campbell to FO, No. 58, immediate tel., 11.1.49, FO 371/73462 and Chapman-Andrews to Clutton, 21.1.49, enclosure: Record of conversation with Serag-Eddin..., Op.Cit.

— وقد وصل الأمر بالنسبة لتدخل السفارة البريطانية بناء على طلب بعض المصريين عند اختيار وزارة حسين سرى =

أغلبية فى الانتخابات ، التى تميزت بعدم اشتراك نسبة هامة من الفئات المتعلمة فيها ، وهو ما فُسِّر على أنه مؤشر للامبالاة ناتج عن فقدان أملهم فى الأحزاب السياسية القائمة [1] .

= الائتلافية هذه ، أن سأل عبود « تشابمان – اندروز » – القائم بأعمال السفير البريطانى فى مصر – عن رأيه فى تشكيل الحكومة قبل تكوينها وبدأ الأخير يعطى آراءه عن الأشخاص الذين يريد أن يراهم فى الوزارة وهؤلاء الذين يفضل استبعادهم ، كما طلب استمرار عبد الفتاح عمرو فى منصبه كسفير لمصر فى لندن . وقد كان القائم بأعمال السفير البريطانى فى مصر مندهشا من هذا التصرف لدرجة أنه علق عليه قائلا : « إن ذلك بدا تماما مثل الأزمة القديمة » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Secret letter from Champan-Andrews to Wright, 25.7.49, FO 371/73465: «Abboud also asked me on behalf of Hussein Sirry whether I had any comments on the proposed list of the new Government and in particular any recommedations to make! This seemed quite like old times...».

– وفى المرحلة الأخيرة من الاتصالات بين القصر وحزب الوفد تقابل النحاس وسراج الدين وكريم ثابت وتوصلّوا الى اتفاق على أساس أن يستخدم كريم ثابت نفوذه لدى الملك لاقناعه باجراء انتخابات يتقدم فيها الوفد بمرشحين لجميع الدوائر – أى لا تقسم المقاعد مسبقا – وأن يدعى رئيس حزب الأغلبية بعد الانتخابات الى تكوين الحكومة . انظر :

- Top secret letter from Chapman-Andrews to Wright, 9.8.49, FO 371/73465: «Abboud Pasha has told me very privately that Nahas, Fouad Serag Eddin and Kerim Tabet met two days ago in secret and came to an arrangement as a result of which Kerim is going to use all his influence in the direction of persuading the King: (a) to ensure really free elections, i.e. to do nothing through the Prime Minister or otherwise to prevent the Wafd from running their own candidates in all the constituencies if they wish to do so, (2) to let normal constitutional procedure take its course after the elections, i.e., the majority party to be called upon to form a government».

(١) انظر نتيجة انتخابات يناير ١٩٥٠ فى الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩١ – ٢٩٢ . وقد بلغت نسبة المشاركة فى عملية التصويت فى مصر ككل ٥٦٪ ، وفى القاهرة ١٥٪ ، وفى الاسكندرية ٢٤٪ وفى الصعيد ٦٩٪ ، وفى الوجه البحرى ٦٢٪ وعند المقارنة بين انخفاض نسبة التصويت فى الحضر حيث يتزايد عدد المتعلمين وبين الريف الذى تميز باقبال الأميين على الانتخاب يعتبر ذلك مؤشرا على الضغوط التى مورست فى الريف بسبب النفوذ العائلى والادارى ونظام التصويت بناء على تعليمات ملاك الأراضى . انظر هذا التقرير المفصل والهام عن نتائج الانتخابات التى تمت فى يناير ١٩٥٠ :

- Campbell to Bevin, No. 107, restricted despatch, 4.3.50, FO 371/80348.

– انظر أيضا الدراسة الهامة عن نتائج انتخابات يناير ١٩٥٠ فى عزة وهبى ، **تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر . دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٥) ، ص ص ٣٦ – ٤١ .

وهكذا حققت السياسة البريطانية فى مصر أهدافها ومهدت المسرح السياسى الداخلى بحيث أحدثت التقارب بين القصر وحزب الوفد ، وبذلك تم صعود الأخير الى السلطة بدون استخدام القوة العسكرية لاجبار الملك على ذلك كما حدث من قبل [1] .

إلا أن الحكومة البريطانية وهى تعمل على تحقيق هذا الهدف لم تكن تتصور أن يبالغ حزب الوفد فى إرضاء الملك بحيث يؤثر ذلك على شعبية الحزب ويفقده الكثير من مؤيديه . وقد برز ذلك الاتجاه عندما صوّت مجلس النواب بعد شهر من الانتخابات على اعتماد ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه لاصلاح يخت الملك الخاص ، فى الوقت الذى تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد [2] .

وقد تأكد اتجاه الحكومة الوفدية لإرضاء القصر بأى شكل وتحقيق مصالحها الحزبية على أساس انتقامى" [3] عندما انتهزت فرصة إثارة صفقة الأسلحة الفاسدة فى مجلس الشيوخ والمطالبة بالتحقيق فى

---

(١) لقد عبر السفير البريطانى عن الوضع الجديد بقوله « ان شهر العسل بين الوفد والملك مستمر » ، انظر :

- Personal and confidential letter from Campbell to Wright, 13.2.50, FO 371/80348: «Internally, the Wafd/Palace honeymoon seems so far to be continuing».

(٢) جاء الاعتراض الوحيد على هذا القرار فى مجلس النواب من ابراهيم شكرى الذى أوضح أن هذا المبلغ كان مساويا للاعتماد الكلى للبحرية المصرية فى هذا العام . وقد اعتبرت السفارة البريطانية هذا الاجراء « تعبير صارخ عن خضوع الوفد للقصر ... وخطأ كبير . إنه يمكن أن يخدم فقط فى القضاء على وَهْم عامة الشعب ، الذين يأملون أن يجد الوفد أوجه علاج لأمراضهم الاجتماعية والاقتصادية ويطبقها ، خاصة ارتفاع نفقات المعيشة ، إن [هذا الاجراء] سوف يؤيد فكرة أن الحكومة الجديدة مهتمة بالدرجة الأولى بارضاء القصر بأمل البقاء فى السلطة لأطول فترة ممكنة » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Secret letter from Wardle-Smith (British Embassy in Cairo) to Clutton, 22.2.50, FO 371/80348. «... regarding the proposed refit of King Farouk's steam yacht 'Mahroussa'. This matter has taken a rather surprising turn in that on February 13th the Chamber of Deputies, after only a brief discussion, voted a credit of L.E. 1, 320,000 for the refit a far higher figure than we imagined was contemplated... we have already had evidence that people here are sitting up and taking notice of this remarkable manifestation of the Wafd's present obsequiousness to the Palace... In our opinion, the passing of this credit by the Chamber is a big blunder. It can only serve to disillusion the general public, who are hoping that the Wafd will find and apply remedies for their social and economic ills, particularly the high cost of living, it will also lend colour to the idea that the new Government is primarily concerned with playing up to the Palace in the hope of remaining in power for as long as possible».

(٣) أشار مصطفى النحاس فى مقابلته « لكامبل » بالسفارة البريطانية بعد توليه الوزارة الى « ضرورة الانتقام » من مؤيدى النظم السابقة . انظر :

بعض التصرفات المالية للعاملين فى القصر [١] وقامت برفت ٢٩ عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ وإحلال اعضاء وفديين محلهم حتى تقوى مركزها فى المجلس [٢] .

وقد نظرت الحكومة البريطانية الى ذلك التصرف « المخطط بين القصر والوفد » على أنه « متسرع ومكشوف » وأن نتائجه فى المدى الطويل خطيرة جدا على استقرار الوضع السياسى المصرى [٣] . فهو من

= - Campbell to Wright, 13.2.50, Op.Cit.: «When Nahas returned my protocol call, he mentioned how busy he was, and that much of his time was taken up with demands for vengeance from supporters amongst officials and others who had received hard treatment at the hands of previous régimes - he said something very nearly amounting to 'the necessity of vengeance'».

(١) قدم مصطفى مرعى فى مايو ١٩٥٠ استجوابا فى مجلس الشيوخ أثار نقاشا حول قضيتين هما : قضية الأسلحة الفاسدة وتورط بعض رجال القصر فيها ، ثم قضية متعلقة بمخالفات مالية تمت على يد كريم ثابت - المستشار الصحفى الملك - بخصوص تبرعات مستشفى المواساة . ولمزيد من التفصيل عن تلك المناقشة انظر الرافعى ، فى **أعقاب الثورة** جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٧ - ٣١٨ . انظر أيضا نص مضبطة هذه الجلسات فى الفصل بعنوان « مأساة ١٧ يونيو ١٩٥٠ » فى هيكل جـ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ٢١٣ .

أما قضية الأسلحة الفاسدة التى اثارت الرأى العام والجيش بالذات ضد النظام بأكمله وخاصة عندما أقصت حكومة الوفد النائب العام من منصبه فى مايو ١٩٥١ بسبب اصراره على مد التحقيقات الى رجال القصر ، انظر المرجع السابق ، نفس الصفحات . انظر أيضا ماورد عنها فى الملفات التالية من الوثائق البريطانية :

- 1950: File No. 80459: «Reports of foreign supplies of arms, equipment and aircraft to Egypt; Egyptian enquiry into alleged defective equipment used in Palestine by Egyptian Troops».

- 1951: Files Nos. 90178, 90179, 90180, 90181 (the last three files are detained by department under Sec. 3 (4), viz, a special permission from FO is needed in advance to see them): «Egyptian arms scandal involving a trial and the dismissal of the Procurator-General».

(٢) انظر مراسيم هذا التعديل غير الدستورى فى الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ص ص ٣١٨ - ٣٢٥ . ويلاحظ فى هذا التغيير أن الرفت امتد ليشمل معارضى الوفد والملك مثل مصطفى مرعى ، كما تمت إقالة - محمد حسين هيكل من رئاسة المجلس وإن ظل عضوا به ، وهو الذى سمح بمناقشة تلك القضايا . انظر أيضا وهبى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ - ٦٢ .

أما من ناحية التعيينات الجديدة فى مجلس الشيوخ فقد شملت شخصيات أدت خدمات لحزب الوفد أو على علاقة وثيقة بالملك مثل أحمد فرغلى - سمسار القطن - وأحمد عبود وحافظ الوكيل والياس اندراوس . كما كان هذا التعديل مؤشرا على رجحان كفة الانتماء الوفدى لطبقة الأغنياء الاقطاعيين والرأسماليين ورجال القصر . انظر المرجع السابق ص ص ٩٠ - ١٠١ ، الذى يتفق فى تحليله البنية الاجتماعية لمجلس الشيوخ خاصة بعد هذه التعديلات مع نتائج هذه الدراسة . انظر أيضا لمزيد من التفصيل عن الأعضاء الذين تم طردهم من مجلس الشيوخ والأعضاء الجدد الذين عينتهم الحكومة الوفدية :

- R.Stevenson, Alex. to Younger, No.259, unclassified despatch, 19.6.50, FO 371/80348.

(٣) Draft letter from M.Stewart (FO) to Wardle-Smith, Alex., 30.6.50, FO 371/80348: «... it appears to us at first sight that both the Palace and the Wafd, by taking this precipitate and bare-faced action, are laying up a lot of potentially very serious trouble for themselves in the long run».

ناحية يجعل من الصعوبة – أكثر فأكثر – النظر الى حزب الوفد على أنه حزب شعبي مُعَادٍ للقصر ، فمنذ وصوله للسلطة وهو يمتثل لرغبات القصر فى كل قضية هامة ، ولم يحدث أى خلاف فى الرأى بينهما ، كما أنه فى نفس الوقت لم يتخذ أى إجراء جاد للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى [1] .

---

(١) Ibid.: «From a more long-term point of view, action of this kind concerted between the Wafd and the Palace makes it more and more difficult to regard the Wafd as a popular, anti-Palace party. Since they took office, the Wafd have conformed to the Palace's wishes on every important issue (with the exception of a new Anglo-Egyptian settlement), and no enduring difference ofopinion has arisen between them. No serious measure of reform has yet been undertaken by the wafd...».

– وفى الرسالة السابقة من الخارجية البريطانية ورد التعليق التالى على الأوضاع السياسية فى مصر : لقد تغيرت الصورة وأصبح يمكن أن ينظر – وفقا للظروف القائمة – من جانب أى شخص ليس ملما بالتاريخ المصرى الى حزب الوفد على أنه حزب القصر ، حيث لا يوجد أى خلاف فى المصالح بينهما فيما عدا جناح صغير من الحزب . كما أصبح من الممكن أن ينظر الى حزبى السعديين والأحرار على أنهما معارضان للقصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «... any observer of Egyptian affairs who was ignorant of the past 30 years of Egyptian history could be pardoned for regarding at the present juncture the Wafd as the Palace party and the Saadists and Liberals as the monarch's opponents».

– ويرجع السبب أيضا فى ذلك الانطباع الأخير الى العريضة التى وقع عليها رؤساء أحزاب المعارضة وبعض المستقلين وأرسلوها للملك بالبريد المسجل فى أكتوبر ١٩٥٠ . وقد انتقدت تلك العريضة تحقيقات الأسلحة الفاسدة ونتائج الانتخابات وطالبت بالاصلاح . وقد أذاع النحاس بيانا فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ رفض فيه تلك العريضة شكلا وموضوعا . انظر لمزيد من التفصيل الرافعى ، فى **أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٥ – ٣٢٧ . حيث يستعرض الكاتب هذا البيان إلا أنه لم ينشر نص العريضة ، لأن الوزارة الوفدية كانت قد منعت نشرها . أى أن رئيس الوزراء أصدر بيانا يرد به على عريضة لا يعرف الشعب محتواها !

ومن وجهة النظر البريطانية أدت تلك العريضة الى تقوية التعاون بين الملك والوفد وذلك بالاشارة الى دفاع النحاس عن تحقيقات صفقة الأسلحة الفاسدة وعن حاشية الملك . كما أن التطاحن بين حزب الوفد والأحزاب الأخرى أدى الى مزيد من كشف جميع الأطراف أمام الرأى العام . انظر لمزيد من التفصيل :

- Confidential Letter from Stevenson Alex. to Bevin, No. 452, 25.10.50, enclosures: 1. Translation of the «Petiton delivered by opposition and independent leaders to Abdin Palace on October 17th, 1950» 2. «Le Journal d'Egypt-22nd October, 1950»: La declaration de Moustapha El-Nahas, FO 371/80349: «It looks at the moment as though the effect of this petition has fallen far short of what was intended. According to Gallad Pasha, it has decided King Farouk to have nothing more to do with the Saadist and constitutional-Liberal parties. Taken in conjunction with Nahas Pasha's announcement about King Farouk's wishes with regard to the arms enquiry, this suggests that one = immediate result must be to strengthen still further the collaboration between the Wafdist

ومن ناحية أخرى ، فقد أمد حزب الوفد المعارضة بسابقة تستطيع معها عندما ترجع للسلطة أن تعامل أى تشريع اختلفت معه فى أثناء الادارة الوفدية على أنه غير دستورى [1] وقد تعارض ذلك مع السياسة البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت وهى توافر الاستقرار السياسى لكى تستطيع أن تحقق مصالحها فى ظله .

٢ - إشراك الولايات المتحدة فى المخطط الاستعمارى البريطانى فى مصر :

إستمرت الحكومة البريطانية فى إصرارها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية فى مصر بشتى الطرق . وعندما فشلت محاولاتها لاقناع الحكومات المصرية المتعاقبة - بعد حكومة صدقى - بالتوقيع على معاهدة تتضمن تلك المطالب ، حاولت الاتصال بالملك الذى أبدى استعداده لتبنيها نيابة عن بريطانيا على أمل حماية عرشه من أى تهديد خارجى أو داخلى [2] .

وبالفعل بدأت المحادثات العسكرية الفنية السرية بين مصر وبريطانيا فى الاطار الذى اقترحته على الملك - كما سبق ذكره - [3] . وعندما تولت الحكومة الوفدية السلطة ، أرادت الحكومة البريطانية الاستمرار فى تلك المحادثات وكان هدفها من ذلك تحقيق الفصل بين مسائل الدفاع - الملحة بالنسبة لها - عن مسألة السودان ، وفى نفس الوقت البعد عن الأضواء السياسية ، أى عدم مناقشة قضية الجلاء على المستوى السياسى المتأثر بطبيعته بالرأى العام المصرى [4] .

= Government and the Palace for the time being... Finally, as regards the effect created on the mind of the general public by this petition, the indications are that it has misifired, possibly because the signatories are not men whom the people of Egypt can look up to as capable of pulling the country out of the morass... the affair now seems likely to resolve itself into the familiar kind of polemical mud-slinging which so often degrades the relationship between Government and Opposition in Egypt».

(١) FO to Wardle-Simth, 30.6.50, Op.Cit.: «... the Opposition have... been provided with an excellent excuse for treating as unconstitutional any legislation enacted by the Wafdist Administration which they may wish to remove from the Statute Book, should they themselves later return to power».

(٢) انظر ص ٣٠٩ - ٣١١ من الكتاب .

(٣) انظر ص ٣٠٩ من الكتاب .

(٤) انظر مقابلة « بيفين » للملك أثناء مروره بالقاهرة بعد مؤتمر كولومبو فى يناير ١٩٥٠ ، حيث شجع استمرار تلك المحادثات العسكرية الفنية السرية بعيدا عن « الشعارات السياسية » :

- Top secret, «Record of conversation between the Secretar of State and King Farouk at the Koubbah Palace on 28th January, 1950». FO 371/80375: «I [Bevin] suggested [to the King] that all talks between our two countries in relation to the situation in Egypt had been hampered by political =

ويلاحظ أنه كان من وجهة النظر البريطانية أن الظروف السياسية فى مصر فى ذلك الوقت كانت تمثل أفضل خلفية لعقد المفاوضات ، حيث وجدت إدارة وفدية قوية بعد خمس سنوات من حكم القصر (١) وفعلا وافقت الحكومة الوفدية على الاستمرار فى المباحثات العسكرية السرية مع بريطانيا (٢) .

إلا أن هذه المحادثات لم تسفر عن أى نجاح بسبب إصرار الجانب البريطانى على عدم الجلاء عن مصر ولو جزئيا ، برغم استعداد حزب الوفد لعقد اتفاق دفاعى مع بريطانيا (٣) .

= slogans which had been uttered. I thought that it would be much better if the Egyptian Government under Nahas Pasha would allow the technicians to get down to work with a clear mandate... purely on the basis of eventually concluding a treaty of friendship. It was also certainly necessary that there should beseparatetalks on arrangements for defence. I said that it was unthinkable that the defence of such a potential danger spot should be the subject of political controversy between friends...».

– انظر أيضا مقابلة « بيفين » للنحاس أثناء نفس الزيارة حيث لم يشر الى مسألة المحادثات العسكرية ، بل ركز الحديث على مسألة رفع مستوى المعيشة فى مصر لمواجهة الشيوعية وتكلم عن العلاقات المصرية البريطانية بشكل عام . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت معتمدة على الملك فى إقناع الحكومة الوفدية بهذا الموضوع :

- Secret, «Record of Bevin's conversation with Nahas, in Cairo, on 28th. Jan., 1950», FO 371/80375.

(١) Minute by D.Bendall (FO), 30.1.50, FO 371/80375.

(٢) انظر دفاع صلاح الدين – وزير الخارجية – فى الحكومة الوفدية عن المحادثات العسكرية أثناء المناقشة حول السياسة الخارجية فى مجلس النواب المصرى فى ٣٠ مايو ١٩٥٠ على أساس أن الحكومة الوفدية تكمل ما بدأه السابقون عليها فى مايو ١٩٤٩ الى يناير ١٩٥٠ :

- Unclassified despatch from British Embassy, Cairo to African Dept., 31.5.50, FO 371/80367: «The Minister of Foreign Affairs... added that, if the Egyptians had agreed to hold discussions on the military aspects of the problem they were only following in the footsteps of their predecessors who have had military talks with Britain between May 1949 and January 1950».

(٣) انظر ما نقله السفير البريطانى فى مصر عن رأى فؤاد سراج الدين فى تلك المحادثات العسكرية بين بريطانيا ومصر فى ظل الوزارة الوفدية ، الذى اختلف عن رأى كل من النحاس وصلاح الدين :

« من الثلاثة وزراء الذين تحدثت معهم [ومنهم وزير الخارجية] ، فإنه يبدو أن سراج الدين باشا هو أكثرهم اعتدالا ... إنه يتفق فى الرأى القائل بأنه يجب أن يكون هناك اتفاق يقطع الصلة بالماضى على ان نستمر [فى مصر] لضمان الدفاع المصرى . إلا إنه يجب أن يحدث جلاء شكلى . إننا يجب أن نبقى ولكننا يجب أن نذهب . إن ذلك ، كما أعتقد ، هو اتجاه تفكير السياسى المسلم . انهم يعترفون لأنفسهم ، ولكنهم لن يجرؤوا على أن يفعلوا ذلك علانية ، بأنهم يحتاجون الينا [أى الى البريطانيين] ... وهكذا قال لى سراج الدين أنه يجب أن يكون هناك جلاء كاف لجعل الأمر واضحا وكأن الاحتلال قد انتهى ، وأننا يجب أن نحتفظ بموظفين فنيين واداريين متخفين على أنهم فنيون مدنيون وأن أى معدات تستخدم يجب أن تظهر على أنها مصرية وتبدو بذلك جزءا من القوة الدفاعية المصرية المشتركة [مع بريطانيا] . إن جوهر هذه القوة العسكرية يجب أن يكون للدفاع المصرى ويجب علينا [أى البريطانيين] أن نتجنب =

وكانت تلك المباحثات العسكرية قد وصلت الى طريق مسدود قبل وصول حزب الوفد الى الحكم بسبب اتساع الهوة بين المطلب المصرى وهو الجلاء وبين الأطماع الاستراتيجية البريطانية فى مصر ، وخاصة مع تأزم الوضع الدولى فى ١٩٤٩ نتيجة للمشكلة الكورية[1] .

وهنا يلاحظ ضغط العسكريين البريطانيين على الحكومة البريطانية من أجل اتباع خط متشدد مع

= إعطاء الانطباع أنها قاعدة أمامية للدفاع عن المملكة المتحدة أو الاستعداد [العسكرى] الغربى » :

- Secret Letter from Stevenson Alex., to Younger, No. 288, 7.7.50, FO 371/80382: «Of the three Cabinet Ministers I have spoken to Serag El Din Pasha appears the most reasonable... He shares the view that there must be an agreement whereby we make a break with the past yet remain to guarantee Egyptian defence. Neverthless there must be a show of ‹evacuation›. We must stay and we must go. This is, I believe, the general attitude of the thinking Moslem politician. They admit to themselves, but would not dare to do so openly, that they need us... Thus Serag El Din told me there must be a sufficient evacuation to make it obvious that occupation has ended; that we should retain technical and administrative personnel in the guise of loaned technicians and that any equipment used must appear to be Egyptian and thus part of the combined Egyptian defence force. The essence of this force must be for Egyptian defence and we must avoid the impression of it being an outpost of United Kingdom defence or Western preparedness».

(١) لقد اعتبر السياسيون البريطانيون ألا تغير الوضع الدولى جعل من المستحيل جلاء بريطانيا عن مصر ، حتى ذلك الجلاء المنقوص الذى عرضوه قبل سنتين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Clutton 7.9.49, FO 371/73504: «Although we were prepared to evacuate Egypt two years ago, this is now, because of the change in the international situation, out of the question».

– كذلك بدأ بحث كيفية تصرف الحكومة البريطانية ازاء انتهاء معاهدة ١٩٣٦ فى ١٩٥٦ مما يطرح مشكلة إبقاء القوات البريطانية فى مصر بعد ١٩٥٦ بدون أساس قانونى تعتمد عليه وضد رغبة مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Brian (FO), 12.9.49, FO 371/73504: «... we cannot ignore the following possibilities: (a) that the Russian menace in five year's time will present us with much the same problems as it does today and (b) that concurrently the Egyptians will not be willing to consider a renewal of the 1936 Treaty (which will lapse in 1956) and will insist on the withdrawal of our forces from their country...».

«If we find ourselves in such a situation we shall be faced with two alternatives: either to sit in the Canal Zone in spite of the Egyptians and without any legal basis for our presence, or to withdraw from the Canal Zone and establish our Middle East base elsewhere... Gaza or Sinai would be a possible alternative (however unsatisfactory)».

الحكومة الوفدية [1] ، وبصفة خاصة بعد أن أعلنت اتجاهها الى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ [2] .

وقد رفضت الوزارة البريطانية مقترحات العسكريين البريطانيين بالتشدد مع مصر من أجل ضمان بقاء القوات البريطانية فيها [3] ، وبدأت عملية البحث عن وسائل سياسية بديلة لضمان استمرار التواجد

---

(١) كان من رأى « المارشال سليم » – قائد القوات الامبراطورية البريطانية – أنه مع التطورات الخاصة بكوريا أصبح من المحتم ألا تترك بريطانيا مصر . فان الجلاء يؤثر على كل استراتيجية الحلفاء الغربيين وينظر اليه من جانب حلف الأطلنطى على أنه من أعمال الخيانة ، لذلك فإذا أصرت مصر على الجلاء فيجب أن تأخذ بريطانيا خطا متشددا . انظر :

- C.O.S. (50) 188th Meeting, top secret, 29.11.50, FO 371/80381: «Sir William Slim said that... he considered... that in view of the serious situation which had developed in Korea... it had become even more imperative that we should not leave Egypt. The threat of a global war had considerably increased, and we could not leave without jeopardising the defence of the Middle East. British evacuation from Egypt would not only affect British defence plans, they would affect the whole of Allied strategy and would be regarded almost as an act of treachery by the other N.A.T.O. Powers. If the Egyptians insisted on their attitude that we should evacuate on the grounds that local conditions in Egypt would not permit us to remain, then His Majesty's Government should take a firm line and inform the Egyptians that the interests of international defence were overriding».

(٢) جاء ذلك فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ ، انظر :

- Stevenson to FO, No. 784 tel., 16.11.50, FO 371/80380.

– وكان تعليق السفير البريطانى فى القاهرة على ذلك أن حكومة النحاس قد ذهبت الى أبعد مدى فى اتجاه الاعلان عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بدون أن تفعل ذلك فعلا . وان خطاب العرش قد ترك الباب مفتوحا لبريطانيا لتقديم وسائل أخرى للوصول الى اتفاق بين البلدين اذا كانت تريد تجنب الإلغاء من جانب واحد . انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 787, restricted tel., 16.11.50, FO 371/80380: «It seems to me that the Egyptians have gone as far as they could in the direction of declaring the 1936 treaty null and void without actually doing so... [the speech from the throne] seems to suggest that Nahas Pasha regards it as incumbent upon us to devise and propose other means of reaching a settlement if we wish to avoid unilateral denunciation of the 1936 Treaty and the 1899 Agreement».

– انظر أيضا رد فعل المعارضة البريطانية فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٠ ، بعد تهديد مصر بالغاء المعاهدة من جانب واحد – والتى تزعمها فى ذلك الوقت حزب المحافظين برئاسة « تشرشل » فقد طالب « أيدن » « بضرورة أن توقف [بريطانيا] إمدادات الأسلحة الى مصر ... وذلك لأن هذه البلد نفسها تحدت معاهدة (١٩٣٦) ، ولأنها لم تلتزم بقرار الأمم المتحدة فيما يتعلق بكوريا ، ولأنها مازالت توقف ناقلات البترول ... [البريطانية] ، (المتجهة الى حيفا) مارة من خلال قناة السويس ... » :

- Carlton, Op.Cit., p. 288.

(٣) Cabinet conclusions (50) 79th Meeting, 30.11.50, FO 371/80381.

العسكرى البريطانى فى مصر ليس فقط الى تاريخ انتهاء سريان معاهدة ١٩٣٦ وإنما الى ما بعد ١٩٥٦ [(١)] .

وهنا اعتمدت السياسة البريطانية على نقطتين أساسيتين لكى تكسب مزيدا من الوقت فى مفاوضاتها مع

---

(١) انظر مذكرة « بيفين » التى استعرض فيها عيوب الاستناد الى معاهدة ١٩٣٦ من وجهة النظر البريطانية ، ثم انتقل الى التخطيط لاستمرار التواجد العسكرى البريطانى فى مصر حتى ما بعد ١٩٥٦ على أساس عقد اتفاقية تحل محل معاهدة ١٩٣٦ فى مقابل بقاء جيش مصرى قوى يتولى المسئولية الأساسية فى القاعدة التى تخضع لتفتيش دورى بواسطة خبراء عسكريين بريطانيين . وفى حالة الحرب تقدم الحكومة المصرية كل التسهيلات للقوات البريطانية وحلفائها فى مصر كلها وليس فى منطقة القناة فقط . كما تعقد مصر وبريطانيا اتفاقية دفاعية جوية تتكون بموجبها قوة دفاعية جوية مصرية بريطانية مشتركة تغطى الفترة حتى ١٩٥٦ وتكون قابلة للمد بعد ذلك عن طريق الاتفاق المتبادل . انظر لمزيد من التفصيل :

- Top secret minute by Bevin, «Anglo-Egyptian Treaty negotiations», 8.12.50, FO 371/80381: «As regards the Canal, however, our stand on the 1936 Treaty has the basic weakness that we are using the Treaty to justify something which it was clearly never intended to do, namely the maintenance in the Canal area of a headquarters and base for the whole Middle East. Moreover our present forces on the Canal and the area they occupy are greatly in excess of what is stipulated in the Treaty...».

«With this in mind it will be necessary to make some concessions to Egypt... [that] might take the following form and be incorporated in the following proposed settlement:»

«(1)... H.M.G. would be ready to accept an agreement in... [the] place [of 1936 Treaty] which could effect the orderly transfer to the Egyptians of their peacetime military commitments and obligations on the Canal».

«(2) This transfer would start taking effect... in 1952 and would be completed by 1956...».

«(3) After 1956, the Egyptian Government would allow periodic inspection of the base by United Kingdom experts».

«(4) In the event of war, the Egyptian Government would provide full facilities throughout Egypt for the forces of the United Kingdom and her Allies».

«(5) In the interval between now and 1956, H.M. Government would undertake, in accordance with an agreed programme, to train and equip the Egyptian Armed Forces and train the Egyptian technicians who would be required for looking after the Canal base».

«(6) the United Kingdom and Egypt would conclude an Air Defence Agreement, the object of which would be to provide an integrated Anglo-Egyptian Air Defence covering at any rate the period up to 1956 and with possible extension thereafter by mutual agreement».

– ويلاحظ أن « بيفين » حرص على عدم ذكر تلك التفاصيل الى وزير الخارجية المصرى فى المباحثات بينهما ، وانما اكتفى باخطاره بالتفكير فى نقل المسئولية فى منطقة القناة الى مصر بعد بناء الجيش المصرى ! انظر المرجع السابق .

مصر : الأولى هي الوعد بتسليح وتدريب الجيش المصري [١] ، والثانية هي إشراك الولايات المتحدة في مبادرتها الجديدة من أجل تكوين قاعدة عسكرية مشتركة مع مصر [٢] .

وفعلا بدأت الولايات المتحدة تلعب دورا أكثر مشاركة لبريطانيا في مصر وذلك بعد اجتماعات واشنطن بين الطرفين في أكتوبر ١٩٥٠ ، التي تقرر فيها البحث في دعوة مصر للإرتباط بالمخطط الاستراتيجي الغربي في إطار معاهدة حلف الأطلنطي مثل تركيا واليونان [٣] . إلا أنه كان من الطبيعي أن ترفض الحكومة الوفدية مقترحات الدفاع البريطانية التي عكست ذلك المخطط [٤] .

---

(١) انظر اقتراح السفير البريطاني في القاهرة « باللعب » على رغبة مصر في بناء قواتها المسلحة مع إعطائها بعض التنازلات التي « ترضي غرورها القومي » الذي يعاني من حقيقة تواجد قوات أجنبية على أرضها أ :

- Minute by Stevenson, «Anglo Egyptian defence problem», 4.11.50, FO 371/80381: «Our best hope of securing... [an agreement with Egypt] is to play on Egypt's desire to build up her armed forces and at the same time to give some kind of a sop to her self-respect which suffers from the fact that she has foreign troops on her soil which unlike the foreign troops in Britain she cannot get rid of at will».

(٢) بدأ يظهر اتجاه الولايات المتحدة الى المزيد من الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط عندما عقد اجتماع بين وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مايو ١٩٥٠ – قبل الحرب الكورية – وصدر عنهم الاعلان الثلاثي الذي تضمن المحافظة على الوضع القائم في الشرق الأوسط ولو بالقوة ، على أن يكون ذلك هو شرط امدادات السلاح الغربي لدول المنطقة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Louis, Op.Cit., pp. 584-585, 588.

– ثم عقد اجتماع مشترك بين مسئولي السياسة الخارجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة لمناقشة متطلبات الدفاع عن مصر ومشكلة السودان اتضح منه أن الخارجية الأمريكية مؤيدة لموقف بريطانيا باتباع خط متشدد تجاه مصر وتأجيل إمدادها بالسلاح للضغط عليها لقبول مطالبها ، كما أنها رفضت طلبات التأييد المتعددة من جانب الحكومة المصرية . انظر :

- FO minute, «Summary of discussions held at FO on 20th September between officials of the State Department and officials of the FO and other Government Departments. Anglo-Egyptian relations», 1950, FO 371/80383.

– وفعلا احتج النحاس على عدم تسليم ١٤ طائرة نفاثة كانت جاهزة ووضع عليها علامة مصر واعتبره عملا غير وديّ . انظر :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 178 Saving, secret tel., 9.10.50, FO 371/80383.

(٣) Secret Minute by Wright, «Egypt», 17.11.50, FO 371/80383.

– وقد اقترح « رايت » في المذكرة السابقة أن تصبح مصر عضوا في حلف الأطلنطي .

(٤) انظر التقارير الآتية عن مباحثات « بيفين » وصلاح الدين في لندن بخصوص هذا الموضوع أثناء زيارة الأخير لها لبحث مسألة الأرصدة الاسترلينية :

= - Secret «Record of conversation between the Foreign Secretary and the Egyptian Minister for

وبناء على ما سبق توقفت المفاوضات العسكرية السرية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، إلا أن اضطراب الوضع في مصر بسبب عدم قدرة الحكومة على التوصل لحل بشأن القضية الوطنية إزاء تشدد الحكومة البريطانية في مطالبها العسكرية التي كانت تؤيدها في ذلك الولايات المتحدة ، هدد المخطط الغربي في الشرق الأوسط كله بالفشل [1] .

ومن هذا المنطلق تقدمت الحكومة البريطانية في ابريل ١٩٥١ بطلب استئناف المفاوضات العسكرية السرية مع مصر بهدف كسب الوقت [2] لتأكدها من عدم قبول المصريين المقترحات البريطانية ، التي لم تختلف عن المقترحات التي قدمتها في ديسمبر ١٩٥٠ ، إلا فيما يتعلق بتشغيل القاعدة البريطانية في قناة السويس بعد ١٩٥٦ ، فبدلا من اقتراح النقل التدريجي لمسئولية الادارة والصيانة للمصريين – مع بقاء ملكيتها بريطانية – قرر رؤساء الأركان البريطانيين ضرورة أن تكون القاعدة بريطانية خالصة ، وأن يكون الأساس القانوني لهذا التواجد العسكري البريطاني بعد انتهاء معاهدة ١٩٣٦ هو اتفاق طويل المدى لتأجير المناطق التي يتفق عليها في منطقة القناة على أن تدفع بريطانيا لمصر مليونين من الجنيهات الاسترلينية سنويا [3] .

= Foreign Affairs in FO on the 4th December, 1950. Proposed revision of the Anglo-Egyptian Treaty of 1936»; secret «Record of a conversation between the Secretary of State and the Egyptian Minister for Foreign Affairs in the FO on 7th December, 1950. (1) Anglo-Egyptian Treaty of 1936, (2) Future of British Troops in the Canal Zone, the Sudan» and secret «Record of a conversation between the Secretary of State and the Egyptian Minister for Foreign Affairs... on 9th December, 1950. (1) The Sudan, (2) Future of British Troops in the Canal Zone», FO 371/80381.

(١) Stewart (FO, for the Secretary of State) to Stevenson, No. 113, top secret despatch, 10.4.51, FO 371/90131.

– فقد جاء في البرقية السابقة ان حالة التوتر في العلاقات بين بريطانيا ومصر تسيء الى الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط كله وتعمل على حرمان الحلفاء الغربيين من تعاطف وتأييد البلاد العربية لهم في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، هذا بالاضافة الى أهمية القوة العاملة المصرية للقاعدة البريطانية مما يستوجب العمل على عدم امتناعها عن التعاون مع البريطانيين .

(٢) Ibid.: «While I recognize that it will probably prove impossible to reach an agreement with the Egyptian Government acceptable to the United Kingdom, nevertheless so long as discussions are continuing, the Egyptians will be less likely to take any drastic step which would worsen the present situation. Your excellency's objective should therefore be to try to hold the position open for as long as possible».

(٣) Ibid.: «The main points of difference between these proposals and the personal suggestions made by Mr. Bevin to the Egyptian Foreign Minister are in respect of the operation of the base after 1956. Instead of a gradual transfer of responsibility for control and maintenance of the base of Egypt, the Chiefs of Staff consider that not only ownership of installations and equipment, but control of the base must remain in British hands. While the Chiefs of Staff would not insist upon the presence of =

ويلاحظ أن المطالبة بالتشدد من جانب بريطانيا فى مواجهة مطلب الجلاء المصرى فى تلك الفترة لم يأت فقط من جانب العسكريين البريطانيين والسياسيين من مؤيدى الحكومة [1] وانما عكس أيضا وجهة نظر المعارضة البريطانية [2] .

---

military supervisory staff, they propose that there should be some 3,500 British civilians to keep the installations in working order and suggest that in order to establish our position on a sound and lasting footing, it might be desirable to conclude a long-term lease agreement in respect of the 'agreed sites' in the Canal Area for which we should pay the Egyptian Government an annual sum of £2 million».

- ولمزيد من التفصيل حول التصور البريطانى لاستمرار القاعدة العسكرية فى منطقة القناة بعد ١٩٥٦ ، واقتراح تأجيرها انظر التقرير التالى الذى قدم الى لجنة رؤساء الأركان البريطانية :

- J.P. (51) 15 (Final), top secret report, 8.3.51, FO 371/90176.

(١) انظر الخطاب التالى من « باجت » – عضو مجلس العموم – الى « موريسون » – وزير الخارجية البريطانى – الذى وعده فيه بسحب سؤال وجهه الى المجلس حول المفاوضات المصرية البريطانية . ثم استطرد « باجت » متحدثا فى خطابه عن خطأ « ستانسجيت » « لتنازله » بخصوص مبدأ الجلاء ، وطلب عدم قيام بريطانيا بالتفاوض مع مصر على أساس الانسحاب لأن ذلك جارح لمركز بريطانيا فى الشرق الأوسط وحذر من أن « الجلاء سيتبعه طلب تأميم القناة » ! وان الجلاء من مصر سيعقبه طلب مماثل من الدول الأخرى فى الشرق الأوسط مثل العراق والأردن وايران . وأشار الى اختلاف الوضع عن ١٩٤٦ قائلا « من المؤكد ان ذلك هو الوقت للتشدد . نحن نسيطر على مياه النيل ، ونمد [مصر] بكثير من الأموال التى تعيش عليها حكومة الباشا ، ولنا جيش وبحرية ! لنا اليد القوية ونصرّ على أن نلعب كما لو كانت ضعيفة » :

- letter from R.T.Paget (M.P.) to Herbert Morrison, 9.4.51, FO 371/90133: «No Middle Eastern politician can accept that which another has announced his willingness to concede. To do so would be to lose fact. This was Stansgate's mistake. I do feel however, that the mere knowledge that in spite of Egypt's behaviour Britain is still prepared to negotiate upon such a subject as the withdrawal of troops, is most injurious to our prestige in the M.E.... The governments of Egypt, having no social policy are committed to competitive anti-Britishness. For purely internal reasons no Egyptian Government can be appeased. Evacuation will be followed by a demand to nationalise the Canal, for the Sudan and then for Uganda and the upper waters of the Nile».

«Equally, no M.E. State can afford to do less than its neighbours. A concession to Egypt undermines our friends, the reasonable people in Iraq, Jordan and Persia. They connot accept British garrisons and concessions if Egypt gets rid of hers...».

«This is not 1946... Surely it's time to get tough. We control the Nile water; we supply much of the money on which the Pasha Government live; we have an army and a navy! We have the strong hand and we persist in playing it as though it were a weak one».

(٢) - Parliamentary Debates (Commons), 11.4.51, FO 371/90131.

أما الصورة على الجانب الآخر – أى فى مصر – فقد عكست إصرارا عاما على الجلاء سواء من ناحية الحكومة [(١)] أو المعارضة [(٢)] .

وفى أثناء المفاوضات العسكرية بين مصر وبريطانيا فى أبريل ١٩٥١ حرصت الحكومة البريطانية على جعل الولايات المتحدة على علم تام بتفاصيلها وكذلك فرنسا ، وان كان بدرجة أقل [(٣)] . وقد حصلت الحكومة البريطانية على ضمان من الولايات المتحدة بتأييدها فى مواجهة مصر [(٤)]، مع تحفظ خاص بالحذر من

= – وقد أعلن « تشرشل » فى محضر المناقشة السابقة فى مجلس العموم البريطانى عن معارضته لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة وأصر على ضرورة عرض الأمر على مجلس العموم قبل اتخاذ الحكومة قرارا بشأنه . انظر أيضا لمزيد من التفصيل :

- Parliamentary Debates (Lords), 25.4.51, FO 371/90132.

– حيث وجه أحد أعضاء مجلس اللوردات البريطانى فى محضر المناقشة السابقة سؤالا عكس القلق بشأن حماية قناة السويس فى حالة احتمال اقتراح سحب القوات البريطانية من هناك وكان رد الحكومة أن ذلك لن يحدث ابدا !

(١) انظر ما ورد فى المقابلة بين وزير الخارجية المصرى والسفير البريطانى وملحق مذكرة الحكومة الوفدية برفض المقترحات البريطانية كلية ، والمقترحات البديلة التى طالبت فيها بالجلاء الكامل خلال فترة لا تزيد على سنة ، ووافقت على حق العودة للقوات البريطانية الى الأماكن التى يتفق عليها فى مصر فى حالة العدوان على مصر أو اشتراك بريطانيا فى حرب نتيجة لعدوان مسلح ضد الدول العربية المتاخمة لمصر ، على أن يكون انسحاب تلك القوات خلال ثلاثة شهور من انتهائه :

- Stevenson to FO, No. 322, secret tel., 24.4.51, FO 371/90132.

(٢) فقد دارت مناقشة حول المفاوضات فى مجلس النواب المصرى هاجم فيها عددا من كل من المعارضة ومؤيدى الحكومة بريطانيا وطالب بعضهم بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وايقاف التفاوض . كما طالب أحد أعضاء الحزب الوطنى بمعاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى . انظر لمزيد من التفصيل حول هذه المناقشة ورد فعلها فى الصحف المصرية :

- Stevenson to FO, No. 333 tel., 2.5.51, FO 371/90132.

(٣) Minute by Strang to Morrison, «Egypt», 13.4.51, FO 371/90132: «It is our normal practice to maintain very close contact with the State Department and in a somewhat lesser degree with the French Ministry of Foreign Affairs, in the formation and execution of our foreign policy».

(٤) انظر نص مذكرة الخارجية الأمريكية الى الحكومة البريطانية بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥٠ فى البرقية التالية :

- British Embassy, Washington to FO, No. 466 Saving, secret tel., 21.5.51 FO 371/90133: «Basic attitude of the United States regarding Anglo Egyptian issue is that we sincerely hope that the United Kingdom and Egypt as parties to this question will be able to reach a mutually satisfactory agreement which takes into account not only Egyptian national aspirations but also the vital question of security of the Eastern Mediterranean and Near East area. It is on the basis of the latter consideration that we have endeavoured to leave no doubt with the Government of Egypt regarding our strong support for maintenance by the United Kingdom of important strategic facilities in Egypt».

تدهور العلاقات بين مصر وبريطانيا حيث خشيت الحكومة الأمريكية من حدوث اضطرابات تعرض المخطط الغربي في الشرق الأوسط للخطر [١] .

ومن هنا بدأ العمل المشترك بين الحكومتين البريطانية والأمريكية لمواجهة الموقف الناتج عن الاختلاف الكامل بين الجانبين البريطاني والمصري وتصاعد الحركة الوطنية ضد بريطانيا [٢] .

---

(١) Ibid.: «While the United Kingdom may be sure that we [U.S.A] shall countinue to give every possible support to its position in Egypt, we are apprehensive that a further decline in Anglo-Egyptian relations, with probable attendant disorders and a depreciation of the United Kingdom-United States position, might prejudice the successful execution of the new United States approach [to the Near East] and go far to negate it». See also O.Franks (British Ambassador, Washington) to FO, No 799 Saving, secret tel., 10.8.51, FO 371/90135.

— وفي البرقية الأخيرة عرض السفير البريطاني في واشنطن الموقف الامريكي على أساس أنه في حالة انهيار العلاقات المصرية البريطانية وحدوث صدام بين القوات البريطانية في القناة وبين المصريين ، فإن الولايات المتحدة ستضطر الى الابتعاد عن بريطانيا بأية طريقة حتى تحتفظ بنفوذها في مصر والعالم العربي . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «Assuming however that a breakdown in Anglo-Egyptian relations is inevitable... State Department would,... observed [Lewis Jones of the State Department, U.S.A.], find themselves in a most dificult situation, they fear most of all some clash between troops in the Canal and the Egyptians. In such an event, Jones made it clear that there would be little possibility of support from the Americans who might well feel compelled to dissociate themselves from us in every way...».

«The Americans' underlying thought seems to be that if popular indignation in Egypt is going to be directed against the United Kingdom it is in the United States interest to attempt to escape any share of the odium. Only by doing so could they hope to retain any influence with Egypt or the Arab World as a whole».

(٢) قلق « موريسون » — وزير الخارجية البريطاني — من الاختلاف في موقف الولايات المتحدة عن بريطانيا فأرسل خطابا شخصيا الى « أتشيسون » — نظيره الأمريكي — ليعرض فيه وجهة النظر البريطانية في المفاوضات مع مصر . وقد استطرد بعد ذلك « موريسون » في خطابه قائلا إن « الحقيقة الواضحة هي أننا لا نستطيع أن نترك مصر كلية ، وأؤكد لك أنه لا توجد حكومة بريطانية مهما كانت طبيعتها ، تستطيع أن تعرض القيام بذلك وتأمل في البقاء في السلطة ... إننا لا نستطيع أن نترك مصر لأننا نحتاجها ، ونحتاجها ليس فقط لأنفسنا ، ولكن لنا كلنا المصممين على مقاومة أي هجوم على أسلوب حياتنا ... والنتائج ، [في حالة رفض المصريين لمقترحاتنا] مهما تكون ، فلن تكون اسوأ من التخلي عن مطالبنا الأساسية في مصر وفقد السيطرة على الجسر الأرضي لافريقيا » . وفي النهاية طالب بتأييد الولايات المتحدة لبريطانيا في موقفها في مواجهة مصر ، وأعرب عن اهتمامه بألا يأخذ المصريون انطباعا بأن الولايات المتحدة تقف ضد بريطانيا لأن ذلك من شأنه أن يسبب متاعب جسيمة لبريطانيا في مصر . انظر نص الخطاب :

- Morrison to Acheson, No. 4090 Saving, secret and personal tel., 15.8.51, FO 371/90135: «The plain fact is that we cannot afford to leave Egypt entirely, and I can assure you that no British

Government, of whatever complexion, could offer to do so and hope to remain in office. We cannot afford to leave Egypt because we need her, and we need her not only for ourselves, but for all of us who are determined to resist any attack upon our way of life. If the Egyptians will recognise this fact, so much the better, but if not, we and they will have to take the consequences of our remaining nonetheless. It is difficult to foresee exactly what those consequences may be, but whatever they are, they can hardly be worse than the abandonment of our essential reqirements in Egypt and loss of control of the land bridge to Africa...».

«In any case, in facing those facts I should like to feel able to count upon American support, both as regards working out now one more line of approach to the Egyptians, and if that fails, in resisting all attempts to dislodge us, whether they be made in the Security Council of the United Nations or elsewhere. I should, however, be much worried if the Egyptians got the impression (as did the Persians in the earlier days of the present oil discussions) that the United States was against us and could be relied upon, therefore, to side with them against the British. Such an impression would give us all the maximum of trouble».

– وقد اعتزم وزير الخارجية البريطانى – تأكيدا لمحاولات إقناع الولايات المتحدة بالموقف البريطانى فى مواجهة مصر – أن يرسل « أنتونى إيدن » – وزير الخارجية فى حكومة الظل – الى واشنطن حتى يتعرف وزير الخارجية الأمريكى على رأى المعارضة البريطانية فى المشكلة البريطانية المصرية ، أى حتى يقدر موقفه . أنظر :

- Morrison to British Embassy, Washington, No. 4047 Saving, priority and secret tel., 13.8.51, FO 371/90135.

– ولتتبع الاتصالات البريطانية الأمريكية من أجل ضمان الحكومة البريطانية تحقيق إتفاق فى وجهات النظر بينهما حول المشكلة البريطانية المصرية ، انظر ما ورد فى خطاب وزير الخارجية البريطانى إلى نظيره الأمريكى من اقتراح انشاء القيادة العسكرية للشرق الأوسط فى منطقة القناة وجذب مصر اليها بإعطائها مركزا ممتازا بها إرضاء لها ، وجعلها تتحمل « نصيبها من المسئولية » !:

- Morrison to Acheson No. 4090 Saving, 15.8.51, Op.Cit.

– انظر أيضا رد وزير الخارجية الأمريكى على نظيره البريطانى واهتمامه بمقترحاته الخاصة بانشاء القيادة العسكرية المتحالفة للشرق الأوسط فى منطقة القناة ، واقتراحه تدويل قاعدة قناة السويس كأسلوب لحل المشكلات بين مصر وبريطانيا !:

- Top secret letter from W.Eliot (U.S.Ambassador in London) including, personal and top secret message from the Secetary of State to Morrison, 31.8.51, FO 371/90138.

– كذلك يجدر فى هذا الصدد لفت النظر الى اعتراض السفيرين الأمريكى والبريطانى فى مصر على اقتراح تدويل قاعدة قناة السويس ووضعها تحت القيادة الغربية المتحالفة ، وتفضيلهما أن تكون القاعدة مصرية من حيث الاسم والمظهر والا رفضها المصريون . انظر لمزيد من التفصيل :

- Sevenson to FO, No. 571, immediate and secret tel., 3.9.51, FO 371/90137: «My United States

ويلاحظ أنه وجد اختلاف بين وجهتى النظر البريطانية والأمريكية حول طبيعة وجدية الحركة الوطنية المصرية ، والأسلوب الذى ينبغى على الحكومة البريطانية مواجهتها به فمن ناحية كان من رأى السياسيين الأمريكيين أنه اذا تمت مواجهة الحركة الوطنية المصرية بالصدام فمعنى ذلك أنه لن يمكن القضاء عليها سواء فى المدى القصير أو الطويل ، وأن أفضل طريقة لمواجهتها هى « سياسة التعاون » (1) .

ومن ناحية أخرى اعتقد رجال الخارجية البريطانية فى عدم جدية السياسيين المصريين فى الوصول إلى أقصى مدى فى التصاعد ضد بريطانيا (٢) — متناسين أن الحركة الوطنية المصرية كانت قد خرجت من تحت سيطرة هؤلاء السياسيين — وأصر صانعو القرار السياسى فى بريطانيا على اتخاذ خط متشدد مع الحكومة المصرية ، رافضين مجددا مناقشة اقتراح الجلاء التام عن مصر فى وقت السلم ، الذى كان الجانب الأمريكى يميل الى تأييده لتسهيل عقد اتفاق عسكرى مع مصر يحقق المصالح الغربية (٣) .

---

colleague informs me that the State Department are thinking of suggesting to the Egyptian Government the internationalisation of the Suez Canal base. He and I are strongly of the opinion that it would be fatal mistake to put the proposal in this form to the Egyptians whose main object is to regain full sovereignty over their whole territory... While the base must clearly be international in character... and must be under technical control of the Allied Command, it should be Egyptian in name and in appearance».

(١) Parsonal and secret letter from D.Greenhill (British Embassy, Washington) to R.Allen (FO), 23.8.51, FO 371/90137.

— ويلاحظ أن السفارة البريطانية فى واشنطن أرجعت أسباب انتقاد رجال الخارجية الأمريكية للسياسة البريطانية فى مصر ، بعد أن كانوا فى الماضى مستعدين للاذعان لبريطانيا لمعرفتها الأكبر بمنطقة الشرق الأوسط ، الى تسلسل الأحداث فى إيران الذى أثبت لهم صواب تقديراتهم هناك . انظر لمزيد من التفصيل المرجع السابق .

(٢) يلاحظ انتقاد الخارجية البريطانية لخوف الأمريكيين من عدم تعاون المصريين مع القاعدة العسكرية فى منطقة القناة ، وأقام البريطانيون انتقادهم هذا على أساس أن الأمريكيين اخذوا تهديدات المصريين بعدم التعاون بجدية وذلك على عكس البريطانيين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Bendall, 30.8.51, FO 371/90137.

— انظر أيضا فى هذا الصدد تقدير المعلومات المشترك بين السفارتين البريطانية والأمريكية فى مصر عن الشعور العام المصرى تجاه تواجد القوات البريطانية فى منطقة القناة وتجاه السودان ، وهو تقرير هام يقع فى ١٩ صفحة ، ويلاحظ فيه اتا لسفارة البريطانية فى مصر مع وجهة النظر الأمريكية بخصوص الصعاب التى يمكن أن يسببها المصريون للقاعدة العسكرية فى منطقة القناة :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 297, secret despatch, 28.8.51, FO 371/90137.

(٣) انظر تعليقا الخارجية البريطانية على التقرير السابق ذكره — والذى وضع تحت تصرف الجانبين البريطانى والأمريكى فى محادثات واشنطن فى سبتمبر ١٩٥١ بخصوص مصر — حيث انتقد رأى السفارتين البريطانية والأمريكية فى مصر على أساس أن به مبالغة فى تقدير أثر عدم التعاون المصرى على المخطط الاستراتيجى البريطانى واعاقة تنفيذه ؛ وخاصة فى حالة اتباع المصريين سياسة المقاومة السلبية فى السلم والحرب . واستطرد تعليق الخارجية البريطانية أنه اذا لم تلتزم =

وفى مباحثات واشنطن التى عقدت فى سبتمبر ١٩٥١ للتنسيق بين الجانبين البريطانى والأمريكى ، ومناقشة السياسة البريطانية تجاه مصر استطاع الجانب البريطانى إقناع الأمريكيين بوجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بمخطط الدفاع عن الشرق الأوسط (١) إلا أن الخلاف بين البلدين ظل قائما حول مسألة

= الحكومة المصرية بالسياسة البريطانية فى حالة الحرب ، فلن تتردد الحكومة البريطانية فى التدخل مباشرة فى السياسة المصرية لوضع الحكومة المناسبة لها . وقد استند فى ذلك الى ما حدث فى فبراير ١٩٤٢ عندما تدخلت الحكومة البريطانية لفرض حزب الوفد فى الحكم بالقوة ، مع اختلاف الأوضاع حيث أصبح الملك فى جانب الانجليز هذه المرة :

- Minute by Bendall, 14.9.51, FO 371/90137: «It is obvious that we should be hampered both in peacetime and in war by the lack of Egyptian cooperation, if the Egyptians follow a policy of passive resistance. At the same time I have always felt that the Embassy are inclined to make too much of this and that when it came to the point in war at least the Egyptian Government would probably, 'toe the line'. If they did not, whatever our scruples in peacetime, we should presumably have no hesitation about intervening directly in Egyptian politics and installing a Government favourable to us. This is more or less what happened in 1942, with the difference that in the present case it looks as though King Farouk would be on our side»

(١) Stevenson to FO, No.297, 28.8.51, Op.Cit. and secret FO minute, «Egypt», 11.9.51, FO 371/90139.

- وقد حددت مذكرة الخارجية البريطانية السابقة المطالب البريطانية من حكومة الولايات المتحدة فى مباحثات واشنطن كما يلى :

أ) التأييد الكامل من جانب الحكومة الأمريكية للسياسة البريطانية فى مصر واظهار ذلك للمصريين .

ب) التعهد بالوقوف الى جانب الحكومة البريطانية اذا حدث قطع كامل فى العلاقات المصرية البريطانية ونتج عنه اضطرابات خطيرة فى منطقة القناة واذا ناقش مجلس الأمن القضية المصرية مرة أخرى .

جـ) التعاون مع الحكومة البريطانية فى ضم مصر الى القيادة الجديدة المقترحة فى الشرق الأوسط .

كما فندت تلك المذكرة من جانب آخر نقاط الخلاف بين الجانبين البريطانى والأمريكى بخصوص السياسة البريطانية تجاه مصر وأعدت الرد على كل نقطة كالآتى :

أ) اعتقاد الجانب الأمريكى أن الأسلوب البريطانى فى مواجهة مطالب المصريين بالنسبة للدفاع والسودان تميز بالجمود الى درجة كبيرة . وقد ردت الخارجية البريطانية بحجة ان التهديد السوفيتى للشرق الأوسط جعل من المستحيل – من وجهة النظر البريطانية – الانسحاب من مصر خلال ثلاث سنوات أو ترك القاعدة العسكرية فى قناة السويس بدون حماية من الهجوم الجوى ، أما بالنسبة للسودان فقد تذرعت بتاريخ الحكم المصرى له فى القرن الثامن عشر للاصرار على عدم تركه بدون التأكد من تحقيق استعداد السودانيين للحكم الذاتى .

ب) اعتقاد الجانب الأمريكى أن الحكومة البريطانية تقلل من قوة الشعور العام المصرى ضد بريطانيا . وقد ردت الخارجية البريطانية بأن جانبا قليلا من السكان فى مصر يعادى بريطانيا وهم اساسا السياسيون المحترفون والمثقفون الفقراء ! وأن معظم المصريين بالهم مشغول عن الانجليز بالبؤس الذى يعانون منه بسبب فساد الحكومة واختلال البناء الاجتماعى فى مصر ، وأن السياسيين المحترفين المصريين يستخدمون « الشبح » الانجليزى لتحويل الأنظار عن الاستياء العام من الأوضاع الداخلية .

السودان (١) .

وفي مباحثات واشنطن أيضا تم الاتفاق بين الجانب البريطاني والأمريكي على أن تتقدم الحكومة البريطانية للحكومة المصرية بمقترحات جديدة تتضمن العزم على اقامة قيادة عسكرية متحالفة في الشرق الأوسط بين

= جـ) إعتقاد الجانب الأمريكي أن تواجد القاعدة البريطانية في منطقة القناة في وقت السلم غير ضروري وانه اذا كان الاصرار على ذلك يعني قطيعة علنية مع مصر فمن الأفضل لبريطانيا أن تتركها مع ضمان التعهد من جانب الحكومة المصرية بالسماح للقوات البريطانية بالعودة في وقت الحرب . وقد ردت الخارجية البريطانية بان قادة الأركان البريطانيين مصرين على تلك النقطة وأنه يجب تقبل آرائهم .

وقد تمسك الجانب البريطاني بموقفه المتشدد على أساس أنه اذا كان من المرغوب فيه الوصول الى اتفاقية دفاعية مع مصر ، فلا يجب أن تؤدي تلك الاتفاقية الى الاضرار بمصالح بريطانيا الحيوية التي هي في نفس الوقت مصالح العالم الغربي .

(١) انظر ما جاء في التقرير المشترك بين السفارتين البريطانية والأمريكية في مصر عن السودان حيث اعترف بأنه لا توجد قيادة سياسية في مصر تستطيع أن تبعد عن شعاري الجلاء والوحدة مع السودان . إلا أن هذا التقرير ادعى وجود شعور بالخوف عند المصريين من عداء السودان لمصر في حالة انفصاله عنه مما يهدد امدادات مياه النيل . كما لفت النظر الى وجود اعتقاد بين المصريين بأن بريطانيا تزمع في أن تطول سيطرتها على السودان حتى تجعل مصر أسيرة لها . وخلص التقرير الى نتيجة انه لا توجد حكومة مصرية مستعدة للدخول في اتفاقية دفاعية بدون حل مسألة السودان في نفس الوقت . وأوصى التقرير المشترك في النهاية بإعادة دراسة احتمال قبول الاعتراف العلني بالوضع القانوني والدستوري للتاج المصري فيما يتعلق بالسودان مع تحديد تاريخ مبكر للوصول الى الحكم الذاتي بالسودان ، والتفكير أكثر في امكانية ضمان دولي لاتفاقية مصرية سودانية حول مياه النيل :

- Stevenson to FO, NQ. 297, 28.8.51, Op.Cit.

– وانظر أيضا تعليق الخارجية البريطانية على ما جاء بالتقرير المشترك السابق بخصوص السودان حيث رأى ان التقرير قد ذهب بعيدا عندما قال انه لا توجد حكومة مصرية تستطيع أن تدخل في اتفاقية دفاعية بدون حل مسألة السودان في نفس الوقت . وأوضح أن هدف الحكومة البريطانية هو تأجيل مسألة السودان بسبب التباعد بين مطالب الطرفين بخصوصها . وأن أفضل ما يمكن أن تأمله الحكومة البريطانية في ذلك الوقت أن تقبل الحكومة المصرية حلا وسطا لا يلزم أحدا بأي شيء ! :

- Minute by Bendall, 14.9.51, Op.Cit.

– وانظر أيضا مقترحات « بوكر » في مباحثات واشنطن بخصوص السودان – بعد رد الحاكم العام بالنيابة في السودان على ما ورد عن السودان في التقرير المشترك بين السفارتين البريطانية والأمريكية في مصر معربا عن قلقه العميق منها – وقد بلورت مقترحات « بوكر » هذه محاولة الجانب البريطاني اقناع الأمريكيين بتأييد سياسة بريطانيا أولا بعدم الاعتراف بسيادة التاج المصري على السودان وتحذيرهم من المشاكل الخطيرة – من وجهة النظر البريطانية – التي يمكن أن تحدث اذا تم هذا الاعتراف ، وثانيا بعدم الموافقة على وضع موظفين مصريين في الادارة السودانية بحجة أن ذلك غير عملي وغير مقبول من السودانيين :

- Minute by Bowker, «Politico-military talks in Washington. The Sudan», 3.9.51, FO 371/90137.

– وانظر أيضا اعتراضات القائم بأعمال الحاكم العام في السودان على ما ورد بالتقرير المشترك بخصوص السودان ، وانظر =

بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ، ودعوة مصر الى الإشتراك فيها « كشريك متساو وعضو مؤسس » مع محاولة حث الحكومة المصرية على قبول تلك المقترحات بالتأكيد على ميزة حصولها على المساعدة فى التدريب العسكرى والعتاد الحربى للقوات المسلحة المصرية من أى من الدول الأعضاء فى تلك المنظمة الدولية العسكرية [1] .

وقد تم نقل تلك المقترحات المشتركة بخصوص القيادة المتحالفة فى الشرق الأوسط إلى مصر بطريقة غير رسمية فى أواخر سبتمبر ١٩٥١ [2] . أما بالنسبة للسودان فقد رفضت الحكومة الأمريكية تماما تأييد السياسة

= مذكرة رئيس الوزراء البريطانى الى الخارجية البريطانية معلقا على تلك البرقية الواردة من السودان ، « يجب الانتباه بجدية لهذه الآراء . اننى لا أحبذ التنازل لمصر عن السودان » :

- Governor General, Khartoum to FO, No. 94, immediate and secret tel., 2.9.51 and secret minute from Prime Minister to FO, 5.9.51, FO 371/90137: «Serious notice must be taken of these views [of the Governor General of the Sudan]. I don't like concessions to Egypt in the Sudan».

– وانظر لمزيد من التفصيل الاجتماع الذى عقد فى الخارجية البريطانية مع الحاكم العام للسودان لمناقشة برقية القائم بأعمال الحاكم العام للسودان السابق ذكرها والتى أيدها الحاكم العام للسودان ، كما تم الاتفاق فى هذا الاجتماع على تمسك بريطانيا بعدم الاعتراف بالتاج المصرى على السودان :

- «Record of a meeting between Mr. Bowker and the Governor-General of the Sudan on the 4th September, 1951», FO 371/90138.

(١) FO minute, «Allied Middle East Command - Proposals of Egypt's participation», 13.10.51, FO 371/90147.

– وتتضمن تلك المذكرة نص المقترحات الخاصة بالدفاع التى تم إبلاغها رسميا لمصر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥١ .

(٢) نقل السفير البريطانى فى مصر الى الملك المقترحات المشتركة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ وحضر معه « كريسويل » أقدم أعضاء السفارة البريطانية فى مصر بعد السفير – وقد أبدى الملك اهتمامه بها وركز على أهمية عامل الوقت نظرا للضغط الذى تتعرض له الحكومة الوفدية لاتخاذ اجراء محددة ضد بريطانيا وقال الملك للسفير « ... أنه سيكون هناك عواقب خطيرة اذا لم نستطع أن نحرز تقدما هذه المرة . انه لا يستطيع ان يمسك بالزمام ' ، أكثر من ذلك » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 618, immediate and secret tel., 24.9.51, FO 371/90140: «The King gave much emphasis to the statement that there would be very serious consequences if this time we could not make some progress. He could not 'keep the dogs on the leash' any longer, and we should know that he had done his best and had been having a very difficult time of it». See also secret minute by J.M. Cresswell (British Embassy, Cairo), «Record of conversation», 24.9.51, FO 371/90140

– كما نقل السفير البريطانى هذه المقترحات الى صلاح الدين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ « ... مركزا على المساواة الكاملة لمصر مع القوى المشتركة الأخرى » ، ثم قال السفير محاولا اقناع صلاح الدين بقبول هذه المقترحات « إن ' الجلاء التام والفورى ' ، هو كلام فارغ » ! انظر لمزيد من التفصيل : =

البريطانية بخصوصه وتقديم مقترحاتها بخصوص السودان على أنها مقترحات مشتركة مثل مقترحات الدفاع[1] ، وعلى هذا الأساس استمرت المباحثات المصرية البريطانية حول السودان مقصورة على الطرفين بدون الوصول الى اتفاق بينهما[2] .

وبناء على ما سبق ، وإزاء تأكد الحكومة الوفدية من إصرار الحكومة البريطانية من جانب على إبقاء قواتها فى منطقة القناة بتأييد ومشاركة مباشرة من جانب الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى ، وإصرارها من جانب آخر على المضى فى فصل السودان كلية عن مصر وإبقائه تحت الاحتلال البريطانى فى الوقت الذى تصاعدت فيه الحركة الوطنية باتجاهاتها المختلفة ضد بريطانيا وضد استمرار المماطلة فى عملية التفاوض[3]

= - Stevenson, Alex. to FO, No. 109 Saving, secret tel., 28.9.51, FO 371/90140: «... I told... [the Egyptian Foreign Minister] about the basis of our defence proposals, stressing the complete equality of Egypt with the other participating Powers. I said that he knew as well as I did that 'complete and immediate evacuation' was nonsense».

(١) تركز الموقف الأمريكى فى أنه بالرغم من عدم اعتراض الأمريكيين على تقديم المقترحات الخاصة بالسودان على أنها مسألة تخص بريطانيا ومصر والسودان فقط ، إلا أنهم لا يعتقدون أن تلك المقترحات وضعت بطريقة تساعد على تحقيق المشاركة المصرية فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولذلك فان الحكومة الأمريكية لن يمكنها ان تشترك فى مسألة السودان ، الا أنها مستعدة لتأييد الخط السياسى البريطانى واعتبرت أن قضيتى الدفاع والسودان منفصلتان . كما كانت مستعدة من حيث المبدأ للمساعدة فى ضمان دولى لمياه النيل . انظر :

- O.Franks, Washington to FO, No. 3067, secret tel., 22.9.51, FO 371/90140.

— وانظر أيضا رد الفعل الغاضب فى الخارجية البريطانية من الموقف الأمريكى من قضية السودان :

- FO to Washington, No. 4878 Saving, secret tel., 1.10.51, FO 371/90140.

(٢) انظر لمزيد من التفصيل حول التباين الكامل فى وجهات النظر بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بالسودان ما ورد فى البرقية التالية عن المقابلة بين السفير البريطانى فى مصر وصلاح الدين :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 630, priority and secret tel., 29.9.51, FO 371/90140.

— انظر أيضا التقرير التالى عما ورد فى مقابلة السفير البريطانى فى مصر مع الملك فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ بخصوص السودان ، حيث لام الملك السفير على تراجع موقف الحكومة البريطانية بالنسبة للسودان عما عرضته فى مفاوضات صدقى — « بيفين » ، وطلب الرجوع الى تلك الصيغة . وقد تعلل السفير البريطانى برفض السودانيين لهذه المقترحات :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 621, secret tel., 24.9.51, FO 371/90140.

(٣) انظر المقابلة بين وزير الخارجية المصرى والسفير البريطانى الذى أبلغه فيها بالمقترحات المشتركة والذى سأله السفير فى نهايتها عما يمكن أن تجنيه مصر من إلغاء المعاهدة من جانب واحد — وذلك قبل الالغاء الفعلى لها من جانب النحاس — فأجابه صلاح الدين : « ... ان الوسيلة الوحيدة لجعل الشعب المصرى يتحد كانت مواجهتهم بأزمة وانه متى تعاملوا مع مثل تلك الأزمة ، وتمكنوا من التعود على الوحدة ، فانهم سيكونون قادرين على التعامل مع الحالة الداخلية غير المحتملة تقريبا لهذا البلد . وأنه اذا حدث الالغاء فلن تثار مسألة استخدام مصر القوة ضد القوات أو المصالح البريطانية . إن التعاون السلبى سيكون نمط الحياة . قد تحدث مظاهرات فى القاهرة إلا أنه لن يسمح بشىء من =

وعدم قيام الحكومة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما وعدت من قبل [1] ، أعلن مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ والامتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر [2] .

وقد تبلور موقف الحكومة البريطانية فى عدم الاعتراف بقرار الالغاء ، وإنكار أية قوة قانونية له ، والتمسك « بحقوقها » التى ادعتها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ [3] . كما قررت — فى نفس الوقت اتخاذ خط متشدد تجاه مصر ، فبحثت الوضع فى السودان واستعدت لإخراج الموظفين المصريين منه اذا سببوا لها أية مشاكل ، كما قررت إرسال تعزيزات عسكرية لمساندة الإدارة البريطانية فيه[(4)].

واستمرت الحكومة البريطانية — من ناحية أخرى — فى المضى فى مخططها الاستراتيجى فى منطقة القناة والسياسى فى السودان فقررت أن تعرض على مصر رسميا المقترحات المشتركة لإنشاء القيادة المتحالفة للشرق

= هذا فى منطقة القناة » :

- Stevenson to FO, No. 109 Saving, 28.9.51, Op.Cit.: «I asked Salah El-Din what he thought Egypt would gain by the futile gesture of unilateral abrogation of the Treaty. His answer was that the only means of making the Egyptian people unite was to face them with a crisis and that once they had dealt with such a crisis, and had as it were formed the habit of uniting, they would be able to deal with the almost intolerable internal state of that country. If abrogation took place there would be no question of Egypt using force against British forces or interests. Passive non-cooperation would be the order of the day. There might be demonstrations in Cairo but nothing of the kind would be allowed in the Canal Zone»

(١) انظر التهديد بالغاء المعاهدة فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ ، ص٣٢٤ من الكتاب .

(٢) الرافعى مرجع سابق ، ص ص١٧ — ١٨ . ويورد الكاتب مراسيم القوانين المنفذة لقرار الالغاء .

(٣) أصدر السفير البريطانى فى مصر بيانا بذلك الى الصحافة . انظر :

- Stevenson, Alex. to FO, No.668, immediate tel., 8.10.51, FO 371/90140.

— انظر أيضا نص بيان وزير الخارجية البريطانى بنفس المعنى :

- FO mimte, « Statement by the Secretary of State for Foreign Affairs», 9.10.51, FO 371/90142.

(٤) Secret, «Record of meeting held in the Secretary of State'sroom on Wednesday, 10th October», 1951, FO 371/90141.

— وقد تقرر فى هذا الاجتماع صدور بيان من وزير الخارجية البريطانى وآخر من الحاكم العام للسودان بعد اعتراف الحكومة البريطانية بقرار الالغاء . وقد قرر الحاكم العام للسودان أنه لا يتوقع أية صعوبة فى استمرار الادارة القائمة فى السودان ، حيث أن الحكومة المصرية لم يكن لها فى الحقيقة أية وسائل عملية لتطبيق القرارات التى اتخذتها فيما يتعلق بالسودان .

الأوسط الأوسط [١] ، وأن تنفرد بتقديم المقترحات الخاصة بالسودان [٢] ، بعد أن ضمنت – على الأقل – تأييد الحكومة الأمريكية للفصل بين قضيتي الدفاع والسودان .

---

(١) Top secret FO minute, «Egypt. Minutes of the meeting in the Secretary of State's room on Tuesday, the 9th October, 1951», FO 371/90141.

– وانظر أيضا فى هذا الصدد محاولة الحكومة البريطانية الحصول على تأييد دول حلف الأطلنطى لموقفها فى مواجهة مصر والتركيز على إصرار بريطانيا على بقاء قواتها فى مصر على أساس أن سحب تلك القوات سيعرض أمن أوربا للخطر :

- F. Millar (UK Deputy on the North Atlantic) to FO, No. 444 Saving, confidential tel., 11.10.51, FO 371/90141.

(٢) انظر تفصيل المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان كما وافقت عليها الحكومة البريطانية والتى تضمنت اقتراح لجنة دولية تقيم فى السودان لملاحظة التطور الدستورى بها ، وضمان دولى لاتفاقات مياه النيل وتحديد ميعاد للحكم الذاتى للسودانيين . ويلاحظ تجنب مسألة السيادة المصرية كلية فى تلك المقترحات ، كما أنها عرضت على مصر فى صورة أنها تمثل تنازلا من جانب الحكومة البريطانية وأنها الطريق الوحيد لحفظ المصالح المصرية هناك :

- FO to Stevenson, No. 974, priority and secret tel., 6.10.51, FO 371/90140.

– ويلاحظ أن الحكومة البريطانية قررت الا تخرج من السودان وأن تلك المقترحات كان هدفها إخراج مصر فقط منها . فقد قال وزير الخارجية البريطانى للمندوب السامى البريطانى فى جنوب افريقيا « اننا لا ننوى الخروج من السودان . وفى نفس الوقت فان الحكومة البريطانية ملتزمة بتوجيه السودانيين الى الحكم الذاتى فى مرحلة مبكرة ... ونحن نأمل ، مع ذلك ، على المحافظة على قبضة محكمة على التطور السياسى للبلد ، وان يستمر السودانيون فى قبول التوجيه البريطانى فى المستقبل » . انظر لمزيد من التفصيل :

- «Record of conversation between the Secretary of State and the South African High Commissioner at the FO on the 16th October, 1951», FO 371/90143: «The High Commissioner asked about H.M.G.'s plans in the Sudan and in particular whether recent events would hasten the granting of self-government. The Secretary of State assured the High Commissioner that we had no intention of walking out of the Sudan. At the same time H.M.G. were committed to guiding the Sudanese towards self-government at an early stage... We hoped, however, to keep a firm grip on the political development of the country, and that the Sudanese would continue to accept British guidance in the future».

– وقد قدم السفير البريطانى للحكومة المصرية المقترحات المشتركة الخاصة بالقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ومعها فى نفس الوقت المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١ . انظر :

- Minute by Allen, «Summary for the King. Egypt», 18.10.51, FO 371/90143.

– ولعل ذلك هو ما دفع الرافعى الى عرض جميع المقترحات على أنها مقدمة من الدول الأربع . انظر الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليه ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ – ٣٧ .

وبرغم رفض الحكومة المصرية لكل تلك المقترحات علنا [1]، فقد أخطر الملك الحكومة البريطانية سرا بموافقته على مقترحات القوى الأربع بالاشتراك فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، إلا أنه رفض مقترحات السودان « ... لأنها لا تتناول مسألة التاج... [و] إنه إذا كان ممكنا تقديم صيغة ما يمكن أن تحقق رضاء عاطفيا لمصر فيما يتعلق بالتاج ، فسوف يضمن الملك ... ألا توجد إلا صعوبة ضئيلة فى الوصول إلى اتفاق ... » [2]، وأعرب عن استعداده فى هذه الحالة لأن يغير وزير الخارجية أو الحكومة بأكملها [3].

ونتيجة لتقدير الحكومة البريطانية أن الحكومة المصرية تعتقد أن إلغاء المعاهدة والاجراءات الادارية التى تتبعها لمنع التسهيلات للقوات البريطانية فى منطقة القناة ، بالاضافة الى تصاعد الحركة الوطنية ضدها هناك ، سوف يدفع الانجليز للاستسلام كما حدث فى إيران [4]، فقد تلقت بحذر مبادرة مصطفى النحاس

---

(١) أعلنت الحكومة الوفدية رفض تلك المقترحات فى مجلس النواب فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ، انظر المرجع السابق ، ص ٣٧ ، ثم قامت الحكومة الوفدية باصدار « كتاب أخضر » يتضمن ما رأت نشره من الوثائق الخاصة بالمباحثات بينها وبين الحكومة البريطانية . انظر وزارة الخارجية الملكية ، **محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة . مارس ١٩٥٠ – نوفمبر ١٩٥١** ، (القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥١) . انظر ايضا الرافعى ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢** ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٧ . وقد قامت الحكومة البريطانية – من جهة أخرى بنشر « كتاب أبيض » يتضمن مجموعة وثائق من جانبها خاصة بنفس المحادثات . انظر :

- «Anglo-Egyptian Conversations on the Defence of the Suez Canal and on the Sudan. Dec. 1950-Nov. 1951», Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of His Majesty, Nov. 1951, London, His Majesty's Stationery Office, FO 371/90149.

(٢) جاء ذلك فى رسالة سرية للغاية من الملك فاروق للسفير البريطانى فى مصر فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ نقلها له عدلى اندراوس . انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 739, priority and top secret tel., 15.10.51, FO 371/90142: «King Farouk sent Andraos Pasha to me today to convey the following most secret meassage. His Majesty considers that the defence proposals, with perhaps some amendments, are acceptable. The Sudan proposals on the other hand are not acceptable, as they do not deal with the question of the Crown. All proposals will be submitted to the Egyptian Government, which will probably reject them on the Sudan issue. If it were possible to produce some formula which would give sentimental satisfaction to Egypt in regard to the Crown, the King would ensure that it would not be the present Foreign Minister who would deal with the negotiations but 'someone reasonable' and there would be but little difficulty in reaching general agreement. The King himself would have to know beforehand that some satisfactory switch formula would be forthcoming, so that he could make the necessary arrangements for the change of Ministers».

(٣) Ibid.

(٤) Stevenson to FO, NO. 1115, priority and secret tel., 1.12.51, FO 371/90148.

لاستئناف التفاوض فى مقابل أن يحدث بعض التقدم من جانب بريطانيا فيما يتعلق بالتاج المصرى والسودان [١] . ومن الواضح أن تلك المبادرة كانت بتأييد من الملك [٢] ، بل لعلها تمت لإرضائه حيث أنها تركزت على مسألة الاعتراف بالتاج المصرى على السودان ولو من الناحية الشكلية وهو الأمر الذى شغل اهتمام الملك فى ذلك الوقت و حتى الاطاحة به فى يوليو ١٩٥٢ . وعموما فان الرد البريطانى على تلك المبادرة عكس تشدداً أدى الى فشلها [٣] ، واستمر الموقف البريطانى رافضا لالحاح الملك للاعتراف الشكلى بالتاج المصرى على السودان برغم الضغوط الأمريكية للاستجابة لهذا الطلب حتى قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [٤] .

---

(١) تلقى السفير البريطانى رسالة بتلك المبادرة من مصطفى النحاس من خلال وساطة عدلى اندراوس فى ٩ نوفمبر ١٩٥١ ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 967, priority and secret tel., 11.11.51, FO 371/90146: «I received on November 9th through the intermediary of Andreos Pasha a message from the Egyptian Prime Minister... The message was to the effect that he was ready to resume talks with us but only on condition that Britain could make some advance towards Egypt over the Egyptian Crown and the Sudan. If this were possible an agreement on defence would be comparatively easy».

(٢) انظر المقابلة التالية لحسن يوسف مع السفير البريطانى فى مصر فى ١٠ نوفمبر ١٩٥١ والذى اخطره فيها بأن الملك يؤيد مبادرة النحاس :

- Stevenson to Bowker, secret despatch, 15.11.51, FO 371/90148: «We... discussed the approach made by Nahas Pasha to me through Andraos Pasha. Hassan Youssef said this had been made with the knowledge, and approval of the King».

(٣) انظر لمزيد من التفصيل رد « ايدن » – وزير الخارجية البريطانى بعد وصول حكومة حزب المحافظين للحكم برئاسة « تشرشل » فى انتخابات ٢٥ اكتوبر ١٩٥١ – بأنه بالرغم من عدم ثقته فى اندراوس كوسيط ، إلا أنه أصدر تعليمات لسفيره فى مصر بتبليغ مصطفى النحاس باستعداده للتفكير فى استئناف المفاوضات بشرط إيقاف حملة عدم التعاون مع البريطانيين فى منطقة القناة ، واستخدام الرقابة لإسكات الحملة الصحفية المعادية لبريطانيا والذى اعتبرها مسئولة عن الأعمال الفدائية فى منطقة القناة . أما فيما يتعلق بالسودان فقد ادعى « إيدن » فى رسالته أن الحكومة البريطانية « غير مستعدة لتقديم أى عرض على حساب السودانيين » !:

- Eden to Stevenson, No. 1400, secret tel., 16.11.51, FO 371/90146: «... I have no confidence in Andraos Pasha as an intermediary... [but] I see no harm in your conveying the gist of the following paragraph to Nahas if you think it desirable... I should be willing to consider reopening negotiations even with the present Egyptian Government but they must as a first step call off the campaign of intimidation and non- cooperation in the Canal Zone, and silence by censorship the newspaper campaign of agitation against us... As regards the Sudan, the crux of the matter is that we are not prepared to make any offer at the expense of the Sudanese».

(٤) انظر لمزيد من التفصيل الوثائق التالية :

- Eden to Franks, Washington, No. 1449, secret despatch, «Conversation between the Secretary of State and the United States Ambassador», 16.12.51, FO 371/90151; secret «British record of =

التشدد البريطانى ازاء تصاعد الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة :

يعالج هذا الجزء من الدراسة الرؤية البريطانية لحركة الكفاح المسلح وتصاعدها فى مواجهة القوات البريطانية فى منطقة القناة والأساليب التى اتبعتها الحكومة البريطانية سياسيا واقتصاديا وعسكريا لمواجهة تلك المرحلة الحاسمة من الحركة الوطنية . وعلى ذلك يقسم هذا الجزء الى قسمين : يعالج أولهما تصاعد الدعوة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة ، ويحلل الثانى المخطط البريطانى فى مواجهة تلك المرحلة من الحركة الوطنية .

١ – تصاعد الدعوة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وبداية الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة :

بدأت الدعوة من جانب الحركة الوطنية المصرية لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ تتبلور مرة أخرى مع بداية عام ١٩٥١ ، فى شكل حملة قوية من جانب مختلف الاتجاهات السياسية تطالب الحكومة الوفدية بتعهداتها السابقة وإلغاء المعاهدة بعد أن ظهر جليا أن لا فائدة من التفاوض .

وفى واقع الأمر فإن الدعوة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد كانت قد بدأت مع تصاعد الحركة الوطنية الرافضة لاتفاقية صدقى – « بيفين » فى نوفمبر وديسمبر ١٩٤٦ [١]، ثم اتسعت تلك الدعوة بين الاتجاهات السياسية المختلفة مع بداية ١٩٤٧ [(٢)].

= meeting between the Foreign Secretary and Mr. Acheson... on January 10th, 1952. Egypt», FO 371/96919; confidential despatch from B.A.B. Burrows (British Embassy, Washington) to Allen, 2.2.52, FO 371/96902; secret «Record of a meeting held at Her Majesty's Embassy, Paris, on 26th May, 1952. Present Acheson, Eden and others from U.S.A. and U.K., FO 371/96906 and secret FO minute, «Conversation between Sir Roger Makins and the United States Ambassador. Egypt and Sudan», 14th July, 1952, FO 371/96907.

(١) D.S.O. (Defence Security Office) to FO, confidential «Defence Security summary of Egyptian affairs. Nov., 1946», 13.1.47, FO 371/62961 and «Defence Security summary of Egyptian affairs. Dec., 1946», 10.2.47, FO 371/62990.

– وقد تعرض التقرير الأول لنشاط الجبهة الوطنية للطلبة التى تكونت من مختلف الأحزاب ودعوتهم لإلغاء المعاهدة ولاستخدام العنف ضد البريطانيين فى مصر ، كما أشار التقرير الثانى الى دعوة حزب الكتلة الوفدية لإلغاء المعاهدة .

(٢) اجتمعت القوى الوطنية المختلفة فى ١٩ يناير ١٩٤٧ – ذكرى توقيع اتفاقية ١٨٩٩ – وطالبت بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ . ثم اصدرت جماعة الاخوان المسلمين بيانا نشر فى ٢٩ يناير ١٩٤٧ يطالب بنفس الشيء ، انظر :

- Campbell to FO, No. 275, 29.1.47, Op.Cit.

– كذلك دعت المعارضة فى مجلس الشيوخ حكومة النقراشى الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فى فبراير =

ومع فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن ، تبلور شبه إجماع من جانب الأجنحة المختلفة للحركة الوطنية المصرية على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتي ١٨٩٩ [١]، وقد اقترنت هذه الدعوة – خاصة بين الطلبة – بالتأكيد على ضرورة المقاطعة الاقتصادية لبريطانيا والولايات المتحدة وقطع العلاقات الدبلوماسية معهما [٢] ، وقد شهدت هذه الفترة أيضا بداية الدعوة الى الكفاح المسلح [٣] .

وقد خشيت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت من أن يؤدى ضغط الحركة الوطنية المصرية الى قيام حكومة النقراشى بإلغاء المعاهدة من جانب واحد [٤] ، إلا أن المناورات السياسية التى اتبعتها الحكومة

= ١٩٤٧ ، انظر :

- Campbell to FO, No. 440, immediate tel., 18.2.47, FO 371/62965

– كذلك أصدر حزب الوفد بيانا يهاجم فيه حكومة النقراشى فى يونيه ١٩٤٧ على أساس أنها لم تتخذ أى إجراء لاعلان ان معاهدات ١٩٣٦ ، ١٨٩٩ لاغية ، انظر :

- Campbell to FO, No. 1334, important tel., 11.6.47, FO 371/62974.

(١) انظر الرسائل التى أرسلها عدد من الهيئات والشخصيات المصرية الى مجلس الأمن تطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ومنها على سبيل المثال : الاتحاد المصرى للصناعات – مجلس جامعة الاسكندرية – القضاة فى المحاكم الوطنية – رئيس مجلس الشيوخ – حافظ رمضان – بطريرك الأقباط ...

- Campbell to FO, No. 1663, 4.8.47, FO 371/62978.

– وانظر أيضا تفاصيل مادار فى الاجتماع الذى عقد فى مقر جمعية الشبان المسلمين فى ٢ سبتمبر ١٩٤٧ وضم ممثلى تلك الجمعية وممثلين عن الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين والاخوان المسلمين ومصر الفتاة والجبهة المصرية وحزب الفلاح الاشتراكى ... وآخرين وقرروا ارسال برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة تتضمن بطلان معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ومعارضة التفاوض إلا بعد الجلاء :

- Bowker to FO, No. 1824 tel., 4.9.47, FO 371/62984.

(٢) انظر على سبيل المثال القرارات التى اتخذت فى اجتماع طلبة المدارس الثانوية والجامعة بالاسكندرية فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ :

- W.B. Emery (D.S.O. Canal) to British Embassy, Cairo, secret despatch, «Situation in Alex. on 28.8.47», 8.9.47, FO 371/62993.

(٣) انظر تفاصيل نشاط الاخوان المسلمين ومصر الفتاة والشبان المسلمين فى الدعوة للكفاح المسلح فى سبتمبر ١٩٤٧ وقلق السفارة البريطانية من هذه الدعوة ، وذلك بسبب تأكد المخابرات البريطانية فى مصر أن الاخوان المسلمين مسلحون وأن منظمة الجوالة التابعة لهم قد تلقت تدريبا عسكريا . كذلك قلقت السفارة البريطانية من انضمام عزيز المصرى الى مصر الفتاة ، حيث أعطى الرئاسة الشرفية لها . وقد اهتمت السفارة باعلان « لجنة التحرير لوادى النيل » أنها قررت اختيار « كتائب الجهاد » من مصر كلها ، وبدأت فعلا فى تدريب أعضائها على استخدام السلاح معلنة أن ضباطا مصريين سيقومون بذلك . وقد قررت عدة تنظيمات سياسية أخرى تكوين وحدات شبه عسكرية يدربها ضباط من الجيش المصرى :

- Secret letter from Bowker to Bevin, No. 773, 6.9.47, FO 371/62993.

(٤) وقد بحثت الحكومة البريطانية جديا فى سبتمبر ١٩٤٧ أثر هذا الالغاء المتوقع من جانب الحكومة المصرية من الناحيتين =

البريطانية فى ذلك الوقت [1]، بالاضافة الى بروز القضية الفلسطينية على الساحة الوطنية بعد قرار التقسيم ثم قيام حرب فلسطين صرف الانتباه عن الدعوة للكفاح المسلح الى حين .

وفى هذه الفترة – التى تصاعدت فيها الحركة الوطنية أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن – بدأ دخول صغار الضباط بالجيش المصرى الى الحلبة السياسية متبنين المطالب الشعبية والوطنية ، رافضين للتفاوض كوسيلة لحل القضية الوطنية ، مطالبين بالكفاح من أجل التخلص من الاستعمار ، داعين لرفع مستوى الشعب والقضاء على الاستغلال ، رافضين أن يستخدم الجيش كأداة قهر ضد الشعب فى المظاهرات [2] .

ويلاحظ أنه فى تلك الفترة كانت شعبية الملك داخل الجيش مازالت مرتفعة ، تلك الشعبية التى تزايدت بشكل واضح بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الذى عمل الملك من جانبه على استغلاله لتقوية علاقته بالجيش [3] . لذلك فقد عبر صغار الضباط عن مشاعرهم الوطنية موجهين كلامهم للملك ، آملين أن يقود بنفسه التغيير والاصلاح [4] .

« حضرة صاحب الجلالة قائدنا الأعلى »

« رأينا فى خضوع وإجلال فى هذه الفترة الدقيقة التى تجتازها البلاد . والشعب يكاد تعصف به عواصف الغضب ويكاد ينفجر انفجارا مدمرا يأتى على الأخضر واليابس أن نرفع الى مقامكم هذا البيان شارحين ما يجول فى خواطرنا معبرين عما يعتمل فى نفوسنا وهو ليس إلا انعكاسا لما يجول فى نفوس باقى أفراد الشعب . هذا الشعب المعذب المحروم حتى من أبسط حقوقه الانسانية ألا وهى الحرية » .

« يا صاحب الجلالة إننا لن نعترف بأى مبدأ من شأنه أن يدفع بنا الى طريق المفاوضة التى لن تكون إلا

= القانونية والفعلية ، والسياسية التى سوف تتبعها الحكومة البريطانية فى هذه الحالة . انظر :

- Minute by Grey, «If the Egyptians denounce the Treaty», 16.9.47, FO 371/62986.

(١) انظر ص ٣٠٣ من الكتاب

(٢) وجد بعد ثورة ١٩٥٢ ملف فى وزارة الداخلية المصرية برقم ١٩٣ بعنوان « منشورات » يحتوى على بعض المنشورات الصادرة عن ضباط الجيش عموما وعن « الضباط الأحرار » . وقد وجد فى هذا الملف أربعة منشورات من داخل الجيش ، سابقة على المنشورات الموقعة باسم « الضباط الأحرار » .

(٣) انظر ص ص ١٧١ – ١٧٢ من الكتاب .

(٤) جاء ذلك فى منشور وجد بالملف « منشورات » رقم ١٩٣ بوزارة الداخلية ، مرجع سابق . وذلك المنشور بالعنوان التالى : « من ضباط الجيش الى حضرة صاحب الجلالة القائد الأعلى » ، وبإمضاء « ضباط الجيش » ، وعليه تأشيرة بالحفظ غير واضح امضاؤها بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧ ، إلا أن تاريخه يرجع كما هو واضح من نصه – الى ما قبل انتهاء نظر قضية مصر فى مجلس الأمن فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

فى مصلحة الغاصب المستعمر وأننا نرفض بكل ما فينا من قوة وعزم أن يتقدم رجل من بين صفوف الأمة اذا خذلنا مجلس الأمن محاولا التفاهم مع الانجليز على أساس المفاوضة فليس فى مطالبنا لبس ولا إبهام فإذا كان عند الانجليز رغبة صادقة فى أن يعطونا حقوقنا فليفعلوا بلا حاجة الى هذه الألعوبة التى يسمونها المفاوضات والتى ثبت بالتجربة أنها مضيعة لجهودنا مثبطة لهممنا ولا أدل على ذلك من معاهدة ١٩٣٦ واعتراف الزعماء جميعهم بأنها أمضيت تحت وسائل الضغط والتهديد ومع ذلك أقاموا لها عيدا قوميا وليس هذا بمستغرب على هؤلاء الزعماء الذين نشأوا فى عهد الاستعباد والاستعمار » .

«يا صاحب الجلالة إننا سوف نناضل لنستخلص حقوقنا كاملة غير منقوصة واننا على أتم استعداد للقيام بهذا الصراع مهما كانت شدته وعنفه » .

« يا صاحب الجلالة الآن وقد عرف فيك هذا الشعب نبل المقصد وصدق الرغبة لما فيه علوه ورفعته واجب عليك يا مولانا أن تكون أول العاملين على ما فيه مصلحته وواجب عليك أن تكون أول خادم لهذا الشعب الذى أولاك الله رعايته . إن هذا الشعب الباسل – الذى مازال يئن تحت وطأة الفقر والمرض والجهل – يتوجه اليك أنت يا صاحب العرش راجيا منك فى هذه الآونة الخطيرة التى تجتاز فيها مصر احرج أوقاتها أن تعمل على توفير أسباب الحياة والسعادة له ، إن هذا الشعب يطلب منك حقه فى حياة لا يخيم عليها الجهل ولا يهددها الفقر ولا يوهنها المرض » .

« يا صاحب الجلالة لم تقم أى وزارة من الوزارات التى تولت الأمور فى السنين الأخيرة بأى عمل يرجى منه المصلحة العامة بل كان هدفها ... حفظ مصالحها الشخصية . علما بأن وطنا حالته كحالة وطننا لهو فى مسيس الحاجة الى يد قوية لا تعرف فى الحق لومة لائم تفعل ما يرجى منه المصلحة العامة ولو أدى ذلك الى الاساءة لفئة من أبنائها » .

« يا صاحب الجلالة لقد وصلنا الى تدهور خلقى واجتماعى واقتصادى لا يصلحه التطور ولكن تنقذه الطفرة لأن الشعب فى سبات عميق لا يفيق منه إلا على الدوى الذى يحدثه التغيير الشامل لهذه النظم العجفاء التى سمحت ببقاء الشعب يئن تحت وطأة أعدائه الثلاثة الفقر والمرض والجهل التى ناديت بالقضاء عليها والتى تعامت الحكومات عن إيجاد وسائل محاربتها . فهل نفهم من ذلك يا مولانا انك راض عن تقاعد هذه الحكومات وانصرافها عن تحقيق العدالة ؟ » .

« وأن استمرار هذا الحال على ما هو عليه لدافع قوى يدفع كثيرين لاعتناق المبادىء التقدمية التى يرون أنها تكفل حياة سعيدة لهذا الشعب . لقد أصاب البلاد بعض النكبات فسارعت لاغاثة الملهوفين وحذا حذوك القليل من المصريين باليسير من الصدقات فلم لا يكون الأخذ من الغنى لمساعدة الفقير فرضا واجبا وأمرا محتوما حتى لا يتعود الشعب الاحسان فيورثه ذلك التقاعد والذل والهوان » .

« يا صاحب الجلالة نبسط الآن أمامك أقوى دليل على سوء تصرف الحكومات المختلفة ألا وهو انصرافها عن الاهتمام بالجيش فأهملت إعداده وتقويته ورجعت أموره بأيدى رجال خلت قلوبهم من الايمان

وضمائرهم من الوطنية وعقولهم من العلم فتدهورت حالة الجيش على ايديهم الى أقصى مراحل الضعف والتفكك كما أجمعنا فى منشوراتنا السابقة وكما سنفصل ذلك فى نشراتنا اللاحقة . واننا لعازمون على أن يقوم الجيش بالقسط الأكبر فى حركتنا الاستقلالية والاصلاحية القادمة مضحين بكل غال ونفيس لإحياء مجد الوطن والعمل على ما فيه خيره وتقدمه » .

« ياصاحب الجلالة اننا نفضل من الآن أن نوجه رصاص بنادقنا الى صدورنا من أن نوجهه الى صدور طبقاتنا العاملة الكادحة إذا ما قامت للمطالبة باستقلال وادى النيل وعدم التهاون مع المستعمر أو للمطالبة بتحسين حالها فلن يكون الجيش بعد اليوم أداة كبت لأية حركة اصلاحية ضنا منا على مستقبل الوطن المعلق بين أيدى رجال خائرى العزائم ضعيفى النفوس » .

« هذه يا صاحب الجلالة صرخة تنبعث من قلوب رجال أقسموا يمين الولاء لله والوطن والملك . فلتتقدم الصفوف ووراءك جيشك وشعبك للنهوض بالبلاد الى المستوى اللائق بها بين الأمم والله لا يضيع أجر من أحسن عملا » .

وقد قامت فى أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ حركة داخل الجيش تطالب برفع مستواه من ناحية التدريب والتسليح كما تطالب بتحسين ظروف صغار الضباط والجنود المادية والمعنوية [(١)] وقد بدأت المواجهة بين صغار الضباط وقياداتهم بمناسبة القبض على بعض الضباط والتحقيق معهم فى أواخر نوفمبر ١٩٤٧ [(٢)] . إلا أن الضباط الذين نشطوا فى تلك الحركة كان لايزال لديهم أمل فى أن يقود الملك عملية الاصلاح ، وإن لوحظ قدر من التشدد فى لهجة حديثهم اليه [(٣)] :

« لقد فاض الكأس وطفح الكيل ولا نستطيع صبرا بعد الآن . يامولاى تدارك الأمر بحكمتك والا كانت العاقبة وخيمة » .

---

(١) تقدم رجال البوليس أيضا فى بداية ١٩٤٨ بمطالب لتحسين ظروف عملهم ، ثم أضربوا فى ٥ أبريل ١٩٤٨ بسبب تجاهل تلك المطالب . انظر الرافعى ، **فى أعقاب الثورة جـ٣** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٢) ألقى القبض فى هذه الفترة على ٢٥ من صغار الضباط وكذلك عزيز المصرى ، وقد نشر فى الصحف خبر مقتضب عن تلك التحقيقات التى جرت فى داخل الجيش . وطبقا لمعلومات السفير البريطانى ان سبب الاعتقال هو الاشتباه فى مؤامرة داخل الجيش لاغتيال ابراهيم عطا الله – القائد العام للجيش المصرى – وعمر فتحى – كبير ياوران الملك – وذلك بسبب استياء الضباط من المحسوبية فى الترقية بالجيش . انظر لمزيد من التفصيل :

- Campbell to FO, No. 2230, confidential tel., 28.11.47, FO 371/62993.

(٣) انظر ملف وزارة الداخلية رقم ١٩٣ ، مرجع سابق ، الذى وجد به هذا المنشور الموجه للملك بعنوان « من ضباط الجيش الى مولانا الملك » وبامضاء « ضباط الجيش » ، وعليه تأشيرة غير واضح إمضاء صاحبها بالآتى « ٣٦٤ القسم المخصوص للفحص والتحرى ١٩/١٢ » وواضح انه كتب فى عام ١٩٤٧ بعد القبض على مجموعة الضباط المشار اليهم فى نوفمبر من نفس العام .

« مولاى »

« هناك من يظن بأن حركة القبض على بعض ضباط الجيش ترهبهم وتوقفهم عن الغرض النبيل الذى يسعون اليه لصالح البلد ولصالح الجيش » .

« ولكن عبثا يا مولاى فهناك أناس قد أقسموا على أن يتموا هذا العمل والا وقعوا صرعى فى الميدان . وهناك صفوف تلى الصفوف ولن تقضوا على هذه الحركة بالارهاب أو التهديد أو التشريد » .

ولكن يا مولاى بإمكانك القضاء على كل هذا بالاصلاح والتحسين وإقصاء الفاسدين والمضللين من حاشية مولاى الذين يزيفون الحقائق ويضللون والذين يبنون مجدهم على الأكاذيب والأباطيل » .

« مولاى »

« إن الساعة خطيرة وتأذن بالانفجار فتدارك الأمر يا مولاى بحكمتك السديدة السامية والا عمت الفوضى »

« مولاى »

« نناشدك العون والغوث »

« عاشت مصر وعاش الملك »

إلا أن كل هذه المحاولات ذهبت سدى ، ففى الوقت الذى كان صغار الضباط بالجيش المصرى يتوجهون فيه للملك مطالبين بالاصلاح والكفاح من أجل التحرر الوطنى ، إتجه الملك الى الانجليز يعرض عليهم سرا التفاوض من وراء ظهر رئيس الوزراء ، ويعرب عن استعداده لقبول مطالبهم باسقاط شرط الجلاء لاستئناف التفاوض ، والاقتصار على مباحثات عسكرية فنية بعيدا عن السياسة[(1)].

لذلك كان من الطبعى أن يزداد السخط داخل الجيش مع عدم تجاوب الملك لمطالبه وأن تبدأ حركة الضباط تأخذ شكلا سياسياً أكثر حدة ولهجة تحذيرية جديدة[(2)]:

« الجيش يحذر »

« انتباه »

« لقد بلغت مصر حالة لا تحسد عليها فمن ارتباك تام وضعف مقيت فيما يختص بالمسائل الخارجية

---

(١) انظر ص ص ٣٠٦ - ٣١١ من الكتاب .

(٢) ملف وزارة الداخلية « منشورات » رقم ١٩٣ ، مرجع سابق ، وقد وجد به هذا المنشور ، وعليه تأشيرة بإمضاء « أمين عام » بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٨ ، ثم تأشيرة أخرى بإمضاء غير واضح بنفس التاريخ السابق تنص على ما يلى : « يبحث عن المطبعة التى تولت طبع هذا المنشور ومن هم الذين يتولون كتابته وطبعه » .

والسياسية الى غموض داخلى وتطاحن وتنافس فى سبيل المصلحة الحزبية والشخصية والمسئول عن ذلك الاستعمار ... » .

« إن المسألة اليوم حياة أو موت فبالنسبة لمصر والاسلام فإما قومة مباركة وإما رقدة أبدية ... والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ... لم يعد بامكاننا السكوت على ربط مصر بعجلة بريطانيا ونرجو الله ألا تقدم حكومتنا على عقد معاهدة مع بريطانيا تقرر فيها مبدأ الدفاع المشترك إذ أننا لن نسمح لأنفسنا بعد اليوم أن نشرك قاتلينا فى الدفاع عنا . إننا سنحول بين كل مصرى وإبرام معاهدة لا تقضى بجلاء الانجليز عن هذا الوادى ... وما دعانا لكتابة هذا إلا ما رأيناه من أمر المعاهدة العراقية الانجليزية التى تبيح الدفاع المشترك الاستراتيجى ... » .

« ... هل أصبح من واجب ساستنا أن يورثوا مصر الانجليز بعد أن ورثوهم الاستعباد والتخاذل من سابقيهم » .

« يا سادة : لقد أصبح الرجاء منكم لا يجدى وإننا نتجه اليوم بأبصارنا الى الفاروق ليقود بلاده الى نصر بعون الله مبين » .

« ... فهل آن الأوان لنتحرر من سوء حالتنا الداخلية حتى لا نخشى المعسكر الشيوعى الذى لن يجد له سبيلا الى مصر اذا ما أصبحت حالتنا الاجتماعية والاقتصادية بشكل إنسانى يتمشى وضروريات الحياة فنستطيع أن نستقل بنظامنا الداخلى ونكيفه تكييفا يلائم ديننا ونظامنا وما يتطلبه التقدم منا من تضحية وإنكار الذات وبذلك نأمن الخطر الروسى فلا يكون هناك داع للانضمام لأحد المعسكرين » .

« ورب قائل يقول إن الاسلام حائل بيننا وبين الشيوعية ولكننا نتساءل لِمَ لَمْ يَحُلْ ديننا الحنيف بين ساستنا والتهاون فى حقوق مصر بين اغنيائنا وظلم الفقير ، بين مقتدرينا والتغاضى عما يلم بهذا الشعب ... فهل تطلب من الفقير المعدم أن يتبع دينه الحنيف فى وقت يتخلى فيه البعض عن تعاليم هذا الدين وما تمليه من نخوة ومروءة وإنسانية وما يوصى به من الذود عن الحياض والدفاع عن الديار ... » .

« يا رجال مصر : إن فى البعد عن انجلترا غنيمة كبرى وفى اصلاح حالتنا الداخلية انتصار عظيم ... فإلى مقام المليك المفدى نتجه اليوم وكلنا ثقة فى قدرة الخالق وعزم الفاروق ان يضع بيده الكريمة حجر اساس فى بناء العروبة ومنعتها وإنّا يا صاحب الجلالة لفى انتظار كلمة منك لنهب نفوسنا دون تردد لإعلاء كلمة الدين والحق والله على ما نقول شهيد » (1) .

إن حركة الصباط هذه وإن اتضح تعدد مجموعاتها بدأت تدعو الى مزيد من الوحدة والتنظيم ، وقامت

---

(1) يلاحظ على ذلك المنشور من ناحية أن كاتبيه وإن لم يتوجهوا الى الملك كما فى المنشورين السابقين إلا أنهم قصدوا استنفار همته لاحداث التغيير . كما يلاحظ من ناحية أخرى ظهور العامل الدينى وفكرة العروبة واضحين فيه .

بعملية توعية داخل الجيش ضد قياداته العليا ، وعملت على استخدام نادى الضباط كبؤرة لتجمع الضباط وكمنبر يعبرون من خلاله عن مطالب الشعب ، بل ودعت الى تغيير النظام من أساسه (١) .

« الى الزملاء ضباط الجيش »

« بدأت حركة الضباط للمطالبة بتحسين حالتهم المادية والأدبية بداية قوية جارفة وتعددت اجتماعاتهم بالنادى مرات عديدة وتجاوب فى نفوسهم العزم والتصميم على أن الجيش يحتاج لنهضته الى رفع المستوى المادى والأدبى لرجاله من جنود وضباط تماما كما يحتاج للتدريب والتسليح ولكن ركنت الحركة الى الهدوء ومالت الى الركود عقب القبض على بعض الزملاء ممن ساءهم أن يروا الأوضاع مقلوبة والفوضى شاملة . فمستهم يد الإرهاب المسلطة ودفعت بهم الى الاعتقال دون تروٍّ أو تفكير وهكذا رأينا شهداء للارهاب من دعاة الاصلاح فقام ذلك دليلا على سوء الأحوال القائمة وبرهانا على ضرورة تغييرها من أساسها دون اعتبار الى تغيير أشخاص أو تبديلهم مادام النظام من أساسه فاسداً » .

« وكان واجبا على الضباط فى الخارج أن يجعلوا من بطش الارهاب وسطوته حافزا لهم على التكتل حول مطالبهم ليكون فى وقفتهم هذه الرائعة مظهر واضح ودليل ساطع على أن الاستنكار عام والنقمة شاملة . ولكن يبدو أن يد البطش كادت تنجح فى ضربتها فتحد من كفاحهم وتشتت شملكم ويصبح وقد نخر السوس فى عظامه ودب الوهن فى أوصاله ، جنوده بؤساء تعساء وضباطه فى حالتهم أشقياء ولكن الآن وقد وصلت مطالبكم كاملة محددة كما اجتمعت كلمتكم عليها الى السلطات المختصة ، كان لزاما عليكم أن تصمموا تصميم الرجال وأن تتحدوا اتحاد الأبطال وتعقدوا العزم على أن تجاب مطالبكم كاملة غير منقوصة واعلموا أنكم إذا صممتم على كلمة فلابد وأن تجاب وإذا تعاهدتم على حق فلابد وأن يظهر وإذا اردتم مطلبا فلن تستطيع قوة أن تعترض إرادتكم » .

« أيها الضباط إن لبعض الكبار منكم نابا أزرق ، فلن ترضيه حركتكم وسيسعى لينال ترقية على أكتافكم وسيكون عبدا لأسياده وجاسوسا عليكم ... وسيظهر البعض لكم فى صورة اخرى لا تقل خطرا عن سابقتها هى صورة العاطف مع مطالبكم المؤيد لها الذى يحاول فى هدوء ويسر أن يحل تجمعكم ويقنعكم بالبعض دون الكل ويثير الفرقة فى صفوفكم ويجعلكم بعضكم لبعض ندا وسيحاول قوم آخرون أن يظهروا بمظهر المصلحين فيحللوا كفاحكم ويخدعوكم بأن سر غضبكم ومبعث نقمتكم كان ابراهيم عطا الله باشا وقد زال فما سر هذا الغضب والنقمة ؟؟؟ ألا فاعلموا أن الاصلاح لا يرتكز فى خلع شخص أو تغييره بل يرتكز فى تغيير نظم الجيش الأساسية ومطالبكم الأول فيها هو الذى تكافحون حاليا فى سبيل تحقيقه وهو

(١) ملف وزارة الداخلية رقم ١٩٣ ، المرجع السابق ، بإمضاء « جبهة الضباط » ، وعليه تأشيرة امضاؤها غير واضح بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٨ تنص على ما يلى : « يرسل صورة أخرى لمعالى وزير الدفاع » . ويلاحظ أن قيمة تلك المنشورات فى التحليل العلمى للحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة هى أن وجودها بوزارة الداخلية دليل على علم السلطات العليا بها .

المطلب المادى والأدبى والذى ظهر جليا فى مذكرتكم المنشورة بالمجلات اليومية والأسبوعية مثل الكتلة وصوت الأمة والنداء ... » .

« أيها الزملاء الضباط إن مطالبكم عادلة واضحة فصمموا على نيلها من هؤلاء القوم الذين يقفون صامتين جامدين إزاء مطالب الفئات جميعا ينتظرون الوقت المناسب لحلها وهم بذلك يسترون عجزهم ويخفون ضعفهم ولا يجدون دون الارهاب ملجأ وملاذا كما فعلوا مع بعض زملائكم . فقووا حركتكم بالاتحاد وتغلبوا على العجز بالتصميم » .

« أيها الزملاء الضباط لقد انشىء النادى ليكون محلا لاجتماعكم ومقرا لمشاوراتكم فلا تتركوه خاليا ينعى من بناه بل ارتادوه دواما واجعلوه دار ندوة لكم أو اعقدوا به اجتماعا لتشعر السلطات المختصة باتحادكم وتصميمكم على تنفيذ مطالبكم ولا [كلمة ناقصة] بتهديد أو وعيد فاتحادكم قوة وتضامنكم سيطرة وكلمتكم سطوة ، وإزاء أى تدخل فى حريتكم الخاصة يجب أن يكون ردكم عمليا فتوقفوا عن دفع الاشتراك له فورا وفى جميع الوحدات » .

« أيها الزملاء الضباط إن هذه الحركة لا تهدف الى رفع مرتبات الضباط فقط بل تهدف الى رفع مستوى الجيش عامة . فكلنا يلمس فى أية حالة سيئة يعيش الجنود ومدى ما يعانون فى حياتهم [من] كبت وعنت سواء من ناحية المرتب أو الملبس أو التعيين أو الراحة مما يجعل من الجنود آلات تتحرك دون روح أو حافز ، وغرضنا فى رفع مستوى الجيش وخاصة فى الظروف الحالية التى بدأ فيها تطبيق قانون التجنيد الاجبارى لا يهدف إلا الى تحقيق غرض واحد ' جيش وطنى حر ' يدافع عن الشعب لا يعاديه – ويحطم الاستعمار لا يهادنه » .

« أيها الضباط اتحدوا . واجتمعوا فى ناديكم . وتمسكوا بمطالبكم »[1] .

ولم يقتصر الشعور المعادى لبريطانيا داخل الجيش فى تلك الفترة على ما جاء فى المنشورات السابق الاشارة اليها ، وانما حدثت بعض عمليات الهجوم الفردية من جانب أفراد الجيش المصرى على القوات البريطانية ، منها على سبيل المثال إطلاق النار من مدفع مضاد للطائرات على طائرة عسكرية بريطانية فى بداية ١٩٤٨ [2] ، وقيام أحد الطيارين المصريين بالهجوم بطائرته على القوات البريطانية المنسحبة من فلسطين بالقرب من غزة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ [3] .

---

(١) يلاحظ أن هذا المنشور كان موجها للضباط ولم يرد به أى ذكر للملك ، بل على العكس دعا الى تغيير النظام من اساسه .

(٢) FO to Campbell, No. 741, immediate and confidential tel., 21.5.48, FO 371/69175.

(٣) Campbell to FO, No. 636, immediate and confidential tel., 16.5.48, FO 371/69175.

– وطبقا للبرقية السابقة أدى هجوم الطائرة المصرية الى ٩ خسائر فى الأفراد وإعطاب ثلاث طائرات حربية بريطانية . وقد اعتذر وزير الخارجية المصرى عن هذا الحادث بعد احتجاج السفارة البريطانية عليه .

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية كانت على علم بالانتقادات التي وجهها صغار ضباط الجيش المصرى لها بمناسبة انتهاء عمل البعثة العسكرية البريطانية فى اواخر ١٩٤٧ بسبب عدم كفاءة تدريب الجيش المصرى بالمقارنة بالمصاريف الباهظة التي كانت تنفقها تلك البعثة العسكرية البريطانية [١] ، وبسبب عدم كفاية الأسلحة والذخائر التي كانت فى حوزته [٢] .

وقد رجع ضباط الجيش المصرى من فلسطين فى مارس ١٩٤٩ بعد توقيع الهدنة فى حالة ثورة عارمة ، عاقدين العزم على أن يتولوا مسئوليتهم فى إحداث التغيير الداخلى وتحقيق الأمانى الوطنية بالكفاح المسلح .

وبعد تولى حكومة الوفد السلطة فى يناير ١٩٥٠ ، ومضى عدة شهور دون أن يحدث أى تقدم فى قضيتى الجلاء والسودان ، بدأت حملة صحفية تتحدث عن ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لإعلان بطلان معاهدة ١٩٣٦ ومقاطعة القوات البريطانية فى منطقة القناة وبداية الجهاد [٣] . ثم أعلن رئيس الحكومة الوفدية فى

---

(١) Letter from Chapman-Andrews, Cairo to Bevin, No. 33, 17.1.48, FO 371/69200.

(٢) انظر البرقية التالية التي اعترف فيها السفير البريطانى فى القاهرة بتقاعس بريطانيا عن إمداد مصر بالسلاح طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ بمناسبة الانتقادات التي وجهت لبريطانيا فى هذا الصدد بعد دخول الجيش المصرى حرب فلسطين :
- Campbell to FO, No. 966, important and secret tel., 3.7.48, FO 371/69202: «The Egyptian Government at least will almost certainly, to save their own skins, incite public opinion to blame Britain for this result [of the war in Palestine] on grounds of failure to supply adequate arms when by treaty we were bound to supply them and Egypt was precluded from seeking supplies elsewhere... Unfortunately our record in fulfilling contracts has recently been so bad that our case is poor. We could however do something towards exonerating ourselves and throwing part of the blame back at the Egyptian Government...».

(٣) قابل السفير البريطانى مصطفى النحاس فى ٣١ اكتوبر ١٩٥٠ واحتج على هذه الحملة وعلى تحدث وزير الخارجية بالنيابة « عن إجراءات عملية لإعلان بطلان المعاهدة » وقد تضمن رد النحاس عدة نقاط أهمها :
أ - « أن مصر دولة صغيرة وضعيفة وليست فى موقع يجعلها تلجأ للقوة . وأن كل ما استطاع أن يفعله هو أن يوحد الشعب خلفه فى طلب حقوق الأمة ... » .
ب - « أن الحكومة المصرية لا تنوى على الاطلاق اتخاذ تصرف عنيف أو استفزازى » .
جـ - « أن وزير الخارجية بالنيابة قد تحدث باتفاق تام مع آرائه (النحاس ...) خاصة فيما يتعلق بالمعاهدة التي اعتبرها قد أبطلت أولا نتيجة للظروف وثانيا نتيجة لميثاق الأمم المتحدة وثالثا بمخالفات البريطانيين لها ... » .
د - « أنه كان دائما معارضا تماما لأى نوع من مقاطعة القوات البريطانية وأن ذلك ظل سلوكه ... » .
هـ - « طلب من ... [السفير البريطانى] ألا يلقى اهتماما الى الصحافة التي لا يسيطر عليها كما اتضح من هجومها عليه وعلى زملائه » . انظر لمزيد من التفصيل :
- Stevenson to FO, No. 742, confidential tel., 31.10.50, FO 371/80383: «I took advantage of a call which I made today on the Prime Minister [Nahas] to speak to him seriously about a recent statement by the acting Minister for Foreign Affairs and what seemed to be a start of a campaign in the Wafdist press advocating a boycott of the British troops in the Canal Zone and writing of 'positive action'

خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ أنه يعتبر أن معاهدة ١٩٣٦ لا تصلح لكى تكون أساسا للعلاقات المصرية البريطانية ، وأن الحكومة ستستخدم كل وسيلة لتحقيق الأمانى القومية ومنها إلغاء هذه المعاهدة [(١)] .

وفى واقع الأمر لقد تصاعدت موجة من الضغط الداخلى من جانب مختلف الإتجاهات السياسية على

and 'starting the Jehad'...» .

«This provoked one of the Prime Minister's habitual tirades from which I gathered the following points:-»

a. «Egypt is a small and weak country and not in position to resort to force. All that he could do was to unite the people behind him in demanding the nation's rights...».

b. «The Egyptian Government had no intention whatever of taking violent or provocative action...».

c. The acting Minited for Foreign Affairs had spoken entirely in accord with his (Nahas Pasha's) ideas particularly as regards the treaty which he considered as having been invalidated first by circumstances secondly by the United Nations Charter and thirdly by British infractions of it...».

d. «He had always been entirely opposed to any kind of boycott of the British troops and that remained his attitude...».

e. «He begged me to pay no attention to the Press over which he had no control as was evidenced by their attacks on him and his colleagues».

---

(١) انظر ص ص٣٢٦ - ٣٢٧ من الكتاب وقد علق السفير البريطانى على ذلك الاعلان بأن الحكومة لم تكن تستطيع أن تفعل ما هو أقل من ذلك بعد أن كرروا ما سبق أن ذكروه وذكره غيرهم من الحكومات السابقة . وقد اعتبر أنه توجد خطوة كبيرة بين هذا الاعلان والإلغاء الفعلى للمعاهدة ، خاصة بعد أن أكد له وزير الخارجية بالنيابة ووزراء آخرون أن الحكومة لن تقفل باب التفاوض . وأضاف السفير البريطانى انه لا داعى للخوف من أعمال العنف ضد البريطانيين ، وذلك على ضوء تأكيدات النحاس له والسابق الاشارة اليها . انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 792, immediate and secret tel., 18.11.50, FO 371/80380.

-- انظر أيضا المذكرة التى سلمها وزير الخارجية بالنيابة الى السفير البريطانى لتهدئة الحكومة البريطانية بعد ما جاء فى خطاب العرش عن معاهدة ١٩٣٦ ، ومضمونها يختلف اختلافا جذريا عن الموقف العلنى للحكومة الوفدية ، فقد حوت تأكيدا من تلك الحكومة للتعاون مع الدول الغربية والاشتراك فى ضمان السلام فى الشرق الأوسط ، وان أشارت الى أن هذا الاشتراك لن يكون مفيدا بدون تحقيق أمانى مصر القومية ، وركزت على أن مساعدة الفنيين البريطانيين للترتيبات العسكرية فى وقت السلم كافٍ وأن اشتراك مصر فى وقت الحرب مضمون . وأخيرا أكدت المذكرة أن الحكومة المصرية تستخدم كل جهودها لتهدئة الشعور القومى ومنع المظاهرات . وقد ذكر وزير الخارجية بالنيابة أنه رتب إيقاف الأسئلة البرلمانية لمدة اسبوعين لتجنب المناقشة التى يمكن أن تعقد الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية :

- Stevenson to FO, No. 828, priority and confidential tel., 28.11.50, FO 371/80384: «... Acting Minister for Foreign Affairs... handed me a short aidq-memoire... of which the following is a resume...»:

الحكومة الوفدية لإلغاء المعاهدة سواء داخل البرلمان [١] أو من خلال الصحافة [٢] . وبلغت تلك الحملة الصحفية في مصر ضد السياسة البريطانية ذروتها أثناء مناقشة مجلس العموم البريطاني للعلاقات المصرية البريطانية في يوليو ١٩٥١ ، التي أعلن فيها « موريسون » – وزير الخارجية – أنه لا جلاء ولا وحدة مع السودان [٣] .

وقد سببت تلك الحملة الصحفية قلقا شديداً للسلطات البريطانية في مصر [٤] بسبب عنفها من ناحية ، واتساع توزيع الصحف التي أدارتها [٥] من ناحية ثانية ، وتحول الجماعات التي تصدر هذه الصحف من جماعات كانت تعتبر هامشية الى أن أصبحت مع بداية العام ومع تصاعد تلك الحملة تمثل

«The help of British experts and technicians in Egyptian military preparations in time of peace will ensure the security of the area since Egypt's cooperation in time of war is already assured».

«Egyptian Government are using all their efforts to calm public feeling and prevent demonstration...».

«Acting Minister for Foreign Affairs has arranged for adjournment for a fortnight of Parliamentary questions as he wishes to avoid subsequent debate which might complicate the situation...».

(١) انظر مناقشات مجلس النواب المصرى فى ابريل ١٩٥١ التى طالب فيها بعض النواب بوقف التفاوض والغاء معاهدة ١٩٣٦ ص ٣٣٠ من الكتاب .

(٢) انظر تصاعد الحملة من جانب الصحف المصرية ضد بريطانيا التى واكبت الحملة المضادة لمصر فى البرلمان البريطانى . وقد طالبت بعض الصحف المصرية بأن ترد الحكومة المصرية على ذلك الهجوم بإلغاء المعاهدة :

- Chapman-Andrews to FO, No. 231, confidential tel., 29.3.51, FO 371/90130.

(٣) Stevenson, Alex. to FO, No. 519 tel., 3.8.51, FO 371/90135.

(٤) راجع لمزيد من التفصيل رسالة السفير البريطانى فى مصر الى وزير خارجيته والتى عبر فيها عن قلقه من نمو واستمرار عدد من الصحف التى وصفها « بالمتطرفة العنيفة » ، التى كانت تقود حملة عنيفة ضد النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى – وأهمها فى رأيه « الكاتب » و« الاشتراكية » و« اللواء الجديد » و« روز اليوسف » ثم عبر عن أسفه لفشل الحكومة الوفدية فى إصدار تشريع يسمح بمصادرة الصحف التى تعرض النظام العام فى مصر للخطر ، وقد حدد مشروع القانون الوفدى تلك العبارة بثلاثة مبادىء قام عليها ذلك النظام العام الذى كان يرغب فى حمايته وهى : الملكية الدستورية والملكية الخاصة ونظام العائلة . وفى استعراض السفير لجهود الحكومة الوفدية لوقف تلك الحملة ذكر أنها صادرت بعض تلك الصحف ومنها « الاشتراكية » التى كان يصدرها أحمد حسين ، إلا أنه قد صدر قرار لمصلحته من مجلس الدولة مما أعطى الصحيفة مزيدا من القوة :

- Confidential letter from Stevenson, Alex. to Morrison, No. 280, 11.8.51, FO 371/90124.

(٥) قدرت السفارة البريطانية أن الصحف « المتطرفة » من وجهة نظرها كانت توزع ١٥٠,٠٠٠ عدد أسبوعيا . و« الاشتراكية » كانت توزيع ٥٠,٠٠٠ نسخة فى الأسبوع . انظر :

- Secret letter from Stevenson, Alex. to Morrison, No. 309, 8.9.51, FO 371/90124.

« قوة سياسية هامة » [١] ، مثل الحزب الاشتراكي بقيادة أحمد حسين وشباب الحزب الوطني بقيادة فتحي رضوان . ومما زاد في قوتها اتجاهها الى العمل مع الجماعات الأخرى المعادية لبريطانيا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أي من الاخوان المسلمين الى حركة السلام [٢] .

وقد أثارت القضايا التي عبرت عنها تلك الجماعات مخاوف الحكومة البريطانية ، فقد تركزت أساسا في القضية الاجتماعية وقضية التحرير ، كما تابعت بقلق الأساليب التي اتبعتها تلك الجماعات لتحقيق أهدافها والتي تلخصت في توعية العمال الصناعيين بحقوقهم في مواجهة أصحاب رأس المال وإثارة الفلاحين ضد ملاك الأراضي الذين كانوا يستغلونهم ، ومهاجمة الحكومة الوفدية بسبب ترددها في القطيعة مع الغرب [٣] . وباختصار لقد قلقت الحكومة البريطانية من الدعوة للعنف والثورة التي قادتها تلك الجماعات [٤] ، وخاصة المناقشات التي دارت في الصحافة الوطنية حول تكوين كتائب عسكرية من المتطوعين لتنفيذ الدعوة للكفاح المسلح ضد القوات البريطانية في منطقة القناة منذ أغسطس ١٩٥١ [٥] .

وقد بدأت هذه الحملة الصحفية والسياسية تؤتي ثمارها في الضغط على الحكومة الوفدية لإلغاء المعاهدة ،

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid. for Further details about these political groups see: Confidential letter from Wardle-Smith to Allen, 9.11.51, enclosure: Paper by Bill Morris (British Embassy, Cairo), «Extremist groups in Egypt», FO 371/90119.

– وقد اعتبر ذلك التقرير الجماعات « المتطرفة » – من وجهة النظر البريطانية – هي تلك التي تعبر عن عواطف وطنية متطرفة أو يسارية أو مزيج من الاثنين معا . وقد عدد أربع عشرة جماعة هي : الاخوان المسلمين – الحزب الاشتراكي – الحزب الوطني – لجنة الميثاق الوطني – كتائب التحرير – لجنة الكفاح الشعبي بالاسكندرية – حزب الكتلة الوفدية – أنصار السلام – جبهة مصر – جمعية الشبان المسلمين – حزب العمل – حزب الفلاح الاشتراكي – الحركة النسائية – مجموعات تصدر جرائد « متطرفة » – من وجهة النظر البريطانية – مثل الجمهور المصري وروز اليوسف .

(٣) Stevenson to Morrison, No. 309, 8.9.51, Op.Cit.

(٤) وقد علق السفير البريطاني على الحملة التي قامت بها تلك الجماعات واتفاقها في حتمية العنف : « حتى الآن ، أنها مسألة كلام فقط ، إلا أن مثل هذه الكلمات في الظروف الحاضرة هي ديناميت سياسي » ، انظر :

- Ibid.: «The methods... [these groups] advocate have one thing in common: the inevitability of violence. So far, it has only been a matter of words; but such words in present conditions are political dynamite».

– انظر أيضا تعليق الخارجية البريطانية على نشاط تلك الجماعات واعترافها بأنها لا تملك مواجهته بالأجهزة الموجودة لديها في مصر في ذلك الوقت مما تطلب إجراء مناقشة في وزارة الخارجية بشأنه :

- FO minute, 6.10.51, FO 371/90124.

(٥) Wardle Smith to Allen, 9.11.51, enclosure: «Extremist groups in Egypt», Op.Cit.

عندما نظمت مجموعة الأحزاب الثورية مظاهرة فى صباح ٢٦ أغسطس ١٩٥١ – الذكرى الخامسة عشرة لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ – وتقدمت الى السفارة البريطانية ، وبرغم إطلاق البوليس النار على المتظاهرين لتفريقهم(١) ، فقد تجددت المظاهرات فى المساء على نطاق أوسع ، وانتهت باجتماع كبير طالب بالغاء المعاهدة ومقاطعة الانجليز سواء كانوا مدنيين أو عسكريين (٢) .

لقد تم إذن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ فى إطار هذا الضغط السياسى والشعبى الهائل لوقف المفاوضات ومقاطعة الانجليز وبداية الكفاح المسلح ضدهم لاجبارهم على الجلاء ، وهو الضغط الذى مارسته مختلف الأحزاب والتنظيمات التى انتشرت على الساحة السياسية فى تلك الفترة .

وجاء الالغاء أيضا فى إطار انخفاض شعبية الحكومة الوفدية لأدنى مستوى (٣) ، بسبب ممارساتها

(١) Stevenson, Cairo to FO, No. 67c, priority tel., 26.8.51, FO 371/90115.
– وقد قدرت السفارة البريطانية فى البرقية السابقة العدد الذى تجمع خارج مبناها فى الصباح بحوالى ٦٠٠ شخص ، بل وقد نادت تلك المظاهرة « بالثورة الحمراء » . انظر :
- Stevenson to Morrison, No. 309, 8.9.51, Op.Cit.

(٢) Confidential letter from Stevenson to Morrison, No. 307, 5.9.51, FO 371/90115.
– وطبقا للخطاب السابق ، اشتركت المنظمات اليسارية المختلفة فى هذا الاجتماع مثل حركة أنصار السلام وحزب الفلاح الاشتراكى وكذلك الاخوان المسلمون والحزب الوطنى وباقى الأحزاب وقد وصل عدد المجتمعين فى المساء الى ١٠,٠٠٠ ولم تحدث اضطرابات بسبب قوة اجراءات البوليس حيث حاصر المكان ٢٠٠٠ من رجاله .
وقد قام عدد من الرجال والنساء المنتمين لجماعات ثورية مختلفة فى نفس اليوم بالاضراب عن الطعام حتى تلغى معاهدة ١٩٣٦ ، ثم أنهوا هذا الاضراب فى ١٠ سبتمبر ١٩٥١ . انظر :
- Stevenson, Alex . to FO, No. 579, restricted tel., 7.9.51 and No. 585 tel., 10.9.51, FO 371/90138.

(٣) انظر ص ص٣١٩–٣٢١ من الكتاب . وانظر أيضا التقرير المشترك بين السفارتين البريطانية والأمريكية بمصر فى أغسطس ١٩٥١ ، وعلى وجه الخصوص ما ذكره صلاح الدين للسفير البريطانى فى حديث بينهما فى ٢٨ يوليه ١٩٥١ : « لقد قال إن فشل مفاوضات ١٩٤٦ رجع الى حد كبير الى الوفد ، لقد استمروا فى التعبير عن آراء سياسية وطنية جدا ومتصلبة حتى وقت توليهم السلطة فى بداية ١٩٥٠ ولا يستطيعوا أن يتراجعوا الآن ... وفى نفس الوقت وافق على أنه منذ توليهم السلطة خيبوا أمل البلد ككل . لقد وافق على أن سياستهم الداخلية كانت كارثة . [و] اعترف بانتشار عدم الكفاءة والفساد وحتى ذهب الى حد الموافقة على أن الوفد كانوا يستخدمون المشاكل الخارجية عموما والعلاقات مع بريطانيا بصفة خاصة لتغطية نقائصهم ومشاكلهم الداخلية » :
- Stevenson to FO, No. 297, 28.8.51, Op.Cit.: «An explanation of the obstinacy of the Egyptian Foreign Minister was given in a private conversation between him and the British Ambassador on July 28th, 1951, when the former said that the failure of the 1946 negotiations had been largely due to the Wafd; they had continued to voice ultra-nationalistic and intransigent political views right up to the time of their assumption of power at the beginning of 1950 and they could not back down now... At the same time he agreed that since their assumption of power the Wafd had greatly

السياسية المنتقدة[1] ، وتحالفها مع القصر وتسترها على فساده [2]

disappointed the country as a whole. He agreed that their internal policy had been disastrous. He admitted the widespread inefficiency and corruption and even went so far as to agree that the Wafd were using foreign complications in general and relations with Britain in particular to cover up their internal shortcomings and difficulties».

(1) انظر كمثال ص ص ٣٠٣ — ٣٦١ من الكتاب . وانظر أيضا الرسائل الآتية من السفير البريطانى والتى تعبر عن قلقه من انخفاض شعبية الحكومة الوفدية ويعطى أمثلة على تلك السياسات المنتقدة ، وتفشى المزيد من المحسوبية والفساد منذ توليها السلطة :

- Confidential letter from Stevenson to Bevin, No. 7, 5.1.51; confidential letter from Stevenson to Bowker, 23.2.51, FO 371/90115 and secret and personal letter from Stevenson to Bevin, 28.2.51, FO 371/90110. See also Louis, Op.Cit., p. 733.

(2) انظر ص ٣٠٣ من الكتاب . وانظر أيضا لمزيد من التفصيل التقرير التالى الذى جاء فيه أن العلاقة بين الوفد والقصر قد تحولت من علاقة شك متبادل الى علاقة مصلحة متبادلة من خلال التعاون بين سراج الدين وكريم ثابت وكيف « ... أن النحاس ... قد أثبت فى ١٩٥٠ أنه على ما يبدو لا يهتم بشيء إلا الإصرار على البقاء فى السلطة ... لقد اتضح سريعا أن النحاس كان يعمل على استرضاء القصر الى درجة الخنوع » :

- Stevenson to Morrison, No. 153, confidential despatch, 18.4.51, «General political review for 1950», FO 371/90107, pp.1-2: «For the first time a Wafd Government and the Palace were working in close harmony, albeit with some stresses in the last part of the year. The reformist element within the Wafd had just managed to maintain its foothold, but ascendancy had unquestionably passed to Fouad Serag El-Dine... Nahas Pasha had proved in 1950 to be apparently increasingly indifferent to anything except determination to remain in office... It soon appeared... that Nahas was out to conciliate the Palace to the point of subservience. Whilst in opposition, Serag El-Dine Pasha had maintained contact with the Palace through Karim Tabet Pasha, the Royal Press Counsellor and close confidant of His Majesty. This association now became the channel of a collaboration between Government and Palace which moved swiftly from a basis of mutual suspicion to one of mutual interest (in the worst sense of the word) from which both principal and agent derived profit or advantage». See also Louis, Op.Cit., p. 712.

— ومن مظاهر تملق الوزارة الوفدية للملك — مما ترك انطباعا سيئا لدى الرأى العام — تشجيعها لمظاهر الاحتفال الباذخة بزواج الملك فى مايو ١٩٥٠ ، فى الوقت الذى عانى منه الشعب من ارتفاع نفقات المعيشة والتفاوت الواسع فى الثروات بين قلة غنية وكثرة محرومة . وتبارت الهيئات التنفيذية والتشريعية فى تقديم الهدايا النفيسة للملك بهذه المناسبة ومنهم مجلس الوزراء ومجلسى الشيوخ والنواب وبلدية الاسكندرية . وقد أعلن مصطفى النحاس نبأ الخطبة بنفسه فى الاذاعة كما ألقى خطابا أطرى فيه بإفراط على الملك يوم زواجه ، فى الوقت الذى تزايد فيه انتقاد الشعب لسلوكه وتصرفاته الفاسدة . انظر لمزيد من التفصيل :

= - Restsricted letter from Stevenson to Bevin, No. 671, 23.2.51, and confidential letter from

وتجاوزاتها المالية[1] ، وفشلها فى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد [2] .

Stevenson to Morrison, No. 184, 17.5.51, FO 371/90227.

– ولمزيد من التفصيل حول فساد الملك والمحيطين به علانية سواء فى مصر أو أثناء رحلات الملك فى أوروبا وأثر ذلك على الرأى العام فى مصر وانخفاض شعبية الملك وأثره من ناحية أخرى على صنع السياسة البريطانية تجاه مصر ، انظر التقارير التالية مع ملاحظة أنها كتبت من منطلق القلق على سمعة العرش فى مصر والرغبة فى تفادى انهيار شعبية الملك ، وذلك بعد التحالف الذى حدث بينه وبين الانجليز منذ ١٩٤٩ ووعده لهم بالعمل على تحقيق مصالحهم فى مصر وفى قضية الشرق الأوسط . هذا بالاضافة الى اعتقاد السياسيين البريطانيين فى أن الجو العام فى مصر فى ذلك الوقت كان مناسبا لانتشار الأفكار الشيوعية ومعنى ذلك أن انخفاض شعبية ا لملك وتهديد عرشه كان يشكل تهديدا للمصالح البريطانية فى مصر من نواح متعددة :

- Secret and personal letter from Stevenson to Morrison, 15.6.51, FO 371/90110: «The degree of corruption in Egypt is becoming rather disquieting. There has always been a certain amount of corruption in this, as in all oriental countries; but in the past the mass of the people have not been unduly affected by it. Now however, covert communist propaganda is making much of it with the result that the peasants, the workpeople, the poorer classes in general and particularly the women, are talking about it to an extent which makes it dangerous». See also the Secretary of State's marginal notes on this paragraph: «This is all very serious. It is desirable for us to be on the side of the poor»!

– انظر أيضا احتجاج السفير المصرى فى لندن لدى الخارجية البريطانية على ما ورد فى الصحافة البريطانية من مقالات ورسوم « كاريكاتورية » تهاجم التصرفات الشخصية للملك فاروق وسفرياته المتعددة خارج البلاد ، واحتجاج وزير الخارجية المصرى على استمرار « حملة الصحافة فى انجلترا ضد فاروق » :

- Minute by Clutton, 17.7.51 and Stevenson to FO, No. 512, confidential tel., 30.7.51, FO 371/90228.

– وعن تصرفات الملك المنتقدة فى رحلته لأوروبا فى صيف ١٩٥١ ، انظر :

- British Legation, Berne to FO, confidential despatch, 25.7.51,; British Embassy, Rome to Wardle-Smith, British Embassy, Alex., confidential despatch, 25.7.51, FO 371/90228.

(١) انظر أيضا على سبيل المثال تفاصيل ما عرف بفضيحة القطن ببورصة الاسكندرية فى ١٩٥٠ ، والتى تورط فيها كل من حرم النحاس وأشقائها وسراج الدين والياس اندراوس وفرغلى ومحمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى والتى توقفت على فرض الحكومة تعديلات بأثر رجعى فى قواعد بورصة القطن . وقد تدخل الملك فى تلك العملية بنفسه وتقدم بطلب الى الحكومة البريطانية من خلال السفير البريطانى فى مصر لتشترى كمية من القطن فى وقت كانت متعمدة فيه عدم الشراء :

- Stevenson to Morrison, «General Political review for 1950», 18.4.51, Op.Cit., p. 3.

– انظر أيضا تقريرا عن التلاعب الذى حدث فى برنامج التأمينات الاجتماعية والذى استقال بسببه أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية :

- Confidential letter from Stevenson to Morrison, No. 270, 31.7.51, FO 371/90115.

(٢) انظر لمزيد من التفصيل الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ – ١٧٣ ، وانظر أيضا كمثل =

واخيرا فقد تم الالغاء بعد أن قدمت الحكومة البريطانية مقترحات الأربعة السابق الاشارة اليها [1] ، والتى كانت مرفوضة من جميع الاتجاهات الوطنية فى مصر ، وبعد أن تأكدت الحكومة الوفدية فى ذلك الوقت من عدم جدوى محاولة التوصل الى تحقيق المطالب المصرية بأسلوب التفاوض وحده ، خاصة وأن المثل الايرانى كان ماثلا أمامها حيث انتهى الصراع بين الطرفين باستسلام البريطانيين فى النهاية لقرار « مصدق » بتأميم البترول الايرانى فى ٢ مايو ١٩٥١ وجلائهم من عبدان فى ٤ أكتوبر ١٩٥١ [2] .

وبعبارة أخرى فقد أرادت الحكومة المصرية بقرار الالغاء أن تضغط على الحكومة البريطانية حتى تجلو

= على عدم العدالة الاجتماعية التوزيع المختل للملكية الزراعية فى مصر فى تلك الفترة فى عاصم الدسوقى ، كبار ملاك **الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢** ، (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ، ص ص ٢٨٥ – ٣٢٠ . وانظر ايضا :

- Gabriel Bear, **A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950**, Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (London, Oxford University Press, 1962), pp. 120-146. See also Stevenson to Morrison, «General political review for 1950», Op.Cit., pp.2, 9-12.

– ويشتمل التقرير السابق على تفصيلات خاصة بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى ١٩٥٠ . وقد جاء به أيضا أن وعود حزب الوفد للاصلاح الاجتماعى الواسع التى قدمها وزير الشئون الاجتماعية لم تنفذ ، وكذلك وعد وزير التعليم بمجانية والزام التعليم فى المراحل الابتدائية والثانوية لم ينفذ أيضا . هذا بالاضافة الى فشل الحكومة فى مواجهة الارتفاع فى نفقات المعيشة ونقص المواد الغذائية مما أدى الى تدهور شعبيتها . وفيما يتعلق بتدهور الأوضاع الاجتماعية وسوء حال العمال فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، وعدم اقدام الحكومة على فرض ضرائب على الأغنياء لتحسين الوضع ، انظر أيضا لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to Bevin, No. 431, Confidential despatch, 12.10.50, enclosure: «Notes on social and labour affairs in Egypt. January to June, 1950», by M.T.Audsley (Labour Counsellor, British Embassy, Cairo), 28.8.50, FO 371/80606 and No. 83, confidential despatch, 27.2.51, enclosure: «Report on social and labour affairs in Egypt. July to December, 1950» by Audsley, 10.2.51 and Stevenson to Morrison, No. 354, confidential despatch, 20.10.51, enclosure: «Report on Social and Labour affairs in Egypt. January to June 1951», by Audsley, 22.9.51, FO 371/90231.

(١) انظر ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧ من الكتاب .

(٢) Louis, Op., Cit, pp. 632-689. A chapter entitled «The Persian oil risis».

– ويتناول هذا الفصل من المرجع السابق أزمة بترول إيران بتفاصيلها من واقع الوثائق البريطانية والأمريكية . وتجدر الاشارة هنا الى تأثير وتأثر دول منطقة الشرق الأوسط بما كان يحدث فى كل منها ، وخاصة مع تسلسل الأحداث فى إيران فى ١٩٥١ ووضعها فى الاعتبار عند تحليل ما حدث فى مصر فى نفس هذه الفترة . فقد توقف العمل فى معامل التكرير فى عبدان فى ٣١ يولية ١٩٥١ بعد قرار التأميم ثم وجهت الحكومة الايرانية انذارا الى شركة البترول الانجليزية الايرانية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ بترك العاملين البريطانيين البلد فى خلال سبعة أيام . انظر المرجع السابق ص ص ٦٨٦ – ٦٨٩ .

قواتها من منطقة القناة كما حدث فى إيران [1] . إلا أن الواقع فى مصر كان مختلفا الى درجة كبيرة عنه فى ايران من عدة نواحٍ أهمها أن الحكومة الوفدية لم تكن مستعدة للذهاب الى آخر المدى فى مواجهة الانجليز كما كان الحال بالنسبة « لمصدق » فى إيران . فقرار إلغاء المعاهدة فى حد ذاته لم يكن ليؤتى كامل آثاره الا اذا كان مقدمة لاجراءات متصاعدة ضمن استراتيجية متكاملة لاجبار بريطانيا على الجلاء بالتصدى لمصالحها الحيوية فى مصر ، على النحو الذى كان يمثله قرار التأميم فى ايران . فالدور الذى كان ينتظر الحكومة الوفدية فى ذلك الوقت لكى تستطيع أن تجعل من قرار الالغاء مقدمة لجلاء القوات البريطانية من مصر كان أكبر من إمكانياتها ، وطبيعة قياداتها ، ونوع العلاقة التى كانت تقوم بينها وبين السراى ، ونوعية الممارسة التى درجت عليها سابقا . وبمعنى آخر فإن الحركة الوطنية المصرية التى كانت قد بلغت – فى ذلك الوقت – درجة عالية نسبيا من النضج والفاعلية ، كانت تفتقد القيادة الثورية المناسبة التى تكون على مستوى الآمال الوطنية وعلى مستوى التحديات التى تفرضها المرحلة [2] .

فعقب قرار الغاء المعاهدة انتقلت عملية التدريب العسكرى للشباب الى العلانية واتسع نطاق تكوين « كتائب التحرير » [3] التى سبق وان طرحت مناقشات حولها فى الصحافة الوطنية كما سبق ذكره ، وبدأت مرة أخرى الدعوة من جانب الشباب الى توحيد العمل السياسى والنشاط الفدائى بين مختلف الاتجاهات السياسية كما كان يحدث دائما فى فترات الأزمات التى واجهت الحركة الوطنية المصرية .

وفعلا دعت لجنة الميثاق الوطنى [4] التى جمعت الشباب الثورى من جميع الأحزاب والجماعات

---

(١) وقد كانت الحكومة البريطانية مدركة لأثر ما يحدث فى إيران على مصر وخاصة عندما طردت حكومة مصدق العاملين البريطانيين من عبدان ، فقد توقعت الحكومة البريطانية أن يشجع ذلك الاجراء مصر على الغاء معاهدة ١٩٣٦ وكان ذلك من العوامل الأساسية التى دعت الحكومة البريطانية الى بحث التدخل العسكرى ضد مصدق لابقاء العاملين البريطانيين فى عبدان فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥١ ، إلا أن المجلس اتخذ قرارا فى النهاية ضد الغزو العسكرى لإيران بسبب موقف الولايات المتحدة المعارض له ، وبسبب خشية أن يؤدى ذلك العدوان الى تقوية مركز مصدق فى بلده بدلا من أن يقلبه . انظر :

- Ibid., pp. 687.

(٢) سوف يتضح ذلك بالتفصيل فى الجزء التالى المتعلق بالكفاح فى منطقة القناة والدور الغريب الذى لعبته الحكومة الوفدية فيه ، أى دور المتردد بين الاستجابة للقوة الدافعة للحركة الوطنية الفدائية فى ذلك الوقت ، والاحجام عن التقدم فى هذا الاتجاه خوفا من فقد كرسى الحكم ، فأعطت بذلك الفرصة لنجاح التآمر بين الملك والانجليز لكبح جماح الحركة الوطنية بتهيئة الظروف لفرض الأحكام العرفية التى أعاقت الكفاح المسلح ضد الانجليز ، الا أن ذلك كان المقدمة المباشرة لتغيير النظام بأكمله .

(٣) يلاحظ أن فكرة « كتائب التحرير » كانت قد طرحت وبدأ تكوينها والتدريب العسكرى فيها فى أواخر ١٩٤٧ تحت اسم « كتائب الجهاد » وذلك بعد فشل قضية مصر فى الأمم المتحدة ثم توقف مع تصاعد أزمة فلسطين . انظر ص ٣٤٣ من الكتاب .

(٤) إنبثقت تلك اللجنة من جهود الشباب منذ أبريل ١٩٥١ للاتحاد من أجل المقاومة الوطنية وقد ظهرت بهذا الشكل المنظم فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥١ عندما أصدرت برنامجا من خمس نقاط يتضمن : الحض على إلغاء المعاهدة – رفض التفاوض =

السياسية – الى فتح باب التطوع للتدريب العسكرى والانضمام الى كتائب التحرير [1] . وقد كانت هذه الكتائب الى جانب التنظيم شبه العسكرى للاخوان المسلمين تمثل فى التقدير السياسى البريطانى أعلى مصادر الخطر على أمن القوات البريطانية وأمن النظام بسبب امكانية حصولها على الأسلحة ، فهى مثلت تنظيمات شبه مسلحة ومستقلة مكونة من أفراد من الشعب الذى كان ناقما ليس فقط على الاحتلال العسكرى البريطانى ، وإنما أيضا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية . واعتبرت السياسة البريطانية أن تكوين تلك التنظيمات يتعارض مع « الاستقرار الداخلى » الذى كانت تسعى اليه دوما ، خاصة مع غياب سيطرة مركزية على تلك التنظيمات [2] .

٢ – الخطط البريطانى للمحافظة على فعالية القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس :

إعتبرت الحكومة البريطانية أن الموقف فى مصر بعد الغاء المعاهدة من جانب واحد وإعلان الكفاح المسلح ضد قواتها فى منطقة القناة ، يحتم اتخاذ خط متشدد يثبت للحركة الوطنية المصرية أن بريطانيا « لها الحق فى البقاء فى مصر وأنها تحترم ذلك » [3] كما أدعت ، ووصل هذا التشدد الى حد الاستعداد الى الحرب مع مصر فى حالة الاعتداء على الرعايا البريطانيين فيها [4] .

= كأسلوب لتحقيق الأمانى القومية – الكفاح ضد الانجليز ومقاطعتهم اقتصاديا – تكوين وتدريب كتائب التحرير – التعاون مع كل العناصر التى تكافح الاستعمار والشعوب العربية والاسلامية . انظر :

- Wardle-Smith to Allen, 9.11.51, enclosure: «Extremist groups in Egypt», Op.Cit.

(١) وقد لعب عزيز المصرى وصالح حرب – رئيس جمعية الشبان المسلمين – دورا هاما فى تكوين وتدريب كتائب التحرير ، إلا أنه يلاحظ أنه برغم وجود لجنة الميثاق الوطنى إلا أن الأحزاب اختارت مجموعاتهم من هذه الكتائب منفصلة ، كما أن الاخوان المسلمين برغم تمثيلهم فى لجنة الميثاق الوطنى إلا أن تنظيمهم العسكرى ظل منفصلا عن باقى الأحزاب . انظر لمزيد من التفصيل ، المرجع السابق وانظر أيضا ، البشرى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠٦ – ٥٠٨ .

(٢) Wardle-Smith to Allen. «Extremist groups in Egypt», Op.Cit.

(٣) FO minute, «Egypt. Minutes of the meeting in the Secretary of State's room... the 9th Oct., 1951», Op.Cit.

– انظر كمثل على دعوة العسكريين البريطانيين الى اتباع سياسة متشددة مع مصر على أساس أن بريطانيا قد أصبحت « مضحكة » للعالم بعد ما حدث فى إيران ثم الغاء المعاهدة فى مصر :

- Letter from S.Cottis (R.A.F.), Norway to Prime Minister, 10.10.51, FO 371/90142: «Having made us the laughing stock of the world over the Persian Oil affair, today brings us news of the first result of your Government weakness. Egypt is tearing up her treaty with us...».

(٤) FO minute, «Egypt. Minutes of the meeting in the secretary of State's room... the 9th Oct. 1951», Op.Cit.

– ففى الاجتماع السابق قال وزير الخارجية البريطانى عند بحث أمن البريطانيين فى مصر : « ... اذا قتل الرعايا البريطانيين فى مصر فسنكون فى حرب مع مصر » :

- «... if British Subjects in Egypt were killed we should be at war with Egypt». See Ibid.

وعلى هذا الأساس تم وضع خطة عسكرية بريطانية تهدف الى تثبيت وضع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، كما تهدف أيضا فى نفس الوقت الى دفع المصريين الى اليأس من قضيتهم [١] . وبعبارة أخرى ، العمل على جعل عنصر الوقت فى صالح بريطانيا فى مواجهتها مع الحركة الوطنية المصرية ، وذلك باتخاذ خط متشدد لاحباط أهداف دعوة تلك الحركة الى العمل الفدائى والمقاطعة الاقتصادية ، والتى تبلورت فى الاصرار على شل القاعدة البريطانية وجعل الحياة فيها مستحيلة مما يضطر الحكومة البريطانية فى النهاية الى الاستسلام للمطالب الوطنية .

وفعلا تم تجهيز خطة من ثلاث مراحل هدفت الى استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر ولو بالقوة [٢] . وقد تلخصت المرحلتان الأولى والثانية فى فرض إجراءات أمن وحراسة للقوات البريطانية فى منطقة القناة وذلك لمواجهة العمل الفدائى وعدم التعاون الادارى المتوقع من جانب المصريين فى منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة [٣] . أما المرحلة الثالثة فقد خططت لتطبق فى حالة حصار المصريين لمنطقة القناة ، وتتضمن إجراءات مضادة للحصار بما فيها استخدام القوة والسيطرة على الملاحة فى قناة السويس وإخراج القوات المصرية من المنطقة أى فصل المنطقة عن مصر . إلا أن التصاعد لهذه المرحلة الثالثة أثار مشكلة أمن الرعايا البريطانيين خارج منطقة القناة ، وهنا طرحت مسألة استيلاء القوات البريطانية على الدلتا فى هذه الحالة ، وهو ما انتهوا إلى إمكانية تنفيذه عسكريا مع بعض التعزيزات [٤] .

---

(١) عبر ذلك عن موقف العسكريين الذين شجعوا على مزيد من التشدد مع مصر « فالجنرال روبرتسون » — قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط — « ... من رأيه أن الاجراءات المتخذة [ضد مصر] يجب ألا تكون فقط تلك الضرورية جدا للمحافظة على موقفها فى منطقة القناة ، وإنما يجب تطبيقها أيضا بهدف اقناع المصريين باليأس من قضيتهم » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Bowker, «Policy in Egypt», 27.10.51, FO 371/90147: «General robertson holds the view that measures adopted should not be only those absolutely essential for the maintenance of our position in the Canal Zone, but should also be applied with the object of bringing home to the Egyptians the hopelessness of their case».

(٢) FO minute, «Egypt. Minutes of a meeting in the Secretary of State's room... 9th Oct., 1951, Op.Cit.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل حول هذه الخطة التقرير التالى الذى وضع فى ٢ أكتوبر ١٩٥١ أى قبل إعلان إلغاء المعاهدة من جانب مصر فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ :

- D.C.C. (Defence Co-ordination Committee Middle East) (51)-61, top secret minute, «Measures to maintain our position in Egypt», Appendix A. «Importance to Egypt of the Canal Zone», B. «Possible course of events and counter- action», C. «Arrangements for the safe-guarding of service families», D. «Plan for the protection of British shipping transiting the Suez Canal», E. «Intensification of security measures», F. «Map showing area included in the counter-blockade», 2.10.51, FO 371/90144.

وقد وافق رئيس الوزراء البريطاني على وجهة النظر العسكرية فيما يختص بتطبيق إجراءات الأمن الضرورية لبقاء القوات البريطانية في منطقة القناة تصاعديا ، إلا أنه تحفظ على ما وصف باجراءات « الحصار المضاد » لمنطقة القناة على أساس ألا يطبق عند الضرورة (١) .

كما حرصت الحكومة البريطانية على ضمان التأييد الأمريكي لها في جميع الاجراءات التصاعدية في منطقة القناة السابق الإشارة إليها (٢) ، إلا أن الحكومة الأمريكية وأن أبدت استعدادها للتأييد المعنوي الكامل لأية اجراءات أمن تتخذها القوات البريطانية بدعوى الدفاع عن النفس وحماية الرعاية البريطانيين ، أي المرحلة الأولى والثانية في الخطة البريطانية ، فانها رفضت تأييد الحكومة البريطانية في الوصول الى حصار منطقة القناة لأن هذه الخطوة يمكن أن تثير مشاكل خطيرة بما فيها تلك المتعلقة بالرأي العام العالمي (٣) .

وقد بحثت الحكومة البريطانية أيضا العقوبات المالية والاقتصادية الممكن استخدامها ضد مصر في تلك المواجهة (٤) ، الا أنها وجدت أن تلك الاجراءات يمكن أن تسبب أضرارا بالغة لبريطانيا أيضا ، لذلك استبعدت أن تبدأ من ناحيتها بالحرب الاقتصادية ضد مصر على نطاق واسع (٥) . وعندما تصاعدت الحركة

---

(١) Minute by Prime Minister to FO, 12.10.51, FO 371/90141.

(٢) قرر « موريسون » ارسال خطاب الى « أشيسون » بخصوص الخطة البريطانية في مصر بطريقة لا تعطى الانطباع للحكومة الأمريكية بأن أي قرار بريطاني بالتشدد ضد مصر متوقف على تلقى تأييد مسبق من الولايات المتحدة ، لمزيد من التفصيل انظر محضر الاجتماع التالي الذى حضره السياسيون والعسكريون البريطانيون :

- «Minutes of meeting held in the Secretary of State's room 12th October. Middle East Defence», 1951, FO 371/90146.

— انظر أيضا نص رسالة « موريسون » لاقناع الحكومة الأمريكية بتأييد استخدام الحكومة البريطانية القوة في منطقة القناة — أي المرحلة الثالثة في الخطة البريطانية — على أساس أن نتائج السماح بطرد بريطانيا من مصر ستكون كارثة على القوى الغربية ككل :

- Memo. by the Secretary of State for Foreign Affairs, «Middle East defence. Situation arises out of the Egyptian Government's action to abrogate the 1936 Treaty and the Condominium Agreements regarding the Sudan», Annex: «Draft message to Mr. Acheson», 11.10.51, FO 371/90146.

(٣) انظر نص الرسالة الشخصية من « أشيسون » التي رفض فيها تأييد المرحلة الثالثة من الخطة البريطانية والتي دعا فيها أن تستمر القوات البريطانية في منطقة القناة في « ضبط النفس » حتى تحتفظ بتأييد الرأي العام العالمي :

- Franks, Washington to FO, No. 3357, immediate and top secret tel., 17.10.51, FO 371/90142.

(٤) بحثت الحكومة البريطانية هذه العقوبات في نوفمبر ١٩٥٠ ، وذلك بعد خطاب العرش الذى هددت فيه الحكومة المصرية بالغاء المعاهدة ، وبعد أن تصاعدت المطالبة في مصر بمقاطعة بريطانيا اقتصاديا . انظر لمزيد من التفصيل :

- FO minute, «Possible measures and countermeasures open to both Governments in the event of a serious deterioration in Anglo-Egyptian relations», 25.11.50, FO 371/80381.

(٥) Top secret despatch from M.Flett (Treasury Chambers) to R. Edmonds (FO). 9.1.51, FO 371/90129.

الفدائية فى منطقة القناة وتكرر الضغط من جانب العسكريين البريطانيين لفرض مثل هذه الاجراءات عارضت الحكومة البريطانية المبادرة بالتصعيد حتى لا تضر بمصالحها فى مصر واكتفت فقط بالحظر الجزئى على نقل البترول الثقيل من مصنع التكرير بالسويس الى خارج منطقة القناة على ما سيأتى ذكره فيما بعد .

وعند الانتقال لتحليل الواقع الفعلى لتصاعد الحركة الفدائية المصرية فى منطقة القناة ومنجزاتها ضد القوات والمنشآت البريطانية ، بالاضافة الى نجاحها فى تحقيق هدف مقاطعة العمالة المصرية للقاعدة البريطانية سواء بالتوعية أو بالاكراه [١] ، نجد أن هذا النجاح قد أثار حفيظة العسكريين البريطانيين فى المنطقة ودفعهم الى الضغط المستمر على حكومتهم - ومع كل تصعيد يحدث ضدهم - للحصول على تفويضات لفرض مزيد من الاجراءات التى مثلت - مع تتابعها - سيطرة بريطانية شبه كاملة على منطقة القناة ، وأدت تدريجيا الى عزل هذه المنطقة عن مصر وفرض الحكم العسكرى البريطانى عليها .

ونظرا لأن هذه الدراسة تقوم بتحليل الحركة الفدائية من زاوية الرؤية البريطانية لتطور أساليب الحركة الوطنية المصرية وسياسات التشدد العسكرى التى اتبعتها بريطانيا لمحاولة كبت تلك الحركة ، فسوف تقتصر هذه الدراسة على تحليل نقاط التحول فى التصعيد المتبادل بين القوات البريطانية من جانب والفدائيين المصريين من جانب آخر [٢] ، وهى التى قادت فى النهاية الى استعداد الحكومة البريطانية الى الوصول الى أقصى مدى فى مواجهة إصرار الحركة الوطنية المصرية على الجلاء .

وفى واقع الأمر فان أول اشتباك خرج عن نطاق الحوادث الفردية فى منطقة القناة وقع فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ بين القوات البريطانية وقوات من الجيش المصرى بجوار كوبرى الفردان وذلك عندما قامت القوات البريطانية بالسيطرة على جميع مداخل ومخارج منطقة القناة ومنها هذا المركز للجيش المصرى [٣] ، وقد حدث اشتباك

= - وفى نفس الوقت كان رأى وزارتى الخزانة والخارجية البريطانية وفقا للمكاتبة السابقة ان الحكومة المصرية « لا تستطيع أن تجرؤ على المضى فى إجراءات [المقاطعة] المالية والاقتصادية الى أقصى مدى » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid: «... Egypt on her side, could not dare to press financial and economic measures to extremes».

(١) وصل عدد العمال الذين تركوا العمل فى القاعدة البريطانية فى منطقة القناة حتى ١٤ ديسمبر ١٩٥١ الى ٥٠,٠٠٠ عامل وهو ما اعتبره « ارسكين » - قائد القوات البريطانية فى القناة - موقفا صعبا جدا بالنسبة لقواته . انظر :

- Stevenson to FO, No. 1207, immediate and secret tel., 14.12.51, FO, 371/90150.

(٢) إن الدراسة السياسية المتعمقة للحركة الوطنية المصرية فى مرحلة الكفاح المسلح هذه فى إطار الرؤية البريطانية والسياسات التى رسمتها الحكومة البريطانية لمواجهتها داخليا فى مصر ودوليا تعتبر مقدمة ضرورية لأية دراسة عن أزمة السويس فى ١٩٥٦ من نفس الزاوية ، فكثير من الأفكار والخطط التى نفذتها الحكومة البريطانية ضد مصر فى ١٩٥٦ بدأت جذورها فى الفترة التى شهدت الدعوة للكفاح المسلح ونشاط الحركة الفدائية فى منطقة القناة .

(٣) Minute by Allen, «Summary for the King», 18.10.51, Op.Cit.

- وقد جاء فى المذكرة السابقة أنه قد قتل فى تلك الموقعة جنديان مصريان وجرح خمسة جنود ، ثم استسلم باقى افراد الموقع وعددهم ٣٦ فرداً . وقد تقرر على إثر هذه الحادثة ارسال تعزيزات من القوات البريطانية الى منطقة القناة من قبرص بالجو .

فى نفس اليوم بين مجموعة من المواطنين المصريين والبريطانيين فى الاسماعيلية [١] .

وقد أعقب ذلك ضغط من جانب العسكريين البريطانيين فى مصر على حكومتهم لاعطائهم تفويضا بالتوسع فى إجراءات السيطرة العسكرية على المنطقة [٢] ، إلا أن الوزارة البريطانية رفضت هذه الاجراءات وقيدت تطبيق أى منها بالرجوع الى لندن [٣] .

ومع تصاعد الحركة الفدائية فى منطقة القناة بدأ مزيد من الضغط من جانب هؤلاء العسكريين لاتباع خط أكثر تشددا فى مصر تحت دعوى أن القوات البريطانية بدأت تفقد المبادرة فى منطقة القناة [٤] ،

---

(١) Confidential FO minute, 30.1.52, enclosures: 1. «Record of the principal events in Anglo-Egyptian relations: 8th October, 1951- 25th January, 1952». 2. «Principal statements enunciating policy towards Egypt», FO 371/96862.

(٢) طلب العسكريون البريطانيون طرد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة ولو بالقوة واعطاب الطائرات فى حالة رفض القوات الجوية المصرية الانسحاب . كما طلبوا إعطاءهم تفويضا باستخدام القوة لمرور السفن البريطانية فى القناة . وقد عارض السياسيون فى الخارجية البريطانية هذه الطلبات على أساس أنها تعنى اقامة حكومة عسكرية فى المنطقة بما يشكل ذلك من أعباء تولى مسئولية ٣٠٠,٠٠٠ من السكان المدنيين بالاضافة الى عدم موافقة الولايات المتحدة على هذه الخطوة كما أنه لا يوجد أى تبرير قانونى لهذا الاجراء فى ذلك الوقت . انظر :

- Minute by Allen, 18.10.51, FO 371/90143.

(٣) C.O.S. (51) 16th Meeting, top secret «Minutes of Staff conference held at No. 10, Downing St., ... 18th October, 1951...», FO 371/90146.

– وهو الاجتماع الذى عقد بين رئيس الوزراء البريطانى ورؤساء الأركان لبحث الوضع فى منطقة قناة السويس .

(٤) C.O.S. (51) 17th Meeting, top secret, 31.10.51, FO 371/90145.

– فقد قال « الجنرال سليم » فى الاجتماع السابق أنه « بينما بدأنا بالمبادرة فى مصر ويجب أن نحتفظ بها ، فانه توجد علامات أننا بدأنا نفقدها : أن ذلك قد يكون [وضعاً] مميتا ، كما كانت الحالة فى إيران . [و] أنه كان من الضرورى الاستمرار فى الضغط سياسيا واقتصاديا على حد سواء » :

- «Sir William Slim said that while we had started with the initiative in Egypt and must retain it, there were signs that we were beginning to lose it: this might well prove fatal, as had been the case in Persia. It was essential to keep up the pressure both politically and economically». See Ibid.

– وقد اتخذ قرارا فى الاجتماع السابق بضرورة ان تحافظ القوات البريطانية على مركزها فى منطقة القناة بقسوة وبأى ثمن ، وأن يعمل رؤساء الأركان على الاحتفاظ بالعمالة المحلية بجميع الوسائل مثل التملق والرشوة ... الخ . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «... [in] discussion the following points were made:-...»

«The maintenance of our position in the Canal Zone must of course be secured ruthlessly and at all costs...».

«It was assumed that the Commanders-in-Chief, Middle East, were taking all possible measures such as cajolery, bribery, etc., to keep their local labour...».

وبخاصة مع نجاح واتساع مقاطعة المصريين للقوات البريطانية فى العمالة والنقل بالسكك الحديدية[١] . وقد عزز العسكريون البريطانيون هذه المطالب بادعائهم أنه من المحتم الانتقال من مجرد الحصار المضاد لمنطقة القناة الى اتخاذ اجراءات ايجابية تتعدى هذه المنطقة ، وذلك حتى تكون أكثر فعالية وطالبوا أيضا بحظر نقل البترول من السويس الى القاهرة [٢] .

ولمواجهة تدفق مزيد من الفدائيين الى منطقة القناة [٣] ، وفى محاولة لايقاف نشاطهم فى منع العمال من التعاون مع البريطانيين فى المنطقة [٤] ، تم تفويض سلطة القبض والاعتقال والطرد من المنطقة للسلطات العسكرية البريطانية هناك [٥] .

وبالرغم من استخدام القوات البريطانية لتلك السلطات بقسوة وتكثيف عملية التفتيش بما تضمنته من اعتداء على المواطنين فى المنطقة والاعتداء على كرامة البوليس المصرى الذى سلبته السلطات البريطانية اختصاصاته بهذا القرار ، فقد تصاعد العمل الفدائى ضد البريطانيين ولم يتقهقر كما تصوروا [٦] ، وحدثت اشتباكات واسعة بين القوات البريطانية من جانب والفدائيين والبوليس من جانب آخر فى ١٧ و١٨ نوفمبر ١٩٥١ ، سقط فيه قتلى وجرحى من الجانبين ، ثم حدثت اشتباكات أخرى مماثلة فى السويس فى ٣ و٤

---

(١) G.H.Q. M.E.L.F. to Ministry of Defence, No. 539/CCL, top secret and operational immediate despatch, 27.10.51, FO 371/90145.

(٢) Ibid.

(٣) أرسل « ارسكين » برقية عن ورود معلومات بدخول عدد من الفدائيين من الاخوان المسلمين والحزب الاشتراكى ، وأنه يجب اتخاذ إجراء رادع من الجانب البريطانى بتفويضه سلطة القبض والاعتقال والطرد لأنه لا يمكن أن يعتمد على البوليس المصرى فى ذلك . انظر لمزيد من التفصيل :

- G.H.Q. M.E.L.F. to Ministry of Defence, No. 537/CCL, Secret tel., 27.10.51, FO 371/90117.

(٤) Stevenson to FO, No. 855, priority and secret tel., 27.10.51, FO 371/90144.

(٥) C.O.S. (51) 172nd Meeting top secret «Measures to maintain our position in Egypt», 29.10.51, FO 371/90145.

(٦) أقام الفدائيون عوائق على طريق القاهرة – الاسماعيلية فى بلبيس والعباسة ليفتشوا عن المشبوهين بما فيهم البريطانيون . انظر :

- T.Rapp (British Middle East Office 'B.M.E.O' Fayid) to FO, No. 15, secret tel., 6.11.51 FO 371/90118.

– كما بلغ عدد المقبوض عليهم من الفدائيين على يد القوات البريطانية حتى ٣ ديسمبر ١٩٥١ : ٩٨ شخصا تم طرد ٦٥ منهم الى خارج المنطقة واعتقل الباقى . انظر :

- G.H.Q. M.E.L.F. to War Office No. 49 priority and restricted weekly report, 3.12.51, FO 371/90119.

ديسمبر ١٩٥١ تعاطف فيها أيضا البوليس النظامي مع الفدائيين [(١)] .

ويلاحظ أنه في تلك الفترة وما بعدها بدأ الحديث من جانب البريطانيين عن ارتفاع مستوى تنظيم الفدائيين وعملياتهم الهجومية على القوات البريطانية [(٢)] ، واعتبروا ذلك دليلاً على مزيد من الادارة المتخصصة لتلك الكتائب ومؤشرا على استمرار اختراق الفدائيين المدربين من الدلتا [(٣)] بالرغم من الاجراءات المشددة التي اتخذتها القوات البريطانية لوقف هذا الاختراق .

وقد أدت كل هذه التطورات الى الضغط لمزيد من التشدد من جانب السلطات العسكرية البريطانية في منطقة القناة أولا بالقيام بعملية تأديبية رادعة في كفر عبده بالسويس في ٨ ديسمبر ١٩٥١ [(٤)] ، تلك العملية الوحشية التي كان من أهدافها الى جانب استعراض القوة أمام المصريين رفع الروح المعنوية للقوات البريطانية في المنطقة [(٥)] .

---

(١) انظر فيما يتعلق بحوادث الاسماعيلية في ١٧ و١٨ نوفمبر ١٩٥١ وحوادث السويس في ٣ و٤ ديسمبر ١٩٥١ الرافعي ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو** ، مرجع سابق ص ص ٥٧ – ٥٨ ، ص ص ٦٠ – ٦٤ . وانظر أيضا :

- FO minute, 30.1.52, enclosure: (a) «Record of the principal events in Anglo-Egyptian relations: 8th October, 1951-25th January, 1952.», Op.Cit.

(٢) Rapp (B.M.E.Q) to FO, No. 86, priority and secret tel., «Canal Zone situation report No. 2», 30.11.51, FO 371/90120.

((٣)) Confidential minute by J.De C. Hamilton, «Some notes on the situation in the Canal ZOne-january 1952», 14.1.52, FO 371/96862.

– وقد أدى توافد اعداد كبيرة من الفدائيين الى منطقة القناة ومنهم طلاب الجامعة الى تكثيف العمل الفدائي وتزايد الحوادث ضد القوات البريطانية في السويس وطريق الاسماعيلية – التل الكبير ، كما تزايد نشاطهم في تهريب السلاح للمنطقة . انظر لمزيد من التفصيل :

- Rapp (B.M.E.O.) TO FO, No. 1 Saving, confidential «Canal Zone situation report No. 5, January 1st-14th, 1952.» 15.1.52, FO 371/96860.

(٤) انظر التفاصيل الحقيقية لعملية كفر عبده وأهدافها ، وهي العملية التي قامت القوات البريطانية فيها بإخلاء مساكن السكان وهدمها بدعوى تأمين الطريق الى وابور تكرير المياه الذي يخدم القوات البريطانية . ويلاحظ اختلاف تلك التفاصيل عن القصة المعلنة من الجانب البريطاني ودوافعها :

- G.H.Q. M.E.L.F. to Ministry of Defence, operational immediate despatch, 9.12.51, and Rapp (B.M.E.O.) to FO, No. 128 priority and secret «Canal Zone situation report No. 3, December 1st to 15th», 15.12.51, FO 371/90122.

(٥) Ibid.

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل عن تلك الأحداث الرافعي ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو** ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ – ٧١ . ومن المفارقات أنه في الوقت الذي كان يعاني فيه ألف من المواطنين المصريين – على أساس أنه تم هدم مائة منزل وذلك حسب التقديرات السرية البريطانية – من فقدان منازلهم ، بل واستيلاء القوات البريطانية على أثاث هؤلاء المواطنين البسطاء بدعوى ارجاعه لهم فيما بعد ، انظر :

ومن جهة ثانية اشتد اصرار العسكريين على إعلان الحكومة العسكرية فى منطقة القناة حتى يتسنى لهم الحصول رسميا على التفويض بسلطة محاكمة ومعاقبة الفدائيين بالاضافة الى سلطة نزع سلاح البوليس المصرى بالقوة [1] وقد رجحت كفة العسكريين ودعوتهم الى مزيد من التشدد عندما اتخذت الوزارة البريطانية قرارا بالاستعداد لاعلان الحكومة العسكرية [2] ، وتم بالفعل إعداد النص النهائى لاعلان الأحكام العرفية فى منطقة القناة [3] .

٣ - السياسة البريطانية طويلة الأجل لضمان كبت الحركة الفدائية المصرية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الغربية فى مصر :

فى نفس الوقت الذى وضعت فيه الحكومة البريطانية خطط التشدد العسكرى فى منطقة القناة بهدف استمرار بقاء القاعدة البريطانية عاملة ونقل اليأس الى نفوس المصريين من قضيتهم - على النحو الذى مضت الاشارة اليه - تم وضع خطة طويلة الأجل عكست نفس الأسلوب البريطانى فى الأزمات التى واجهت الحكومة البريطانية مع مصر منذ الحرب العالمية الأولى ، ألا وهو استخدام سياسة التوازنات الثلاثية المعهودة لتغيير الحكومة .

إلا أن الذى لم يتنبه اليه صانعو السياسة البريطانية - إلا متأخرا - هو أن الظروف قد تغيرت بحيث جعلت هذه العملية غير مجدية فى إحداث الآثار المرغوبة من وجهة نظرهم ، وأن الحركة الوطنية المصرية قد انطلقت بقوة فى طريق لا تستطيع أية حكومة أن تحيدها عنه ، وهو ما برهن عليه تطور الحوادث كما يتضح من التحليل التالى .

فلقد وضع صانعو السياسة البريطانية - منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ - هدفا

- Rapp (B.M.E.O.) to FO, No. 106, emergency and confidential tel., 8.12.51, FO 371/90121.

- كان السياسيون البريطانيون يناقشون فى مجلس العموم أمن نسائهم وأطفالهم ويبدون قلقهم من مجرد تعرضهم للشعور بالخوف ، وذلك بعد أن أكد « إيدن » أنه لم تحدث أية إصابات جسمانية بينهم منذ بداية الاضطرابات ! انظر :

- Parliamentary Debates (Commons), 21.11.51, FO 371/90121.

(١) Minute by Cabinet Office, 7.12.51, FO 371/90150.

(٢) Letter from Strang to G. Turner (War Office), 14.12.51, enclosure: «Preparations for Military Government in Egypt. List of Departments, to attend proposed Committee», FO 371/90123. See also «Minutes of meeting held in the FO..., 12th December, 1951. Preparations for Military Government in Canal Zone of Egypt», FO 371/90123.

(٣) War Office to Bendall, 5.12.51, FO 371/90121.

طويل المدى لسياستهم فى مصر ألا وهو العمل على تغيير الحكومة الوفدية ، إعتقادا منهم بامكانية تشكيل حكومة مصرية أخرى تكون مستعدة للوصول الى تسوية مع بريطانيا تسمح لها بالاحتفاظ بقاعدة عاملة وقيادة للشرق الأوسط فى وقت السلم [١] .

وقد اعترف صانعو السياسة البريطانية بأن تحقيق هذا الهدف يحتاج الى وقت خاصة وأنهم أرادوا تجنب مخاطر القيام باجراء عنيف للوصول الى ذلك التغيير خشية أن يأتى بعكس النتيجة المرجوة – من ناحية – وحتى لا يقوى الحركة الوطنية اكثر فى مواجهة بريطانيا من ناحية ثانية ، وكى لا تفقد الحكومة البريطانية تأييد الحكومة الأمريكية التى نصحتها بضبط النفس من ناحية ثالثة [٢] . ويلاحظ هنا حذر صانعى السياسة البريطانيين من الوقوع فى نفس الخطأ الذى ارتكبوه فى ايران وهو الاعتماد على الاسقاط السريع لمصدق [٣] .

وقد حدد صانعو السياسة البريطانية منذ البداية القوى التى يمكن أن تساعدهم – من وجهة نظرهم – فى هذا المخطط وهى الملك والجيش المصرى ، لذلك نصحوا منذ بداية التصاعد العسكرى والسياسى بينهم وبين مصر بتجنب أى صراع مع هاتين القوتين [٤] ، وخاصة بعد التصادم الذى حدث بين القوات

---

(١) Minute by Bowker, «Policy in Egypt», 27.10.51, Op.Cit.

– وعندما تولت حكومة المحافظين السلطة فى بريطانيا بعد انتخابات ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ ، بحث « إيدن » – الذى تولى وزارة الخارجية مرة أخرى – المذكرة السابقة ووافق على ما جاء بها وذلك على أساس ما يلى : « طالما أنه من الواضح أن الحكومة الحالية لن تستطيع أبدا أن تتراجع فى خطواتها بحيث تكون فى مركز يجعلها تصل الى اتفاقية معقولة معنا ، يجب أن نعمل من أجل خلق موقف حيث يمكن تحقيق تغيير الحكومة أو على الأقل تغييرات فيها » . انظر لمزيد من التفصيل :

- FO to Stevenson, No. 1249, immediate and secret tel., 2.11.51, FO 371/90146: «Since it seems unlikely that the present Government could ever retrace its steps so far as to be in a position to reach a reasonable settlement with us, we must work for a situation where a change of government or at See also Anthony Eden, The Memoirs of Anthony Eden. Full Circle, (Boston, Houghton Mifflin Co.,1960), pp.248-250.

(٢) Ibid.

(٣) جاء ذلك على لسان « سليم » – قائد القوات الامبراطورية البريطانية – فى الاجتماع التالى :

- C.O.S. (51) 169th Meeting, top secret, 23.10.51, FO 371/90144.

(٤) Minute by, Bowker, «Policy in Egypt», 27.10.51, Op.Cit.

– فقد جاء فى المذكرة السابقة أنه « ... ينبغى أن نتجنب صراعا مع القوات المسلحة ، وفوق كل شىء مع الملك ، الذى ، بالرغم من أنه لا يعتمد عليه ، ولا يمكن التنبؤ [بسلوكه] يعتبر ، مع ذلك ، العنصر الدائم فى الصورة الذى يجب أن ندفعه فى لحظة ما إلى أن يحقق التغيير المطلوب » :

- «... We should avoid conflict with the Egyptian armed forces and above all with the King, who, = though unreliable and unpredictable is, nevertheless, the permanent element in the picture whom at

البريطانية فى منطقة القناة وأحد مواقع القوات المصرية بجوار كوبرى الفردان عندما قامت القوات البريطانية باحتلال هذا الكوبرى الوحيد الذى كان يربط بين منطقة القناة وصحراء سيناء واحتلال مواقع المعديات الثلاث التى كانت تقوم بنفس الغرض بدون إخطار مسبق لقيادة الجيش المصرى [1] ، عازلة بذلك قواته فى سيناء عن الوادى [2] .

ولقد كان موقف قيادات الجيش المصرى مؤسفا منذ البداية ، ففى الوقت الذى قامت فيه القوات المصرية العاملة بواجبها واشتبكت مع قوات العدو التى حاولت الاستيلاء على موقعها بجوار كوبرى الفردان بالرغم من التفاوت فى القوة بين الطرفين ، وقفت قيادة الجيش موقفا متخاذلا أمام العسكريين البريطانيين .

فقد أرسل « ارسكين » – قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة – إنذارا الى اللواء سعد الدين صبور بسحب القوات المصرية من منطقة القناة قبل السادسة مساء نفس اليوم ، ومنع مرور أية قوات مصرية فى المنطقة إلا بتصريح من القيادة البريطانية بناء على إخطار مسبق بمدة كافية [3] !

---

some moment we should have to induce to bring about the desired change». See Ibid.

– انظر أيضا موافقة « إيدن » بعد توليه وزارة الخارجية البريطانية على ذلك الاتجاه حيث وافق على « أن العناصر المحتمل أن تساعدنا هى الملك والقوات المسلحة » :

- «We agree... that the elements most likely to help us... are the King and the armed forces». See FO to Stevenson, No. 1249, 2.11.51, Op.Cit.

(١) انظر ص ٣٦٣ من الكتاب . وانظر أيضا :

- Reuter, Fayid, 19.10.51, FO 371/90116.

(٢) وقد كان محشودا عدد كبير من القوات المصرية فى سيناء على الحدود بينها وبين إسرائيل ، انظر المرجع السابق .

(٣) H.Q. B.T.E. (Headquarters British Troops in Egypt) Erskine to War Office, No. GO 678, Top secret despatch, 18.10.51, FO 371/90116.

– فقد جاء فى البرقية السابقة ان « ارسكين » أرسل أحد ضباطه لمقابلة قائد القوات المصرية فى منطقة القناة « ... ليخبره بأنه بعد الساعة ١٨٠٠ [فى] ١٨ أكتوبر [١٩٥١] لن يدخل الجيش المصرى منطقة القناة وأعطى له [مهلة حتى هذا الميعاد] ... لتنفيذ هذا الأمر وقال له أنه بعد اعطائى [يقصد ارسكين] تحذيرا لمدة كافية مسبقا سوف اسمح للقطارات بالمرور الى سيناء . وقد غلف ذلك كله بحديث عن أن قواتنا [أى القوات المسلحة لكلا البلدين] أصدقاء وأن الموقف سياسى بحت » !:

- «[Concerning the] Egyptian Army [,] I sent my Chief of Staff to see GOC [General Officer Comanding] Canal Zone and tell him that after 1800 hrs 18 Oct Egyptian Army would not enter Canal Zone [,] gave him until 1800 hrs 18 Oct to make order effective [,] told him that by giving me due warning I would permit trains in transit to Sinai. Buttered all this up with talk of our forces being friends and situation entirely political». See Ibid.

– وقد انسحبت قوات الجيش المصرى فعلا من منطقة القناة الى الجنوب فى طريق السويس بين الكيلو ٥٠ ، ٣٢ . انظر :

وقد كان رد فعل قيادات الجيش المصرى مصدر دهشة حتى للسلطات العسكرية البريطانية [(1)] التى كانت قد وضعت فى إعتبارها أثناء إعداد خططها المسبقة احتمالات تدخل الجيش والطيران لايقاف اعتداءات القوات البريطانية فى منطقة القناة [(2)].

والغريب أنه بالرغم من أن الاجراءات التى اتخذتها القوات البريطانية فى منطقة القناة كانت مهينة للجيش المصرى ومخلة بالشرف العسكرى حيث سحبت اختصاصاته وحرم من أداء واجبه الرئيسى فى حماية أرض الوطن ومواطنيه ومنع من الدخول الى منطقة تشمل جزءا من أرض مصر وتخضع للسيادة المصرية ، واحتلت القوات البريطانية مواقع جديدة فى هذه المنطقة لتقيم عليها مراكز للتفتيش والحراسات والسيطرة على المرور وفرض عليه فى نفس الوقت ألا يتحرك [(3)] ، كما دخلت القوات البريطانية مدن القناة بدعوى الأمن واعتدت

- G.H.Q. M.E.L.F. to War Office, No. 32424 G (O) A, top secret despatch, 19.10.51, FO 371/90117. =

(1) فقد علق « ارسكين » على المقابلة بين القائد العام للقوات المصرية فى منطقة القناة مع الضابط البريطانى الذى نقل له الانذار السابق ذكره بما يلى : « تلقى قائد القوات المصرية اوامره كما لو كان قائد فصيلة يتلقى أوامره من قائد وحدة [و] السؤال الوحيد [من جانبه] كان هل سنسمح لقوات الجيش المصرى فى منطقة القناة ان تنسحب » !:

- «[Egyptian] GOC took his orders as if he was Platoon Commander receiving his orders from CO [Commandibg Officer]. Only question was would we allow Egyptian Army troops in Canal Zone to have leave». See G.H.Q. B.T.E.Erskine to War Office, No. GO 678, 18.10.51, Op.Cit.

– وفى واقع الأمر فان « ارسكين » لم يخف هذا الانطباع وانما صرح به علانية فقد نقلت وكالة رويتر أنه قال « إن الجنرال المصرى الذى جاء ليقابله تصرف مثل ملازم أول يتلقى أوامره » !:

- General Erskine said that the Egyptian General who came to interview him behaved like a subaltern taking his orders». See Reuter, Fayid, 19.10.51, Op.Cit.

(2) فقد بحثت القيادات العسكرية البريطانية احتمالين لتدخل الجيش المصرى ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة : أولا : « أمر الجيش المصرى بمساعدة البوليس مع منع تسهيلات القاعدة عن [القوات البريطانية] فى منطقة القناة » . وكان تقدير العسكريين البريطانيين أنه « توجد قوات كافية لهذا الغرض » . لمزيد من التفصيل انظر :

- C.O.S. (51) 496 Meeting, top secret and Guard, «Measures to maintain our position in Egypt. Note by the Secretary», 30.8.51, FO 371/90138.

– وثانيا : أمر الجيش المصرى بمحاولة طرد القوات المسلحة البريطانية من منطقة القناة . وبرغم استبعاد هذا الاحتمال الا أن تقدير العسكريين البريطانيين كان أنه محتمل الحدوث فى حالة اتساع صدام عسكرى محلى ، ولذلك تم طلب تعزيزات عسكرية بريطانية الى منطقة القناة . لمزيد من التفصيل فى هذه النقطة الى جانب إجراءات التصاعد فى استخدام القوة بين الجيش المصرى والبريطانى والقوات البريطانية الضرورية لذلك وتلك التى ينبغى أن توضع تحت الاستعداد فى القواعد البريطانية فى الشرق الأوسط أى فى برقة وطرابلس والعقبة وقبرص والسودان والحبشة اذا تم تنفيذ العملية BUCCNEER Phase 3 انظر :

- Ibid., Apendix A. «Strength and availability of Egyptian and British forces».

(3) H.Q. B.T.E. Erskine to War Office, No. GO. 686, top Secret despatch, 19.10.51, FO 371/90116.

على حرمة سكانها واشتبكت معهم ، فان القيادات العسكرية المصرية ظلت ساكنة متجاهلة للتصاعد الخطير الذى كان يحدث فى المنطقة وكأنها ليست أرضا مصرية[1] !

ولقد كان ذلك من أهم العوامل التى شجعت القيادات العسكرية البريطانية فى منطقة القناة على التمادى فى الاعتداء على أهالى المنطقة واستعراض القوة لتنفيذ مخططاتهم من أجل ايقاف العمل الفدائى فى القناة ، مثلما حدث فى عملية كفر عبده[2] . كما حثتهم - فى نفس الوقت - على الضغط على الحكومة البريطانية

= - وتسجل البرقية السابقة مقابلة هامة وذات دلالات كبيرة بين صبور و« ارسكين » تمت « بتعليمات من حيدر ... القائد العام ليتكلم أساسا عن موضوع المواصلات للقوات المصرية فى سيناء . فقال انه كان ممتنا جدا لسلوكنا فى ومعالجة المشكلة على أنها سياسية وليست عسكرية وعلى ذلك السماح باستمرار المواصلات للقوات [المصرية] شرق القناة . لقد قال انه لن يحرك جنديا الى منطقة القناة بدون تعليماتى وأنه مستعد لنقل أى آخرين أرغب [فى نقلهم] لتجنب الحوادث . واعتذر عن حادثة كوبرى الفردان حيث أطلقت قواته النار علينا بدون إنذار . [و] لم يقدم أى شكوى بخصوص ذلك الحادث وبدا أنه يتقبل المسئولية الكاملة عنه . لقد تفهم غرضى من إبقاء قوات [بريطانية] فى مدن منطقة القناة وتقبل وجهة نظرى بأن ذلك كان ضروريا . [و] تقبل أيضا عوائق الطرق وتفتيش العربات والقطارات ... [وقد] كان متلهفا جدا لتنظيم حركة السكة الحديد فى المنطقة وتقبل أى شروط أحب أن أذكرها طالما مرت القطارات بانتظام . إن انطباعى أنه كان مهزوزا جدا برد فعلنا الحاد » !:

- «General Sabour DMT Egyptian Army came to my office to see me... He came on instructions from Haider Pasha Commander in Chief principally on subject of line of communication to Egyptian troops in Sinai. He said he was most grateful for our attitude in treating matter as political and not military problem and therefore allowing communications to continue to troops east of Canal. He said he would not move a soldier into Canal Zone without my authority and he would remove any others I wish to avoid incidents. He apologised for incident at El Firdan Bridge where his troops fired on us without warning. He made no complaint on this incident and seemed to accept full responsibility for it. He understood my reason for keeping troops in Canal Zone towns and accepted my view that it was necessary. He also accepted road blocks and searching of vehicles and trains... He was extremely anxious to arrange railway movement through zone and accept any conditions I liked to name as long as trains went through regularly. My impression was that he was extremely shaken by our sharp reaction». See Ibid.

(١) انظر وصف « ألن » بالخارجية البريطانية للوضع فى القناة واتجاه العسكريين البريطانيين الى مزيد من السيطرة على مدن القناة وتحركات سكانها ، بل لقد وصل بهم الأمر الى تطويق الحى العربى بالاسماعيلية بالأسوار الشائكة وفصله عن باقى المدينة !:

- Minute by Allen, «Action in the Canal Zone», 18.10.51, FO 371/90143: «It is becoming clear... that our military authorities in Egypt are in fact taking over responsibility for the whole of a strip of Egyptian territory along the Western bank of the Suez Canal from Port Said to Suez. For instance, in Ismailia British troops are wiring off the Arab quarter from the remainder of the town».

(٢) انظر ص ٣٦٥ من الكتاب .

من أجل فرض مزيد من إجراءات السيطرة على منطقة القناة وإعلان الحكومة العسكرية فيها[1] .

ومع تصاعد عمليات الفدائيين المصريين فى منطقة القناة من جانب وتصاعد إجراءات السيطرة العسكرية البريطانية على المنطقة من جانب آخر واستمرار سياسة الحكومة المصرية فى إبعاد الجيش عن حلبة الصراع بين الفدائيين والقوات البريطانية ، وذلك برغم الاشتباكات العنيفة بين الطرفين[2] ، بدا الوضع فى صورة شاذة ، وكأن تلك الأحداث تقع فى بلد آخر !

الا أن ذلك الموقف المتخاذل لقيادات الجيش المصرى أثار صغار الضباط الذين كانوا يضغطون على قياداتهم للقيام بواجبهم ويعبرون عن تذمرهم من هذا الوضع المهين[3] .

---

(١) G.H.Q. M.E.L.F. to Ministry of Defence, No. 539/CCL, 27.10.51, Op.Cit.

– فقد جاء فى المذكرة السابقة فى تبرير اتخاذ اجراءات أكثر ايجابية فى مواجهة الحركة الفدائية فى منطقة القناة « ان القوات المسلحة المصرية حرصت على إيضاح رغبتها فى تجنب أى صدام مع البريطانيين . [وأن] وحدات الجيش فى المنطقة تقبل سيطرتنا على تحركاتها . [كما أن] الجيش خارج منطقة القناة وعد بأن يظل بعيدا عن طريقنا » :

- «Our aim should... be to work for a settlement of the dispute by positive action not limited to counter-blockade measures in the Canal Zone... The Egyptian Armed Forces... have made clear their desire to avoid any clash with the British. The army units in the Canal Zone accept our control over their movements. The army outside the Canal Zone has also promised to keep out of our way». See Ibid.

(٢) Stevenson to FO, No. 137, priority and confidential tel., 23.1.52, FO 371/96861.

– وقد ورد بالبرقية السابقة تعليق من السفير البريطانى على مقابلة بين محمد حيدر والملحق العسكرى البريطانى لم يشر فيها الأول الى الموقف فى الاسماعيلية على الاطلاق ، حيث كثفت القوات البريطانية من إجراءات التفتيش والاعتقال للفدائيين . واعتبر ذلك « علامة مرضية » :

- «Haidar Pasha, Commander-in-Chief of Egyptian armed forces saw Military Attaché this afternoon on another matter and did not refer to Ismailia situation. This is a favourable sign». See Ibid.

(٣) يلاحظ أنه برغم رسالة السفير البريطانى الى سراج الدين التى حذره فيها مسبقا بقيام القوات البريطانية بهدم منازل كفر عبده ، انظر نص الرسالة :

- Stevenson to FO, No. 1150, emergency and confidential tel., 7.12.51, FO 371/90121.

– أى أنه برغم ذلك التحذير ، لم يوضع الجيش المصرى فى وضع الاستعداد ، الا أن قائد القوات المصرية أخطر الملحق العسكرى البريطانى أن القوات المسلحة المصرية وضعت فى موقف صعب بواسطة الحكومة ، وأنه ذهب مباشرة من مؤتمر عسكرى على مستوى عال لمقابلة الملك . انظر :

- Stevenson to FO, No. 1157, immediate and secret tel., 8.12.51, FO 371/90121.

– انظر أيضا مقابلة صبور مع قائد أركان القوات البريطانية فى منطقة القناة ، حيث تكلم الأول عن تزايد الشعور المعادى لبريطانيا فى البلد وفى الجيش بسبب أحداث القناة وخاصة بعد عملية كفر عبده ، واستخفاف قائد الأركان =

= البريطانى بهذا الرأى وقوله إن هذا الرأى العام مصطنع كلية وأن « الصحافة المتطرفة هى السبب فى إثارته » :
- Stevenson to FO, No. 142 Saving, confidential despatch, 22.12.51, FO 371/90123: «Following is... from General Erskine... General Sabbour asked my Chief of Staff to see him... [He] reports the ensuing conversation as follows: '... Sabbour then talked at length on the feeling that was growing up in the country against the British in the Canal Zone. He said that anyone who opposed us openly was regarded as a patriot and that if the police checked their activities they would be regarded as enemies of their country... He said that... since the incident of the road at Suez [Kafr Abdou] the feeling had become stronger than ever. I suggested that the public poinion he mentioned was entirely artificially stimulated by the extremest press... Sabbour then referred to the difficult situation that had been created for the Egyptian Army and particularly to those known to be friendly to the British... He said that anyone praised by the British was immediately regarded with suspicion... Many younger members of the Egyptian Army had been affected by propaganda and the growing public opinion throughout the country...'».

— وقد كان هذا التذمر الشديد الذى ساد صفوف صغار الضباط فى القوات المسلحة المصرية ضد قياداتهم العسكرية طبيعيا بعد أن فقدوا الثقة فى هذه القيادات — مع تورطها فى قضية الأسلحة الفاسدة — مثل محمد حيدر وعثمان المهدى اللذان استقالا فى نوفمبر ١٩٥٠ لورود إسميهما فى التحقيق ، انظر لمزيد من التفصيل فى مسألة التحقيقات فى قضية الأسلحة الفاسدة :

- Stevenson to Bevin, No. 65, confidential tel., 10.2.51 enclosure No. 2: «Digest of information published about transactions investigated by the Procurator General», FO 371/90178.

— ثم تزايد هذا التذمر مع الطريقة التى عالج بها القصر والحكومة الوفدية تلك القضية فقد منح الملك أوسمة عالية لكل من تورط إسمه فى قضية الأسلحة الفاسدة مثل كريم ثابت وادموند جهلان فى ٣٠ مارس ١٩٥١ ، كما أتهم مصطفى النحاس المعارضة فى بيان للصحافة « بقيامها بالهجوم غير المبرر وبدون اساس على اشخاص مخلصين أمناء ، وقد عبر عن رضائه عن ذلك التعبير عن عناية الملك فاروق بهم [يقصد الأوسمة] ، الذى سيكون كما يقول أحسن بلسم ممكن لجراحهم » . انظر لمزيد من التفصيل :

- Confidential letter from Wardle-Smith to Morrison, No. 126, 3.4.51, FO 371/90178.

— انظر أيضا التعليق الذى ورد فى المكاتبة السابقة على تقليد الملك أوسمة للمتورطين فى قضية الأسلحة الفاسدة ، وخاصة هؤلاء الذين لم تثبت براءتهم : « يمكن أن ينظر الانسان الى ذلك التصرف كعمل [من أعمال] الجنون السياسى من جانب الملك فاروق » ! :

- «One can only regard this as an act of political madness on the part of King Farouk». See Ibid.

— إلا أن هذا التذمر داخل الجيش بلغ اوجه عندما وافقت الحكومة الوفدية على عودة محمد حيدر وعثمان المهدى الى مراكزهما القيادية بالجيش فى نفس الوقت الذى خرج منه محمود عزمى — المدعى العام والذى كان مسئولا مباشرة عن اتساع التحقيقات فى قضية الأسلحة الفاسدة — من منصبه فى أبريل ١٩٥١ . انظر :

- Stevenson to Morrison, No. 228, confidential tel., 22.6.51, FO 371/90178.

وقد تجلى انعكاس الأوضاع السياسية والعسكرية فى البلاد على الروح المعنوية داخل الجيش فى أحد منشورات « الضباط الأحرار »[1] الذى جاء به مايلى : « أيها الضباط ما كدنا نتخلص من حيدر الخائن الأول والمسئول الرئيسى عن الهزيمة التى منى بها الجيش فى حرب فلسطين والذى تستر على المجرمين واللصوص من كبار الضباط . وما كاد الجيش يتطهر من الخونة أمثاله وأمثال حسين سرى ومن شاكلهم ... حتى فوجئنا بمؤامرة بعض المأجورين من الضباط الذين هتفوا له فى ١٠ فبراير [١٩٥٢] بنادى الضباط فانساق وراءهم بعض السذج من الضباط مرددين بلا وعى الهتاف له . ولو كانوا يعلمون ما يدبر لهم فى الخفاء لهتفوا ضده ولقالوا : يسقط حيدر الخائن » .

« لقد أتاح هؤلاء المأجورين ومن تبعهم من الضباط الفرصة الذهبية للسراى لتعيده للجيش فى صورة بطل . ولقد بدأ البطل عمله بتحطيم قضية الأسلحة بشهادته التمثيلية فقد شهد أن جميع الضباط المتهمين لا يتطرق الشك الى ذمتهم !!! » .

« هذا أول فصل من التمثيلية ، أما الفصل الثانى فهو تصريحاته بأنه قد عاد للجيش وفى يده اليمنى العلاوات والترقيات وفى اليسرى الرتب والنياشين . فما السر فى الاغداق على الجيش فى الوقت الذى تنكر فيه الحكومة على جميع الطوائف تحسين حالتهم ؟ » .

« إن فشل الطبقات الحاكمة جميعا فى تحقيق مطالب الشعب السياسية والاقتصادية ورغبتها فى التحالف مع الاستعمار وتحقيق الدفاع المشترك الذى يقاومه الشعب ، قد دفعها الى استمالة الجيش بالرشوة لاستعماله أداة للبطش بالحركات الوطنية وتحطيم مطالب الطوائف الاقتصادية . إن الجيش لن يرفض تحسين حالته المادية لكنه يرفض أن يكون ذلك رشوة على حساب المطالب الشعبية !!! » .

« يا ليت الأمور وقفت عند هذا الحد بل رأينا « حيدر الخائن » يبدأ فى تنفيذ الدفاع المشترك ، فالسلاح الجوى يعمل الآن فى القنال مشتركا فى العمليات مع الطيران الانجليزى حتى لقد اندمج الطيران المصرى فى اجازاته مع الطيران الانجليزى فأصبحت عطلته الأسبوعية السبت والأحد – ولقد حذا السلاح البحرى حذو السلاح الجوى . كل هذا من أجل تنفيذ الدفاع المشترك الذى يرمى لربطنا بعجلة الدول الاستعمارية وجرنا الى الحرب العالمية التى يحضرون لها . وجعل مصر موردا صعبا يمدهم بملايين الجنود فى حرب لا صالح للشعب المصرى فيها ... » .

« ولكن الجيش المصرى قد أصبح الآن واعيا ولن ينخدع بمثل هذه المؤامرات الدنيئة التى تدبر له . وأن الجيش لقادر الآن على تطهير صفوفه من الخونة ولكنه سينتظر العدالة لتأخذ مجراها فإذا لم تكن هناك عدالة أقامها بحد السيف والقوة » .

---

(١) وجد هذا المنشور فى الملف « منشورات » بوزارة الداخلية رقم ١٩٣ ، مرجع سابق ، وهو مكتوب بخط اليد ، بعنوان « نداء من ضباط الجيش الأحرار » بتوقيع « الضباط الأحرار » ، بدون تاريخ انما يتضح من نصه أنه صدر بعد رجوع محمد حيدر الى قيادة الجيش المصرى فى أبريل ١٩٥١ .

ولعل الدور الذى لعبته السياسة البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت هو الذى يفسر التناقض الذى بدا فيه الوضع أثناء حركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة . فمنذ البداية كان من مصلحة السياسة البريطانية – من جانب – تحييد الجيش المصرى – كما سبق ذكره – وقد ساعدها فى تحقيق ذلك موقف القيادات العسكرية المتخاذل وتأييد الحكومة لهذا الموقف تمشيا مع اتجاهها الى عدم الوصول فى الصراع مع الحكومة البريطانية الى آخر المدى ، وهو ما جعلها تظهر وكأنها تسير وراء قوة دافعة أكبر منها – وهى الحركة الفدائية يؤيدها الرأى العام – بل وتحاول فى كثير من الأحيان أن تكبح جماح تلك القوة (1) .

---

(1) إستجابت الحكومة الوفدية لطلب الحكومة البريطانية إيقاف المظاهرات التى تبعت إلغاء المعاهدة فأخطرت الخارجية المصرية السفارة البريطانية مسبقا باعتزامها منع المظاهرات فى اليوم التالى . انظر :

- FO to British Embassy, Alex., No. 1015, confidential tel., 10.10.51, FO 371/90115. and Stevenson, Alex. to FO, No. 699, 11.10.51, FO 371/90116.

– وفعلا صدر بيان مذاع بالراديو من سراج الدين بمنع المظاهرات منعا باتا فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم أصدر النحاس بيانا أذيع أيضا بالراديو بعد الاشتباكات التى حدثت بين المتظاهرين والشرطة من جانب وبين القوات البريطانية من جانب آخر فى الاسماعيلية وبورسعيد فى ١٦ أكتوبر ١٩٥١ قال فيه « اطالبكم اليوم بالمحافظة على الهدوء بعد الأحداث التى [اشعر] بالأسف عليها والتى تسبب لى ألما . انتى لن أتردد فى طلبكم للتصرف عندما تحين الفرصة . إن المناسبة قد تحتاج لتضحيات ...، لأنها سوف تكون من أجل وضع وادينا فى مكانه المناسب بين الأمم ، تحت تاج الفاروق فليحمه الله » !:

- «Today I call upon you to maintain calm after occurrances which I regret and which give me pain. I shall not hesitate to call upon you to act when the occasion demands. The occasion may demand sacrifices, for it will be to put our valley in its appropriate place among the nations, under the Crown of the Farouk. May God save Him». See BBC, 16.10.51, FO 371/90166.

– وقد وضعت الحكومة الوفدية فى ورطة عندما بدأ تكوين « كتائب التحرير » فهى لم تكن تستطيع أن تمنع تشكيلها علنا بسبب التأييد الكبير الذى تلقته من الشباب ومن الرأى العام ، إلا أن الحكومة الوفدية خشيت فى نفس الوقت من نمو تلك التنظيمات شبه العسكرية حيث تكون مصدر خطر على النظام نفسه ، لذلك أعلن وزير الداخلية بعد مظاهرات ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥١ قرار الحكومة بوضع تلك التنظيمات تحت سيطرتها ، انظر :

- Stevenson to Eden, No. 416, confidential tel., «Organization of the 'Liberation Squads' in Egypt», 3.12.51, FO 371/90121.

– وقد أجرت السفارة البريطانية اتصالا مع الحكومة المصرية فور صدور هذا الاعلان فقابل الملحق العسكرى البريطانى محمد حيدر – القائد العام للقوات المسلحة المصرية – فى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ لمناقشته فى موضوع « كتائب التحرير » ولاخطاره « ... أنه اذا اصبحت هذه الكتائب قوة تابعة للدولة ، فأى هجوم من جانبهم على القوات البريطانية يكون بالفعل عملا من [أعمال] الحرب » :

بقيت اذن عملية اختيار التوقيت المناسب لإحداث التغيير الوزارى المرغوب من جانب الحكومة البريطانية . وبالرغم من أن الملك قام من جانبه بالخطوة الأولى فى هذا الاتجاه بعد إلغاء المعاهدة مباشرة حيث عبر عن عدم رضائه عن الحكومة [١] ، إلا أن فشل الملك فى إيجاد بديل لحكومة الوفد – فى ذلك الوقت – جعله يتردد فى القيام بالتغيير المنشود من جانب بريطانيا [٢] . وهنا بدأ التفكير فى لندن – بعد تولى حزب المحافظين الحكومة – فى العمل فى آخر المطاف على أن تتولى السلطة فى مصر حكومة عسكرية يؤيدها الملك [٣] ، وتم تبرير تلك السياسة بأن استمرار الوضع القائم فى مصر قد يؤدى الى موقف ثورى يقضى على المخططات الغربية طويلة الأجل من أجل الحصول على موافقة أية حكومة مصرية على الاشتراك فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط [٤] .

- «This telegram is interesting... Its main point that emerges is that General Erskine knows that the Minister of the Interior had shown a co-operative attitude». See Minute by Bendall, 20.12.51, FO 371/90122.

(١) انظر لمزيد من التفصيل المقابلة بين الملك والسفير البريطانى فى اليوم التالى لاعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، حيث اشتكى الملك من حكومة الوفد وأنها ضغطت عليه فى هذا الموضوع ولمح للسفير البريطانى الى أن رجوع الوفد للسلطة كان بناء على رغبة بريطانيا :

- Stevenson, Alex. to FO, No. 679, 9.10.51, Op.Cit.

(٢) Minute by Stevenson, «Record of Conversation» with Elias Andraos, 10.11.51, FO 371/90146.

– ففى المقابلة السابقة بين السفير البريطانى والياس اندراوس التى تمت فى ٩ نوفمبر ١٩٥١ أخطره الأخير « أن كل الجهود لايجاد خليفة للنحاس ... قد فشلت . فلا أحد ، حتى عبد الهادى ، كان مستعدا لتشكيل حكومة مؤقتة . لذلك كان من غير المفيد للملك أن يقيل الحكومة » :

- «Andraos confirmed that... all efforts to find a successor to Nahas Pasha had failed. No-one, not even Abdel Hadi, was prepared to form a temporary government. It was useless therefore for the King to throw the Wafd out». See Ibid.

(٣) Minute by Allen, 19.11.51, FO 371/90146: «In the end we may have to be content with a more or less unrepresentative military government sustained by the King».

(٤) Stevenson to FO, No. 1002, priority and secret tel., 14.11.51, FO 371/90146.

– فقد تضمنت البرقية السابقة تقريرا من السفير البريطانى فى مصر إزاء هذا المخطط وهو أن « الصعوبة الأكبر التى يجب علينا أن نواجهها فى تقرير سياستنا قصيرة الأمد أنه لا يوجد من يستطيع تقدير مدى الثقل ، فى حالة ضغط مفاجىء من جانبنا ، الذى يمكن أن يتحمله البناء الاقتصادى والاجتماعى المتداعى لمصر بدون أن ينتج موقفا ذا طبيعة ثورية بحيث يضر نهائيا بمطلبنا طويل الأجل بأدنى تعاون مصرى من أجل [استمرار وجود] قاعدة عاملة » :

- «The greatest difficulty which we have to face in deciding on our snort term policy is that no one can estimate how much load, in the way of sudden pressure from us, the rickety social and economic structure of Egypt can stand without producing a situation of so revolutionary a character that our long term requirement of minimum Egyptian co-operation for an operative base is irrevocably prejudiced». See Ibid.

وعند تخطيط عملية توقيت هذا التغيير الوزارى يلاحظ ان السياسة البريطانية وضعت فى الاعتبار عدة عوامل أولها هو ألا تؤدى المواجهة النهائية مع الحكومة الى أثر عكسى بأن تقوى مساندة الرأى العام المصرى لها وثانيها أن تحتفظ الحكومة البريطانية بالتأييد الأمريكى لها فى هذه العملية وهو ما كانت تحرص عليه دائما [1] الحكومة البريطانية .

وقد دار هذا المخطط حول إعطاء «قوة الدفع المطلوبة لإقالة الحكومة بتطبيق عقوبات صارمة» [2]، والاستعدادات التى كان من الضرورى أن تقوم بها الحكومة البريطانية قبل القيام بالمواجهة النهائية مع الحكومة الوفدية [3]

---

(١) FO to British Embassy, Cairo, No. 1249, 2.11.51, Op.Cit.

– انظر أيضا ما جاء فى المرجع التالى عن اهتمام « إيدن » وتركيزه على أهمية التأييد الأمريكى كعامل أساسى فى صنع السياسة البريطانية بعد وصوله للسلطة فى هذه الفترة :

- Carlton, Op.Cit., p.299.

(٢) Ibid.: «... it may be necessary at the right moment to give the impulse needed to push over the Egyptian Government by applying rigorous sanctions».

(٣) Stevenson to FO, No. 1002, 14.11.51, Op.Cit.

– وقد كان تقدير السفير البريطانى فى القاهرة فى تلك البرقية السابقة لاحتمالات الموقف المتدهور فى مصر والتى حددها فيما يلى : «(أ) نوع من الانفجار الثورى الذى يحتم السيطرة المؤقتة بواسطة الجيش المصرى ، أو (ب) سقوط الوفد بطريقة مخزية بحيث تستطيع حكومة أخرى أن تتولى [السلطة] بسهولة أكثر مما تستطيع الآن » :

- «... one of two things will happen: either (a) some kind of revolutionary outbreak necessitating temporary control by the Egyptian army, or (b) the Wafd falling into such discredit that another Government will be able to take over more easily than it could at present». See Ibid.

– كما أوصى السفير البريطانى فى القاهرة ، فى نفس البرقية السابقة ، بالانتظار لمدة شهر حتى حدوث أحد الاحتمالين السابقين ، وإلا تطلب الأمر إعطاء « قوة الدفع [الضرورية] لإقالة الحكومة » . انظر :

- «... if [these] results... do not come about from natural causes during the next month, the time will probably have come to give that impulse to push over the Egyptian Government». See Ibid.

– وعلى ضوء ما سبق أرسل « تشرشل » مذكرة إلى « إيدن » تضمنت ما يلى : « أن النقطة الحاسمة هى : هل علينا أن نستمر كما فى الحاضر لمدة شهر آخر ونرى ماذا يحدث ، ونقوم فى نفس الوقت بالتحضير ' للمواجهة النهائية ' إذا لم يحدث شيء؟ ...[و] ثانيا ، ما الذى علينا أن نقوم به فعلا لتنفيذ ' المواجهة النهائية ' ، إذا أصبحت ضرورية خلال الشهر أو عندما ينتهى الشهر ؟ هنا أيضا يجب أن تكون لدينا مقترحات محددة قبل أن نتخذ قرارا » . انظر :

- Prime Minister's personal minute to Foreign Secretary, 16.11.51, FO 371/90146: «The crucial point is: Are we to go on as at present for another month and see what happens, meanwhile making preparations for the 'showdown' if nothing happens?... secondly, what actually are we to do to carry out the 'showdown', should that become necessary during the month or when the month is over? Here again we should have precise proposals before taking a decision».

رجحت الانتظار لبعض الوقت

الا أنه بعد أحداث السويس فى ٣ ، ٤ ديسمبر ١٩٥١ ، ورد الفعل الشعبى العنيف إزاءها [٢] ، بدأ الكلام عن أن « الوقت لم يعد فى جانب [بريطانيا] » [٣] ، وأن « إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أصبح حقيقة

= – وقد تقرر بناء على ذلك بحث تفاصيل تلك المقترحات المحددة مع العسكريين والسفارة البريطانية فى مصر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute from Eden to Prime Minister, 20.11.51, FO 371/90146.

(١) أجرت السفارة البريطانية فى مصر فى تلك الفترة عددا من الاتصالات مع بعض السياسيين المصريين لاستطلاع آرائهم فى عملية تغيير الحكومة وهم : نجيب الهلالى وابراهيم عبد الهادى وحسين سرى وعلى ماهر . وللأسف كانوا جميعا مستعدين لأن يلعبوا نفس الدور الذى سبق أن لعبته قيادات حزب الوفد وهم فى المعارضة ، أى مساعدة السياسة البريطانية على قلب الحكومة ووضع أى منهم مكانها ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Secret letter from Creswell to Allen, 28.11.51, enclosure: Records of conversation with: Naguib-El-Hilali, 26.11.51; Ibrahim Abdel Hadi, 24.11.51; Hussein Sirry, 22.11.51; Ali Maher, 20.11.51, FO 371/90148.

– وقد علق « ألن » بالخارجية البريطانية ان قيمة تلك الاتصالات أنها أظهرت أنه يوجد عدد من المصريين الذين يرغبون فى تكوين حكومة بديلة عن حكومة الوفد بشرط ان تقدم الحكومة البريطانية ايماءة تساعدهم على ذلك . انظر :

- Minute by Allen, 5.12.51, FO 371/90148.

– انظر أيضا لمزيد من التفصيل الاتصال التالى بين السفارة البريطانية ونجيب الهلالى :

- Secret letter from Creswell to Allen, 10.12.51, enclosure: Record of conversation with Naguib El-Hilali, FO 371/90151.

(٢) قامت مظاهرات عنيفة فى القاهرة والاسكندرية فى ٥ ديسمبر ١٩٥١ وكانت موجهة ضد بريطانيا وضد حكومة الوفد بسبب أحداث السويس فى ٣ ، ٤ ديسمبر ١٩٥١ ، وقد تم منع المظاهرات فى اليوم التالى . انظر الرافعى ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو** ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٥ .

(٣) Stevenson to FO, No. 1167, immediate and secret tel., 10.12.51, FO 371/90150.

– ففى البرقية السابقة بنى « ستيفنسون » هذه النتيجة على ما يلى « ان اثر الموقف المتوتر الحالى تراكمى من ناحيتين [،] فى ضغطه على البناء الاجتماعى والادارى لمصر وفى خلق مرارة لا تصدق فى العلاقات البريطانية المصرية . فاذا لم يحدث شيء للخروج من تلك الورطة سيصل [الوضع] إن آجلا أو عاجلا الى مرحلة يصبح فيها التعاون مع مصر مستحيلا [بما لذلك] من آثار لا يمكن حسابها على مركزنا الاستراتيجى والاقتصادى فى العالم . انه من المستحيل القول متى سيتم الوصول الى تلك المرحلة ولكنها لا يمكن أن تكون بعيدة جدا ، وكل حادثة متتابعة فى منطقة القناة تزيد من سرعة اقترابها » :

- «The effect of the present tense situation is cumulative both in its strain on the social and administrative structure of Egypt and in creating incredible bitterness in Anglo Egyptian relations. If nothing is done to break the deadlock a point will sooner or later be reached where cooperation = with Egypt will become impossible and in any circumstances and in any foreseeable time. In fact we

واقعة بالنسبة للشعب المصرى ، ولا تستطيع أى حكومة مصرية أن تتراجع فى ذلك أو حتى [تتراجع] علنا عن الاجراءات الادارية الناتجة عنه التى اتخذت ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة ... [ان] ' الجلاء ' أصبح الآن شعورا وطنيا خالصا ويتحول بسرعة الى حركة وطنية » [١] لا تستطيع أية حكومة إيقافها أيضا .

ومن هنا بدأت ترتيبات « المواجهة النهائية مع الحكومة » بالتآمر مع الملك [٢] الذى اختار على ماهر

---

will have lost Egypt with incalculable effects on our strategic and economic position in the world. It is impossible to say when that point will be reached but it cannot be very far off, and each successive incident in the Canal Zone increases the risk of its immediate precipitation... time is thus not on our side». See Ibid. =

– ولم تكن تلك هى المرة الأولى التى يكتب فيها السفير البريطانى فى مصر لحكومته عن خطورة الوضع فى مصر واحتمال تفجره فى أى لحظة فقد كتب فى ٤ ديسمبر ١٩٥١ « ... اذا لم تتخذ خطوات جدية فى المستقبل القريب لتحسين الأوضاع الاجتماعية فى هذا البلد [،] فيبدو أنه لا يمكن تجنب موقف ثورى داخلى [،] ومن الواضح أن ذلك لن يناسبنا » :

- «... unless serious steps are taken in the fairly near future to improve social conditions in this country an internal revolutionary situation seems inevitable and this would obviously not suit us». See immediate and secret letter from Stevenson to Bowker, 4.12.51, FO 371/90150.

(١) Stevenson to FO, No. 1167, 10.12.51, Op.Cit: «The abrogation of the 1936 Treaty is an accomplished fact as far as the Egyptian people are concerned, and no Egyptian Government will be able to go back on that or even 'publicly' on the consequent administrative measures taken against the British forces in the Canal Zone... 'Evacuation' has already become a truly national sentiment and is fast becoming a national movement».

(٢) ويلاحظ اتفاق الخارجية البريطانية مع السفير البريطانى فى مصر فى رأيه أن « الملك يظل هو المفتاح للموقف برغم عدم شعبيته [إلا] أنه ، مع ذلك ، غير قادر على الخروج من الورطة بدون مساعدة [الانجليز] » .

- «The King remains the key to the situation despite his unpopularity. He, however, is no more able to break the deadlock without our help». See Stevenson to FO, No. 1168, immediate and secret tel, 10.12.51, FO 371/90150.

إلا أن مقترحات السفير البريطانى فى مصر لمواجهة هذا الموقف لم يوافق عليها وزير الخارجية . فقد اقترح « ستيفنسون » أن تقدم الحكومة البريطانية بعض « التنازلات للملك لمساعدته على التحرك وتثبت للمصريين أن [القوات البريطانية] لا تنوى البقاء فى منطقة القناة إلى الأبد » . وقد دارت تلك المقترحات حول الجلاء من منطقة القناة والاعتراف بالتاج المصرى على السودان وذلك فى مقابل موافقة مصر على مقترحات القوى الأربع للدفاع . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid; Stevenson to Bowker, 4.12.51, Op.Cit. and Stevenson to FO, No. 1182, priority and secret tel., 12.12.51, FO. 371/90151.

– لقد اعترض « إيدن » على مقترحات السفير البريطانى فى مصر السابق الاشارة اليها ، انظر لمزيد من التفصيل : =

- Eden to Stevenson, No. 1686, secret tel., 16.12.51, FO 371/90150. =

– ثم أرسل « إيدن » تعليمات الى السفير البريطانى بالقاهرة تدل على تبنيه مسلكا متشددا ينطوى على التهديد ويختلف تماما مع مقترحات السفير ، فقد كلفه بان يقوم بالاتصال بالملك مباشرة ويخبره « بأن حقائق الموقف بسيطة بدرجة كافية . فقواتنا موجودة فى منطقة القناة وتستطيع أن تبقى هناك الى الأبد . [و] عند الضرورة ، قد نضطر الى اتخاذ إجراءات إضافية لتساعد فى المحافظة على مركز [هذه القوات] » :

- «The facts of the situation are simple enough. Our forces are in the Canal Zone and they can stay there indefinitely. If necessary, we may have to take further measures to help them to maintain their position». See Eden to Stevenson, No. 1687, secret tel., 16.12.51, FO 371/90150.

– وقد تعمد « إيدن » أن يلفت نظر سفيره الى عدم الاستطراد فى الحديث عن تفاصيل تلك الاجراءات الاضافية أثناء نقل ذلك التهديد البريطانى للملك ، ثم تابع « إيدن » تعليماته لسفيره بأن « يعرض على الملك برنامجا على الخطوط التالية ليفكر فيه . أولا « يجب أن يغير حكومته الحالية ... [و] يمكن أن يكون ذلك باقتراح ائتلاف مع عناصر يرفض النحاس التعاون معها . وقد يستقيل النحاس فى هذه الحالة . ثانيا ، يجب أن تدعو الحكومة الجديدة الى وقف الحملة ضد القوات البريطانية . ثالثا ، يجب أن يجلسوا معنا ويناقشوا مقترحات القوى الأربع ويحاولوا أن يتوصلوا الى اتفاق على الأقل حول تلك الأجزاء التى تتعلق بمستقبل القوات والمنشآت البريطانية ، والدفاع عن مصر . وفى المقابل سوف نوافق على الاعلان انه فى تاريخ معين ، لنقل ، شهرا واحدا بعد تشكيل الحكومة الجديدة ، سوف نبدأ فى سحب قواتنا بشرط أن يكون الوضع فى منطقة القناة قد استقر والعمالة قد عادت . هذا الانسحاب سيكون تدريجيا ، ومدى وسرعة المراحل الأخيرة [منه] سوف تتوقف على تقدم مباحثاتنا مع الحكومة المصرية ... وقد تضيف أننى مدرك أن مثل هذا البرنامج سوف يتطلب شجاعة بل وقسوة بالاضافة الى إحساس بالمسئولية ، من جانب الحكومة المصرية الجديدة » . انظر :

- Ibid «I should like therefore to suggest to the king for his consideration a programme on the following lines. First, he should replace his present government... it might be by suggesting a coalition with elements with which Nahas would refuse to collaborate. Nahas might then resign. Secondly, the new Government should call a halt to the campaign against British forces. Thirdly, they should sit down with us and discuss the four-power proposals and try to reach agreement at least on those parts which concern the future of British forces and installations and the defence of Egypt. In return we would agree to announce that at a given date, say, one month after the formation of the new Government, we would begin to withdraw our forces provided the situation in the Canal Zone was stabilized and labour was returning. This withdrwal would be progressive, and the extent and speed of the later stages would depend on the progress of our discussions with the Egyptian Government... You might add that I am aware that such a programme would call for courage and indeed ruthlessness, as well as a sense of responsibility, on the part of the new Egyptian government».

– وقد سلم السفير البريطانى لحافظ عفيفى – رئيس الديوان الملكى – رسالة مكتوبة للملك تضمنت تلك =

ليخلف وزارة الوفد بعد تغييرها ، وأخطر السفارة البريطانية بذلك القرار مسبقا (١) كما عين حافظ عفيفي

= التعليمات: انظر :

- Stevenson to FO, N o. 1298, immediate and confidential tel., 29.12.51, FO 371/90151.

(١) أرسل الملك ادجار جلاد الى السفارة البريطانية في القاهرة في ١١ ديسمبر ١٩٥١ لتبليغ السفير باختيار الملك لعلى ماهر رئيسا للوزارة المزمع تشكيلها بعد إقالة وزارة النحاس ، وطلب أن تتصل السفارة بدورها بعلى ماهر لمناقشة العروض التى يمكن أن تقدمها له لمساعدته على القيام بمهمته ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 1206, immediate and secret tel., 14.12.51, FO 371/90150.

– وفعلا قابل « كريسويل » – الوزير بالسفارة البريطانية فى مصر – على ماهر فى ١٧ ديسمبر ١٩٥١ ، وجاء فى برقية من السفير البريطانى أن الأخير قال أنه وافق على أن يتولى الوزارة – بناء على طلب الملك – إلا أن له شرطين يجب تحقيقهما قبل خروج حزب الوفد من السلطة :

« (أ) أن يرجع صلاح الدين خالى الوفاض من باريس [بعد مقابلته « لإيدن » فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة هناك] مما يثبت أن سياسة الوفد الخارجية قد فشلت » .

« (ب) يجب أن تتخذ السلطات العسكرية البريطانية اجراء ما يكون صارما ضد الارهابيين [يقصد الفدائيين] فى منطقة القناة لجعل الأمر واضحا للجميع أن سياسة إجبارنا [أى الانجليز] على الخروج [من مصر] عن طريق الارهاب قد فشلت أيضا » .

« ... وكان اقتراحه بالنسبة الى (ب) هو أننا يجب أن ننشىء فرقا أو كوماندوز لمقاومة – الارهاب وتعطى لها دعاية كبيرة وتقوم بمطاردة الإرهابيين [أى الفدائيين] وإبادتهم » !

« ... ومتى تم تحقيق هذين الشرطين سيحاول على ماهر تكوين حكومة ائتلافية من كل الأحزاب مع بعض المشاركة الوفدية . إن الهدف الأول للحكومة سيكون التركيز على القضية الانجليزية – المصرية ... [وقد تساءل على ماهر] فى هذه الظروف ما الذى نستطيع [أى الانجليز] تقديمه ؟ ... وعندئذ سأل « كريسويل » إذا كان على ماهر قد درس النسخة التى أرسلها له من مقترحات القوى الأربع ... رد على ماهر بدون تردد أنه من ناحيته قبلها من حيث المبدأ وسوف يعمل على أن تقبل حكومته ذلك . أنه كان دائما بصفة شخصية يفضل الدفاع الاقليمى كما أنه لم يعارض مثلما فعل كل من صدقى والنحاس فكرة الدفاع المشترك عندما نوقشت فى ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ... » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 1236, immediate and secret tel., 18.12.51, FO 371/90150: «Ali Maher confirmed that the King had recently approached him with the suggestion that he should form a successor Government and that he was willing to do so when the time came. Two things however would be necessary before the Wafd went out of office:»

«(a) Salah el Din should return empty-handed from Paris which would show that the Wafd's foreign policy had failed;»

«(b) The British military authorities should take some stern anti-terrorist measure in the Canal Zone to make it clear to everyone that the policy of forcing us out by terrorism had also failed...».

= «As his own suggestion for (b) was that we should set up anti-terrorist squads or commandos who

would be given great publicity and would hunt and exterminate the terrorists...».

«Once these conditions were fulfilled Ali Maher will endeavour to form a Coalition Government of all parties with some Wafd participation. The first purpose of the Government would be to concentrate on the Anglo-Egyptian issue... [Ali Maher asked:] In such circumstances what could we offer?... Mr. Creswell then asked whether Ali Maher had studied the copy of the Four Power proposals which he had sent him and whether he thought a successor Government would be able to accept them. Ali Maher replied unhesitatingly that he himself accepted them in principle and would seek to get his Government to do so. He had personally always been in favour of regional defence nor had he opposed as Sidky and Nahas had done the concept of joint defence when it was discussed in 1946, 1950».

– انظر أيضا تعليق « بندال » – بوزارة الخارجية البريطانية – على المقابلة السابقة بين على ماهر « وكريسويل » : « فيما يتعلق . بالشرطين [اللذان ذكرهما على ماهر] للتخلص من الوفد ، فإن الأول ... يبدو معقولا بدرجة كافية ، أما الثانى ... فهو محير أكثر . فمحتمل ... أنه [يهدف الى] أن يدفعنا الى القيام بالعمل البغيض للقضاء على الارهابيين [أى الفدائيين] ، على الأقل فى منطقة القناة . إن الاقتراح ليس منفرا للوهلة الأولى إلا أن خطورته أنه قد يسبب حشدا للتأييد الشعبى للمنظمات المتطرفة فى الوقت غير المناسب تماما » !:

- Minute by Bendall, 19.12.51, FO 371/90150: «As regards his [Ali Maher's] two prerequisites for getting rid of the Wafd, the first... seems sensible enough, but the second... is more puzzling. Presumably... he is to have us do the dirty work of cleaning up the terrosits, at least in the Canal Zone. The proposal is not unatractive at first sight, but it has the danger that it may cause a rally of popular support for the extremist organisations at just the wrong time».

– انظر أيضا تعليق « ألن » – بالخارجية البريطانية – على نفس المقابلة السابق الاشارة اليها بين على ماهر و« كريسويل » خاصة فيما يتعلق بمقترحات على ماهر « لابادة » الفدائيين المصريين فى منطقة القناة بأنها مقترحات « عملية الى حد كبير » . كما أنها تتفق مع آراء عمرو – سفير مصر فى لندن – التى نقلها قبل ذلك الى الخارجية البريطانية ! ويرى أن ذلك يدفعه للتفكير فى أن « المصريين يتوقعون عملا متشددا من جانبنا [أى من جانب الانجليز] بالرغم من أنهم بالطبع سوف يشتكون بمرارة عندما نتخذه ... إننى اعتقد أن ذلك العمل الصارم ضد الإرهابيين [أى الفدائيين] فى منطقة القناة هو التصرف السليم ، ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار المجازفة أن المصريين قد لا يستسلمون وقد يكون رد فعلهم بطريقة نجد معها أنفسنا متورطين فى حكومة عسكرية ، بكل ما تتضمنه من مساوىء » !

وفى تأشيرة جانبية « لإيدن » على ما سبق قال : « إنه تحليل ممتاز » ! وقد أنهى ألن تعليقه بما يلى : « أنه بينما يجب قطعا ألا نثق فيه [أى على ماهر] ، فإنه من الممكن أن نكون قادرين على استغلاله » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Minute by Allen, 20.12.51, FO 371/90150: «As regards Ali Maher's views, I think that these on the whole are fairly realistic... In particular the views reported in paragraph 2 (b) coincide remarkably

رئيسا للديوان الملكى وعبد الفتاح عمرو مستشارا خاصا للملك للشئون الخارجية [(١)] ، وهو ما اعتبره وزير الخارجية البريطانى « تطورات مشجعة ... وخطوة أولى من جانب الملك نحو تغيير للحكومة يؤدى الى استئناف المباحثات بين ... [البريطانيين] والمصريين » [(٢)] ، وما اعتبره صغار الضباط بالجيش المصرى بداية « خيوط ... المؤامرة حيث وضعت الأمور بين داعية للعبودية وسفير للاستعمار » [(٣)] .

---

with the views recently given to us by Amr Pasha. I am inclined to think that the Egyptians do expect strong action from us although they will of course complain bitterly when we take it. But if it is the right kind of action, taken at the right time, they may use it as an excuse for giving way. I think probably that stern action against the terrorists in the Canal zone is the right kind of action, but we have to set against it the risk that the Egyptians may not give up and may react in such a way that we find ourselves committed to military government, with all its disadvantages».

Eden put a marginal comment on the last part of Allen's past minute as follows: «An excellent analysis»! Allen's minute continued as the following: «Ali Maher is a rogue, and an unfriendly one at that.But while we should certainly not trust him, it is possible that we might be able to use him».

(١) وقد تم هذا التعيين فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، وقد حدثت مظاهرات واسعة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ فى القاهرة والاسكندرية بسبب هذا التعيين وجرت اشتباكات حادة مع البوليس ثم أغلقت جامعات القاهرة والاسكندرية حتى إشعار آخر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 1285, 27.12.51, FO 371/90151.

(٢) Eden to Stevenson, No. 1752, immediate and confidential tel., 27.12.51, FO 371/90151. «The appointments of Hafiz Afifi as Chief of the Royal Cabinet and Amr as Special Adviser on Foreign Affairs to the King seem to be encouraging developments. I hope that they are a first step by the King towards a change of government which will lead to the resumption of discussions between us and the Egyptians».

— ويلاحظ أنه منذ ذلك الوقت كان الاتصال بين السفارة البريطانية والملك يتم سرا من خلال حافظ عفيفى ، وذلك بناء على طلب الملك حتى لا يعطى الانطباع بأن أى اجراء يتخذه يتم بناء على تحريض من بريطانيا . انظر لمزيد من التفصيل ما نقله السفير البريطانى عن مقابلته مع حافظ عفيفى :

- Stevenson to FO, No. 1298, 29.12.51, Op.Cit.

— وفعلا طلب السفير البريطانى فى القاهرة من الخارجية البريطانية ارسال تعليمات الى محطة الاذاعة البريطانية BBC بعدم الاشارة الى أية اتصالات بين السفارة البريطانية وعفيفى أو عمرو حتى يظل الاتصال بالملك سريا . أنظر :

- Stevenson to FO, No. 24, confidential tel., 3.1.52, FO 371/96918.

(٣) جاء ذلك فى منشور وجد فى ملف « منشورات » بوزارة الداخلية ، رقم ١٩٣ ، مرجع سابق ، وهو بتوقيع « اللجنة الوطنية لرجال الجيش » ، بدون تاريخ ، الا أنه يتضح من نصه أنه كتب بعد أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

إلا أنه إزاء التكثيف المنظم للعمليات الفدائية فى منطقة القناة وارتفاع مستواها من حيث التخطيط والتنفيذ [1] من جانب ، وإزاء اتضاح تردد الملك فى تغيير الحكومة [2] من جانب ثان ، وخاصة بعد مظاهرات ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ التى كانت موجهة ضده وضد الانجليز [3] ، وبعد أن أخذ انطباعا بأن الولايات المتحدة لا توافق على هذا التغيير الوزارى [4] ، بدأ التفكير من جانب السياسيين البريطانيين فى حث الملك على ذلك التغيير عن طريق إرضائه بالاعتراف بلقب ملك السودان أو « عن طريق افتعال حادثة ما فى منطقة القناة ، مثل معركة كبرى مع ... [الفدائيين] أو بفرض مزيد من إجراءات السيطرة الصارمة » [5] .

---

(١) انظر ص ٣٦٦ من الكتاب .

(٢) Stevenson to FO, No. 31, priority and secret tel., 5.1.52, FO 371/96918.

– وتسجل البرقية السابقة مقابلة بين حافظ عفيفى والسفير البريطانى حيث جاءه بالرد على الرسالة التى طلب السفير نقلها للملك بناء على تعليمات وزير خارجيته ، انظر ص ٣٨٢ من الكتاب . وقد تضمن رد الملك الذى نقله حافظ عفيفى للسفير البريطانى أنه لتغيير الحكومة سيكون من الضرورى حل مجلس النواب وتشكيل حكومة مؤقتة ، وقد يضطر الملك الى القيام بانقلاب ويحكم بواسطة ديكتاتورية عسكرية . وقد حاول حافظ عفيفى أن يعرف موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة فى هذه الحالة ، فأجاب السفير البريطانى بما يعطى الانطباع انهما لا يعترضان على نظام عسكرى تحت سلطة الملك ، وذلك على ضوء موقفهما بالنسبة لانقلاب الشيشكلى فى سوريا . انظر أيضا لمزيد من التفصيل مقابلة السفير البريطانى وعفيفى فى ١٤ يناير ١٩٥٢ التى أبرز فيها عفيفى إقتناع الملك بان الاقالة الفورية للحكومة الوفدية قد تؤدى الى نتائج أكثر خطورة من استمرارهم فى السلطة ، ثم أضاف ان الملك شعر بخيبة أمل من ان رسالة « ايدن » اليه لم تتضمن شيئا عن السودان :

- Stevenson to FO, No. 80, priority and secret tel., 15.1.52, FO 371/96919.

– وقد علق « بندال » بالخارجية البريطانية « ... أنه من الواضح أن الملك فاروق مضطرب » :

- «I am afraid it is clear that King Farouk is dithering». See minute by Bendall, 17.1.52, FO 371/96919.

(٣) Stevenson to FO, No. 1294, priority and confidential tel., 28.12.51, FO 371/90151.

(٤) ففى مقابلة سرية بين السفير البريطانى وعبد الفتاح عمرو فى ١١ يناير ١٩٥٢ أخبره الأخير أن « حافظ عفيفى ... أخذ الانطباع من [سفير] الولايات المتحدة ... أنه من الأفضل إعطاء الوفد وقتا أطول [فى السلطة] حتى تضعف الثقة بهم تماما ... أى أن الأمريكيين لم يكونوا بصفة خاصة مؤيدين لتغيير حكومى فورى أو تعديل للوزارة القائمة » :

- «It appears that Hafez Afifi Pasha had received the impression from my United States colleague that it would be wise to give the Wafd more time in order to discredit themselves throughly... the Americans were thus not particularly in favour of an immediate change of Government or a reshuffle of the present Cabinet». See Stevenson to FO, No. 66, priority and secret tel., 12.1.52, FO 371/96919.

(٥) Minute by Allen, 15.1.52, FO 371/96919: «It does not appear that we need look for any action leading to a change of government in the near future unless we can give some further stimulus to the King. Broadly speaking, this could be done either by dangling a carrot in front of him, e.g.in =

وفعلا بدأ التخطيط لافتعال تلك « المعركة الكبرى » فى منطقة القناة وذلك بتكثيف العمليات العسكرية ضد كتائب التحرير [١] ، ثم تصاعد باتخاذ اجراءات تعسفية ضد المدنيين فى منطقة القناة بحجة التفتيش عن الفدائيين [٢] ، وبعد التأكد من عدم تدخل الجيش المصرى الى جانب الفدائيين [٣] ، وبعد حصول قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة على تفويض من لندن بالردع العسكرى فى حالة تدخل الطيران المصرى [٤] ، وبعد الاستعداد للتدخل العسكرى فى القاهرة والاسكندرية وفى الدلتا ولنقل تعزيزات عسكرية من القواعد البريطانية الأخرى فى الشرق الأوسط وذلك فى حالة الاعتداء على الرعايا البريطانيين خارج منطقة القناة [٥] ، وبعد التأكد من استعداد قوات الجيش المصرى لقمع الاضطرابات المتوقعة [٦] ، بدأت عملية

---

connexion with his title as king of the Sudan..., or by the occurrence of some incident in the Canal Zone, e.g. a major battle with Egyptian terrorists or the imposition of further drastic measures of control».

(١) فقد ذكر « ألن » فى مذكرة من الخارجية البريطانية أن « العمليات ضد كتائب التحرير تجرى بنجاح ، وقد يوجد شيء يقال عن السماح بأثر ذلك أن يتتابع » . انظر :

- Minute by Allen, 17.1.52, FO 371/96919: «Operations against the Liberation Squads are going successfully, and there may e something to be said for allowing the effect of this to sink in».

(٢) Stevenson to FO, NO. 128, immediate and confidential tel., 22.1.52, FO 371/96861.

(٣) انظر مقابلة الملحق العسكرى لمحمد حيدر فى ٢٣ يناير ١٩٥٢ التى لم يشر فيها الأخير بتاتا الى الموقف فى الاسماعيلية واعتبار ذلك علامة فى صالح بريطانيا ، ص ٣٧٢ من الكتاب .

(٤) Ministry of Defence to G.H.Q. M.E.L.F., C.O.S. (M.E.) 635, secret, 23.1.52, FO 371/96861.

(٥) Ibid.

— فقد أعطت وزارة الدفاع البريطانية — كما جاء فى المرجع السابق أمرا لقيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بالاستعداد لتطبيق عمليتى FLAIL, RODEO والأولى خاصة بخطة التدخل فى القاهرة والاسكندرية والدلتا ، والثانية خاصة بالاستعداد فى القواعد البريطانية فى الشرق الأوسط لارسال تعزيزات لقاعدة قناة السويس خاصة من طرابلس وعدن . وقد سبق بحث الخطة التفصيلية لهاتين العمليتين فى نوفمبر ١٩٥١ ، بمناسبة بحث احتمال حدوث اضطرابات واسعة إزاء السماح بالمظاهرات فى مصر واحتمال تهديد حياة الرعايا البريطانيين . انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No. 962, immediate and top secret tel., 9.11.51, FO 371/90118 and C.O.S. (51) 184 Meeting, 14.11.51, top secret, «Measures to maintain our position in Egypt», FO 371/90146.

— وكان « تشرشل » قد أمر فى ذلك الوقت بألا تتحرك القوات البريطانية فى مصر خارج منطقة القناة إلا بعد استشارة الوزارة ، وذلك كإجراء لكبح جماح العسكريين البريطانيين فى مصر . انظر :

- Minute from Prime Minister to FO, 11.11.51, FO 371/90118: «The Cabinet must be consulted before any [military] movements are made to 'intervene' outside the Canal Zone».

(٦) انظر مقابلة السفير البريطانى للملك فاروق فى فبراير ١٩٥٢ ومناقشتهما حول أحداث ٢٥ ، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وتعليق الملك « أنه فكر فى احتمال استدعاء بعض القوات من الحدود الفلسطينية إلا أنه قرر عدم القيام بذلك » . وهنا علق السفير : « اننى ارسلت ملحقى العسكرى الى القائد العام قبل الاضطرابات لسؤاله اذا كانت القيادة العامة المصرية ترغب فى استدعاء أى من [هذه] القوات » . وذلك على أساس أن مرور القوات المصرية من سيناء الى الغرب عبر القناة كان مقيدا بتصريح مسبق من قيادة القوات البريطانية فى المنطقة :

حصار القوات البريطانية لمبنى البوليس فى مدينة الاسماعيلية ، والتى أسفرت عن المذبحة المعروفة بين رجال البوليس المصرى [(١)] . وكان ذلك هو الحادث الذى خطط له البريطانيون واختاروا توقيته بعد الاستعداد لنتائجه من جميع النواحى ، وهو الذى قامت على إثره عمليات العنف والحريق والتدمير فى القاهرة فى اليوم

- «[The King] considered the possibility of bringing some troops from the Palestine border but had decided against it». The British Ambassador replied: «I had sent my Military Attache to the Commander-in-Chief before the disturbances to ask whether the Egyptian General Staff wished to bring any troops back». See Stevenson to FO, No. 366, Secret tel., 13.2.52, FO 371/96872.

— وكان السفير البريطانى قد أرسل الى الخارجية البريطانية ، أثناء بحث قيام الحكومة البريطانية باتخاذ القرار بإعطاء « الدافع : Impulse » لاقالة الحكومة المصرية ، محذرا من أن « ذلك قد يقود الى مخاطر أمنية داخلية كبيرة فى القاهرة والاسكندرية ... وعلى ذلك فإن تصرفنا يجب أن يتفق توقيته مع أعلى درجة من استعدادنا العسكرى على هذا المسرح ؛ وجزء كبير منه يجب أن يكون ضمان اتخاذ إجراءات طوارىء خاصة بواسطة الملك والجيش المصرى للمحافظة على النظام» .

- «[The process of giving the] 'impulse to push over the Egyptian Government'... may well lead to grave internal security dangers in Cairo and Alexandria of a continuing nature, since they seem likely to be greater with the Wafd in opposition than with the Wafd in power... Our action should accordingly be timed to coincide with the highest point of our military preparedness in this theatre; and an essential part of it should be to ensure that special emergency measures are taken by the King and the Egyptian army to maintain order». See Stevenson to FO, No. 1002, 14.11.51, Op.Cit.

(١) انظر لمزيد من التفصيل حول أحداث ٢٥ يناير ١٩٥٢ الرافعى ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو** ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ — ٩٤ . وانظر أيضا :

- Rapp (B.M.E.O.) to FO, No. 86, immediate and confidential tel., 25.1.52, FO 371/96862.

— ويتضح من التقرير السابق أن عدد القتلى من البوليس المصرى تجاوز الخمسين ، وعدد كبير من الجرحى أما على الجانب البريطانى فقد قتل ثلاثة جنود وضابط وجرح ١٢ . كما قامت السلطات العسكرية البريطانية باعتقال عدد كبير من رجال البوليس بلغ ٧٩٠ حسب ذلك التقرير . إلا أنه فى تقرير آخر ذكرت بيانات مختلفة ، انظر :

- Minute from G.H.Q. M.E.L.F. to War Office, 28.1.52, FO 371/96865.

— فقد جاء فى المذكرة السابقة أن عدد المعتقلين المصريين بلغوا ٢٠ ضابطا ، ١٠٠٠ رتب أخرى وذلك بصدد اقتراح ترحيلهم من مصر ، بحجة أن وجودهم سبب احراجا للقوات البريطانية وان عددهم معرض للتزايد . وقد تم اقتراح كينيا وعدن لنقلهم الى أى منها ، إلا أن حكامهما رفضا ، كما أنه تم توقع نفس الموقف بالنسبة لقبرص ومالطة ! وفى النهاية رفضت الخارجية البريطانية ترحيل هؤلاء المعتقلين المصريين من مصر حتى لا يلفتوا نظر العالم لهذا الاجراء الذى اعترفوا بعدم وجود أساس قانونى لتبريره . انظر لمزيد من التفصيل :

- Bendall to War Office, 7.2.52, FO 371/96862.

— ولمزيد من التفصيل حول ضخامة القوات التى اقتحمت موقع البوليس فى الاسماعيلية فى هذا اليوم ، وكثافة تسليحها الى درجة استخدام الطيران البريطانى فوق الموقع أثناء اقتحامه ، انظر :

- Rapp (B.M.E.O.) to FO, No. 82, immediate tel., 25.1.52, FO 371/96861.

التالى [1] ، فأصدر الملك أوامره لقيادات الجيش بالتحرك الى القاهرة للسيطرة على الموقف [2] ، ثم مضى الملك فى تنفيذ باقى الخطة الموضوعة مسبقا بالاتفاق مع الانجليز ، فأقال الحكومة الوفدية بعد أن أعلنت

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل عن أحداث حريق القاهرة الرافعى ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو** ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣ — ١١٩ . انظر أيضا محمد أنيس ، **حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة** ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢) . وهذا الكتاب يحاول اثبات أن أصحاب المصلحة فى حريق القاهرة ووقف حركة الفدائيين طرفان هما الانجليز والملك وعلى ذلك فعليهما تقع مسئولية ما حدث ، إلا أن الوثائق التى نشرها أنيس للتدليل على صحة هذا الفرض لم تكن بالقوة الكافية خاصة وأن الوثائق البريطانية المتعلقة بهذا الموضوع والتى تم الاستناد عليها فى هذا الكتاب ، والتى تتفق مع ما توصل اليه المرجع السابق من نتائج ، والتى أوضحت بجلاء ابعاد المؤامرة بين الانجليز والملك لإقالة الحكومة ، قد فتحت للاطلاع العام فى آخر ١٩٨٢ . أى نفس العام الذى صدر فيه هذا الكتاب !

ويتفق هذا الكتاب مع المرجع السابق فى رفضه النتيجة التى توصل اليها الرافعى وهى « أن حريق القاهرة كان عملا محليا قامت به العناصر الرديئة من الشعب ».! « وأن هذا الحريق هو عمل محلى محض وأهلى صرف » ، وأنه « لا يعتقد أن لفاروق يدا فى تدبير هذا الحريق ... إلا فى مساعدته على وقوعه بطريق غير مباشر » . انظر ، الرافعى ، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو** ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ — ١٢٥ .

وبالرغم من أن الوثائق البريطانية لم يرد بها أية إشارة الى الاشتراك المباشر سواء للمخابرات البريطانية أو لأعوان الملك فى أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، فذلك متوقع بالطبع ، وقد تم نفس الشيء بالنسبة لأحداث انقلاب إيران فى ١٩٥٣ ، فالمسئولون فى الأرشيف البريطانى يقومون بالتخلص من بعض الوثائق لحماية بعض الشخصيات ولاخفاء الحقائق حول تفاصيل « التآمر الانجليزى » انظر فى تأييد هذا الرأى :

- Louis, Op. Cit., p. 659.

— فقد ذكر الكاتب فى المرجع السابق ، نفس الصفحة ، أنه تعرض لموقف مشابه لما تعرضت له هذه الدراسة وهو غياب وثائق مباشرة توضح مدى المشاركة البريطانية فى أحداث انقلاب ١٩٥٣ فى إيران ، إلا أنه اتبع نفس المنهج الذى سلكته هذه الدراسة فى هذا الصدد ، وهو الرجوع الى فترة زمنية سابقة ومحاولة تجميع الأدلة المتناثرة التى تدلل على تطور فكرته عن الموضوع .

(٢) ويلاحظ أنه بالرغم من استعداد العسكريين البريطانيين بخطة رادعة لمواجهة الاحتمال — ولو كان بعيدا فى تقديرهم — بأن يقوم الطيران المصرى بهجوم جوى منظم ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة أثناء اقتحامها مركز البوليس فى الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، وتم الاتفاق على أنه فى هذه الحالة يقوم السلاح الجوى البريطانى « بتدمير الطائرات المصرية فى قواعدها » ! انظر لمزيد من التفصيل :

- C.O.S. (52) 12th Meeting, secret, 23.1.52 and minute by Ministry of Defence, secret, «Measures to maintain our position in Egypt», 24.1.52, FO 371/96862: «There was a remote chance that surprise air attacks might be made on the Canal Zone... The only immediately effective counter was the destruction of Egyptian aircraft at their bases».

— وبالرغم من استعداد العسكريين البريطانيين لتنفيذ عمليتى FLAIL, RODEO — السابق الإشارة اليهما ص ٣٨٧ من الكتاب — فى حالة الاعتداء على الرعايا البريطانيين بمناسبة هجوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ فى الاسماعيلية ، حيث أخطر السفير البريطانى فى مصر جلاد بذلك فيما بعد ، انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid. and Stevenson to FO, confidential «Record of conversation with Galad...», 29.1.52, FO 371/96922.

– فان عملية RODEO لم تنفذ وذلك بناء على رأى الجالية البريطانية فى مصر ، الذى وصفه السفير البريطانى بأنه « رأى مفحم . فطالما ان الجيش [المصرى] يتولى الآن الأمن [فى القاهرة] ... فان [أى] هجوم خارجى قد ينتج عنه بسرعة انسحابهم ويختفى بذلك أى عائق بين المتظاهرين من ناحية والجالية البريطانية من ناحية أخرى »انظر لمزيد من التفصيل :

- Stevenson to FO, No., 204, immediate and top secret tel., 27.1.52, FO 371/96862: «Cogent reason (from point of view of British Community here) against Rodeo intervention while present situation obtains is that, since army are now in charge of security here and police is less in evidence than before, any external attack might quickly result in their standing aside, leaving no further effective obstacle between the rioters on the one hand and the British community on the other».

– وكان من رأى السفير البريطانى فى القاهرة تأجيل عملية التدخل العسكرى البريطانى هذه مع التحفظ بأنه فى حالة « ... تدهور الوضع فجأة هنا ، بحيث يدرك الجيش [المصرى] أن العملية أكبر منهم ، فان التدخل السريع [من جانب القوات البريطانية] سوف يصبح فجأة ضروريا » . انظر :

- Ibid.: «If, however, situation were suddenly to deteriorate here, making army realise task was getting beyond them, rapid intervention would suddenly become essential».

– كذلك اتفق « ستيفنسون » فى الرأى مع السفير الفرنسى فى القاهرة – « كوف دى مورفيل » – الذى نصح بعدم التدخل العسكرى البريطانى فى الدلتا وكان رأيه كما نقله السفير البريطانى الى حكومته : « ان الجيش المصرى يسيطر على الموقف ... وأن بريطانيا ستواجه بمهمة مستحيلة اذا حاولت أن تسيطر على الدلتا بقوة السلاح . انه ستكون هناك مقاومة من الجيش يمكن بلا شك التغلب عليها ولكن حتى فى هذه الحالة الملك والحكومة لن يتعاونا والنتيجة ستكون فوضى كاملة لا يمكن أن نتعامل معها [القوات البريطانية] . وفى رأيه أن المصريين مثارة مشاعرهم الى درجة أنهم مستعدون للانتحار على طريقة مصدق . [و] فى هذه الظروف يعتقد انه اذا كانت بريطانيا ... تنوى استخدام القوة فمن الأفضل نصحها بأن تقوم بذلك فى داخل منطقة القناة ، فمن الحيوى هنا المحافظة على مركزها حتى لو أدى ذلك الى فصل المنطقة عن باقى مصر ، وإنشاء حكومة عسكرية وطرد بعض الآلاف من مثيرى المتاعب ... وأنه اذا [قامت] الحكومة المصرية ... بقطع العلاقات الدبلوماسية [مع بريطانيا] رأى [السفير الفرنسى] أن فصل منطقة القناة عن باقى مصر هو سبيلنا الواضح » !:

- «... my French colleague [Couve de Murville]... agrees that the Egyptian army are in control of the situation at present but fears that there may be more trouble... [His] appreciation of the situation is that Britain would be faced with an impossible task if she tried to dominate the Delta by force of arms. There would be resistance from the army which could no doubt be overcome but even then the King and Government would not cooperate and the result would be complete chaos with which we would not be able to deal. In his view the Egyptians are now so worked up that they are ready to commit suicide on the analogy of Mussaddiq. In such circumstances he considers that if Great

الأحكام العرفية ، وعين على ماهر رئيسا للوزارة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ (١) .

وبالرغم من نجاح المخطط الذى رسمته الحكومة البريطانية لتغيير الحكومة الوفدية ، معتمدة فى تنفيذه على الملك والجيش المصرى (٢) إلا أن ذلك النجاح لم يحقق الهدف الذى من أجله تم وضع ذلك المخطط ، ألا وهو رجوع الوضع فى منطقة القناة الى ما كان عليه ، بايقاف الحركة الفدائية وإنهاء مقاطعة العمالة المصرية للقاعدة البريطانية من جانب ، وتولى حكومة تستطيع أن تنفذ مقترحات القوى الأربع من جانب آخر أى القضاء على فاعلية الحركة الوطنية ضد بريطانيا .

بل إن نتائج ما حدث كانت عكسية تماما . فبالنسبة للجيش اتضح أن الرؤية البريطانية له كأداة يمكن أن يعتمد عليها فى تنفيذ المصالح الاستراتيجية الغربية فى مصر هو تصور خاطىء نتج عن انطباع غير صحيح من علاقات المسئولين البريطانيين فى مصر بقيادات الجيش المصرى ، وهو ما دفع الحكومة البريطانية الى محاولة توثيق العلاقات بين القيادات العسكرية والجوية البريطانية والجيش المصرى بعد أن نجحت فى السيطرة على الموقف ، والحصول على تأكيد من الملك باخطار السفير البريطانى فى حالة شعوره بخروج الموقف من يده ، حتى تتقدم القوات البريطانية لحمايته (٣) .

Britain intends to use force she would be well advised to do so in the Canal Zone. Here it is vital that her position should be maintained even though this should lead to cutting off the zone from the rest of Egypt, instituting military government and expelling some thousands of trouble-makers... If the Egyptian Government were stupid enough to break off diplomatic relations he thought that the separation of the Canal Zone from the rest of Egypt was our obvious resort». See Stevenson to FO, No. 203, immediate and top secret tel., 27.1.52, FO 371/96862.

(١) الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٦ - ١٢٨ .

(٢) تجدر الاشارة هنا الى أن « إيدن » قد حرص فى مذكراته على إخفاء الدور البريطانى فى التمهيد لحوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإخفاء المخطط البريطانى فى هذا الصدد ، والذى أدى الى امكانية تغيير حكومة الوفد بواسطة الملك . وقد ادعى « إيدن » فى هذه المذكرات « أن الوفد قد دمر نفسه بمبالغاته » ! بينما فى حقيقة الأمر كان الرأى العام المصرى يرغب فى دفع الحكومة الوفدية الى موقف أكثر صلابة ضد الاحتلال البريطانى . انظر لمزيد من التفصيل عما ورد فى مذكرات « إيدن » :

- Eden, Full Circle, Op.Cit., pp. 256-258.

(٣) انظر المقابلة التالية بين الملك فاروق والسفير البريطانى فى القاهرة :

- Stevenson to FO, No. 366, 13.2.52, Op.Cit.: «King Farouk received me... at my request. My main object... was to develop the subject [concerning]... assurance that he would inform me if situation passed out of control and endeavour to re-establish some kind of liaison between our military and air authorities and the Egyptian armed forces... The King said that he fully appreciated the position and agreed on the desirability of establishing contact».

وباختصار فان الرؤية البريطانية للجيش المصرى بعد نجاحه فى السيطرة على الموقف أثناء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ على أنه الأداة التى يمكن بالتعاون مع الملك أن تضمن استخدامه لكبت الحركة الوطنية المصرية ، وأنه فى حالة تطور الاضطرابات الى حد يعجز معه الجيش المصرى عن السيطرة عليها يمكن للقوات البريطانية أن تتدخل بطلب من الملك بدون أن يعتبر الجيش المصرى هذا التدخل عملا عدائيا [١] ، كانت رؤية بعيدة عن الواقع .

إن الجيش المصرى فى تلك الفترة كان واقعه جد مختلفا عن تلك الصورة التى تكونت لدى المسئولين البريطانيين عنه ، كما أنه كان يستعد لدور آخر يختلف تماما عن ذلك الدور الذى رسمته له السياسة البريطانية .

لقد كان غالبية ضباط الجيش المصرى [٢] — من غير القيادات العليا — مدركين لأبعاد تلك المؤامرة التى

---

(١) وقد طلب السفير البريطانى من الملك فى مقابلتهما السابقة أن تحتل بعض القوات البريطانية مواقع متقدمة حتى تستطيع أن تسرع فى نجدة الملك اذا تطلبت الظروف ذلك ، وطلب ألا تعتبر القوات المصرية ذلك عملا عدائيا ! انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «I said [to the King] that... it might be necessary for our troops to take up forward positions or establish dumps in the desert..., so as to speed up their actual arrival in case of need. It was most desirable that such action by our troops should not be regarded as hostile by the Egyptian forces...».

(٢) إن القول بتأييد غالبية ضباط الجيش « للضباط الأحرار » وما مثلوه من آراء ثورية وسخط على قياداتهم العسكرية المرتبطة بالملك والانجليز مبنى على نتائج التأييد الذى حصل عليه محمد نجيب — مرشح « الضباط الأحرار » فى رئاسة نادى الضباط — فى مواجهة حسين سرى عامر مرشح الملك فى أواخر ديسمبر ١٩٥١ . انظر البشرى ، مرجع سابق ، ص ص ٥١٧ — ٥١٨ .

ويلاحظ أن السفير البريطانى فى مصر أرسل لحكومته برقيتين متناقضتين عن أسباب تأجيل اجتماع نادى الضباط الذى كان منتظراً أن يعقد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ، ففى البرقية الأولى ذكر أن السبب فى التأجيل قد يكون أن عددا كبيرا من صغار الضباط اعتزموا المطالبة بضرورة أن يشترك الجيش فى الكفاح القومى . انظر :

- Stevenson to FO, No. 1294, priority and confidential tel., 28.12.51: «The annual general meeting of the Army Officers Club to be held on 27th December, was postponed at short notice, probably because a considerable number of junior officers intended to demand that the army should take part in the national struggle».

— ثم أرسل السفير البريطانى فى مصر برقية ثانية يقول فيها إنه « تم تلقى معلومات أكثر ثقة تشير الى أن تأجيل اللقاء السنوى لنادى الضباط لم يكن له مغزى سياسى . [لقد] قام الخلاف حول مسألة داخلية بحتة [تتعلق] بالعضوية » !:

- «More reliable information now received indicates that postponement of anual meeting of Officers Club had no political significance. Dispute arose on a purely domestic question of membership». See Stevenson to FO, No. 4, confidential tel., 1.1.52, FO 371/96858.

بدأت فى الاسماعيلية وانتهت فى القاهرة بهدف القضاء على « حركة المقاومة الشعبية فى القنال » [(١)] ، كما كانوا رافضين للدور المحرج الذى أنيط بهم ، والذى أعطى انطباعا بأن الجيش منفصل عن الشعب ويساند الملك ، ويمكن أن يتقبل التعاون مع الانجليز ويحقق المصالح الغربية فى مصر .

فلقد جاء فى أحد المنشورات بتوقيع « الضباط الأحرار » ، بعنوان « لا أحكام عرفية ولا دفاع مشترك » [(٢)] . مايلى :

« كان لاشتداد حركة المقاومة الشعبية فى القنال أثرها فى أن فقد المستعمر الغاصب عقله فدفعته تلك الحركة المباركة الى الانتقام الاجرامى الدنىء غير المتكافىء فى الاسماعيلية وما تبع ذلك من إيحائه الى عملائه من إخوان الحرية والبوليس السياسى وغيرهم من المأجورين الى استغلال احتجاجات الشعب السلمية للقيام بأعمال تخريبية وتدميرية واسعة ومحاولة إلصاق ذلك بالشعب حتى تتبلبل الأفكار وتتحول الأنظار وتنتقل المعركة من كفاح مسلح فى القنال الى صراع داخلى فى القاهرة ولولا نزول الجيش لاحترقت المدينة عن آخرها » .

---

(١) جاء فى منشور « اللجنة الوطنية لرجال الجيش » ، مرجع سابق ، ما يدل على إدراك ضباط الجيش المصرى لابعاد تلك المؤامرة والأدلة عليها فبعد ان تحدث المنشور عن المؤامرة بين الانجليز والخديو والطبقة الحاكمة التى أسفرت عن تدخل القوات البريطانية فى الاسكندرية فى ١٨٨٢ ، جاء فيه : « واليوم يعيد التاريخ نفسه فبينا البلاد تستعد وتتكتل لخوض معركة التحرير والحكومة مضطرة لمجاراة الضغط الشعبى للسير فى طريق الخلاص إذ بمؤامرة مدبرة بواسطة الانجليز وأعوانهم تصيب الحركة الوطنية بنكسة لا يعلم إلا الله مداها ... » .

ثم مضى المنشور بما يوضح أن ضباط الجيش كانوا على علم بكل تفاصيل تلك المؤامرة وحتى واقعة اتصال « ارسكين » بسعد الدين صبور قبل الحوادث بيومين لسؤاله عما اذا كان فى حاجة الى سحب بعض القوات العسكرية المرابطة فى سيناء لتتولى حفظ الأمن والنظام ، وهو ما سبق الاشارة اليه من الوثائق البريطانية ، انظر ص ٣٨٧ من هذه الدراسة . ثم تعرض المنشور للدور المشبوه الذى لعبه البوليس السياسى فى حريق القاهرة ، وانتهى بما يلى : « مما تقدم نحكم على أن ما حدث يوم ٢٦ كان جريمة مدبرة ضد الشعب الغرض منها اقالة الوزارة التى ارتبطت أمام الشعب بمطالب وطنية لا يمكن التراجع فيها وتغطية موقف السراى التى لا يمكنها تقبل الوزارة التى تساير الاتجاه الوطنى العام الا بمثل هذه المؤامرة ويمكن التعبير عما حدث بأنه انقلاب يقوم بدور الشيشكلى فيه حافظ عفيفى الغرض منه قتل الحركة الوطنية واعلان الأحكام العرفية التى يمكن بواسطتها ترويض العناصر الوطنية المتطرفة باعتقالها وتوجيه البلاد وجهة لا تتفق ومصلحتها بل تتفق ومصلحة المستعمرين وأذنابهم الا وهى إحياء الضمان الجماعى الذى لا يختلف فى مدلوله عن الدفاع المشترك أو التحالف الرباعى ... » .

« يا رجال الجيش : هذا ما وصلنا اليه بعد هذه الجريمة المروعة ولنا الشرف كل الشرف فى إيقاف هذه الخيانة المتفق عليها فعليكم وقد استتبت الأحوال أن تطالبوا بالعودة الى ثكناتكم وسحب قوات الجيش الموضوعة لحماية حافظ عفيفى وأقرانه لأن الجيش أرفع من أن يسخر لحماية هؤلاء الخونة المارقين ... » .

« يا رجال الجيش : إن مستقبل البلاد فى أيديكم فإن شئتم أن تحشدوا لتنفيذ مآرب الاستعماريين والخونة فلن يقع هذا العبء إلا على كواهلكم ولتعلموا أن الجيش هو القوة الوطنية المنظمة التى يجب أن تتحمل العبء الأكبر فى معركة التحرير فبكم وبكم وحدكم سيقوى الشعب على أعدائه وجلاديه » .

(٢) وجد هذا المنشور أيضا فى الملف رقم ١٩٣ بوزارة الداخلية المصرية ، مرجع سابق .

« ونحن نعلنها هنا أن الجيش نزل الى المدينة للمحافظة على الأمن والنظام وإحباط تلك المؤامرة الدنيئة الاجرامية ضد الوطن وليقوم بالواجب فى حماية الشعب من أعداء الشعب وليحمى الوطن من دسائس الاستعمار » .

« إن الجيش لا يهدف الى محاربة الحركة الوطنية فاننا من الشعب والى الشعب وأهدافنا هى أهداف الشعب ومعركتنا هى معركة الحرية التى قررها الشعب وطريقنا هو الكفاح المسلح الذى سار فيه الشعب » .

« إن التحرر لن يكون إلا اذا استمر الكفاح المسلح وتزايد ولن يكون هناك كفاح إلا اذا تمتع الشعب بحرياته غير منقوصة ولذا فنحن نعترض على قيام الأحكام العرفية التى تقيد الحريات وتكتم الأنفاس » .

« إننا نعترض على إعتقال المخلصين من الوطنيين الذين لا جرم لهم إلا كفاحهم ضد الاستعمار مهما كانت نزعاتهم السياسية » .

« إننا نطالب بإلغاء الأحكام العرفية والافراج عن المعتقلين المخلصين ومحاكمة كل من تسبب فى فاجعة يوم ٢٦ يناير الماضى » .

« أيها الضباط »

« إن حكومة الانقلاب الجديدة أخذت بمجرد وصولها الى الحكم تحارب الكفاح ضد المستعمر وبدأت تدخل فى مفاوضات جديدة وهذا عين ما يتمناه الانجليز لاضعاف الروح الوطنية وإخماد شعلة الثورة الشعبية كما بدأت الحكومة فى تشجيع مؤامرة ضم مصر الى الحلف الرباعى أى ربط مصر بعجلة كتلة الاستعمار الغربى التى تحضر لحرب عالمية سيكون جنودنا وأبناء الشعب منا وقودها المحترق . فهل نقبل ان نضحى بهذه الأرواح فى سبيل المستعمرين ؟ هل نقبل ان نموت وتخرب ديارنا فى سبيل الانجليز والأمريكيين ؟ كلا ثم كلا » .

« أيها الضباط »

« لقد أعلناها ونعلنها للسادة الذين يريدون أن يتصرفوا فى مصائرنا رغما عنا والذين يظنون أننا فى غفلة وأننا سننساق فى خضوع واستسلام الى أفظع مجزرة فى تاريخ البشرية نعلنها قوية مدوية أننا لن نحارب مع الانجليز وحلفائهم ولن نتحالف أو نتعاون معهم ولن نقبل الدخول فى حلقة المفاوضات المفرغة ولن نرضى بغير الكفاح المسلح وسيلة للتحرير » .

« نحن نطالب الحكومة بأن تقطع اتصالاتها فورا بالانجليز والأمريكان فلا جدوى من ذلك فنحن نرفض المعاهدة مع كتلة الاستعمار ونرفض الدفاع المشترك أو مسمياته مع أذنابهم » .

« إن مطالب الشعب واضحة لا نحيد عنها ونحن نؤيده فيها ونعتبر كل من يخالفها عدوا للوطن » .

« أيها الضباط »

« كان التفافكم حول الضباط الأحرار قوة لا مثيل لها . وان قوتكم والتفافكم حولهم لضمان كبير لاسقاط المشروعات الاستعمارية » .

ولقد تأكد من أحد منشورات « الضباط الأحرار » (١) أن بعض صغار الضباط اشتركوا فى مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ تعبيرا عن استيائهم مع باقى الشعب عن حوادث الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ إلا أنهم لم يشتركوا فى حوادث التخريب التى تلت ذلك . وقد جاء فى هذا المنشور ما يلى :

« – وفى الوقت الذى يرقى فيه طريد العدالة حسين سرى عامر الى رتبة اللواء ويعين مديرا للحدود ويرقى باقى المجرمين من كبار القواد ولصوص فلسطين الى أعلى المناصب يحاكم ضابط برتبة الملازم أول لأنه هتف بسقوط الاستعمار (٢) » .

« – اشترك الملازم أول حلمى عبد الخالق باعتباره طالبا بكلية الهندسة فى مظاهرة ٢٦ يناير مع طلبة الجامعة الذين تظاهروا لاستيائهم من حوادث ٢٥ يناير التى ارتكبها المجرمون الانجليز بالاسماعيلية . وقد أوقف هذا الضابط وشكل له مجلس تحقيق برئاسة الأميرالاى الدغيدى وكان تحامل الدغيدى عليه فى ذلك المجلس واضحا جدا إرضاء لسادته الذين طلبوا منه إدانة الضابط بأى طريقة ... » .

« – حاول الدغيدى أن يثبت اشتراك حلمى عبد الخالق فى حوادث التخريب وذلك ليتخلص منه ولكنه لم يتمكن نظرا لثبوت وجود الضابط فى وحدته فى ذلك الوقت » .

« – إشترك الدغيدى مع البوليس الحربى فى الأساليب الاجرامية التى اتبعت مع جنود الجيش الذين اشتركوا فى مظاهرات الشعب وحاول ان يثبت اشتراكهم فى حوادث التخريب التى دبرها الاستعمار البريطانى وأذنابه من الخونة والبوليس السياسى وإخوان الحرية » .

---

(١) منشور بعنوان : « صوت الضباط الأحرار . نشرة اخبارية يصدرها الضباط الأحرار ، العدد الخامس ، ٢٣ – ١ – ١٩٥٢ . ادانة ضابط لهتافه بسقوط الاستعمار » . وجد هذا المنشور أيضا فى ملف رقم ١٩٣ بوزارة الداخلية المصرية ، المرجع السابق .

(٢) انظر ما ذكره الملك للسفير البريطانى فى مصر اثناء مقابلته السابق الاشارة اليها فى ١٣ فبراير ١٩٥٢ بما يوحى انه واثق من موقف الجيش الى جانبه بعد « تطهيره » من الضباط « غير المرغوب فيهم » ؛ واشارته لمحاكمة الضابط المصرى الذى اشترك فى المظاهرات :

- Stevenson to FO, NO. 366, 13.2.52, FO 371/96872: «In speaking about the army in general, he [the King] said... [:] There were about twelve unsatisfactory officers and these would be got rid of. One of them had actually taken part in the mutionous demonstration by the auxiliary police on the morning of 26th January».

« — استخدم الاستعمار البريطانى وأعوانه الخونة أساليب جديدة للكشف عن العناصر الوطنية التى أشتركت فى المظاهرات ضدهم وهى تسريح عملائهم لالتقاط آلاف الصور للمشتركين فى المظاهرات وقد قدموا ٢٥ صورة لاشتراك الضابط حلمى عبد الخالق فى مظاهرة الجامعة كما قدموا عشرات الصور عن الجنود الذين اشتركوا فى المظاهرات الشعبية هذا فى الوقت الذى لم تقدم فيه أية صورة عن عملاء الاستعمار الذين قاموا بالتخريب والحريق » .

« — فى يوم الاثنين ١٨ فبراير صدر أمر من النائب العام بوضع الضابط حلمى عبد الخالق فى السجن الحربى وقد تناسى قادة الجيش قانون الأحكام العسكرية الذى ينص على وضع الضابط فى ميس أية وحدة حتى صدور الحكم عليه وإننا نسأل قادة الجيش كيف وافقوا على هذا التصرف الاجرامى ضد ضابط لا جرم له إلا إظهار شعوره الوطنى فى وقت كان أفراد الشعب ينظرون فيه الى الجيش نظرة السخرية لوجوده بالقاهرة واشتراك البوليس فى قتال الانجليز وفى وقت كان الوزراء يهتفون فيه بسقوط الاستعمار » .

« — كان لاشتراك الضابط حلمى عبد الخالق والجنود فى المظاهرات الشعبية ... تأثير عظيم فى تهدئة الطلبة والشعب ضد الجيش الذى كانوا يهتفوا بسقوطه لعدم اشتراكه فى قتال الانجليز وكانوا يعتبرون الاشتراك فى المظاهرة دليلا على الرغبة المكبوتة فى الجيش للاشتراك فى معركة التحرير ... » .

أما بالنسبة لتوقع الحكومة البريطانية أن يؤدى سقوط الحكومة الوفدية الى حل المشكلة التى كانت تواجهها فى مصر وهى أساسا إصرار الحركة الوطنية على الجلاء ورفض المقترحات المشتركة ، فقد ثبت خطؤه أيضا . فقد أدت احداث ٢٥ ، ٢٦ يناير ١٩٥٢ الى تزايد الشعور المعادى لبريطانيا فى مصر [(١)] مما دعا الى عودة التفكير فى أن تتولى الحكم حكومة عسكرية تستند الى سلطة الملك على أساس أن ذلك هو الأمل الوحيد الباقى لتحقيق المصالح البريطانية فى مصر [(٢)] .

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل الخطاب التالى للسفير البريطانى فى مصر الذى يتضح منه اداركه لمدى عمق الشعور المعادى لبريطانيا فى نفوس المصريين ، وكيف أدت حوادث ٢٥ يناير ١٩٥٢ الى زيادته :

- Top secret and personal letter from Stevenson to Bowker, 7.2.52, FO 371/96923: «There has been anti-British feeling [in Egypt] ever since our first intervention, for while it has fluctuated and while at times it has been politically negligible there have always been some people, somewhere in the country, who were antagonistic... This feeling can be eradicated completely only if we relinquish completely our position in Egypt and in particular the military position which it has been our first object to maintain».

(٢) انظر تعليقات الخارجية البريطانية على الخطاب السابق ، والتى لا تخلو من الغرابة والإعمال !:

- Minute by Bendall, 26.2.52, FO 371/96923: «The Ambassador's letter seems to point to the conclusion that... no defensive arrangement which we may reach with Egypt is likely to survive under any 'popular' government. If this is so, then our one hope is for a continuation in power over =

إلا أن هذا الحل أيضا قام على افتراض بعيد عن الواقع المصرى فى ذلك الوقت حيث أن الملك لم يكن يتمتع بذلك التأييد الذى تصورته السياسة البريطانية من جانب الجيش ، بل على العكس كان هناك اتجاه ثورى داخل الجيش يرفض الارتباط بالمخطط الاستراتيجى الغربى بل ويخطط لاسقاط النظام برمته حيث فقد الأمل فى الاصلاح وتحقيق الأمانى القومية وهو الاتجاه الذى قاده « الضباط الأحرار » .

وجنبا الى جنب مع التفكير فى وضع حكومة عسكرية فى الحكم فى مصر ، تقوم بتحقيق المطالب الاستراتيجية البريطانية ، بدأت الدعوة من جانب بعض السياسيين البريطانيين لإعادة النظر فى السياسة البريطانية تجاه مصر من منطلق استحالة تحقيق تلك المطالب الاستراتيجية مع انعدام الاستقرار وتزايد الشعور المعادى لبريطانيا فى مصر [1] .

---

many years to come of a strong and basically undemocratic régime». See also a minute by Allen, 27.2.52, FO 371/96923: «The basic trouble of course is that Egypt is not a country which is suited to democratic practices as we understand them. Not only are most Egyptian Governments composed to a greater or less extent of corrupt and narrow-minded politicians, but the internal situation in Egypt is too unstable to provide the basis upon which democracy can work... [There] is no effective middle class. The lower classes are illiterate and uncared - for and no Egypian Government in recent years has done anything effective about the rising cost of living which is the main preoccupation of the poorer classes. Most of the economic conditions, which according to Marxist doctrine, are the prerequisites of a revolutionary situation, and many of the political conditions, are therefore present in Egypt today...We must in fact walk warily, while being always ready to take swift action, either political or military, to meet a particular situation».

(١) جاءت هذه الدعوة فى خطاب من السفير البريطانى فى مصر الى وزير خارجيته حلل فيه الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر بعد أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، على أساس أنه فى حالة الحرب فإن بريطانيا ستواجه بعداء من جانب المصريين بالاضافة الى حالة من الفوضى التى يستحيل السيطرة عليها . ولذلك يقترح السفير البريطانى الاقتراب من مشكلة مصر من وجهة نظر جديدة حيث أن العلاج مستحيل للوضع فيها ، فالمساعدة الاقتصادية وحدها لا تجدى ولا يمكن الاعتماد عليها فى حل جذور المشكلة الاجتماعية والنفسية ، كما أن التدخل العسكرى البريطانى وإعادة احتلال مصر كلها وادارتها على النمط الذى كان سائدا فى عهد « كرومر » مستحيل .

ومن هذا المنطلق يرى السفير البريطانى أنه لا يمكن لبريطانيا أن تقيم تخطيطها الاستراتيجى فى المنطقة على أساس أن مصر تشكل محوره ، وعلى ذلك فمن وجهة نظره أن السبيل الوحيد الباقى لحل « المشكلة السياسية المصرية » يمكن أن يكون بأحد طريقين . إما حكم البلد مباشرة أو غير مباشرة بواسطة قوة خارجية أو ترك مصر لتختار طريقها ، وهو يرى أنه لا يوجد امكانية اتباع حل وسط بين هذين الطريقين :

- Top secret letter from Stevenson to Eden, No. 51, 25.2.52, FO 371/96923: «Overlooking short-term fluctuations in the situation here... these... are symptoms of the progressive and rapid decline of Egypt to financial bankruptcy, administrative chaos and possible civil war... This is a suitable moment therefore to consider whether, in fact, we should not approach the problem of

إلا أن السياسيين البريطانيين — يؤيدهم فى ذلك العسكريون — أصروا على أن تظل مصر مركزا للنظام الدفاعى للشرق الأوسط وبدأوا الاستعداد العملى لإعلان الحكومة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة ، ليس كإجراء تصاعدى للمحافظة على أمن القوات البريطانية فى المنطقة ، وإنما كقرار سياسى متعمد يضع بريطانيا فى مركز تفاوضى قوى مع مصر ثم يقود الى فصل منطقة القناة عن مصر وتدويلها بوضعها تحت الادارة الدولية للقوى الأربع حتى لا يقع على بريطانيا وحدها الأعباء الاقتصادية لإدارة تلك المنطقة بعدد سكانها الكبير [1] .

Egypt from an entirely fresh point of view... Our policy has been directed to reaching a defence agreement whereby Egypt would be the hub of our defensive system in this part of the world... Recent events, however, have made me doubt whether either of the assumptions... [on which rested this policy] - moderate stability or reasonable friendliness - are valid today or are likely to apply in the future...».

«No drastic remedy is in these times possible for such a state of affairs... The Egyptian political problem, it would seem, can only in the last resort be settled in one of two ways - either by the direct or indirect govermnent of the country by an outside power or by letting Egypt go her own way. No compromise between these two is possible, as developments since 1936 have been making increasingly plain».

– ثم استطرد السفير البريطانى فى خطابه السابق قائلا إن ذلك التحليل يؤدى الى نتيجتين : أولاهما أن نظام الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن يركز فى المنطقة شمال شرق مصر حيث تلعب اسرائيل وسوريا ولبنان أدوارا هامة ، على أن يكون لاسرائيل المركز الأهم ، وهذا يتطلب نقل بعض القوات البريطانية الى موقع يمكن منه أن تتعاون مع الجيش الاسرائيلى وتشكل بابا خلفيا لخطوط المواصلات . وثانيتهما تحقيق مزيد من السيطرة الغربية على قناة السويس عن طريق تدويل منطقة القناة أو أى أسلوب آخر . انظر لمزيد من التفصيل :

- Ibid.: «... the line of thought developed above leads to two conclusions:-»

«(a) that the defence system of the Middle East should be centred in the area to the north-east of Egypt in which Israel and the Levant States would play important parts and the former would have a key position; this would suggest the gradual transfer of some of our combatant land forces to a site where they could cooperate with the Israeli army and develop a 'backdoor' for lines of communication (as at Akaba);»

«(b) that some further guarantee of Western control of the Suez Canal should be created, either by the internationalisation of the Zone or otherwise, to take the place of the 19th century concept which was workable solely on account of our own dominant position in Egypt itself».

(١) انظر لمزيد من التفصيل التقرير التالى من نائب رئيس القسم السياسى بالمكتب البريطانى للشرق الأوسط بعد دراسة ميدانية فى منطقة القناة للجوانب الاقتصادية للحكومة العسكرية ، وقد تم بناء على ذلك وضع خطة تفصيلية لتنفيذ اعلان الحكومة العسكرية فى منطقة القناة « كعمل من أعمال السياسية : «as an act of policy :

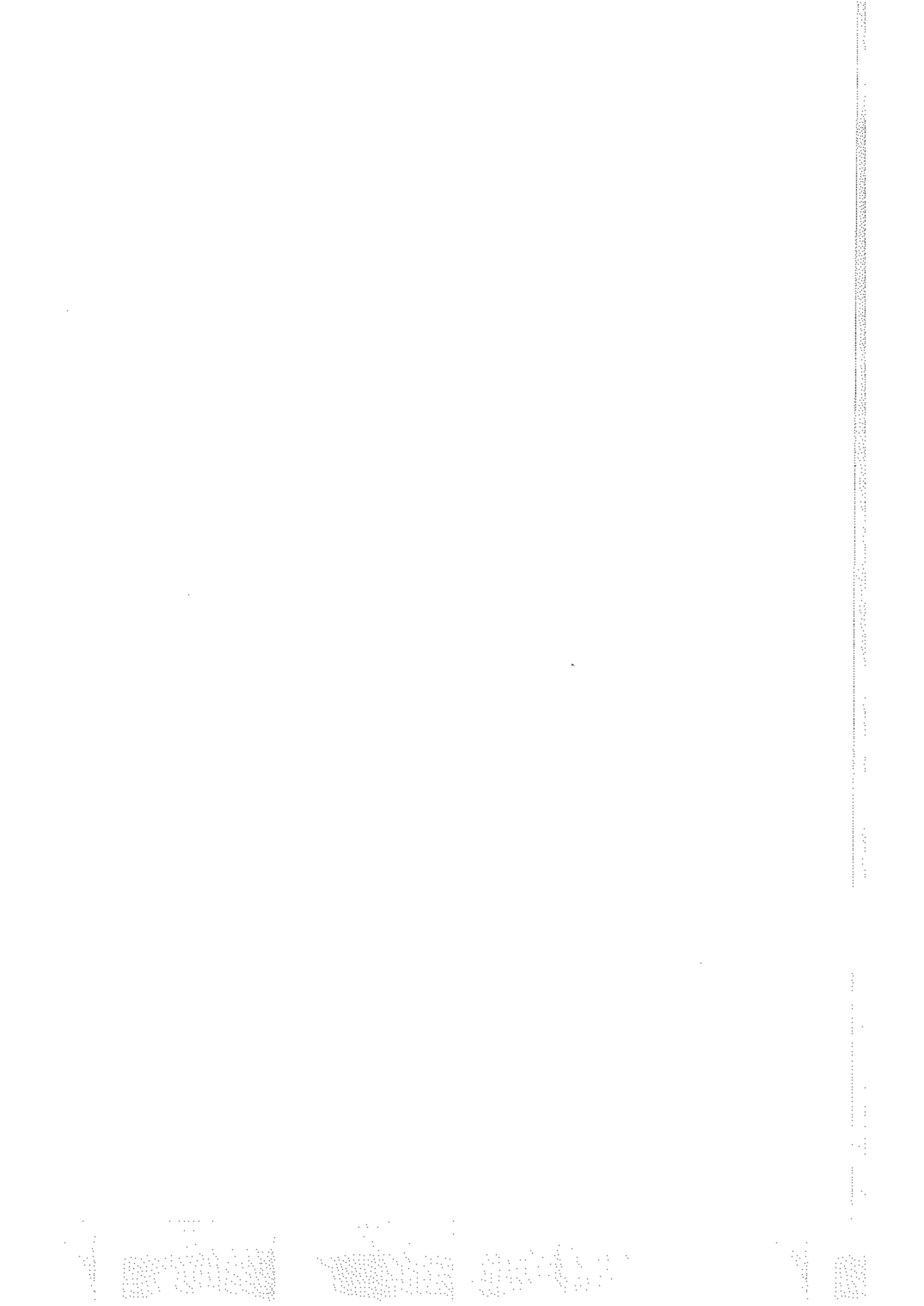
وقد أوقف قيام الثورة فى ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ تنفيذ هذا المخطط الذى كان يجرى الاستعداد له ، بصفة عاجلة [١] ، وكان متوقعا تنفيذه فى بداية خريف ١٩٥٢ [٢] .

- British Middle East Office, Political Division, G.H.Q., M.E.L.F. (Rapp) to Eden, No. 9, top secret report by John Murray, 30.4.52, enclosures: I «Policy on Military Government in the Canal Zone - a history and summary». II «The burden of Military Government of the Canal Zone». III «A more detailed analysis and description of certain practical implications». IV «Certain possible long-term implications», FO 371/96868. See also top secret letter from Rapp to Eden, No. 16, 31.5.52, FO 371/96868: «... in these circumstances [should Military Government be imposed as an act of policy] we would, as General Robertson has pointed out, be in a better position to demand the assistance of our allies, and hence would hope to have to bear only a part and not the whole of the burden ourselves».

(١) Minute by C.E.King (FO), 17.3.52, FO 371/96923: «... the Middle East Planners agreed to make a fresh study of the military problem which would arise in Egypt in the event of a major war in the foreseeable future... One of the assumptions on which this study is to be based... is that 'Egypt would be initally non-cooperative to the extent that she was in mid-January, 1952, and would have to be subdued, if necessary be force'».

(٢) انظر المذكرة التالية من الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ يولية ١٩٥٢ بأن تطور الأحداث فى مصر جعل مسألة تطبيق الحكومة العسكرية فى منطقة القناة عاجلة جدا وأن الخطط المتعلقة بها ستطبق فى خريف ١٩٥٢ !:

- Minute by R.C. Mackworth-Young (FO), 10.7.52, FO 371/96868: «Recent developments in Egypt have made the question of military government more pressing. It is not beyond the bounds of possibility that we shall have to implement these plans in the autumn».



الخاتمة

قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية دارت حول أثر التصاعد فى الحركة الوطنية المصرية خلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ فى تغيير الرؤية البريطانية لتلك الحركة . أى أن هذه الدراسة افترضت وجود علاقة بين التغيرات البنيوية والفكرية والحركية التى حدثت فى الحركة الوطنية المصرية خلال الفترة محل البحث ، وبين الرؤية البريطانية لها .

وقد تركزت تلك الفرضية الرئيسية للدراسة فى أنه كلما تصاعدت الحركة الوطنية المصرية وتنوعت تياراتها وتنظيماتها وأساليب حركتها ، وكلما تزايدت مساندة وتأييد الرأى العام المصرى لها ، كلما صعب على بريطانيا أن تسيطر عليها أو أن تستوعبها أو أن توجهها لخدمة المصالح البريطانية سواء كان ذلك عن طريق استخدام سياسات تعتمد أساسا على منطق القوة وعلى عملية التوازنات السياسية المصطنعة السابق الاشارة اليها ، وذلك وفقا لرؤية بريطانية مسبقة ثابتة - كانت متبلورة أثناء الفترة محل الدراسة - حتى استحالت تلك العملية فى النهاية . مما أدى الى تغيير جذرى فى الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية فى ختام تلك الفترة ، أى فى ١٩٥٢ .

وحتى يمكن اختبار تلك الفرضية بطريقة علمية كان من الضرورى تحليل معالم الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية عند بداية الفترة محل البحث ، أى فى ١٩٣٦ . ولقد اتضح من هذه الدراسة أن تلك الرؤية تبلورت فى إطار تصور معين للنظام السياسى المصرى يقوم على الدعائم الثلاث الرئيسية التى لا يمكن أن يستمر بدونها - طبقا لهذا التصور - وهى : الاحتلال العسكرى البريطانى ، والقصر ، والرأى العام المصرى ممثلا فى حزب الأغلبية فى هذه الفترة وهو حزب الوفد .

وقد استطاعت بريطانيا أن تسيطر على أى نشاط أو تصاعد فى الحركة الوطنية المصرية عن طريق التدخل لدى الملك لإحداث تغييرات وزارية متعاقبة ، كانت تتم وفقا لدستور١٩٢٣ - الذى تمت صياغته على أسس ليبرالية غربية - وتؤدى فى النهاية الى استيعاب الحركة الوطنية المصرية أو قمعها . ويتم بذلك تحقيق « الاستقرار السياسى » الذى كانت بريطانيا تسعى دائما اليه لخدمة مصالحها فى مصر .

وباستعراض مدى التغير الذى طرأ على الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية أثناء الفترة محل البحث ، اتضح أن هذه الرؤية التى تبلورت منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم تتغير بالرغم من التصاعد الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية منذ ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ ، وبالرغم من توافر المعلومات الكافية لدى صانعى السياسة البريطانيين عن مدى التصاعد فى هذه الحركة ، ومدى التنوع الذى حدث فيها بنيويا وفكريا وحركيا ، ومدى اتساع تأييد الرأى العام المصرى لها .

إن كل ما حدث هو اتباع بريطانيا لسياسات جديدة تواجه بها ذلك التصاعد فى الحركة الوطنية المصرية ، وتقوم تلك السياسات أساسا على القهر بالقوة أو الضغوط السياسية والاقتصادية والاقليمية والدولية . وبعبارة أخرى لقد فشل الإدراك البريطانى الاستعمارى لمصر فى استيعاب مدى التغير الجذرى والنضوج الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية مما كان يحتم تغيرا فى الرؤية البريطانية لها ، واستعاض عن ذلك باللجوء الى مخططات للتآمر عليها داخليا واستخدام القوة العسكرية لفرض السيطرة الاستعمارية على البلاد .

ولقد تم التوصل الى تلك النتيجة الأساسية للدراسة عن طريق تحليل مظاهر التصاعد الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية وأسبابه فى الفترات التى نشطت فيها – كما سبق الاشارة اليه عند تناول منهج الدراسة – ثم محاولة التعرف على مدى التغير الذى حدث فى الرؤية البريطانية الوطنية المصرية فى كل مرحلة منها ، وذلك كالآتى :

أولا : من ١٩٣٥ – ١٩٣٦ : وهى التى شهدت الانتفاضة الطلابية من أجل عودة دستور ١٩٢٣ وتحقيق الاستقلال . وقد لوحظ أن بريطانيا لم تكن قادرة فى بداية هذه الانتفاضة الوطنية على إدراك مدى عنفها وجديتها فى تحقيق الشعارات التى نادت بها . ولذلك واجهتها بالقمع ، وضغطت على حكومة توفيق نسيم لاستخدام القوة ضد القيادات الطلابية .

ولما جاء رد الفعل من جانب الحركة الوطنية المصرية مناقضا للتوقعات البريطانية ، وازدادت الحركة انتشارا وقاد الطلبة اتجاها يهدف الى تحقيق الوحدة الوطنية بين الأحزاب المختلفة أسفر عن تشكيل « الجبهة الوطنية » ، فقد وافقت الحكومة البريطانية على عودة الدستور بعد أن كانت معارضة لذلك ، إلا أنها استغلت الموقف السياسى الذى نتج عن تلك الانتفاضة الوطنية ووصول حزب الأغلبية فى ذلك الوقت – حزب الوفد – الى السلطة ، وتطلع قياداته الى عقد معاهدة مع الانجليز ، وتأييد الأحزاب الأخرى – فيما عدا الحزب الوطنى – للتفاوض معهم ، استغلت بريطانيا كل هذه الظروف لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، التى اعتبرت من وجهة النظر البريطانية تقنيناً للاحتلال البريطانى لمصر والسودان ونجاحاً فى تحقيق المصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية البريطانية ، بينما وصفتها قيادات حزب الوفد – التى وقعت على المعاهدة – بأنها « معاهدة الشرف والاستقلال » !

ولقد استمرت الرؤية البريطانية لمصر والحركة الوطنية فيها كما هى بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وتتابعت دورة التوازنات السياسية التقليدية بين حزب الوفد وأحزاب الأقلية بمبادرة من الملك ، وتحت السيطرة البريطانية . والأكثر من ذلك أن بريطانيا قد استفادت من هذه المعاهدة اقتصاديا وعسكريا . فقد أقام المصريون – طبقا لها – الكثير من المنشآت والثكنات العسكرية فى منطقة القناة وفى الموانىء الرئيسية المصرية ، كما أنشأ المصريون العديد من الطرق لخدمة تحركات القوات البريطانية فى وقت السلم والحرب ، وكل ذلك على حساب الاقتصاد المصرى الذى كان يعانى من تدهور شديد .

وهكذا استمرت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية بدون تغيير برغم الانتفاضة الوطنية فى ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، وبرغم عودة دستور ١٩٢٣ ، وبرغم عقد معاهدة ١٩٣٦ التى قدمت للرأى العام المصرى على أنها حققت الاستقلال لمصر . ولا يخفى هنا أن القيادات السياسية المصرية تقع عليها مسئولية استيعاب الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة ، وعدم القدرة على تحقيق ما يزيد عن كونه نجاحا جزئيا ، وهو عودة الدستور .

ثانيا : من ١٩٣٩ – ١٩٤٥ : وهى المرحلة التى شهدت الحرب العالمية الثانية وفرضت خلالها الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات . وقد أثبتت هذه الدراسة أنه بالرغم من كل هذه الظروف فقد مرت الحركة الوطنية المصرية بتطورات هامة كان لها أثرها بعد انتهاء الحرب .

فلقد انتشر التيار الدينى بقيادة الاخوان المسلمين واكتمل تنظيمه فى جميع انحاء البلاد ، واستطاع – من خلال ظروف الحرب وتحالفه مع حكومة الوفد بعد توليها السلطة فى فبراير ١٩٤٢ – أن ينشر فروعه فى كل مكان . كذلك نمت الحركة العمالية مع تزايد عدد العمال ، نظرا للتوسع فى انشاء المصانع لخدمة ظروف الحرب ، وطالبت بتشريعات لتحسين أحوال العمال والسماح بإنشاء نقابة عامة لهم . وقد صدرت بناء على ذلك بعض التشريعات العمالية فى ١٩٤٢ ، إلا أنها قصرت عن تحقيق الهدف المنشود من جانب الحركة العمالية .

وأثناء فترة الحرب هذه أيضا ظلت الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية على ما هى عليه ، وذلك برغم إدراك صانعى السياسة البريطانيين لنمو التيار الدينى والاشتراكى والحركة العمالية . وعندما بدأت السياسة البريطانية تواجه بعض المشاكل مع حكومة على ماهر بسبب رفضها إعلان الحرب على المانيا ثم إيطاليا ، وبسبب نشاط المعارضة الوطنية ضد بريطانيا ، اعتمدت الحكومة البريطانية على نفس المنطق السابق لافتعال التغييرات الوزارية ، فطلبت من الملك تغيير الحكومة . إلا أن حكومة حسن صبرى ومن بعدها حكومة حسين سرى لم تؤديا الى تحقيق الأهداف البريطانية فى ذلك الوقت ، وهى ضمان الاستقرار الداخلى وضمان استمرار تنفيذ التزامات معاهدة ١٩٣٦ . وباختصار رأت الحكومة البريطانية أنه لابد من أن يتولى حزب الوفد السلطة حتى تستطيع تحقيق كل هذه الأهداف وبصفة خاصة حتى تتقى معارضته لها وهو خارج السلطة .

وهنا لجأت الحكومة البريطانية – كما سبق تفصيله – الى استخدام القوة العسكرية بطريقة سافرة لإختصار دورة التوازنات السياسية ، وفرضت على الملك – تحت التهديد بعزله – استدعاء مصطفى النحاس لتكوين الوزارة ، وكان لها ما أرادت . واستطاعت عن طريق تلك الحكومة الوفدية التى وصلت الى السلطة بمساعدة الاحتلال البريطانى أن تحقق جميع الأهداف المرسومة لها خلال فترة حكمها .

إلا أن هذه السابقة وما تلاها من ممارسات سياسية للحكومة الوفدية من ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ ، أحدثت شرخا فى الحركة الوطنية المصرية وساهمت فى انخفاض شعبية حزب الوفد خاصة بين المثقفين وضباط

الجيش ، فى الوقت الذى كسبت فيه التيارات السياسية الأخرى – التيار الدينى والتيار الاشتراكى – أرضية جديدة .

ثالثا : من ١٩٤٥ الى ١٩٤٦ : وتلك هى المرحلة التى شهدت تصاعدا خطيرا فى الحركة الوطنية المصرية بعد انتهاء الحرب ورفع الأحكام العرفية ، تبلور فى الإجماع على إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بهدف تحقيق الاستقلال الكامل والوحدة مع السودان .

وبالرغم من تغير الظروف السياسية والاقتصادية على المستويات الدولية والاقليمية والداخلية فى كل من بريطانيا ومصر ، فإن الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية لم تتغير ، بل على العكس أكسبها النجاح – من وجهة النظر البريطانية – الذى حققته السياسة البريطانية من مصر أثناء الحرب – وخاصة فى فبراير ١٩٤٢ – بعدا جديدا عمق فى تثبيت الإطار الإدراكى البريطانى القديم للحركة الوطنية المصرية . واعتقد صانعو السياسة البريطانيون أن بإمكانهم تكرار ما حدث أثناء الحرب لفرض شروطهم على الملك بالرغم من اختفاء حالة الضرورة التى اتخذوها ستارا لهذا التصرف .

ومن هذا المنطلق عملت الحكومة البريطانية على استغلال مطالبة بعض أجنحة الحركة الوطنية المصرية باستئناف التفاوض مع بريطانيا ، لتهادن هذه القيادات السياسية المعتدلة – من وجهة النظر البريطانية – بهدف تحقيق مزيد من المصالح الاستعمارية البريطانية فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، وذلك من خلال إنشاء نظام للدفاع الجماعى فى المنطقة يقوم على معاهدات للدفاع المشترك بين بريطانيا وكل دولة على حدة ، وفصل السودان نهائيا عن مصر .

وعندما فشلت تلك السياسة ورفضت الحركة الوطنية المصرية مقترحات صدقى – « بيفين » ، سيطرت الرؤية البريطانية القديمة لتلك الحركة على صانعى السياسة البريطانية ، وبحثوا من جديد عملية تغيير الوزارة لوضع حزب الوفد فى السلطة حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم على غرار ما حدث فى ١٩٣٦ . الا أن هذه الدورة توقفت واقتصرت التغييرات الوزارية على حكومات أقلية تابعة للقصر مستندة اليه ، وذلك بسبب الهوة التى حدثت بين الملك ورئيس حزب الوفد بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

رابعا : عام ١٩٤٧ : أدى اتجاه الحكومة المصرية الى عرض القضية الوطنية على منظمة الأمم المتحدة بعد قطع المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية فى يناير ١٩٤٧ ، استجابة لرفض الحركة الوطنية بأجنحتها المختلفة للتفاوض كأسلوب لتحقيق الأمانى القومية ، الى مزيد من التمسك بالرؤية البريطانية التقليدية للحركة الوطنية المصرية والعمل على كبتها عن طريق دورة التغييرات الوزارية المعتادة . إلا أنه إزاء رفض الملك السماح برجوع حزب الوفد الى السلطة ، بالاضافة الى عدم قدرة بريطانيا على تكرار ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لعدم توافر القوة العسكرية لتحقيق ذلك فى ظروف ما بعد الحرب ، فضلا عن خشيتها من انقلاب الرأى

العام العالمي عليها ، لجأت الحكومة البريطانية إلى إستخدام شتى الضغوط الاقليمية والدولية لإفشال القضية المصرية فى الأمم المتحدة حتى كان لها ما أرادت .

ولكن الإحراج الذى واجهته بريطانيا أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ، والفشل الذى منيت به الحركة الوطنية المصرية بصدور قرار المجلس بما يحقق عودة القضية المصرية مرة أخرى الى إطار العلاقة الثنائية بين البلدين برغم أنه لم يؤد الى تغير فى الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ، إلا أنه أدى الى تغير فى السياسة البريطانية فى إطار هذه الرؤية وذلك بأن عملت على أن تحقق بالحيلة وبالمناورات السياسية ما أصبحت غير قادرة على تحقيقه بالقوة العسكرية . وكان هذا – فى الوقت نفسه – نقطة تحول فى انطلاق الحركة الوطنية المصرية نحو الكفاح المسلح والمقاطعة الاقتصادية لبريطانيا كأسلوب حتمى لتحقيق الأهداف القومية .

خامسا : من ١٩٥٠ – ١٩٥٢ : بالرغم من نجاح السياسة البريطانية فى تحقيق أهدافها بوصول حزب الوفد الى السلطة فى يناير ١٩٥٠ بأسلوب المناورات السياسية بدلا من أسلوب التهديد بالقوة الذى اتبعته فى ١٩٤٢ ، الا أن ذلك لم يؤد الى كبت الحركة الوطنية أو الى امكانية عقد معاهدة جديدة مع الحكومة الوفدية تقبل الأخيرة بموجبها ما هو أقل من أهداف تلك الحركة وهى الاستقلال التام والوحدة مع السودان . بل على العكس أدت مماطلة بريطانيا فى التفاوض وإصرارها على تحقيق أطماعها الاستعمارية فى مصر بشكل جديد ، تضمن إشراك الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا معها لاقامة قاعدة عسكرية تخدم المصالح الغربية وقيادة متحالفة للشرق الأوسط على الأرض المصرية ، أدى كل ذلك الى مزيد من الإصرار من جانب الحركة الوطنية المصرية على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان فى ١٨٩٩ ، وهو ما تم فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وسط انتقال الحركة الوطنية المصرية الى مرحلة الكفاح المسلح وفرض المقاطعة الاقتصادية للقاعدة البريطانية فى منطقة القناة .

وبالرغم من التغير الجذرى الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة – بل فى عناصر النظام السياسى المصرى كله – فإن الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية لم تتغير . لقد اعتقد صانعو السياسة البريطانيون من ناحية ، أن بإمكانهم القضاء على ذلك التصاعد الحاد فى الحركة الوطنية المصرية عن طريق استخدام العنف فى قمع النشاط الفدائى فى منطقة القناة ، ومحاولة تشغيل القاعدة البريطانية بكفاءة – برغم مقاطعة العمالة المصرية لها – عن طريق استيراد العمال من الخارج ، وذلك لتيئيس الوطنيين المصريين من قضيتهم . كما بدأ التخطيط – من جانب آخر – لاستخدام دورة التوازنات السياسية بإقناع الملك بإقالة الحكومة ووضع وزارة تقبل مقترحات القوى الأربع التى سبق أن رفضتها الحكومة الوفدية وسط استنكار قومى عام لتلك المقترحات التى هدفت الى تسخير مصر ومنطقة الشرق الأوسط لخدمة الأهداف الغربية .

وتجدر الاشارة هنا الى أن صانعى السياسة البريطانيين أخطأوا فى ادراكهم لطبيعة الموقف ، بالرغم من علمهم بكل التطورات التى جرت على الساحة السياسية المصرية فى تلك الفترة ، وبالرغم من تأكدهم من أن كلا من الحركة الوطنية المصرية والرأى العام المصرى قد خرج عن سيطرة حزب الوفد ، وتخطى قياداته

بتحالفاتها مع القصر وطبقة الاقطاعيين والرأسماليين وإهمالها للقضية الاجتماعية ، واستعدادها لتقبل الحلول الوسط فيما يتعلق بالقضية الوطنية الذى اتضح من موقفها المتردد من الحركة الفدائية فى منطقة القناة .

بل وأكثر مما سبق ، فإنه عندما تحقق للسياسة البريطانية ما خططت له بإقالة حكومة الوفد بعد افتعال مذبحة البوليس المصرى فى الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ وما تبعها من أحداث فى القاهرة انتهت بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ولم تستطع بالرغم من ذلك أن تحقق أهدافها باستمرار القاعدة البريطانية فى مصر بعد انتهاء مدة سريان معاهدة ١٩٣٦ – أى بعد ١٩٥٦ – وبإقامة قيادة متحالفة للشرق الأوسط فى منطقة القناة ، لم تتغير الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية وظل الاعتقاد الاستعمارى القديم سائدا فى أنه لا يمكن للقوات البريطانية أن تترك الأراضى المصرية بناء على ضغط الحركة الوطنية المصرية ، وأنه فى الامكان كبت تلك الحركة ولو مؤقتا عن طريق إقامة ديكتاتورية عسكرية تستمد شرعيتها من العرش ، وتقوم بتوقيع معاهدة تحالف جديدة مع بريطانيا ثم تستأنف بعد ذلك الدورة السياسية المعهودة ! واستكمل هذا المخطط بالاستعداد – فى الوقت نفسه – لفصل منطقة القناة عن مصر وتدويلها ، وذلك حتى تساهم باقى الدول الغربية فى الاعباء الاقتصادية الناتجة عن إدارة تلك المنطقة المترامية بعدد سكانها الكبير إدارة مباشرة !

وهنا تركز الخطأ فى الادراك البريطانى فى تصور أن الجيش المصرى موال للملك استنادا الى انحياز قياداته اليه ، وأنه من الأيسر عقد اتفاقية عسكرية مع حكومة عسكرية عنه مع حكومة سياسية . وبالرغم من توافر معلومات لدى صانعى السياسة البريطانيين عن تذمر صغار الضباط المصريين من الأوضاع السائدة أثناء العمليات الفدائية فى منطقة القناة فى أواخر ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ بسبب انسحاب الجيش المصرى من المنطقة وكأنها ليست جزءا من مصر ، إلا أن تقدير البريطانيين كان أن هذه الانتقادات هى نتيجة لحملة الدعاية من جانب الصحافة الشيوعية والمتطرفة ! بل صرح « ارسكين » – قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة – أن الجيش المصرى صديق لبريطانيا !

وفى واقع الأمر فإن الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية لم تتغير إلا بعد حرب ١٩٥٦ ، تلك الحرب التى كانت نقطة تحول ليس بالنسبة لمصر فقط وإنما بالنسبة للعالم الثالث كله الذى كان يعانى من الاستعمار .

والى جانب ما سبق فإن هذه الدراسة قد توصلت الى عدة نتائج أخرى كما يلى :

١ – أن ثبات الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية امتد ليشمل العناصر الثلاثة الأساسية للنظام السياسى المصرى – من وجهة النظر البريطانية – وهى الاحتلال البريطانى والقصر والرأى العام المصرى ، وذلك على الرغم من التغير الجذرى الذى حدث فى تلك العناصر جميعا فى نهاية الفترة محل البحث .

فمن ناحية تدهورت القوة العسكرية لبريطانيا بعد الحرب خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية فى بريطانيا وقيامها بالاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية . وهو ما ترتب عليه أن فقدت بريطانيا مركزها

الدولى المتميز الذى شغلته قبل الحرب كدولة من الدرجة الأولى وكامبراطورية مترامية الأطراف . إلا أن تغير الظروف هذا لم يستتبعه تغير فى الرؤية البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط عموما ولمصر بصفة خاصة كمنطقة من مناطق النفوذ البريطانى وخط دفاع أولى للغرب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى . وكل ما فعلته بريطانيا هو أن حاولت استخدام التحالف الغربى – والولايات المتحدة بالذات – لتغطية هذا الضعف . فبدأت أولا تصور المستعمرات البريطانية على أنها فى خدمة الغرب ككل حتى تضمن تأييده لها ، ثم قامت ثانيا بوضع مشروع إنشاء قيادة غربية متحالفة للشرق الأوسط ، وأخيرا وضعت خطة تفصيلية لتدويل منطقة القناة وإدارتها تحت السيطرة المباشرة للغرب وشرعت فى الاستعداد لتنفيذها فى خريف ١٩٥٢ !

ومن ناحية ثانية فإنه بالرغم من تغير وضع القصر فى مصر وانخفاض شعبية الملك الى درجة كبيرة فى نهاية الفترة محل البحث بسبب فساده على المستوى السياسى العام وعلى المستوى الشخصى وتكريسه للظلم الاجتماعى والتدهور الاقتصادى الذى كانت تعانى منه البلاد ، وبالرغم من إدراك السياسيين البريطانيين لكل هذا التدهور فى مكانة العرش فى مصر ، فقد ظلوا حتى يوليه ١٩٥٢ يعتقدون أن العرش هو عنصر الاستقرار الوحيد فى السياسة المصرية !

ومن ناحية ثالثة فإنه بالرغم من أن الرأى العام المصرى خرج عن سيطرة حزب الوفد والأحزاب التقليدية الأخرى خاصة منذ الخمسينات ، وأصبحت التيارات السياسية الأخرى – الدينية والوطنية التقدمية والاشتراكية – أكثر جذبا له ، وبالرغم من إدراك السياسيين البريطانيين لكل ذلك لدرجة أن علق بعضهم بما يفيد أن خطورة الوضع السياسى فى مصر نتجت عن السماح للرأى العام المصرى بأن يتجاوز القيادات السياسية بحيث أصبحت له قوة دفع مستقلة خاصة به تطالب بالاستقلال وبالاصلاح الاقتصادى وبالعدالة الاجتماعية ، فإن صانعى السياسة البريطانيين ظلوا معتقدين بأن دورة التغييرات الوزارية المصرية عن طريق الملك يمكن أن تحقق كبت الحركة الوطنية المصرية على أساس أن الشعب ملهى بمشاكله اليومية ! وحتى عندما فرضت الحكومة الوفدية الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وأجبر بذلك الرأى العام على كبت مشاعره كما أجبرت العناصر الوطنية على إخفاء نشاطها ، فقد غاب عن السياسيين البريطانيين أن ذلك لا يعنى هدوءاً أو قبولا بالأمر الواقع ، وإنما ترقبا وانتظارا للثورة .

٢ – إن الرؤية البريطانية للتيارات السياسية المصرية المختلفة حكمتها قوالب جامدة طوال الفترة محل البحث . فالتيار القومى التقليدى كان مناسبا للمصالح البريطانية فى مصر – باستثناء الحزب الوطنى – لأن قياداته كانت متقبلة للحلول الوسط ومستعدة لتطبيق قواعد اللعبة السياسية فى مصر كما رسمتها بريطانيا بعد ثورة ١٩١٩ طبقا لدستور ١٩٢٣ الذى وضع على أسس ليبرالية غربية لم تتبع إلا من حيث الشكل . ولذلك فإنه عندما بدأت تظهر جماعة تقدمية داخل حزب الوفد – الطليعة الوفدية – اتسمت الرؤية البريطانية لها بالشك والريبة فى اتصال أعضائها بالاتحاد السوفيتى ! كما أن السياسيين البريطانيين كثيرا ما أعربوا عن ارتياحهم لفشل هذه الجماعة فى التأثير على قيادات حزب الوفد وسياساته وقراراته . كذلك فإنه عندما

حدث تقارب بين حزب الوفد والاخوان المسلمين فى ١٩٤٣ وفى ١٩٥١ قلق الانجليز من هذا التقارب واعتبروه مناقضا لمبادىء سعد زغلول فى علمانية الأحزاب السياسية .

أما بالنسبة للتيار الديني فقد كان العداء الذى يكنه الانجليز له نابعا من عدة عوامل مرتبطة بإدراكهم لهذا التيار . فقد خشوا أولاً من ارتباط اثارة النعرة الاسلامية ضد كل ما هو بريطانى بالمعاداة للمسيحية ولكل ما هو أوربى فى مصر . كما أنهم ثانيا تنبهوا منذ البداية الى ما تضمنته أيديولوجية الاخوان المسلمين من أبعاد عربية وإسلامية تهدف الى نوع من الرابطة أو التكتل بين العالم العربى والاسلامى تكون مصر قاعدته ، وهو ما كان يحاربه الانجليز بشدة . وثالثا ساعد انتشار هذا التيار الدينى بالسرعة التى تمت بها داخل البلاد بالاضافة الى فروعه فى الدول العربية والاسلامية ، وتنظيماته السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية والشبابية .. الخ ، وكمية الأسلحة التي كانت فى حوزتهم ، وبروز روح التطوع التى سادت بين شباب جماعة الاخوان المسلمين والتى ظهرت فى حرب فلسطين وفى أثناء الحركة الفدائية فى منطقة القناة ، بالاضافة الى لجوء اعضاء الجماعة الى استخدام أساليب العنف والاغتيال ضد البريطانيين ، ساعد كل ذلك فى التأكيد على خطورة هذا التيار بالنسبة للتواجد البريطانى فى مصر .

ومن هذا المنطلق كان من أهداف السياسة البريطانية دائما العمل على تقليص نشاط التيار الدينى فى مصر ، وقلق السياسيون البريطانيون من اتصال الملك بالاخوان المسلمين بعد الحرب ، واهتموا بمتابعة أوجه نشاطهم بالتفصيل . هذا وإن اتخذت السفارة البريطانية الحذر من الاتصال بحسن البنا قرب نهاية الحرب ، كما كان من الواضح ارتياحهم لمقتله فى فبراير ١٩٤٩ خاصة وأنهم قدروا قبل ذلك بخمسة أعوام أن نقطة الضعف فى الجماعة هى قيادتها ، فلا يوجد شخص من أعضائها على نفس مستوى حسن البنا وله تأثيره على أعضائها ، ويستطيع بذلك أن يخلفه فى حالة اختفائه !

أما بالنسبة للتيار الاشتراكى المصرى فمن الواضح الخطأ البين فى الرؤية البريطانية له . فقد لوحظ أن أية جماعة ذات أفكار تقدمية أو اشتراكية كانت دائما ما توصم بأنها تعمل لحساب الاتحاد السوفيتى فى مصر وأنها تنشر الدعاية الشيوعية بين المصريين ، هذا فى الوقت الذى تكرر فيه تعليق السياسيين البريطانيين منذ الحرب – ومنهم « تشرشل » نفسه – على الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتردى فى البلاد ، وعلى انتشار الفساد الادارى والمالى ، وعلى انعدام فاعلية أى برنامج للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى حتى أثناء فترة تولى الحكومة الوفدية من ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ التى تزايدت فى عهدها سيطرة طبقة الرأسماليين والاقطاعيين – بتحالفها مع القصر وقيادات حزب الوفد – على مقدرات البلاد . هذا على الرغم من أن أحد السياسيين البريطانيين وصل به الأمر فى ١٩٥٠ الى التساؤل متعجبا عن كيفية عدم قيام ثورة فى مصر بالرغم من توافر شروطها جميعا كما ذكرها « ماركس » !

وبعبارة أخرى فإن السياسيين البريطانيين تعاموا عن إدراك إمكانية انتشار الأفكار الاشتراكية فى مصر بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وذلك بدون الارتباط بالاتحاد السوفيتى بأى شكل

من الأشكال . وعلى ذلك فقد شجعت بريطانيا الحكومات المصرية دائما على ضرب التيار الأشتراكي فى مصر ونجحت فى إقناعها بإصدار قوانين بحظر النشاط الشيوعى .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن أى نشاط سياسى تقدمى داخل الحركة العمالية المصرية كان سرعان ما يوصف من جانب السياسيين البريطانيين بأنه نتيجة للدعاية الشيوعية ، هذا على الرغم من اعتراف السياسيين الانجليز فى كثير من تقاريرهم بسوء أحوال العمال وانخفاض مستوى معيشتهم ! ونظرا لأن العمال المصريين لعبوا دورا هاما فى الحركة الوطنية بعد الحرب ، فقد حرصت الحكومة البريطانية على تجنيد بعض قياداتهم لحسابها وتوثيق الصلة بهم عن طريق دعوتهم لتلقى تدريبات فى بريطانيا !

٣ – لقد وجهت بريطانيا دائما أهمية خاصة للجيش المصرى منذ الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . فقد حرصت بريطانيا على السيطرة الكاملة على هذه المؤسسة لضمان عدم انقلابها عليها . فقد كان الجيش المصرى يرأسه « سردارا » بريطانيا – وكان يشغل فى الوقت نفسه منصب الحاكم العام للسودان – الى أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ فحلت البعثة العسكرية البريطانية محل « السردار » ! وبالرغم من أن قيادة الجيش انتقلت الى المصريين ، فإن بريطانيا حرصت على أن تفرغ هذا التغيير من مضمونه ، وتدخلت البعثة العسكرية البريطانية فى كل كبيرة وصغيرة فى شئون الجيش ، كما حرصت بريطانيا – فى ذات الوقت – على عدم الوصول بمستوى الجيش المصرى – من حيث التدريب والتسليح – الى الدرجة التى يستطيع معها فى يوم من الأيام أن يطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر لأنه أصبح قادرا على حمايتها وحماية قناة السويس . وقد أثبتت هذه الدراسة تلك الحقيقة بشهادة كبار السياسيين البريطانيين ، الذين طالما ادعوا فى العلن كذبها .

ويضاف الى ما سبق أن الرؤية البريطانية للجيش المصرى – حتى آخر الفترة محل البحث – اتسمت بنوع من الحذر منه . فقد طرحت عملية نزع سلاح الجيش المصرى من جانب صانعى السياسة البريطانيين حتى يمكن تحقيق المصالح البريطانية فى مصر ثلاث مرات : الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية عندما استعدت الحكومة البريطانية فى ١٩٤٣ لتكرار ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لاجبار الملك على عدم إقالة الحكومة الوفدية بعد نشر الكتاب الأسود . والثانية فى ١٩٥١ عندما اشتدت الحركة الفدائية فى منطقة القناة وقررت الحكومة البريطانية طرد قوات الجيش المصرى منها وذلك فى حالة مقاومته لهذا الإجراء . والثالثة عندما كان العسكريون البريطانيون يستعدون لتنفيذ مؤامرة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ضد البوليس المصرى فى منطقة الاسماعيلية حيث وضعوا خططا لمواجهة الجيش المصرى فى حالة اشتراكه فى المقاومة ، تضمنت الاستعداد لنزع سلاحه وتدمير الطائرات المصرية على الأرض فى حالة قيامها بهجوم منظم على القوات البريطانية فى منطقة القناة .

وأكثر من ذلك ، فإن الرؤية البريطانية لدور الجيش المصرى قرب نهاية الفترة محل الدراسة ، أى من ١٩٥٠ – ١٩٥٢ كانت رؤية متناقضة تماما مع الواقع الفعلى بداخله . فلقد ظل السياسيون البريطانيون يعتبرون الجيش مواليا للملك منذ أن لاحظوا اقترابا بينه وبين ضباطه بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . إلا أن مالم

يعيروه اهتماما كبيرا هو انقلاب الوضع بعد حرب فلسطين وبدء ابتعاد صغار الضباط عن تاييد الملك بعد انكشاف صفقة الأسلحة الفاسدة ثم تصاعد عدائهم له بسبب سياسته داخل الجيش وبسبب استخفافه بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى عانى منها الشعب بالاضافة الى فساده الشخصى ، هذا على الرغم من ورود معلومات للسفارة البريطانية فى مصر عن تذمر هؤلاء الضباط .

ومما ساعد على ثبات الرؤية البريطانية للجيش المصرى كمؤسسة موالية للملك واستمرار هذه الرؤية حتى يوليو ١٩٥٢ ، الأسلوب الذى اتسم « بالخضوع » الذى كانت تتعامل به قيادات الجيش المصرى مع السلطات العسكرية البريطانية فى منطقة القناة ومع السفارة البريطانية ، بعد أن نجحت بريطانيا فى التقارب مع الملك خلال عام ١٩٤٩ . وعلى ذلك لم تؤد المعلومات الواردة للسياسيين البريطانيين عن التذمر داخل الجيش الى أى تغيير فى إدراكهم بالنسبة للدور الذى رسموه للجيش المصرى ، ألا وهو المحافظة على الأمن والاستقرار فى البلاد وضرب أى نشاط للحركة الوطنية يعجز البوليس عن السيطرة عليه .

وتجدر الاشارة هنا الى رفض صغار الضباط داخل الجيش المصرى لهذا الدور تماما ، وهو الذى ثبت فى هذه الدراسة من منشورات الجيش منذ ١٩٤٧ وحتى ١٩٥٢ ، وخاصة بعد أن استخدم الجيش للسيطرة على الأوضاع فى القاهرة أثناء أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كما أن صغار الضباط رفضوا أيضا الدور الآخر الذى رسمته السياسة البريطانية للجيش المصرى ، ألا وهو خدمة القاعدة البريطانية فى منطقة القناة وخدمة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط . فقد لوحظ من منشورات « الضباط الأحرار » رفضهم للدفاع المشترك والأحلاف الاقليمية للدخول فى حرب لا شأن لمصر بها .

والخلاصة هنا أن صانعى السياسة البريطانيين لم يدر بخلدهم على الاطلاق أن يقود الجيش المصرى الثورة على النظام القائم وعلى الاحتلال البريطانى ، بل على العكس تبلورت نظرتهم للجيش المصرى على أنه — الى جانب الملك — عامل مساعد على تحقيق المخطط البريطانى فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط بأكملها .

٤ — أولى صانعو السياسة البريطانيون اهتماما خاصا أيضا بالبوليس المصرى وحرصوا على ضمانه الى جانبهم . وقد كان البوليس المصرى — منذ الاحتلال البريطانى — يرأسه ويشغل المناصب الهامة فيه بريطانيون ، كما كانت « الإدارة الأوروبية للأمن » بوزارة الداخلية — والتى رأسها بريطانى أيضا — تتمتع بنفوذ كبير وتقوم بنشاط تجسسى واسع على العناصر الوطنية المصرية . وبعد عقد معاهدة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على استمرار سيطرتها على البوليس المصرى عن طريق استمرار تقليد البريطانيين لبعض المناصب القيادية فيه كخبراء مثل « توماس راسل » ، كما أنه عندما انتهى عمل « الادارة الأوروبية للأمن » فى ١٩٣٧ فى عهد وزارة النحاس ، وافق الأخير على إقامة مكتب اتصال بين السفارة البريطانية ووزارة الداخلية المصرية !

وقد نبع هذا الاهتمام من جانب بريطانيا بالبوليس المصرى من أنه المؤسسة الأولى التى كان يناط بها حفظ

الأمن والنظام الداخلى فى البلاد ، وبما أن الحركة الوطنية المصرية كانت – فى كثير من الأحيان – لا تجد متنفسا للتعبير عن مطالبها إلا من خلال المظاهرات وأعمال العنف ضد البريطانيين والمنشآت البريطانية وضد السياسيين المصريين المتعاونين مع بريطانيا ، فقد كانت جميع التقارير البريطانية عن المظاهرات وأعمال العنف .. الخ تعطى اهتماما خاصا لمدى « كفاءة » البوليس المصرى – من وجهة النظر البريطانية – فى قمع « الاضطرابات » ، وإن كان متعاطفا أو متساهلا مع المتظاهرين .

وقد سجلت هذه الدراسة – خلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٥٢ – أنه كان هناك دائما إتجاه من جانب البوليس المصرى الى بعض التساهل فى مواجهة أنشطة الحركة الوطنية المصرية ، وأنه فى المرات التى تم فيها استخدام القسوة فى قمع المظاهرات إما كان ذلك على يد الانجليز وبقيادتهم مثلما حدث فى مظاهرة كوبرى عباس فى ١٩٣٥ فى عهد توفيق نسيم ، أو كان ذلك تحت ضغط البريطانيين المسبق لدى الحكومة المصرية لاستخدام الشدة مع المتظاهرين مثلما حدث فى مظاهرة كوبرى عباس والمظاهرات التى تلتها فى فبراير ١٩٤٦ أثناء حكومة النقراشى ، أو مظاهرات الاسكندرية فى صيف نفس العام أثناء حكومة صدقى ، أو مظاهرات ٢٦ أغسطس ١٩٥١ أثناء وزارة النحاس التى كانت تطالب بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وأطلق فيها البوليس الرصاص على المتظاهرين .

ويلاحظ أنه اثناء فترة الكفاح المسلح فى منطقة القناة سجلت مختلف التقارير البريطانية سواء تلك الصادرة عن السلطات العسكرية فى المنطقة أو عن السفارة البريطانية استياء شديدا من موقف رجال البوليس المصرى حيال الفدائيين . وقد طالب « ارسكين » – قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة حكومته عدة مرات بناء على ذلك بنزع سلاح البوليس المصرى فى المنطقة وتولى قوات الجيش البريطانى هناك مسئولية القبض والاعتقال ، الى أن أجابته الى طلبه فى يناير ١٩٥٢ ، بعد أن حاول البريطانيون عدة محاولات لتحييد البوليس المصرى – مثلما حدث مع الجيش – وإخراجه من المواجهة بين القوات البريطانية والفدائيين المصريين .

وقد أثبتت هذه الدراسة أن الوضع الذى وضعت فيه الحكومة الوفدية البوليس المصرى فى منطقة القناة فى أواخر ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ عكس التخبط والتناقض الذى غلب على موقف هذه الحكومة فى تلك الفترة . فالبوليس ليس مهمته مقاومة جيش دولة أجنبية مجهز بدبابات وطائرات وأسلحة ثقيلة ، خاصة وأن تسليح البوليس فى أى بلد عادة ما يكون محدودا كما أن طبيعة خبرته القتالية مرتبطة بمهمته الأساسية وهى حفظ الأمن الداخلى .

وتفسير الموقف – كما يتضح من هذه الدراسة – هو أن الحكومة الوفدية أرادت مسك العصا من النصف ، فهى من ناحية لم تكن قادرة على السيطرة على الحركة الفدائية التى كانت قد تجاوزت – بانضمام المزيد من الشباب لها من مختلف التيارات السياسية وبإصرارهم على الكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحقيق الأمانى القومية – كل القيادات السياسية الموجودة على الساحة المصرية . وحتى عندما قررت الحكومة الوفدية وضع « كتائب التحرير » تحت قيادتها حتى تتمكن من السيطرة عليها لم يتحقق لها ذلك من الناحية

الفعلية ، واستمر الفدائيون فى هجماتهم على أفراد القوات البريطانية فى منطقة القناة ، وفى قيادتهم لعملية مقاطعة العمالة المصرية للقاعدة البريطانية غير عابئين بمناورات الحكومة .

ومن ناحية ثانية لم تكن الحكومة الوفدية ترغب فى الوصول بالصراع مع بريطانيا الى آخر المدى ، لذلك تم إبعاد الجيش المصرى عن هذا الصراع وكأنه يقع على أرض بلد آخر ، مما جعل البريطانيين يشعرون أنهم نجحوا فى « تحييد » الجيش المصرى ، ويستمتعون بإذلالهم لقياداته ، ويمعنون فى استخدام الأساليب غير الأنسانية ضد سكان منطقة القناة من تفتيش للمنازل ، وتقييد للتحركات ، وتطويق بالأسوار لأحياء بأكملها فى مدنها بل وهدم للمنازل كما حدث فى كفر عبده واطلاق النار على المتظاهرين كما حدث فى الاسماعيلية وبورسعيد والسويس .

ومن ناحية ثالثة كان رد فعل الحكومة الوفدية — فى نفس الفترة — على خطوات الردع البريطانى للحركة الفدائية والمقاطعة الاقتصادية فى منطقة القناة خير دليل على التردد الذى اتسمت به سياساتها . فعلى سبيل المثال عندما فرضت بريطانيا الحظر الجزئى على نقل البترول من السويس الى القاهرة ، تراجعت الحكومة الوفدية فى السر عن الخط المتشدد الذى كانت تتبناه فى العلن ضد بريطانيا ، واتصلت بالسفارة البريطانية لرفع هذا الحظر حتى لا تتوقف المخابز والسكك الحديدية المصرية ، فانهالت الشروط البريطانية لتحقيق ذلك ! كذلك فإنه عندما أخطرت السلطات العسكرية البريطانية الحكومة الوفدية باعتزامها هدم منازل كفر عبده لتأمين محطة المياه فى هذه المنطقة ، اكتفت الحكومة بالاحتجاجات والخطب الدعائية ! وتجدر الاشارة هنا إلى أن آثار رد الفعل السلبى الذى واجهت به الحكومة الوفدية ما حدث فى كفر عبده واكتفائها بسحب السفير المصرى من لندن وإعلانها عن عزمها سحب ترخيص نادى الجزيرة من مؤسسيه ذوى الجنسية البريطانية كإجراء مضاد لهدم مائة منزل لمواطنين بسطاء من أبناء مصر ، كان له أكبر الأثر فى زيادة تجبر القوات البريطانية فى منطقة القناة وفى ضغط قياداتهم على الحكومة البريطانية لتفويضهم المزيد من السلطات حتى يفرضوا الحكم العسكرى الكامل على المنطقة !

إذن فإنه فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ وجد افراد البوليس المصرى أنفسهم فى وضع يواجهون فيه منفردين قوات الجيش البريطانى التى هجمت على مقرهم بالاسماعيلية لنزع سلاحهم واستخدمت الدبابات والمدافع الثقيلة تحرسها طائرات من السلاح الجوى البريطانى ، فى الوقت الذى كان لدى مصر فيه جيش وسلاح — وإن كان متواضعا بالمقارنة بالقوات البريطانية — وواجب هذا الجيش الأول هو الدفاع عن الوطن والمواطنين من أى عدوان أجنبى .

إن هذا التناقض الذى اتسم به الوضع فى هذه الفترة ، الذى نتج عن التشدد البريطانى الى أقصى مدى فى فرض استمرار الاحتلال فى الوقت الذى لم تكن فيه الحكومة على استعداد لمزيد من التصاعد ضد الانجليز ، كان العامل الأساسى الذى أدى الى قيام ثورة ١٩٥٢ وتأييد الرأى العام لها . وبعبارة أخرى فإنه عندما تزداد حدة التناقض بين الواقع والسياسة ، أى بين موقف الحكومة من جانب وبين القوة الدافعة للحركة

الوطنية التى يؤيدها الرأى العام – من جانب آخر – فالنتيجة الحتمية هى الانفجار . لقد كان من غير الممكن أن يستمر هذا الوضع ، وقد أكدت هذه الدراسة مدى تأثير هذه التناقضات وغيرها فى مصر فى ذلك الوقت على « الضباط الأحرار » الذين نفذوا عملية الثورة على النظام بأكمله فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

٥ – أثبتت هذه الدراسة أن الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية قد تبلورت فى إطار إدراكى لصانعى السياسة البريطانيين لا يؤمن بقدرة المصريين على حكم أنفسهم بدون تدخل من جانب بريطانيا . وبعبارة أخرى فبينما قام صانعو السياسة البريطانيون بمراعاة قواعد الديمقراطية فى بلدهم ، فإنهم – على العكس من ذلك – كانوا غير مؤمنين فى قرارة أنفسهم بإمكانية تطبيق تلك القواعد فى مصر ، وبأن مصر تتوافر لها الشروط الضرورية لتطبيق الديمقراطية على النسق الغربى . وقد ظل هذا الاعتقاد راسخا حتى نهاية الفترة محل البحث .

فلقد دأبت بريطانيا على التدخل فى أدق الشئون الداخلية المصرية – كما أظهرت هذه الدراسة بالتفصيل – وإن اتخذت من الواجهة الديمقراطية ستارا لهذا التدخل . فمن خلف هذا الستار نجحت بريطانيا فى عقد معاهدة ١٩٣٦ مع حزب الأغلبية ، وباسم الديمقراطية وضرورة تولى حزب الأغلبية السلطة دخلت قواتها قصر عابدين وفرضت على الملك – تحت التهديد العسكرى – تعيين النحاس رئيسا للوزراء ، ثم عندما فشلت بريطانيا بعد الحرب فى عقد معاهدة تحالف جديدة مع وزارتى صدقى والنقراشى ، تدخلت لدى الملك وحزب الوفد لضمان وصول الأخير للسلطة متصورة أنه يمكنها أن تعيد ما حدث فى ١٩٣٦ ، وأن يتقبل الرأى العام المصرى فى ١٩٥٠ أى معاهدة يوقع عليها حزب الأغلبية ، وكأنه لم يحدث فى مصر أى تغيير خلال الأربعة عشر عاما هذه . واستنادا الى السلطات المتاحة للملك بمقتضى دستور ١٩٢٣ ، دفعته بريطانيا الى إقالة حكومة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ بعد أن افتعلت حادث ٢٥ يناير فى منطقة القناة ، وبعد أن تصورت أنها ضمنت وجود بديل يستطيع أن يوقع معها معاهدة التحالف بضغط من الملك وهو على ماهر .

وفى النهاية عندما فشلت كل هذه الأساليب فى تحقيق المصالح البريطانية فى مصر تسابق صانعو السياسة البريطانيون فى التأكيد على أن مصر بلد لا يصلح للديمقراطية وأن أفضل حل هو قيام نظام عسكرى غير ديمقراطى يستمد شرعيته من القصر – كما سبق إيضاحه .

وهنا يتبادر الى الذهن التساؤل الآتى : هل كان فشل التجربة الديمقراطية فى مصر قبل الثورة يرجع الى عوامل بنيوية فى المجتمع والنظام السياسى أم يرجع الى عوامل خارجية تتمثل فى الاحتلال البريطانى لمصر ؟

لقد اتضح من هذه الدراسة أن الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر الذى ساند التدخل البريطانى الدائم فى الشئون الداخلية المصرية كان العامل الحاكم فى فشل التجربة الديمقراطية فى مصر فى الفترة محل البحث [١] .

(١) تختلف هذه النتيجة عما توصل اليه شارل عيسوى فى المرجع التالى فى الفصل بعنوان « الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الشرق الأوسط » ، حيث يرفض هذه النتيجة التى توصلت اليها هذه الدراسة ، ويرى أن الشرق =

حقيقة لا يمكن إغفال – من جانب – المسئولية الأساسية للسياسيين المصريين الذين تولوا السلطة العليا فى البلاد فى هذه الفترة عن هذا الفشل حيث أنهم فى كثير من الأحيان قد تهاونوا فى صد هذا التدخل ، وفى أحيان أخرى قاموا بأنفسهم بمبادرات لدعوة البريطانيين للتدخل من أجل تحقيق مصالحهم الحزبية أو الشخصية على حساب المصلحة القومية ، بل وجدت أمثلة على لجوء السياسيين المصريين الى تحكيم الانجليز فى الخلافات الدستورية بينهم وبين القصر مثلما حدث من جانب النحاس أثناء خلافاته مع الملك فى فترة حكم حزب الوفد من ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ !

كذلك لا يمكن إغفال – من جانب آخر – أثر الدور الذى لعبه القصر فى فشل هذه التجربة الديمقراطية فى مصر .

إن للديمقراطية نماذج متعددة لا تقتصر على النموذج الليبرالى الغربى . ومصر كانت فى حاجة الى الوقت حتى يتبلور بها النموذج الديمقراطى النابع من ظروفها الخاصة وتجربتها المنفردة ، إلا أن الاستعمار البريطانى لم يكن ليترك لها الفرصة لتحقيق ذلك . ثم عندما أوشك النظام بأكمله على الانهيار برر السياسيون البريطانيون تأييدهم لاقامة دكتاتورية عسكرية فى مصر – تستمر لسنوات عديدة – بأنها بلد لا يصلح للديمقراطية !

= الأوسط بأسسه الاقتصادية والاجتماعية لا يتناسب مع متطلبات الديمقراطية وشروط تطبيقها . انظر لمزيد من التفصيل :

- Walter Ze'ev Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, Studies in Contemporary History, (New York, Praeger, 1958).

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ ــ الوثائق المصرية :

١ – قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٧ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووفاق السودان سنة ١٨٩٩ وتقرير اللورد ملنر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، (القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٧) .

٢ – الملف رقم ١٩٣ بوزارة الداخلية المصرية بعنوان «منشورات» ويحتوى على ثمانية منشورات من جماعات مختلفة بالجيش المصرى منها ثلاثة منشورات بإمضاء « ضباط الجيش » ومنشور واحد بامضاء « جبهة الضباط » ومنشور واحد بإمضاء « اللجنة الوطنية لضباط الجيش » وثلاثة منشورات بإمضاء « الضباط الاحرار » . وقد عثر على هذا الملف بوزارة الداخلية بعد قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

ب ــ الكتب :

١ – انيس صايغ ، **الفكرة العربية فى مصر** ، (بيروت ، مطبعة هيكل الغريب ، ١٩٥٩) .

٢ – حسن البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** ، (القاهرة ، دار الشهاب ، بدون تاريخ) .

٣ – ــــــــ ، **الرسائل الثلاث : دعوتنا ــ الى أى شيء ندعو الناس ــ نحو النور** ، (القاهرة ، دار الطباعة والنشر الاسلامية ، ١٩٧٧) .

٤ – ــــــــ ، **قضيتنا بين يدى الرأى العام المصرى والعربى والضمير العالمى** ، (القاهرة ، الناشر : نهى ابو غدير ، ١٩٧٨) .

٥ – حسن يوسف ، **القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢ . مذكرات حسن يوسف** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٢) .

٦ - جاكوب لاندو ، **من تاريخ مصر . الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢** ، ترجمة سامى الليثى ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ) .

٧ - جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، (القاهرة ، مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ ، الطبعة الأولى ١٩٥٣) .

٨ - راشد البراوى ، **التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث** ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤) .

٩ - رفعت السعيد ، **تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥** ، (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، بدون تاريخ) .

١٠ - ـــــــ ، **اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ . تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر** ، الجزء الثانى (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٢) .

١١ - ـــــــ ، **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر** ، الجزء الثالث (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) .

١٢ - رؤوف عباس ، **الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** ، (القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧) .

١٣ - ـــــــ ، **الحركة العمالية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧** ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٥) .

١٤ - ريتشارد ميشيل ، **الإخوان المسلمون** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧) .

١٥ - عاصم الدسوقى ، **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢** ، (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .

١٦ – عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣) .

١٧ – ________ ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، تاريخ مصر القومى من سنه ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢) .

١٨ – ________ ، فى اعقاب الثورة المصرية . الجزء الأول يشتمل على تاريخ مصر القومى من إبريل ١٩٢١ الى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنه ١٩٢٧ ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩) .

١٩ – ________ ، فى اعقاب الثورة المصرية . ثورة ١٩١٩ . الجزء الثانى يشتمل على تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك أحمد فؤاد فى ٢٨ إبريل ١٩٣٦ ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) .

٢٠ – ________ ،فى أعقاب الثورة المصرية . الجزء الثالث يشتمل على تاريخ مصر القومى من إرتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنه ١٩٥١ ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١) .

٢١ – ________ ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ، الكفاح فى القنال ــ حريق القاهرة ــ وزارات الموظفين ــ اسباب الثورة ــ فاروق يمهد للثورة ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤) .

٢٢ – عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ ، (القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٨) .

٢٣ – ________ ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ ــ إلى سنة ١٩٤٨ ، (لبنان ، الوطن العربى ، ١٩٧٣) .

٢٤ – ________ ، الإخوان المسلمون والتنظيم السرى ، (القاهرة ، روزاليوسف ، ١٩٧٧) .

٢٥ – عبد العظيم رمضان ، **الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ – ١٩٣٦ . دراسة تاريخية** ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٢٦ – عزة وهبى ، **تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر . دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٥) .

٢٧ – على عبد الرازق ، **الاسلام وأصول الحكم . بحث فى الخلافة والحكومة فى الاسلام** ، (بيروت ، دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ ، الطبعة الأولى صدرت فى ١٩٢٥) .

٢٨ – طارق البشرى ، **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢** (القاهرة – دار الشروق ١٩٨١) .

٢٩ – **محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة . مارس ١٩٥٠ – نوفمبر ١٩٥١** ، (القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥١) .

٣٠ – محسن محمد ، **التاريخ السرى لمصر** ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) .

٣١ – محمد أنيس ، **٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسى** ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢) .

٣٢ – ـــــــ ، **حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة** ، (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢) .

٣٣ – محمد حسين هيكل ، **مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الأول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ . من الحماية الى معاهدة الغاء الامتيازات الأجنبية** ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧) .

٣٤ – ـــــــ ، **مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الثانى من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ الى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ . عهد فاروق** ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧) .

٣٥ – محمد حسنين هيكل ، **مذكرات فى السياسة المصرية . القضية الفلسطينية . النزاع المصرى الانجليزى فى مجلس الأمن . أزمة مجلس الشيوخ فى يونيه ١٩٥٠** ، الجزء الثالث ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨) .

٣٦ – محمد جمال المسدى ويونان لبيب رزق وعبد العظيم رمضان ، **مصر والحرب العالمية الثانية** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٧٧) .

٣٧ – محمد شفيق غربال ، **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية** ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) .

٣٨ – محمد شوقي زكى ، **الاخوان المسلمون ، والمجتمع المصرى** ، (القاهرة ، دار الانصار ، ١٩٨٠) .

٣٩ – محمد فؤاد شكرى ، **مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩** ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣) .

٤٠ – محمود حسين ، **الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠** ، ترجمة عباس بزى وأحمد واصل ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١) .

٤١ – محمود متولى ، **حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى التاريخ المصرى المعاصر** ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) .

٤٢ – ـــــــ ، **مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، دراسة وثائقية وتاريخية** ، (القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٧٩) .

٤٣ – مصطفى الفقى ، **الاقباط فى السياسة المصرية . مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية** ، (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٥) .

٤٤ – مكرم عبيد ، **الكتاب الأسود** ، (القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٤) .

٤٥ – وزارة الارشاد القومى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، **مجموعة وثائق فلسطين . مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، الجزء الأول من عام ٦٣٧ الى عام ١٩٤٩** ، (القاهرة ، هيئة الاستعلامات ، ١٩٦٩) .

٤٦ – يونان لبيب رزق ، **تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٧٥) .

٤٧ – ـــــــ ، **الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٧) .

٤٨ – ـــــــ ، **الوفد والكتاب الأسود** ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٨) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

– المصادر الأولية :

أ – الوثائق البريطانية :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة « بدار المحفوظات البريطانية : Public Record Office »
عن الفترة من ١٩١٨ – ١٩٢١ ، من ١٩٣٥ – ١٩٥٢ وبيان ارقام الملفات التى استخدمت مباشرة في كتابة هذه الرسالة كالآتى مقسمة تبعا للسنوات :

Year	Reference	File No.
- 1918:	FO 407/	183
- 1919:		185
- 1920:		187
- 1921:		188
- 1935:		218
- 1936:		219
- 1937:		221
- 1938:		222
- 1939:		223
- 1940:		224
	FO 371/	27429
- 1941:		27483
- 1942:		31566
		31567
		31568
		31569
		31570
		31574
- 1943:	FO 371/	35531
		35532
		35533
		35534
		35535
- 1944:	FO 371/	41327
		41328
		41332
		41333
		41334
- 1945:	FO 371/	45917
		45918
		45921
		45923
		45926

Year	Reference	File No.
		45927
		45930
		45954
- 1946:	FO 371/	53282
		53283
		53284
		53285
		53286
		53287
		53288
		53289
		53290
		53291
		53292
		53293
		53297
		53298
		53299
		53300
		53301
		53302
		53303
		53304
		53305
		53306
		53307
		53308
		53310
		53312
		53330
		53341
		53413

Year	Reference		File No.
-1947	FO	371/	62950
			62951
			62952
			62953
			62954
			62956
			62957
			62961
			62962
			62963
			62965
			62966
			62967
			62968
			62969
			62970
			62971
			62972
			62973
			62974
			62975
	FO	371/	62976
			62977
			62978
			62981
			62982
			62983
			62984
			62985
			62986
			62987
			62990
			62991
			62993
			63046
			63073
- 1948:	FO	371/	69175
			69192
			69193
			69195
			69200

Year	Reference		File No.
			69202
			69211
- 1949:	FO	371/	73458
			73462
			73463
			73464
			73465
			73504
			73505
- 1950:	FO	371/	80341
			80348
			80359
			80367
			80375
			80380
			80381
			80383
			80384
			80600
			80606
- 1951:	FO	371/	90107
			90110
			90115
			90116
			90117
			90118
			90119
			90120
			90121
			90122
			90123
			90124
			90129
			90130
			90131
			90132
			90133
			90135
			90137
			90138

Year	Reference	File No.
		90139
		90140
		90141
		90142
		90143
		90144
		90145
		90146
		90147
		90148
		90149
		90150
		90151
		90166
		90176
		90178
		90179
		90180
		90181
		90227
		90228
-1952	FO 371/	96858
		96860
		96861
		96862
		96865
		96868
		96872
		96902
		96906
		96907
		96918
		96919
		96922
		96923

- Foreign Office of Great Britian, **Treaty of Alliance between H.M., in Respect of the U.K., and H.M. the King of Egypt, with an Agreed Minute thereto, Three Notes, Notes Exchanged in Egypt on August 12, 1936, and Oral Declaration made by the President of the Egyptian Council of Ministers on August, 10, 1936, and a Convention Concerning the Immunities and Privileges to be Enjoyed by the British Forces in Egypt. London, August 26, 1936. Ratifications exchanged at Cairo on December, 22, 1936** (London, H.M. Stationery Office, 1937).

ب – الأوراق الخاصة :

- Avon Papers. **Papers of Lord Avon (Anthony Eden)** Public Record Office, Richmond, U.K.
- Killearn Diaries. **Diaries of Lord Killearn (Miles Lampson)**, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford, U.K.

جـ – الكتب :

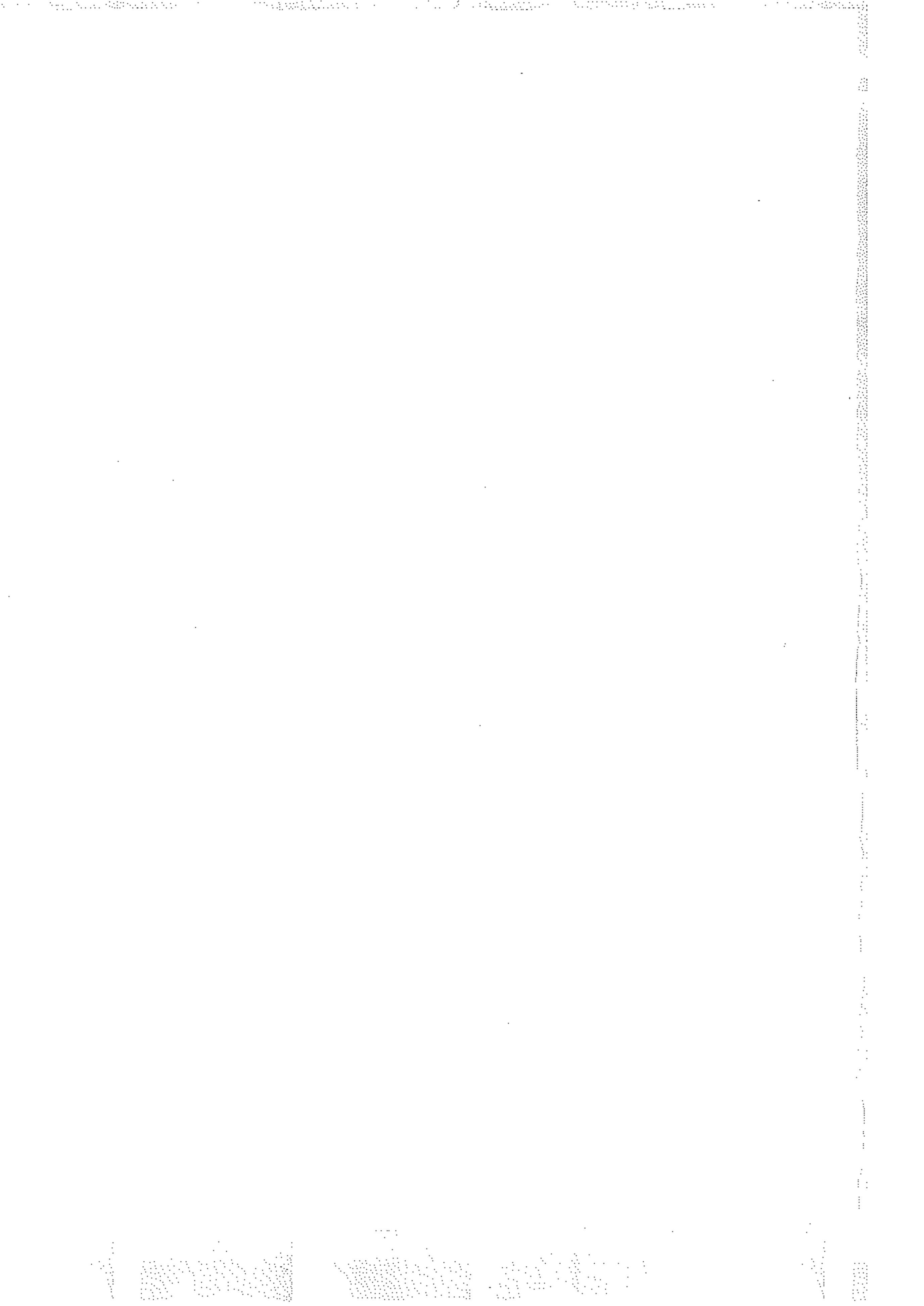
- BAER, Gabriel, **A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950.** Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (London, Oxford University Press, 1962).
- Berque, Jacques, **L'Egypte. Impérialisme et Révolution,** (Paris, Gallimard, 1967).
- Churchill, Winston S., **The Second World War. Their Finest Hour,** Vol.2, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1949).
- ---------, **The Second World War. The Grand Alliance,** Vol. 3, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1950).
- ---------, **The Second World War. The Hinge of Fate,** Vol. 4, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1950).
- Colombe, Marcel, **L'évolution de l'Egypte, 1924-1950,** (Paris, G.P. Maisonneuve, Evreux, impr. de M. et L. Bauche, 1951).
- Cromer, The Earl of, **Modern Egypt,** (London, McMillan and Co. LTD, 1908, 2 vols.).
- Darwin, John, **Britain, Egypt and the Middle East. Imperial policy in the Aftermath of War 1918-1922,** (London, The Macmillan Press, 1981).
- Eden, Anthony, **The Memoirs of Anthony Eden. Earl of Avon. The Reckoning,** (Boston, Houghton Mifflin Co., 1965).
- ---------, **The Memoirs of Anthony Eden. Full Circle,** (Boston, Houghton Mifflin Co., 1960).
- Evans, Trefor (ed.) **The Killearn Diaries 1934-1946. The Diplomatic and Personal Record of Lord Killearn (Sir Miles Lampson) High Commissioner and Ambassador to Egypt,** (London, Sidgwick and Jakson, 1972).
- Hourani, Albert, **Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939,** (London, Cambridge University Press, 1983).

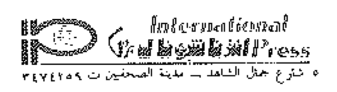
- Husaini, Ishak Musa, **The Moslem Brethren. The Greatest of Modern Islamic Movements,** (Beirut, Khayat's Coop., 1956).
- Issawi, Charles Philip, **Egypt at Mid-Century, an Economic Survey,** Published under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (London, Oxford University Press, 1954).
- Jervis, Robert, **Perception and Misperception in International Politics,** (New Jersey, Princeton University Press, 1976).
- Judd, Denis, **Balfour and the British Impire: a Study in Imperial Evolution, 1874-1932,** (London, MacMillan and Co., 1968).
- Laqueur, Walter ze'ev (ed.), **The Middle East in Transition, Studies in Contemporary History,** (New York, Praeger, 1958).
- Lloyd, Lord, **Egypt since Cromer,** (London, Macmillan and Co. LTD, 1933).
- Louis, Wm. Roger, **The British Empire in the Middle East 1945-1951. Arab Nationalism, the United States and Post-war Imperialism,** (Oxford, Clarendon Press, 1984).
- Marlow, John **Cromer in Egypt,** (New York, Praeger, 1970).
- Milner,G.C.B.,**England in Egypt**,(London, Edward Arnold, 1926, 13th edition).
- Monroe, Elizabeth, **Britain's Moment in the Middle East 1914-1956,** (Baltimore, The John Hopkins Press, 1963).
- Moseley, Sydney A., **With Kitchener in Cairo,** (London, Cassell and Co. LTD, 1917).
- Sayyid, Afaf Lutfi al-, **Egypt and Cormer: a Study in Anglo-Egyptian Relations** (London, John Murray, 1968).
- ---------, **Egypt's Liberal Experiment: 1922-1936,** (Berkeley, Los Angeles, University of California Press, 1977).
- Thoronton, A.P., **The Imperial Idea and its Enemies: a Study in British Power,** (London, MacMillan and Co., 1959).
- Toynbee, Arnold (ed.), **Survey of International Affairs 1939-1946. The Middle East in the war,** by George Kirk, Published under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (London, Oxford University Press, 1954).
- Wavell, Archibald, **Allenby, Soldier and Statesman,** (London, Harrap, 1946).

رقم الإيداع : ٣٠١٧ / ١٩٨٧
الترقيم الدولى : ٣ ـ ٠٧١ ـ ٤٤٢ ـ ٩٧٧

صدر لدار المستقبل العربي
عام ١٩٨٥

- ○ أهمية ان نتثقف يا ناس.......................د . يوسف ادريس
(١٠٧ ص — ٣٠٠ ق)
- ○ صناعة الجهل.......................د . نعمات فؤاد
(٣٣٦ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ لعبة الأمم فى الشرق الاوسط.......................امين هويدى
(٢٨٤ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ التكوين التاريخى للامة العربية.................د . عبد العزيز الدورى
(٣٦٦ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ فى اصول السياسة المصرية.......................سعد زهران
(٢٦٥ ص — ٤٥٠ ق)
- ○ تأثير الثروة النفطية على العلاقات العربية.............د . احمد يوسف
(١٥٢ ص — ٢٥٠ ق)
- ○ شرق النخيل (روايه).......................بهاء طاهر
(١٠٤ ص — ١٧٥ ق)
- ○ الرئيسه (روايه).......................د . شريف حتاته
(٢٨٧ ص — ٤٠٠ ق)
- ○ كتاب التجليات (جزء ٢).......................جمال الغيطانى
(٢٢٨ ص — ٣٥٠ ق)
- ○ اشعار فؤاد حداد.......................فؤاد حداد
(٤٨٠ ص — ٦٠٠ ق)
- ○ اختراق حاجز الصوت (قصص قصيره).............محمود البياتى
(٤٤ ص — ١٠٠ ق)
- ○ الزينى بركات.......................جمال الغيطانى
(٢٨٨ ص — ٢٥٠ ق)
- ○ انفجار سكانى ام ازمة تنمية ؟.............د . ابراهيم العيسوى
(٢٩٥ ص — ٤٥٠ ق)
- ○ القضية القلق (مسرحيات).......................الفريد فرج
(١٢٨ ص — ٢٠٠ ق)
- ○ ناميبيا (قضية الاستقلال الصعب)..........د . ابراهيم نصر الدين
(١٥٢ ص — ٢٥٠ ق)
- ○ مذكرات محمود رياض.......................محمود رياض
(٦٣٢ ص — ٩٠٠ ق)
- ○ ثلاثية الرفض والهزيمة.......................محمود امين العالم
(١٨٤ ص — ٢٧٥ ق)
- ○ الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى.............د . محمد عمارة
(١٨٤ ص — ٣٥٠ ق)
- ○ حكاية عبد الناصر (٤ جزء) سلسلة للاطفال..........جمال سليم
(١٦٠ ص — ٢٠٠ ق)
- ○ الديون والتنمية.......................د . رمزى زكى
(٢٧٢ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ نحو فكر عربى جديد.......................عادل حسين
(٢٨٠ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ طريقة المسار الحرج فى المشاريع الانشائية............عامر الدجالى
(٢٠٨ ص — ٣٥٠ ق)
- ○ فكر وفعل.......................د . احمد صدقى الدجانى
(٢٢٤ ص — ٤٥٠ ق)
- ○ مخطط التفتيت فى المنطقة العربية.......................عونى فرسخ
(٣٠٤ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ فجر التصوير المصرى الحديث
(١٩٠٠ — ١٩٤٥).......................عز الدين نجيب
(١٥٩ ص — ٨٠٠ ق)
- ○ الاسلام والمرأة.......................د . محمد عماره
(١٩٨ ص — ١٧٥ ق)
- ○ الأوبك فى الاقتصاد العالمى.......................ترجمة زهدى الشامى
(١٥٠ ص — ٣٥٠ ق)
- ○ قاموس المصطلحات الناصرية.......................مجموعة من الباحثين
(٢٠٨ ص — ٢٠٠ ق)
- ○ فقر الفكر وفكر الفقر.......................د . يوسف ادريس
(٢٦٤ ص — ٥٠٠ ق)
- ○ شكاوى المصري الفصيح جـ ٣ (رواية)............يوسف القعيد
(٤٢٢ ص — ٦٠٠ ق)
- ○ صحراء (رواية).......................مركز الترجمة الفرنسي
(٤٠٠ ص — ٧٠٠ ق)
- ○ الصياد واليمامة............(رواية)............ابراهيم عبد المجيد
(٩٦ ص — ٢٠٠ ق)
- ○ نهر النيل بين الماضى والحاضر والمستقبل.....مجموعة من المتخصصين
(٢٨٥ ص — ٤٠٠ ص)
- ○ من يساعد اسرائيل.......................د . جودة عبد الخالق
(١٥٠ ص — ٢٧٥ ق)
- ○ مع عبد الناصر.......................أمين هويدى
(٢٧٠ ص — ٥٥٠ ق)
- ○ ابحاث مختارة فى القومية العربية.......................ساطع الحصرى
(٤٦٤ ص — ٥٠٠ ق)




International
Press
٥ شارع جمال الشاهد ــ مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٥٩

هذا الكتاب دراسة سياسية ــ جديدة ومبدعة ــ للحركة الوطنية المصرية بين تاريخين هامين : ١٩٣٦ وهو عام المعاهدة و ١٩٥٢ الذى شهد أهم الأحداث قاطبة فى تاريخ مصر المعاصرة : ثورة ٢٣ يوليو .

والدراسة الجديدة من حيث أنها أول دراسة سياسية عربية متكاملة للحركة الوطنية المصرية من منظور رؤية صانع القرار البريطانى للحركة الوطنية المصرية وتطورها .

وهى مبدعة من حيث أنها تقدم تحليلا شاملا متعدد المستويات للحركة الوطنية من النواحى الاستراتيجية العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فضلا على السياسية . ولم تقصر المؤلفة نظرتها على العوامل الداخلية وانما تعدتها ــ بحكم الضرورات ــ الى الآفاق الاقليمية والدولية التى أدار شعب مصر نضاله فى اطارها .

ولقد نجحت المؤلفة التى اعتمدت منهج التحليل السياسى المقارن فى أن تقدم صورة حية لإدارة الصراع الوطنى ضد المحتل ، وفى أن تكشف عن علاقات فصائل وأحزاب وقيادات سياسية بالسفارة البريطانية إن سرا أو علانية ، وعن مواقف اتخذتها فى قضايا محددة ، وفى لحظات الخيار التاريخية ، وتأثير ذلك كله على رؤية بريطانيا للحركة الوطنية ولكيفية مواجهتها .

ويقدم الكتاب تحليلا متميزا للحركة الوطنية فى مرحلة التصادم مع المحتل بالكفاح المسلح فى ١٩٥١ / ١٩٥٢ ، مبينا أوجه القصور فى الرؤية البريطانية عن ادراك أبعاد هذه المرحلة ودور الجيش والشرطة فيها ، ويورد نصوصا هامة من منشورات الضباط الأحرار ، ويحدد القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فى تفجير الأوضاع بحادث ٢٥ يناير فى الاسماعيلية ثم بحريق القاهرة

لقد عرضت المؤلفة ــ وباقتدار ــ « للجانب الآخر » من تاريخنا الحديث ، بقراءة متعمقة وواعية لكل وثائق وزارة الخارجية البريطانية التى تشمل أدق تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ــ بل والحياة الخاصة ــ فى مصر خلال تلك الفترة الهامة .

دار المستقبل العربى

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهـــرة